المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
كلية اللغة العربية
قسم الأدب والبلاغة

شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون
لعبد الرحمن الأخضري
(ت 953 هـ)
دراسةً وتحقيقاً

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الباحث:
محمد بن عبد العزيز بن عمر نصيف

إشراف:
د. سعد الدين كامل عبد العزيز
الأستاذ المشارك في قسم الأدب والبلاغة
بكلية اللغة العربية

العام الجامعي
1429 – 1430هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن من مفاخر المسلمين العظيمة هذا القدر الهائل من التراث المخطوط في شتى العلوم الشرعية واللغوية، ومن تلك العلوم التي خدمها أجدادنا وكتبوا فيها علم البلاغة، ومن الملاحظ أن كثيراً من كتب هذا الفن ما زال مخطوطاً كما أن كثيراً من المطبوع منها مازال يحتاج إلى خدمة علمية تخرجه على الوجه اللائق به من جهة، وعلى الوجه الذي يسهل الانتفاع به من جهة أخرى.

وخلال بحثي عن موضوع لمرحلة الدكتوراه وقعت على مخطوط لشرح العلامة عبد الرحمن الأخضري لمنظومته: "الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون"، والتي نظم فيها تلخيص المفتاح للقزويني، فوجدت المخطوط واضح الخط سهل الأسلوب، ثم اتضح لي من خلال البحث والتنقيب عن المعلومات المتعلقة بالمخطوط ما يلي:

أولاً: صحة نسبة الشرح للناظم حيث أثبت ذلك من ترجم له[1].

ثانياً: أن المخطوط الذي بين يدي هو شرح الناظم من خلال الموازنة بينه وبين النقول التي نقلها بعض أهل العلم عن شرحه حيث وجدتها متفقة معها، ثم تأكدت ثالثًا من عدم تحقيق الكتاب من خلال الرجوع إلى فهارس المطبوعات والرسائل والاتصال بمركز الملك فيصل في الرياض ثم استشرت أستاذي ومرشدي الأكاديمي الدكتور: سعد الدين كامل – حفظه الله – فوافق عليه موضوعاً للدكتوراه بعنوان: "شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون لعبد الرحمن بن محمد الأخضري: دراسة وتحقيقاً".

---

(1) انظر على سبيل المثال: كشف الظنون: 1/ 384، الأعلام: 3/ 331، تاريخ الجزائر الثقافي: 197/2.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

كان سبب اختياري لهذا الموضوع عدة أمور منها:

1 – تعلق الشرح الذي اخترته بمنظومة بلاغية لها أهميتها الخاصة من عدة جهات منها:

أ – تعلقها بتلخيص المفتاح حيث إن منظومة الجوهر المكنون هي نظم للتلخيص كما مرَّ.

ب – اهتمام العلماء بها ويدل على ذلك:

أنها حظيت من بين منظومات التلخيص بشروح تجاوزت العشرة[1]، بينما لم تحظ المنظومات الأخرى المتعلقة بالتلخيص بهذا العدد من الشروح، بل إن بعضها لم يشرح أصلاً[2]، وهذا الاهتمام راجع إلى نفاستها وشمولها.

ج – وجازتها وسهولة نظمها مع كثرة المعلومات التي حوتها، فعلى سبيل المثال نجد بعض منظومات التلخيص وصلت إلى ألفين وخمسمائة بيت كنظم زين الدين أبي العز الحلبي[3]، ومنها ما جاوز الألف كعقود الجمان، ومنظومة الجوهر تمثلت في مائتين وواحد وتسعين بيتاً جمع فيها الناظم معظم مسائل التلخيص، وفيها زيادات من مصادر أخرى، هذا مع قلة الضرورات الشعرية فيها مقارنة بمنظومة عقود الجمان سالفة الذكر.

2 – تميز الشرح عن غيره من شروح النظم بأمور منها:

أ – كون الشارح هو الناظم نفسه، ولا شك أن فهم الناظم لنظمه مقدم على فهم غيره.

ب – اهتمامه بفك عبارة النظم، وإعراب ما يحتاج إلى إعراب.

ج – إثراء البلاغة بشواهد جديدة كثيرة، وخاصة في مجال الشواهد القرآنية.

3 – الرغبة في الإسهام في نشر تراثنا الإسلامي الذي ما زال كثير منه مخطوطاً، وإخراج هذا الشرح إلى حيز الوجود.

---

(1) انظر بعض تلك الشروح في: جامع الشروح والحواشي: 2/ 786- 787.

(2) انظر: " التلخيص وشروحه " للدكتور أحمد مطلوب:180 -181.

(3) انظر السابق: 180.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وقسمين رئيسين تعقبهما الفهارس الفنية، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وسأذكر فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطته ومنهجه.

القسم الأول: **الدراسة**، وتشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: وفيه التعريف بالتلخيص وشروحه ومنظوماته.

الفصل الأول: التعريف بعبد الرحمن الأخضري وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر الأخضري.

المبحث الثاني: حياة الأخضري ويشتمل على:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ووفاته.

المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته.

المطلب الرابع: شيوخه.

المطلب الخامس: تلاميذه.

المطلب السادس: مكانته العلمية.

المطلب السابع: مصنفاته.

المطلب الثامن: عقيدته.

الفصل الثاني: التعريف بشرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث: مصادر الكتاب وشواهده، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصادر الكتاب.

المطلب الثاني: شواهد الكتاب.

المبحث الرابع: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مزايا الكتاب.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية.

الفصل الثالث: موازنة بين شرح الأخضري وحلية اللب المصون.

القسم الثاني: النص المحقق.

منهجي في التحقيق:

1 – سأعتمد طريقة التلفيق بين النسختين لعدم وجود ما يرجح إحداهما، وسأرمز لنسخة مكتبة المسجد النبوي بالحرف (م)، ولنسخة دار الكتب التونسية بالحرف (ت)، وسيأتي في وصف النسخ الخطية في نهاية الفصل الثاني بيان أسبابٍ جعلتني أعتمد كتاب "موضح السر المكمون" لمحمد الثغري نسخة مساعدة لهاتين النسختين[1].

2 – سأرمز للصفحة اليمنى من اللوحة في النسخة (م) بالرمز (أ) وللصفحة اليسرى من اللوحة بالرمز (ب)، وسأضع رقم اللوحة في صلب الصفحة؛ فإن كانت نهاية الصفحة في وسط آية فإنني لن أضع الأرقام في وسط تلك الآية، بل سأضع في الهامش ما ينبه على موضع انتهاء الصفحة، ولن أشير إلى صفحات النسخة (ت).

3 – سأقابل بين النسختين وأنبه إلى الفروق بينهما في الهامش إلا ما كان خطأً محضاً في إحدى النسختين كخطأ في آية مثلا، أو كسقوط نقط بعض الحروف، خاصة وأن مثل هذا كثير في النسختين مما سيثقل الحاشية دون فائدة علمية ترجى من إثباته.

4 – سأعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، وقد أُكمِل بعض الآيات في الحاشية إن تطلب الإيضاح ذلك، وسألتزم في كتابة الآيات بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم، وسأنبه في الهامش على ما خالفت فيه النسختان تلك الرواية؛ إذ إن المؤلف من أهل المغرب الذين انتشرت فيهم قراءة الإمام نافع[2] والظاهر أنها هي التي مشى عليها المؤلف في

---

(1) انظر ما سيأتي في :84–86.

(2) نافع (ت: 169هـ) هو الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة، اختلف في كنيته وفي سنة وفاته، انظر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء: 2/330 –334، الأعلام: 8/ 5.

كتابه.

5 – توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات بالدرجة الأولى ثم من كتب التفسير المعتنية بالقراءات – إن لم أجدها في كتب القراءات – مع عزوها إلى أصحابها.

6 – توثيق الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها المعتمدة.

7 – توثيق الأمثال والأقوال المشهورة من مصادرها.

8 – تخريج الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائليها.

9 – توثيق أقوال العلماء وآرائهم من كتبهم.

10 – الترجمة للأعلام باختصار.

11 – الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل.

12 – سأضع في بداية كل علم أو باب أو فصل أو غيره عنواناً من عندي في صفحة مستقلة بخط كبير، مع ملاحظة أن هذا قد يوافق العنوان الذي في أصل الكتاب، وقد يخلو الكتاب من العنوان.

وسأختم الرسالة بفهارس فنية تشتمل على:

أ – فهرس الآيات القرآنية

ب – فهرس الأحاديث النبوية والآثار

ج – فهرس الأبيات الشعرية

د – فهرس الأمثال والحكم

هـ –فهرس مصادر البحث ومراجعه

و– فهرس الموضوعات

وفي ختام هذا البحث، أشكر الرب عز وجل على ما يسر لإتمامه، ثمَّ أشكر والديّ اللذيْن رغباني وحببا إليَّ العلم والمعرفة منذ نعومة أظفاري، كما أشكر كل من ساعدني في هذا البحث في كل من: المدينة النبوية، وجدة، والرياض، والأحساء، والمغرب بمدنه المختلفة، والجزائر، وتونس، ومصر، ونيجيريا، وهم من الكثرة بحيث يضيق المقام عن حصرهم – أسأل الله أن يجزيهم أحسن الجزاء –، وأخص منهم بمزيد الشكر الدكتورَ: أمين الدين أبو بكر، والشيخَ: فريد عزّوق، والإخوةَ حسين باناجة و عبد الله مبارك النخار ونور الدين الدوكالي

وطارق سعد شعلة وسعيد الملا، والأستاذ: أبو بكر بلقاسم فقد كانت لهم علي أياد بيضاء في هذا البحث، ثم أخص الجامعة الإسلامية وكلية اللغة العربية فيها بشكر خاص على ما قدمته لي أثناء إكمالي لمرحلة الدكتوراه،كما أشكر مشرفي الدكتور: سعد الدين كامل عبد العزيز شحاتة على رعايته للبحث منذ بدايته، مع اعترافي أولاً وآخراً بما في هذه الصفحات من قصور كبير، وخلل غير يسير سائلاً الرب الكريم أن ينقلني من ظلمات الجهل إلى نور العلم، والله المستعان وعليه التكلان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول : قسم الدراسة

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول

التمهيد: التعريف بالتلخيص وشروحه ومنظوماته

الفصل الأول:

التعريف بعبد الرحمن الأخضري

الفصل الثاني:

التعريف بشرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون

الفصل الثالث:

موازنة بين شرح الأخضري وحلية اللب المصون

التمهيد:
التعريف بالتلخيص وشروحه ومنظوماته

لا شك أن من أبرز علماء البلاغة المتأخرين الخطيب القزويني[1]؛ إذ أنه أول من قسم البلاغة إلى علومها الثلاثة، وذلك في كتابيه الشهيرين: "التلخيص"، و"الإيضاح"، لكن التلخيص على وجه الخصوص لاقى اهتماماً عجيباً فدارت معظم كتب البلاغة بعده في فلكه ما بين مختصر وشارح ومحش وناظم، وقد كتبت رسالة دكتوراه بعنوان: "التلخيص وشروحه" للدكتور أحمد مطلوب، تحدث فيها عن تلك الجهود بالتفصيل[2]، فمن شروح التلخيص– على سبيل المثال لا الحصر –:

1 – عروس الأفراح لابن السبكي[3].

2 – المطول لسعد الدين التفتازاني[4].

3 – مختصر المعاني للتفتازاني – أيضاً – وهو اختصار للشرح السابق.

ومن منظوماته:

1 – (عقود الجمان في المعاني والبيان) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي[5]، وهي ألفية ضمنها السيوطي – رحمه الله – زيادات كثيرة ليست في التلخيص

---

(1) الخطيب القزويني (ت : 739هـ) هو أبو المعالي محمد جلال الدين بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، من أشهر كتبه: "تلخيص المفتاح"، و"الايضاح"، انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 1/ 156– 157، الأعلام: 6/ 192.

(2) انظر أيضاً لمعرفة المزيد عن تلك الجهود:جامع الشروح والحواشي: 1/ 622 – 643.

(3) ابن السبكي (ت 763 هـ) هو أبو حامد أحمد بهاء الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، فاضل تولى القضاء، من كتبه "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، انظر ترجمته في: البدر الطالع:1/ 81 -82، الأعلام: 1/ 176.

(4) سعد الدين التفتازاني (ت : 792هـ) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان –من بلاد خراسان–، من كتبه "المطول" وهو شرح مطول لتلخيص المفتاح، و"مختصر المعاني" اختصر فيه المطول، وفي سنة وفاته خلاف انظر: بغية الوعاة: 2/ 285، والأعلام: 7/ 219.

(5) السيوطي (ت: 911 هـ) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، مكثر من التأليف جداً، انظر ترجمته في: حسن المحاضرة – وهو من تأليفه، وترجم فيه لنفسه –: 1/ 335–344، الأعلام: 3/ 301- 302.

أصلاً، وقد قام السيوطي نفسه بشرحها، كما شرحها العلامة المرشدي الحنفي[1].

2 - (الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون) لعبد الرحمن الأخضري المتوفى سنة 953 هـ، وهو من علماء المغرب العربي في القرن العاشر الهجري[2]، وقد اهتم العلماء بهذا النظم اهتماماً بالغاً حفظاً وتدريساً وشرحاً، ومن تلك الشروح شرح عبد الرحمن الأخضري نفسه، وهو الشرح الذي أقوم بتحقيقه في هذه الرسالة سائلاً المولى عز وجل العون والتوفيق.

---

(1) المرشدي (ت: 1037 هـ) هو أبو الوجاهة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المرشدي: مفتي الحرم المكي، وأحد الشعراء العلماء في الحجاز، انظر ترجمته في: خلاصة الأثر: 2/ 369 - 376، الأعلام: 3/ 321.

(2) تأتي ترجمته مفصلة بإذن الله في الفصل الأول من قسم الدراسة.

الفصل الأول: التعريف بعبد الرحمن الأخضري

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر الأخضري

المبحث الثاني: حياة الأخضري

المبحث الأول: عصر الأخضري

ينحصر حديثي عن عصر المؤلف في الكلام عن الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك على النحو التالي:

الحالة السياسية [1]:

وافقت ولادة الشيخ الأخضري سنة 920هـ بداية الحكم العثماني للجزائر، وقد عرف ذلك العصر بعصر الاضطراب السياسي، وذلك لما حدث من الصراع بين الإسبانيين والعثمانيين في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، فبعد أن زاد الهجوم الإسباني على هذه المنطقة منذ أواخر القرن التاسع الهجري، وعجزت الإمارات المحلية في الجزائر عن صد هذا الهجوم توجهت إلى الجيش العثماني لطلب التعاون العسكري، واستغل العثمانيون ذلك ففرضوا سيطرتهم على المنطقة، وتمكن الحكم العثماني في الجزائر وطرابلس ومصر وتونس، وَتَمَّ لهم الاستقرار السياسي في هذه المناطق، وكان الحكم العثماني حكماً عسكرياً إقطاعياً، ثم إنه لم يكن الحكم العثماني على الجزائر خاصة حكماً استبدادياً مباشراً دائماً فهناك فترات لا نجد فيها الحكومة المركزية في الجزائر تتدخل مباشرة في تعيين الحكام في بعض البلدان، وربما كان أهل البلد هم الذين يختارون من بينهم قائداً ترضى عنه السلطة المركزية، وكانت هذه السلطة تكتفي في الولاة بود قاض يدير الأحكام باسمها، وبوجود حامية صغيرة من الجيش مع الدعاء للسلطان العثماني في الخطب، وقد كانت سياسة الحكام العثمانيين مع العلماء في العصر الذي عاش فيه الأخضري سياسة احترام وتقدير؛ ذلك أن العلماء كانوا على صلة بالناس في أثناء الدروس التي كانوا يلقونها في مجالسهم للفتوى والقضاء والزوايا وخطب الجمعة ونحو ذلك مما له الأثر الكبير على الرأي العام، ولم يكن الشيخ الأخضري من العلماء الذين تقرب إليهم العثمانيون لطلب التأييد السياسي إلا أن زاوية الأخضري تعد من إحدى الزوايا التي كانت تتمتع بالعناية والتقدير من السلطة العثمانية.

---

(1) بتصرف واختصار من: "الشيخ عبد الرحمن الأخضري: دراسة حياته وتحليل كتابه المختصر في العبادات" * "الشيخ الأخضري ..." -: 27 – 29، وانظر للتوسع الجزأين الأول والثاني من: "تاريخ الجزائر الثقافي".

الحالة الاجتماعية[1]:

اختلط المجتمع الجزائري في القرن الذي عاش فيه الأخضري بطوائف متنوعة أثرت في ذلك المجتمع، فمن تلك الطوائف: أصحاب السلطة العثمانيون، والأندلسيون الفارون بدينهم بسبب الاضطهاد الإسباني، والنصارى سواء كانوا أسرى أو تجاراً، ويهود المغرب، هذا بالإضافة إلى السكان السابقين من البربر والعرب، وكان لكل طائفة من هذه الطوائف تأثيرها؛ فأما العثمانيون فقد قاموا بدور الربط بين المجتمع الجزائري والمجتمع الشرقي في المأكل والملابس والمشارب والألقاب والصنائع والتقاليد.

وأما الأندلسيون المسلمون المهاجرون فقد حلوا بمعظم المدن الساحلية الجزائرية، وكان لهم دور في مضاعفة الكفاح ضد الأسبان دفاعاً عن الدين والنفس، كما أنهم شاركوا بإدخال أنماط حضارتهم في تقدم حركة العمارة والطب وغيرهما.

وأما النصارى فقد أثروا على المجتمع الجزائري بما لديهم من المحاكم والمستشفيات والكنائس والفنادق والمخازن والعملات وبضائع التجارة.

وأما اليهود فقد سكنوا الجزائر منذ القرن التاسع وذلك بعد طردهم من الأندلس وصقلية، وكان اليهود مهرة في الصنائع الدقيقة كالخياطة والصباغة واختبار جودة الذهب والفضة بالإضافة إلى التجارة في الصرافة والدخان والعطارة وغير ذلك مما أثر على الشعب الجزائري اجتماعياً واقتصادياً.

---

(1) بتصرف واختصار من: "الشيخ الأخضري ..." : 29 – 31، وانظر للتوسع الجزأين الأول والثاني من: "تاريخ الجزائر الثقافي".

الحالة الثقافية[1]:

رغم ضعف القرن العاشر الذي عاش فيه الأخضري – نسبة إلى قرون الإسلام الأولى – فإن الجزائر كانت تحظى بحركة ثقافية تتمثل في دروس العلم في المساجد والزوايا، وفي ظهور عدد من العلماء في تلك البلاد، ومع ذلك فقد انتشرت في ذلك العصر الخرافات والبدع، وكثر مدعو الولاية، وقد اهتم الأخضري برد كيد هؤلاء إلى نحورهم من خلال مواقفه العملية ومن خلال بعض تآليفه، كما أنه وقع معهم – عن اجتهاد – في بعض البدع والزلات كما سيتبين من خلال ترجمته في الأسطر الآتية.

(1) بتصرف واختصار من: "الشيخ الأخضري ..." : 31 – 33، وانظر للتوسع الجزأين الأول والثاني من: "تاريخ الجزائر الثقافي".

المبحث الثاني: حياة الأخضري
ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.
المطلب الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ووفاته.
المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته.
المطلب الرابع: شيوخه.
المطلب الخامس: تلاميذه.
المطلب السادس: مكانته العلمية.
المطلب السابع: مصنفاته.
المطلب الثامن: عقيدته.

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو زيد عبد الرحمن بن أبي عبد الله[1] الصغير بن محمد بن عامر الأخضري.

وتكنيته بأبي زيد جارية على ما تعارف عليه الناس من تكنية من اسمه عبد الرحمن بهذه الكنية[2]. وقد ذكرت أقوال أخرى في اسم أبيه فقيل: محمد[3]، وقيل: محمد الصغير[4]، وقيل: سعيد[5]، والراجح ما أثبته – وهو الصغير[6]– لأنه هو الاسم الذي نص عليه المترجَم

---

(1) "شرح الأخضري على بعض فروض الأعيان من مختصر خليل": 1 ب. ولم أجد ذكراً لكنية والده إلا في هذا المرجع المخطوط – الذي هو من مؤلفات والده – وستأتي الإشارة إليه بعد قليل، ثم وجدت في شرح الدرة لمجهول: 20 ما نصه: "عبد الرحمن بن الشيخ .... أبي محمد صغير الأخضري" فإما أن تكون للرجل كنيتان أو تكون (أبي) مقحمة بالخطأ فيوافق الكتاب من سمى أبا المترجم له (محمد صغير)، والله أعلم.

(2) انظر: "الشيخ الأخضري...": 34.

(3) انظر على سبيل المثال: مفيد المحتاج: 2، الأعلام: 3/ 331، ومما يوهِّن قوله أن مراجعَهُ في الترجمة هي: كشف الظنون، ومعجم المطبوعات لسركيس، والأزهرية – رغم أن الاسم المثبت في هذه المراجع الثلاثة هو محمد الصغير – والرحلة الورثيلانية – ولم يحدد هذا المرجع اسم أبيه أصلاً –، هذا وقد وقعت في الأزهرية – في غير الصفحة التي أحال عليها الزركلي – تسمية أخرى تأتي الإشارة إليها بعد قليل.

(4) انظر على سبيل المثال: كشف الظنون: 2/ 998، إيضاح المكنون: 1/ 384، 456، هدية العارفين: 546، الضياء على الدرة البيضاء: 5، "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 121، "العقد الجوهري": 134، شجرة النور الزكية: 185، تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500، "الشيخ الأخضري ...": 34، "أقطاب السلفية في الجزائر ورؤيتهم الدينية والوطنية": 151.

(5) الطريقة الشرعية وبراءتها من الطرق المنحرفة وضلالاتها، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 14، وهو وهم محض يظهر أنه متابعة لطبعة سابقة للمنظومة ضمن الرسائل المنيرية: المجلد الثاني القسم السادس : 44 أو للأزهرية: 3/ 638، ووقع في الأزهرية: 3/ 407، "ابن سيدي محمد الصغير" فيبدو أن سيدي تصحفت إلى سعيد، والله أعلم .

(6) "بتشديد اليا"، موضح السر المكمون: ل: 2 ب، وقد يسقط بعضهم أداة التعريف فيصبح الاسم: "صغِيّر" وضبطه الدكتور أبو القاسم سعد الله في تحقيقه لمنشور الهداية: 46: "صْغَيَّر".

له في شرحه لمنظومته "السلم المنورق" عند شرحه لقوله:

قد انتهى بحمد رب الفلق ما رمته من فن علم المنطق

حيث قال:"هذا البيت لوالدنا سيدنا الصغير بن محمد ....."[1]، وكذا سماه عبد الكريم الفكون الحفيد – وهو من العارفين بالأخضري والقريبين منه زماناً ومكاناً –[2]، كما أن العلامة محمد الثغري الجزائري[3] اعتمد هذه التسمية في الترجمة له[4]، كما اعتمدها الأستاذ: أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري[5] محققُ شرح السلم للأخضري[6].

ومما يستأنس به[7] أن هذه التسمية موافقة لما جاء في بداية النسختين اللتين اعتمدت عليهما في تحقيقي لهذا الشرح، وكذا ما وقع في الصفحة الأولى من المخطوطين الذي اعتمد عليهما أحد محققي شرح الأخضري للسلم[8]، وكذا ما وقع في بداية مخطوطة كتابه: "مختصر العبادات" المحفوظ في مكتبة المسجد النبوي برقم: 140 / 80 (1)، بل قد وقع في كتاب أبيه المعنون له في مكتبة المسجد النبوي بـ:"شرح الأخضري على بعض فروض الأعيان من مختصر خليل" والمحفوظ فيها برقم: (76 / 2172) ما نصه: "قال الشيخ الإمام الفقيه العالم العلامة أبي[9] سيدي صغير الأخضري"[1]، ووقع في آخره: "صغير

---

(1) شرح الأخضري للسلم – طبعة البابي – : 39، شرح السلم – بتحقيق: أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري –: 126، نفس الشرح –بتحقيق عمر فاروق الطباع–: 144، وإنما رجعت إلى هذه الطبعات المختلفة حتى اطمأن إلى عدم وجود خطأ طباعي.

(2) منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والرواية: 46.

(3) وهو صاحب أكثر شروح الجوهر تأثراً بالمترجم له، وهو في الوقت نفسه من الجزائر، وسيأتي الكلام عنه وعن شرحه بالتفصيل في وصف النسخ الخطية في آخر هذا الفصل.

(4) موضح السر المكمون: 1 ب.

(5) وهو ممن لهم معرفة وإطلاع على كثير مما يتعلق بترجمة الأخضري كما تدل عليه مقدمة تحقيقه.

(6) شرح السلم – بتحقيق أبو بكر بلقاسم ضيف –: 10 – ثم ذكر أنه محمد الصغير: 126.

(7) إنما استأنست به ولم أجعله دليلاً مستقلاً لاحتمال أن يكون خطأ من النساخ.

(8) شرح الأخضري للسلم بتحقيق أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري – وهو التحقيق الوحيد للشرح الذي اعتمد على نسخ خطية – في حدود علمي –: 31، 33.

(9) كذا في النسخة.

"صغير بن محمد بن عامر الأخضري"[2]، على أنه يمكن أن يقال إنه لا تعارض بين الصغير ومحمد الصغير لأن كثيراً من الأسماء التي تتركب من اسمين أولهما محمد مثل: (محمد الصغير) قد يدرج الناس فيها على إسقاط اسم محمد تخفيفاً، والله أعلم.

أما اسم جده فقد وقعت تسميته في بعض المراجع محمداً دون تحديد اسم والد جده[3]، وهذا لا يعارض من أثبت اسم والد جده، وسمَّاه كلٌّ من الدكتور: أبي القاسم سعد الله، والدكتور أمين الدين أبو بكر: (محمد عامر)[4]. وفيما أثبتاه احتمالان:

الأول: أن اسمه مركب: (محمد عامر).

الثاني: أنهما أسقطا لفظة:(بن)، فعلى هذا الاحتمال يكون كلامهما موافقاً للمراجع التي قالت: (محمد بن عامر)، والظاهر أن هذا الاحتمال الثاني هو الراجح خاصة وأن المرجع الذي اعتمد عليه الدكتور: أمين الدين في إثبات الاسم هو هداية العارفين، والذي في هداية العارفين هو (محمد بن عامر)، ومضت الإشارة إلى هذا قبل قليل، كما أن المؤلف قد صرح بأن اسم جده (محمد) كما نقلت عنه قبل أسطر، كما سبقت الإشارة إلى ورود اسم والد جده في الكتاب الذي ألفه والده.

أما لقبه فقد اختلف في سبب تلقيبه بالأخضري، فقيل: إنه نسبة إلى جدةٍ له من بطن "خضيرة "، وقيل: نسبة إلى فرع من قبيلة "رباح" يقال له "أخضر" أو "الأخضر"،

=

(1) شرح الأخضري على بعض فروض الأعيان من مختصر خليل: 1 ب.

(2) شرح الأخضري على بعض فروض الأعيان من مختصر خليل: 357 أ، ووقع بعد ختم الكتاب في نفس الورقة ما نصه: "قوله الأخضري هذا نسب الشيخ ...قال ابنه سيدي عبد الرحمن ..." ثم نقل ما نقلته من كلام الأخضري في شرح السلم وهذا يؤكد أن الكتاب لوالد المؤلف خلافا لما أثبت في فهرس "مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف" :295.

(3) ممن اكتفى بذلك إيضاح المكنون: 1/ 384، لكنه عاد في هداية العارفين: 1/ 546 فقال: "محمد بن عامر".

(4) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500، "الشيخ الأخضري...": 34، والدكتور أمين الدين أبو بكر داعية نيجيري، كتب رسالته الدكتوراه بعنوان : "الشيخ عبد الرحمن الأخضري: دراسة حياته وتحليل كتابه المختصر في العبادات "، وقد أفدت من رسالته كثيراً .

وقيل: نسبة إلى الجبل الأخضر، وقيل غير ذلك[1]، ولعل أقرب الأقوال أنه نسبة إلى الجبل الأخضر.

ومما يرجح هذا أنني اتصلت بالأستاذ: ناصر بن عمار المختار الأخضري[2] فقال إنهم – فيما سمع من أبيه وأقاربه – من بني هلال[3]، وأن الشيخ عبد الرحمن الأخضري من أجدادهم القدامى –كما عبر – وأن نسبتهم (الأخضري) هي نسبة إلى الجبل الأخضر في الجزائر[4].

لكن يشكل على هذه النسبة أن الجبل الأخضر – وهو جبل معروف في ليبيا – بعيدٌ عن المنطقة التي نشأ فيها الأخضري حيث يقع في شمال شرق ليبيا[5]، لكن يزيل الإشكال أن بني سليم مروا بهجرات متعددة فلا مانع أن ينسبوا للجبل ثم ينتقلوا بعد ذلك إلى مكان آخر[6]، والله أعلم.

هذا وقد قال الأخضري عن نفسه عند شرحه لقوله في السلم المرونق:

نظمه العبد الذليل المفتقر لرحمة المولى العظيم المقتدر

الأخضري عابد الرحمن ....إلخ

ما نصه: "وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس، وليس كذلك بل المتواتر عن

---

(1) انظر الكلام حول هذا الخلاف: حاشية المنياوي على حلية اللب المصون: 6، الضياء على الدرة البيضاء: 5، "عبد الرحمن الأخضري – حياته وأعماله: 122 - 123، "الشيخ الأخضري دراسة حياته .." : 36 – 39.

(2) وهو مواطن سعودي يسكن المدينة النبوية ويعمل في شركة الاتصالات فيها، وأما أبوه فقد كان مدرساً بالمسجد النبوي، وله من المؤلفات: الضياء على الدرة البيضاء، وبعض ما ذكره الأستاذ ناصر – وهو ما يتعلق بالنسبة إلى الجبل – مثبت في كتاب والده المذكور أما كونهم ينتسبون للمؤلف فهذا مما لم يشر إليه الشيخ عمار المختار، انظر الضياء على الدرة البيضاء: 5.

(3) كذا قال وليس بنو هلال من بني سليم، والأمر في هذا قريب لكون هذه القبائل مما اشترك في سكن تلك المناطق مما قد يسبب دخول بعضهم في حلف بعض.

(4) كذا قال، وسيأتي أن الجبل الأخضر في ليبيا.

(5) انظر ملحق الخرائط في آخر الفصل.

(6) انظر حول هجرات هذه القبيلة وأماكن تواجدها: بنوسليم :66–84.

أعالي أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي ...."[1]. ويفهم من العبارة[2] أنه – رحمه الله – لا يعترض على نسبته إلى الجبل لأنه لو كان من سكان هذا الجبل فلا وجه للاعتراض على نسبة الشخص إلى مكان سكنه، وإنما يعترض على النسبة إلى القبيلة إذ لم يكن منها. وعليه فظاهر العبارة مشكل لكن يمكن أن يقال: اكتسب فرع بني سليم الذي سكن الجبل الأخضر اسم الجبل فصاروا يعرفون بالأخضري مما جعل نسبتهم إلى سليم خفية، فلذا اعترض الأخضري على النسبة لما تسببه من وهم[3]، والله أعلم.

هذا، وقد تفرد مرجع واحد – في حدود اطلاعي – بذكر والدة الأخضري فسماها (حدة) ووصفها بالصلاح وذكر أنها من قلب الأوراس المجاور لمنطقة الزاب الشرقي[4]، بينما ذكر مرجع آخر أنها من تفلفل من بطن خضيرة ولم يسمها[5].

---

(1) شرح السلم – تحقيق أبو بكر بلقاسم-: 127.

(2) انظر فهما آخر لعبارة الأخضري في: "الشيخ الأخضري...": 37.

(3) وجاء في الضوء اللامع في ترجمة أخضريٍ آخر ما نصه: "إبراهيم بن محمد الأخضري نسبة لقبيلة من العرب ... التونسي المغربي المالكي"، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 1/ 169، والله أعلم.

(4) "أقطاب السلفية في الجزائر ورؤيتهم الدينية والوطنية": 151.

(5) "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله" : 123.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ووفاته.

ولد المؤلف رحمه الله في بنطيوس الواقعة جنوب غرب بسكرة على بعد 30 كلم، وذلك سنة 920هـ[1]، وكانت ولادته في السنين الأولى من حكم الأتراك للجزائر[2]، ومما يدلنا على تاريخ مولده[3] قوله في منظومته:(الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء):

وقد فرغت من جميع النظم بأفضل الشهور شهر الصوم

من سنة[4] لأربعين مكملة من بعد تسعمائة محصلة

وإن عنى بها عذول منتبه فلبني العشرين عذر متجه[5]

فهو ينص على أن عمره كان عشرين سنة عندما فرغ من نظم أرجوزته في رمضان سنة تسعمائة وأربعين للهجرة، وبعد هذا التنصيص من الأخضري فلا عبرة بمن خالفه[6]، وبالتتبع لمؤلفاته التي وقفت على نسخة منها ونص فيها على تاريخ التأليف وسنه[7] عند

---

(1) العقد الجوهري: 135،"عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 121 - 122، "الشيخ الأخضري: دراسة حياته ...": 46، "أقطاب السلفية في الجزائر"151،

(2) "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 121.

(3) اعتمد على منظوماته أو بعضها في تحديد تاريخ مولده عددٌ من المترجمين له، انظر على سبيل المثال: "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 121 – 122.

(4) وقع في الضياء على الدرة البيضاء: 169، وفي مخطوط: "شرح الدرة البيضاء" لمجهول:410 أ بلفظ: ستة، والظاهر أنه خطأ لأنه يخالف ما ذكره المترجمون للمؤلف من أنه ألف النظم وعمره عشرون سنة، انظر على سبيل المثال: "موضح السر المكمون: 3 أ"، ولعل الصواب ما أثبتُّه.

(5) "شرح الدرة البيضاء" لمجهول، ل: 410 أ "الشيخ الأخضري: دراسة حياته ...": 35، الضياء على الدرة البيضاء: 169.

(6) انظر على سبيل المثال: الأعلام للزركلي: 3/ 331، والعجيب أن مصادر الزركلي في الترجمة هي: كشف الظنون مع أنه يفهم من كلام صاحب الكشف أنه ولد في 920 هـ، ومعجم المطبوعات لسركيس – ولم ينص على سنة مولده –، والأزهرية، والورثيلانية، هذا وقد نص على تخطئة الزركلي الدكتور عمار طالبي في مقالته: "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 121.

(7) ولم ينص على سنه في منظومتيه: (القدسية)، و(الجوهر المكنون)؛ بل اكتفى بذكر التاريخ فقط؛ ولذلك لم أستطع الإفادة منها.

ذلك التأليف نجد أنه:

1- ألف السراج في ذي القعدة سنة 939 هـ وعمره عشرون سنة؛ فقد قال في آخرها:

وإن رآه عارف فاستحسنه فالعذر حق لابن عشرين سنة

في شهر ذي القعدة في المصيف[1] فراغنا من جمع ذا التأليف

سنة تسع وثلاثين مضت من بعد تسعمائة قد انقضت[2].

2- ألف الدرة البيضاء في رمضان سنة 940هـ وعمره عشرون سنة، وقد مضت الإشارة إلى أبياته قبل قليل.

3 - ألف السلم المرونق في أوائل محرم سنة 941هـ وعمره إحدى وعشرون سنة؛ فقد قال في آخرها:

ولبني إحدى وعشرين سنة معذرة مقبولة مستحسنة

لا سيما في عاشر القرون ذي الجهل والفساد والفتون

وكان في أوائل المحرم تأليف هذا الرجز المنظم

من سنة إحدى وأربعين من بعد تسعة من المئين[3]

فمن خلال هذه التأريخات من المترجَم له نفسه نستطيع أن نقول إنه ولد تقريباً في شوال سنة 920هـ فيكون قد أتم تسع عشرة سنة في شوال سنة 939هـ، فلما نظم السراج في ذي القعدة من نفس السنة كان قد دخل في العشرين ولما نظم الدرة في السنة التالية في رمضان - أي بعدها بعشرة أشهر - كان في أواخر العشرين ولما نظم السلم في السنة التالية - لكن بعد أربعة أشهر من تأليف الدرة - كان قد دخل في السنة الحادية العشرين من عمره، وحسب موقع نداء الإيمان - في الشبكة العنكبوتية - يكون 1 شوال 920 هـ موافقا لـ: 18 نوفمبر 1514م، وهذا يدل على خطأ ما في العقد الجوهري حيث جعل مولده

---

(1) "وكان يخلو بنفسه بين بلالة وتفلفل على ربوة يتأمل ويؤلف وهنا كتب الدرة البيضاء"، "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله" : 125 .

(2) السراج - ضمن شرحه مفيد المحتاج - : 74.

(3) شرح السلم المرونق للأخضري - تحقيق أبو بكر بلقاسم -: 128.

سنة: 1502 م [1]، وجعله عمار طالبي 1512م – رغم أنه هو الذي حقق عقد الجوهري –[2]، ولو كان التاريخ الذي أثبتاه صحيحاً لربما أفادنا في تحديد أدق لمولد الأخضري.

وقد نشأ الأخضري في بيت علم وفقه وصلاح، فقد كان كل من جده وأبيه وأخيه الأكبر من المشتغلين بالعلم، بل "من أسرة علمية توارث أفرادها العلم قروناً"[3]، وقد تتلمذ المؤلف على بعض أفراد عائلته كما سيأتي في ذكر شيوخه، وكان لهذه البيئة أكبر الأثر عليه، كما هو واضح من سيرته واهتماماته العلمية وجهوده الإصلاحية التي ستأتي الإشارة إليها.

وكما طلب الأخضري العلم على يد والده وأخيه فقد رحل – فيما يبدو – في العلم إلى بعض المناطق المجاورة كقسنطينة وليشانة؛ إذ أنه قد أخذ عن بعض أهل العلم فيها كما سيأتي في ذكر شيوخه، وقد ذكر بعض من ترجم له أنه رحل أيضاً إلى تونس حيث أَمَّ جامع الزيتونة فيها، ومكث فيه مدة[4]، والله تعالى أعلم.

هذا وقد ذكر معظم المترجمين للأخضري أنه لم يتزوج، ولكن بعض الباحثين شك في ذلك لوجود عائلتين تنتسبان إليه[5]، وفي العقد الجوهري أن أولاده ظلوا قائمين على زاويته كما أن هناك – كما مضت الإشارة إليه – عائلةً سعودية – من أصل جزائري – تسكن في المدينة المنورة تلقب بلقب الأخضري وتنتمي إلى المؤلف رحمه الله[6].

---

(1) العقد الجوهري: 135.

(2) عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله: 121.

(3)"عبد الرحمن الأخضري و أطوار السلفية في الجزائر": 25، وعنه "أقطاب السلفية في الجزائر ورؤيتهم الدينية والوطنية": 151، وانظر: "الشيخ الأخضري..." : 39 – 40.

(4) أشار إلى رحلته إلى تونس في: "العقد الجوهري: 136، "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 124، "الشيخ الأخضري ...": 43 نقلا عن مخطوط أحمد بن داود في ترجمة الأخضري، وقد عد بعض المتخصصين أن رحلته إلى تونس غير مؤكدة خاصة وأن حياته نفسها ما زالت غامضة، انظر "تاريخ الجزائر الثقافي": 1/ 500 - 501 - والظاهر أن المراد بغموض حياته سنةُ وفاته كما يدل عليه سياق الكلام – خاصة وأن المؤلف ذكر معلومات كثيرة عن الأخضري في مواضع كثيرة من كتابه، وأشير إلى هذا التشكيك في رحلة تونس في: "أقطاب السلفية في الجزائر": 151.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500 -501.

(6) انظر ما سبق: 21.

أما وفاته فلا بد من إطالة الكلام عليها لوجود قولين مشهورين في كتب التراجم، هذا مع كون الفرق بين القولين كبيراً جداً؛ فبينما يؤرخ البعض لوفاته بسنة: 953 هـ[1] يؤرخ آخرون بسنة: 983 هـ[2]، والراجح هو القول الأول لما يلي:

1 – أنه قول معظم من ترجم له[3].

2 – أنه اختيار غير واحد ممن لهم اهتمام خاص بالأخضري، وهم:

محمد الثغري، أحمد بن داوود، ود/ عمار طالبي، ود/ أمين الدين أبو بكر .

أما الأول[4] فهو أكثر شارحي الجوهر المكنون تأثراً بالأخضري ومعرفة بكلامه، ونجده يقول في حديثه عن الناظم: "بلغ من السن اثنين وثلاثين سنة بالوقوف على التاريخ معاينة[5]، وأظنه توفي سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة"[6]، وأما أحمد بن داوود فليس عندنا معلومات عنه لكنه –كما نبه بعض الباحثين – صاحب الرسالة الوحيدة المستقلة في ترجمة الأخضري[7]، وأما الدكتور: عمار طالبي فله اهتمام بمؤلفنا، وهو الذي نشر العقد الجوهري – المشار إليه قبل أسطر – بعد أن كان مخطوطاً، وأما الدكتور: أمين الدين أبو بكر فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان: "الشيخ عبد الرحمن الأخضري: دراسة حياته وتحليل كتابه المختصر في العبادات"، وقد أعطى ترجمة الأخضري اهتماماً كبيراً كما رحل إلى الجزائر بحثاً عن أي معلومات تتعلق به مما جعله يقف على ما لم يقف عليه غيره.

---

(1) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500 – 501 - وذكر أن هذا ما ذهب إليه معظم المترجمين له-.

(2) إيضاح المكنون: 1/ 384، هدية العارفين: 1/ 546 -547، الأعلام: 3/ 331.

(3) انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 1 – 500 – 501.

(4) وهو محمد الثغري، وانظر ما سيأتي في أسباب اعتمادي لشرحه نسخة مساعدة في قسم التحقيق: 84-86 .

(5) الظاهر أنه يقصد بالمعاينة ما جاء في أواخر شرح الأخضري للجوهر من أنه وصل إلى أواخر الشرح في الرابع عشر من جمادى سنة 952 هـ، انظر النص المحقق: البيت: 286.

(6) موضح السر المكمون على الجوهر المكنون: 3 أ.

(7) "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 133.

3 – أن الشيخ عبد اللطيف المسبح[1] – الذي توفي سنة 980 هـ – ترحَّم على الأخضري في بداية كتابه "عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان" – وهو شرح لمختصر العبادات للأخضري – مما يدل أن وفاة الأخضري سبقت وفاة الشيخ المذكور.

4 – أن كثيراً ممن أثبتوا سنة 983 هـ اعتمدوا على الزركلي في الأعلام[2]، وبالرجوع إلى مصادر الزركلي في الأعلام نجد أنها أربعة مصادر، وليس في شيء منها ذكر لسنة الوفاة[3] إلا ما ورد في كشف الظنون[4]، ونصه: "السلم المنورق (المرونق) في علم المنطق أرجوزة في نظم: (إيساغوجي) للشيخ: عبد الرحمن بن سيدي: محمد الصغير، أوله:

الحمد لله الذي قد أخرجا   نتائج الفكر لأرباب الحجا

نظمه: سنة 941 هـ إحدى وأربعين وتسعمائة (983هـ) وعمره: إحدى وعشرون سنة.

ثم شرحه أوله: (الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سموات تتجلى فيها شموس المعارف . . . الخ) والملاحظ أنه ليس في عبارته ذكر للوفاة، إلا أن يكون الرقم الذي ذكر بعد قوله: (إحدى وأربعين وتسعمائة)[5] مصطلحاً له في طريقة ذكر الوفاة، وقد أشكل علي إقحام هذا الرقم بهذا الشكل، وبالرجوع إلى نسخة خطية لكشف الظنون محفوظة في مكتبة: "رباط قره باش" الموجودة ضمن المكتبات الوقفية في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة برقم: (3121) لم أجد فيه هذا الرقم الذي يبدو أن الزركلي اعتمد عليه في ذكر

---

(1) عبد اللطيف المسبح (ت: 980هـ) عالم جزائري له شروح على بعض كتب الأخضري،انظر ترجمته في تعريف الخلف للحفناوي 2: 232، ومنشور الهداية: 46.

(2) وقد سبقه إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون وهداية العارفين كما مر قبل قليل ولا أدري هل استفاد المعلومة من كشف الظنون أم غيره، وعلى كل فكتابا إسماعيل باشا مظنة وهم كما هو معلوم لمن مارسهما، والله أعلم.

(3) انظر الرحلة الورثيلانية: 87، المكتبة الأزهرية: 3/ 407، معجم المطبوعات لسركيس: 1/ 406 – 407 – وذكر أنه توفي في القرن العاشر دون تحديد سنة –.

(4) 2/ 998.

(5) وهذا الرقم موافق لوفاة الأخضري عند الزركلي كما هو واضح.

سنة الوفاة، فيكون ذكر هذه السنة على هذا وهماً محضاً. والله أعلم.

ولعل أقوى ما يمكن أن يستدل به المؤرخون بأن الوفاة كانت سنة: 983هـ هو أن أحد الأفاضل وجد ما يدل على أنه توفي سنة إحدى وثمانين وتسعمائة[1]، إذ عثر على تأليف له نظم فيه الآجرومية قال في ختامه:

تم بحمد الله ما قصدنا من نظم هذه التي أردنا

سميتها بالدرة البهيهْ   فهي لما في أصلها محويهْ

وكان في محرم الحرام   بدءا وختمنا لذا النظام

في عام إحدى وثمانين سنه .....[2]

وقد ضعف الدكتور: أبو القاسم سعد الله هذا القول لاحتمال وجود تصحيف من النساخ بقراءة إحدى وثمانين بدل إحدى وثلاثين[3]،كما أن المحتج بهذا لم يذكر شيئاً من أبيات المنظومة الدال على أنها للأخضري، والله أعلم.

هذا وقد أفاد الدكتور: أبو القاسم سعد الله أن بعض الباحثين يشككون في كونه لم يعش سوى ثلاث وثلاثين سنة لأن نضجه العلمي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان قد تقدم في السن[4]، قلت: وهذا غير مسلم أبداً فقد ألف منظومته في المنطق وعمره إحدى وعشرون سنة، بل قد ألف قبلها عدة مؤلفات مما يدل على نضجه في سن مبكر يسبق وفاته بأكثر من عشر سنوات، والنماذج على النبوغ المبكر في تاريخنا الإسلامي كثيرة جداً، ولا ينبغي أن نحكم على السابقين بحسب ما نرى في عصرنا من ضعف العزائم.

هذا وقد كانت وفاة الأخضري في قرية كجال جنوب شرقي مدينة سطيف[5].

---

(1) كذا قال من ذكر هذه المعلومة والمفترض أن يقول إنه ظل حيا حتى محرم من سنة تسعمائة وواحد وثمانين دون أن يحدد سنة الوفاة.

(2)"عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر" مقالة نشرت في مجلة الأصالة، العدد 53، ص: 25.

(3)تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500 – 501 (هامش (1)).

(4) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500 – 501.

(5) العقد الجوهري: 146، وعنه: "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 126، وسطيف: مدينة في =

=

جبال كتامة بين تاهَرت والقيروان من أرض البربر ببلاد المغرب وهي - في عصر ياقوت الحموي - صغيرة إلا أنها ذات مزارع وعشب عظيم، انظر: معجم البلدان: 3/ 220.

المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته.

من المهم في ترجمة العلماء ذكر أخلاقهم وصفاتهم؛ ذلك أنها من أكبر ما يدفع طالب العلم للانتفاع بما تركوه من مؤلفات وآثار، كما أن تلك الأخلاق والصفات نافعة جداً في تقويم سلوك طالب العلم من خلال الاقتداء بهم، ولما لم أجد في كلام المترجمين للمؤلف حديثاً عن هذا الأمر – إلا فيما ندر كما سيتضح بعد قليل – فقد حاولت معرفة بعض أخلاقه التي انعكست على كتابه الذي أقوم بتحقيقه، ولذا فإن أغلب ما أذكره هو استنباط وفهم من خلال النظر في كتابه، كما أن هناك بعضاً من الصفات التي ذكرها من ترجم له، فمن صفاته وأخلاقه – رحمه الله –:

1 – الورع وحفظ اللسان عن كل ما من شأنه أن يضر الإنسان، فمن ذلك أننا نجده يتحاشى مثالاً ذكره بعض البلاغيين لأنه يرى فيه سوء أدب فيقول:"وما مثل به التفتازاني في هذا المحل مما لا يليق، بل لا ينبغي أن تتحرك به الألسنة ولا الأقلام ولا القلوب، ومن المستعظم أن يردد مثل ذلك في مجالس العلم، لا يقال إن كثرة التسمية بهذا الاسم يخفف ذلك إذ لا يتوهم عاقل معه حينئذ إرادة الكليم لأنا نقول: ذكر هارون معه يكاد يشخص إرادة الكليم عليه السلام لاجتماعهما في الخيال من كثرة ذكرهما في القرآن مع أنه لا يكاد يوجد في عظيم الأمصار أخوان تسميا موسى وهارون فأول ما يلتفت العقل عند سماع اسميهما معا إليهما، والله الموفق"، وهو في هذا النص يشير إلى تمثيل التفتازاني بقول الشاعر:

حلقت لحية موسى باسمه وبهارون إذا ما قلبا[1]

2 – الحرص على نفع طلبة العلم، ويظهر ذلك في كتابه من خلال:

أ – البعد عن التعقيد في العبارة.

ب – بسط العبارة إذا كانت محل سؤال الطلبة، بل قد يعيد ما قد شرحه في موضع سابق لمجرد ورود سؤال عليه من طالب يسكن في بلدة أخرى، فنجده يقول: "وإنما ذكرت هذا فيهما مع وضوحها مما تقدم لأن بعض خاصة إخواني

---

(1) انظر النص المحقق: 350-351، والتعليق عليه هناك .

وأحبتي في الله تعالى كتب إلي من بلاده كتابا يسألني فيه عن هذا البيت؛ إذ لم يستخرج حروفها، أسأله سبحانه أن يمدني وإياه وجميع إخواني وأحبتي في الله تعالى بما أمد به عباده المخلصين وأولياءه المقربين، وأن يحشرني وإياهم تحت لواء محمد صلى الله عليه وسلم "[1].

ج- انتهازه أية فرصة لتذكير طالب العلم ووَعْظه، وأمثلة هذا متعددة كما سيأتي في بيان المنهج التربوي عند المؤلف[2].

3 – الأدب في نقد العلماء، فتجده قد يقع على قول لبعض العلماء استخدم فيه تعبيرا غير لائق شرعاً فيبين رأيه بأسلوب ليس فيه شيء من الحط من قدر العالم، بل يستخدم عبارات من نحو قوله: "وأخاف أن يكون إطلاق مثل ذلك سوء أدب"[3].

4 – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقلم واللسان واليد فقد عُدّ من العلماء القلائل – في بلاده وعصره – الذين وقفوا في وجه المبتدعة من خلال مؤلفاته وأبرزها المنظومة القدسية، كما عرف بإنكاره بلسانه وبيده على أولئك المبتدعة[4].

5 – الزهد في الدنيا وقد وصفه به غير واحد[5]، بل إنه لم يكن في ذلك كمن يتظاهرون بالزهد لينالوا تعظيم الناس أو أموالهم فـ:"...لم يدع الأخضري أثناء حياته كرامة ولا كشف ستر ولا إدراك علم الظاهر والباطن، وإنما كان عالماً عاملاً؛ يؤلف المتون ويشرحها، ويجمع الكتب ويفهِّمُهَا، ويجلس للدرس ويخرج العلماء شأن العلماء الصالحين ..."[6] .

6 – العبقرية والنبوغ[7]، وهذا جلي في مؤلفاته المتعددة التي أصبح الواحد منها

---

(1) انظر النص المحقق: 368.

(2) انظر حول المنهج التربوي عند المؤلف قسم الدراسة:78.

(3) النص المحقق:31، وانظر مثالاً آخر:350-351.

(4) انظر على سبيل المثال: تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 519، 2/ 112، "عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية": 29.

(5) انظر على سبيل المثال: موضح السر المكمون: 2 ب، تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 482.

(6) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 501.

(7)"عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر": 25، "أقطاب السلفية في الجزائر ورؤيتهم الدينية =

عمدة في بابه مع ملاحظة عمره القصير وإنتاجه الغزير.

7 – ذكر بعض من ترجم له أنه كان مجاب الدعوة[1].

=

والوطنية": 150 فما بعدها.

(1)العقد الجوهري: 146.

المطلب الرابع: شيوخه.

لا شك أن لتلقي العلم على أهله نفعاً كبيراً في تكوين طالب العلم: خلقياً وعلمياً وفكرياً، ولذلك كانت سُنة التلقي عن الأشياخ معروفةً منذ القرون الفاضلة فما بعدها، وقد مضى الأخضري رحمه الله في هذا الطريق، وقد كان من عادة العلماء في عصره وبيئته كتابة أثبات بأسماء شيوخهم لكن مثل هذا الثبت لم يعرف عن الأخضري[1]، لذا كان من الصعب معرفة أسماء شيوخه فلم أعثر إلا على القليل منهم، وفيما يلي ذكر مشايخ الأخضري الذين وقفت على تلقيه العلم عنهم:

1- جده محمد بن عامر الأخضري، ولم أصل إلى معلومات عنه سوى أنه له جمعاً لبعض الفتاوى الفقهية[2].

2- والده الصغير، ومن المعلومات القليلة التي وصلت عنه أنه كان رجلاً مصلحاً حارب بدع الصوفية بكتاب ألفه[3] كما وضع حاشية على مختصر خليل[4] وشرحاً لما غمض من ألفية ابن مالك[5]، ومن العلوم التي درسها على والده الحساب والفرائض كما نص في شرحه للدرة في باب الوصايا[6].

3- أخوه الشقيق أحمد الأخضري، ومن المعلومات القليلة التي وصلت عنه أنه كان فقيهاً ورعاً زاهداً، وأنه اشتغل بالتدريس عن التأليف[7].

---

(1) انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 31 – 39.

(2) "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 124، تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500، "الشيخ الأخضري...": 41.

(3) تذكر بعض المراجع أنه كتاب في التصوف بينما تذكر أخرى أنه في محاربة بدع الصوفية ولا مانع أن يكون الكتاب جامعاً بين الاثنين كما هو حال القدسية التي ألفها عبد الرحمن الأخضري نفسه.

(4) "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 123، تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500، الشيخ الأخضري...": 41، وقد اطلعت على نسخة مخطوطة من حاشيته على مختصر خليل، وستأتي الإشارة إليها فيما نسب من المؤلفات إلى عبد الرحمن الأخضري خطأ.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 162 – 163.

(6) العقد الجوهري: 135 – 136.

(7) انظر: العقد الجوهري: 135، "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 124، "الشيخ عبد الرحمن =

4- الشيخ محمد بن علي الخروبي المتوفى سنة 963 ه وهو عالم مشهور وأغلب مؤلفاته كانت مركزة على الأوراد والأذكار وعلوم التصوف، وقد تلقى المؤلف الطريقة الشاذلية عنه[1].

5- الشيخ عمر الوزان المتوفى سنة 960 ه - 1584م، وهو من علماء قسنطينة البارزين في القرن العاشر الهجري، كرس حياته في نشر العلم، وكانت تشد إليه الرحال من كل حدب وصوب، وكان قمة في العلوم النقلية والعقلية صالحاً ورعًا مشغولاً بعلم التصوف في أول حياته العلمية، ثم انكب على علم الحديث حتى حفظ صحيح البخاري بأسانيده، وقد تأثر الأخضري بشيخه الوزان في عدة جوانب[2].

6- الشيخ عبد الرحمن بلقرون: وهو رجل صالح من العلماء الزاهدين في قرية "ليشانه[3]"[4].

تنبيه[5]: ذكر بعض أهل العلم[6] أن من شيوخ الأخضري العالم المعروف بزروق[7] والأمر ليس كذلك إذ توفى زروق سنة 899 ه، بينما ولد الأخضري كما مر سنة 920ه

=

الأخضري...": 41.

(1) انظر: العقد الجوهري: 146، وعنه: "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 126، "الشيخ الأخضري ..."، 42، تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 498 - 500.

(2) "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 124، "الشيخ الأخضري ..."، 42 - 43، وانظر معلومات عن هذا الشيخ في تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 384، 500.

(3) ليشانة: قرية صغيرة قريبة من بنطيوس - مسقط رأس الأخضري - وهي حالياً في دائرة "أورلال" بولاية بسكرة في الجزائر، "الشيخ الأخضري ..."، 43.

(4) "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 124 وعنه: "الشيخ الأخضري ..."، 43.

(5) أصل هذا التنبيه مستفاد من: العقد الجوهري: 146 "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 126، وعنه : "الشيخ الأخضري: ...": 44.

(6) انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 3/ 201.

(7) زروق (ت: 899 ه) هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، الشهير بزروق: فقيه صوفي مشهور، له تصانيف كثيرة، انظر ترجمته في: شجرة النور: 1: 267-268، الأعلام: 1/ 91.

أي بعد إحدى وعشرين سنة من وفاة الشيخ زروق، والحقيقة أن زروقاً كان من شيوخ والد الأخضري وقد جاء في خاتمة المنظومة القدسية ما نصه:

ففي كتاب شيخنا زروق　　　عجائب فاتقة الرتوق[1]

فلعل هذا البيت من أسباب الوهم الذي وقع، ولعل من أسبابه أيضا تقاربهما – أعني زروقاً والأخضري – في منهج التعامل مع التصوف والصوفية، ودعوتهما إلى ضرورة العودة إلى الكتاب والسنة[2]، والله أعلم.

(1) المنظومة القدسية: ل 6، ولم أحل للنص المطبوع لكثرة ما فيه من أخطاء في هذا الموضع.

(2) انظر لمعرفة العلاقة بين زروق والأخضري: "عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر": 24 – 25.

المطلب الخامس: تلاميذه.

شغل الأخضري معظم وقته بالتدريس، وقد وفد عليه كثير الطلاب من أماكن مختلفة[1]، ومما يدل على تدريسه للطلبة ما أشار إليه في الكتاب الذي أحققه من تدريسه لألفية ابن مالك[2]، ومع هذا كله إلا أنني لم اطلع سوى على أسماء عدد قليل من طلابه وهم:

1- الشيخ أبو فارس عبد العزيز بن أحمد بن مسلم الفارسي[3] له بعض الجهود المتعلقة بمؤلفات الأخضري وقصائده، وقد كان الأخضري يرسل إليه مصنفاته لينسخها له لينشرها على تلاميذه[4].

2- الشيخ عبد الكريم الفكون الجد المتوفى سنة 988هـ - جد عبد الكريم الفكون الحفيد المتوفى سنة 1073 - والفكون من العوائل العريقة في العلم والتي تأثرت بالأخضري في طريقة محاربة البدع[5].

3 - الشيخ إبراهيم قدورة والد سعيد قدورة، وعائلة قدورة من العوائل الشهيرة بدورها العلمي والسياسي[6].

---

(1) العقد الجوهري: 136، "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 123.

(2) انظر النص المحقق:121.

(3) وقع عند الدكتور: عمار طالبي في: "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 125، أبو فاري ..... الفاري وهو خطأ محض بدليل المخطوط الذي ساقه نفس الدكتور في آخر مقاله، انظر العقد الجوهري: 137.

(4) "العقد الجوهري: 137 – 138 – وعده من طلاب الأخضري المتميزين –، "الشيخ عبد الرحمن الأخضري ..."، 44 – 45، والبعض يجعل الناسخ طالبا آخر غير الفارسي، وستأتي الإشارة إلى هذا بعد قليل.

(5) وقد وهم من ذكر أن عبد الكريم الفكون - الحفيد- من تلاميذ الأخضري إذ أنه ولد بعد وفاة الأخضري، انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 151، 160. ولعل من أسباب الوهم أن جده عبد الكريم الفكون درس على الأخضري.

(6) "الشيخ الأخضري.."، 46، وقد وهم من ذكر أن سعيد قدورة من تلاميذ الأخضري؛ إذ أنه ولد بعد وفاة الأخضري، انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 151، ولعل من أسباب الوهم أن والده إبراهيم =

4 – طالب من بلدة تفلفل[1] كان ينسخ كتب الأخضري، وقد وصفه الأخضري نفسه بأنه من خاصة إخوانه وأحبته في الله[2].

5 – رجل صالح من بلد فرفار إحدى قرى الزاب، له شرح على مختصر شيخه في الفقه[3]، ويحتمل أن يكون عبد اللطيف المسبح الذي سبق ذكره عند الكلام على وفاة المؤلف[4].

=

قدورة درس على الأخضري.

(1) مر في آخر المطلب الأول أنها بلد والدة المؤلف: 22.

(2) انظر: "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 125، العقد الجوهري – ضمن نفس المقال –: 137، النص المحقق: 368.

(3) العقد الجوهري 144، ويحتمل أن يكون هو نفسه الفليسي –أحد شراح مختصر الأخضري–، والفليسي هذا لم يجد له الدكتور طالب –محققُ شرحِهِ – ترجمةً.

(4) انظر قسم الدراسة : 27.

المطلب السادس: مكانته العلمية.

مكانة الأخضري لا تحتاج إلى بيان خاصة عند أهل المغرب العربي وبلاد غرب إفريقيا، ومما يدل على مكانته:

1 - ابتداؤه التأليف في سن مبكرة حيث ألف عدداً من المؤلفات قبل أن يبلغ العشرين من عمره[1].

2 - كثرة مؤلفاته مع كونها في علوم متعددة كالفقه والمنطق والفرائض والحساب والنحو والبلاغة والفلك، وقد"لفت إليه الأنظار بنبوغه في الحساب والفرائض والبيان وغيرها"[2]، وعد من أشهر المؤلفين في عصره[3].

3 – اعتماد عدد من مؤلفاته في كثير من الجامعات والمعاهد الشرعية وحلق العلم قديماً وحديثاً.

4 – تأثير عدد من مؤلفاته في تعليم المجتمع وتصحيح عقائده، "ورغم قصر حياة الأخضري حسب معظم الروايات فإنه قد أثر على معاصريه والأجيال اللاحقة أيضاً بكتبه وسلوكه، وخصوصاً المتون التي نظمها وشرحها"[4].

5 – ثناء العلماء عليه وعلى كتبه، وهذا كثير في شروح العلماء لكتبه، وكذلك في ترجمتهم له، لكنني لا أرغب في الإطالة بمثل هذا؛ لأن كتب المؤلف وجهوده ظاهرة في هذه الترجمة بما أظنه يغني عن مثل هذا الثناء الذي لا تخلو منه ترجمة لعالم، ومما قيل فيه من قبل عالم مؤرخ مدقق: "ولو لم يكن للخروبي من التلاميذ غير عبد الرحمن الأخضري لكفاه"[5]، وكفى بها شهادة ممن كتب موسوعة تاريخية عن البلد التي عاش فيها الأخضري[6].

---

(1) انظر ما سيأتي في ذكر مؤلفاته.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 384.

(3) انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 294.

(4) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500، وسيظهر هذا بجلاء من خلال ذكر مؤلفاته بعد قليل.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500، وقد مضى ذكر الخروبي ضمن شيوخ المؤلف : 28.

(6) أعني بها كتابه المذكور في الهامش السابق وهو موسوعة في تاريخ الجزائر تقع في ثمان مجلدات بالإضافة إلى مجلد تاسع للفهارس.

6 – احترام الدولة العثمانية لزاويته ونسله القائمين عليها لمدة طويلة بعد وفاته تمتد لأكثر من مائة سنة[1].

(1) انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 470، 503.

المطلب السابع: مصنفاته.

يعد الأخضري من المكثرين من التأليف فرغم أنه لم يعش سوى ثلاثة وثلاثين عاماً – على الراجح – إلا أن مؤلفاته تصل إلى حوالي ثلاثين مؤلفاً[1]، وقد بدأ في التأليف في سن مبكر كما سيأتي، وهذه قائمة بأسماء ما وقفت عليه من مؤلفاته، وقد رتبت مؤلفاته أبجدياً لكن لما كان من عادة الأخضري شرح منظوماته بنفسه[2] أتبعت كل منظومة بشرحه لها – إن كان قد شرحها –[3]:

1- "أرجوزة في طبيعة النفس"[4]: كتبها وهو ابن أربع وعشرين سنة 944 ه وهي موجودة في المتحف البريطاني ومكتبة ميونيخ بألمانيا، وقد تكون نفس القدسية الآتية.

2 – "أزهر المطالب في هيئة الأفلاك والكواكب"[5]: وهذا المصنف كما يدل عليه اسمه في علم الفلك وقد ألفه الأخضري وهو ابن عشرين سنة، وتوجد نسخة مخطوطة من كتاب الأخضر ي هذا بدار الكتب الوطنية، تونس رقم 17905 ورقة 33.

---

(1) انظر على سبيل المثال: العقد الجوهري: ص: 145، وعنه "الشيخ عبد الرحمن الأخضري دراسة حياته وتحليل كتابه المختصر في العبادات، ص: 62، "عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر": 25، وفي موضح السر المكمون 2 ب ما نصه: "وأخبرني بعض من يوثق به من أهل بلده أن جملة تصانيفه ما يقرب من الثلاثين ونيف".

(2) انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 130.

(3) ولم أتعرض لمن خدموا كتبه بالشرح أو التحشية أو غير ذلك لأنه أمر يطول جداً بحيث يخرج عن المقصود من هذه الترجمة.

(4) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 502، 2/ 131، الشيخ الأخضري ..."71، وسماها محقق شرح الأخضري للسلم: 15، "رجز في طبيعة الروح" وذكر أنه مخطوط في المتحف البريطاني فالظاهر أنه نفس الكتاب، ثم وجدت مخطوطا مصورا في مركز الملك فيصل بالرياض بعنوان "منظومة في التصوف" للأخضري، برقم 41054 وهو مصور عن نسخة محفوظة في المتحف البريطاني:(2-3 / 9677) مما يرجح ما ذكرته احتمالا من أنهما اسمان لكتاب واحد، ولكن الذي يمنع من الجزم بأنهما نسختان من كتاب واحد أنني لم أطلع على النسخة المحفوظة في ألمانيا، والله أعلم.

(5) العقد الجوهري: 145، عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله: 128.

3 - الاستغاثة . وهي قصيدة تصور حالة الفساد في عصر الأخضري[1].

4 – أسماء الله الحسنى[2]. وتوجد نسخة منه في بريطانيا.

5- الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون: نظم لتلخيص المفتاح للخطيب القزويني في البلاغة، وقد كتبه وهو ابن ثلاثين سنة، وهو النظم الذي أحقق شرحه في هذه الرسالة.

6 – شرح الجوهر المكنون: شرح للنظم السابق وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيقه وسيأتي الكلام على المتن والشرح مفصلاً – بإذن الله -.

7 - الدرة البيضاء من أحسن الفنون والأشياء[3]، وهذا هو الاسم الصحيح للمنظومة - خلافا لمن أثبت (في) بدلاً من (من) - بدليل ما نص عليه في نفس النظم بقوله:

سميته بالدرة البيضاء   من أحسن الفنون والأشياء [4]

وقد ألف الأخضري هذه المنظومة وهو ابن عشرين سنة، وهي منظومة تقرب من خمسمائة بيت قسمها الأخضري إلى ثلاثة أقسام: الحساب والميراث والقسمة العملية للزكاة، وعد بعض المؤرخين هذه المنظومة "من أهم الأعمال التي قدمها الأخضري للعلم"[5]، وقد كانت الدرة عمدة في علم الفرائض والحساب عدة قرون لا في الجزائر فحسب بل في أنحاء العالم الإسلامي بما في ذلك الهند[6]، كما ترجمت هذه المنظومة إلى اللغة الفرنسية[7]، وتوجد مخطوطة للدرة في المتحف البريطاني تحمل رقم (7704)، وتوجد نسختان من القصيدة في المكتبة الوطنية بالجزائر (399) (1330).

---

(1) انظر: "عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر": 25 – 26، أقطاب السلفية: 154.

(2) مقدمة تحقيق أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري لشرح الأخضري للسلم: 16.

(3) العقد الجوهري: 145،"الشيخ عبد الرحمن الأخضري...": 63 – 64 – نقلا عن: تاريخ الجزائر الثقافي، جامع الشروح والحواشي: 2/ 890 – 891، مقدمة محقق شرح الأخضري للسلم: 15، الرحلة الورثيلانية: 87.

(4) الضياء على الدرة البيضاء: 7.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 406.

(6) تاريخ الجزائر الثقافي: 7/ 288.

(7) تاريخ الجزائر الثقافي: 6/ 73.

8 – شرح "الدرة البيضاء"[1]: شرح للنظم السابق ولكنه لم يتمه، وقيل بل أتمه ثم ضاع منه في فِتَن قَبَلية اندلعت في المنطقة أثناء حياته، وقيل بل لم يشرحه أصلاً، هذا وقد أتم الشرح الناقص الذي وصل إلينا رجل مجهول، ورجح الدكتور أبو القاسم سعد الله أن الذي أتمه هو الشيخ عبد اللطيف المسبح[2]، وقد طبع هذا الشرح في القاهرة قديماً[3]، وتوجد نسخة منه في المكتبة الوطنية بالجزائر برقم 482، ولعل الذي يفصل في النزاع ويؤكد إتمام شرحه للكتاب – مع التسليم بأن جزءاً منه فقد – ما ثبت عنه بالنص في شرحه للدرة في آخر الجزء الثاني حيث قال: "وقد وضعنا قبله شرح جملتي الحساب[4]...[5] وبسنين متعددة فلما أكملناهما ابتلينا في المغران بالطائفة المرتدة – عليهم لعنة الله[6] – فسلبوها مع شيء من الكتب، فصرفتنا صوارف الأقدار بعد ذلك عن الإعادة حتى رده الله تبارك وتعالى بفضله مع شيء من الكتب بسبب مصادفة بعض الإخوان في أرض ريغ جزاهم الله خيراً، فدعاني كثير من الإخوان إلى تمامه بشرح الفقه[7]، فلم يتيسر لي إلا في بعض زوايا الجبال عمرها الله تعالى وزكاها..."[8]، فظاهره أنه أتم شرح القسم الثالث[9]، ولكنه لم يصل إلينا[10]، والله أعلم.

---

(1) العقد الجوهري: 145، تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 86، 405، 406، الضياء على الدرة البيضاء في الفرائض: 5 – 6.

(2) تقدمت ترجمته عند تحديد سنة وفاة المؤلف:27.

(3) اطلعت على إحدى طبعاته بمطبعة التقدم العلمية بمصر سنة 1325، ولم يحدد اسم الشارح في هذه الطبعة، والظاهر أن سبب عدم تسميته هو الخلاف في الشخص الذي أتم الشرح.

(4) الظاهر أنه يقصد قسمي الحساب والفرائض من المنظومة.

(5) بياض في الأصل.

(6) كذا قال.

(7) الظاهر أنه يقصد القسم المتعلق بقسمة الزكاة.

(8) نقلا عن العقد الجوهري: 137.

(9) ولما ذكر صاحب العقد الجوهري مؤلفاته: 145، أشار إلى شرحه للدرة دون الإشارة إلى عدم إتمامه، وهذا مؤيد لما رجحته، والله اعلم.

(10) توجد من هذا الشرح ثلاث نسخ – ضمن مجاميع – في دار الكتب الوطنية بتونس بالأرقام (180)، (798)، (914)، فيحتمل أن تكون إحدى النسخ كاملة.

9 - رسالة في التحذير من البدع، ويبدو من صنيع من ذكرها أنها مغايرة للقدسية(1).

10- رجز في الحساب طبع بمصر، ويبدو من صنيع من ذكره أنه مغاير للدرة البيضاء(2).

11- رجز في التوحيد(3)، ولعله نفس الفريدة الغراء التي ستأتي الإشارة إليه.

12 - "الزهرة السنية "، أرجوزة لم أتبين موضوعها ولا مكان وجودها(4).

13 - السراج(5): وهو نظم في علم الفلك كتبه وهو ابن عشرين سنة(6)، وفيه مخالفات عقدية يأتي تفصيل الكلام عليها في مبحث عقيدة المؤلف بإذن الله، وتوجد من

---

(1) معجم أعلام الجزائر: 90.

(2) انظر أقطاب السلفية: 153، حيث ذكره بعد ذكره للدرة وشرحها، ثم توقف في وجود شرح لهذا النظم، فهذا يدل على أنه يرى أنهما مؤلفان مستقلان.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 96.

(4) في اسمه وكونه نظماً أولا اختلافٌ واضطرابٌ في النقل بين المراجع، انظر: "الشيخ الأخضري: 75، عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله: 132، مقدمة محقق شرح الأخضري للسلم - بتحقيق أبو بكر بلقاسم -: 16 نقلا عن فهرست معلمة التراث الجزائري والعقود اللؤلؤية في الكشف عن المطبوعات العربية الجزائرية وعقود الجواهر في الكشف عن مخطوطات علماء الجزائر - دون تحديد لأرقام الصفحات - والكتب الثلاثة مخطوطات من تأليف الشيخ بشير ضيف بن أبي بكر.

(5) "الشيخ الأخضري حياته وأعماله: 62 – 63، موضح السر المكمون: 3أ، جامع الشروح والحواشي: 2/ 1022، مقدمة محقق شرح الأخضري للسلم –بتحقيق أبو بكر بلقاسم -: 16، الضياء على الدرة البيضاء: 5.

(6) كما نص بنفسه في منظومته – وقد سبق ذكر الأبيات -، وقال غير واحد إنه كان ابن تسع عشرة سنة، والظاهر أنهم بنوا ذلك على أنه ولد سنة 920 هـ ونظم السراج سنة 939 ولم يلاحظوا ما نص عليه الناظم ولا الشهر الذي ألفت فيه المنظومة، انظر على سبيل المثال: العقد الجوهري: 145، "عبد الرحمن الأخضري حياته وأعماله": 127، ووقع في"عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية": 25، أنه كان ابن سبع عشرة سنة، والظاهر أنه خطأ محض من الطابع أو الكاتب، وانظر ما سبق من تحديد شهر مولده : 24-25.

السراج نسخ مخطوطة في عدة مكتبات منها مكتبة الزاوية العثمانية بطولقا الجزائرية والمكتبة الوطنية بالجزائر برقم 1415.

14- شرح السراج:[1] وليست عندنا معلومات كثيرة عن هذا الشرح، بل يحتمل أنه لم يشرح السراج أو شرحه ولم يتمه[2].

تنبيه: قال في الأعلام - في ترجمة الأخضري - : "شرح السراج - ط"في علم الفلك, والأصل قصيدة لسحنون الونشريسي"[3]، وهذا وهم محض، والصواب أن سحنوناً هذا شرح السراج الذي نظمه الأخضري، وسمى شرحه:"مفيد المحتاج"، والكتاب مطبوع قديماً معزواً إلى سحنون.

15- "السلم المرونق"[4]: نظم ألفه الأخضري في علم المنطق وهو ابن إحدى وعشرين سنة، وهو من أشهر منظوماته وقد شرحه كثيرون من أهل العلم، وطبع عدد من تلك الشروح مراراً .

16 - شرح "السلم المرونق"[5]: شرح للنظم السابق، وقد طبع هذا الشرح طبعات عديدة، وقد اهتم العلماء بهذا المتن حفظاً وتدريساً وشرحاً وتحشيةً.

17 - "شرح العقيدة الصغرى للسنوسي"[6]: وهو شرح لمتن عقدي أشعري مشهور، وتوجد مخطوطة لهذا الشرح في الجزائر بالمكتبة الوطنية برقم 1426[7].

---

(1) الرحلة الورثلانية: 87، أقطاب السلفية: 153.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 406، ولم يشر في العقد الجوهري أنه شرحه.

(3) الأعلام: 3/ 331، ولندرة المعلومات الموجودة عن سحنون الونشريسي فقد أطال الدكتور أبو القاسم سعد الله في ترجمته، انظر تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 406 -409.

(4) انظر حول السلم المرونق كلا من: "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 128 – 130، مقدمة تحقيق شرح الأخضري للسلم المرونق - لأبي بكر بلقاسم ضيف - : 12 – 14، "الشيخ عبد الرحمن الأخضري": 65 – 67، تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 150 – 152، 153.

(5) الرحلة الورثيلانية:87، والمراجع في الهامش السابق.

(6) تاريخ الجزائر الثقافي: 2/ 96.

(7) "الشيخ الأخضري...": 72.

18 - عقيدة الأخضري من تأليفه منها نسخة في خزانة ابن يوسف بمراكش (م 360/ 7)، ولا يبعد عندي أن تكون نفس مختصر العبادات الذي سيأتي ذكره فقد وجدته مخطوطاً بهذا العنوان وبعناوين أخرى متعددة.

19 - الفريدة الغراء في التوحيد[1]، وليس عندي أي معلومات عنها، ويحتمل أن تكون نفس الكتاب السابق.

20 - "القدسية"[2]: نظم ألفه الأخضري في آداب السلوك والتصوف مع الرد على بدع المتصوفة وهو ابن أربعة وعشرين سنة تقريباً[3]، حيث قال في آخر بيت فيها:

في أربع وأربعين قد نجز في عاشر القرون قل هذا الرجز[4]

ولهذه المنظومة أهمية خاصة في تصور مصطلح التصوف عند الأخضري، وبيان موقفه من كثير من مخالفات الصوفية.

هذا؛ وقد قامت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمكة المكرمة بطبع هذه القصيدة مع مقدمة الشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وسماها "الطريقة الشرعية وبراءتها من الطرق المنحرفة وضلالاتها"، ونشرت قبل ذلك ضمن الرسائل المنيرية.

21 - كتاب في التاريخ ينسب إلى الأخضري، وهو في حكم المفقود[5].

22- "مختصر العبادات" متن نثري صغير فيه آداب إسلامية بالإضافة إلى أحكام الطهارة والصلاة وسجود السهو، وقد اهتم العلماء بهذا المتن النثري حفظاً وتدريساً وشرحاً

---

(1) الضياء على الدرة البيضاء في الفرائض: 5.

(2) الرحلة الورثيلانية: 87، وعدها أعظم قصائده في التصوف -، "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله": 130 -131، " الشيخ عبد الرحمن الإخضري...":67-69، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة 1/ 46.

(3) العقد الجوهري: 145 وإنما قلت تقريبا لأنه لم ينص على الشهر الذي نظمها فيه.

(4) "الطريقة الشرعية وبراءتها من الطرق المنحرفة وضلالاتها": 61.

(5) "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله: 133، وعنه "الشيخ الأخضري...": 71.

ونظماً، بل قد ترجم إلى عدة لغات[1]، وله عدة أسماء في كلام المترجمين وأصحاب فهارس الكتب مما قد يسبب صعوبة عند الباحث في تحديد كون المذكور كتاباً آخر أو هو نفس المختصر المذكور[2].

23 - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب[3]: والمعروف أن: "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب "كتاب للشيخ خالد الأزهري[4]، ولا مانع من وجود اسم واحد لكتابين مختلفين، لكنْ تَفَرَّدَ مرجع واحد متأخر بنسبة الكتاب للأخضري مما يجعلني متردداً في نسبة الكتاب إليه، والله أعلم بالصواب.

24 - "نظم الآجرومية في النحو"[5].

25 - "نَظم المغني لابن هشام"[6]، مطلعه:

هذا بحمد الله نظم سهل

مورده للطالبين نهل

26 - "نظم في العمل بالاسطرلاب"، لكن يحتمل احتمالاً كبيراً أنه نفس أزهار المطالب الذي سبقت الإشارة إليه؛ لأن أكثر من مرجع نص أن أزهار المطالب في علم الاسطرلاب مع خلافهم في تسميته اختلافاً كثيراً[7].

---

(1) انظر الكلام عنه مطولاً في رسالة:"الشيخ الأخضري..."؛ إذ تدور الرسالة في مجملها حول المؤلف ومختصره المذكور.

(2) سماه محقق شرح السلم - مثلا -: 15 : "كتاب العبادة"، وسمى بعضهم شرحه له: "العبقري على سهو الأخضري" لأن الأخضري أطال فيه الحديث عن سجود السهو، والأمثلة على الاختلاف في تسمية هذا المختصر أكثر من أن أحصرها مع عدم مناسبة المقام للإطالة.

(3) مقدمة محقق شرح الأخضري للسلم: 16، وذكر أن له نسخة في الرباط.

(4) الأعلام: 2/ 297.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 500 -501، "الشيخ الأخضري...": 71، نقلا عن العقد الجوهري.

(6) انظر فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية - خزانة جامع الزيتونة -:327.

(7) انظر: "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله: 128، العقد الجوهري: 145، الضياء على الدرة البيضاء في الفرائض: 5، : 25، أقطاب السلفية: 153، وذكر أنه مخطوط متداول وسماه.

27 – الوحي إلى موسى، وقد عُدَّ الكتاب في علم التفسير(1).

28 – الوصية وهي قصيدة تصور حالة الفساد في عصر الأخضري(2)، ويحتمل أن تكون هذه الوصية هي نفس القصيدة المسماة تحفة الشبان والتي يقول فيها:

أوصيكم يا معشر الشبان   عليكم بطاعة الرحمن

إياكم أن تهملوا أوقاتكم   فتندموا يوماً على ما فاتكم(3).

وله أعمال أخرى عدها بعضهم من مؤلفاته، لكنها أقرب إلى القصائد منها إلى المؤلفات، وهي تدور بين المديح النبوي والوعظ والحكم(4)، ومنها قصيدته في نبوة خالد بن سنان العبسي، وسيأتي الكلام على هذه القصيدة مفصلاً في مبحث عقيدة المؤلف(5).

هذا وقد كان لبعض مؤلفات الأخضري أثر كبير على تصحيح العقائد، بل اقتفى من بعده أثره في هذا المجال فألفوا كتباً مشوا فيها على طريقته ونسجوا على منواله، كما أن مجموعة أخرى من مؤلفاته قررت للتدريس في بعض الجامعات الإسلامية كالأزهر والزيتونة واهتم العلماء بشرح كتبه أيما اهتمام(6).

---

(1) الفهرس الشامل –التفسير وعلومه–:633، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم:1335/3- وفيه : "الوحي إلى أم موسى" وعزاه إلى طبقات المفسرين للأدنوي : 387 ولم أجده فيه– .

(2) انظر:"عبد الرحمن الأخضري": 25 – 26، أقطاب السلفية: 154.

(3) "شعر الشيخ عبد الرحمن الأخضري" — فصل من كتاب منشور في الشبكة العنكبوتية غير مرقم الصفحات – .

(4) انظر على سبيل المثال: "العقد الجوهري: 144 - 145 "عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله: 132، ومقالة شعر عبد الرحمن الأخضري– وقد مر أنها في الشبكة العنكبوتية غير مرقمة .

(5) انظر: عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية: 28، "الشيخ الأخضري ...": 75، مقدمة محقق شرح الأخضري للسلم: 16، وانظر مقطوعات من بعض هذه القصائد في مقال منشور في الشبكة العنكبوتية في موقع ضفاف الإبداع بعنوان: شعر الشيخ عبد الرحمن الأخضري بقلم: عبد القادر بومعزة، وقد بين في نهاية مقالته أنه فصل من كتاب له ما زال مخطوطا بعنوان: "العلامة الموسوعي الشيخ عبد الرحمن الأخضري حياته وتراثه"

(6) انظر: عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية: 25، 26 – 28، أقطاب السلفية: 152 – 153، 154 – 155.

تنبيه: وجدت كتابين نُسِبا لعبد الرحمن الأخضري وهماً:

1 - "شرح الأخضري على بعض فروض الأعيان من مختصر خليل"، وهو مخطوط بمكتبة المسجد النبوي برقم: (76 / 2 217)،وقد نسب في فهرسها إلى عبد الرحمن الأخضري، والصواب -كما هو ظاهر في أول المخطوط وآخره - أنه لوالده الصغير بن محمد بن عامر الأخضري.

2 - نظم الوغليسية، وهو مخطوط بمكتبة المسجد النبوي وتردد المفهرس في كون الكتاب لعبد الرحمن الوغليسي البجائي [1] أم لعبد الرحمن الأخضري فأثبتَ الاحتمالين تاركاً الترجيح للمختصين لأن لكلا الرجلين - كما ذكر - مؤلَّفاً بعنوان:"نظم الوغليسية"، ولم أجد في المصادر التي أحال عليها الفهرس ما يدل على نسبته للأخضري بل هي منسوبة للوغليسي فقط، فالظاهر أن نسبتها للأخضري خطأ[2].

(1) عبد الرحمن الوغليسي (ت: 786)، انظر ترجمة مختصرة له في نيل الابتهاج: 168.

(2) مخطوطات المسجد النبوي:222، وانظر نيل الابتهاج: 168، معجم المؤلفين : 5/ 123.

المطلب الثامن: عقيدته

سينحصر الكلام على عقيدة المؤلف في ثلاثة محاور:

المحور الأول: أشعريته:

نص محمد الثغري – وسيأتي في الفصل الثاني أن له عناية خاصة بالأخضري – بأن الأخضري كان أشعري الاعتقاد[1]، ويؤيد هذا أمور:

1 – شرحه للعقيدة السنوسية الصغرى[2] وهي من متون الأشاعرة المعتمدة المعروفة.

2 – موافقته للأشاعرة في مواضع من شرحه كإدخاله الكلام النفسي في مسمى الكلام[3]، وكتأويله لبعض صفات الله[4] وككلامه في إسناد الأفعال إلى الله[5].

3 – أن مذهب الأشاعرة كان هو السائد في الجزائر في ذلك الوقت.

هذا وقد وصف الأخضري في كثير من المراجع بأنه سلفي مصلح[6]، فالظاهر – في ضوء ما مر – أن المراد بسلفيته معناها الأعم من التمسك بالكتاب والسنة والحرص على الجمع بين العلم والعمل.

المحور الثاني: تصوفه:

ميل المؤلف إلى التصوف أمر ظاهر في مواضع كثيرة جداً من الشرح الذي أحققه، وقد كان الأخضري من أنصار الطريقة الزروقية المتفرعة عن الطريقة الشاذلية[7]، بل قد تلقى ورد الطريقة الشاذلية والزروقية على الشيخ محمد الخروبي[8]، وهو في الوقت نفسه محارب

---

(1) موضح السر المكمون: 2 ب.

(2) مرت الإشارة إلى هذا الشرح في ذكر مؤلفاته:44-45.

(3) انظر النص المحقق:5-6.

(4) انظر – على سبيل المثال – النص المحقق:5، 407.

(5) انظر النص المحقق: 58.

(6) انظر ذلك مفصلا في مقالة منشورة في مجلة الأصالة بعنوان: "عبد الرحمن الأخضري وأطوار السلفية في الجزائر".

(7) تاريخ الجزائر الثقافي: 4/ 77 -78.

(8) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 501، وقد مضى ذكر الخروبي ضمن شيوخ المؤلف: 34.

لغلاة الصوفية بل كان يؤلف فيهم القصائد ويحذر من بدعهم، بل: "...لم يدَّعِ الأخضري أثناء حياته كرامة ولا كشف ستر ولا إدراك علم الظاهر والباطن، وإنما كان عالماً عاملاً يؤلف المتون ويشرحها، ويجمع الكتب ويفهِّمُهَا، ويجلس للدرس ويخرج العلماء شأن العلماء الصالحين غير أن المتأخرين في عصر أصبح العقل فيه يتقبل كل ناعقة هم الذين نسبوا إليه الكرامات الكثيرة"[1]، ولم يكن الأخضري يؤلف في الأوراد والأذكار وغيرها من وسائل الدعاية للطرق الصوفية، بل هاجم البدع وعلماء السوء ودعا إلى العمل بالكتاب والسنة[2]، ومن أكبر الأدلة على هذا منظومته القدسية التي قامت بطباعتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمملكة العربية السعودية، وقد قدم للمنظومة الشيخ: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر آنذاك، ونقل في مقدمته نقلاً نفيساً عن شيخ الإسلام ابن تيمية يقسم فيه التصوف إلى ممدوح ومذموم بحسب موافقته للكتاب والسنة وهدي السلف وبعده عنها، والذي يظهر لي أن المؤلف – من حيث العموم – كان داعياً إلى التصوف المحمود الذي أشار إليه الشيخ عبد العزيز آل الشيخ تبعاً لشيخ الإسلام كما كان منابذاً للتصوف المذموم؛ ولهذا عنون لهذه الطبعة بـ: "الطريقة الشرعية وبراءتها من الطرق المنحرفة وضلالاتها "، ولعلي أكتفي بمثال واحد من القدسية يدل على موقفه المذكور من بدع الصوفية، وذلك حيث يقول:

وقال بعض السادة الصوفيَّهْ مقالة جليلة صفيَّهْ

إذا رأيت رجلاً يطير أو فوق ماء البحر قد يسير

ولم يقف عند حدود الشرع فإنه مستدرج وبدعي[3].

ومع ذلك كله لم يسلم المؤلف – رحمه الله – من بعض ما وقع فيه الصوفية، فمن ذلك:

1 – وقوعه في بعض بدع الصوفية كتعظيمه لبعض قبور الصالحين، وسيأتي مزيد بيان

---

(1) تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 501، ثم أشار المصدر نفسه أنه قد وضعت للأخضري طريقة صوفية بعد وفاته.

(2) منشور الهداية: 118، تاريخ الجزائر الثقافي: 1/ 501.

(3) المنظومة القدسية: 43.

لهذا في المحور الآتي – بإذن الله –.

2 – ذكره خصوصيات لبعض أسماء الله الحسنى دون وجود دليل شرعي عليها، فنجده يقول في الكلام على اسم الله الصمد: "و(الصمد): هو الذي يصمد إليه في الحاجات – أي يقصد بها إليه –، وهو من أسماء الله الحسنى، وله بركة عظيمة، وأسرار كريمة، ومن بركاته أن الإكثار من ذكره يعين على احتمال الجوع، وربما استغني به عن الطعام جملةً، وكثيراً ما يستعين به أرباب الرياضات والخلوات والمريدون في سلوكهم، وله في علم التوفيق أسرار بديعة، وخزائن أسراره وعجائب تصاريفه لا تسعها السطور ولا تحيط بها الصدور، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، وأما اسم الجلالة فتضيق مجال العبارات عن باهر أسراره؛ فيا له من اسم عظيم أعظم وما ذا يوصف من عجائب اسم الجلالة؟! ولو ذكره عارف على جبل لارتحل وتزلزل أو على بحر لغار وانهار؛ فلله الحمد على إظهار أسمائه لعباده رحمة بهم وفضلا"[1].

ومع هذا كله فإن منهجه رحمه الله سليم من حيث العموم، ومما يدلك على ذلك قوله: "وقد شهدنا ذلك فرأينا كل من تعلق بهذا العلم قبل أن يتيقن عقيدته وفق عبادته حصل على بدعة وزندقة، وكل من أعرض عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق وضيعة العمر والرغبة في الدنيا – غالباً –، ومن لا قدم له في علم التصوف يخشى عليه من سوء الخاتمة، ومن جمع بينه وبين علم الفقه فقد تحقق"[2]، فهو يؤكد في هذا النص على أهمية العلم، وأن التصوف بدون علم يوصل إلى الزندقة، والله أعلم.

المحور الثالث: إثباته لنبوة خالد بن سنان العبسي، وتحديده لموضع قبره:

هذه المسألة تمثل أبرز مخالفة وقع فيها الشيخ – غفر الله له –، وهنا لا بد من الحديث باختصار عن خالد بن سنان العبسي، فأقول: ورد في الحديث أن خالد بن سنان نبي ضيعه قومه، والحديث في هذا لا يثبت مرفوعاً[3]، مع مخالفته لقوله ρ الثابت في

(1) النص المحقق: 133- 134.

(2) النص المحقق:73-74.

(3) انظر في الكلام على طرق هذا الحديث، مجمع الزوائد: 8/ 214، السلسلة الضعيفة (281): 449 – 450.

الصحيحين "أنا أولى الناس بعيسى بن مريم، الأنبياء إخوة لعلات، وليس بيني وبينه نبي"[1]، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى القول بنبوته بناء على ما ورد فيه من آثار، خاصة وأن بعض أهل العلم قد صحح رواية موقوفة عن ابن عباس رضي الله عنهما تتعلق بهذا الرجل – وإن لم تنص صراحة على نبوته –، ولكن الصحيح عدم نبوته لعدم ثبوت الأحاديث المروية فيه[2]، لكن الإشكال الحقيقي يكمن في أن عدداً ممن ترجم للأخضري[3] ذكر أنه هو الذي حدد قبر خالد بن سنان الذي أصبح بعد ذلك مزارا يؤمه الناس للتبرك والطواف ... إلخ، والأعجب من هذا أنهم ذكروا أنه اعتمد على أمرين في تحديد موضع القبر، وهما:

1 – الكشف.

2 – علم التربيع.

وعلم التربيع هو أحد فروع علم النجوم وهو: علم معرفة الأخبية والدفائن[4]، ومما يؤيد اعتماد الأخضري على هذا العلم الفاسد ما جاء في منظومته في علم الفلك "السراج" حيث جاء فيها في: باب معرفة التربيع – وهو مستخرج من علم الفلك –:

"وإن ترد معرفة التربيع وتخرج الكامن بالتوزيع

فانظر إلى اسم طالع وكوكبه وكوكب الساعة فاعلم وانتبه

وزد عليهم هذه الأسامي نوح وحام يافث مع سام

ثم تعدهم بعدّ سبعة وتطرح الجميع طرح تسعة

فحيث ما انتهى لك التعداد فذلك الربع هو المراد

---

(1) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء من صحيحه باب: (واذكر في الكتب مريم إذ انتبذت من أهلها): (3442)، ومسلم في كتاب الفضائل من صحيحه باب فضائل عيسى عليه السلام: (143) (2365) .

(2)انظر في مسألة نبوته: الرسل والرسالات: 26.

(3) انظر العقد الجوهري: 138 – 139، الرحلة الورثيلانية: 5،"عبد الرحمن الأخضري: حياته وأعماله: 132، 133 – وكأنه يجعل المسألة زعما من صاحب العقد الجوهري، لكنه لم يصرح بهذا التوهين للقول–

(4)شرح السراج: 67.

وافعل به كما فعلت أولا   حتى ترى الكمين فيه قد حلا"[1]

هذا وقد ذكرت للأخضري قصيدة في مدح هذا النبي مع الإشارة إلى موضع قبره والقصيدة تقع في أربعين بيتاً تقريباً أولها[2]:

سر يا خليلي إلى رسم شغفت به   طوبى لزائر ذاك الرسم والطلل

ومما قاله فيها مخاطباً النبي المذكور، ومشيراً إلى نجاة من استغاث به، ومنبهاً على فضل زيارة قبره:

وكيف يخشى لظى من استغاث بكم   إذ كم يقول إله العرش بالرسل

إلى أن يقول :

وأنت يا سيدي من جاء زائركم ينجُ من الهم والأهوال والوجل

وفي هذا المستند الذي استند عليه الأخضري في تحديد القبر ما فيه، وقد تكون هناك حجة أخرى عند الأخضري وهي ما ذكره الحاكم في مستدركه بعد سوقه لرواية مطولة تتحدث عن خالد بن سنان، حيث قال: "قد سمعت أبا الأصبع عبد الملك بن نصر وغيره يذكرون أن بينهم وبين القيروان بحراً في وسط جبل لا يصعده أحد وأن طريقها في البحر على الجبل، وأنهم رأوا في أعلى الجبل في غار هناك رجلاً عليه صوف أبيض وهو مختب في صوف أبيض ورأسه على يديه كأنه نائم لم يتغير منه شيء، وأن جماعة أهل تلك الناحية يشهدون أنه خالد بن سنان"[3]، وقد ضعف الحافظ ابن حجر الرواية المسندة التي ذكرها الحاكم ثم علق على ما ذكره عمن عاينوا قبره قرب القيروان وشهدوا أنه قبره بقوله: "قلت: وشهادة أهل تلك الناحية بذلك مردودة فأين بلاد بني عبس من جبال المغرب"[4]. أقول: لعل هذه الرواية لبست على الأخضري، ولعله لو اطلع على كلام الحافظ ابن حجر لتنبه لخطئه، ثم إن في جعل الأخضري – عفا الله عنه– بعد ذلك خصوصيةً وفضلاً لزائر ذلك القبر خللاً آخر

---

(1) السراج – مطبوعةً مع شرحها –: 66 -67.

(2) انظر القصيدة في العقد الجوهري: 139 – 142.

(3) المستدرك: 2/ 655.

(4) الإصابة في معرفة الصحابة: 2/ 373، وانظر الكلام على المرويات المتعلقة بخالد بن سنان في نفس المرجع: 2/ 369 -374.

أكبر من الخلل الأول. وعلى كل فالأخضري – كما يظهر من كل ما سبق – ذو منهج سليم في الجملة إلا أن له زلات قلد في معظمها غيره، اللهم تقبل من الأخضري حسناته، واغفر له زلاته آمين.

الفصل الثاني :
التعريف بشرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف

المبحث الثاني : منهج المؤلف في كتابه

المبحث الثالث : مصادر الكتاب وشواهده

المبحث الرابع : تقويم الكتاب

المبحث الخامس : وصف النسخ الخطية

المبحث الأول :
تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف

المبحث الأول : تحقيق العنوان وتوثيق النسبة :

باعتبار أن الكتاب المحقق شرح لنظم فسأقسم تحقيق العنوان إلى قسمين :

القسم الأول : اسم النظم المشروح:

سببت كثرة نسخ هذا المتن وانتشارُه وكثرة شروحه خلطاً كبيراً في تسميته، وتَتَبُّع هذا يطول مع قلة جدواه فقد كفانا الناظم المؤنة بقوله :

سميته بالجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون

وعليه فعنوان المتن الصحيح : "الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون"

القسم الثاني: اسم الشرح :

معظم من ترجم للناظم لم يسمه، وإنما اكتفوا بذكر أن الناظم شرح الجوهر المكنون، ونحوِ ذلك مما ليس فيه إشارة إلى اسم الشرح، ووقع في فهرس مخطوطات المسجد النبوي عند ذكر نسخة الكتاب المحفوظة في المكتبة بعنوان: "حلية اللب المصون شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة فنون"[1]، وعزى الفهرس المذكور إلى إيضاح المكنون ومعجم المطبوعات، فأما تسميته بحلية اللب المصون فليس في المخطوط ما يدل عليه، والظاهر أنهم أثبتوا الاسم من إيضاح المكنون[2]، ولم أجد من سبقه إليه، وأما كونه مطبوعاً فهذا ما ذكره في معجم المطبوعات لكنه عزى الكتاب للدمنهوري لا للأخضري، وهذا هو المعروف إذ قد طبع حلية اللب المصون للدمنهوري طبعات متعددة، والمعتنون بترجمة الأخضري لم يذكروا هذا العنوان كما ذكرت من قبل، ولعل الناظم لم يسم الشرح أصلاً، والله أعلم.

وعلى هذا يكون اسم الكتاب تحديداً "شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون" وهو ما وقع في إحدى النسختين اللتين اعتمدتهما في التحقيق[3].

وأما ثبوت نسبة الكتاب للمؤلف فتتأكد من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول : ذكر عدد كبير من المترجمين للأخضري لهذا الشرح [1].

(1) فهرس مخطوطات المسجد النبوي: 547.

(2) إيضاح المكنون : 1/ 384.

(3) وهي النسخة ت، وفي النسخة م : 105 أ:[الثلاث فنون]، وهو مخالف لتسمية الناظم لمتنه كما مر.

الأمر الثاني : وجود عدة مراجع نقلت عن المؤلف وبمقارنة هذا المنقول بنسختي الكتاب التين بين يدي وجدتها متطابقة [2].

وقد وقفت على ستة مراجع نقلت عن المؤلف هي : حلية اللب المصون للدمنهوري[3]، حاشية المنياوي على حلية اللب المصون[4]، العقد الجوهري في التعريف بالأخضري لأحمد بن المبارك[5]، عبد الرحمن الأخضري : حياته وأعماله للدكتور عمار طالبي – [6]، شعر الأخضري لعبد القادر أبو معزة [7]، موضح السر المكمون للثغري[8].

فمن ذلك قول صاحب العقد الجوهري وهو يتحدث عن أحد طلاب الأخضري : "...وإن هذا التلميذ أرسل له الشيخ منظومة الجوهر المكنون ... حسبما ذكر الشيخ في شرح المنظومة في فصل الموازنة من الفن الثالث ما نصه : "وإنما ذكرت فيها هذا مع وضوحها مما تقدم أن بعض خاصة إخواني وأحبتي في الله كتب إلي كتابا من بلده يسألني فيه عن هذا البيت إذ لم يستخرج حروفه إلخ كلامه"[9].

---

(1) انظر على سبيل المثال : الرحلة الورثيلانية : 87، العقد الجوهري : 145، شجرة النور الزكية : 285 ن موضح السر المكمون : 2 أ، " الشيخ عبد الرحمن الأخضري ...." : 70 .

(2) حصل في بعض النقول اختلاف يسير لا يذكر لأنه لا يؤثر على المعنى ويحصل كثيرا في النقل عن الكتب، كما أن بعض النقول نقل لرأي المؤلف لا لعبارته.

(3) انظر على سبيل المثال حلية اللب المصون :35- 36 وقارن بالنص المحقق:46-47.

(4) انظر على سبيل المثال حاشية المنياوي : 36، 70، وقارن بالنص المحقق : 50، 103 مع ملاحظة أن المنياوي كثيرًا ما يشير إلى معنى كلام المصنف دون ذكره بالنص.

(5) العقد الجوهري:136، وقارن بشرح الجوهر: 121، وانظر ما سأنقله عنه بعد قليل.

(6) عبد الرحمن الأخضري : حياته وأعماله : 125، ويحتمل أن يكون أخذه من العقد الجوهري لأن جل مقالته منقولة عنه كما أن النقل موجود فيه – وذكره الدكتور طالبي بالمعنى - ولم يعز هذه المعلومة إلى أحد مما يرجح أنه أخذه من المصدر الرئيس لمقالته وهو العقد الجوهري.

(7) حيث نقل أبياتا من شعر الاخضري نقلا عن شرح الجوهر المكنون والأبيات في النص المحقق:77.

(8) يعد الثغري أكثر من نقل عن المؤلف كما سيأتي تفصيله عند ذكر اعتماد شرحه نسخة مساعدة في آخر هذا الفصل، ولم أنص على مواضع استفادته منه هنا لكثرتها مع ظهورها بوضوح في قسم التحقيق .

(9) العقد الجوهري : 137، وقارن بالنص المحقق:368.

ومن ذلك ما نقله المنياوي عنه في تعريف التسميط مستدركاً على الدمنهوري في تعريفه له حيث قال : "عبارة المصنف : "وهو كون أجزاء البيت أو بعضها سجعاً على خلاف الروي" وهي المستقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر..."[1].

الأمر الثالث : ما وقع في الكتاب المحقق نفسه من ذكر لتاريخ كتابته؛ فقد قال المؤلف في نهاية علم البيان :"وكان الفراغ من هذا الفن عشية الجمعة المباركة آخرَ يوم من ربيع الثاني عام اثنين وخمسين وتسعمائة"[2]، وقال بعد ذلك في أواخر الكتاب: "وانتهيت إلى هذا المحل عشية الجمعة يوم أربعة عشر من جمادى الأولى وأربعة وعشرين من يولية عام 952 اثنين وخمسين وتسعمائة"[3]، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الكتاب كتب في حياة المؤلف.

---

(1) حاشية المنياوي: 176 – 177، وقارن بالنص المحقق:408.

(2) النص المحقق:310.

(3) النص المحقق:428-429.

المبحث الثاني :
منهج المؤلف في كتابه

الراجح أن الأخضري لم يشرح مقدمة نظمه[1]، وبالتالي فإننا لا نجد تصريحاً منه بمنهجه في شرحه[2]، لكن بالتأمل في كتابه نجد أنه سار في شرحه للجوهر المكنون على منهج واضح من جهة ومطرد من جهة أخرى، ومن أبرز معالم هذا المنهج ما يأتي:

1 - تقسيم النظم المشروح إلى مقاطع وهذا التقسيم للمقاطع مبني عنده على اكتمال المعنى، ولذلك فقد يتكون المقطع الواحد منها من بيت أو أقل أو أكثر، وقد يكتفي أحياناً بجزء من بيت أو بآخر بيت مع بيت بعده[3]، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة عند ذكر مزايا الكتاب، وكذلك عند مقارنته بحلية اللب المصون في الفصل الثالث من قسم الدراسة - بإذن الله - .

2 - شرح المقطع وفق نقاط أساسية، وهي على الترتيب :

---

(1) موضح السر المكمون : 208 أ، ولم أجد من نص عليه غيره، لكن يرجح اعتماد هذا القول أمور :

1 - شدة معرفة الثغري - صاحب موضح السر المكمون - بالأخضري عموماً، وبشرحه للجوهر خصوصاً؛ حيث اعتنى بجمع نسخه والمقارنة بينها وقراءتها على الشيوخ، انظر موضح السر المكمون : 2 أ .

2 - أن النسخ التي بين يديَّ ليس فيها شرح للمقدمة باستثناء شرح الحمدلة الواردة في البيت الأول في قوله :

الحمد لله البديع الهادي

3 - أن الكتب التي نقلت أو استفادت الشرح - ومضت الإشارة إليها في توثيق نسبة الكتاب - لم تنقل عنه أي قول في شرح هذا الجزء من المنظومة .

4 - أن هذا الكتاب يعد من آخر كتب المؤلف إن لم يكن آخرها .

5 - أن المؤلف لم يبيضه، بل تركه مسودة، فلعله ترك المقدمة على أن يكتبها بعد الانتهاء من الشرح فوافته المنية قبل أن يشرحها .

ولا يشكل عليه سوى ما ورد في آخر الكتاب من الإشارة إلى أنه سبق الحديث عن الصلاة النبي ρ في أول المنظومة، انظر النص المحقق:430.

(2) باستثناء عبارات قليلة في ثنايا الشرح .

(3) انظر أمثلة لكل ذلك في النص المحقق عند الأبيات:25، 35، 36 -37، 148- 149، 281-282.

أ- الشرح الإجمالي : حيث يشرح فيه المسألة أو المسائل المذكورة في النظم دون ربط لها به - عادة — مع ذكر الأمثلة والشواهد .

ب - العناية بفك العبارة وإعراب ما يشكل وبيان العلاقات بين الجمل مع شرح الغريب من كلمات النظم .

ج - ختم المقطع بذكر ما فيه من فنون البلاغة .

ولعلي أسوق هنا مقطعاً من النظم مع شرحه ليكون شاهداً على ما ذكرت من توفر هذه العناصر الرئيسة في كل مقطع من مقاطع الشرح — تقريبا -، قال المؤلف رحمه الله:

" (ص) 25 - فَصَاحَةُ المفْـرَدِ أنْ يَخْلُصَ مِنْ

تنَافُرٍ غـرَابَةٍ خُلْفٍ زُكِنْ

(ش) الفصاحة لغة : الظهور والإبانة، يقال:فصح فهو فصيح وأفصح فهو مفصح إذا أبان، وفي الاصطلاح : يوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم، ففصاحة الكلمة خلوصها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس .

فتنافر الحروف : وصف يوجب ثقلها على اللسان وصعوبة النطق بها عند اجتماعها في الكلمة كالهُعْخُع والتكأكؤ؛ وذلك أن حروف الهجاء كلها خفيفة على اللسان عند انفرادها ثم قد يعرض لها عند اجتماعها ثقل وصعوبة وقد تكون سهلة سلسة عذبة فإذا حصل الثقل في الحروف عند الهيئة الاجتماعية قيل لتلك الكلمة المشتمل عليها إنها غير فصيحة لتنافر حروفها ومن التنافر مستشزرات في قول امريء القيس يصف فرساً:

غدائره مستشزرات إلى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل.

والمراد بالغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال حتى تلجيء سامعها إلى البحث عنها في كتب اللغة كمسرج في قول العجاج :

وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا

أي كالسيف السريجي في الدقة والإستواء منسوب لرجل اسمه سريج كان يصنع السيوف، أو كالسراج في اللمعان والبريق.

ومخالفة القياس : كون الكلمة غير جارية على قياس القانون المستنبط من كلام العرب، كإدغام ما استقر في كلام العرب فكه، أو فك ما استقر إدغامه، ونحو ذلك، ومنه قول أبي النجم :

الحمد لله العلي الأجللِ.

والقياس الإدغام .

هذا مضمون البيت، ومرادنا بـ(المفرد): الكلمة، وهي : اللفظ الدال على معنى مفرد، ومعنى : (زكن) :علم، و(يخلص) : يسلم، والخلوص : التخلص والسلامة .

وفي البيت من المعاني : الإيجاز، ومن البديع : الالتزام."[1] .

3 – يتخلل العناصر المذكورة في الفقرة السابقة استطرادات يمكن رجوع معظمها إلى أربعة أمور :

أ– استطرادات بلاغية لا تتعلق بالنظم مباشرة، لكن فيها مزيد بيان وفائدة، ومن أمثلتها قوله عند الكلام على تقسيم الإسناد إلى حقيقي ومجازي: "وإنما ذكر تقسيم الإسناد إلى ما ذكر في هذا المحل لانسياق الكلام إليه في أحكام الإسناد وإلا فالأليق به مبحث الحقيقة والمجاز من فن البيان"[2]، والملاحظ على هذه الاستطرادات الاختصار – غالبا –.

ب – إيراد إشكالات على النظم أو الشرح واعتراضات على عبارات فيهما مع محاولة الرد والاعتذار[3]، وسيأتي مزيد بيان لطريقة عرض المؤلف لهذه الإشكالات في مبحث المآخذ على الكتاب – بإذن الله – .

ج – استطرادات نحوية ولغوية مطولة، كأن يطيل النفس في عرض مسألة إعرابية لا علاقة قوية لها بأصل المتن المشروح؛ فمن ذلك صنيعه عند حديثه عن أدوات الاستفهام حيث قال : " فائدة: في معرفة إعراب أسماء الاستفهام "، ثم بدأ في تفصيل إعرابها[4]، وقد يعرض مسألة نحوية فيها خلاف لتوسيع مدارك الطالب مثلما فعل مع دخول إذا على الفعل

---

(1) النص المحقق : 19-23.

(2) النص المحقق : 58.

(3) انظر أمثلة لذلك في النص المحقق : 40، 87.

(4) انظر النص المحقق : 195، وانظر مثالا آخر :114-118.

دون الاسم[1]، كما أنه قد يطيل الكلام على معنى لغوي فنجده – مثلاً – عند قوله في النظم :(**فينبغي اقتصار ذي الإخبار**) يقول : "وقولنا (فينبغي) لفظة ينبغي تستعمل في النفي للتنزيه تارة والامتناع إما مع الاستحالة كقوله تعالى : (ﮯ ﮰ ﮱ) الآية [مريم: ٩٢]، أو مع الإمكان كقولك:" لا ينبغي للمؤمن أن يعصي الله تعالى"، و:"لا ينبغي لذي المروءة أن يرفع صوته لغير ضرورة أو يخالط السفهاء"، ولعدم الوقوع تارة كقوله تعالى :(ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ) الآية [يس: ٤٠]، وتستعمل في الإثبات للاستحسان وربما تستعمل للوجوب"[2].

وقد يختم هذه الاستطرادات بنحو قوله : "وإنما أوردناه هنا وإن كان فيه خروج عن الفن لأجل المناسبة ولتنبيه الطالب وهذه عادتنا في هذا الشرح"[3]، مما يدل على أنه منهج انتهجه المؤلف ولعله قصد به الربط بين العلوم التي يدرسها الطالب.

د– استطرادات صوفية وأخرى إيمانية[4] : أما الاستطرادات الصوفية فتكون غالباً أثناء شرحه للأمثلة الصوفية التي يسوقها في أصل النظم؛ فعند قوله في النظم (**كفاز من تبتلا**) يفيض في الكلام على مقام التبتل[5]، وعند قوله (**كحبذا طريقة الصوفية**) نجده يستطرد استطراداً طويلاً يمدح فيه التصوف ويبين اشتقاقه اللغوي[6]، وقد تكون هذه الاستطرادات أحياناً لمجرد ورود عبارة في المتن لا علاقة لها بالتصوف إلا من جهة الاشتراك في اللفظ كما فعل عند قوله: (والمدد لنكتة التمكين) ؛ فالمدد في البيت أريد به معناه اللغوي، لكن المؤلف استطرد منه للحديث عن المدد عند الصوفية[7].

وأما الاستطردات الإيمانية – وهي أعم من الاستطرادات الصوفية من وجه – فتكون غالباً لمناسبة دقيقة بين المسألة البلاغية وبين قضية إيمانية يريد تنبيه طالب العلم عليها؛ وذلك كاستطراده عند حديثه عن دلالة الفعل على التجدد إلى الحديث عن أهمية استغلال الإنسان

(1) النص المحقق:143–144.

(2) النص المحقق : 49–50.

(3) النص المحقق : 191.

(4) دمجت هذين النوعين لتقاربهما وتداخلهما مع الرغبة في تقليل التقسيمات.

(5) انظر النص المحقق : 59–60 .

(6) انظر النص المحقق : 72–74 .

(7) انظر النص المحقق : 132.

لعمره حيث قال: "تنبيه : إذا علمت أن الزمان غير قار الذات وأن أجزاءه تتعاقب عليك لحظة بعد أخرى؛ فاحتفظ على أجزاء عمرك تضيع في البطالة وعمرها بالعبادة ما استطعت فإنك مسؤول عنها في ماذا أفنيتها، وقد ورد في الخبر أن كل يوم يأتي يقول: "أنا خلق جديد، وعلى ما يُفعل فيّ شهيد، خذوا مني قبل أن أبيد"، فإذا أمسى خر ساجداً، وقال: "الحمد لله الذي لم يجعلني اليوم العقيم" وفقنا الله وإياكم لطاعته بفضله"[1].

---

(1) النص المحقق : 148-149.

المبحث الثالث : مصادر الكتاب وشواهده
وفيه مطلبان :

المطلب الأول: مصادر الكتاب .
المطلب الثاني: شواهد الكتاب .

المطلب الأول: مصادر الكتاب

لما كان النظم المشروح في هذا الكتاب نظماً لتلخيص المفتاح فإن من المتوقع أن تكون شروح التلخيص مصدراً أساسياً في شرح هذا النظم، ولكن أبرز تلك الشروح ظهوراً في الكتاب الذي بين أيدينا هو المطول للتفتازاني فقد أكثر المؤلف الاعتماد عليه، بل إنه لم ينقل بالنص عن غيره من كتب البلاغة أصلاً، وكثيراً ما كان ينقل عبارته بالنص مع عزوها إليه، لكن هذا الاعتماد لا يعني أنه كان عالةً عليه، بل كان موقفه منه موقفاً علمياً تظهر فيه شخصية المؤلف، ولعلي ألخص موقفه في النقل عنه[1] إلى :

1 – الاكتفاء بالنقل .

2 – النقل مع التأييد وإبداء الإعجاب، ومن أمثلته قوله بعد نقله لكلام له حول بعض أغراض التعريف بالعلمية : "انتهى كلامه وهو عجيب"[2]، ومنه قوله بعد نقل كلام له حول التعريف بالموصولية: "انتهى كلامه رضي الله عنه، وهو مفيد فتأمله"[3] .

3 – النقل مع الاستدراك بالرجوع إلى مصادرَ وَهِمَ التفتازانيُّ في النقل عنها[4]، وقد يكون الاستدراك بذكر قيد أغفله التفتازاني فمن ذلك أن المؤلف نقل كلاماً للتفتازاني حول ترتيب المعارف في الأعرفية ثم قال :"وما ذكر عن مساواة المضاف للمضاف إليه قيدوه بما إذا لم يكن مضافاً إلى مضمر فإنه في رتبة العلم، وينبغي على هذا القياس أن يكون كل مضاف إلى نوع في رتبة الذي يليه"[5] .

4 – النقل مع الرد العلمي على التفتازاني بما يمثل وجهة نظر للمؤلف، ومن أمثلته رده عليه في كون بعض آيات القرآن أعلى طبقة من بعض[6] .

ومن المصادر البلاغية التي اعتمد عليها الأخضري وعزى إليها بعض الآراء في مواضع يسيرة:

---

(1) يدخل في هذا ما يعزوه إليه دون سوق عبارته.

(2) انظر النص المحقق : 83.

(3) انظر النص المحقق : 86.

(4) انظر النص المحقق : 113.

(5) انظر النص المحقق :84.

(6) انظر النص المحقق: 30-32.

1 – مفتاح العلوم[1] .

2 –الإيضاح[2] .

وثمة مصدر رابع اعتمد عليه المؤلف كثيراً في التذنيب الذي ألحقه المؤلف بعلم البديع، ويُعَدُّ كثيرٌ مما فيه زائداً على ما في التلخيص، وهذا المصدر هو أرجوزة المراكشي الضرير[3] المسماة: "ترجيز المصباح"[4]، والتي نظم فيها المصباح لابن مالك، قال الثغري في شرحه على الجوهر المكنون في بداية شرحه للتذنيب المشار إليه: "... وهذا مما زاده الناظم رحمه الله على كتاب التلخيص، وأظنه أخذها من أرجوزة الشيخ أبي عبد الله محمد ابن الشيخ أبي زيد عبد الرحمن المراكشي التي نظم فيها مسائل التقطها من كتاب المصباح للشيخ بدر الدين بن مالك"[5]، وهذا الظن الذي أشار إليه الثغري ترجحه عدد من القرائن، وهي :

1 – أن المؤلف نص على تضمينه بيتاً من منظومة المراكشي في التذنيب على وجه الخصوص، حيث قال عند شرحه للبيتين :

274 – من ذلك التوشيع والترديد ترتيب اختراع او تعديد

275 – "كالتائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون"

ما نصه: "... التعديد: وهو سوق المفردات دون عطف كالآية المذكورة وكقوله تعالى : [ئے ﯓ] وكحديث الأسماء الحسنى وكهذه الآية الكريمة المسوقة في النظم سبق إلى التمثيل

---

(1) انظر النص المحقق:112.

(2) انظر النص المحقق:112.

(3) هو محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله ابن أبي زيد المراكشي الضرير(739 - 807 هـ = 1339 - 1416 م): أديب من الفقهاء المفتين العارفين بالحديث، له نظم جيد وأراجيز، من تآليفه نظم في البلاغة يسمى ترجز المصباح – وسيأتي الحديث عنه بعد قليل–، انظر ترجمته في: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام : 5 / 26 – 30، الأعلام : 6 / 193 .

(4) ترجيز المصباح أرجوزة لكتاب المصباح لابن مالك – ابن الناظم –،وهذا النظم ما زال مخطوطاً، وله عدة نسخ في الخزانة الحسنية بالمملكة المغربية، والبيت المشار إليه ساقط من بعض نسخ المنظومة ومثبت في أخرى : ل :65أ –65ب، وانظر فهارس الخزانة الحسنية – فهرس مخطوطات البلاغة والعروض– : 28 – 29.

(5) موضح السر المكمون : 202 أ .

بها المراكشي في أرجوزته رحمه الله، واستحسنت إدخالها في هذا النظم لما اشتملت عليه من الأوصاف التي توقظ أرباب الهمم وتهز النفوس وتحركها وتنشطها للتجرد لعبادة الله تعالى"[1].

2 –ما تجده في قسم التحقيق في قسم التذنيب خاصة من ألقاب بديعية لا وجود لها عند غير المؤلف، وقد وجدت كثيراً منها في منظومة المراكشي المذكور[2].

وقد شرح المراكشي أرجوزته، ويبدو أن المؤلف استفاد من هذا الشرح[3]، كما أن المراكشي اعتمد في منظومته على عدة مصادر[4]، ومن تلك المصادر تفسير سورة الكوثر لابن البناء المراكشي[5]، والظاهر أن المؤلف قد تأثر بهذا المصدر أيضاً[6]؛ فلعله يعد مصدرًا من مصادر الكتاب – وإن كان بواسطة – ، والله أعلم.

أما ما سوى البلاغة من العلوم فإن أبرزها في هذا الكتاب علم النحو، ولعل أهم الكتب النحوية التي كانت مصدراً لشرح المؤلف مغني اللبيب لابن هشام حيث استفاد منه في مواضع متعددة مع التصريح باسمه في بعض الأحيان[7].

هذا مع استفادة المؤلف من الفنون المختلفة سواء كانت من علوم العربية كالصرف والمعاجم، أو غيرها كالفقه والعقيدة، وبالجملة فالكتاب –كمعظم الكتب في تلك العصور– متنوع الفنون متعدد المصادر، والله أعلم.

---

(1) انظر النص المحقق :401–402.

(2) انظر – على سبيل المثال– التذنيب الذي عقده المؤلف:397–418.

(3) انظر النص المحقق :406.

(4) انظر في مصادر أرجوزة المراكشي: كشف الظنون: 1707/1.

(5) ابن البناء المراكشي(ت:721هـ) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العددي، رياضي بلاغي، من كتبه: الروض المريع في صناعة البديع، وجزء صغير على سورتي الكوثر والعصر، انظر ترجمته وذكر كتبه في: الدرر الكامنة:297/1–298، الأعلام:222/1، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم:602/2.

(6) حيث استشهد بسورة الكوثر في كلامه على عدة ألقاب في فصل التذنيب، انظر النص المحقق :409، 412، 417.

(7) انظر – على سبيل المثال – النص المحقق : 115–118، 122، 196.

المطلب الثاني: شواهد الكتاب

تتكرر في كتب البلاغة المتأخرة عادة نفس الشواهد، وخاصة ما كان منها من شواهد التلخيص، وقد كان للمؤلف بعض التميز في شواهده البلاغية، وسينحصر كلامي حول شواهد المؤلف في النقاط الآتية[1]:

أولاً : أكثر المؤلف من الاستشهاد بالقرآن، حيث بلغت شواهد شرح الجوهر المكنون من القرآن ثلاثمائة وسبعة وأربعين شاهداً بينما بلغت شواهد تلخيص المفتاح مائتين وسبعة وعشرين شاهداً مما يدل على تميز المؤلف في باب الاستشهاد بالقرآن، وبعض شواهد المؤلف تحتاج إلى تعليق وتوضيح لبيان وجه الاستشهاد لكن المؤلف لا يعلق عليها بشيء[2]، ولعل عذره أنه لم يبيض كتابه كما نص عليه غير واحد من أهل العلم[3].

ثانياً : بلغت شواهد شرح الجوهر المكنون من الحديث والأثر أربعة عشر شاهداً بينما كانت شواهد تلخيص المفتاح سبعة؛ فهذا يشعر بشيء من الاهتمام من المؤلف بشواهد الحديث، وإن كان هذا الاهتمام ليس كبيراً مثلما هو الحال في القرآن.

ثالثاً : كان لشواهد الشعر نصيب لا بأس به عند المؤلف لكنه أقل بكثير من اهتمامه بالقرآن فقد بلغت شواهده مائة وثلاثة وثمانين شاهداً شعرياً في مقابل مائتين وثلاثة عشر شاهداً في كتاب التلخيص، ومع ذلك فقد كان للمؤلف بعض التميز في شواهده الشعرية، ويبرز ذلك في أمور:

1 – انفراده عن التلخيص بواحد وخمسين شاهداً، ونستطيع تقسيم هذه الشواهد إلى:

أ– شواهد موجودة في التلخيص لكن المؤلف استشهد بها على مسائل لم يستشهد عليها القزويني بتلك الشواهد[4].

ب– شواهد جديدة لمسائل موجودة في التلخيص[5].

---

(1) لن أدخل الشواهد النحوية والتربوية والوعظية في حديثي هنا.

(2) انظر عدة شواهد قرآنية جديدة – وبعضها يحتاج إلى توضيح – في النص المحقق: 227.

(3) انظر : موضح السر المكمون : 2 أ، تاريخ الجزائر الثقافي : 167/2 .

(4) انظر على سبيل المثال: النص المحقق: 76.

(5) انظر عدة أمثلة في النص المحقق: 75-76.

ج – شواهد لمسائل ليست في التلخيص أصلاً، ويبرز هذا في التذنيب الذي ذكره المؤلف في آخر البديع[1].

ومن هذا كله يتضح ما لشواهد الكتاب من قيمة، وأعتقد أن تلك الشواهد – وخاصة القرآنية منها – مما يستحق أن يفرد ببحث مستقل، والله أعلم .

(1) انظر النص المحقق: 397-418.

المبحث الرابع : تقويم الكتاب، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: مزايا الكتاب

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب

المطلب الأول: مزايا الكتاب

أثنى عدد ممن ترجموا للمؤلف على كتابه هذا مما يدل على قيمته العلمية[1]، كما أن التأمل في محتواه يظهر جوانب متعددة تستحق أن يلفت انتباه القارئ لها، ولعلي ألخصها في النقاط الآتية :

1 - سير المؤلف في معظم كتابه على منهج واضح مطرد، وقد أظهرت هذا عند الكلام على منهجه.

2 - ظهور شخصية المؤلف من خلال مناقشاته العلمية مع التفتازاني على وجه الخصوص، وقد سبقت الإشارة إلى هذه المناقشات في مطلب مصادر الكتاب[2]، كما تظهر من خلال ترجيحه بين الأقوال[3].

3 - اهتمام المؤلف ببيان سبب استطراده إن حصل استطراد، وقد يشير إلى أن هذا منهج انتهجه في كتابه[4] .

4 - وضوح عبارة الكتاب وسهولتها في غالب الأحيان، مع الحرص على سهولة عرض المسائل البلاغية، وسهولة الأمثلة - أيضاً -، كما أن المؤلف قد يطيل التعريف بما يجعله أكثر وضوحاً[5] .

5 - الإتيان بفوائد بلاغية خارجة عن كتاب التلخيص، ومن أوضح الأمثلة على ذلك الفصل الذي عقده بعد الانتهاء من الكلام على السرقات الشعرية بعنوان :" تذنيب بألقاب من الفن[6]"، بل قد يأتي بمسائل لم يشر إليها جمهور البلاغيين، كما فعل عند ذكره لأغراض الكناية[7].

---

(1) انظر على سبيل المثال :موضح السر المكمون: 1أ -1ب، تاريخ الجزائر الثقافي:167/2 .

(2) قسم الدراسة: 68.

(3) مع ملاحظة أن الترجيح قد يكون تصريحًا وقد يكون مفهومًا من خلال تطبيقات المؤلف أثناء استخراجه للفنون البلاغة في نهاية كل مقطع.

(4) انظر النص المحقق :191.

(5) انظر على سبيل المثال النص المحقق:63، و انظر طريقة عرض المؤلف لباب الفصل والوصل: 201 -215

(6) الظاهر أنه يعني بالفن البديع وإن كان بعض ما ذكره فيه داخلا في علم البيان .

(7) انظر النص المحقق : 306 -307 .

6 – إثراء المكتبة البلاغية بعدد لا بأس به من الشواهد الجديدة، وقد ظهر هذا بجلاء من خلال مبحث الشواهد في المبحث الثالث من هذا الفصل[1].

7 – دقة العبارة في مواضع متعددة بحيث يتحاشى عبارة القزويني – مثلاً – إن كانت محل اعتراض من غيره، أو يضيف قيدا تكون العبارة به أدق، أو نحو ذلك[2].

7 – تدريب الطلاب وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي من خلال الفنون البلاغية التي كان يشير إليها في نهاية كل مقطع، ولولا ما شاب تلك الفنون من أوهام – كما ستأتي الإشارة إليه في مبحث المآخذ – لكان من أكبر مزايا الكتاب.

8 – وضوح أثر العلم الشرعي على الكتاب: ومن أمثلة ذلك الاعتراض على استشهاد التفتازاني ببيت فيه إخلال بالأدب مع موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام[3]، ومن أكبر الأمثلة على أثر الجانب الشرعي على الكتاب عقده لفصل بعنوان: "فصل فيما لا يعد كذبا"[4]، وهو فصل كامل زاده على التلخيص بل وتفرد به من بين كتب البلاغة وإن هذا الأثر الديني هو مما تفتقده كثير من كتب البلاغة والأدب، بل قد نجدها تكثر من الاستشهاد بالفاحش من أبيات الشعر.

9 – وضوح الاتجاه التربوي: حيث حرص المؤلف كلما سنحت فرصة على تنبيه طالب العلم على أمور قد ينساها أثناء طلبه للعلم مثل[5]: كثرة الذكر، الحرص على الوقت، حفظ اللسان إلى غير ذلك مما يمثل منهجا خاصاً للمؤلف، مع حرصه في كثير من أمثلته على نفس هذا الجانب التربوي[6]، وهو أمر تفتقده كثير من المؤلفات في البلاغة خصوصاً وفي علوم العربية عموماً، بل إن كثيراً من الكتب الشرعية تفتقد إلى هذا المنهج التربوي، فلعل هذا المنهج الذي سلكه المؤلف يعد سبقاً منه في هذا الباب، والله أعلم.

---

(1) انظر ما سبق: 73 -74.

(2) انظر على سبيل المثال النص المحقق: 221، 240.

(3) انظر ما سبق :30.

(4) انظر النص المحقق :420-423.

(5) انظر أمثلة على كل هذا في النص المحقق : 46-47، 148-149، 172.

(6) انظر – على سبيل المثال -: 52 ، 254.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب

لا يخلو عمل بشري – كتاباً كان أو غيره – من النقص، وذكر المآخذ على كتابٍ ما لا تعني التقليل من قيمته كما لا يخفى، ومن أبرز المآخذ على المؤلف ما يلي :

1 - وقوع المؤلف في عدد من الأخطاء العقدية، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في مبحث عقيدة المؤلف بما يغني عن إعادته هنا .

2 - كثرة الاستطرادات في أمور قد تكون واضحة أو لا تظهر الحاجة إلى الاستطراد فيها، مثل إفاضة المؤلف في الكلام على (ذو) عند قوله (وذي الكلام صفة بها يطيق ...) حيث قال: "و: (ذي) : اسم بمعنى صاحب، وهو أحد الأسماء الستة، وانفردت عن أخواتها بأنها لا تقبل التجريد عن الإضافة، وأنها لا تجمع جمع تكسير، ومؤنثها ذات، وجمع مذكرها ذوو في الرفع وذوي في النصب والجر، وتثنية مذكرها ذوا في الرفع وذوي بفتح الواو في النصب والجر، وجمع مؤنثها ذوات، وفي تثنية مؤنثها لغتان: إحداهما: رد عينها واواً وهي الفصحى وبها جاء القرآن العظيم، فيقال ذواتا وذواتي ومنه قوله تعالى : ﭽ ﭼ ﭽ ﭽ[الرحمن: ٤٨] ﭽ ﮈ ﺝ ﭽ [سبأ: ١٦]، والثانية : إبقاؤها محذوفة العين كما هي في المفرد فيقال: ذاتا وذاتي"[1].

وقد يُعتذر عن هذا المأخذ بأن لبعض الاستطرادات مقصداً معتبراً عند المؤلف مثل: تدريبِ الطلاب على المسائل النحوية، أو إشكالِ بعض المسائل على بعض الطلاب بما يستدعي الإطناب فيها، ومثل الحرصِ على لفت الطلاب إلى الناحية الإيمانية والتربوية، وتبقى مسألة الاستطراد مسالة نسبية تتفاوت فيها وجهات النظر، والله أعلم .

3 - كثيراً ما يورد المؤلف إشكالات واعتراضات، وتكون إجابته غير شافية، وقد لا يوجد في النسخ التي بين يديَّ جواب أصلاً، ولعل العذر في ذلك أن المؤلف لم يبيض كتابه بل وافته المنية وهو ما زال مسودة، مما يجعل له عذراً في كونه لم ينقح تلك الردود.

4 – وقوعه في أوهام في بعض المسائل والأمثلة البلاغية وقد جرى التنبيه عليها في موضعها من النص المحقق[2]، ويمكن الاعتذار عنه في هذه المأخذ بما اعتذر له في المأخذ السابق.

---

(1) النص المحقق:28 – 29 .

(2) انظر – على سبيل المثال – النص المحقق : 120، 159.

5 – وجود أوهام كثيرة في الفنون البلاغية التي كان يختم بها كل مقطع، وقد جرى التنبيه على كثير من تلك الأوهام في موضعها من النص المحقق[1]، ويمكن الاعتذار عنه في هذا المأخذ بما اعتذر له في المأخذين السابقين، كما يحتمل – والله أعلم- أن المؤلف وضع هذه الفنون تدريبا للطالب واختبارا لمستوى فهمه لما يدرسه، أو أنها من زيادات بعض النساخ، والله أعلم .

6 – وقوع التكرار لبعض الفنون البلاغية في التذنيب[2].

---

(1) انظر – على سبيل المثال- النص المحقق: 23، 33 – هامش:4-، 53، 65، 74-75، 78، 241 والأمثلة كثيرة جداً، ولذلك لم أستقصها في النص المحقق.

(2) انظر – على سبيل المثال – النص المحقق: 398، 406، 418 مع ملاحظة إمكانية الاعتذار عن المؤلف في بعض المواضع.

المبحث الخامس : وصف النسخ الخطية

من خلال البحث في الفهارس والاتصال ببعض مراكز المعلومات وجدت نسختين مخطوطتين لهذا الشرح :

النسخة الأولى : نسخة موجودة بمكتبة المسجد النبوي برقم (414/21)، في بدايتها فهرس للموضوعات، ثم كتب في جانب الصفحة التالية للفهرس ما نصه:[1]"الحمد لله قد احتوى عليه هذا السـ... قد انتظم في سلك ملك الفقير لر.. العزيز الغفار محمد بن الشيخ العباسـ... القسنطيني الدار غفر الله له حم.. الأوزار بنبيه المختار سنـ...: 295...] وتحتها ختم بأسماء متداخلة، ويبدو أن الختم لنفس الشخص المذكور ومن خلاله يظهر أنه محمد العباسي، كما يبدو أن التاريخ المبتور هو 1295هـ، وكتب تحت ما سبق بخط مغاير:[هذا الكتاب وقف حرام مؤبد مقره المدينة المنورة من محمد العز... الوزير حسب البيان بالحجة المؤرخة غرة رجب 1320]، والاسم التام للشخص الذي بتر اسمه هنا هو محمد العزيز الوزير، وهو عالم تونسي رحل إلى المدينة، ودرس في مسجد النبي ρ وكانت له مكتبة عامرة[2]، وعدد لوحات المخطوط باستثناء الفهرس: (105) في كل لوحة صفحتان باستثناء الصفحة الأخيرة فإن الكتاب ينتهي في الصفحة اليمنى منها، وفي كل صفحة اثنان وعشرون سطراً، ويوجد ختم في صفحات متفرقة من المخطوط، والخطأ في هذه النسخة قليل لكن السقط كثير خاصة في الفنون البلاغية التي يذكرها المؤلف في نهاية شرحه لكل مقطع .

ثانياً : نسخة في دارالكتب الوطنية بتونس برقم (807)، وعدد لوحاتها:(99) في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، في كل لوحة صفحتان باستثناء الصفحة الأخيرة فإن الكتاب ينتهي في الصفحة اليمنى منها، وتحتوي هذه النسخة على تعليقات متعددة في جانبي الصفحة وخاصة فيما يتعلق بالتعريف الفنون البلاغية التي يذكرها المؤلف في نهاية شرحه لكل مقطع، وفيها أيضاً تعليق على بعض المسائل، وقد استفدت من تلك التعليقات في بعض المواضع .

---

(1) قطع طرف الصفحة فسبب بترا لأواخر بعض الكلمات فأشرت لما بتر فيها بثلاث نقاط .

(2) انظر حول هذا العالم ومكتبته : مقدمة تحقيق شرح الفليسي المغربي على متن الإمام الأخضري: 9 –10، وقد نص المحقق أنه لم يجد له ترجمة.

هذا وقد أحالتني بعض مراكز المعلومات على نسخة ثالثة في المكتبة المحمودية الموجودة بمكتبة الملك عبد العزيز برقم 2328 وبالاطلاع عليها اتضح أنها شرح آخر بعنوان: "قرة العيون على الجوهر المكنون" وليس في النسخة ما يدل على اسم المؤلف لكن المعروف أن هذا العنوان هو شرح للمنظومة نفسها لعلي بن عبد العزيز المالكي المعروف بالغزي[1]، ولما حصلت على نسخة قرة العيون الموجودة في دار الكتب المصرية برقم (48 بلاغة) وجدتها مطابقة لها مع اختلاف يسير عائد إلى اختلاف النسخ مما أكد لي أن نسخة المحمودية التي نسبها كل من: مركز الملك فيصل والمكتبة المحمودية إلى عبد الرحمن الأخضري ليست له وإنما هي لعلي الغزي .

ولما كان في النسختين اللتين ذكرتهما مواضع غير واضحة وأخرى مشكلة وثالثة تختلف فيها النسختان في نص المتن المشروح، وكان الشرح المسمى : "موضح السر المكمون في شرح الجوهر المكنون" لمحمد بن محمد بن علي بن موسى الثغري[2] شرحًا تميز من بين سائر شروح الجوهر التي اطلعت عليها بكثرة النقل عن الكتاب الذي أحققه، فقد جعلته بمثابة النسخة المساعدة عند الحاجة، وهنا أجدني مضطرا لنقل بعض ما ذكره في مقدمة كتابه حيث قال: "أما بعد فلما[3] رأيت منظومة الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري الموسومة بالجوهر المكنون من أجل ما صنف في علم البيان ...وقد شرحها ناظمها شرحاً مفيداً وأعرب عما في ضميره وأبان، لكن بقي في بعض الأماكن بياض في الشرح، وذلك في جميع النسخ الواصلة إلينا فصار من نظر فيه لم يشتف منه جنان، ثم شرحها الشيخ الغزي[4] وأجاد لكنه لم يطلع على شرح المصنف، والمنظومة الواصلة إليه وجدتها مصحفة ومحرفة تحريفاً أخرج كثيراً من أبياتها عن الأوزان، فتتبعها

---

(1) الغزي (كان حيًا سنة 981هـ) هو علي الغزي، شرح الجوهر المكنون وسماه قرة العيون، وهناك خلاف بين المصادر التي ذكرت كتابه في ضبط لقبه فقد جعله الثغري –كما هو منقول عنه في أعلى الصفحة – بالغين، وسماه في هداية العارفين وتبعه في معجم المؤلفين العزي بالعين، انظر: هداية العارفين : 748/1.

(2) كذا في المخطوط، ووقع في إيضاح المكنون : 2/ 606 : " الثغيري"، والله أعلم.

(3) سيأتي جواب (لما) بعد عدة أسطر.

(4) مضت ترجمته والإشارة إلى شرحه قبل أسطر.

بالإصلاح، ولم ينبه على ذلك فصار شيء من أبياتها مخالفا لنظم المصنف، وفي بعض الأبواب بالزيادة والنقصان، وقد عثرت على نسخة صحيحة كادت أن تكون بخط المؤلف أو منقولة منه سالمة من التحريف والألحان، فقرأتها على الأشياخ فوجدتها مخالفة لما في شرح المصنف بالتتبع عيان أردت[1] بعون الله وقوته تقييد دررها وضم شوارد غررها ذوات القدر والشان بشرح يكشف الغطا عن جواهرها المصونة ويبرز ما خفي من معانيها المكنونة عن الأذهان، واعتمادي في النقل على الشرحين المذكورين وسعد الدين التفتازاني وبعض كتب البيان، وانتحلت غالب ألفاظهم ونصوصهم وجواهر عباراتهم وفصوصهم الصافية الحسان..."[2]، ولما كان لهذا الشرح هذا الارتباط بالكتاب المحقق اعتمدت عليه فيما يلي:

1- ضبط متن الجوهر المكنون، حيث كانت للثغري عناية خاصة به كما دل كلامه في مقدمته، ولذلك فإنني أنبه غالبا على روايته لأبيات الجوهر حتى ولو خالفت النسختين اللتين اعتمدتهما للتحقيق.

2- اعتماد روايته لأبيات مقدمة النظم، وذكر ما أشار إليه فيها من اختلاف في الرواية، وذلك لأن تلك الأبيات – باستثناء البيت الأول منها – ساقطة من النسختين، والظاهر أن سبب سقوطها هو أن المؤلف لم يشرحها، فقد قال الثغري:"وأما أبيات النظم فلم أخالف ما عليه شرح المصنف قط، ولم ألتفت لمخالفة النسخ إلا في خطبة النظم فإن المصنف لم يشرحها فحكيت الخلاف بين النسخ في ثلاثة مواضع والله الموفق"[3].

3- رجعت إليه عند الحاجة للتأكد من عبارة المؤلف، وذلك كأن تتفق النسختان في عبارة أشعر أنها خاطئة – مثلا – .

4- اعتمدته مرجحاً بين النسختين في عناوين فصول المنظومة حيث أن هذه العناوين لم تذكر في كلتا النسختين بل الغالب سقوطها من

---

(1) هذا جواب (لما).

(2) موضح السر المكمون: 1أ- 1ب.

(3) موضح السر المكمون: 207 أ.

النسخة المدنية، وقد قال الثغري: "اعلم أن غالب الفصول المتقدمة الذكر فليس منها في شرح المصنف إلا لفظة[1] "فصل" فقط ما عدا الدلالة[2] الوضعية والاستعارة وهذا الفصل، وأما في نسخ المنظومة من غير الشرح فإن جميع الفصول مذكورة بتراجمها، وعليه شرح الغزي، وقد ظهر لي أن ذكر تلك التراجم مما تتم به الفائدة فذكرتها تبعاً للغزي والأمر فيه سهل، وأما أبيات النظم فلم أخالف ما عليه شرح المصنف قط، ولم ألتفت لمخالفة النسخ إلا في خطبة النظم فإن المصنف لم يشرحها فحكيت الخلاف بين النسخ في ثلاثة مواضع والله الموفق"، ولذلك لم أثبت من تلك العناوين إلا ما أثبتَه.

هذا مع استفادتي منه في أمور أخرى متعددة ظاهرة لمن قرأ قسم التحقيق في هذه الرسالة، والله تعالى أسأل أن يوفقني لما يحب ويرضى، والحمد رب العالمين.

(1) في الأصل : لفظه

(2) في الأصل ما عدا لدلالة

الفصل الثالث :
موازنـة بين شرح الأخضري وحلية اللب المصون

في هذا الفصل سأعقد موازنة بين شرح الأخضري للجوهر وبين أشهر شروح الجوهر المكنون، وأكثرها انتشاراً بين طلاب العلم، وهو حلية اللب المصون لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري[1] (ت : 1192 هـ)، وقد طبع الكتاب طبعات متعددة متفاوتة في جودتها ومستوى العناية بها، وما زال الكتاب باعتباره أشهر شروح الجوهر محتاجاً إلى طبعة محققة، وقد تميز هذ الشرح بوجود حاشية عليه لعالم مدقق هو المنياوي[2]، ولعلي أقف في هذه الموازنة عند النقاط الآتية:

أولا : تقسيم الكتاب: يشترك الكتابان في تقسيم النظم المشروح إلى مقاطع بحيث يذكر المقطع ثم يشرح، ولكن الفرق بين الكتابين أن الأخضري يبني تقسيمه على اكتمال المعنى الواحد، ولذلك فقد يتكون المقطع عنده من شطر بيت – مثلاً –، بينما نجد الدمنهوري يكمل عدة أبيات ويعدها مقطعا فإن انتهى المعنى عند تمام بيت فقد يعده مقطعا مستقلاً، وإلا فإنه يتم المعنى الذي بعده حرصاً على عدم انتهاء المقطع قبل إتمام البيت؛ فكأن المعول عنده هو اكتمال معنى أو عدة معان مع إتمام بيت من الأبيات؛ فنجد الأخضري يجعل قوله: (الحكم بالسلب أو الإيجاب إسنادهم) مقطعاً مستقلاً، ويجعل قوله

(1)الدمنهوري (ت: 1192 هـ) هو أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري: شيخ الجامع الأزهر، وأحد علماء مصر المكثرين من التصنيف في الفقه وغيره،كان يعرف بالمذاهبي لعلمه بالمذاهب الأربعة،ولد في دمنهور، وتعلم بالأزهر، وولي مشيخته، وكان قوالا للحق هابته الأمراء وقصدته الملوك، وتوفي بالقاهرة، من كتبه (نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف)، (الفيض العميم في معنى القرآن العظيم)، (إيضاح المبهم من معاني السلم)، (حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون)، (منتهى الارادات في تحقيق الاستعارات)، (سبيل الرشاد إلى نفع العباد)، (الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني)، (عين الحياة في استنباط المياه)، (القول الصريح في علم التشريح)، (منهج السلوك في نصيحة الملوك) وغيرها، انظر ترجمته في : سلك الدرر:117/1، الأعلام 1 / 164، وقد أطلت في ترجمته بعض الشيء لأن هذا الفصل معقود للموازنة بين كتابه وكتاب الأخضري .

(2) المنياوي (ت:1295 هـ) هو مخلوف بن محمد البدوى المنياوي: أزهري له حواش ورسائل، منها:حاشية على (حلية اللب المصون)، وحاشية على (الرسالة البيانية) للصبان، انظر ترجمته في: الأعلام : 194/7 .

بعده:

(....................   ... وقصد ذي الخطاب

إفادة السامع نفس الحكم   أوكون مخبر به ذا علم

فأول فائدة والثاني   لازمها عند ذوي الأذهان)

مقطعًا ثانياً بينما يجعل الدمنهوري الأبيات الثلاثة مقطعاً واحداً[1] .

ثانياً: طريقة الشرح: مر معنا أن الأخضري يبدأ بالشرح الإجمالي ثم يثني بفك العبارة ثم يختم المقطع بذكر ما فيه من فنون البلاغة، بينما نجد الدمنهوري يمزج بين الشرح من جهة وبين فك العبارة من جهة أخرى، ولا يأتي بالفنون البلاغية التي كان المؤلف يختم بها كلامه، ولعلي أسوق هنا نصاً من حلية اللب المصون ليكون شاهداً على ما ذكرت، يقول في شرحه لقوله : (علم به لمقتضى الحال يرى   لفظاً مطابقاً....): "العلم يطلق على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل، ويطلق على نفس الإدراك، ويطلق على نفس المسائل، والأنسب بما هنا المعنى الثالث؛ فقوله (علم) إلى قوله (مطابقاً) تعريف لعلم المعاني، وقوله (يرى) أي يعلم، و(به) يتعلق به، و(لفظ) نائب فاعل (يرى) وهو المفعول الأول، و(مطابقاً) مفعول ثان، وهنا مضاف محذوف أي هو أحوال أي علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال... ف(علم) جنس ويعلم به أحوال اللفظ مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ كالحساب ..."إلخ كلامه[2]، فنجد في كلامه مزجاً بين الشرح الإجمالي وفك عبارة المتن، مع ملاحظة أنه في هذا الموضع الذي نقلته أطال في فك العبارة بينما نجد عادته في الكتاب عموماً الاختصار في هذا الجانب[3].

ثالثاً:الاستطراد يخلو الكتاب – غالباً – من الاستطرادات النحوية[4] واللغوية

---

(1)انظر النص المحقق:35، 36– 37،حلية اللب المصون : 33 –34، وقد تتكرر هذا مراتٍ عديدة، قارن – على سبيل المثال – بين النص المحقق: 79أ، 79ب– 81، وبين حلية اللب المصون: 62.

(2)حلية اللب المصون: 30 – 31.

(3)انظر مثالاً للاختصار في فك العبارة :حلية اللب المصون: 130.

(4)انظر مثالا للاستطراد النحوي في حلية اللب المصون : 50، 61.

المطولة[1]، واستطراداته على قصرها وقلتها مفيدة في فهم المتن وليست خارجة بالكلية عنه خلافا لما سبق عن الأخضري؛ كما نجده يخلو من الاستطرادات الصوفية وهو في هذا مخالف لما سبق عن الأخضري، لكننا نجده يشابه الأخضري في استطراداته البلاغية التي لا تتعلق بالنظم مباشرة، لكن فيها مزيد بيان وفائدة، والملاحظ على هذه الاستطرادات الاختصار – غالباً –[2].

<u>**رابعاً: المصادر**</u>: يشترك الكتابان في مصادرهما البلاغية في الأعم الأغلب، لكن لكل من الكتابين بعض المصادر التي تميزه عن الآخر فبينما نجد الأخضري يستفيد من أرجوزة المراكشي وشرحها[3] نجد الدمنهوري يستفيد من شرح العصام على السمرقندية[4]، وعقود الجمان وشرحه للسيوطي[5]،ولعل مما يميز الدمنهوري تصريحه بمصادر كثير من المسائل البلاغية فنجده ينقل[6] عن الجرجاني[7]، والسكاكي[8]، والقزويني[9]، والتفتازاني[10]، كما نجده يعزو إلى كتب من تأليفه[11]، وهو في هذا متميز عن الأخضري الذي لا يصرح عادة إلا بنقله عن التفتازاني؛ أما المصادر النحوية فقد مضت الإشارة إلى استفادة الأخضري من كتب النحو وخاصة مغني اللبيب[12] بينما لا نجد شيئاً من هذا عند الدمنهوري.

<u>**خامساً: الشواهد**</u>: مر معنا تميز المؤلف في شواهده وهذا ما لا نجده في شرح

(1)انظر مثالا للاستطراد اللغوي في حلية اللب المصون : 19-20.

(2)انظر أمثلة لتلك الاستطرادات في :23، 25، 44،46، 59.

(3)انظر ما سبق من الحديث عن مصادر الأخضري في شرحه:60 -61.

(4)حلية اللب المصون:119.

(5)انظر:حلية اللب المصون:69، 71.

(6)مع ملاحظة أن بعض هذه النقول نقل لآراء وليست نقلاً لنصوص.

(7)حلية اللب المصون: 45،68.

(8)انظر على سبيل المثال: حلية اللب المصون:68.

(9)انظر على سبيل المثال: حلية اللب المصون:45، 46، 66، 139.

(10)انظر على سبيل المثال: حلية اللب المصون:31،41،46، 52.

(11)انظر على سبيل المثال: حلية اللب المصون:97، 110.

(12)انظر قسم الدراسة:46.

الدمنهوري، حيث بلغت شواهد الدمنهوري القرآنية مائة وثلاثة وتسعين شاهداً، بينما بلغت شواهد شرح الجوهر المكنون من القرآن ثلاثمائة وسبعة وأربعين شاهداً، كما أن معظم شواهد حلية اللب المصون هي نفس الشواهد المشهورة عند البلاغيين[1]، والكلام نفسه يقال عن شواهده الحديثية والشعرية والنثرية حيث لم يخرج عن الشواهد المشهورة إلا في شواهد شعرية قليلة معظمها مستفاد من شرح الأخضري دون تنبيه على الاستفادة[2].

سادساً: ظهور شخصية الدمنهوري: ظهرت شخصية الدمنهوري في كتابه من خلال ترجيحه واختياره بين الأقوال في مسائل عديدة [3].

سابعاً: مزايا شرح الدمنهوري:

1 –حسن ترتيب الكلام، وتفصيل المسائل مع الاختصار . فنجده يقول مثلاً عند تعريف علم المعاني :"العلم يطلق على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل، ويطلق على نفس الإدراك، ويطلق على نفس المسائل، والأنسب بما هنا المعنى الثالث؛ فقوله (علم) إلى قوله (مطابقا) تعريف لعلم المعاني وقوله (يرى) أي يعلم، و(به) يتعلق بهن، و(لفظ) نائب فاعل يرى وهو المفعول الأول، و(مطابقاً) مفعول ثان، وهنا مضاف محذوف أي هو أحوال أي علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال... ف(علم) جنس ويعلم به أحوال اللفظ مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ كالحساب ..." إلخ

ثامناً:المآخذ على شرح الدمنهوري:

1 – قلة استفادته من شرح الأخضري رغم اطلاعه عليه حيث نجده :

---

(1) ساق الدمنهوري مسألتين بلاغيتين خارجتين عن الجوهر في كلامه على صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وصرح بنقل تلك المسائل عن السيوطي في عقود الجمان وذكر في ذلك الموضع عشرة شواهد قرآنية وبيتين من الشعر، وكل تلك الشواهد في شرح السيوطي لعقود الجمان وهذا من المواضع القليلة التي زاد فيها الناظم شواهد ليست في تلخيص المفتاح ولا شروحه، انظر حلية اللب المصون : 71- 72، وقارن بشرح عقود الجمان : 88- 91.

(2) انظر عدة أمثلة للاستفادة من شرح الأخضري في حلية اللب المصون، وخاصة في تذنيب بألقاب من الفن: 146 -150.

(3) انظر:حلية اللب المصون:72، 107-108، 116-117.

أ – لا ينقل كلامه بنصه إلا في بعض كلام الأخضري على التصوف [1].

ب – قد يستفيد منه في الأمثلة دون ما يشير إلى الاستفادة [2].

ج– قد ينقل كلامه في فك عبارة المتن بالنص أو بتصرف قليل لكن دون تنبيه على أنه ينقل عن المؤلف [3].

د–قد يعرض عن كلامه بالكلية رغم فائدته في فك عبارة المتن؛ فيقع بسبب ذلك في الخطأ؛ وسيأتي التمثيل لهذا في الفقرة (و) الآتية بعد قليل.

هـ – قد يتعقبه في عبارته في المتن رغم أنه أجاب عن الإشكال في الشرح [4].

و– لا يعتمد رواية المتن التي في شرح المصنف، وقد يشير إليها بقوله:" ...كما هو ببعض النسخ" [5]؛ مما يشعر أنه لا يوليها اهتماما كبيرًا، بل قد يخالفها مخالفة تسبب فهما خاطئاً للبيت، فبينما نجد الرواية في شرح المصنف في سياق الحديث عن الاستعارة الترشيحية والتجريدية بلفظ: (وجردت بلائق بالأصل ورشحت بلائق بالفصل) نجد الدمنهوري يثبت البيت بلفظ : (وجردت بلائق بالفصل ورشحت بلائق بالفصل)، وهذا الذي أثبته جعله يشرح البيت بخلاف ما نص عليه المؤلف فيقول : "ومراد المصنف بالفصل المستعار له، وبالأصل المستعار منه" [6]

2 – الوقوع في تأويل بعض الصفات، وهو في هذا موافق للأخضري[7] .

3 –الميل إلى الاختصار الشديد، وقد يكون ذلك الاختصار في مواضع يُحتاج فيها إلى التفصيل؛ فنجده يقول في سياق الحديث عن تقييد المسند بأدوات الشرط:" وأكثر ما

(1)انظر أمثلة لتلك النقول في: 35 –36، 48.

(2)انظر أمثلة لتلك الاستفادة في: 49، 58،137، وقارنها بالنص المحقق: 59، 72،241، مع ملاحظة تصرفه في المثال في الموضع الأول.

(3)قارن على سبيل المثال بين : النص المحقق: 112، وحلية اللب المصون :81.

(4)قارن بين حلية اللب المصون :24، والنص المحقق: 26

(5)حلية اللب المصون: 41.

(6) حلية اللب المصون:115، وقارن بالنص المحقق:...

(7) انظر على سبيل المثال: 118، وانظر ما سبق حول أشعرية الأخضري:43.

وقع بحثهم على معاني إن وإذا ولو وبيان ذلك في الأصل وشرحه[1]، بل إنه قد يكتفي بالإشارة إلى الشاهد الشعري دون ان يسوقه بلفظه اختصاراً[2].

(1) حلية اللب المصون: 78.

(2) حلية اللب المصون: 104، 106.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ٺ ٺ ٻ ٻ ٿ ٿ	الفاتحة	4−5	136
ٿ ٿ ٹ ٹ	الفاتحة	5	136, 174
ٹ ڈ ڈ	الفاتحة	6	291
ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڦ	الفاتحة	6−7	109
ٱ ب ب ٻ	البقرة	1−2	90
ب ٻ	البقرة	2	204
ٻ پپ پپ	البقرة	2	204
پ پ	البقرة	2	158
ٻ ٺ ٺ	البقرة	3	91
ڄ ڃ ڃ ڄ ڄڃ	البقرة	5	91, 115
ٹ ٹ ٹ	البقرة ة	7	101
ڃ ڃ ڄ.......	البقرة	8−9	206
ۆ ۋ ۋې	البقرة	14	99 ، 206
ٻ ٻ ډ ډ ئا	البقرة	14	206
ډ ډ ئا ئا ئە ئە	البقرة	14−15	206، 319
ئې ئې ئد	البقرة	16	66
ئۆ ئۆ ئې ئې ئې	البقرة	16	286
ڄ ڄ ڃ ڃ	البقرة	19	272
ئا ئا ئە ئە	البقرة	23	198
ﮨ ﮩ ھ	البقرة	61	65
گ گ	البقرة	65	198
ۉ ۇ ۋ ۋ ۆ ۆ	البقرة	83	211 — 212
ۆ ۋ ۋ ې	البقرة	87	148، 214
ڳ ں ں ڻ	البقرة	98	228
ڭ ڭ ڭ	البقرة	104	137
ٻ ډ ډ ئا ئا ئە ئە	البقرة	111	330

ﮒ ﮓ ﮔ	البقرة	115	316
ﭬ ﭭ	البقرة	148	223
ﭼ ﭽ ﭾ	البقرة	156	383
ﭬ ﭭ	البقرة	187	309
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ	البقرة	189	134
ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ	البقرة	194	319
ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ	البقرة	197	219
ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ	البقرة	214	196
ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ	البقرة	215	134
ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ	البقرة	222	309
ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ	البقرة	223	195
ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ	البقرة	237	309
ﭑ ﭒ ﭓ	البقرة	238	228
ﯭ ﯮ	البقرة	245	316
ﮃ ﮄ ﮅ	البقرة	252	90
ﭿ ﮀ	البقرة	258	316
ﮨ ﮩ ﮪ	البقرة	273	408
ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ	البقرة	279	102
ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ	البقرة	286	316
ﯖ	آل عمران	20	196
ﯦ ﯧ ﯨ	آل عمران	21	281، 285، 409
ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ	آل عمران	36	43 –44
□ □ □	آل عمران	37	195
ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ	آل عمران	54	319
ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ	آل عمران	97	109
ﯗ ﯘ ﯙ	آل عمران	106	329
ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ	آل عمران	107	273
ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ	آل عمران	110	156

ﭑ ﭒ ﭓ ﭔﮓ	آل عمران	133	223
ﭺ ﭻ ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ	آل عمران	159	127
ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ	آل عمران	164	407
ﭱ ﭲ ﭳﭴ	النساء	2	273
ﭦ ﭧ ﭨ	النساء	28	94
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ	النساء	58	132
ﭵ ﭶ ﭷﭸ	النساء	76	99
ﭑ ﭒ ﭓ	النساء	95	44
ﭑ ﭒ ﭓ	النساء	128	143
ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ	النساء	140	403
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ	النساء	163	396
ﭭ ﭮ ﭯ	النساء	163	403
ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ	النساء	164	104
ﮒ ﮓ ﮔ	النساء	172	411
ﭒ ﭓ ﭔ	النساء	176	143
ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ	المائدة	3	93
ﯓ ﯔ ﯕ	المائدة	31	324
ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ	المائدة	35	428
ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ	المائدة	44	103
ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ	المائدة	44	316
ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ	المائدة	54	227
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ	المائدة	88	198
ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ	المائدة	116	319
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	المائدة	117	115
ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ... ﯟ ﯠ	المائدة	118	317
ﭭ ﭮ ﭯ	الأنعام	2	119
□ □ □ □ □ □	الأنعام	27	221
ﮫ ﮬ ﮭ	الأنعام	40	197

ئى ئد ى	الأنعام	73	95
ذ ث ث ڌ ڌ ٹ ٹ ...چ چچ چ ﭺ ﭻ چ چ	الأنعام	91	143
ڎ ٹ ٹ ڎ ڎ ڤ ڤ	الأنعام	103	317
گ ڲ ڲ گ	الأنعام	122	281، 316
د ئا ئا ئه ئه ئو ئو	الأنعام	124	396
ٻ د	الأنعام	142	198
ٻ ٻ ٻ	الأعراف	31	211
ڨ ڨ ڦ ڦ	الأعراف	53	191
ڌ ذ ٹ ٹ	الأعراف	105	98
ۇ ۇ ۆ ۆ	الأعراف	143	173
ى ٻ ٻ د	الأعراف	149	397
ڈ ۀ ۀ	الأعراف	168	220
ﭺ چ	الأعراف	189	309
ۋ ۋ و و ۋ ۋ	الأعراف	194	87
ﭻ ﭼ	الأنفال	2	63
ٻ ٻ ٻ	الأنفال	62	119
ۇ ڭ ڭ	التوبة	25	225
ھ ہ ھ ﮭ	التوبة	30	59
چ ﭺ ڍ ڌ	التوبة	38	351
ۀ ہ ہ ﮨ ﮩ	التوبة	40	156
ۓ ے ڭ ڭ	التوبة	40	93
ﭻ ﭼ ﭻ ﭺ ﭼ	التوبة	43	412
ى ٻ ٻ	التوبة	47	102
ۓ ے ڭ ڭ	التوبة	53	198
ٻ ٻ ٻ ٻ	التوبة	62	143
ڑ ڑ ڑ ک	التوبة	82	321
ھ ے ے ۓ ۓ ڭ	التوبة	92	156
گ گ ں	التوبة	97	135

ﭼ ﭽ ﭾ ﭿﮀ ﮁ ﮂ	التوبة	108	396
ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ	يونس	22	136
ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ	يونس	24	259
□ □ □ □ □	يونس	25	171
□ □ □ □ □ □	يونس	25	171
ﮣ ﮤ ﮥ ﮦﮧ	يونس	59	197
ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ	يونس	80	198
□ □ □□ □ □ □ □	هود	37	51،206
ﮨ ﮩ	هود	87	196
ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ	هود	87	409
ﮤ ﮥ ﮨ ﮩ ﮪ	هود	103	139
ﯛ ﯜ ﯝ	هود	105	326
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ... □ □ □	هود	105- 108	328
ﮥ ﮦ	يوسف	10	350
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	يوسف	23	86
ﯛﯜﯝﯞ	يوسف	36	273
ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ	يوسف	45-46	221
ﭣ ﭤ ﭥ	يوسف	46	199
ﭒ ﭓ ﭔﭕ ﭖ	يوسف	53	206
ﭪ ﭫﭬ ﭭ ﭮ	يوسف	65	429
ﮒ ﮓ	يوسف	82	220
ﭑ ﭒ ﭓ	الرعد	1	90
ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ	الرعد	11	409
ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ	الرعد	12	326
ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ	الرعد	14	259
ﭔ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ	الرعد	17	326
ﭽﭾﭿ ﮀﮁ	إبراهيم	2	119
ﮒ ﮓ ﮔ	إبراهيم	4	272

ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ...	إبراهيم	37	382
ﯗ ﯘ	إبراهيم	41	63
ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ	الحجر	29	106
ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ	الحجر	30	106
□ □	الحجر	39	106
ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ	الحجر	43	106
ﭼ ﭽ ﭾ	الحجر	94	283
ﮈ ﮉ ﮊ	النحل	1	139
ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ	النحل	9	173
ﮋ ﮌ ﮍ	النحل	21	103
ﮞ ﮟ ﮠ	النحل	30	100
ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ	النحل	33	318
ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ	النحل	51	103
ﭿ ﮀ ﮁ	النحل	59	324
ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ	النحل	92	116
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	الإسراء	1	228
ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ	الإسراء	14	172
ﭫ ﭬ ﭭ	الإسراء	40	197
ﭒ ﭓ	الإسراء	50	198
ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ	الإسراء	57	428
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ...	الإسراء	81	225
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ	الإسراء	100	143
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	الإسراء	105	131
ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ	الكهف	18	316
ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ	الكهف	28	73
ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ	الكهف	30	147
ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ	الكهف	39	115
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	الكهف	46	325

ﭦ ﭧ ﭨ	الكهف	79	220
ﮓ ﮔ ﮕ	الكهف	79	220
ﮉ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ	الكهف	90	71
ﭣ ﭤ ﭥ	مريم	4	44
□ □ □	مريم	38	198
ﮃ ﮄ ﮅ	مريم	92	49
ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ	طه	5	322
ﮬ ﮮ ﮯ ﮰ	طه	9	402
□ □ □ □	طه	36	135
ﭿ ﮀ	طه	54	260
ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ	طه	56	402
ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ	طه	67	176
ﭡ ﭢ ﭣ ﭬ ﭭ	طه	78	86
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	طه	88	283
ﮜ ﮝ ﮞ	طه	120	204
ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ	طه	130	269
ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ	طه	131	269
ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ	الأنبياء	22	156، 157، 336
ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ	الأنبياء	30	94
ﮃ ﮄ ﮅ	الأنبياء	33	369
ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ	الأنبياء	62	196
ﭾ ﭿ ﮀ	الأنبياء	63	409
ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ	الأنبياء	105	403
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	الحج	1	51
ﭙ ﭚ ﭛ	الحج	2	175
ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ	الحج	22	214
□ □ □ □ □ □ □ □ □	المؤمنون	27	51، 206
ﭑ ﭒ ﭓ	النور	1	423

□ □ □ □ □...	النور	37-36	74
ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ	الفرقان	45	196
ٹ ٹ ٹ ٹ	الفرقان	69-68	108
گ ں ں ڻ ڻ	الفرقان	73	112
□ □	الشعراء	19	169
ڦ ڦ ڦ ڦ ... ڭ	الشعراء	31-23	414
ژ ڑ ڑ ک ک ک	الشعراء	27	100
ئ ئ ى ى ي ي	الشعراء	133-132	205
ٹ ٹ ٹ ڤ	الشعراء	63	221
ٱ ب ب ٻ	الشعراء	84	272
ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ	الشعراء	102	191
ک ک ک گ گ	الشعراء	168	351، 352
ڳ گ گ گ گ	النمل	8	227
ۋ و و ۋ ۋ	النمل	20	196
ى ى ي ي	النمل	22	350
□ □ □ □	النمل	88	60
□ □ □ □	النمل	88	261
ۆ ۈ	القصص	4	65
ڃ ڃ ڃ	القصص	8	285
ئو ئي ئي ئې ئى	القصص	20	100
ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئو	القصص	50	98 -99
ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ	القصص	73	329
ڦ ڦ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ لكم رزقاً	العنكبوت	17	87
ھ ے ے ۓ	العنكبوت	44	152
ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ	العنكبوت	64	91
ڻ ڻ ڈ ڈ	العنكبوت	69	74، 187
ٻ ٻ پ پ ٿ ٿ ٿ	الروم	7-6	316
ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ	الروم	27	227

ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ	الروم	43	240
ﭽ ﭾ ضُعْف	الروم	54	27
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ	الروم	55	345
ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ	لقمان	27	157
ﭑ ﭒ ﭓ	السجدة	12	80، 221
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ	الأحزاب	7	396
ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ	الأحزاب	37	356
ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ	سبأ	6	116
ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ	سبأ	7	102
ﭢ ﭣ	سبأ	16	28
ﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭽ	سبأ	17	226
ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ	سبأ	23	87
ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ	سبأ	24	114
ﯘ ﯙ ﯚﯛ	سبأ	31	221
ﯢ ﯣ	سبأ	37	27
ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ	سبأ	51	80
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ	فاطر	4	100، 155
ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ	فاطر	9	136
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ...	فاطر	12	325
ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ	فاطر	23	218
ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ	فاطر	41	345 –346
ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ	فاطر	43	143
ﭗ ﭘ ﭙ	يس	14	49
ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ	يس	15	49
ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ	يس	16	49
ﮨﮩﮪﮫ ﮬ ﮭ ﮮ	يس	20–21	205، 225
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ	يس	22	135
ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ	يس	37	283

ئۆ ئۆ ئۓ ئۓ	يس	40	49
ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ	يس	45	220
ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ	يس	46	221
ئا ئا ئە ئە	يس	52	283
ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ	الصافات	11	197
ﮕ ﮖ	الصافات	11	419
□ □ □	الصافات	51	169
ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ	الصافات	95	197
ﯓ ﯔ ﯕ	الصافات	118–117	368
ﭙ ﭚ	الصافات	149	197
ﮎ ﮏ ﮐ	الصافات	165	115
ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ	ص	4	90
ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ	ص	11	102
ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ	ص	22	429
ﮌ ﮍ	ص	49	425
ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ	ص	55	424
ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ □	ص	60	163
ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ	ص	72	77
ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ	ص	73	77
ﭼ □ □	ص	82	77
ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ	الزمر	9	113
□ □ □ □ﭼ	الزمر	30	179
ﭞ ﭟ ﭠ	الزمر	33	67
ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ	الزمر	36	130
ئا ئە ئە ئو ئو	الزمر	67	277
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	الزمر	68	95
ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ	الزمر	73	143
ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ	غافر	28	117

ٿ ٹ ٺ ٿ ٿ	غافر	60	67
ئا ئە ئە ئو	فصلت	28	219
ڇ ڇ ڇ	فصلت	40	131
ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ۂ ﮩ	فصلت	43	78
ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ	فصلت	49	73
ڌ ڎ ڎ	الشورى	11	205
ۋ ۊ ۉ ۋ	الشورى	28	85
ګ ګ ګ	الشورى	37	103
ۀ ہ ۂ ﮩ	الشورى	39	103
□ □ □	الشورى	51	103
ڈ ڤ	الشورى	52	78
ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ	الزخرف	9	97
ﮩ ﮩ ھ ھ ھ ے	الدخان	13–14	75،130
ئو ئو	الدخان	17	75
ڈ ژ ژ ڑ ڑ	الدخان	49	131،278
ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ	الجاثية	23	73
□ □ □ □	الجاثية	32	75
ڳ ڳ ڳ ڳ	الفتح	18	71
ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ	الفتح	29	85
ڪ ګ ګ ڳ ڳ ڳ	الحجرات	1	المقدمة
ڽ ڈ ڈ	الحجرات	9	291
ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ	الحجرات	12	130
ئۇ ئۇ ئې ئې	ق	15	130
ئۇ ئۇ ئې	الذاريات	6	95
ڈ ڤ ڤ	الذاريات	12	129
ئۆ ئۆ ئۆ	الذاريات	47	216
ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڃ	الذاريات	56	92،274

ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ	الذاريات	58	92
ﭐ ﭑ	الطور	15	130
ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ	الطور	16	131
ﭐ ﭑ ﭒ	النجم	1	103
ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ	النجم	16	67
ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	النجم	45	274
ﭞ ﭟ ﭠ	النجم	54	67
ﮐ ﮑ	النجم	57	112
ﮮ ﮯ	القمر	1	254
ﭼ ﯗ ﯘ	القمر	3-2	254
ﭐ ﭑ ﭒ	القمر	7	117
ﭞ ﭟ ﭠ	الرحمن	5	214،276
ﭿ ﮀ	الرحمن	48	27
ﮈ ﮉ ﮊ	الواقعة	1	112
ﯖ ﯗ	الواقعة	10	103
ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ	الواقعة	36-35	281
ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ	الحديد	21	143
ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ	الحديد	23	85
ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ	الحديد	57	130
ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ	الممتحنة	10	215
ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ	الجمعة	5	257 ،246
ﭽ ﭾ ﭿ	الجمعة	11	103
ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ	المنفقون	8	228
ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ	التغابن	2	218
□ □ □ □ □	الطلاق	12	85
ﮱ ﯓ	التحريم	5	274
ﮪ ﮮ ﮯ ﮰ	الملك	8	77
ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ	القلم	49	81

ٹ ڎ ڎ ٹ	الحاقة	11	188
ه ه	الحاقة	21	53
ﯾ □ □	الحاقة	32−31	115
ڭ ڭ	المعارج	1	112
ڃ ڇ ڇ ڃ	المعارج	20−19	76
ى ﯾ ﯾ □ □	نوح	10	243
ڎ ڎ ٹ ٹ ڈ ڈ	نوح	14−13	246،252
ڇ ڇ ڃ ڃ ڇ ڇ	المزمل	8	51
ﯾ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ	المزمل	9	51
ۇۇ ۆ ۆ ۈ	المزمل	16−15	71،112
ﺩ ﺩ ﺋﺎ ﺋﺎ	المزمل	17	54
ﺋﻰ ﺋﻰ ﺋﺪ ى ى ﯾ	المزمل	19	122
ﮔﮕ ں ں ڻ	المزمل	20	82
ڭ ڭ	المدثر	3	254
ٱ ٻ ٻ ﭘ	المدثر	48	278
ڎ ٹ ٹ ڈ	الإنسان	8	146
ﮐ ﮒ ﮒ ﮔ ﮔ	المرسلات	2−1	246
ﺋﺎ ﺋﺎ ﺋﻪ	المرسلات	16	130
ٱ ٻ	النبأ	1	129
ﮐ ﮒ ﮒ	التكوير	17	225
ۋ و	التكوير	26	130
ڃ ٱ ٻ ٻ	الانفطار	1	96
ژ ژ ڑ ڑ	الانفطار	14−13	138
ﮔ ں ں ڻ ڻ	الانفطار	17	146
ڈ ڈ ڦ ڦ	الانشقاق	4	54
ٻ ﭘ ﭘ ٿ ٿ	البروج	5−4	79
ﮨ ھ ه ھ	البروج	13	82
ﮖ ﮔ ﮔ ں ں ڻ	الغاشية	14−13	246،252

ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ	الغاشية	16−15	252
ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ	الغاشية	18	274
ﯙ ﯚ ﯛ	الغاشية	25	246
ﯪ	الفجر	22	143،205
ﮖ ﮗ ﮘ	الليل	1	103
ﮝ	الليل	8	215
ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ	الليل	6−5	215
ﯢ ﯣ	الليل	10	215
ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ	الضحى	3	115
ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ	الضحى	7−6	130
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ	الضحى	10−9	254
ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ	الشرح	1	130،249
ﮬ		2	130
ﯓ ﯔ ﮝ	الشرح	4	249
ﭾ ﭿ ﮀ	العلق	1	115
ﯫ ﯬ	العلق	17	179
ﭬ ﭭ ﭮ	الزلزلة	2	54
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ	التكاثر	4−3	146
ﭠ ﭡ	الهمزة	1	235
ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ	الفيل	3−2	130
ﮃ ﮄ ﮅ	الكوثر	2−1	92
ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ	المسد	1	65
ﮏ ﮐ ﮑ	المسد	2	76
ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ	الإخلاص	1	65،89
ﭖ ﭗ	الإخلاص	2	89
ﮃ ﮄ	الناس	5	67

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	رقم البيت
الآن حمي الوطيس	397
أنا أفصح من نطق بالضاد	337
أنا النذير والموت المغير	414–413
أنا خلق جديد، وعلى ما يفعل فيَّ شهيد	149 – 148
إني حاملك على ولد الناقة	417
اطلبوه في المسجد	418
كان السلف إذا رأى أحدهم شيئا من حطامها عند أحدٍ	269
الكريم ابن الكريم ابن الكريم	342
كل أمر ذي بال	3
كل ذلك لم يكن	122
اللهم ارحم العبد العاصي ذا القلب القاسي	131
ما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة	407
مات حتف أنفه	397
من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه	427
من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق	73
من فتح له باب من الخير فلينتهزه	71
نعم العبد صهيب	157
يا أم فلان إن الجنة لا تدخلها عجوز	323، 417
يا داود قل لبني إسرائيل	404
يشيب ابن آدم وتشب معه خصلتان	224، 395
يعقد الشيطان على قافية أحدكم	360

فهرس الأشعار[1]
الأبيات التي ذكرت كاملة

أ

عجز البيت	رقم البيت
حمت به فصبيبها الرحضاءُ	344
لو مسها حجر مسته سراءُ	396
كنوال الأمير وقت سخاءٍ	325

ب

عجز البيت	رقم البيت
وليس له عن طالب العرف حاجبُ	101
بعيد الشباب عصر حان مشيب	136
أبو أمه حي أبوه يقاربه	25
و أسيافَنا ليلٌ تَهَاوى كَواكِبُه	253
يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب	334
ونصحكم غش وصلحكم حرب	409
رعيناه وإن كانوا غضابًا	330
أعد بها على الدهر الذنوبا	334
فلسنا نرى لك فيها ضريبا	354
فدعه فدولته ذاهبهْ	347
كما دماؤكم تشفي من الكلب	334
لله مرتقب في الله مرتغبِ	365
بهن فلول من قراع الكتائب	337

[1] بدأت في الحرف الواحد بالقافية المضمومة فالمفتوحة فالمكسورة فالساكنة ، ورتبت القوافي ذات الحركة الواحدة بحسب ترتيب ورودها في الشرح، و إذا ذكر المؤلف أبياتاً متوالية من قصيدة فإنني أكتفي بأول بيت منها.

فقل عد عن ذا كيف أكللك للضب	339
بعتيبة بن الحارث بن شهاب	342
صلاب في صلاب في صلاب	399
وليس الذي يرعى النجوم بآيب	403

ج

عجز البيت	رقم البيت
وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا	21
في قبةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحشرَجِ	306

ح

عجز البيت	رقم البيت
وجهُ الخليفةِ حينَ يُمْتَدَحُ	252
فلاح لي أن ليس فيهم فلاح	354
إنَّ بَنِي عَمِّكَ فيهمْ رِمَاحْ	52

د

عجز البيت	رقم البيت
إلا الأذلان عَيْرُ الحي والوتِدُ	326
لهُنِّئَتِ الدنيا بأنك خالد	338
وأَشهد مَعْشَراً قد شاهَدُوهُ	388
وصدورهم فيها أذى وحقود	408
وتسكبُ عيناي الدُّمُوعَ لتَجْمُدَا	26
والجود بحر، والمقام بمرصدِ	256
قال ثقلت كاهلي بالأيادي	341
إذا تصوب أو تصعد	242، 255

ذ

عجز البيت	رقم البيت
والعين والقلب منا في قذى وأذى	386

ر

عجز البيت	رقم البيت
وليسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ	23
ولا تسقِنِي سِرَاً إذا أمكنَ الجَهْرُ	76
شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ	165
تَرَيَا وجوهَ الأرضِ كيفَ تَصَوَّرُ	255
أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجر	320
بواتر فهي الآن من بعده بتر	355
أطنين أجنحة الذباب يضير	355
لها الليل إلا وهي من سندس خضر	399
ميـ مون الخليقة نفاع وضرار	405
وجيفة آخره يفخر	407
هلالاً أنارا	369
كعُنقودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا	244
أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا	227
فعارضه فاستأنفت فتنة أخرى	419
أنا الذي سمتني أمي حيدره	137
أنا أبو النجمِ وشِعْرِي شِعْرِي	159
ليلاي منكنَّ أم ليلى من البشرِ	76، 340
وهمته الصغرى أجل من الدهر	164
فَكُلْ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ	207

شرك الردى وقرارة الأكدار	370
والعذب يهجر للإفراط في الخَصَرِ	355
فما بعد العشية من عرار	353
سيء الخلق فداره	381
مخصوص(نعم) نحو حبذا عمر	70
لطارت ولكنه لم يطرْ	157

س

عجز البيت	رقم البيت
في يوم معركة لأعيا عيسى	418

ص

عجز البيت	رقم البيت
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا	319

ظ

عجز البيت	رقم البيت
كيحيي بن عبد الواحد بن حفيظ	342

ع

عجز البيت	رقم البيت
ونورك نور في الجديدين ساطع	10
يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا	87
إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ	90، 130
سُننٌ لاحَ بينهنَّ ابتِدَاعُ	243

ألفيت كل تميمة لا تنفعُ	293
تشقى به الروم والصلبان والبيع	327- 328
إن الخلائق فاعلم شرها البدعُ	328
ألمتْ بِنا أمْ كان في الركب يوشع	392
من الرقش في أنيابها السم ناقع	393
علي ذنبا كله لم أصنعِ	122
إن الطباع تسرق الطباعا	318
وليس إلى داعي الندى بسريعِ	353
فأنت بمرأى من سعادٍ ومسمع	360
فما أخطأت في منعي	382
وول أخضع وقل أسمع ومر أطع	406
أوْ مَصْدَراً مَوْضِعَ فِعْلِهِ وُضِعْ	70
قال: قل لي، قلت: فاسمعْ	414

ف

عجز البيت	رقم البيت
مهذب الرأي عنه الرزق ينحرفُ	128
وعجت عجيجا من جذام المطارف	277
وإن عصاك فماضي فعله صرفا	351

ق

عجز البيت	رقم البيت
جنيب وجثماني بمكة موثقُ	99
لكن يروح عليها وهو منطلق	149
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا	128
نجى حذارك إنساني من الغرقِ	335

لما رأيت عليها عقد منتطق	335
لتخافك النطف التي لم تخلق	333
دررٌ نُشِرْنَ على بساطٍ أزرق	255
عقيق في عقيق في عقيق	398
تمثلت بيتا بحالي يليقْ	385

ك

عجز البيت	رقم البيت
مقرا بالذنوب وقد دعاكا	131
تريدين قتلي قد ظفرت بذلكِ	130

ل

عجز البيت	رقم البيت
لجَارِهِمُ بَيْنَ المسَاكِينَ مَنْزِلُ	77
وهل تطيق وداعا أيها الرجل	331
قليلا فإني نافع لي قليلها	353
وقيل الخنا والعلم والحلم والجهل	400
أجابوا وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا	405
وهذا دعاء للبرية شامل	425
ونتبعه الكرامة حيث مالا	333
تَضِلُّ العِقَاصُ في مُثَنًّ ومُرْسَلِ	20
الحمدلله العلي الأجلل	22
بِصُبْحٍ ومَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ	198
ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوالِ	242
فَإِنَّ المِسْكَ بعضُ دمِ الغزالِ	250
لَدَى وكرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي	256

ما أقبح الكفر والإفلاس للرجل	321
دِراكا ولم ينضح بماء فيغسل	332
بيثرب أدنى دارها نظر عالي	333
كفه في كل حال	349
فانف البلابل باحتساء بلابل	354
في آل طلحة ثم لم يتحول	413
جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ	24
والشمس كالمرآة في كف الأشل	253، 258
وقعت فيه الزلازل	400

م

عجز البيت	رقم البيت
وجداننا كل شيء بعدكم عدم	137
بعثوا إلي عريفهم يتوسم	148
رَعَايَا وَلكنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ	156
أُرَاهَا فِي الضَّلالِ تَهِيمُ	210
بلى وغيرها الأرواح والديم	320
وهل كل مودته تدوم	369
خلعت عليه جمالها الأيام	422
وَإِلا فَكُنْ فِي السِّرِ وَالجَهْر مسلما	205
فما زلت بالبيض القواضب مغرما	353
منْ نسلِ شيبانَ بينَ الضالِ والسَّلَمِ	90
ولكنني عن علم ما في غد عم	218
له لبد أظفاره لم تقلم	287
بالبُرْدِ كالبدرِ جلَّى ليلةَ الظُّلَمِ	306
ولا سقتك الغوادي واكف الديم	385

مزجت دمعا جرى من مقلة بدم	385
وصَدَّقَ ما يعتادُهُ من تَوَهُّمِ	389

ن

عجز البيت	رقم البيت
محمداً أطعنا	174
وألفى قولها كذباً و مينا	218
فإن في أَيمانِنَا نِيرَانَا	279
...مَ ولا جام لنا	347
إنا إلى الله راجعونا	383
فليس على شيء سواه بخزانِ	244
فداعي الشوق قبلكما دعاني	354
ومفتون برنات المثاني	354
فليس على شيء سواه بخزانِ	355
من كان يألفهم في المنزل الخشن	387

هـ

عجز البيت	رقم البيت
أقبل سيل جاء من أمر الله	11
أبو أمِّهِ حيٌّ أبوُهُ يُقُارِبُهْ	25
مُحَمَّدٌ أجل من أهواهُ	77
وقلبي كالنار في حرها	327
يحيا لدى يحيى بن عبد اللهِ	346
عَنَتْ لجَلالِ هَيْبَتِهِ الوجوه	388
ما كان هذا النحو يقرا عليه	402–401

ي

عجز البيت	رقم البيت
أَرْبعٌ قالهنَّ خيرُ البريَّهْ	388

الأبيات التي ذكر جزء منها:

البيت	رقم البيت
محمد سيد الكونين والثقلين	75، 76
هوالحبيبُ الذي تُرْجَى شَفَاعَتُهُ	76
و الاسم قد خصص بالجر كما	121
ومهمه مغبرة ...	140
سعدت بغرة وجهك الأيام	165
أمن تذكر جيران...	331
لا خيل عندك تهديها ولا مال	331
ليت عينيه سواءْ	338
طربت فأبكتك الحمام السواجع	359
إنك بالواد المقدس طوى	382
سرى طيف ...	386
يا لائمي في الهوى العذري معذرة	393
على لاحب لا يهتدى بمناره	408
هدى بأحمد منا أحمد السبل	407
كأني دحوت الأرض من خبرتي بها	419
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	423

فهرس الأمثال والحكم

المثل	رقم البيت
رمية من غير رام	70
الصيف ضيعت اللبن	299
أعق من الهرة تأكل أولادها	393

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة:

– أبجد العلوم، صديق بن حسن القنوجي، دار ابن حزم : بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1423هـ-2002م.

– أبو العتاهية أشعاره وأخباره، شكري فيصل، مكتبة دار الملاح : دمشق .

– إتحاف المريد – مطبوع بهامش حاشية محمد بن محمد الأمير على إتحاف المريد – ، عبد السلام المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة: 1368 هـ – 1948م.

– الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق : مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف : المدينة النبوية ، الطبعة الأولى: 1426هـ.

– أحكام السياحة وآثارها – دراسة شرعية مقارنة – ، هاشم بن محمد بن حسين ناقور، دار ابن الجوزي : السعودية –الدمام ، الطبعة الأولى: 1424هـ.

– أدوات التشبيه دلالاتها و استعمالاتها في القرآن الكريم، د – محمود موسى حمدان ، مطبعة الأمانة : القاهرة ،الطبعة الأولى : 1413هـ – 1992م.

– الأذكار من كلام سيد الأبرار، الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، عني به:صلاح الدين محمد مأمون الحمصي – عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف- محمد محمد طاهر شعبان، تشرف بمراجعته ومتابعته وخدمته : محمد غسان نصوح عزقول، دار المنهاج للنشر والتوزيع : جدة، الطبعة الأولى 1425هـ -2005م.

– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف :محمد ناصر الدين الألباني، بإشراف :زهير الشاويش، المكتب الإسلامي: بيروت – دمشق،الطبعة الثانية : 1405هـ -1985 .

-أساس البلاغة، جارالله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار النفائس: بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ-1992م.

– أسرار البلاغة ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر : محمود محمد شاكر، دار المدني: جدة – مطبعة المدني: مصر، الطبعة الأولى : 1412هـ – 1991م.

– الأسلوب الحكيم دراسة بلاغية تحليلية – ومعه تحقيق رسالة في بيان الأسلوب الحكيم لابن كمال باشا ودراستها -، د – محمد بن علي بن محمد الصامل، دار إشبيليا:الرياض، الطبعة الأولى : 1422هـ – 2001م.

- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، حقق أصوله وضبط أعلامه و وضع فهارسه: علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر : الفجالة – القاهرة.

- أطلس العالم، إشراف ومراجعة : إبراهيم حلمي الغوري ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية : سورية – حلب ، دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع : (لبنان : بيروت/سورية : حلب)، الطبعة الثامنة : 1429 – 2008.

- أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة ، د – يحيى بو عزيز ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى : 1995م.

- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة لخامسة : أيار – مايو – 1980م .

- الإعلام بمن حل مراكش من الأعلام ، العباس بن إبراهيم ، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور –مؤرخ المملكة المغربية–، المطبعة الملكية : الرباط : 1976.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمدالأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، 1403-1983.

- أقطاب السلفية في الجزائر ورؤيتهم الدينية والوطنية،د– محمد الصالح رمضان ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مقدمة لندوة: " الحركة السلفية في المغرب العربي ،وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية.

- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية: 1371هـ - 1952م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري– ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد –، المكتبة العصرية : صيدا – بيروت، 1407هـ - 1987م.

- إيضاح المكنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، منشورات : مكتبة المثنى : بغداد .

- الإيضاح في علوم البلاغة– وبهامشه بغية الإيضاح لعبد المتعال الصعيدي – ، الخطيب القزويني ، دار الشيخة: مكة المكرمة– القاهرة.

- إيقاظ الهمم في شرح الحكم –لابن عطاء الله السكندري –،أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني – ومعه : الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية لنفس المؤلف– ، دار الفكر للطباعة والنشر.

– البحر المحيط في أصول الفقه ، الزركشي ، قام بتحريره : د – عمر سليمان الأشقر ، وراجعه : د – عبد الستار أبو غدة وَ د – محمد سليمان الأشقر ، وزارة الأوقاف – بالكويت – .

– البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق : د – عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب : الرياض، الطبعة الثانية : 1424هـ -2003م .

– البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة للطباعة والنشر : بيروت – لبنان .

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى : 1384هـ -1964م .

– البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني، دار القلم: دمشق، الطبعة الثانية: 1428هـ.

– بنو سليم ، عبد القدوس الأنصاري، الطبعة الأولى:1391هـ -1971م.

– بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، تحقيق : محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان.

– البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر– الجاحظ – ،تحقيق وشرح : عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة السابعة : 1418هـ – 1998م.

– تاريخ بغداد ، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي : بيروت – لبنان .

– تاريخ الجزائر الثقافي ، د – أبو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى: 1998م.

– تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، أحمد مصطفى المراغي ، الطبعة الأولى: 1369هـ – 1950 م.

– التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل : بيروت، الطبعة الثانية : 1407– 1987

– التبيان في البيان ، الطيبي ، تحقيق : عبد الستار حسين زموط ، دار الجيل : بيروت ، الطبعة الأولى : 1416هـ – 1996م.

– التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن ، ابن الزملكاني ، تحقيق : د – أحمد مطلوب– د – خديجة الحديثي، مطبعة العاني: بغداد ، الطبعة الأولى:1383هـ –1964م .

– تعريف الخلف برجال السلف ، أبو القاسم محمد الحفناوي ، تحقيق : محمد أبو الأجفان – عثمان بطيخ ، مؤسسة الرسالة : بيروت – المكتبة العتيقة : تونس، الطبعة الأولى : 1402هـ – 1982 م .

– التعريفات، الشريف علي الجرجاني، ضبط نصوصها و علق عليها : محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن : القاهرة .

–تفسير الألوسي = روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

– تفسير ابن عادل الحنبلي= اللباب في علوم الكتاب.

– تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

– تفسير الرازي = التفسير الكبير.

– تفسير القرآن العظيم ، الإمام المحدث ابن كثير، تحقيق : محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم : بيروت لبنان ، الطبعة الأولى : 1419هـ – 1998م .

– التفسير الكبير، فخر الدين الرازي ، دار الفكر،1410هـ – 1190م.

– التفسير والمفسرون ، د – محمد حسين الذهبي ، الطبعة الثانية ، 1396 هـ –1976م.

– تقريب التهذيب ،الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، قدم له دراسة وافية وقابله بأصل مؤلفه مقابلة دقيقة : محمد عوامة ، دار الرشيد : سوريا – حلب، طبعة ثالثة منقحة : 1411هـ – 1991م.

– التلخيص وشروحه، د – أحمد مطلوب.

– تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، تحقيق: عبد العظيم محمود– مراجعة : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

– التورية وخلو القرآن الكريم منها ، الدكتور: محمد جابر فياض ، دار المنارة للنشر والتوزيع : جدة – السعودية ، الطبعة الثانية : 1409 هـ – 1989 م.

– جامع الشروح والحواشي ، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي: أبو ظبي – الإمارات.

– الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، قام بشرحه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه و أحاديثه

واستقصى أطرافه : محمد فؤاد عبدالباقي ، نشره وراجعه وقام بإخراجه و أشرف على طبعه : قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها: القاهرة ، الطبعة الأولى: 1400هـ.

– جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة : بيروت ، الطبعة الثانية:1412 – 1991م

– الجامع في أحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي ، تحقيق : د – عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : 1427 هـ – 2006 م .

– جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه : د – أحمد عبد السلام ، خرج أحاديثه : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية:بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1408 هـ – 1988م .

– جمهرة نسب قريش وأخبارها، الزبير بن بكار ، شرحه وحققه : محمود محمد شاكر، أشرف على طبعه : حمد الجاسر ، مجلة العرب : الرياض– المملكة.

– جنى الجناس، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د – حمزة الدمرداش زغلول ، الطبعة الأولى : 1402 هـ – 1982 م ، دار الطباعة المحمدية : القاهرة.

– الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن القاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور:فخر الدين قباوه – الأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1413 هـ – 1992م .

– حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، نشر أدب الحوزة ، الكتاب مطبوع ضمن شروح التلخيص.

– حاشية المنياوي على حلية اللب المصون للدمنهوري، مخلوف المنياوي ، ملتزم الطبع والنشر : عبد الحميد أحمد حنفي : مصر.

– حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، السيوطي،محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى : 1967م– 1387هـ.

– حلية الأولياء و طبقات الأصفياء ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1409هـ– 1988م .

– حلية الحاضرة، الحاتمي، تحقيق: هلال ناجي، بيروت– دار مكتبة الحياة، 1978م.

– حلية اللب المصون على الجوهر المكنون ، أحمد الدمنهوري، مايو : 1882م.

– الحماسة البصرية ، صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري ، تحقيق و شرح ودراسة : عادل سليمان جمال ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى:1420ھ .

– الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد على النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي : بيروت – لبنان.

– خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي ، المطبعة الوهبية: القاهرة ، 1284ھ.

– دراسات منهجية في علم البديع، د – الشحات محمد أبوستيت، الطبعة الأولى: 1414ھـ– 1994م.

– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، حققه وقدم له و وضع فهارسه: محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحدية : شارع الجمهورية بعابدين – مصر – .

– رحلة الحج إلى بيت الله الحرام ، محمد الأمين الشنقيطي الجكني ، دار الشروق : جدة ، الطبعة الأولى : 1403ھ –1983م.

– الرحلة الورثيلانية =نزهة الأبصار في فضل علم التاريخ والأخبار.

– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني: القاهرة – دار المدني : جدة.

– ديوان إبراهيم بن العباس الصولي – مطبوع ضمن الطرائف الأدبية– ، جمع : عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العلمية : بيروت.

– ديوان ابن دريد ، دراسة وتحقيق: عمر ابن سالم –كذا كتبت –، الدار التونسية للنشر: تونس، 1973م.

– ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب و محمد بن حبيب ، تحقيق: محمد راتب النفاخ، دار العروبة : القاهرة.

– ديوان ابن الرومي، تحقيق: د. حسين نصار – الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية : 1993 م.

– ديوان ابن زيدون ورسائله، شرح وتحقيق : علي عبد العظيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر : الفجالة — القاهرة.

– ديوان ابن النبيه المصري –كمال الدين أبو الحسن علي بن محمد – ، تحقيق: عمر محمد الأسعد، الطبعة الأولى: يناير–كانون الثاني 1969 م .

– ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ،الطبعة الأولى: 1402 -1982.

– ديوان أبي تمام – بشرح الخطيب التبريزي –، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

– ديوان أبي العتاهية ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي : بيروت.

– ديوان أبي الفتح البستي ، تحقيق: درية الخطيب و لطفي الصقال ، مجمع اللغة العربية ، دمشق: 1410هـ.

– ديوان أبي النجم العجلي جمعه و شرحه و حققه: محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى: 1427هـ.

– ديوان أبي نواس ، حققه وضبطه وشرحه :أحمد عبد المجيد الغزالي ، مطبعة مصر : 1953م.

– ديوان الأرَّجاني، تحقيق: د– محمد قاسم مصطفى، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر 1981م

– ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق : د.م محمد حسين ، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز — المطبعة النموذجية.

– ديوان الأقيشر الأسدي ، جمعه وحققه وشرحه : د — خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى : 1411 هـ – 1991م.

– ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه : حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

– ديوان بشار بن برد ، جمع وتحقيق وشرح : محمد الطاهر بن عاشور، نشر:الدار التونسية للتوزيع– الشركة الوطنية للنشر والتوزيع : الجزائر، 1976م

– ديوان البوصيري، تحقيق : محمد سيد كيلاني، ملتزم الطبع والنشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

- ديوان الحماسة لأبي تمام، تحقيق د.عبد الله عسيلان، جامعة الإمام سعد الإسلامية، الطبعة الأولى : 1401هـ.

- ديوان الخنساء ، شرحه ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني النحوي ، حققه : د – أنور أبو سويلم ، دار عمار: الأردن – نشر بدعم من جامعة مؤتة – ، الطبعة الأولى ، 1406هـ - 1988م.

- ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي – صاحب الأصمعي – رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه : د – عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان : بيروت – لبنان ،الطبعة الثانية : 1402هـ -1982 م.

- ديوان السري الرفاء، تحقيق ودراسة: حبيب حسين الحسيني، دار الرشيد للنشر –منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية، 1981م.

ديوان سقط الزند و ضوءه – لأبي العلاء المعري– ، تحقيق: د. السعيد السيد عبادة، معهد المخطوطات العربية – القاهرة ، الطبعة الأولى: 2003 م .

- ديوان الشافعي، جمع و تحقيق ودراسة : د – مجاهد مصطفى بهجت ، الطبعة الثانية : 1424هـ - 2003م ، دار القلم : دمشق.

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني:حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر، 1968م.

- ديوان الصاحب بن عباد ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة : بغداد– طبع على مطبعة المعارف :بغداد– ، 1384هـ-1965م.

- ديوان الصمة القشيري، جمعه وحققه : د – عبد العزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي : الرياض ، شعبان 1401هـ - يونيه : 1981م.

- ديوان العباس بن الأحنف ، دار صادر.

- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره ،وليد قصاب، دارالضياء للنشر والتوزيع: الأردن – عمان،الطبعة الثانية : 1408هـ -1988م.

- ديوان عبد الله بن محمد بن أبي عيينة، صنعة: محمد عامر غديره –دون أي معلومات طباعة – .

- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه و جمعه محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة و الإرشاد: بغداد، 1965م.

- ديوان الفرزدق ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي : بيروت ، الطبعة الأولى : 1412 هـ – 1992م.

- ديوان القاضي التنوخي الكبير علي بن محمد بن داوود الأنطاكي،صنعة: هلال ناجي، مجلة المورد - مصورة بدون تاريخ -.

- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم : د – داود سلوم ، الطبعة الثانية: 1417 هـ - 1997م، عالم الكتب: بيروت – لبنان.

- ديوان المعاني ، أبو هلال العسكري ، عالم الكتب.

- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة : ابن السكيت ، تحقيق : د – شكري فيصل ، دار الفكر : بيروت.

- ديوان الهذليين ، دار الكتب والوثائق القومية ، الطبعة الثالثة : 1423هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: د – رجب عثمان محمد ، مراجعة : د – رمضان عبد التواب، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى : 1418هـ - 1998م.

- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب ، أبو الحسن الأشعري ، تحقيق و دراسة : د - عبد الله شاكر محمد الجنيدي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية : 1427 .

- الرسل والرسالات، عمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح: الكويت ، الطبعة الثالثة: 1405 هـ - 1985م.

- رفع الباس و كشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس –مطبوع ضمن الحاوي للفتاوي للسيوطي- ، جلال الدين السيوطي، حقق أصوله و علق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الثالثة : شوال: 1378 – إبريل: 1959.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ -1987م .

- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، تحقيق: محمد شكور محمد الحاج أمرير، المكتب الإسلامي : بيروت - دار عمار : عمّان ، ، الطبعة الأولى : 1405هـ - 1985م.

- روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، موفق الدين ابن قدامة المقدسي ، قدم له ووضح غوامضه وخرَّج شواهده: د – شعبان محمد إسماعيل، المكتبة المكية: مة المكرمة- المكتبة التدمرية: الرياض –مؤسسة الريان : بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م.

- روضة العقلاء و نزهة الفضلاء ، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، بتحقيق وت صحيح : محمد محيي الدين عبد الحميد –محمد عبد الرزاق حمزة – محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ، 1368هـ -1949م.

- الزهد لابن المبارك ، تحقيق: أحمد فريد أ الناشر : الدار السلفية بالإسكندرية، الطبعة الأولى : 1419هـ - 1998م..

- زهر الآداب وثمر الألباب ، مفصل ومضبوط ومشروح بقلم المرحوم : د – زكي مبارك ، حققه وزاد في تفصيله وضبطه وشرحه : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل : بيروت – لبنان.

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، السيد : محمد خليل المرادي، يطلب من كتبة المثنى ببغداد.

- سنن ابن ماجة ، حققه و خرج أحاديثه و علق عليه : د – بشار عواد معروف، دار الجيل : بيروت ، الطبعة الأولى : 1418هـ - 1998م.

- سنن أبي داود ، أبو داود السجستاني، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس- عادل السيد، دار الحديث: سوريا – حمص،الطبعة الأولى: 1394- 1974.

- سنن الترمذي – الجامع الصحيح -، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق أحمد محمد شاكر – وأتمه آخرون- ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان.

- اشتقاق أسماء الله ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق: د – عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة: بيروت ، الطبعة الثانية : 1406هـ- 1986 م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة: 1349هـ.

- شرح التسهيل ، ابن مالك ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى : 1410هـ – 1990 م .

– شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، شهاب الدين القرافي ، حققه : طه عبد الرؤوف سعد ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية : مصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : القاهرة .

– شرح دروس البلاغة، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: محمد فلاح المطيري، مكتبة أهل الأثر: الكويت.

– شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الثانية: 1996م.

– شرح السلم المنورق – وكتب على الغلاف :"السلم المرونق : شرح ناظمها : العلامة : عبد الرحمن الأخضري الجزائري المالكي –، عبد الرحمن الأخضري ، دار ابن حزم : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1427 – 2006.

– شرح السلم المنورق – وكُتِبَ على الغلاف :"السلم في علم المنطق" –، عبد الرحمن الأخضري ، الطبعة الأولى : 1420 – 2000 ، مكتبة المعارف : بيروت – لبنان .

– شرح العلامة الأخضري على سلمه في المنطق ، عبد الرحمن الأخضري، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – ومعه: إيضاح المبهم في شرح السلم للدمنهوري – ، الطبعة الأخيرة : 1367هـ - 1948م.

– شرح الفليسي المغربي على متن الإمام الأخضري، محمد بن عبد الرحمن الفليسي البكري المغربي، تحقيق وتعليق: د – محمد بن أحمد بن الطالب عيسى الشنقيطي، دار الذخائر للنشر والتوزيع : الدمام ، الطبعة الأولى:1421هـ -2000م.

– شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له : د – عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى : 1402 هـ - 1982م.

– شرح المعلقات السبع : أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ،قدم له وحققه : د – محمد خير أبو الوفا – راجعه و صححه : مصطفى قصاص، دار إحياء العلوم: بيروت ، الطبعة الأولى : 1411هـ – 1990م .

- شرح ديوان امرئ القيس – ومعه أخبار المراقشة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، ويليه أخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، حسن السندوبي ، المكتبة الثقافية : بيروت – لبنان ، الطبعة السابعة : 1402 هـ - 1982م.

- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبط الديوان و صححه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس : بيروت – لبنان.

- شرح ديوان الحماسة ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره : أحمد أمين عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية: 1387هـ -1967 م .

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب – نسخة مصورة من طبعة دار الكتب سنة 1363هـ - 1944م - ، الجمهورية العربية المتحدة – الثقافة و الإرشاد ، الناشر الدار القومية للطباعة و النشر : القاهرة – 1384 هـ – 1964 م

- شرح ديوان صريع الغواني- مسلم بن الوليد الأنصاري- ، عني بتحقيقه والتعليق عليه: د – سامي الدهان، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

- شرح ديوان العباس بن الأحنف، شرح مجيد طراد ، دار الكتاب العربي : بيروت ، الطبعة الثانية : 1417هـ – 1997م.

- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، الأعلم الشنتمري، قدم له و وضع هوامشه وفهارسه: د – حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي: بيروت ، الطبعة الأولى: 1414هـ- 1993م.

- شرح ديوان الفرزدق : 108 ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه : عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي : مصر ، الطبعة الأولى : ذو الحجة : 1354 – فبراير : 1936.

- شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى أبي البقاء العكبري ، ضبطه وصححه و وضع فهارسه : مصطفى السقا – إبراهيم الأبياري – عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة : بيروت – لبنان.

- شرح مروان بن أبي حفصة ، جمعه : د – حسين عطوان، دار المعارف : مصر.

- شعر الثعالبي، جمعه و رتبه : و حققه: د – عبد الفتاح الحلو، مجلة المورد –مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية دون معلومات نشر - .

- شعر مروان بن أبي حفصة ، جمعه : د – حسين عطوان ، دار المعارف بمصر.

- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة : 1977م.

– شمائل النبي صلى الله عليه وسلم ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، حققه وخرج أحاديثه : ماهر ياسين الفحل ، أشرف عليه و راجعه : د – بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي: بيروت ، الطبعة الأولى : 2000م.

– الصاحبي ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي: القاهرة.

– الصفات الإلهية في الكتاب والسنة في ضوء الإثبات والتنزيه، محمد أمان بن علي الجامي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية: 1427هـ.

– صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة، علوي بن عبدالقادر السقاف، دار الهجرة: الثقبة – الرياض، الطبعة الثانية: 1422هـ -2001م.

– صفات الله للسقاف = صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة.

– الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي– محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية : صيدا – بيروت، الطبعة الأولى : 2006م – 1427هـ.

– الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة : بيروت – لبنان .

– الضياء على الدرة البيضاء في الفرائض ، عمار المختار بن ناصر الأخضري ، الطبعة الثانية : 1410 هـ - 1990 م .

– الطرائف الأدبية، تصحيح وتخريج عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان.

– الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحي بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، 1402هـ -1982م.

– الطريقة الشرعية وبراءتها من الطرق المنحرفة وضلالاتها ، عبد الرحمن الأخضري، تقديم:عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمملكة العربية السعودية.

– العجاب في بيان الأسباب، المؤلف : شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، تحقيق : عبدالحكيم محمد الأنيس، الناشر : دار إبن الجوزي – الدمام ،الطبعة الأولى : 1997.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح- مطبوع ضمن شروح التلخيص- ، بهاء الدين السبكي ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، نشر: أدب الحوزة.

- العزلة ، أبو سليمان الخطابي، حققه و علق عليه : ياسين محمد السواس، دار ابن كثير : دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى : 1407- 1987.

- عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر، حسين العاملي، طبعة حجرية –دون معلومات نشر -

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة : بيروت لبنان ، الطبعة الأولى : 1408 – 1988 .

- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د – مهدي المخزومي و د-إبراهيم السامرائي

- عيون الأخبار ، ابن قتيبة الدنيوري وزارة الثقافة والإرشاد القومي: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر- نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، محمد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي: بيروت-دمشق-عمان، الطبعة الرابعة: 1414هـ-1994م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس أبو الخير الدين محمد بن محمد ابن الجزري،عني بنشره : ج. برجستراسر، ، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجي بمصر: 1352 – 1933.

فهارس الخزانة الحسنية –فهرس مخطوطات البلاغة والعروض-.

- فهرس الكتب الأزهرية الموجودة إلى سنة 1366 هـ - 1947 م ، مطبعة الأزهر : 1366هـ – 1947 م .

- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية – خزانة جامع الزيتونة - ، عبد الحفيظ منصور ، دار الفتح للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى : 1388 – 1969 .

- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية : 1371 – 1952 .

- القزويني وشروح التلخيص ، د – أحمد مطلوب ، توجد منه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية وليست على النسخة أي معلومات عن مكان وزمان طباعتها .

- القول البديع في علم البديع، العلامة الشيخ : مرعي بن يوسف الحنبلي، تحقيق و دراسة محمد بن علي الصامل، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع: الرياض، الطبعة الأولى : 1425هـ – 2004 م .

- الكامل ، أبو العباس المبرد،مؤسسة المعارف : بيروت.

- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر–سيبويه –، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع : القاهرة، الطبعة الثالثة:1408هـ-1988م.

- كتاب الزهد لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد و أبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة: حلوان-مصر، الطبعة الأولى:1414هـ-1993م.

- كتاب الزهد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، دراسة وتحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: 1409هـ-1988م.

- كتاب الزهد للإمام هناد بن السري ، حققه وخرج أحاديثه : د – عبد الرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي: الكويت، الطبعة الأولى : 1406هـ - 1985م.

- كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني:1968م.

- كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، ، تحقيق فريق من الباحثين – بإشراف وعناية : د – سعد بن عبد الله الحميد – د – خالد بن عبد الله الجريسي، مؤسسة الجريسي: الرياض، الطبعة الأولى : 1427هـ – شباط –(فبراير) : 2006.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ،، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة طباعة.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، حاجي خليفة، دار الفكر: لبنان: 1414 – 1994: 1 / 388 .

- الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع و ووضع فهارسه : د – عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة : بيروت لبنان الطبعة الثانية : 1419 – 1998 .

- الكناية، محمد جابر فياض، دار المنارة: جدة، الطبعة الأولى: 1409-1989

- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، ضبطه وفسر غريبه : بكري جيانين صححه و وضع فهارسه ومفتحه: صفوت السقا، منشورات مكتبة التراث الإسلامي : حلب ، مؤسسة الرسالة : بيروت : 1399 – 1979.

– اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية: د – محمد سعد رمضان حسن – د – محمد المتولي الدسوقي حرب ، منشورات محمد علي بيضون : دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، ط1 : 1419 – 1998.

– لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر: بيروت.

– لسان الميزان، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، مكتبة ابن تيمية: القاهرة – مصر، الطبعة الأولى: 1416هـ-1996م.

– المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1416-1995، المكتبة العصرية: صيدا- بيروت.

– المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع – عرض ونقد وتحليل – " للدكتور:عبد العظيم إبراهيم المطعني.

– مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1408هـ – 1988م.

– مجموع أشعار العرب – وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج و على أبيات مفردة منسوبة إليه ن اعتنى بتصحيحه : وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة : بيروت، الطبعة الأولى :1997م.

– مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب المرحوم : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد ، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم: خالد بن عبد العزيز آل سعود وعلى نفقته الخاصة ، أشرف على الطباعة والإخراج : المكتب التعليمي السعودي بالمغرب ، مكتبة المعارف : الرباط – المغرب .

– محاسن التأويل ، محمدجمال الدين القاسمي ، وقف على طبعه وتصحيحه، ورقمه وخرج آياته وأحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر : بيروت ، الطبعة الثانية : 1398 هـ – 1978 م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، 1395هت-1975م.

- المحصول في علم الأصول ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي،،تحقيق : طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض ، الطبعة الأولى:1400هـ.

- مختصر المعاني – المسمى مختصر السعد – ، سعد الدين التفتازاني ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، نشر: أدب الحوزة - الكتاب مطبوع ضمن شروح التلخيص -.

- مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف – فهرس وصفي - ، الطبعة الأولى : 1428هـ – 2007م.

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق : عبد العزيز بن ناصر الجليل ، دار طيبة للنشر والتوزيع : الرياض، الطبعة الأولى : 1423هـ.

- المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة للدكتور محمد بن علي الصامل، مركز الدراسات والإعلام – دار إشبيليا الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح – ومعه أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني على القزويني –، الملا علي القاري، تحقيق : صدقي جميل العطار، دار الفكر : بيروت – لبنان ، 1414 – 1994.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه : محمد أحمد جاد المولى بك – علي محمد البجاوي- محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الإيمان –مكتبة دار التراث : القاهرة ، الطبعة الثالثة.

- المستدرك على الصحيحين، أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان الطبعة الأولى: 1411هـ-1990م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، حققه جماعة من أهل العلم بإشراف : د – عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى : 1416هـ -1995م.

- المصباح في المعاني والبيان والبديع ، أبو عبد الله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير بابن الناظم ، تحقيق : د – عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1422 هـ- 2001 م.

- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق عبدالمجيد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1422هـ-2001م.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية ، مطبوعات دار المأمون.

- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين، عادل نويهض، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، الطبعة الأولى: 1971م.

- معجم البلاغة العربية ، د – بدوي طبانة ، دار المنارة : جدة – دار الرفاعي : الرياض ، الطبعة الثالثة : 1408هـ – 1988م.

- معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار الفكر –دار صادر : بيروت.

- معجم شواهد العربية، عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي: القاهرة ، الطبعة الثالثة.

- المعجم الصوفي – أول دراسة علمية في الأصول القرآنية للمصطلح الصوفي، د – محمود عبد الرزاق، دار ماجد عسيري: جدة – السعودية، الطبعة الأولى: 1425 – 2004،

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د – أحمد مطلوب ، الدار العربية للموسوعات : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1427 هـ - 2006 م.

- معجم المطبوعات العربية والمعرية ، يوسف إليان سركيس ن مطبعة سركيس بمصر : 1346 هـ - 1928 م

- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، الطبعة الأولى: 1411هـ-1991م.

- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، أبو منصور الجواليقي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب، الطبعة الثانية : 1389 – 1969.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1419 هـ - 1999 م .

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار- مطبوع بهامش إحياء علوم الدين- ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث: القاهرة-مصر، الطبعة الأولى: 1412 هـ-1992م.

– مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكرمحمد بن علي السكاكي ، ضبطه وشرحه : أ– نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1403هـ – 1983م.
– مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم: دمشق – الدار الشامية : بيروت، الطبعة الثانية: 1418هـ – 1997م.
– مفيد المحتاج شرح السراج للأخضري، سحنون الونشريسي .
– مقامات الحريري ، أبو القاسم الحريري، دار بيروت للطباعة والنشر، 1398هـ -1978م.
– مقدمة تفسير حدائق الروح والريحان المسماة نزل إكرام الضيفان في ساحة حدائق الروح والريحان ، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي ، دار طوق النجاة : لبنان ، الطبعة الثانية : 1426هـ – 2005م .
– المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسني، أبو حامد الغزالي، يطلب من مكتبة الكليات الأزهرية : حسين محمد إمبابي المنياوي، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
– منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والرواية ، عبد الكريم الفكون ، تقديم وتحقيق وتعليق : د – أبو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى : 1408 – 1987 .
– منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز ، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ،طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير : أحمد بن عبد العزيز ، 1403هـ- 1983م.
– مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، ابن يعقوب المغربي ، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان ، نشر: أدب الحوزة – الكتاب مطبوع ضمن شروح التلخيص – .
– موطأ الإمام مالك ، تصحيح وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية: بيروت–لبنان.
– الميسر لفهم معاني السلم، سعيد عبد الطيف فودة ، تعليق : بلال النجار، مكتبة الرازي : عمان.
– نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار– المسماة بالرحلة الورثيلانية – ، الحسين بن محمد الورثيلاني ، دار الكتاب العربي :بيروت ، الطبعة الثانية : 1394هـ .
– النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

- النشر في القراءات العشر ، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل: علي محمد الضباع شيخ عموم المقاريء بالديار المصرية ، دار الكتاب العربي.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن محمد المقري التلمساني ، حققه :د- إحسان عباس دار صادر: بيروت ، 1388هـ - 1968م .

- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة: 1428هـ – 2007م.

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق ودراسة : د – بكري شيخ أمين ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى: 1985م.

- النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، محمد بن حمد الحمود، مكتبة الإمام الذهبي : الكويت ، الطبعة الأولى : 1413هـ.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج – مطبوع بحاشية : " الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب " ، ملتزم الطبع : عباس بن عبد السلام بن شقرون بالفحامين بمصر ، الطبعة الأولى : 1351 هـ.

- هدية العارفينن إسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية : إستانبول ، 1955م، منشورات مكتبة المثنى : بغداد.

- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضيعلي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح : محمد أبو الفضل إبراهيم – علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية : صيدا – بيروت.

- وفيات الأعيان و إنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، حققه د – إحسان عباس ، دار صادر : بيروت.

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبي منصور عبدالملك الثعالبي النيسابوري، تحقيق مفيد بن محمد قميحة، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، الطبعة الأولى:1403هـ -1983م.

ثانياً : الدوريات والمجلات المحكمة:

- إصلاح الإيضاح ، د - عبد المحسن العسكر ، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد التاسع والأربعون، محرم : 1426هـ .

– عبد الرحمن الأخضري و أطوار السلفية في الجزائر ، المهدي البوعبدلي ، مجلة الأصالة ، العدد: 53 .

– عبد الرحمن الأخضري : حياته وأعماله ، د – عمار طالبي ، مجلة العلوم الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بالجزائر، العدد الثاني :رمضان : 1407هـ – 1987م .

– العقد الجوهري في تعريف الشيخ عبد الرحمن الشهير بالأخضري، محمد أحمد بن داوود ، تحقيق: د عمار طالبي ، مجلة العلوم الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بالجزائر، العدد الثاني :رمضان : 1407هـ – 1987م .

ثالثاً: المخطوطات:

– ترجيز المصباح ، محمد بن عبد الرحمن المراكشي الضرير، مخطوط في المكتبة الملكية بالمغرب.

– شرح الأخضري على بعض فروض الأعيان من مختصر خليل، صغير بن محمد الأخضري، مخطوط في مكتبة المسجد النبوي .

–شرح الدرة البيضاء، مؤلف مجهول، مخطوط في مكتبة المسجد النبوي.

– عمدة البيان على فروض الأعيان، عبد اللطيف المسبح، مخطوط في مكتبة المسجد النبوي.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، حاجي خليفة، مخطوط في "رباط قره باش" ضمن المكتبات الوقفية في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة.

– مختصر العبادات ، عبد الرحمن الأخضري، مكتبة المسجد النبوي.

– المنظومة القدسية ، عبد الرحمن الأخضري – عندي نسخة خاصة منه –.

رابعاً : الرسائل الجامعية:

– تحرير القول في السور والآيات المكية والمدنية من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، إعداد: محمد بن عبد العزيز الفالح، بحث مقدم لنيل درجة العالمية الدكتوراه بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية.

– حل العويص في شواهد التلخيص لأبي النصر محمد بن حسن بن محمد الحنفي الطرابلسي – دراسة وتحقيق – ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم البلاغة والأدب بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية ، إعدادا الطالب : محمد الأمين بن الدود بن مهدي الجمل ، العام الجامعي : 1422 -1423 هـ.

- شرح عقود الجمان رسالة دكتوراه مقدمة لقسم البلاغة والأدب الإسلامي والنقد، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، إعداد الطالب : إبراهيم الجمعة.

- الشيخ عبد الرحمن الأخضري : دراسة حياته و تحليل كتابه المختصر في العبادات ، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من جامعة " بايرو " بمدينة كانو في نيجيريا، إعداد الطالب : أمين الدين أبو بكر، 1410هـ - 1990م.

خامسا : الشبكة العنكبوتية:

- شعر الشيخ عبد الرحمن الأخضري ، عبد القادر بو معزة ، فصل منشور في الشبكة العنكبوتية في موقع ضفاف الإبداع بتاريخ 2/ 9 / 2007.

- موقع نداء الإيمان – موقع يقدم عددا من الخدمات منها تحويل التاريخ من الهجري إلى الميلادي.

الفهرس العام

للموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
قسم الدراسة	7 — 93
التمهيد : التعريف بالتلخيص وشروحاته	8
الفصل الأول : التعريف بعبد الرحمن الأخضري	12–54
المبحث الأول: عصر الأخضري	13
المبحث الثاني: حياة الأخضري	16
المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته	17
المطلب الثاني: مولده ونشأته ورحلاته ووفاته	22
المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته	29
المطلب الرابع: شيوخه	32
المطلب الخامس: تلاميذه	35
المطلب السادس: مكانته العلمية	37

المطلب السابع: مصنفاته	39
المطلب الثامن: عقيدته	48
الفصل الثاني: التعريف بشرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون	55
المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف	55
المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه	59
المبحث الثالث: مصادر الكتاب وشواهده	65
المطلب الأول: مصادر الكتاب	66
المطلب الثاني: شواهد الكتاب	71
المبحث الرابع: تقويم الكتاب	74
المطلب الأول: مزايا الكتاب	75
المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب	78
المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية	81
الفصل الثالث: موازنة بين شرح الأخضري وحلية اللب المصون	86
قسم التحقيق	(1 – 430)
مقدمة النظم	2
المقدمة	18
الفن الأول : علم المعاني	36
الباب الأول: الإسناد الخبري	39
فصل في المجاز العقلي	56
الباب الثاني: المسند إليه	68
فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر	125
الباب الثالث: المسند	142
الباب الرابع: متعلقات الفعل	167
الباب الخامس: القصر	177
الباب السادس: الإنشاء	186

الباب السابع : الفصل والوصل	201
الباب الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواة	216
الفن الثاني : علم البيان	231
فصل في الدلالة الوضعية	234
الباب الأول : التشبيه	240
فصل في أداوت التشبيه	248
فصل في أعلى مراتب التشبيه	263
الباب الثاني: الحقيقة والمجاز	265
فصل في الاستعارة	275
فصل في الاستعارة التحقيقية	290
فصل في بيان الاستعارة بالكناية	292
فصل في حسن الاستعارة	295
فصل في تركيب المجاز	298
فصل في المجاز بالحذف	300
الباب الثالث: الكناية	303
الفن الثالث : علم البديع	312
الضرب الأول : الضرب المعنوي	315
الضرب الأول : الضرب اللفظي	344
فصل في السجع	358
فصل في الموازنة	366
السرقات وتوابعها	373
السرقات الخفية	377
الاقتباس	380
التضمين والحل والعقد	385
التلميح	392

تذنيب بألقاب من الفن	395
فصل فيما لا يعد كذباً	417
الخاتمة	422
الفهارس الفنية	(485–432)
فهرس الآيات القرآنية	433
فهرس الأحاديث والآثار	448
فهرس الأشعار	449
فهرس الأمثال والحكم	458
قائمة المصادر والمراجع	459
الفهرس العام للموضوعات	482

القسم الثاني: قسم التحقيق

مقدمة النظم

بسم الله الرحمن الرحيم

و[1]صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه[2]وسلم تسليما[3]

قال الشيخ الولي الصالح القدوة البركة : سيدي عبد الرحمن بن سيدي صغير الأخضري رضي الله عنهما، ونفعنا ببركاتهما[4] آمين بجاه طه[5] .

(ص)[6]1 – الحمدُ للهِ البديعِ الهادِي   إلى بَيانِ مَهْيَعِ الرشادِ

(ش) إنما بدأ بالحمد تيمناً وتبركاً بتقديم ذكر الله عز وجل والثناء عليه، واقتداءً بكتابه العزيز لأن أوله: الحمد لله، بل قيل:"ما من كتاب أنزل إلا أوله الحمد فأول التوراة أول الأنعام، وآخرها آخر سبحان وآخر[7]هود"[8]، ولما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : "كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بالحمد فهو أقطع"، وفي رواية : "فهو أجذم"، [وفي رواية : "بالحمد لله فهو أقطع"، وفي رواية "بحمد الله فهو أجذم"[9]][10]؛ ففي الحديث الكريم ثلاث احتمالات:

(1) ساقطة في ت.

(2) ساقطة في ت.

(3) الحرف الأخير في كل من :[سلم]، و:[تسليما] غير واضح في م.

(4) [ونفعنا ببركاتهما] ساقطة في ت.

(5) [بجاه طه] ساقطة في ت.

(6) تختلف النسختان غالبا في إثبات (ص) قبل نص المتن و(ش) قبل الشرح، وإثبات هذا الاختلاف مما يثقل البحث بهوامش لا ترجى منها فائدة كبيرة، ولذلك سأثبت هاتين العلامتين في كل موضع دون الإشارة إلى هذا الاختلاف.

(7) في ت : آخرها وهو خطأ.

(8) لم أجد لهذا القول دليلا تقوم به الحجة، والله أعلم.

(9) روي هذا الحديث من طرق متعددة موصولا ومرسلا بألفاظ مختلفة عن الزهري عن النبي ρ، وقد رجح الدارقطني الرواية المرسلة، وحسن الحديث بعض أهل العلم كابن الصلاح والنووي والسبكي، وضعفه الألباني ومحققو مسند الإمام أحمد بإشراف: د/ عبد الله التركي، انظر تخريج الحديث مفصلاً في إرواء الغليل: 1 / 29 – 32، ومسند الإمام أحمد – بالتحقيق المذكور-: 329/14 – 331.

(10) ما بين الحاصرتين ساقط من : ت .

الأول : أن يكون صيغة[1] الحمد لله معينة.

الثاني : أن يكون المراد مادة الحمد أي حروفه الأصول وإن كانت بلفظ الفعل كحمدت وأحمد ونحمد أو الوصف كحامد، قيل: وهو اختيار ابن مالك[2] لافتتاحه[3] الألفية بالفعل[4] والتسهيل بالوصف[5] .

الثالث: أن يكون المراد معنى الحمد وحقيقتَه -وإن لم يكن بلفظه- حتى لو بدأ بالبسملة أو الهيللة أو التكبير أو نحو ذلك لكفاه، كما فعل ابن الحاجب[6] في فرعيه[7] ومالك في موطئه[8].

قلت: ليس في فعل ابن مالك دليل على اختياره[9] الثاني بل يبقى محتملاً له وللثالث دون الأول، كما يحتمل الثلاثة من بدأ باللفظ[10] المخصوص، وأما من بدأ بما يتضمن معناه

---

(1) كتبت (صيغة) في النسختين (صغة) في كل مواضع ذكرها من المخطوطتين، وسأكتفي بهذه الإشارة عن التنبيه عليه في المواضع اللاحقة .

(2) ابن مالك (ت: 672 هـ) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أحد الأئمة في علوم العربية، من كتبه:(تسهيل الفوائد)، (شرح التسهيل)، (شرح الكافية الشافية)، وله عدة منظومات من أشهرها:(الخلاصة)-وهي المعروفة بالألفية-، (لامية الأفعال)، (الكافية الشافية)، انظر: بغية الوعاة:1/130-137، الأعلام: 6/ 233.

(3) في ت : الافتتاحه.

(4) حيث قال :"أحمد ربي الله خير مالك"، ألفية ابن مالك : 3.

(5) لم أجد الحمدلة في بداية التسهيل لابن مالك، والله أعلم.

(6) ابن الحاجب (646 هـ) أبو عمرو عثمان جمال الدين بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب - لأن أباه كان حاجباً -، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية، من أشهر كتبه :(الكافية) في النحو، و:(الشافية) في الصرف، انظر :وفيات الأعيان: 1/ 314، بغية الوعاة: 2/ 134- 135، شجرة النور الزكية: 1/ 167 -168، الأعلام: 4/211.

(7) كذا في النسختين، لكني لم أستطع تحديد الكتاب المشار إليه من كتب ابن الحاجب.

(8) بدأ الإمام مالك موطأه بالبسملة، انظر موطأ الإمام مالك : 3.

(9) في ت : اختباره.

(10) في ت بعد باللفظ كلمة من حرفين وهي غير واضحة وكأن الناسخ لم يكملها ويحتمل أن تكون : أي.

دون مادته كالبسملة فيتعين حمله على اختيار الثالث، ورُجّحَ[2 أ] الأول بأن في بعض الروايات :"بالحمدُ" بالرفع على الحكاية.

واختلف الناس في معنى الحمد اختلافاً كثيراً؛ هل هو مرادف للشكر أو غير مرادف؟ والتحقيق عند المتأخرين أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، وأن الحمد هو الثناء بالكلام بجميل الصفات من فضائل كالعلم والشجاعة، وفواضل كالتعليم والعطية، والشكر تعظيم باللسان أو الجنان أو سائر الأركان بسبب الإحسان؛ فللحمد عموم السبب وخصوص المحل والشكر بالعكس(1).

وإنما عبرنا في الحمد(2) بالكلام [دون الكلام اللساني](3) ليشمل حمد القديم لنفسه إذ الحمد أربعة أقسام :

حمد القديم(4) لنفسه، أو للحادث(5)، أوالحادث للحادث، أو للقديم(6)، وأما الشكر الحقيقي فلا يتصور في حق الله سبحانه فلذلك عبر فيه باللسان(7).

قلت:يرد على تعريفهم للحمد إشكال، وهو أن يقال : إن أردتم بالكلام ما هو أعم من ذي الحروف والأصوات -كما هو رأي أهل الحق(8)- دخلت صورة مما ينفرد به

---

(1) تعرض كثير من أهل العلم لمسألة الفرق بين الحمد والشكر : انظر على سبيل المثال: تفسير الطبري: 38/1، تفسير القرطبي : 206/1 – 207،تفسير ابن كثير: 1/ 152 - 153، الفروق اللغوية: 60 - 61، مجموع فتاوي ابن تيمية : 133/11 -134.

(2) بعد: [الحمد] كلمةٌ غير واضحة في ت.

(3) في ت: دون اللسان، وفي م : الكلام اللسان، ولعل الأصح ما أثبته

(4) في ت : قديم .

(5) في م: للحديث.

(6) في ت : للقدم .

(7) بل الشكر من صفاته عز وجل الثابتة في الكتاب والسنة، انظر : صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة للسقاف = صفات الله للسقاف: 185 – 186، وانظر مبحث عقيدة المؤلف:43.

(8) يقصد المؤلف بأهل الحق الأشاعرة الذين يرون أنه لا يشترط في الكلام أن يكون بحروف وأصوات، وعليه فإنهم يدخلون الكلام النفسي في مسمى الكلام، ويحملون كلام الله على هذا الكلام النفسي،انظر رأيهم في: إتحاف المريد: 88، والرد عليهم في: الصفات الإلهية للدكتور: محمد أمان الجامي:338- =

الشكر،وهو التعظيم القلبي بسبب الإنعام فإنه عندهم شكر لا حمد، وإن أردتم ذا الحروف والأصوات -كما هو رأي المعتزلة - خرج حمد القديم ولا فائدة للتعبير بالكلام حينئذ[1].

وقد يقال : لا نسلم أن الصورة المذكورة مما ينفرد به الشكر بل ندعي أنها من صور الاشتراك، لكنهم صرحوا بأنها مما ينفرد بها الشكر.

لا يقال : إن الصورة المذكورة خارجة عن مسمى الكلام لغة - وإن كان حديث النفس في نفس الأمر كلاماً، لكن لما أخرجها الواضع عن مسمى الكلام لم يلزمنا ما ذكرتم- لأنا نقول : ...[2].

والألف واللام في الحمد[3] قيل: للعهد؛ أي الحمد المعروف عندكم، وقيل: للماهية؛ أي لتعريف الحقيقة من حيث هي هي؛ ك:"الرجل خير من المرأة"، و:"الدينار خير من الدرهم"، وقيل:لاستغراق الجنس؛ فيعم أنواع الحمد الأربعة؛ أما القديم فلأنه صفته تعالى، وأما الحادث**[2 ب]** فلأنه مملوكه ومخلوقه .

ولما ذكر الزمخشري[4] في تفسير الفاتحة من الكشاف أن (أل) في الحمد لتعريف الحقيقة لا للاستغراق حمله بعضهم على أنه مبني على مذهبه - وهو أن أفعال العباد ليست

=

359، صفات الله للسقاف: 259-263 .

(1) في ت : ح وفوقها خط وتكررت هذه الحاء كثيراً في المخطوط في سياقات متعددة مناسبة لأن تحل محلها كلمة :(حينئذ) فاعتمدتها في كل المواضع ونبهت عليها في هذا الموضع فقط.

(2) في ت بياض بمقدار ثلث سطر تقريباً، والكلام متصل بما بعده في م؛ لكن كتب في جانب الصفحة مانصه : هنا بياض للجواب.

(3) تعرض كثير من المفسرين لدلالة (أل) في الحمد، والخلاف بينهم طويل جدا. انظر على سبيل المثال: الكشاف - وتعليق ابن المنير عليه- : 49/1 -50، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب –الرسالة الجامعية المتعلقة بأول سورة البقرة-: 102، المطول107 .

(4) في ت: الزمخري، والزمخشري(ت: 538 هـ) هو أبو القاسم محمود جار الله بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، المفسر المعتزلي المعروف، وهو من أئمة التفسير واللغة والأدب، من أشهر كتبه:(الكشاف)، (أساس البلاغة)، (المفصل)، انظر : وفيات الأعيان :168/5 -174، الأعلام : 7/ 178 .

عنده مخلوقة لله– فلا تكون جميع المحامد راجعة إليه، وَرَدَّهُ التفتازاني[1] في شرح التلخيص بأنه ليس مبنياً[2] على مذهبه، بل على أن الحمد من المصادر السادة مسد الأفعال، وأصله النصب، وعُدِلَ عنه إلى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت، والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق، ثم قال : "وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصادر المنكرة مثل: ﭽ ﭮ ﭯ ﭼ [الأنعام: ٤٥][3]، فلا مانع من أن تدخل عليه (أل) ويقصد بها الاستغراق"[4] وانظر بقية[5] كلامه[6] [7].

والفرق بين تعريف الحقيقة والاستغراق ظاهر لمن تأمله[8].

والحمد قسمان:

مطلق، وهو العاري عن تعيين[9] المتعلق[10].

ومقيد، وهو[11] المقرون بمتعلق مخصوص، وهو :

إما نفي كـ :"الحمد لله الذي لا شريك له".

أوإثبات، وهو إما وجودي أو حال.

---

(1) مضت ترجمة التفتازاني في قسم الدراسة: 10.

تنبيه: كتب اسم التفتازاني في النسختين في كل مواضع ذكره بلفظ (التفتزاني)، وفي معجم البلدان أن اسم البلدة هو : تفتازان، انظر معجم البلدان : 417/1، وسأكتفي بهذا التنبيه عن التنبيه في مواضع ذكره اللاحقة .

(2)في ت : منبيا.

(3) في المطول : ﭽ ﭮ ﭯ ﭼ [مريم : 47].

(4) المطول:7 بنحوه .

(5) بقية ساقطة من ت .

(6) كتب في ت بعد :(كلامه):(ف).

(7) انظر المطول:7 – 8 .

(8) سيأتي الفرق بينهما في النص المحقق: 93-96.

(9) في ت : التعيين

(10) في م : التعلق

(11) في م: هو.

والوجودي إما فعل كالرازق، أو صفة كالعليم.

والحال إما معنوي، أو نفسي .

واختلف أيهما أفضل؟ فقيل: المقيد لأنه أكثر ما في القرآن، وقيل: المطلق لأنه أشمل.

واسم الجلالة قيل[1]: ينبغي الإمساك عن الكلام في معناه إجلالاً وتعظيماً، ولعدم الإذن فيه شرعاً، والصحيح الجواز.

ثم اختلفوا في أصل وضعه؛ فقيل:عجمي، وقيل:عربي[2]، واختلف القائلون بأنه عجمي اللفظ؛ فقيل:عبراني، وقيل:سرياني، والصحيح أنه عربي[3]، واختلف القائلون بأنه عربي هل هو عَلَمٌ أم لا؟[4] والحق أنه عَلَمٌ، وهو مذهب سيبويه والخليل وأكثر الأصوليين والفقهاء لوجوه منها[5] :

أنه لو لم يكن عَلَماً لكان كلياً؛ فلا تفيد كلمة الشهادة توحيدا لكن اجتمعت العقلاء على إفادتها التوحيد؛ فوجب كونه علماً، ومنها إضافة الصفات إليه، والإخبار بها عنه – وذلك دليل العلمية –، ومنها أنه ينعت ولاينعت **[3أ]** به– وذلك من أحكام العلمية–، و[6]منها قوله تعالى ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[مريم: ٦٥]ليس المراد به الصفة؛ فتعين كونية الاسم؛ أي: هل تعلم له شريكا في اسمه؟ أي: اسمه العَلَم، وكل من أثبت له عَلَمَاً قال: هو اسم الجلالة.

قلت : يرد الأول بمنع ملزومية كليته عدم إفادة كلمة الشهادة التوحيد؛ لحصول

---

(1) لم يتبين لي قائله وفي المقصد الأسنى للغزالي ما نصه :"وكل ما ذكر في اشتقاقه وتعريفه تعسف وتكلف" فلعل المؤلف فهم من كلام الغزالي هذا القول، المقصد الأسنى: 33 .

(2) انظر الخلاف في ذلك في : لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات = شرح الأسماء للرازي : 107 -108.

(3) صححه الرازي أيضا، انظر : شرح الأسماء للرازي : 107 -108.

(4) المراد أنهم اختلفوا هل لفظ الجلالة مشتق أم هو اسم غير مشتق انفرد الله به كالأعلام المرتجلة، انظر المسألة في : شرح الأسماء للرازي : 108، بدائع الفوائد:22/1 – 23 النهج الأسمى : 61.

(5) انظر المسألة مفصلة في شرح الأسماء للرازي : 108 – 110.

(6) ساقط من ت.

الغرض المذكور من الكلي بعهد، أو وصف، أو انحصار في شخص؛ لقيامه مقام العلمية كلفظ "الشمس"– مثلاً– .

والثاني بما ذكر[1]، وقد تقرر أن واجب الوجود ليس بعلم مع إفادته ما ذكر في الوجهين[2] لولا التعبد بكلمة الشهادة .

واحتج نفاة العلمية بوجوه[3]:

منها قوله تعالى : ﭼ ﭽ ﭾ ﭿﮀ [الأنعام: ٣] الآية[4]، ومنها أن الأعلام كالإشارة؛ فما لا يشار إليه لا يكون له علم[5]، ومنها أن غاية العلمية تمييز شخص عن شخص يشبهه في الحقيقة.

والجواب عن الأول واضح، وعن تالييه أن العلم ما وضع لتعيين الذات المعينة؛ كان المسمى مما يشار إليه بالحس أم لا.

ثم الأصح[6] أن اسم الجلالة مرتجل ليس بمنقول ولا مشتق؛ فـ(أل) فيه زائدة لازمة لا للتعريف بل كذلك وضع – قاله السهيلي[7] –، وقيل: منقول؛ واختلف القائلون بهذا فأما الكوفيون[8]فقالوا: أصله إلاه فأدخلت (أل) للتعظيم، ثم حذفت الهمزة استثقالاً لكثرة جريانها على الألسنة فاجتمع لامان أدغمت أولاهما ثم غلظت اللام تعظيماً.

---

(1) أي يرد على الوجه الثاني بما ذكر في الرد على الوجه الأول وهو أنه لا يلزم من إضافة الصفات إليه والإخبار بها عنه أن يكون علماً .

(2) وهو إفادته التوحيد وإضافة الصفات إليه والإخبار بها عنه.

(3) انظر المسألة مفصلة في : شرح الأسماء للرازي : 110 – 111.

(4) لم أجد من استدل بهذه الأية على نفي العلمية عن لفظ الجلالة، ولعل وجه الاستدلال أن لفظ الجلالة وقع مسنداً، والأصل أن العلم لا يقع مسنداً، والله أعلم.

(5) في ت : علما.

(6) انظر: اشتقاق أسماء الله : 28، شرح الأسماء للرازي: 108.

(7) السهيلي (ت: 581 هـ) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، عالم باللغة والسير، من كتبه (الروض الأنف)، (نتائج الفكر)، انظر :وفيات الأعيان : 3/ 143-144، الأعلام: 313/4

(8) انظر: اشتقاق أسماء الله : 23، شرح الأسماء للرازي : 112 – 113 .

وأما البصريون[1] فقالوا: أصله لاه فألحقوا به (أل) وأنشدوا :

ولاهك قد يغشى العشيرة نوره ونورك نور في الجديدين ساطع[2]

أي ارتفاعك وسؤددك وعلو شأنك.

وقيل:إنه مشتق؛ فـ(أل) فيه زائدة لازمة؛ وعليه ففي مادته أربعة أقوال[3]:

أحدها : أن مادته لام وياء وهاء؛ من**[3ب]** لاه يليه[4] إذا ارتفع.

الثاني : أن مادته لام وواو وهاء؛ من لاه يلوه[5] إذا احتجب.

فألفه على الأول منقلبة عن ياء، وعلى الثاني منقلبة عن واو لتحركها وانفتاح ما قبلها[6].

الثالث : أن مادته همزة ولام وهاء؛ من أله أي عبد؛ فإله فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب، والألف التي قبل الهاء على هذا زائدة، والهمزة التي بين اللامين[7] أصلية، وحذفت اعتباطاً[8] كما في ناس أصله أناس .

الرابع : أن مادته واو ولام وهاء؛ من وله إذا اضطرب؛ فالهمزة فيه على هذا مبدلة من واو.

وزعم بعضهم أن(أل) فيه من نفس الكلمة، ووصلت الهمزة لكثرة الاستعمال، ورُدّ

---

(1) انظر: اشتقاق أسماء الله : 27- 28.

(2) البيت من الطويل، ولم أجده عند غير المؤلف .

(3) انظر هذه الأقوال وغيرها في: اشتقاق أسماء الله : 23 - 29، شرح الأسماء للرازي: 112- 120، لسان العرب : ل و هـ، تفسير القرطبي:157/1 -159،النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى:1/ 62-63.

(4) في شرح الأسماء للرازي: 116 : لاه يلوه، لكن ما عند المؤلف موافق لما في القاموس المحيط: (ل ا هـ)

(5) كذا في النسختين وهو مخالف لما في القاموس، انظر الهامش التالي.

(6) ما في القاموس المحيط(ل ا هـ) يدل على أن لاه يليه تأي بالمعنيين الاستتار والارتفاع، ولم أر من ذكر ما ذكره المؤلف من التفريق، والله أعلم

(7) في ت : اللامية.

(8) في النسختين : اغتباطا.

بأنه لو كان كذلك لنون[1] لأن وزنه حينذ [أفعال كأقلام][2] وأبواب ولا مانع من تنوينه .

تنبيهات[3] :

الأول : اعلم أن اسم الجلالة مشتمل على خمسة أحرف ملفوظة وهي الهمزة واللامان والألف والهاء منها أربعة مكتوبة وهي ما سوى الألف التي قبل الهاء فإنها تثبت لفظا وتحذف خطاً، واختلف في سبب حذفها خطاً[4]؛ فقيل: حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وقيل: كراهة اجتماع الحروف المتشابهة في الصورة عند الكتابة، كما كرهوا اجتماع الحروف المتشابهة في اللفظ عند القراءة، وقيل: لئلا يلتبس باللاهي اسم الفاعل، وقيل لئلا يلتبس بخط التي قاله ابن عطية[5]، والقول بأنها لغة استعملت خطأ غريب.

الثاني : لا يجوز حذف ألف الجلالة الذي قبل الهاء لفظا إلا في ضرورة الشعر عند الوقف عليه كقوله :

أقبل سيل[6] جاء من أمر اللهْ[7].

ألحقه العلة دل ذلك على حرف الروي[8]، وينبني على هذه المسألة فروع منها:

من قال في يمينه : بِلّه هل تنعقد أم لا ؟ فقيل: لا تنعقد لأن[1] لفظ :"بلّه" اسمٌ

---

(1) الكلمة غير واضحة في : ت.

(2) في النسختين : [فعال كقلام]، وهو غير مناسب لما بعده.

(3) في ت : تنبيهان.

(4) انظر المحرر الوجيز : 58/1 .

(5) ابن عطية (ت:542 هـ) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي- من محارب قيس- الغرناطي، مفسر فقيه لغوي، له(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، وقد اختلف في سنة وفاته، انظر: بغية الوعاة: 2/ 73 - 74، الأعلام : 3/ 282، والذي وجدته في تفسيره أن الحذف لئلا يلتبس بخط اللات كما ذكر -أيضاً- القول بحذفها للتخفيف، انظر المحرر الوجيز : 58/1.

(6) في النسختين: سهل، والتصويب من مصادر التخريج.

(7) الشطر من الرجز، وقائله غير معروف، وبعده: يحرد حرد الجنة المغلهْ، انظر الأمالي: 7/1، لسان العرب :(أ ل هـ) .

(8) العبارة مضطربة والظاهر أن المؤلف يريد أن حرف الروي في الأبيات دلنا على أن الألف من لفظ الجلالة لابد أن تكون محذوفة، والله أعلم.

للطوبة[2]، وقيل تنعقد لأن اللفظ بحسب أصل اللغة جائز، وقد نوى به الحلف.

ومنها قوله عند الذبح**[4أ]** والإحرام أو الشهادة هل يكفي أم لا؟

ومنها هل يثاب ذاكر ذلك أم يعاقب لأنه قد غير اسم الله تعالى؟

قلت : في استدلالهم على جواز حذف ألف الجلالة للضرورة بوروده في بعض أشعارالعرب نظر؛ لأنها مسألة شرعية تعبدية لا تؤخذ إلا من دليل شرعي؛ فلا تؤخذ من أشعار العرب.

الثالث : تغليظ لام اسم الجلالة بعد فتحة أو ضمة لأمور[3]:

أحدها: الفرق بين الاسم الأعظم وبين لفظة اللات في الذكر.

الثاني : التفخيم مشعر بالتعظيم والاسم يستحق المبالغة في التعظيم.

الثالث : أن الرقيقة تذكر بطرف اللسان والمغلظة بكله وكان العمل فيها أكثر فيكون الأجر فيها أكثر.

الرابع : لم يقل أحد بالإمالة في الجلالة إلا [قتيبة][4] في بعض الروايات عنه[5] .

الخامس : قيل إنما كتبت[6] اللامان معا في الجلالة تعظيماً له في الخط كما أن تعظيمه لفظاً مطلوبٌ بخلاف نحو: (الذي)، ويحتمل أن يكون لكراهة توالي محذوفين في كلمة.

السادس : يجوز في نداء اسم الجلالة أربعة أوجه :

=

(1) في ت : بأن

(2) كذا في النسختين، ولم أتبين المراد به.

(3) انظر اشتقاق أسماء الله : 36.

(4) في النسختين [ابن قتيبة]، والتصويب من :النشر في القراءات العشر، انظر الهامش التالي، وقتيبة(ت :بعد 200هـ) هو أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزاذاني قرية، إمام مقرئ صالح ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، انظر غاية النهاية : 2/ 26 – 27.

(5) ظاهر عبارة المؤلف أن الإمالة رواية عن قتيبة، والذي ذكره ابن الجزري أنه قرأ بالإمالة دون الإشارة إلى كونها رواية عنه، انظر : النشر في القراءات العشر : 1/ 48.

(6) في م: كتب.

أحدها: اللهم بالتعويض، وهو الأكثر، ولم يذكر في القرآن سواه.

ثانيها : يا أَللهُ بإثبات ألفين؛ أي ألف النداء وألف الجلالة مقطوعةً لأنها لما كانت لازمة أشبهت الأصلية .

ثالثها : يلله[1] بحذفهما.

رابعها : يا لله بحذف ألف الجلالة فقط.

السابع : خص هذا الاسم الأعظم بخواص لا توجد في سائر الأسماء، منها :

أنه[2] لا يضمحل لفظه بزوال بعض حروفه من أوله إلى آخرها بل كلما حذف منه حرف بقيت كلمة تامة فإذا حذفت الألف بقي لله، وإذا حذفت اللام الأولى[3] بقي له، وإذا حذفت اللام الآخر بقي هو، ومنها صحة ندائه مع أن فيه (أل)[4] بخلاف غيره فلا يقال يالرحمن – مثلاً –، ومنها أن معناه لاتتصور فيه مشاركة ألبتة، ولذلك لم يقدر واحد من الفراعنة أن **[4ب]** يتسمى به، ومنها اقترانه بلفظ الحمد دون سائر الأسماء، ومنها كلمة الشهادة لا تقبل إلا به، ومنها الذكاة والأذان وغير ذلك،ومنها تغليظ لامه بعد فتح أو ضم بخلاف غيره كاللطيف، ومنها أنه كان معروفا مشهورا قبل مجيء الإسلام بخلاف غيره فإنما تُلقِّي من الشارع قال تعالى : ﴿ڈ ڈ ژ ژ ڑ﴾ [الفرقان: ٦٠] الآية، وقال : ﴿ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک﴾ [الإسراء: ١١٠] الآية، ويوضح ذلك سبب[5] نزولها[6]، ومنها أنه أكثر الأسماء ذكرا في

---

(1) في ت : يليه.

(2) ساقط من ت .

(3) في م : الأول

(4) في ت : مع أل فيه .

(5) في م: بسبب.

(6) جاء في بعض الروايات المسندة الواردة في سبب نزول الآية ما يشعر بأن المشركين لم يكونوا يعرفون اسم الرحمن، فمن ذلك ما رواه الطبري:17/ 580 بإسناده إلى ابن عباس قال:"كان النبيّ ρ ساجداً يدعو: يا رَحْمَنُ يا رَحِيمُ، فقال المشركون: هذا يزعم أنه يدعو واحداً، وهو يدعو مثنى مثنى، فأنزل الله تعالى:قل ادعو الله أو ادعو الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى" الآية [الإسراء: 110]، وقد ضعف هذا الأثر بعض المعاصرين، انظر هذا الأثر وغيره في : تفسير الطبري: 580/17، أسباب النزول للواحدي – وتعليق محققه-: 294–295، تفسير ابن كثير: 5/ 2137–2138، الاستيعاب في بيان الأسباب : =

كتاب الله تعالى، وقد تتبعناه في كتاب الله تعالى فوجدناه [مذكورا][1] فيه ...[2]، ومنها ما يذكره أرباب السلوك ومشايخ التربية من عجائبه وما يتجلى لبصيرة ذاكره من المعارف والأسرار بل لو كشف[3] نوره لأحرق العالم كله[4]، وأما ما يرجع إلى سر الحروف والأعداد فعند أهل ذلك الفن فيه أمر عجيب[5].

الثامن : ذكر بعض أرباب الإشارة والمجاهدة في اسم الجلالة المجرور باللام دقيقة؛ وهي أن لام التعريف ولام الأصل اجتمعتا فأدغم الأول في الثاني فسقط لام التعريف وبقي لام الجلالة؛ فهو كالإشارة إلى أن المعرفة إذا وصلت إلى حضرة المعروف سقطت المعرفة وبطلت وفنيت[6] وبقي المعروف الأزلي كما كان من غير زيادة ولا نقصان.

التاسع : ذاكر اسم الجلالة أو غيره من أسماء الله تعالى تارة يذكره مركباً مع العوامل[7]، وهذا لا إشكال[8] فيه[9]، وتارة يذكره مجرداً عن التركيب[10]، وقياسه حينئذ أن يكون ساكن الآخر لأن حق الأسماء العارية عن التركيب سكون أعجازها كأسماء الأعداد

=

2461- 2468.

(1) في ت : مذكورة ووضعت فوق الدال ذال صغيرة

(2) كذا في النسختين، والكلام لم يتم كما هو ظاهر، ولعل المؤلف يريد أن يذكر عدد مرات ذكر لفظ الجلالة في القرآن، والله أعلم.

(3) في م: كشفت.

(4) كثير مما يذكره أرباب السلوك فيما يتعلق بالأسماء الحسنى يفتقر إلى دليل، وانظر قسم الدراسة: 45.

(5) علم الحروف: علم باحث عن خواص الحروف إفراداً وتركيباً، وهو علم مرتبط بعلم النجوم، انظر حول تعريف هذا العلم وذكر شيء من أباطيله : أبجد العلوم: 370 – 371، وأما علم الأسماء فلعل المؤلف يقصد به علم الأسماء الحسنى وأسرارها وخواص تأثيراتها، انظر حول هذا العلم : أبجد العلوم: 271.

(6) في ت: [وقبيلت].

(7) في ت: العوالم.

(8) في م: لإشكال.

(9) ساقطة من ت .

(10) تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على بدعية الذكر بالاسم المفرد في مواضع متعددة، انظر – على سبيل المثال – :مجموع فتاوى ابن تيمية: 10/556-567.

وأسماء الحروف المذكورة في فواتح بعض السور من كتاب الله عز وجل، وهذا الحكم عام لكل اسم قصد تسمية مسماه فقط لأن جوهر اللفظ موضوع لجوهر[1] المعنى وحركة اللفظ دالة على أحوال المعنى، فإذا أريد[2] إفادة مجرد جوهر المعنى وجب إخلاء اللفظ عن الحركات، غير أنهم اختلفوا**[5أ]** في حكمها حينئذ على ثلاثة أقوال؛ ثالثها: موقوفة لا مبنية ولا معربة لأبي البقاء[3] والإمام الرازي[4] والمتأخرين[5]، وعُلِّل البناء بالشبه الإهمالي[6]، والإعراب بأن سكونها لو لم يكن وقفا بل كان بناء لأجريت مجرى(كيف)، و(أين)[7]، والوقف بفقد موجب الإعراب وعلة البناء، غير أنها قابلة لأن تدخل عليها العوامل فتعرب.

[2 –أمدَّ أربابَ النُّهى ورَسَّما   شمسَ البيانِ في صدورِ العُلَمَا

3 – فأبصَروا معجزةَ القرآنِ   واضحةً بِسَاطِعِ البُرهانِ

4 – وشاهَدوا مَطالِعَ الأنوارِ   ومَا احتَوَى[8] عليهِ مِنْ أسرارِ

5 – فَنَزَّهُوا القلوبَ في رِياضِهِ   وأوردوا الفِكْرَ على حِياضِهِ

6 – ثمَّ صلاةُ اللهِ ما تَرَنَّمَا   حادٍ يسوقُ العِيسَ في أرضِ الحِمَى

7 – على نبيٍ اصطفاهُ الهادي[1]   أجلِّ كلِّ ناطِقٍ بالضَّادِ

---

(1) في ت: كجوهر.

(2) في ت: بعد(أريد) كلمة غير واضحة.

(3) أبو البقاء (ت: 616 هـ) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي،عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب،أصيب في صباه بالجدري فعمي، من أشهر كتبه : "التبيان في إعراب القرآن"، انظر:بغية الوعاة:38/2-40، الأعلام:80/4، والذي وجدته في كلامه حول المسألة أنه ذكر أن الحروف المقطعة مبنية لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء، انظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 14 .

(4) الرازي تقدمت ترجمته في مقدمة البحث، وانظر رأيه المشار إليه في : تفسير الرازي:3/2.

(5) مثل أبي حيان والنسفي، انظر: البحر المحيط : 56/1، تفسير النسفي: 9/1.

(6) الشبه الإهمالي هو شَبَهُ الاسمِ الحرفَ المهمل في إهماله عن العمل؛ أي كونه لا عاملاً ولا معمولاً،شرح الأشموني بحاشية الصبان :1/ 82- 83.

(7) كتب في ت فوق السطر بخط مخالف : وحركا لعارض

(8) "الفاعل باحتوى القرآن العظيم..... وفي بعض النسخ وما احتوت بتأنيث الفعل ومعناه صحيح أيضا"، موضح السر المكمون: 13 أ .

8 – محمدٍ سيِّدِ خَلْقِ اللهِ العربيِّ الطاهرِ الأواهِ

9 – ثمَّ على صاحبِهِ الصِّدِّيقِ حبيبه وعمرَ الفاروقِ

10 – ثم أبي عمروٍ إمامِ العابدينْ وسطوةِ اللهِ إمامِ الزاهدينْ

11 – ثم على بَقِيّةِ الصحابهْ ذوي التُّقى والفضلِ والإنابهْ

12 – والمجدِ والفُرصةِ والبراعهْ والحزم والنجدةِ والشجاعهْ[2]

13 – ما عكفَ القلبُ على القرآنِ مرتقياً لحضرةِ العرفانِ

14 – هذا وإن دُررَ البيانِ وغُررَ البديعِ والمعاني

15 – تَهْدي إلى مواردٍ شريفهْ ونُبَذٍ بديعةٍ لطيفهْ

16 – من علم أسرارِ اللسانِ العربي ودركِ ما خُصَّ به من عَجَبِ

17 – لأنهُ كالروحِ لِلإعرابِ وهْوَ[3] **لِعلم النحوِ كاللبابِ**

18 – وقد دَعا بعضٌ من الطلابِ لرجزٍ يهدي إلى الصوابِ

19 – فجِئْتُهُ بِرَجَزٍ مفيدِ مهذبٍ منقحٍ سديدِ

20 – ملتقَطا من دُرَرِ "التلخيصِ" جواهراً بديعةَ التخليصِ[4]

21 – سلكتُ ما أبدى من الترتيبِ وما ألوتُ الجُهْدَ في التهذيبِ

22 – سميتهُ بالجوهرِ المكنونِ في صدفِ الثلاثةِ الفنونِ

=

(1) "وفي بعض النسخ على نبينا الحبيب الهادي"، موضح السر المكمون: 17 أ.

(2) "وعلى هذه النسخة شرح الغزي –رحمه الله –، وفي بعض النسخ هذا البيتُ ملحقٌ بعد قوله:(أجل كل ناطق بالضاد) ثم قال :

ذو الحزم والنجدة والشجاعة والمجد والفرصة والبراعة.

فقلب صدره عجزا، وعجزه صدرا فتكون هذه الأوصاف للنبي ρ"، موضح السر المكمون: 21 أ .

(3) ذكره الثغري ابتداء بالفاء :(فهو)، لكن عندما شرحه أتى بالواو، وشرحه لها يناسب الواو لا الفاء، انظر موضح السر المكمون: 22 أ، 23 أ.

(4) "وفي بعض النسخ (التلخيص) فيهما معاً وعليه شرح الغزي، والأول أولى لسلامته من الإيطاء على الأرجح، والإيطاء هو: تكرير القافية لفظا ومعنى اتفاقاً، أو لفظا على الأرجح ...."، موضح السر المكمون: 26 أ .

23- واللهَ أرجو أن يكونَ نافعا لكلِّ من يقرؤهُ ورافِعَا

24 – وأن يكون فاتحاً للبابِ لجملةِ الإخوانِ والأصحابِ][1]

(1) سقطت الأبيات من البيت الثاني وحتى نهاية البيت الرابع والعشرين من النسختين، وقد أثبتُّها من شرح الثغري، وجعلتها بين حاصرتين، وأثبتُّ فروق الرواية من نسخة الثغري أيضاً، انظر أسباب اعتمادي لرواية الثغري: قسم الدراسة: 85 .

المقدمة

المقدمة

تضبط بفتح الدال وكسرها، فبالفتح[1] من المتعدي، تقول قدَّمتُ الشيءَ إذا جعلتَه أولاً، وبالكسر من قدّم بمعنى تقدم[2]، ومنه قراءة نافع[3]:ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﭼ [الحجرات: ١][4]، والمراد بالمقدمة هنا: ما يتوقف عليه الشروع في الفن أو الكتاب[5]، والأول هنا أظهر؛ لأن مقدمة الفن: بيان تعريفه وموضوعه[6] وغايته[7] – وقد حصل–[8].

(ص) 25– فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ أَنْ يَخْلُصَ مِنْ تَنَافُرٍ غَرَابَةٍ خُلْفٍ زُكِنْ

(ش) الفصاحة لغة: الظهور والإبانة؛ يقال:فصح فهو فصيح، وأفصح فهو مُفْصِح إذا أبان[9]، وفي الاصطلاح: يوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم؛ ففصاحة الكلمة خلوصها من: تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس.

فتنافر الحروف: وصف يوجب ثقلها على اللسان، وصعوبة النطق بها عند اجتماعها في الكلمة، كالهُعْخُع[10] والتكأكؤ[1]؛ وذلك أن حروف الهجاء كلها خفيفة على اللسان عند

---

(1) في م :فالفتح.

(2) لسان العرب:(ق د م)، وأشار في عروس الأفراح : 1 / 65 إلى أن فتح الدال من (مقدمة) أشهر، وهو ظاهر ما في لسان العرب .

(3) مضت ترجمة الإمام نافع في مقدمة البحث: 5 .

(4) اختلف القراء في (لا تقدموا) فقرأ يعقوب بفتح التاء والدال وقرأ الباقون – ومنهم الإمام نافع الذي أشار إلى قراءته المؤلف – بضم التاء وكسر الدال، انظر النشر في القراءات العشر : 2 / 375 – 376 .

(5) انظر التعريفات : 223 .

(6) في ت :موضعه.

(7) في م :غاية.

(8) أي أن الأظهر أن المراد بالمقدمة هنا : ما يتوقف عليه الشروع في الفن لأن الكلام فيها دار حول مقدمات الفن لا حول مقدمة الكتاب، وانظر الخلاف في هذا مفصلا في مواهب الفتاح: 1 / 66 – 67.

(9) لسان العرب(ف ص ح) .

(10) روي أن أعرابياً سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى الهعخع، وقد اختلف في لفظ هذه الكلمة ومعناها =

انفرادها، ثم قد يعرض لها عند اجتماعها ثقل وصعوبة، وقد تكون سهلة سلسة عذبة، فإذا حصل الثقل في الحروف عند الهيئة الاجتماعية قيل لتلك الكلمة المشتمل عليها: إنها غير فصيحة لتنافر حروفها، ومن التنافر "مستشزرات" في قول امريء القيس[2] يصف فرساً[3]:

غَدَائِرُهُ مستشزِرَاتٌ إلى العُلا تَضِلُّ العِقَاصُ في مُثَنًّى ومُرْسَلِ[4]

=

-ومعظم الأقوال يرجع إلى كونها نباتاً-، انظر كلا من : العين : 2 / 274 تهذيب اللغة: 263/3، القاموس المحيط (العهخع)، لسان العرب(عهعخ)، وتاج العروس(خعخع)، و(عهعخ)، الإيضاح - وبهامشه بغية الإيضاح - الإيضاح : 1 / 22،،وعروس الأفراح – وهو أكثر من توسع في ذكر لغاتها وذكر الاختلاف في معناها فيما وقفت عليه - :1/ 78 – 79، ومواهب الفتاح : 1 /79، وقال الزبيديّ في تاج العروس (عهعخ) : "... وأنكر كثيرٌ من أئمة اللغة العربية هذه الكلمة بجميع لغاتها، وقالوا : كلها كلمات معاياة، ليس لها معنى".

(1) تمثيل المؤلف بـ:التكأكؤ على تنافر الحروف مخالف لما هو معروف عند البلاغيين حيث يستشهدون بهذا اللفظ على الغرابة، وذلك في قول عيسى بن عمر النحوي عندما سقط عن حماره فتجمع حوله الناس : "ما لكم تكأكأتم عليَّ تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا"،انظر : الإيضاح:14/1، حاشية الدسوقي على مختصر السعد =حاشية الدسوقي: 1 /84، ويمكن أن يعتذر عن المؤلف بأن تكأكأتم في قول عيسى النحوي متنافرة الحروف .

(2) امرؤ القيس (ت نحو: 80 ق . هـ) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، اختلف المؤرخون في اسمه، واشتهر بلقبه وبمعلقته، وهو من أشهر شعراء العربية، انظر : الشعر والشعراء : 107/1 – 136، الأعلام: 11/2- 12.

(3) الظاهر أن قول المؤلف(يصف فرساً) وهمٌ، لأن البيت في سياق وصف المحبوبة، حيث يقول قبله: وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعثكل

والفرع : الشعر التام، المتن : ما عن يمين الصلب وشماله من العصب واللحم، الفاحم : الشديد السواد، أثيث : كثير متراكب، قنو النخلة - بكسر القاف وضمها - : عنقودها، المتعثكل : الذي دخل بعضه في بعض لكثرته، انظر ديوان امرئ القيس:150، وانظر حاشية الدسوقي: 1 / 78 حيث نص على أن البيت في وصف المحبوبة .

(4) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس، والغدائر : جمع غديرة وهي الخصلة من الشعر، الاستشزار: الرفع والارتفاع جميعاً، فيكون الفعل منه تارةً لازماً وتارة متعدياً، وقد روي البيت بكسر الزاي

=

والمراد بالغرابة كون الكلمة وحشيةً غيرَ ظاهرة المعنى، ولا مألوفةَ الاستعمال حتى تُلْجِئَ سامعَها إلى البحث عنها في كتب اللغة(1)، كـ"مسرَّج"**[5ب]**في قول العجاج(2):

وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا(3).

=

وفتحها؛ فمن روى بكسر الزاي جعله من اللازم، ومن روى بفتحها جعله من المتعدي، العلا: جمع علياء تأنيث الأعلى وأراد الجهات العلا، تضل: تغيب وتختفي، العقاص: جمع عقيصة، وهو ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب، وهي مشطة معروفة، يرسلون فيها بعض الشعر ويثنون بعضه، فالذي فتل بعضه على بعض هو المثنى، والمرسل: المسرح غير مفتول،. ويروى البيت -كما في الخزانة- : يضل العقاص بالياء التحتية على أن العقاص مفرد وهو المِدرى - وهو مثل الشوكة يصلح بها شعر المرأة أو هو المشط - ويروى: تضل المداري، أي: من كثافة شعرها. انظر: شرح ديوان امرئ القيس :150، معاهد التنصيص :8/1 – 9، حل العويص : 6 - 11.

(1) يذكر البلاغيون سببين للغرابة :

الأول : أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة ويمثلون لها بقول عيسى بن عمر النحوي: "ما لكم تكأكأتم..."إلخ.

الثاني : أن تخرج الكلمة على وجه بعيد ويمثلون ببيت العجاج المذكور هنا، والمؤلف ذكر أحد سببي الغرابة ومثل بما يصلح للسبب الثاني كما هو ظاهر، وعليه فعبارة المؤلف غير دقيقة، لكن أشار الدسوقي في حاشيته على مختصر السعد : 1 / 86 إلى أن تخريج (مسرجاً) على أنه اسم مفعول من سرج وجهه أي بهجه وحسنه يرجع إلى السبب الأول - وهو الحاجة إلى البحث عن الكلمة في كتب اللغة المبسوطة - فلعل المؤلف أخذ بهذا التخريج.

(2) العجاج (ت: 90هـ تقريبا) هوأبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد مناة ابن تميم، الراجز المشهور، لقي أبا هريرة وسمع منه أحاديث، انظر: الشعر والشعراء : 2 / 575 - 577،الأعلام : 4/ 86 – 87.

(3) عجز بيت من الرجز، لعبد الله بن رؤبة - العجاج - وقبله :

"أزمان أبدت واضحا مفلجا   أغر براقا وطرفا أبرجا

ومقلة وحاجباً مزججاً ..."، ويروى: "وجبهة وحاجبا مزججا"

والفاحم: الشعر الأسود، الْمَرْسِن – بفتح السين وكسرها - : الأنف كله أو موضع الرسن من الأنف - والرسن ماكان من الأزمة على الأنف-، انظر : ديوان العجاج رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه : 2 / 33- 34، أسرار البلاغة: 31، معاهد التنصيص: 14/1- 15، وحل العويص : 12

=

أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء، منسوب لرجل[1] اسمه: سريج، كان يصنع السيوف، أوكالسراج في اللمعان والبريق[2].

ومخالفة القياس: كون الكلمة غير جارية على قياس القانون المستنبط من كلام العرب، كإدغام ما استقر في[3] كلام العرب فكه، أو فك ما استقر في إدغامه ونحو ذلك، ومنه قول أبي النجم[4]:

الحمدُ للهِ العليّ الأجللِ[5].

والقياس الإدغام .

هذا مضمون البيت، ومرادنا بـ(**المفرد**): الكلمة، وهي : اللفظ الدال على معنى مفرد، ومعنى :(**زكن**) :علم[6]، و(**يخلص**) : يسلم، والخلوص: التخلص[7] والسلامة[8].

وفي البيت من المعاني : الإيجاز، ومن البديع : الالتزام[9].

=

– 15، لسان العرب (ر س ن) هذا وقد نسب البيت إلى رؤبة كما في معاهد التنصيص: 14/1، وحل العويص : 12، ولكنه ليس في ديوانه المطبوع بعنوان(مجموع أشعار العرب).

(1) في م :لرسل.

(2) التلخيص:15، الإيضاح:25/1، وانظر أقوالاً أخرى في تخريج هذه الكلمة في شروح التلخيص: 84/1-87.

(3) تكررت :[في] في النسختين.

(4) أبو النجم (ت: 130هـ) هو الفضل بن قدامة العجلي من بني بكر بن وائل، من أشهر الرجاز، ومن أحسنهم إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، واتصل بالخليفة عبد الملك ثم بابنه هشام، انظر: الشعر والشعراء : 588/2- 594،الأعلام : 151/5 .

(5) صدر بيت من الرجز، واختلف في تمامه فقيل : "الواسع الفضل الوهوب المجزل" وقيل غير ذلك، وهو مطلع لامية لأبي النجم العجلي، انظر : ديوانه : 337، معاهد التنصيص : 18/1، حل العويص : 16 – 18.

(6) لسان العرب:(ز ك ن).

(7) في ت كلمةٌ لعلها: [التخليص].

(8) انظر: لسان العرب (خ ل ص).

(9) الإيجاز – عند القزويني – : تأدية أصل المراد بلفظٍ ناقصٍ عنه وافٍ، الإيضاح: 1/ 112، والالتزام: هو أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في مذهب السجع من حرف أو حركة أو أحدهما، ويشترط فيه أن يكون في فقرتين أو بيتين فأكثر، انظر الإيضاح: 103/4 - 104،

=

(ص)26– وفي الكلامِ مِنْ تَنَافُرِ الكلِمْ وضَعفِ تأليفٍ وتعقيدٍ سَلِمْ

(ش) ذكرنا في هذا البيت معنى الفصاحة في الكلام، وهي خلوصه من: تنافرالكلمات، وضعف التأليف، والتعقيد المعنوي.

فالتنافر:وصف يوجب ثقل الألفاظ على اللسان عند اجتماعها،كقوله :

وقَبْرُ حَرْبٍ بمكانٍ قَفْرُ[1] وليسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[2]

فكل كلمة من الشطر الآخر خفيفة على اللسان بحيالها[3]، فلما اجتمعت ثقلت.

وضعف التأليف : كون تركيب أجزاء الكلام غيرَ جارٍ على مشهور القانون النحوي

=

مختصر المعاني = مختصر السعد: 464/4، مواهب الفتاح: 464/4، وعليه فالقول بوجود الالتزام في البيت فيه نظر، وقد يقال بوجود الالتزام بناء على قول من قال إن مثل هذه الأرجوزة من مشطور الرجز، انظر حاشية الصبان على الأشموني: 21/1 ؛فيكون قوله (فصاحة ...) بيتا، وقوله (تنافر...) بيتا آخر، لكن يشكل عليه أن صنيع المؤلف في شرحه كله يدل على أنه يرى أن البيت من تام الرجز لا من مشطوره، ثم على التسليم بأن المؤلف يرى أن الأرجوزة من المشطور فالظاهر أن الالتزام في البيت في: (مِن) و(زكِن)؛ حيث التزم الناظم بالكسرة قبل النون في الشطرين، وفيه نظر أيضاً لأن كسر ما قبل حرف الروي الساكن لازم، لئلا يقع في البيت سنادٌ، وانظر الكلام على المآخذ على الكتاب في قسم الدراسة: 81 .

(1) في ضبط قفر وجهان الرفع على أنه نعت مقطوع، والخفض على أنه صفة لمكان، وعلى رواية الخفض يكون في البيت إقواء ولذا رجح محقق حل العويص الرفع، انظر كلا : من دلائل الإعجاز بتعليق: محمود شاكر: 57، الإيضاح بتحقيق د/خفاجي حيث ضبطها بالرفع: 30/1، عروس الأفراح: 99/1، حاشية الدسوقي: 99/1 –100، حل العويص: 23.

(2) البيت من الرجز – ويحتمل أن يكون من السريع –، وقائله مجهول – وذكر أنه من شعر الجن –، ينظر: البيان والتبيين: 65/1، ودلائل الإعجاز : 57، ومعاهد التنصيص : 34/1 – 35، حل العويص : 23 – 24، وانظر في احتمال كون البيت من السريع : عروس الأفراح : 1 / 99 – 100، تعليق: عبد السلام هارون على البيان والتبيين : 1 / 65، تعليق محقق حل العويص : 23 .

(3) الكلمة غير واضحة في م، و(بحيالها) أي بمفردها، انظر على سبيل المثال : لسان العرب :(دمج)، (قرح) حيث استعملت كلمة:(حيال) بمعنى مفرد.

المنسوب لجمهور العرب حتى يكون ممتنعاً عند جمهور العرب، وجائزاً عند شذوذهم[1]، كعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من نحو[2]: "ضرب غلامه زيدا" – بنصب زيد ورفع الغلام – فمنعه الجمهور وأجازه الأخفش[3] وتبعه ابن جني[4] مستشهداً بقوله:

جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بن حاتم   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَلْ[5][6].

والتعقيد: كون الكلام غيرَ ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه، وهو ضربان :

أحدهما : ما موجبه خلل في نظمه**[6أ]** وترتيب أجزائه، ككثرة التقديم والتأخير والاعتراض والحذف والإضمار وغير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد من الكلام، كقول الفرزدق[7] يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي[8] خال هشام بن عبد الملك

---

(1) غير واضحة في : م

(2) في ت : [ونحو] .

(3) الأخفش (ت: 215 هـ تقريباً) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي عالم باللغة والادب،وقد اختلف في سنة وفاته،انظر: بغية الوعاة: 1/ 590،وفيات الأعيان:2/ 380 – 381، الأعلام : 3 / 101 – 102.

(4) ابن جني (ت: 392 هـ) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، من أئمة الأدب والنحو، وكان أبوه مملوكا رومياً، من أشهر تصانيفه: "سر صناعة الإعراب"، و"الخصائص"، انظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 3 / 246 – 248، بغية الوعاة: 132/2، الأعلام : 4 / 204.، ورأي ابن جني المشار إليه في : الخصائص : 1 / 294 .

(5) البيت من الطويل واختلف في قائله فقيل: أبو الأسود الدؤلي، وقيل:النابغة الذبياني، وقيل غير ذلك، انظر: ديوان النابغة الذبياني: 214، ديوان أبي الأسود : 401، الخصائص – وتعليق المحقق عليه –:1 / 294،، خزانة الأدب : 1 /281، معجم الشواهد الشعرية : 337.

(6) انظر : الخصائص 1/ 294، شرح ابن عقيل : 493/1–497، وأوضح المسالك: 112/2–114، وانظر تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على الكتابين الأخيرين .

(7) الفرزدق (ت : 110 هـ) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي، شاعر أموي معروف، انظر : الشعر والشعراء : 1/ 462 – 472، لسان العرب (ف ر ز د ق)، الأعلام : 8 / 93.

(8) إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي القرشي (ت: بعد 115هـ) هو خال هشام بن عبد الملك، وأمير المدينة المنورة، واشتهر بشدته وعتوه، انظر ترجمته وشيئاً من أخباره : جمهرة نسب قريش : 300، 301، 302، الأعلام : 78/1، وانظر الخلاف في تحديد اسمه واسم جده وما حصل فيه من وهم في =

بن مروان[1] :

وما مثِلُهُ في الناس إلا مُمَلَّكاً[2]   أبو أمِّهِ حيٌّ أبُوهُ يُقَارِبُهْ[3]

أصل الكلام : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه، فقدم المستثنى وهو "مملك" على المستثنى منه وهو :"حي" -ولذلك نصب المستثنى[4]-، وفصل بينهما

=

: عروس الأفراح : 1/103-104 حاشية الدسوقي : 1/104-105.

(1) هشام بن عبد الملك بن مروان(ت: 125هـ) هو أحد خلفاء بني أمية في الشام، بويع بالخلافة بعد وفاة أخيه يزيد، انظر: البداية والنهاية:13/ 151- 159،الأعلام : 8/ 86 .

(2) في شرح ديوان الفرزدق(مملك) بالرفع، وانظر ما سيأتي بعد قليل تعليقا على قول المؤلف :(ولذلك نصب المستثنى)

(3) البيت من الطويل وقد ذكرت معظم المراجع أنه من قصيدة للفرزدق يمدح فيها إبراهيم بن هشام المخزومي، لكن صرح بعض أهل العلم - كالصغاني وابن السبكي - أنهم لم يجدوه في ديوانه، والبيت موجود في بعض طبعات ديوان الفرزدق وغير موجود في طبعات أخرى، مع ملاحظة أن البيت —كما نص من أثبته في الديوان - غير موجود في أصول الديوان وعلل ذكره له بوجوده في عدة مراجع موثوق بها، انظر: شرح ديوان الفرزدق : 108 — بعناية: عبد الله إسماعيل الصاوي-، ويعزو بعض أهل العلم —كابن جني - البيت لسيبويه في الكتاب، وصرح محقق الخصائص أنه لم يجده في الكتاب، وهو موجود في فهارس الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون لكن لم أجده في المكان الذي عزي إليه فيه، انظر كلا من : الخصائص : 1 / 146، 329، 2 / 393، طبقات فحول الشعراء : 2 / 364 — 365 — مع ملاحظة أن البيت وما يتعلق به ليس موجودا في النسخ الخطية لكتاب :(طبقات فحول الشعراء) وإنما هو من زيادات المحقق — محمودشاكر — التي نقلها من مرويات الأصفهاني في "الأغاني" عن ابن سلام -، مفتاح تلخيص المفتاح : 50 — 51، الإيضاح : 1 / 6، عروس الأفراح : 1 / 105،معاهد التنصيص : 43/1، حل العويص : 29 — 31، وقوله في البيت :(مملكا) : أي رجل أعطي الملك والمال، مختصر السعد : 1 / 104 .

(4) ولولا تقدم المستثنى لكان المختار البدل لأن الاستثناء متصل منفي، انظر: شرح ابن عقيل: 1/ 599 - 603، المطول: 21، وعليه فرواية النصب — وهي التي أثبتها المؤلف — أولى من رواية الرفع التي أشرت إليها عند تخريج البيت، وانظر حول إعراب البيت وما فيه من تعقيد : شروح التلخيص : 1 / 103 — 107 .

بأجنبي وهو:"أبو أمه" لأنه مبتدأ، وفصل بين هذا المبتدأ أيضا وبين خبره وهو: "أبوه" بأجنبي –وهو: "حي"–، وفصل بين الموصوف – وهو : "حي" – وبين صفته – وهو جملة :"يقاربه"– بأجنبي أيضا – وهو: "أبوه" –.

الثاني : ما موجبه صعوبة[انتقال الذهن][1] من معنى إلى معنى بعيد، كاللوازم المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة العارية عن القرائن الخالية الدلالة عن المراد:

كقول العباس بن الأحنف[2]:

سأطلبُ بُعْدَ الدارِ عنكم لتَقرُبُوا وتسكبُ[3] عيناي[4] الدُّمُوعَ لتَجْمُدَا[5]

جعل انسكاب الدموع كناية عما يصيب الأحبة[6] عند الوداع من الكآبة والحزن – وهو صحيح –، ولكنه أخطأ بجعله جمود العين كناية عما يوجبه التلاقي والوصال من الفرح والسرور؛ لأن الفهم إنما ينتقل[7] من جمود العين إلى بخلها بالدموع لا إلى الفرح والسرور[8]،

---

(1) في النسختين : [الانتقال عن الذهن]

(2) العباس بن الأحنف(ت: 192هـ) هو أبو الفضل العباس بن الأحنف الحنفيّ، شاعرُ غزلٍ يُشَبَّه بابن أبي ربيعة، انظر: الشعر والشعراء : 817/2– 821، الأعلام : 259/3 .

(3) في ضبط تسكب قولان : الرفع – لجعل الفعل في تقدير مصدر دون إضمار أن –،والنصب – بتقدير(أنْ) عطفا على :(بعد الدار)–، انظر كلا من : عروس الأفراح : 1 / 112، مختصر السعد : 1 / 109، حاشية الدسوقي : 1 / 109، حل العويص : 32 –33 .

(4) في ت : وتكسب غنياي .

(5) البيت من الطويل، والمشهور نسبته إلى العباس بن الأحنف، وهو غير موجود في بعض طبعات ديوانه،انظر: شرح ديوان العباس بن الأحنف: ص :118، الوساطة بين المتنبي وخصومه: 234، معاهد التنصيص : 51/1 – 53 – وانظر تنصيص الشيخ محيي الدين في تحقيقه على أنه ليس في ديوانه المطبوع : 53 –، حل العويص : 32 – 35 .

(6) غير واضحة في م .

(7) في م كلمة أو اثنتان مطموستان .

(8) انظر في الكلام على ما في البيت من تعقيد معنوي :شروح التلخيص :1/ 108 - 112، وللمبرد في الكامل : 1 / 118 تفسير آخر للبيت لا يجعله من التعقيد، وقد نقله عنه في عروس الأفراح: 1/ 111 –112 لكن بتصرف كثير .

وقولنا:(**ضَعف**) هو بفتح الضاد؛ لأن الضُعف بالضم يستعمل في الأجسام، ومنه قوله تعالى : ﭽ ﭻ ﭼ ضُعْف ﭽ [الروم: ٥٤][1]،وبالفتح في المعاني، ومنه قولهم: في هذا القول أو الرواية أو التوجيه أو الدليل ضَعْف، وأما الضِعف بكسر الضاد فمعناه الكثرة والتضعيف، ومنه: ﭽ ﯗ ﯘ ﭽ [سبأ: ٣٧]، وقولنا :(**وفي الكلام**) يتعلق بمحذوف[2]؛ أي : والفصاحة في الكلام فحذف للعلم به مما تقدم، وقولنا:(**من تنافر الكلم**) يتعلق بمحذوف**[6ب]** – أيضاً – دل عليه :(**أن يخلص**) في البيت الأول.

فإن قلت : قد ذكر البيانيون أن من شرط فصاحة الكلام فصاحة مفرداته[3] فلم أهملت هذا الشرط في النظم ؟

قلت : لأن لازم الجزء لازم للكل[4]،وإنما غرضنا أن نذكر ما يختص به المركب الملزوم بما يستوجبه المفرد ؛إذ هو في ضمنه وذلك يغني عن ذكره في مقام الاختصار .

فإن قلت : فيلزمك أن يكون لازم الإنسان لازما للحيوان، قلت: هذه مغالطة؛ لأن الإنسان ليس جزء الحيوان بل الحيوان جزؤه؛ فلذلك كانت لوازم الحيوانية كلها لازمة للإنسان دون العكس، والجزء الحقيقي أعم من كله صدقا أو مساواة[5].

وفي البيت : الإيجاز، والالتزام، والتجنيس[6].

---

(1) استشهد المؤلف بالآية على ضم الضاد في: (ضعف) إذا استعملت في الأجساد،وقد اختلف القراء في ضاد ضعف في هذه الآية فقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد وقرأ الباقون من القراء العشرة بضمها، كما صحت الرواية عن حفص بالفتح والضم، وهذا الخلاف يدل على عدم صحة التفريق الذي ذكره المؤلف بين ضم الضاد وفتحها، إلا أن يقال إن الآية شملت الضعفين الحسي والمعنوي، انظر : النشر في القراءات العشر: 2 / 344، وفي الفروق اللغوية: 132 رأيٌ آخر حيث يجعل الفتح أعم من الضم ويجعل الضم خاصا بضعف الجسد.

(2) غير واضحة في م.

(3) التلخيص : 16، الإيضاح: 1 / 17.

(4) يعني أن ما كان من لوازم الكلمة حتى تكون فصيحة لازم في الكلام ليكون فصيحا من باب أولى .

(5) في م : مساوية.

(6) سبق تعريف الإيجاز : 23، والالتزام في : 23، أما التجنيس – ويسمى الجناس– فهو : التشابه بين الكلمتين في التلفظ، انظر: التلخيص:108، الإيضاح : 77/4.

(ص) 27 – وذِي الكلامِ صفةٌ بِها يُطيقْ تأديةَ المقصودِ باللفظِ الأنيقْ

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت أن معنى فصاحة (**ذي الكلام**) – وهو المتكلم – : صفة يقتدر بها على التعبير على المعنى المقصود (**باللفظ الأنيق**)؛ أي [المفخم][1] الحسن الفصيح[2]، وهو معنى قولهم : ملكة[3] يقتدر بها على التعبير على المعنى المقصود بلفظ فصيح، وقولنا (**صفة**) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ للعلم به مما تقدم،تقديره : وفصاحة ذي الكلام صفةٌ، و(**ذي**) اسم بمعنى صاحب، وهو أحد الأسماء الستة،وانفردت عن أخواتها بأنها لا تقبل التجريد عن الإضافة، وأنها لا تجمع جمع تكسير، ومؤنثها ذات، وجمع مذكرها ذوو في الرفع وذوي في النصب والجر، وتثنية مذكرها ذوا[4] في الرفع وذوي بفتح الواو في النصب والجر، وجمع مؤنثها ذوات، وفي تثنية مؤنثها لغتان:

إحداهما: رد عينها واواً – وهي الفصحى[5]، وبها جاء القرآن العظيم–؛ فيقال ذواتا وذواتي، ومنه قوله تعالى : ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ [الرحمن: ٤٨]،ﭼ ﭬ ﭽ [سبأ: ١٦]

والثانية : إبقاؤها محذوفة العين كما هي في المفرد؛ فيقال ذاتا وذاتي[6].

وفي البيت : الإيجاز[7].

(ص) 28 – وجَعَلُوا بلاغةَ الكلامِ طِباقَهُ لمُقْتضى المَقَامِ

(**ش**) **[7أ]** لما فرغنا من بيان معنى الفصاحة في اصطلاح البيانيين شرعنا في ذكر معنى البلاغة عندهم، وقد تقدم أن الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم،وأما البلاغة

---

(1) في م :(المعجم)، وهي في ت قريبة مما أثبته .

(2) انظر: الصحاح (أ ن ق)، لسان العرب(أن ق)،(ن و ق)، أساس البلاغة :(أن ق).

(3) في التعبير بالملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه، انظر : عروس الأفراح : 1 / 120، مختصر السعد : 1 / 120.

(4) في ت : ذو.

(5) ما بين الحاصرتين في النسختين: [الفصحاء] والتصويب من شرح الثغري نقلاً عن المؤلف، انظر: موضح السر المكمون :20 أ.

(6) راجع في الكلام على ذو وأحوالها : عمدة الحفاظ : 2 / 51 – 52، لسان العرب :(ذو)، و(ذوات).

(7) مضى تعريف الإيجاز : 23.

فلا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم دون المفرد؛ لأن مطابقة مقتضى الحال من خصائص الإسناد فلا تعتبر المطابقة من جانب المفرد إلا من حيث كونه في المركب لا من حيث ذاته[1]، وذكرنا في هذا البيت أن بلاغة الكلام عندهم :عبارة عن مطابقته[2] لمقتضى المقام – أي الحال –[3]، وهو[4]: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، ككون المخاطب منكرا للخبر أو مترددا أو خالي الذهن؛ فإن بعض هذه الأحوال يقتضي أن[5] يلقى إليه الخبر مؤكداً وبعضها يقتضي غير ذلك، وكونِ أحد طرفي الإسناد معلوماً أو مستهجنَ الذكر فيقتضي الحال حينئذ[6] حذفه؛ فإجراء الكلام على هذه القوانين هو مطابقته لمقتضى الحال، وهو المراد بالبلاغة.

فإن قلت: قد أخللت أيضاً بفصاحة الكلام من مسمى البلاغة فإنها مأخوذة من مفهومها عندهم[7]، قلت : تركتها إيثاراً للاختصار ولشهرتها؛ إذ لا يقال كلام بليغ لغير الفصيح.

وأصل البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء[8]، وفي الاصطلاح : الكلام البليغ هو:

---

(1) عدَّ التفتازاني هذا التعليل وهماً، وجعل التعليل الصحيح لعدم وصف الكلمة بالبلاغة عدم السماع عن العرب، انظر تفصيل ذلك في : مختصر السعد : 1 / 74، مواهب الفتاح : 1 / 74،حاشية الدسوقي : 1 / 74 .

(2) مطابقته ساقطة من ت

(3)قيد البلاغيون تعريف البلاغة بقيد فصاحة الكلام، وسيشير المؤلف إلى هذا بعد قليل.

(4) أي الحال أو المقام.

(5) ما بين الحاصرتين غير واضح في م .

(6) تكتب حينئذ في: ت غالبا على شكل (ح) ويوضع فوقها خط وسأكتفي بالتنبيه على هذا هنا عن ذكره في كل موضع.

(7) لأن البلاغيين عرفوا البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فاشترطوا في بلاغة الكلام كونه فصيحاً، انظر : على سبيل المثال، التلخيص : 17، والإيضاح : 1 / 26

(8) هذا الذي ذكره ليس تعريفا للبلاغة في اللغة، بل هو تعريف للبلوغ والبلاغ، أما البلاغة في اللغة فهي الفصاحة، والرجل البليغ هو : الذي يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، انظر لسان العرب:(ب ل غ)، وانظر تفصيلاً زائداً في معنى البلاغة : مفردات ألفاظ القرآن(ب ل غ)

الفصيح المطابق لمقتضى الحال[1].

ولا خفاء أن البلاغة لها طرفان :

أعلى : وهو حد الإعجاز المخصوص بكتاب الله تعالى.

وأسفل : وهو ما تحته إلى الركيك الساقط عن درجة الاعتبار.

وبينهما تراكيب كثيرة بها يفضل بعض البلغاء بعضاً.

وذكر التفتازاني أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض - وإن كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته[2] -، وفي النفس منه شيء، والذي يجب أن يعتقد أن كتاب الله تعالى كله في أعلى مراتب البلاغة وإن كان بعضه يدرك حاله بديهة وبعضه بالنظر، وإذا تدبر العاقل أقصر آية في كتاب الله عز وجل علم أن محاسنها وعجائبها وأسرارها **[7ب]** وعلوها[3] في درجة البلاغة لا يحاط بها ولا يدرك منتهاها، وكيف لا وهو سبحانه محيط بكل شيء علماً لا تخفى عليه خافية ؟

وإطلاق مثل ذلك في كتاب الله مما يخشى منه التطرق[4] والتجاسر؛ لنسبته النقص والقصور لبعض آيات الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم[5] حميد، وخفاء بعض عجائب آياته على بعض الأذهان لا يوجب[6] قصورها عن سائرها، وأخاف أن يكون إطلاق مثل ذلك سوء أدب، لا يقال:[7] إن هذا من المقدورات التي لا تتناهى[8]، إذ لا مقدور إلا وفوقه أعلى منه، ولا صنعة إلا ويمكن أن يوجد

---

(1) انظر: التلخيص : 17، الإيضاح: 1 / 26 .

(2) انظر: المطول : 31 .

(3) في ت : علومها، والظاهر أنه خطأ بدليل ما بعده.

(4) كتبت في ت محتملة للتطرف أو التطرق حيث كتب الحرف الأخير من الكلمة غير منقوط،وفي م :(التطرق)، والنص في موضح السر المكمون : 34 أ بالقاف، ولم أتبين الصواب هل هو التطرف أوالتطرق؛ إذ المراد به غير واضح، والله أعلم .

(5) في م : عزيز .

(6) في النسختين : لايجب .

(7) كأن المؤلف يشير إلى قائل معين والله أعلم .

(8) في ت : تناهى .

أحسن منها وأكمل، ولا بليغ إلا ويمكن أن يؤتى بأبلغ منه، والقادر لا يتناهى مقدوراته وإلا لزم العجز عن ما لم يقع؛ لأنا نقول: إذا علم أن البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال علم أن كل كلام بليغ لا يخلو[1] إما أن يكون مطابقاً من كل الوجوه أو من بعضها، ولاشك أن وجوه المطابقة متناهية في نفس[2] الأمر – وإن قصرت الأذهان عن الإحاطة بها –، وإن نقص كل بليغ بحسب مطابقته، ولا يمكن الإطلاق[3] أن بعض الكلام أعلى مطابقة[4] من بعض إلا بعد[5] الاطلاع على أن أصل المفضول منه لم يطابق مقتضى الحال من بعض الوجوه وذلك عين النقص الذي يتحاشى عنه الكلام المعظم، ومعاذ الله أن يترخص في إطلاق مثل ذلك عليه – والله تعالى أعلم –، وأما كون بعض الآيات أوجز أو[6] أطنب ونحو ذلك فليس ذلك من التفاضل ؛ لأن المطابقة نسبية على حسب مقتضى الأحوال، فكلٌ بليغ في محله بحيث لو انعكس لم يطابق، ولا معنى للمطابقة إلا كون الكلام بحسب المقام فمقام الإيجاز يحسن فيه ما لا يحسن في مقام الإطناب[7]، ولا تفاضل بين آيات الكتاب العزيز[8] بل ولا بين سائر كتب الله عز وجل إلا من جهة كثرة الثواب المترتب عليها،أو لكثرة

---

(1) في النسختين: لا يخل.

(2) ساقطة في: م .

(3) في م : الاطلاع.

(4) في ت: مطابقته، ولعل الأنسب ما أثبته موافقا لما في م .

(5) في ت :بعض.

(6) في ت :(و)

(7) يرى بعض أهل العلم أنه لا ضير في هذا التفاوت إذ أن كل الآيات مطابقة لمقتضى الحال، وهذا يوجب تحقق أصل البلاغة فيها، أما تفاوتها فعائد إلى تفاوت المقامات كأن يكون لآية عشر مقامات ولأخرى خمس فراعى المتكلم في كل آية مقاماتها كلها فصارت الأولى أبلغ من الثانية مع كون كلا الآيتين بليغا، انظر كلا من : حاشية عبد الحكيم على المطول : 1 / 239 – 240، فيض الفتاح : 1 / 240، وتعد مثل هذه المناقشة من مزايا هذا الكتاب؛ إذ تبرز فيها شخصية المؤلف، انظر قسم الدراسة: 68، 77 .

(8) انظر الخلاف في مسألة التفاضل بين آيات الكتاب العزيز في : الجامع في أحكام القرآن للقرطبي: 168/1- 171، مجموع فتاوى ابن تيمية:9/17 فما بعدها، الإتقان في علوم القرآن:4 / 117 –
=

اشتمال بعضها على أسماء الله تعالى أو ثناءه أو نحو ذلك –بعد ثبوته شرعاً–، وقد ثبت أن أفضل **[8أ]** كتب الله تعالى القرآن العظيم ثم التوراة ثم الإنجيل ثم الزبور[1]، وما ذكرناه مما يمكن أن يقع به التفاضل،ولا يلزم من ذلك تنقيص صفة الله تعالى؛ لأن الحروف والألفاظ ومفهومات الألفاظ ليست هي نفس كلام الله تعالى الذي هو صفة لله[2]؛ بل كلامه الذي هو صفته: المعنى القائم بالذات المعبر عنه بتلك العبارات لا يتطرق[3] إليه نقص ولا تبعيض ولا تغيير متعلق بتلك الألفاظ وغيرها من سائر متعلقات العلم[4].

وقولنا :(**طباقه**) مفعول ثان لـ :(**جعلوا**)، وهو مصدر طابق .

فإن قلت هلا ذكرت معنى البلاغة في المتكلم فإنه يوصف بها أيضا، قلت: تركته لعدم خفائه لأنك إذا علمت أن بلاغة الكلام مطابقته مع فصاحته علمت أن بلاغة المتكلم اقتداره على الإتيان[5] بذلك .

وفي البيت :المساواة،[والفصل، والإيجاز][6]،[والإضمار][7][8].

=
.127

(1) لم أجد – في حدود اطلاعي – دليلا ثابتاً على الترتيب المذكور، والله أعلم .

(2) في ت : صفة له.

(3) في ت : يتطر.

(4) تعريف المؤلف للكلام مبني على مذهب الأشاعرة كما هو ظاهر، انظر لتقرير مذهبهم : إتحاف المريد بجوهرة التوحيد : 87 – 88، وانظر في إثبات أن القرآن كلام الله تكلم به على الحقيقة: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : 2 / 330 – 348، وانظر حول أشعرية المؤلف: قسم الدراسة: 49 .

(5) في ت : الإيثار.

(6) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(7) ما بين الحاصرتين ساقط من ت.

(8) المساواة عند القزويني: تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له، الإيضاح : 112/2، ولعل المساواة في البيت مستفادة من عدم وجود إيجاز ولا إطناب، والفصل هو ترك عطف بعض الجمل على بعض، الإيضاح: 2 /62، ويلاحظ أن الفصل غير موجود في البيت، ومضى تعريف الإيجاز : 23، والإضمار يحتمل أن يقصد به المؤلف الإضمار في مقام الإظهار ولم أجد من عرفه، راجع على سبيل المثال : الإيضاح 1/ 147 – 148،والظاهر أن ذلك لوضوح معناه،، ولعل الإضمار في البيت : في قوله :(وخرجوا) =

(ص) 29 – وحافِظٌ تأديةَ المَعَاني   من خطأٍ يُعْرفُ بِ:"المَعَاني"

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت[1] غاية علم المعاني، فذكرنا أن غايته الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى؛ لأنه قانون يبحث فيه عن كيفية تأدية المعنى للمخاطب بحسب مقتضى الحال[2]، وكثيرا ما يخطئ في تأديته من لا يلاحظ علم المعاني.

وقولنا :(**وحافظ**) مبتدأ، والمسوغ للابتداء بالنكرة : العمل، ولفظ : "المعاني" الأول جنس، والثاني علم .

وفي البيت : الفصل والوصل، والإيجاز، والجناس[3].

(ص)30– وما مِنَ التعقيدِ في المعنى يَقِي   لهُ:"البيانُ" عندهمْ قدِ انتُقي

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت أن غاية فن البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي؛ فتقدير البيت: والفن الذي (**يقي**)؛ أي : يحفظ ويصون الكلام (**من التعقيد في المعنى**)، (**انتُقي**)؛ أي: اختير – (**له**) عند العلماء – لفظ (**البيان**) فيسمى به .

(ص)31– وما بِهِ وُجُوهُ تحسينِ الكلامْ   تُعْرَفُ يُدْعَى بِ:"البَدِيعِ" والسَّلامْ

(ش) **[8ب]** يعني أن علم البديع هو الفن الذي تعرف به وجوه تحسين الكلام: إما في معناه – وهو المسمى بالضرب المعنوي – ؛ كالمطابقة والتورية، أو في لفظه – وهو المسمى بالضرب اللفظي – ؛ كالجناس والسجع ؛ فقولنا :(**وما به**) متعلق بـ:(**تعرف**)، وقولنا :(**يدعى**) خبر عن لفظ(**ما**) لأنها موصول مبتدأ .

=

حيث أضمر الفاعل – وهم البيانيون كما هو واضح من الشرح – رغم أنهم لم يسبق لهم ذكر .

(1) في ت : الكتاب

(2) سيأتي تعريفه بعد قليل في أول الكلام على علم المعاني

(3) مضى تعريف الفصل قريباً، والوصل عطف بعض الجمل على بعض، انظر الإيضاح: 2 /62، وليس في البيت الفصل وإنما فيه الوصل فالظاهر أن المؤلف يقصد بالفصل والوصل بابهما المشترك بينهما، ومضى تعريف الإيجاز : 23، ولعل الإيجاز في البيت في حذف (علم) قبل (المعاني) المذكورة آخر البيت؛ إذ المعنى : والذي يحفظ عن الخطأ في تأدية المعاني يعرف بعلم المعاني، ومضى تعريف الجناس : 28.

ووجه التسمية في هذه[1] الفنون : أما في المعاني فواضح[2]، وأما في البيان فلأن مرجعه إلى وضوح الدلالة، وأما في البديع فلأن البديع في اللغة هو الحسن، يقال : صنعة بديعة أي حسنة[3]، وقد اشتهر الآن بين الناس تسمية الفنون الثلاثة بعلم البيان.

وفي البيت : [الوصل][4]، والجناس الناقص[5].

---

(1) في ت :(هذا) .

(2) لأن ما يدرك به معان مختلفة زائدة على أصل المراد، كذا في مواهب الفتاح : 1 / 150، وانظر حاشية الدسوقي : 1 / 151 .

(3) مواهب الفتاح : 1 / 151، حاشية الدسوقي : 1 / 151، وقد ذكر الدسوقي في نفس الموضع وجها آخر للتسمية وهو أنه أمر مبتدع زائد على أساس الكلام وهذا هو الأقرب للمعنى اللغوي إذ لم أجد فيما اطلعت عليه من معاجم إطلاق البديع بمعنى الحسن، وإنما وجدته يعود إلى معنى الإحداث، انظر على سبيل المثال : مقاييس اللغة(ب د ع)، أساس البلاغة(ب د ع) لسان العرب :(ب د ع)، وانظر للتوسع حول التسمية : معجم المصطلحات البلاغية : 1 / 378 – 379

(4) ساقط من: م .

(5) مضى تعريف الوصل : 33، والجناس : 28، والجناس الناقص –عند القزويني– هو ما اختلف فيه اللفظان المتجانسان في عدد الحروف، انظر التلخيص: 109، الإيضاح : 4 /81،ولعل الجناس الناقص المشار إليه في البيت هو بين(الكلام) و(السلام)، لكن هذا الجناس بين الكلمتين ليس من الجناس الناقص ؛لأن الاختلاف بين الكلمتين هنا في نوع الحرف، وبما أن الحرفين المختلفين متباعدا المخرج فإن ما في البيت يعد من الجناس اللاحق، انظر الحديث عن الجناس اللاحق في : التلخيص : 110، لكن لعل عذر المؤلف أن كل ما سوى الجناس التام يعد ناقصا عند بعض العلماء، انظر على سبيل المثال : الطراز – وعبارته محتملة – : 3/ 351 – 352، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/107 – 109 .

الفن الأول: علم المعاني

الفن الأول علم المعاني

قدم على فن البيان لأن البيان إنما يعتبر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال؛ فنسبته إليه كنسبة المفرد إلى المركب، والمفرد مقدم على المركب طبعاً ووضعاً[1].

(ص) 32– علمٌ بهِ لمقتضى الحالِ يُرَى لفظٌ مطابقاً ....

(**ش**) أشرنا في هذا البيت إلى رسم علم المعاني؛ فقولنا:(**عِلْمٌ**) جنس يشمل هذه الفنون وغيرها وما بعده فصل، وتقدير البيت: فن المعاني علم يرى؛ أي: يعلم به اللفظ العربي مطابقا لمقتضى الحال[2]؛ فقولنا :(**به**) يتعلق [بـ:(**يُرَى**)][3]، و(**لمقتضى**) يتعلق بـ:(**مطابقاً**)، و(**مطابقاً**) مفعول ثان لـ:(**يُرَى**).

(ص) .... وَفِيهِ ذُكِرَا

33 – إسنادُ،مُسنَدٌ إليه،مُسنَدُ ومُتعَلِّقَاتُ فِعْلٍ تُورَدُ

34 – قصر،وإنشاءٌ،وفصل وصل، او إيجازٌ إطنابٌ مساواةٌ رأوا

(ش) إنما ذكر عدد أبواب علم المعاني لكونه أقرب إلى تحصيل قواعده وأضبط لشتات مسائله في خزانة الحفظ.

وقد حصروا مباحثه في ثمانية أبواب: الإسناد الخبري، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل – أي معمولاته –، والقصر، والإنشاء، ثم الوصل والفصل، ثم الإيجاز والإطناب والمساواة**[9أ]** .

---

(1) نفس هذا التعليل لتقديم المعاني على البيان في مختصر السعد: 1/ 152، وقد اعترض على هذا التعليل، انظر: عروس الأفراح: 1/ 155 – 157، 3/ 258 – 259، 260 - 261، ومواهب الفتاح: 1/ 151 – 153، 3/ 256 – 257.

(2) يلاحظ أن المؤلف عبر في نظمه بـ:(يُرى) وفسرها بـ"يعلم" خلافاً للقزويني الذي نص على أنه عبر بـ:"يعرف" دون "يعلم": "رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات"، الإيضاح: 1/ 35، وانظر للتوسع في الفرق بين المعرفة والعلم: عروس الأفراح: 3/ 157 – 159.

(3) في ت: يرى.

وبرهان انحصاره فيها[1] أن الكلام: إما خبر – وهو ما له نسبة في الواقع يمكن أن يطابقها أو لا يطابقها – أو إنشاء – وهو بخلافه كالطلب وصيغ العقود والقسم–.

وكل خبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند، ثم المسند قد يكون فعلا أو شبهه وحينئذ قد يكون له متعلقات، وكل إسناد أو تعلق إما بقصر أو بلا قصر، وحيث تعددت الجمل فإما أن تكون متعاطفة أو لا.

وكل كلام بليغ فإما[2] أن يكون مساوياً لأصل المعنى المراد أو أقل منه أو أكثر لنكتة

.

قولنا: (**إسناد**) غير منون للوزن، و(**مسند** ...) إلى آخرها مرفوعات معطوفات على:(**إسناد**)؛ بناء على أن المعاطيف إذا تعددت فهي معطوفة على الأول – وهو رأي الجمهور –، وقيل: كل واحد معطوف على ما يليه، وقولنا:(**متعلقات**) – بكسر اللام –: اسم فاعل[3]؛ أي: الأشياء التي تتعلق بالفعل من مفعول ومجرور وظرف وحال وغير ذلك.

وفي البيتين: الإيجاز، والجناس، والمطابقة، والالتزام[4].

---

(1) انظر: التلخيص: 19 والإيضاح: 1/ 37، وانظر للتوسع في وجه هذا الانحصار شروح التلخيص: 1/ 161 - 175، وانظر رأيا آخر في نفس المسألة في: المطول: 37 – 38، مختصر السعد: 1/ 172 – 173، مواهب الفتاح: 1/ 173حاشية الدسوقي: 1/ 172 – 173.

(2) في ت: إما.

(3) سبقت الإشارة قبل أسطر إلى أنه يجوز في متعلقات الفعل كسر اللام وفتحها وأن الأحسنَ الكسر.

(4) مضى تعريف الإيجاز: 23، والجناس – وقد سماه المؤلف هناك التجنيس –: 28، والمطابقة – وهي الطباق –: الجمع بين المتضادين، انظر الإيضاح: 4/ 4، ومضى تعريف الالتزام: 23.

الباب الأول: الإسناد الخبري

الباب الأول: الإسناد الخبري

إنما قدم على غيره لكونه مبدأ[1] المركبات، والنظر في أحواله مقدم على النظر في أحوال أجزاء الجملة، ويرسم بأنه: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، فيخرج الإسناد الإنشائي.

فإن قلت: هذا التعريف غير جامع لعدم تناوله نحو: "القمح هو البر"، و:"الإنسان هو الحيوان الناطق"؛ أما الأول[2]: فلأن فيه الحكم بأن مفهوم إحدى الكلمتين عين مفهوم الأخرى لا ثابت له؛ لأن الثابت لشيء ليس عينه، وأما الثاني[3]: فلأن المقصود منه شرح الماهية وتفسيرها لا إثبات معنى زائد عليها؛ مع أن في كلا النوعين إسنادا خبريا.

قلت: قد يرد بما تقرر في علم الميزان[4] من أن التعريف **[9ب]** صورة قضية لا قضية حقيقة، فليس من باب الإسناد الخبري في الحقيقة – وإن كان في صورته – ، على أنه قد يقال: على أن المعتبر في عرف القوم صورة اللفظ لا حقيقته، ولذلك جعلوا المسند والمسند إليه من صفة الألفاظ لا المفاهيم[5]، وفيه نظر.

(ص) 35– الحُكْمُ بالسَّلْبِ أو الإيجابِ إسنادُهُمْ ....

(**ش**) إن قلت هذا مخالف للتعريف المتقدم، قلت: هما متقاربان غير أن الأول لوحظ فيه اللفظ والثاني المعنى[6]؛ إذ ما من قضية معقولة إلا ويمكن أن توضع بإزائها قضية ملفوظة، والأمر في هذا قريب.

وقولنا (**إسنادهم**) منعوت[7] حذف نعته[8] للعلم به من الترجمة؛ أي: الخبري احترازاً من

---

(1) في م :مبتدأ .

(2) وهو ما كان نحو: " القمح هو البر".

(3) وهو ما كان نحو: " الإنسان هو الحيوان الناطق ".

(4) المقصود بعلم الميزان علم المنطق، وإنما سمي بالميزان لأنه به توزن الحجج والبراهين، انظر أبجد العلوم:535.

(5) في م: المسفاهيم .

(6) فعبر في الأول بضم كلمة ... إلخ نظرا إلى اللفظ وعبر في الثاني بالحكم ... إلخ نظرا إلى المعنى.

(7) غير واضحة في ت .

(8) غير واضحة في ت .

الإنشائي، والفرق بين الإسناد والإخبار والخبر أن الإسناد هو: نفس الضم كما تقدم – أعني ضم الكلمة إلى الكلمة على الوجه المتقدم –، والإخبار هو: إفادة السامع، والخبر: هو الكلام المخبر به، فالإسناد والإخبار مصدران، وهما من صفات المتكلم، أحدهما[1] باعتبار نفس اللفظ وضم بعضه[2] إلى بعض مع قطع النظر عن[3] السامع، والإخبار[4]: باعتبار توجيهه إلى السامع، والخبر: اسم لنفس الكلام المخبر به مع قطع النظر عن[5] المتكلم والسامع؛ لأن الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، ومعنى صدق الخبر: مطابقته للواقع، وكذبه: مخالفته للواقع – الذي هو الخارج في نفس الأمر– .

فإن قلت: هل الواقع والخارج ونفس الأمر ألفاظ مترادفة أم لا ؟

قلت: لا بل متساوية، وكثيراً ما يلتبس على المتعلمين الفرق بين المترادفين والمتساويين فرأينا أن تتم الفائدة بذلك تأنيساً للمبتدئ؛ فالمترادفان: لفظان على مفهوم واحد كالقمح والبر، والمتساويان مفهومان على مصدوق واحد كالإنسان والمتعجب والناطق**[10أ]** والكاتب ونحو ذلك، فالمترادفان متحدا المفهوم، والمتساويان مختلفا المفهوم متحدا المصدوق[6]، والفرق بين المفهوم والمصدوق أن المفهوم: مراد الواضع، وهو مساو للمسمى، والمصدوق: مراد الناطق وهو مساو للمعنى والمراد، ومثال ذلك إذا قلت: "رأيت إنساناً"، مفهومه: الحيوان الناطق – وهو مسماه –، ومصدوقه: الشخص الذي أراده المتكلم – وهو معناه – من عنى إذا قصد، وإنما قلنا: إن هذه الأمور متساوية لأن الواقع اعتبر فيه الوقوع في نفس الأمر، والخارج: اعتبر فيه الخروج عن القوى المدركة، ونفس الأمر اعتبر فيه نفس الشيء.

وما ذكرناه من تساويهما هو الجاري على رأي كثير من المحققين، وفرق بعضهم بين الخارج ونفس الأمر فقال: تحقق الأشياء؛ إما فرضي: وهو ما يوجد في القوى المدركة، وإما حقيقي: وهو ما

---

(1) وهو الإسناد

(2) آخر الكلمة غير واضح في ت .

(3) في ت: (على).

(4) وهو ثانيهما.

(5) في ت: (على).

(6) انظر: التعريفات: 62.

يوجد في الخارج عن القوى المدركة. فالأول هو الوجود الذهني، والثاني: إما أن يكون بالنظر إلى نفسه أو بالنسبة إلى الخارج عن نفسه – وهو المراد بالخارج –. وبينهما عموم وخصوص مطلق؛ فكل ما ثبت في الخارج ثبت في نفس الأمر من غير عكس كلي، ومثاله الحكم بأن الجسم مؤلف أو أبيض؛ فهو ثابت في نفس الأمر ولا يثبت في الخارج حتى يكون موجوداً.

وما ذكرناه من معنى صدق الخبر وكذبه هو رأي المحققين[1]، وذهب النظام[2] إلى أن صدقه مطابقته لاعتقاد المخبر وإن خالف الواقع، وكذبه مخالفته لاعتقاده وإن طابق الواقع محتجاً بقوله تعالى ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ: بعد حكايته عنهم أنهم قالوا: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ [المنافقون: ١]، ورُدَّ بأن التكذيب راجع إلى زعمهم أنه من صميم القلب لا إلى نفس الخبر أو أنهم كاذبون في تسميتها شهادة لاشتراط موافقة الاعتقاد للخبر فيها، وذهب الجاحظ[3] إلى أن بينهما واسطة فقال: صدقه مطابقته الواقع والاعتقاد معاً، وكذبه عدم مطابقته**[10ب]** لهما معاً، وما بينهما ليس بصدق ولا كذب، واحتج بمقابلة الكذب بالجِنَّة في قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ [سبأ: ٨] فليس المراد بالثاني الكذب لأن قسيم الشيء غيره، ولا الصدق لأنهم كذبوه قطعاً، ورد بأنه تقسيم للكذب إلى الافتراء وهو[4] العمد وإلى غيره كالجنة لا تقسيم للخبر[5].

....	..... **وقصْدُ ذِي الخِطابِ**
36– إفادةُ السَّامِعِ نفسَ الحُكْمِ	**أو كونَ مُخْبِرٍ بهِ ذا علمِ**
37– فَأولٌ: فائدةٌ، والثَّاني:	**لازمُها عِنْدَ ذوي الأذهانِ**

---

(1) وفي الإيضاح أنه المشهور وعليه التعويل، الإيضاح: 1/ 38

(2) النظَّام (ت: 231 هـ) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري الشهير بالنظَّام، من أئمة المعتزلة، انفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة تسمى النظامية، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: 6/ 97 – 98، والأعلام: 1/ 43.

(3) مضت ترجمته في قسم الدراسة: 9 .

(4) [هو]ساقطة من ت، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(5) انظر المسألة مفصلة في كل من: التلخيص: 19 –20، الإيضاح: 1/ 38، شروح التلخيص: 1/ 173 – 190.

(ش) الخطاب هو الكلام الذي يقصد به من هو أهل للفهم أو مُنَزَّلٌ منزلتَه، واختلف الأصوليون هل يشترط في التسمية به وجود المخاطب، وعليه جرى الخلاف بين المتكلمين في كلام الله سبحانه في الأزل هل يسمى خطابا أم لا؟ الأول مذهب الشيخ الأشعري[1]، والثاني محكيٌ[2] عن القاضي[3] [4]، وعلى هذا الأصل أيضاً جرى الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في تعلق الأمر بالمعدوم[5] [6]، ومرادنا بذي الخطاب: المخبِر لا كل متكلم؛ لأن الباب للإسناد الخبري، ومعنى هذه الأبيات أن قصد المخبر – من حيث هو مخبر – منحصر في قسمين:

أحدهما: إفادة المخاطب الحكم كقولك: زيد قائم لمن لا يعرف ذلك.

والثاني: إفادته كون المتكلم عالماً بالخبر كقولك: "اجتنبتَ صحبة الفاسق"– لمن اجتنبها–، وإنما قيدنا المخبِر[7] بالحيثية لأن المراد بالمخبِر والمعلِم من يكون بصدد الإعلام لا كل من تلفظ بالخبر؛ إذ هو أعم لوروده لأغراض أخر، كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿ۆ ۆ ۈ ۈ﴾ [آل عمران: ٣٦] إظهاراً للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها لأنها كانت تقدر أن تلد ذكراً، وقوله

(1) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (260 — 324 هـ) يرجع نسبه إلى أبي موسى الأشعري τ، مؤسس مذهب الأشاعرة، نشأ على مذهب المعتزلة ن ثم انتقل عنه إلى مذهب عقدي صار ينسب إليه ثم رجع إلى مذهب أهل الحديث في كتبه التي ألفها في آخر حياته، انظر: تاريخ بغداد: 11/ 346 — 347، الأعلام: 4/ 263، مقدمة تحقيق: " رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب ": 60 — 70.

(2) في ت : يحكى.

(3) القاضي (ت: 403 هـ) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام ،انتهت إليه الرياسة في مذهب الاشاعرة، من أشهر كتبه : " إعجاز القرآن"، انظر وفيات الأعيان : 4/ 269 – 270 ، الأعلام : 6/ 176.

(4) انظر المسألة في البحر المحيط للزركشي : 1/ 126.

(5) في ت : بالمفهوم.

(6) انظر المسألة في: روضة الناظر: 597/1 – 599، البحر المحيط:377/1- 382.

(7) في ت : بالخبر

تعالى حكاية عن زكرياء[1]: ﭽ ﭫ ﭬ ﭽ [مريم: ٤] إظهاراً للضعف، وقوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭽ [النساء: ٩٥]؛ إذ كان لما [2] بينهما من التفاوت ليأنف[3] القاعد ويترفع بنفسه من انحطاط منزلته، وأمثال هذا أكثر من أن تحصى.

والمراد بالحكم وقوع النسبة لا إيقاعها؛ وإلا لما صح إنكارٌ ولا حسن تأكيدٌ،**[11أ]** والقسم الأول من قصد المخبر - وهو نفس الحكم - يسمى: (فائدة الخبر)[4]، والثاني يسمى: (لازم فائدة الخبر)؛ لاستلزام إفادة الحكم إفادة العلم به[5]، فالثاني أعم كما هو شأن اللازم الأعم، أو مجهول [6] المساواة مع ملزومه، وحيث أورد على هذا الاستلزام خبر الظان أو[7] الشاك أجيب بأن المراد بالعلم هنا حصول صورة ذلك الحكم في ذهن المخبِر[8]، وقولنا: (**إفادة السامع**) مصدر مضاف إلى مفعوله الأول، والمفعول الثاني:(**نفس الحكم**)، وقولنا:(**أو كونَ**) منصوب عطفا على (**نفسَ الحكمِ**)، وهو مصدرُ كانَ مضافٌ إلى اسمها، وخبرُها[9](**ذا علمٍ**)؛ لأن عمل كان يلزم تصاريفها كلها[1]؛ فلذلك إذا كان مصدرها[2] مبتدأ

(1) كذا في النسختين ، وهي لغة في زكريا ، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالقصر من غير همز وقرأ الباقون- ومنهم نافع – وهو القاريء الذي انتشرت قراءته في بلاد المغرب ، وبها كان يقرأ المؤلف - - بالمد والهمز ، انظر: القاموس المحيط: (ز ك ر)، النشر في القراءات العشر: 2/ 239 .

(2) العبارة في ت : [إدكارا لما] بينهما من التفاوت ، وفي العبارة على النسختين ركاكة،ولعل صواب ما في ت : [إذكاراً]، والله أعلم .

(3) في ت : ليأتنف .

(4) تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أن من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه، مختصر السعد: 1/ 197، ويتظر مواهب الفتاح: 1/ 196

(5) هذه إشارة إلى سبب تسميته بلازم الفائدة، انظر مختصر السعد: 1/ 196، مواهب الفتاح: 1/ 196 – 197.

(6) ساقطة في م .

(7) في م : و .

(8) انظر في هذا الإيراد والجواب عنه: المطول: 45 – 46، مواهب الفتاح: 1/ 196 – 197.

(9) أي خبر كان.

مبتدأ استوجب خبرين أولهما منصوب وآخرهما مرفوع نحو: "كونُ طالب العلم موفياً سعادةٌ"، وقولنا (**أولٌ**)[3] مبتدأ سوغ الابتداء به [4] التفصيل[5].

وفي الأبيات [6]: الإيجاز[7].

(ص) **38– وَرُبَّمَا أُجْرِيَ مُجْرَى الجاهِلِ ۝ مُخَاطَبٌ إِنْ كانَ غيرَ عَامِلِ**

39– كقَوْلِنَا لِعالمٍ ذي غَفْلَةِ: "الذِّكْرُ مِفْتَاحٌ لِبَابِ الحَضْرَةِ"

(**ش**) لما ذكرنا قبل أن غرض المخبر إفادة السامع فائدة الخبر أو لازمها ذكرنا ههنا أن العالم بذلك قد ينزل منزلة الجاهل به فيلقى إليه الخبر وإن كان عالماً به [8] لعدم جريه على مقتضاه؛ لأن ثمرة العلم العمل فمن لا يعمل [9] بعلمه لا فرق بينه وبين الجاهل، كما يقال لتارك الصلاة العالم بوجوبها: "الصلاة فرض"، وكما يقال لصاحب الفاسق إذا كان عالما: "صحبة الفاسق تعمي القلب"، وكما يقال للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى: (**الذكر مفتاح لباب الحضرة**) فإنه لا يخفى على العالم أن ذكر الله تعالى وسيلة إلى الترقي في معراج الكمال إلى حضرة المشاهدة ومقام القدس، والمراد بالحضرة عند السادات الصوفية[10] رضي الله عنهم دائرة

=

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 268 –271، أوضح المسالك: 2/ 215 – 217.

(2) اختلف أهل العلم في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا؟ وصحح ابن عقيل أن لها مصدرا، انظر شرح ابن عقيل: 1/ 271 .

(3) أي في قوله: (فأولٌ فائدة).

(4) ساقطة في ت .

(5) من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقصد بها التنويع، والظاهر أنه المراد هنا بقوله :"التفصيل"، انظر: شرح ابن عقيل: 219/1 .

(6) في ت : البيت .

(7) مضى تعريف الإيجاز: 23.

(8) ساقطة في ت .

(9) في ت : يعلم .

(10) للحضرة عند الصوفية معان كثيرة جداً بحيث يصعب حصرها وتحديد المراد بها في مواضع ذكرها بدقة، وقد عد صاحب المعجم الصوفي هذا المصطلح من المصطلحات التي لا تجيزها الأصول

=

القدس والطهارة والكمال التي إذا وصل إليها السالك سمي عارفاً وواصلاً، ويلقبونها بحضرة القدس، والحضرة الإلهية، والحضرة الربانية، والدرة البيضاء[1]. ومن وصل إليها كان قلبه **[11ب]** عرشاً من عروش التجليات وطوراً من أطوار المناجاة وعيناً من عيون المشاهدات، وصار ممن يقابل بالفيض والإلهام والتكليم، وصار صدره عيناً من عيون الحكمة، وباباً من أبواب العلوم اللدنية يلتقط من بحر قلبه جواهر الحكمة، وصار دائم المراقبة والهيبة والخشية من الله سبحانه لما تجلى لمرآة قلبه من جلال الله سبحانه وعظمته وكشف له عن الملكوت الأعلى وعن أسرار تعجز عن الإحاطة بها القراطيس والأقلام، وصارت همته تابعة للأمر الإلهي تدور مع الشرع حيث دار[2]، وصار من الوارثين لرسول الله ρ الراسخين الثابتين المطمئنين، فهذه صفة العارف بالله تعالى الذي بلغ الحضرة الإلهية، ولا جرم أن ذكر الله تعالى هو مفتاح باب تلك الحضرة؛ لا يدخلها أحد إلا بالاجتهاد في ذكر الله تعالى في كل وقت بشروطه المعلومة في كتب القوم، ولهم في كيفية السلوك إلى تلك الحضرة اصطلاحات وتربيات يقرب بسببها الفتح على المريد بما[3] فتح الله به عليهم فانظرها في محلها، والغرض من المثال المذكور في البيت ترغيب طالب العلم في الدخول في حضرة المنقطعين[4] إلى الله تعالى الذين تلذذوا بعبادة ربهم؛ فهم في الدنيا متنعمون بما يرد على قلوبهم من المعارف وما يتجلى لهم من صفات الجلال والجمال، وفي الآخرة أسعد وأفضل، وتحذيره[5] من الغفلة التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب

=

القرآنية والنبوية، والظاهر من سياق الكلام أن مراد المؤلف بالحضرة هنا: مراقبة الله، وحضور القلب معه – سبحانه – ، انظر المعجم الصوفي: 3/ 1153 – 1156.

(1) الدرة البيضاء عند الصوفية هو العقل الأول، وهو مصطلح فاسد لا تجيزه الأصول القرآنية، انظر: المعجم الصوفي: 3/ 1115 – 1119.

(2) هذا يدل على انضباط المؤلف بالشرع المطهر خلافاً لغلاة الصوفية، انظر في الكلام على تصوف المؤلف: قسم الدراسة: 49–51 .

(3) في ت : مما .

(4) في م : المنقطين .

(5) معطوف على ترغيب.

إلا لله للعمل إذ لا يصح إلا به؛ فليحذر[1] طالب العلم من الغفلة، وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العلم[2]؛ فإن الله سبحانه جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً، فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من تسويل الشيطان ومن علامات الطرد والخذلان، وقد رأينا كثيراً من طلبة العلم ممن يندب إلى الخير ويرغب في العبادة فيتعلل **[12أ]** ويقول:"إذا قضيت حاجتي من العلم أرجع إلى العبادة"، ثم يفوته الأمر إما بموت أو هرم أومحنة أو موت قلب – نسأل الله تعالى التوفيق –، هذا مع علمه بأن الخير والفوز في النهوض إلى عبادة الله تعالى والمبادرة إليها من غير توان، وأن التواني مقيت، وهذا من أعجب العجب كما يقال: "لا عجب إلا في اثنين رجل قتل نفسه بيده، ورجل علم طريق الكمال والسعادة والدرجة العلية المرضية في الدنيا والآخرة ورغب عنها"[3]، لكن القلوب بيد الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وفي البيتين: الإيجاز، والمساواة، والإطناب ، والمطابقة ، والاختلاف[4]، والتجنيس الملحق[5].

40– فينبغي اقتصارُ ذي الإخبَارِ   على المُفيدِ خَشْيَةَ الإِكْثَارِ

41– فيخبِرُ الخالي بِلا توكيدِ   مَا لَمْ يَكُنْ في الحُكمِ ذا تَرْدِيدِ

---

(1) في ت : فليتحذر .

(2) هذا المقطع يدل من حيث العموم على صحة منهج المؤلف في باب التصوف،انظر في تصوف المؤلف مبحث عقيدة المؤلف في قسم الدراسة: 49–51.

(3) لم يتبين لي قائله.

(4) غير واضحة في : ت .

(5) مضى تعريف الإيجاز: 23، ولعل الإيجاز في قوله (إن كان غير عامل) إذ التقدير: غير عامل بعلمه، فحذف الجار والمجرور، ومضى تعريف المساواة: 33 ، ولم يتبين لي موضع المساواة في البيت، والإطناب – عند القزويني – : هو تأدية أصل المراد بلفظ زائد عنه لفائدة، التلخيص: 65، ومضى تعريف المطابقة: 38 ، ولم أتبين المراد بالاختلاف ، ومضى تعريف التجنيس – وهو الجناس –: 28 ، أما التجنيس الملحق فلم أجده بهذا اللفظ، والظاهر أن المؤلف يعني به ما ألحقه القزويني بالجناس وهو أن يجمع بين اللفظين الاشتقاق أو شبه الاشتقاق، انظر: التلخيص: 111، وعليه فالجناس الملحق في البيتين في قوله (أجري)، و(مجرى).

42- فَحَسَنٌ ومنكِرِ الأخبارِ حتمٌ لهُ بِحَسَبِ الإنكارِ

43- كقولِهِ:"إنَّا إليكمْ مُرْسَلُونْ" فَزَادَ بَعْدُ مَا اقْتضَاهُ المُنكِرونْ

(ش) ما ذكرناه في هذه الأبيات مرتب على ما قبله ولذلك أتيت فيه بفاء النتيجة[1]؛ أي: إذا كان قصد المخبر إنما هو إفادة السامع بما[2] ذكر فينبغي أن يقتصر المخبر من التركيب على المقدار المحصل للغرض المذكور لئلا يكثر الكلام بما لا يفيد فيكون لغوا أو [3] تهافتاً، ولكن يلقيه إليه بحسب حاله باعتبار الخبر؛ إذ لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يكون خالي الذهن - أي لا عالماً بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا متردداً فيها- ، أو يكون متردداً فيها، أو يكون منكرا لها؛ فالأول: يلقى إليه الخبر من غير توكيد لعدم الحاجة إليه، والثاني: يستحسن التأكيد له، والثالث: يجب التأكيد له بحسب قوة إنكاره وضعفه هذا هو المستقرأ من لسان العرب[4] ويقتضيه النظر؛ فيكون الكلام بذلك مطابقاً لمقتضى الحال؛ فتقول في إخبار الخالي بقيام زيد مثلاً: "قام زيد"، وإن شئت قلت: "زيد قائم"؛ لأن التأكيد بالجملة[5] **[12ب]** الاسمية هنا لا يوجب لغواً في الكلام[6]، وتقول في خطاب المتردد: "قد قام زيد"، أو "إنَّ

---

(1) قول المؤلف: فاء النتيجة لم أجد من عبر بهذا المصطلح فيما اطلعت عليه من مراجع، ولعل المؤلف قصد بها فاء الفصيحة وهي التي يحذف معها المعطوف عليه مع كونه سبباً للمعطوف من غير تقدير شرط، ويشكل على هذا الاحتمال وجود شرط مقدر في البيت كما نص عليه المؤلف، هذا وموقع هذه الفاء في كلام المؤلف موافق لموقعها في التلخيص حيث قال: 20 :" فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة..."، وهي عند صاحب التلخيص فاء التفريع ولم أجد من سمى فاء التفريع فاء النتيجة، وانظر في موقع الفاء في كلام صاحب التلخيص: حاشية الدسوقي: 1/ 202.

(2) في ت : مما .

(3) في ت : و .

(4) لم أر من عد دليل هذا التقسيم مأخوذا من استقراء كلام العرب، والظاهر أن دليله العقل فحسب.

(5) في م: يالجملة.

(6) يحتمل كلام المؤلف أنه يقصد أن التوكيد بالجملة الاسمية هنا توكيد بأجزاء الجملة، وليس توكيداً بزائد عنها – وهو ما عبر عنه بقوله: "لغواً" – بخلاف المؤكدات الأخرى ك: إن واللام، وقد قال ابن السبكي: "وإنما يتكلمون هنا في التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام"، عروس الأفراح: 1/ 221، وانظر أيضاً: عروس الأفراح: 1/ 220.

زيداً قائم"، أو بما شئت من المؤكدات، وتقول للمنكِر ذلك بحسب إنكاره؛ فإن كان قوياً بالغت له في التأكيد[1]، ومنه قوله تعالى حاكياً عن رسله الذين كذبوا: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ [يس: ١٤] فأكدوا لهم بمؤكدين وهما "إن" و"اسمية الجملة"، ثم لما بالغوا لهم في التكذيب والإنكار بقولهم: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭼ إلى قوله: ﭽﭽﭼ [يس: 15] بالغوا لهم في التأكيد بقولهم : ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [يس: ١٦] فأكدوا لهم بأربع مؤكدات وهي "اسمية الجملة" و"إن" و"لام الابتداء" و"القسم المشار إليه بقوله ﭽﭸ ﭹﭼ"[2] .

وقولنا: **(فينبغي)** لفظة ينبغي[3] تستعمل في النفي للتنزيه تارة، والامتناع إما مع الاستحالة كقوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱﭼ[مريم: ٩٢] الآية، أو مع الإمكان كقولك[4]: "لا ينبغي للمؤمن أن يعصي الله تعالى"، و"لا ينبغي لذي المروءة أن يرفع صوته لغير ضرورة أو يخالط السفهاء"، ولعدم الوقوع تارةً كقوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﭼ [يس: ٤٠] الآية، وتستعمل في الإثبات للاستحسان، [وربما تستعمل] [5] للوجوب، وقولنا: **(ما لم يكن في الحكم)** شبه استثناء منقطع، وقولنا: (**ترديد**) مصدر ردَّدَ، وإن كان الأولى بهذا المحل ذكر التردد مصدر تردد[6]، ولكن ألجأ إليه النظم مع تقاربهما؛ لأن[7] كل متردد في شيء فقد ردد فكره فيه[8]، والتردد هو: الرجوع من طرف إلى طرف[9] . وقولنا: (**فحسن**) خبر مبتدأٍ محذوف تقديره فهو حسن أي التأكيد . وقولنا (

(1) في ت: بالتوكيد .

(2) قال الزمخشري: " وقوله: جارٍ مجرى القسم في التأكيد به، الكشاف: 3/ 318.

(3) لم أر من فصل في هذه الكلمة كل هذا التفصيل غير المؤلف، وانظر: مفردات ألفاظ القرآن (بغى)، عمدة الحفاظ (ب غ ي).

(4) في ت: كقوله .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من ت .

(6) لأن الكلام عن الشخص المتردد لا عن الشخص المرَدَّد.

(7) في ت : لكن .

(8) فأطلق الترديد وأرد لازمه وهو التردد، انظر حاشية المنياوي: 36.

(9) لم أجده بهذا المعنى وفي لسان العرب: (ردد): " الرد صرف الشيء ورجعه "، وهو قريب مما ذكره المؤلف.

حتم له) خبر لمحذوف أيضاً والجملة خبر عن (**منكر**) . وقولنا: (**ما اقتضاه المنكرون**) على حذف مضاف أي حال المنكرين فأقيم مقامه في إعرابه، وسكنت ياء الخالي للضرورة، والحَسَب: القدْر[1]، والقول: مصدر قال.

وفي البيت: الإيجاز، والفصل، والوصل، [والالتزام، والموازنة][2] [3].

(ص) 44– لِلفْظِ:"الابتداءِ" ثُمَّ :"الطَلَبِ"   ثُمَّتَ: "الانكارِ" الثَّلاثَةَ انسُبِ[4]

(ش) أشرنا بهذا البيت إلى اصطلاح البيانين في الضروب الثلاثة؛ أعني **[13أ]** خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب المنكر، وهو أنهم سموا الأولَ ابتدائياً، والثانيَ طلبياً، –لأن المتردد يطلب الجزم فكأنه طالب من المخبر أن يخبره – ، والثالثَ إنكارياً، وسموا إخراج الكلام على وجوه الضروب الثلاثة – وهي خلوه من التأكيد في الأول، واستحسانه في الثاني، ووجوبه في الثالث – إخراجاً على مقتضى الظاهر – وهو أخص من مقتضى الحال– ، ولذلك قد تعرض نكتة توجب إخراج الكلام عن مقتضى الظاهر؛ كإجراء الخالي مجرى غيره، وإجراء المنكر مجرى الخالي، كما سيأتي –إن شاء الله–[5]، والتاء في (ثمت) لتأنيث اللفظ وتسكن وتحرك[6].

وفي البيت: الإيجاز، واللف والنشر المرتب[7].

---

(1) انظر القاموس المحيط : (ح س ب)، لسان العرب: (ح س ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في: م

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، والفصل: 33، والوصل: 33، والظاهر أن الفصل في قوله "...كقوله"، والوصل في قوله "... ومنكر الإخبار"، ومضى تعريف الالتزام: 23، والموازنة: أن تكون الفاصلتان متساويتين في الوزن دون التقفية، انظر الإيضاح: 4/ 99 — 100.

(4) يصح كسر السين وضمها هنا ، انظر القاموس المحيط:(ن س ب).

(5) في البيتين القادمين وشرحهما.

(6) قوله:" وتحرك"؛ أي بالفتح، انظر :شرح التسهيل: 3/352،351.

(7) مضى تعريف الإيجاز: 23، والظاهر أن الإيجاز في البيت في قوله: (الثلاثة)، والتقدير الألقاب الثلاثة، واللف والنشر — ويسمى الطي والنشر — هو: ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه، فإن كان النشر على ترتيب اللف فهو اللف والنشر المرتب، التلخيص: 98 — 99، واللف والنشر المرتب في البيت بالنظر إلى ما سبق
=

45- واسْتُحْسِنَ التَّأكيدُ إن لوَّحتَ لَهْ بخبر كسائلٍ في المنْزِلةْ

46- وألحقوا أمارةَ الإنكارِ بِهْ كعكْسِهِ لِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهْ

(ش) ذكرنا في هذين البيتين ثلاث مسائل جُري فيها على خلاف مقتضى الظاهر؛ إحداها: أنهم نزَّلوا[1] الخالي منزلة السائل المتردد إذا قدم[2] إليه ما يلوح بالخبر؛ فيستحسن التأكيد له كما يستحسن للسائل المتردد، ومنه قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □□ □ □ □ ﴾ [هود: ٣٧، والمؤمنون: 27]؛ فإن النهي مُشوِّقٌ للنفس عادة إلى طلب السبب.

وكثيراً ما وقع هذا النوع في الكتاب العزيز، ولا سيما بعد الأوامر والنواهي، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ﴾ [الحج: ١] ومنه: ﴿ٺ ٿ ٿ﴾ [يوسف: 53][3] الآية، وكقولك لمن تعظه: "لا تعص الله؛ إنه مطلع عليك"، "لاتغفل عن ذكر الله؛ إنه ينور القلب"، و"لا تترك التصوف؛ إنه يورث الورع واتباع الرسول في قوله وفعله وأخلاقه"، "ولا تصحب فلاناً، إنه فاسق"[4]، وإلى هذه المسألة أشرنا بقولنا "واستحسن التأكيد" البيت أي فاستحسن تأكيد الخبر إذا لوحت به للمخاطب تنزيلا له منزلة السائل المتردد، والتلويح: الإشارة [5]،**[13ب]** والسؤال: الطلب، والعرب تقول في الأمر: سل بحذف العين ما لم يتصل بفاء أو واو فترد العين حينئذ[6].

المسألة الثانية: أنهم جعلوا غيرَ المنكِر كالمنكِر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار فأوجبوا له التأكيد كقول الشاعر:

جَاءَ شقيقٌ عارضاً رُمْحَهُ إنَّ بَنِي عَمِّكَ فيهمْ رِمَاحْ[7]

=

من أبيات حيث أشار الناظم إلى أضرب الخبر ثم سماها على ترتيب ذكرها.

(1) في م : أنزلوا .

(2) في ت : قام .

(3) لا يتم الاستشهاد بالآية إلا بإكمال جزء من الآية وهو : ﴿ پ پ پ پ پ پ پ ﴾

(4) انظر فيما يتعلق بمنهج المؤلف في أمثلته قسم الدراسة: 78 .

(5) انظر: لسان العرب (ل و ح).

(6) لسان العرب (س أ ل)، (س و ل).

(7) البيت من السريع، وقائله: حجل بن نضلة وهو شاعر جاهلي من بني عمرو بن عبد قيس بن معن بن أعصر، وقوله: "عارضا رمحه" قيل: أي واضعا رمحه عرضاً، من عرض العود على الإناء، وقيل:

=

وإلى هذه المسألة [1] أشرنا بقولنا: **(وألحقوا أمارة الإنكار به)** أي حكموا لأمارة الإنكار بحكم الإنكار من وجوب التأكيد، وليس المراد أن المخبر فَهِمَ عن المخاطب الإنكار بسبب تلك الأمارة، ولكن المراد أن المخاطب قام به معنى لا يكون غالباً[2] إلا في منكر كما إذا قلت لمن جهل عليك وهو يعرفك:"إني فلان بن فلان"[3].

المسألة الثالثة: عكس التي قبلها؛ وهو أن ينزل المنكِر منزلة غير المنكِر فيلقى إليه الخبر غير مؤكد لكون الخبر بلغ من الظهور ما لا ينكر معه عاقل، كقولك ليهودي:"دين محمد ρ حقٌّ" من غير تأكيد لظهور نبوة[4] محمد ρ بالشواهد والدلائل التي لا ينكرها إلا جاحد معاند[5]، وإلى هذه المسألة أشرنا بقولنا "**كعكسه**" وقولنا "**لنكتة**" عائد على المسألتين[6]؛ أي: لسر وحكمة، والنكتة:الأثر؛ من نكت في الأرض إذا أثر فيها بقضيب أو غيره[7]، والاشتباه: الالتباس والخفاء[8]، وقولنا: **(كسائل)** على تقدير محذوف أي فهو كسائل في المنزلة.

وفي البيتين [9] : الإيجاز، والإطناب، والإحالة، والتعليل، والالتزام[10].

=

المعنى أنه وضعه على عرضه بأن جعله على فخذيه بحيث يكون عرضه إلى جهتهم، انظر: البيان والتبيين : 340/3، ومعاهد التنصيص: 1/ 72 – 73، وحل العويص:43– 46.

(1) في ت : المسلة .

(2) في م : غاليا

(3) انظر عروس الأفراح: 1/ 212.

(4) في ت : نبوءته .

(5) في ت : عاند.

(6) وقد قصر الدمنهوري والمنياوي في شرح هذا الموضع حيث جعلا قوله لنكتة عائداً على قوله لعكسه فقط، انظر حلية اللب المصون: 39، وحاشية المنياوي: 39.

(7) لسان العرب: (ن ك ت)

(8) لسان العرب: (ش ب هـ)

(9) في ت : البيتن .

(10) مضى تعريف الإيجاز: 23، والإطناب: 47، والإطناب في البيتين في: قوله " لم تشتبه " إذ يغني في إفادة أصل المعنى قوله " لنكتة "، والإحالة: مصدر أحلته على كذا، انظر حلية اللب المصون: 148،

=

(ص) 47 – بِقَسَمٍ،(قَدْ)،(إنَّ)، لامِ الابْتِدَا ونونِيَ التَّوكيدِ، واسْمٍ أَُكِّدَا[1]

(ش) ذكرنا في هذا البيت[2] مؤكدات الخبر المثبَت، وليس المراد حصر جميعها، ولكن المراد أن هذا مما يؤكد به، ومما يؤكد به أيضاً: تكرير الجملة، و(أما) الجزائية، وحرف التنبيه، وحروف الصلة[3]، والقسم: اليمين، وقولنا "اسم" أي كون الجملة اسمية.

وفي البيت: الإيجاز، [والفصل][4]، والالتزام[5].

(ص) [14أ] 48 – والنَّفْيُ كالإثْبَاتِ في ذَا البَابِ يَجْرِي عَلَى الثَّلاثَةِ الألْقَابِ

(ش) هذا البيت ذكرنا فيه أن الخبر المنفي يجري على طريقة الإثبات في وجوهه الثلاثة، وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر[6]، والمراد بالثلاثة الألقاب: الابتدائي، والطلبي، والإنكاري؛ أي: يجري على حكمها من تجريده عن المؤكدات في الأول، واستحسانه في الثاني، ووجوبه في الثالث.

=

ومعجم مصطلحات البلاغة: 1/ 55، وانظر ما سيأتي عن الإحالة: 405، والظاهر أن التعليل – هنا –: أن يريد المتكلم ذكر حكم فيقدم عليه علة وقوعه. ومضى تعريف الالتزام: 23، وليس في البيتين الالتزام.

(1) ويقرأ "أكدا" بضم الهمزة – مبني للمجهول – ، ونائب فاعله ضمير يعود على الخبر؛ أي وأكد الخبر بقسم وبقد إلخ، وألفه للإطلاق، ويصح فتح الهمزة على أنه فعل أمر، وحينئذ ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها تبدل في الوقف ألفا؛ أي أكدن الخبر المثبت بقسم وبقد إلى آخرها"، موضح السر المكمون: 42 أ.

(2) هذا البيت مما زاده المؤلف على التلخيص، انظر حول إضافات المؤلف:قسم الدراسة: 71، هذا وقد حاول الدسوقي حصر المؤكدات: انظر حاشية الدسوقي: 1/ 204.

(3) حروف الصلة هي حروف الجر الزائدة.

(4) ساقطة من م .

(5) مضى تعريف الإيجاز: 23، والالتزام: 23.

(6) التلخيص: 21، ويلاحظ أن الذي اقتضى تنصيص القزويني على هذه المسألة هو سوقه لعدد من الأمثلة جلها من باب الإثبات، انظر المطول: 52، وهذا ما دعى بعض الشراح لانتقاد الناظم على ذكر هذا البيت، انظر: حاشية المنياوي:40.

و(**الألقاب**) جمع لقب، وهو لغة: العَلَم المشعر بمدح أو ذم[1]، وتجوز به العلماء في[2] استعماله لأجناس العلوم وأنواعها ومسائلها، وقولنا: (**على الثلاثة الألقاب**) إعرابه ظاهر.

وفي البيت: المطابقة، والفصل، والإيجاز، والإحالة[3].

(ص)49– بـ:(إِنْ)،وَ(كَانَ)،لامٍ، اوْ بَاءٍ، يَمِينْ   ك:"مَا جليسُ الفاسقينَ بِالأَمِينْ"

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت[4] مؤكدات النفي، وهي: (إن) الزائدة، و(كان)، ولام الجحود، والباء الزائدة، واليمين؛ تقول: "ما إنْ زيد[5] قائم"، و:"ما كان زيد قائما"، و:"ما كان زيد ليقوم"، و:"ما زيد بقائم ،"والله لا يقوم زيد"، ونحو ذلك.

---

(1) لسان العرب: (ل ق ب)، وانظر شرح ابن عقيل: 1/ 119، وفي عد هذا التعريف للقب تعريفاً لغوياً نظر؛ إذ العَلَمُ المقصود في التعريف هو العَلَمُ في اصطلاح النحاة كما هو ظاهر.

(2) كتبت فوق السطر في م.

(3) مضى تعريف المطابقة: 38، والفصل: 33، والإيجاز: 23، والظاهر أن الإيجاز في البيت في قوله: "الثلاثة الألقاب"؛ إذ هو أخصر من ذكرها، ومضى تعريف الإحالة:53، والإحالة في البيت في قوله: "الثلاثة الألقاب".

(4) هذا البيت مما زاده المؤلف على ما في التلخيص، انظر حول إضافات المؤلف: قسم الدراسة:77.

(5) في ت : زيداً.

فصل في المجاز العقلي

(ص) فصل

(ش) الفصل في اللغة: القطع[1]، وقد جرت عادة العلماء باستعمال الأبواب لأنواع[2] مباحث الفن؛ والفصول لأنواع الأنواع، وربما استعملوا كتباً وأبواباً وفصولاً ومسائل بحسب اصطلاحهم[3].

50- ولحقيقةٍ مجازٍ وَرَدَا[4] للعقل منسوبيْنِ، أمَّا المُبْتَدا:

51- إسنادُ فعلٍ أو مضاهيهِ إلى صاحبِهِ كَ:"فَازَ مَنْ تَبَتَّلا"

(**ش**) يعني أن الإسناد ينقسم إلى قسمين: حقيقة عقلية ومجاز عقلي؛ فالحقيقة العقلية هي: إسناد الفعل وما في معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

والمراد بمضاهي الفعل[5]: المصدرُ، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف[6]، ومعنى: "هو له" **[14ب]** أن يكون معناه قائماً به في الظاهر وصفةً له، وسواء صدر عنه باختياره ك:"ضرب زيد"، و:"خرج عمرو"[7]، أو لا باختياره ك:"مرض"، و:"مات"، فإذا قلت: "ضرب زيد عمرا" فقد نسبت الضاربية لصاحبها - وهو زيد - ، وإذا قلت:"ضُرب زيد" بالمبني للمفعول فقد نسبت المضروبية إلى صاحبها[8] -وهو زيد-.

وإنما سميت عقلية لأن الحاكم بكون الإسناد في محله أو لا في محله هو العقل؛ إذ الإسناد الذي هو

---

(1) انظر مقاييس اللغة (ف ص ل)- وفيه: " الفاء والصاء واللام كلمة صحيحة تدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه"- ، ولسان العرب: (ف ص ل).

(2) في م: لأنوع.

(3) قول المؤلف: " وربما ... " الظاهر أنه يشير به إلى أنهم قد يستعملون الفصل مكان الباب والعكس، وانظر حول الفصل في الاصطلاح : التعريفات : 226، الكليات: 686- 687.

(4) في ت: ورد.

(5) في قوله في النظم: (أو مضاهيه) وهو المشار إليه في التعريف الذي ذكره في الشرح بقوله (وما في معناه).

(6) انظر: الإيضاح: 1/ 55، ومختصر السعد: 1/ 226، ويضاف إلى ما ذكر المؤلف: أمثلة المبالغة، والجار والمجرور، واسم الفعل، والمنسوب، انظر حاشية الدسوقي: 1/ 226.

(7) في ت :[عمر].

(8) في ت: صاحبتها.

ضم كلمة إلى أخرى مما يحصل بقصد المتكلم دون الواضع.

فإن قلت: جعلُكم ضرب زيد عمراً ونحوه من أفعال العباد حقيقة ً عقلية غيرُ جار على مذهب أهل الحق من أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله سبحانه، وأن إسنادها لمن خلقت في محله إنما هو على سبيل التجوز، فهلا كان هذا من المجاز العقلي لا الحقيقة، /13ب أما نحو قولنا: "خلق الله العالم" فحقيقة بلا إشكال، قلت:...[1] .

وإنما ذكر تقسيم الإسناد إلى ما ذكر في هذا المحل لانسياق الكلام إليه في أحكام الإسناد؛ وإلا فالأليق به مبحث الحقيقة والمجاز من فن البيان، وإنما قيدنا إسناد الحقيقة بالفعل وشبهه احترازا من نحو: "الحيوان جسم".

وقولنا: (**ولحقيقة مجاز**) هو بإسقاط العاطف للضرورة، [وقولنا: (**منسوبيْن**) نعت لحقيقة ومجاز، و:(**للعقل**) يتعلق به][2]، وقولنا: (**أما المبتدا**) أي القسم الأول وهي الحقيقة، وقولنا: (**إسناد**) فيه حذف الفاء من جواب أما، وهو في النظم كثير، وفي النثر قليل ما لم يحذف معها قول[3]، والمضاهي: المشابه قال[1] الله تعالى: ﭽ ﮬ[2] ﮭ ﮮ ﭼ [التوبة: 30] أي يشابهون[3]،

(1) بياض في النسختين، وفي العبارة اضطراب، ولعل من المفيد لتجلية مراد المؤلف نقل ما ذكره الثغري في هذا الموضع حيث قال:"فإن قلت: جعلكم ضرب زيدا عمرا ونحوه من أفعال العباد حقيقةً عقليةً غير جار على مذهب أهل الحق من أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى فهلا كان هذا من المجاز العقلي لا الحقيقة العقلية والجواب أن نسبة الضاربية لأصحابها حقيقة بحسب الكسب والاكتساب لا بحسب الخلق والاختراع فقولنا قام زيد غير مؤثر القيام بل هو واقع بخلق الله تعالى ولكن نسبة القيام إليه حقيقة بمعنى أن العرب إنما وضعت قام لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى ولم تلاحظ في قام زيد غير نسبة القيام إليه وإن كان الله تعالى خالقها ، انظر تمامه في عروس الأفراح؛ إذ الفاعل يحصل له اكتسابٌ ما وعليه يعاقب أو يثاب، وأما قولنا خلق الله العالم فحقيقة بلا إشكال" موضح السر المكمون: 43 ب – 44 أ، ويحتمل عندي احتمالا قوياً أن كلام الثغري منقول عن الأخضري، انظر لمعرفة أسباب قوة هذا الاحتمال قسم الدراسة:78-80،وانظر عروس الأفراح: 1/ 228 –230.

(2) في النسختين يضاهون وهي قراءة الجمهور خلافا لعاصم فقد همزها، انظر:النشر : 406/1، 2/ 279.

(3) فإن وجد معها قول محذوف حذفت، شرح ابن عقيل: 2/ 292 –293.

وقولنا: (ك:"**فاز من تبتلا**") تمثيل للحقيقة العقلية فإن الفوز مسند إلى من هو له وكذلك التبتل، ومعنى فاز أي: سعد وأفلح، ومعنى: (**تبتلا**)[4] انقطع إلى الله سبحانه بقلبه، قال الله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ [المزمل: 8] أي انقطع إليه من كل شيء انقطاعاً[5]، وإنما مثلنا بهذا المثال[6] رجاء التفات الطالب إلى التعلق بالأسباب الموصلة **[15أ]** إلى حضرة المعرفة التي مدارها على صدق التوجه إلى الله سبحانه والانقطاع إليه من كل شيء[7]، وهو التبتل الذي هو أساس المجاهدة، والتبتل قسمان:

تبتل البداية: فلا بد فيه من انقطاع المريد عن الخلق بقلبه وجسمه، وذلك بالعزلة[8] عن الخلق، والذهاب إلى الحق.

وتبتل النهاية هو: الانقطاع بالقلب، ودوام مراقبة الرب، وهو صفة العارفين الواصلين؛ لأنهم مع الخلق بأجسامهم ومع الحق بقلوبهم؛ فيُرى أحدهم ساكناً بين الجلساء وقلبه جوال في الملكوت،

=

(1) في ت: قال قال

(2) في النسختين يضاهون، وهي قراءة الجمهور خلافا لعاصم، انظر النشر في القراءات العشر : 1/ 406، 2/ 279.

(3) لسان العرب :(ض هـ ا) .

(4) في ت: تبتل وما في ب أنسب لموافقته للفظ المتن.

(5) انظر في تعريف التبتل: تفسير الطبري: 23/ 687 – 689، تفسير ابن كثير: 8/ 3648، مدارج السالكين: 2/ 206، وانظر في تفصيل الكلام على منزلة التبتل: مدارج السالكين: 2/ 206– 215.

(6) هذا منهج تربوي مطرد عند المؤلف، انظر قسم الدراسة: 78.

(7) غير واضحة في ت .

(8) من العزلة ما هو مشروع، ومنها ما هو بدعي ممنوع، وليست العزلة أو الخلطة ممدوحة بإطلاق، بل ينبغي للمسلم أن يكون له نصيب منهما، فيخالط الناس فيما فيه تعاون على البر والتقوى، ويعتزلهم فيما فيه تعاون على الإثم والعدوان، ثم يختلف الناس بعد ذلك في القدر الذي يحتاجه الواحد منهم من العزلة أو الخلطة، وكلام المؤلف هنا مجمل، وقد فصل في المسألة أهل العلم، انظر على سبيل المثال:العزلة للخطابي: 236 – 240، مجموع الفتاوى:10/ 425 – 426.

وغواص في بحر الجبروت: چ□ □ □ □ □ □ □چ [النمل: 88][1].

واعلم أن التبتل من صفات الصالحين، ومن خصال المنيبين إلى الله الذين شغلهم ذكره ومحبته والتأنس به عن الدنيا وما فيها، وتأمل قوله سبحانه: چ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڍ چ [المزمل: 8] الآية حيث أمر بذكره وأردفه بالأمر بالتبتل ثم بالتوكل بعدُ بقوله: چ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ چ[المزمل: 9] فتدبر سر هذه الأوامر وترتيبها، ومن أراد أن ينهض إلى عبادة ربه ويهاجر إلى الله سبحانه ويدخل في حضرة الذاهبين إلى رب العالمين فعليه بسورة المزمل، وليتأملها ويعمل بما فيها فإنها سورة العابدين وأنس الزاهدين.

وفي البيتين: الإيجاز، والمساواة، واللف والنشر، والمطابقة، والالتزام[2].

(ص) 52– أقسامُهَا مِنْ حَيْثُ الاعتقادُ وَواقعٌ أربعةٌ، تُفادُ

(**ش**) يعني أن الحقيقة تنقسم باعتبار مطابقة الواقع واعتقاد المخبر ومخالفتهما أربعة أقسام، وتركنا تفصيله استغناء بطريق القسمة الرباعية لوضوحها؛ لأنها إما أن تطابق اعتقاد المخبر والواقع، أو تخالفهما، أو تطابق الاعتقاد دون الواقع، أو عكسه؛ مثال مطابقهما[3] قول السني: "خلق الله أعمال العباد"، ومثال مقابله قول السني للقدري[4] **[15ب]** – خائفاً منه –: "العبد يخلق أفعاله"، ومثال مطابق الاعتقاد دون الواقع قول القدري: "العبد يخلق أفعاله"، ومثال مقابله قول القدري للسني – خائفاً منه–: "الله يخلق أفعال العباد [5]"[1]، فهذه

(1) استشهد بهذه الآية في هذا المقام – أعني مقام التنبيه أن العارف بالله قد يكون ساكن الجسد مع تأثره القلبي – غير واحد، انظر على سبيل المثال: حلية الأولياء – نقلاً عن الجنيد – 10/271، مدارج السالكين: 3/ 254.

(2) مضى تعريف الإيجاز:23، والمساواة: 33، ولعل المساواة في البيتين في قوله (إسناد فعل أو مضاهيه إلى صاحبه)، ومضى تعريف اللف والنشر: 51، واللف والنشر في البيتين وقع في ذكر كل من الحقيقة والمجاز أولا ثم تعريف كل منهما بعد ذلك، لكن يلاحظ أن النشر اكتمل في البيت: 53 فلو أخر المؤلف الإشارة إليه إلى موضع اكتماله لكان أحسن، ومضى تعريف المطابقة: 38، والالتزام: 23.

(3) في ت: [ما طابقهما].

(4) المراد بالسُنّيِّ والقَدَريّ: الأشعريُّ والمعتزلي كما هو مشهور في كتب البلاغة.

(5) في م:[العبد]، وهو صحيح لكن ما أثبته من ت أنسب بالاصطلاح العقدي المعروف .

الأقسام كلها حقيقة عقلية[2]؛ لأن المعتبر فيها نسبة الشيء لمن هو له عند المتكلم في الظاهر فإذا كان عنده غير ما أظهر فالمعتبر[3] ما أظهر، وقولنا: (**من حيث الاعتقاد**)؛ أي:من جهة الاعتقاد، و:(**حيث**): ظرف مكان مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة؛ لأنها تلزم الإضافة إلى جملة؛ فلذلك تكسر همزة (إنَّ) حيث وقعت بعدها، وحيث وقع بعدها اسم (كان) مرفوعاً – وإن كان وحده – فهو مبتدأ حذف خبره للعلم به كما في البيت[4]، وبنيت على الضم لشبهها بـ(قبل) وأخواتها، ووجه الشبه بينهما أن كلا منهما منع من أصل؛ (قبل) منعت من ذكر المضاف إليه، و(حيث) منعت من إفراد المضاف إليه؛ فلا تضاف إلى مفرد إلا في إحدى الروايتين في قوله:

ألا ترى حيث سهيل طلعا[5] [6]

بخفض سهيل[7]، وبنيت قبل على الضم لفقده حالة إعرابها[8]، وقولنا: (**تفاد**) دعاء تمنا به

=

(1) يلاحظ تسهيل المؤلف للأمثلة في هذا الموضع خلافا للقزويني، قارن بالإيضاح: 1/ 55، انظر قسم الدراسة: 77.

(2) ساقطة من ت.

(3)في ت: فالمتعبر .

(4) يقصد بيت المنظومة الذي يشرحه: " أقسامها من حيث الاعتقاد ... " البيت.

(5) في النسختين : طلعا ، والتصويب من مصادر تخريج البيت، وانظر الهامش التالي.

(6) البيت لا يعرف قائله، وبعده: "نجما يضيء كالشهاب لامعا"

ورواية البيت في المراجع التي اطلعت عليها (طالعا) خلافا لما عند المؤلف (طلعا) ، والبيت شاهد عند النحاة على دخول حيث على المفرد – وهذا إنما يسلم على رواية الخفض لسهيل كما سينص المؤلف – وانظر في الكلام على البيت كلا من: خزانة الأدب: 7/ 3 – 7 وشرح ابن عقيل: 2/ 56، ومغني اللبيب: 1/ 212 –215.

(7) روي سهيل طالع بالرفع على أن سهيل مبتدأ وطالع خبره، وروي بخفض سهيل فيكون حينئذ مثالا على دخول حيث على المفرد وهذا الدخول شاذ، انظر: مغني اللبيب: 1/ 214 – 215، وتعليق الشيخ محيي الدين على شرح ابن عقيل: 2/56 — 57.

(8) انظر في الكلام على أحكام حيث وسر بنائها كلا من: مغني اللبيب: 1/ 213، وأوضح المسالك: 3/ 112 –113، وشرح ابن عقيل: 1/ 355، 2/ 55– 56.

البيت، و:(**الاعتقاد**) على حذف مضاف تقديره: من حيث مطابقة الاعتقاد.

(ص) 53- **والثانِ**[1] **أ نْ يُسْنَدَ للمُلابَس**[2] **ليسَ لهُ يُبْنَى كَ:"ثَوْبٍ لابِسِ"**

(**ش**) أي القسم الثاني من قسمي الإسناد وهو المجاز العقلي هو: إسناد الفعل وما أشبهه[3] لما ليس هو له من ملابساته بتأويل، وله ملابسات كثيرة منها: الفاعل، والمفعول، والمصدر، والظرف، والمفعول له – بخلاف: الحال ، والمفعول معه، ونحوِهما[4] لعدم إسناد الفعل إليهما[5] – فإسنادُ الفعل وشبهه للفاعل والمفعول الذي بنيا[6] له حقيقةٌ، وإلى غيرهما لمشابهته[7] من هو له في الملابسة مجازٌ، فمثال ما بني للفاعل وأسند للمفعول به: ﭽ ﻫ ﻬ ﭼ [الحاقة: ٢١] و: **(ثوب لابس)**؛ والأصل مرضية وملبوس، ومثال عكسه نحو:**[16 أ]** "سيل مُفْعَم"، ومثال ما أسند للمصدر:"شعر شاعر"، و:"جَدَّ جِدُّهُ"، ومثال المسند للظرف:"نهاره صائم" وَ:"نهر جار"، ومثال المفعول له:ﭽ ﯴ ﯵ ﭼ [إبراهيم: ٤١] ؛ أي: يقوم أهل الحساب لأجله، وإنما قيدوا تعريف المجاز العقلي بالتأول ليخرج نحو قول الجاهل:"شفا الطبيب المريض"؛ فإنه معتقده.

وقولنا "والثان"[8] مبتدأ، و"أن يسند" خبره أي إسناد الفعل وشبهه للملابس، وقولنا "ليس له يبنى" جملة حالية لوقوعها بعد معرفة.

---

(1) في النسختين : [والثاني]، وبه ينكسر البيت.

(2) قال الثغري: "للملابس هو بفتح الباء وكسرها، والكسر هنا أولى: للالتزامِ، والسلامةِ من العيب المسمى في علم القوافي بـ(سناد الإشباع)، وهو: اختلاف حركة الدخيل – خصوصاً – بالفتح والكسر، والدخيل هو: الحرف المتوسط بين الروي وألف التأسيس وسمي دخيلا لدخوله بينهما "، موضح السر المكمون:45 أ، لكن لعل الأرجح هنا الفتح – مع جواز الأمرين – لأن المؤلف لم يذكر الالتزام في الفنون الموجودة في البيت، والله أعلم.

(3) في م: أشبه

(4) كالتمييز والمستثنى، حاشية الدسوقي: 1/ 236.

(5) انظر: مختصر السعد: 1/ 236 وحاشية الدسوقي: 1/ 236.

(6) غير واضحة تماماً في ت.

(7) في ت: لمشابهة .

(8) في النسختين : الثاني

وفي البيت: الفصل والوصل، والإيجاز، والجناس الناقص، والتسهيم[1].

(ص) 54- أقسامهُ بِحَسَبِ النوعيْنِ في جُزأيهِ أربعٌ بِلا تَكَلُّفِ

(ش) يعني أن المجاز العقلي ينقسم باعتبار الحقيقة والمجاز في طرفيه أربعة أقسام:

الأول: ما طرفاه حقيقيان[2]، نحو:"أنبت الربيع البقل".

الثاني: ما طرفاه مجازيان، نحو: "أحيا الأرض شباب الزمان".

الثالث: ما مسنده حقيقي نحو: "أنبت البقل شباب الزمان".

الرابع: عكسه نحو: "أحيا الأرض الربيع".

فالإسناد في هذه الأقسام مجازي، وإنما اختلفت أحوال طرفيه .

ووقع المجاز العقلي في القرآن: ﴿ ﴾ [الزلزلة: ٢][3] ﴿ ﴾ [الأنفال: ٢][1] ﴿ ...

---

(1) مضى تعريف الفصل:33، والوصل:33، ويلاحظ أن الفصل غير موجود في البيت، لكن كأن المؤلف قصد الباب ككل، والإيجاز: 23، الجناس الناقص: 34، والتسهيم – ويسمى الإرصاد أيضاً–: هو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي، التلخيص: 96،الإيضاح: 4/ 21، والتسهيم في البيت في كلمة لابس لأن السامع إذا عرف أن الروي السين وأن آخر البيت مثال للمجاز العقلي فإن كلمة ثوب تدل على أن آخر البيت: (لابسِ).

(2) في ت: حقيقتان، والمثبت من ب لأنه مناسب لقوله بعد قليل: (ما طرفاه مجازيان)

(3) عد البلاغيون ومنهم المؤلف هذه الآية من المجاز العقلي وقالوا: نسب الإخراج إلى مكانه، والمخرج هو لله حقيقة، والظاهر أن إسناد الإخراج إلى الأرض حقيقة عقلية لأمور:

1 – أن الأصل حمل الكلام على الحقيقة. 2 – عدم وجود قرينة صارفة عن هذا الأصل أما القرينة اللفظية فواضح وأما القرينة المعنوية فلأن الآية تتحدث عن أمر غيبي مستقبلي لا مجال للعقل فيه.

3– ماورد في بعض الأحاديث – وإن كان فيها ضعف – من التصريح بأن تحديث الأرض – وهو وارد في نفس السياق في نفس السورة – حقيقي فمن ذلك ما جاء في الحديث "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ρ (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) قَالَ « أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا ». قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ « فَإِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا أَنْ تَقُولَ عَمِلَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَهَذِهِ أَخْبَارُهَا »رواه الإمام أحمد في المسند: 14/ 456، والترمذي(2429) و(3353) وقال في الموضع الأول: هذا حديث حسن غريب، وقال في الموضع الثاني: هذا حديث حسن صحيح غريب، وضعفه الألباني وغير واحد من المعاصرين انظر كلا من: مسند الإمام أحمد – محققاً =

ﭬ ﭼ [الانشقاق: ٤][2]ﭼ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ [المزمل: ١٧] ﭼ ﯘ ﯙ ﭼ [القصص: ٤] ﭼ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ [البقرة: ٦١] إلى غير ذلك[3] .

=

بإشراف التركي -: 14/ 455 — 456- وانظر تعليق محققه عليه - وسنن الترمذي: 541- 542، 740 —وانظر تعليق محققه على درجته -، والتسهيل لتأويل التنزيل — التفسير في سؤال وجواب: جزء عم — 2/ 465، وتفسير ابن كثير: 8/ 3835.

4- تأييد السياق لحمل تحديث الأرض أخبارها - الوارد في نفس السورة ونفس السياق - على الحقيقة ، فقد قال تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ [الزلزلة: ٤ – ٥] فجعل سبب التحديث أن الله أوحى لها وأمرها بالتحديث وهذا يدل على أن تحديثها محمول على أمر صادر عنها وإلا لما كان لإيحاء الله لها معنى ، ويؤيد هذا ما صح عن مجاهد عند الطبري: " أمرها فألقت ما فيها وتخلت"، وانظر في الآية كلا من: تفسير الطبري: 24/ 547 - 549- وقد ذكر خلافا في المراد بتحديث الأرض أخبارها- ، وتفسير ابن كثير: 8/ 3835 — وقد حمل التحديث على الحقيقة- والتفسير الصحيح: 4/ 659.

(1) يرتبط القول بالمجاز العقلي في الآية بمسألة السببية لدى الأشاعرة ؛" فعندهم أن السبب لا تأثير له في المسبب وإنما العلاقة بينهما الاقتران، وعلى ذلك يكون السبب عندهم أمارة على المسبَّب لا مؤثرا في المسبَّب .... والصواب أن الآيات إذا تليت تزيد المؤمنين إيماناً حقيقة، فلا مجاز، وذلك بتوفيق الله لهم؛ فهي سبب مؤثر في حصول الزيادة بإذن الله؛ كما هو الشأن في سائر الأسباب الشرعية والكونية"، إصلاح الإيضاح، د/ عبد المحسن العسكر: 484 — 485.

(2) وهذه الآية أيضا مما لا يسلم فيها القول بالمجاز لما يلي:

1 — الأصل حمل الكلام على الحقيقة

2 — عدم وجود قرينة صارفة عن هذا الأصل، أما القرينة اللفظية فواضح، وأما القرينة المعنوية فلأن الآية تتحدث عن أمر غيبي مستقبلي لا مجال للعقل فيه.

3 — أن الله تعالى قال بعدها: ﭼ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼالانشقاق: ٥ وقد صح عن مجاهد أنه قال في تفسير نظيرتها في أول السورة: سمعت - وورد نحو هذا عن ابن عباس لكنه ضعيف، وإذا ثبت أنها تسمع وحملنا ذلك على الحقيقة فمن باب أولى أن يقال أنها تلقي ما فيها ونحمل ذلك على الحقيقة ، وانظر تفسير الطبري: 24/ 309 — 310 وابن كثير: 8/ 3736، والتفسير الصحيح: 4/ 609.

(3) مسألة وقوع المجاز في القرآن من المسائل التي طال حولها الجدل، والتحرير فيها أن يقال: إن المجاز واقع في القرآن شريطة وجود شرطه وهو القرينة اللفظية أو العقلية، ثم إن آيات الصفات - خصوصاً والآيات التي تتحدث عن أمور غيبية - عموما - تفتقر إلى القرينة لأن القرينة اللفظية إنما تكون

=

والضمير في أقسامه عائد إلى المجاز العقلي والمراد بـ(**النوعين**): الحقيقة والمجاز، وبـ(**جزأيه**): المسند والمسند إليه، وحذف تاء أربعة[1] للضرورة، وقولنا: (**بلا تكلف**) أي: لا تكلف ولا صعوبة في معرفتها.

وفي البيت: المساواة، والفصل، والموازنة[2].

(ص) 55– ووجبتْ قرينةٌ لفظيهْ أو معنويةٌ وإنْ عاديهْ[3]

(ش) ذكرنا في هذا البيت أن المجاز العقلي لا بد له من قرينة صارفة عن إرادة الحقيقة؛

وهي إما لفظية كقول غير العالم: "أنبت المطر العشب؛ **[16 ب]** فالحمد لله الذي خلق كل شيء"، فقولُه:"خلق كل شيء" دليلٌ على أنه يعتقد أن المنبِتَ للعشب على الحقيقة هو اللهُ تعالى، وإنما قلنا:"غير العالم" لأن العالم لا يحتاج معه إلى ذلك اللفظ، بل يكتفي بالقرينة المعنوية – وهي استحالة صدور الإنبات عن المطر نفسه – .

وإما معنوية كاستحالة الحقيقة عقلاً؛ كقولك للصالح:"صلاحك قربني إليك، ومحبتك جاءت بي

=

بآية أخرى أو حديث أو قول صحابي وكل هذا منتف عنها، وأما القرينة العقلية فإنها منتفية أيضا لأن القرينة العقلية إنما تعتبر إذا كان الحديث عن أمر تدركه العقول في عالم الشهادة، أما عالم الغيب فهو مما لا يمكن للعقول أن تدركه في الحياة الدنيا، وانظر في المسألة كلا من: كتاب: " منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز" لمحمد الأمين الشنقيطي، وكتاب "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع – عرض ونقد وتحليل – للدكتور:عبد العظيم إبراهيم المطعني، ومدخل إلى بلاغة أهل السنة للدكتور محمد الصامل: 152 –158، وانظر فتوى لابن تيمية – وهو من أشهر المنكرين للمجاز – في إثبات المجاز الذي قام دليله في محاسن التأويل: 17/ 152، والفتوى غير موجودة في كتب شيخ الإسلام المطبوعة.

(1) في قوله : (أربع بلا تكلف).

(2) مضى تعريف المساواة: 33، والظاهر عدم وجود المساواة في البيت إذ أن قوله (بلا تكلف) تطويل، ومضى تعريف الفصل: 33، والموازنة: 50، والظاهر عدم وجود الموازنة في البيت.

(3) في ت: عديه .

إليك"، وللفاسق: "فسقك أبعدني عنك"، أو عادة نحو: "هزم الأمير الجيش" .

ومعرفة صاحب[1] الحقيقة في المجاز العقلي قد تكون جليةً نحو: ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ [البقرة: 16]؛ أي: فما ربحوا في تجارتهم. وقد تكون خفيةً نحو: "سرتني رؤيتك"؛ أي سرني الله عند[2] رؤيتك؛ فلا يدرك الفاعل الحقيقي إلا بالتأمل، وإنما جعلت العادية[3] غاية للمعنوية[4] ولم نذكر[5] العقلية[6] لسرعة تبادر العقلية من لفظ المعنوية؛ إذ[7] الذهن يخالف العادية[8].

وفي البيت: الإيجاز، والوصل، والمطابقة، والموازنة[9].

---

(1) ساقطة من ت .

(2) في ت: عنك.

(3) وهي ما يمتنع عادة.

(4) في قوله: (وإن عاديهْ) .

(5) غير واضحة في ت.

(6) أي أنه لم ينص على القرينة العقلية في قوله :(ووجبت قرينة...) البيت لأنها أول ما يخطر في الذهن إن ذكرت القرينة المعنوية، بخلاف العادية التي قد يظن الطالب أنها لا تكفي لصرف الكلام من الحقيقة إلى المجاز.

(7) في ت: إلى .

(8) أي أن العقلية تتبادر إلى الذهن بسرعة بخلاف العادية فلذا احتاج للتنصيص عليها، وانظر موضح السر المكمون : 46 أ – 46ب فعبارته أوضح.

(9) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33، والمطابقة:38، والموازنة:50.

الباب الثاني : المسند إليه

(ص) الباب الثاني : المسند إليه

أي بيان أحوال المسند إليه؛ وهو ما يعرض له من الأحكام من حيث إنه مسند إليه؛ كذكره، وحذفه، وتعريفه، وتنكيره، وغيرِ ذلك، والمسند إليه: كل اسم صح جعله مبتدأ، والضمير في إليه عائد على (ال) الموصولة.

56- يُحْذَفُ لِلْعِلْمِ ولاختِبَارِ[1] مستمع وَصِحَّةِ الإِنْكَارِ

57- سَتْرٍ وَضَيْقِ فُرْصةٍ إِجْلالِ وعَكْسِهِ وَنَظْمٍ اسْتِعْمَالِ

58- كَحَبَّذَا طرِيقَةُ الصُّوفِيّهْ تَهْدِي إلى المرتَبَةِ العَلِيّهْ

(**ش**) ذكرنا في هذه الأبيات الأمور التي تقتضي حذف المسند إليه[2]؛ فذكرنا أنه يحذف للعلم به؛ كما إذا قلت: "حائك" في جواب مَنْ قال: "ما حرفة زيد؟"، ويحذف أيضاً لاختبار تنبه المستمع هل يتفطن بالقرائن؟ أو[3] مقدار تنبهه **[17 أ]** هل يتفطن للقرائن الخفية[4]؟ ويحذف أيضا لصحة الإنكار عند إرداته؛كما إذا جرى سياق الكلام على ذكر زيد فقلت: "فاسق فاجر" وحذفت لفظة زيد لتتمكنَ من الإنكار وتقولَ: "ما أردته" - إذا خفته مثلاً، ويحذف أيضاً لستره وإخفائه على غير المخاطب من الحاضرين [كما إذا قلت: "جا" تريد زيداً][5] لمن عرفه معك، ويحذف أيضا لضيق الفرصة؛ أي لضيق زمانها فيترك المسند إليه لخوف فواتها، وهي المبادرة إلى أمرٍ كما إذا قلت:"جاء" - ولم تقل زيد لأمر شغلك خفت أن يفوتك -، ويحذف أيضاً لإجلاله[6]؛ أي: تعظيمه وتنزيهه عن الذكر في ذلك المقام،

---

(1) في ت: والاختبار.

(2) يلاحظ أن المؤلف زاد على ما في التلخيص: الستر وضيق الفرصة وضرورة النظم واتباع استعمال العرب، كما أغفل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين، وادعاء تعين المسند إليه، انظر في إضافات المؤلف قسم الدراسة:77 .

(3) في م : و.

(4) في ت: الحقيقة.

(5) في ت ما نصه: [كما إذا قلت: جاء زيد] ، وكتبت بعدها كلمتان غير واضحتين

(6) عبارة التلخيص: " أو إيهام صونه عن لسانك أو عكسه "، والمؤلف عبر عن الأمرين الذين أشار لهما القزويني بالغرض منهما، وهو التعظيم للمحذوف في الأول، والتحقير له في الثاني، ولعله تعمد =

ويحذف أيضاً لتحقيره[1] صيانة للمجلس عن ذكره؛ كاستهجانه واستقذاره، أوسوء حاله، ويحذف أيضاً لضرورة النظم؛ إما[2] من جهة الوزن أو القافية، وفي معناه ضرورة السجع، ويحذف أيضاً لاتباع استعمال العرب كقولهم: "رمية من غير رام"[3]، وكثيرٍ من الأمثال، والمواضعِ[4] الأربعة التي يجب فيها حذف المبتدأ[5]، وجمعها[6] بعضهم في بيتين فقال:

و المبتدا احْذِفْ حَتْمَاً انْ كَانَ الخَبَرْ مخصوص (نِعْمَ) نَحْوُ:"حَبَذَا عُمَرْ"

أَوْ قَسَمَاً صَرِيحَاً اوْ نَعْتاً[7] قُطِعْ أَوْ مَصْدَرَاً مَوْضِعَ فِعْلِهِ وُضِعْ[8]

وقولنا: (**يحذف**) فيه حذف المسند إليه للعلم به من الترجمة ، وقولنا: **(ستر)** بفتح السين مصدر ستر، وأما بالكسر فهو اسم للساتر؛ كقوله تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ [الكهف: 90][9]، وقولنا: (

=

اجتناب ما عبر به المؤلف تحاشيا لما أثير حول عبارته من جدل، انظر شروح التلخيص: 1/ 278.

(1) انظر الهامش السابق.

(2) في ت: أو

(3) مثل معناه رب رمية مصيبة حصلت من رام مخطئ ويضرب مثلا للمخطيء يصيب أحيانا ن ولهذا المثل قصة، انظر كلا من: مجمع الأمثال: 1/ 381 برقم (1581)، و2/ 331 برقم (3857)، ولسان العرب (غ ب ب)، (ط ع م).

(4) بالجر عطفاً على (قولِهم).

(5) المواضع الأربعة المشار إليها هي:

1 – ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

2 – ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر.

3 – ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق.

الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة.

انظر شرح الأشموني: 1/ 323 –325 .

(6) الواو ساقطة من ت .

(7) في م : نعت.

(8) البيتان من الرجز، ولم أهتد إلى قائلهما.

(9) انظر: لسان العرب (س ت ر)، ومفردات ألفاظ القرآن، (س ت ر).

وضيق) هو بفتح الضاد[1]، والفرصةُ والافتراص والنهزة والانتهاز: المناولةُ والمبادرة[2]، ومنه: "من فتح له باب من الخير فلينتهزه ..." إلى آخره[3]، وقولنا: (**كحبذا**...) مثال لاتباع الاستعمال؛ لأن مخصوص حبذا لفظ (**طريقة**)؛ وهو خبر مبتدأ واجب الحذف على أحد القولين في كونه خبراً أو مبتدأً[4]، والمقصودُ من المثال[5]: حثُّ الطلبة على الدخول في طريقة التصوف[6] **[17ب]** الذي هي طريقة أصفياء الله وأكابر أوليائه من الأقطاب والأبدال[7] والرجال السالكين إلى الله سبحانه، وغايتها معرفة الله جل جلاله والوصول إليه، وإن لم تحصل للطالب غايتها العظمى فلا أقل من الدخول في دائرة الورع ورقة القلب، والتخلق

---

(1) ويصح كسر الضاد انظر لسان العرب (ض ي ق)، وقد قرأ ابن كثير في آية النحل 127 والنمل 70 (ضِيقٍ) بكسر الضاد وقرأ باقي القراء العشرة بفتحها في الموضعين، انظر النشر في القراءات العشر، 2/ 305.

(2) انظر لسان العرب (ن هـ ز)، (ف ر ص)

(3) روى ابن المبارك في الزهد: 1/ 38 برقم: 117، ومن طريقه أحمد في الزهد: ص: 545 برقم : 2344، وهناد في الزهد: 2/ 473 برقم 961، – واللفظ لهناد وابن المبارك – عن حكيم بن عمير أن النبي ρ قال: "من فتح له باب من الخير فلينتهزه فإنه لا يدري متى يغلق عنه"، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم الغساني وهو ضعيف انظر تقريب التهذيب (7974) كما أن حكيم بن عمير صدوق يهم من الطبقة الثالثة كما في تقريب التهذيب (1476) وهي طبقة متوسطي التابعين وبالتالي فإن الحديث مرسل، وقد ضعف هذا الحديث محقق الزهد لهناد للعلتين المشار إليهما، وللحديث طريق أخرى من حديث حذيفة بن أوس ذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة: 2/ 43– 44، وانظر كنز العمال: 15/ 791 برقم: 43134.

(4) انظر القولين في: أوضح المسالك: 3/ 251.

(5) مضى التنبيه على أن هذا النوع من التمثيل يعد منهجاً مطرداً عند المؤلف، انظر قسم الدراسة: 78.

(6) انظر في الدخول في طريقة التصوف، وفي التصوف عموماً: مجموع فتاوى ابن تيمية: المجلدان العاشر والحادي عشر، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: 1/ 247 – 331.

(7) الأقطاب والأبدال مصطلحان اشتهرا عند الصوفية، ولهم حولهما كلام كثير، انظر حول مشروعية هذين المصطلحين: مجموع فتاوى ابن تيمية: 11/ 433.

بالأخلاق المحمودة، والسلامة من حظوظِ النفس، ومن الغشّ[1] الجلي والخفي، والتهاونِ بالحقوق الشرعية، وهذه الخصال[2] لا يكاد ينفك عنها من تعلق بهذه الطريقة.

وقد اختلف العلماء في تفسير التصوف[3]، وقد عرَّفوه بوجوه تبلغ نحو الألفين بين حد ورسم وتفسير، مرجعُ كلِّها الصدقُ والتوجهُ إلى الله سبحانه من حيث يرضي[4] بما يرضى، واختلفوا أيضاً في اشتقاقه على أقوال كثيرة[5] منها:

أنه مشتق من الصوفة؛ لأنهم مع الله كالصوفة المطروحة لا تدبير لهم، ومنها أنه من صوفة القفا[6] للينها؛ لأنه هين لين مثلها، ومنها أنه من الصِفة بكسر الصاد لأنه مداره على الاتصاف بالأوصاف المحمودة وترك الأوصاف المذمومة، ومنها أنه من الصفا، ومنها أنه منقول من الصُّفَّةِ لأن صاحبه تابع لأهل الصُّفَّةِ ψ فيما أثبت الله لهم من الوصف[7] حيث قال تعالى:

---

(1) في م : الغشي.

(2) أي الورع .....والسلامة من ...إلخ، وليست الإشارة إلى الغش والتهاون المذكورين أخيراً كما لا يخفى.

(3) قال القشيري في التعليل للاختلاف في تعريف التصوف: " فكل عبر بما وقع له " ، الرسالة القشيرية: 312، ويرى الدكتور محمود عبد الرزاق أن تعريفات الأوائل للتصوف " تدل في مجملها إما على كمال التوحيد في العبادة وعلو الإيمان، وإما على الأخلاق الفاضلة والخلق العظيم الذي اتصف به رسول الله ρ"، انظر المعجم الصوفي: 1/ 339.

(4) في ت :يرصى.

(5) انظر في ذكر هذه الأقوال ومناقشتها والترجيح بينها: الرسالة القشيرية: 312، مجموع فتاوى ابن تيمية: 11/ 5 — 6، المعجم الصوفي: 1/ 344 — 387.

(6) ساقطة في ت ، وصوفة القفا : زغبات القفا ، لسان العرب : (ص و ف).

(7) وردت روايات متعددة — لا تخلو من ضعف في أسانيدها – تدل على أن الآية نزلت في ضعفة المسلمين عموما، ولم أطلع على أي رواية تدل على أنها نزلت في أهل الصفة، بل نص ابن تيمية على أن الآية ليست خاصة بهم، انظر حول الآية كلا من: تفسير الطبري: 18/ 5 — 9، مجموع فتاوى ابن تيمية: 11/ 59 — 60، الاستيعاب في بيان الأسباب: 2/ 472 – 476، تحرير القول في السور والآيات المكية والمدنية من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس: 91 — 95، 98 — 101.

ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ [الكهف: 28]، وهذا أرجحها – إن شاء الله –[1]؛ لأن الصوفي يعبد الله تعالى بالغداة والعشي، ولعل الواو زائدة للفرق بين الصفيين والصوفيين في اللفظ؛ لأن هؤلاء أتباع وأولئك متبوعون؛ لأنهم المنقطعون في الصُّفَّةِ من أصحاب رسول الله ρ، لكن[2] لا تصوف إلا بفقه، كما لا فقه إلا بالتصوف، هذا تعرف به الأحكام، وهذا تعرف به الأحوال؛ فيحفظ الجوارح الظاهرة والباطنة من المخالفة؛ فينبغي لطالب العلم أن يجمع بينهما من أول بدايته ليتحصل له[3] بركة العلم والعمل، قال إمام دار الهجرة مالك –رحمه الله تعالى–:"من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن تفقه ولم **[18أ]** يتصوف فقد تفسق[4]، ومن جمع بينهما فقد تحقق"[5]، وقد شهدنا ذلك فرأينا كل من تعلق بهذا العلم قبل أن يتيقن[1]

---

(1) ذكر هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية، وعده غلطاً "لأنه لو كان كذلك لقيل صُفي" انظر مجموع فتاوى ابن تيمية: 11/ 6، وأطال في إبطال هذا القول د/ محمود عبد الرزاق، انظر المعجم الصوفي: 1/ 373 – 382 وقد رجح الدكتور المذكور – وهو في هذا موافق للقشيري في الرسالة: 312 – جَعْلَ الصوفيةِ عَلَمَاً بلا اشتقاق معروف، ونسب هذا القول إلى كثير من المحققين، انظر نفس المرجع: 1/ 386.

(2) انظر موقف المؤلف من التصوف في قسم الدراسة: 49–51 .

(3) في ت: ليحصل إليه بدون نقط الياء

(4) في ت: فقد تصوف تفسق ، ووضع حرف (خ) فوق: [تصوف]، ويبدو أنه رمز لكون الكلمة كتبت خطأً، والله أعلم

(5) لم أجد هذا القول مسندا إلى الإمام مالك وإنما وجدته في بعض كتب أهل العلم المتأخرين دون إسناد، وفي ثبوت هذه المقولة عن إمام دار الهجرة نظر من وجوه:

1 – خلو كتب المتقدمين من المالكية والصوفية من هذه المقولة.

2 – وجود هذه المقولة فيي كتب متأخري المتصوفة دون غيرهم.

3 – أن مصطلح الصوفية مصطلح حادث متأخر لم يكن قد استقر تمام الاستقرار في عهد الإمام مالك مع شدة إنكار الإمام مالك للمحدثات.

انظر الأثر دون إسناد في: مرقاة المفاتيح:526/1، إيقاظ الهمم في شرح الحكم: 18. ومن أقرب ما رأيته مسنداً في هذا المعنى – لكن عن غير الإمام مالك – ما رواه أبو نعيم في الحلية: 10/ 236، والبيهقي في شعب الإيمان: 4/ 437 – 338 بإسنادهما إلى أبي بكر الوراق – واللفظ للبيهقي–: "من =

عقيدته وفق عبادته حصل على بدعة وزندقة، وكل من أعرض[2] عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق وضيعة العمر والرغبة في الدنيا – غالباً –، ومن لا قدم له في علم التصوف يخشى عليه من سوء الخاتمة، ومن جمع بينه وبين علم الفقه فقد تحقق، فقولنا: (**كحبذا** ...) البيت، حبذا بمعنى نِعْمَ في الإثبات[3]، وقوله: (**تهدي إلى المرتبة العليةْ**)؛ أي: إنَّ طريقة التصوف ترشد من تعلق بها إلى الدرجة الكاملة؛ وهي طريقة الإحسان الذي هو أن تعبد الله كأنك تراه، وهذه الطريقة المباركة عنصرها منفجر من كتاب الله عز وجل كقوله سبحانه: چڻ ڻ ڎ ڎ ۀ...چ [العنكبوت: ٦٩] الآية ، وكقوله: چ ٻ پ پ پ ڀ چ [الكهف: ٢٨]، وكقوله : چ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ چ [النور:٣٦-٣٧]الآية، ولولا الإطالة لأوردنا لها قريباً من مائة آية أو أكثر، والله الموفق للصواب.

وفي الأبيات: الإيجاز، والفصل، والمطابقة، والتسهيم، والالتفات، والتعليل[4].

59–وَاذْكُرْهُ لِلأَصْلِ والاحْتِيَاطِ غباوة إيضاح انبساط[5]

60– تَلَذُّذٍ تَبَرُّكٍ إِعْظَامِ إِهَانَةٍ تَشَوُّقٍ نِظَامِ

61– تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْوِيلِ تَقْرِيرٍ اوْ إِشْهَادٍ او تَسْجِيلِ

=

اكتفى بالكلام من العمل دون الزهد والفقه تزندق، ومن اكتفى بالزهد دون الفقه والكلام تبدع، ومن اكتفى بالفقه دون الزهد والورع تفسق، ومن تفنن في الأمور كلها تخلص"، وقد ضعف محقق الشعب هذا الأثر .

(1) في م : تيقن، وفي العبارة على كلا النسختين ركاكة .

(2) في ت: ما عرض.

(3) انظر الكلام عليها في أوضح المسالك: 3/ 253 — 256.

(4) مضى تعريف الإيجاز: 23، والفصل: 33، والمطابقة: 38، ولا يظهر لي وجه وجود المطابقة في الأبيات، والتسهيم: 63، والالتفات –عند جمهور البلاغيين–: التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة – التكلم والخطاب والغيبة– بعد التعبير عنه بآخر منها، انظر : التلخيص: 37، الإيضاح:152/1، ولا يظهر لي وجه وجود الالتفات في الأبيات، والتعليل: 53، ولا يظهر التعليل في البيت إلا إذا قلنا إن المؤلف أراد به التعليل بمعناه العام الذي يشمل كل ما ذُكِرت علته.

(5) في ت: انبساطا.

(ش) لما فرغنا من ذكر مقتضيات حذف المسند إليه شرعنا في بيان مقتضيات ذكره؛ فذكرنا أنه يذكر للأصل[1]؛ لأن الأصل عدم حذفه حيث لا مقتضى للعدول عنه، وإليه أشرنا بقولنا: (**واذكره للأصل**)، ويذكر أيضا للاحتياط لضعف التعويل على القرينة؛ إذ لعل السامع لم يلتفت ذهنه إليها، وإليه أشرنا بقولنا (**والاحتياط**)، ويذكر لغباوة السامع لكونه ممن لا يكتفي بالقرائن لبلادته كقولك[2] لعابد صنم: "الصنم لا يضر ولا ينفع"، وإليه أشرنا بـ: (**غباوة**)، ويذكر **[18 ب]** – أيضاً– للإيضاح كقولك: "زيد عندي" – لمن قال أين زيد؟ – ، ويذكر أيضا في مقام البسط والإطناب وهو المراد بقولنا:(**انبساط**) أي: محل[3] انبساط الكلام واتساعه ، كقولك :

محمد سيد الكونين والثقلين[4] ... إلخ[5].

ويذكر أيضا للاستلذاذ بذكره لشدة المحبة كقولك للحاجّ: "محمد زرته أم محمد لم تزره؟"، وكقولك: "زيد في الدار أم زيد في المسجد؟" – إذا كنت تحبه وسألت عنه–، ومنه قوله:

بِاللهِ يا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا   لَيْلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ[6]

---

(1) ساقط من ت .

(2) في ت: كقوله

(3) في ت: على محل.

(4) ساقط من ت .

(5) شطر بيت من البسيط وتمامه "والفريقين من عرب ومن عجم" والبيت للبوصيري من قصيدته المعروفة بالبردة، انظر: ديوان البوصيري:240 ، وسيكرر المؤلف البيت بعد قليل.

(6) البيت من البسيط، وقد اختلف في نسبته، قال في معاهد التنصيص: واختلف في نسبته اختلافا كبيرا، والأكثرون على أنَّه للعَرجي، انظر: الإيضاح: 67/4–68، ومعاهد التنصيص: 167/3، حل العويص: 453 – 454، ويلاحظ أن القزويني استشهد به في تجاهل العارف من علم البديع بينما استشهد به المؤلف في ذكر المسند إليه فهو نوع من التجديد في الشاهد، والظاهر أن البيت لا يصلح شاهدا لذكر المسند إليه، وإنما هو شاهد للإظهار في مقام الإضمار، وقد استشهد به التفتازاني على تعريف المسند إليه بالعلمية وظاهر تعليق الدسوقي عليه يدل على أنه من الإضمار في مقام الإظهار، انظر: مختصر السعد: 301/1، حاشية الدسوقي: 301/1، وانظر حول شواهد المؤلف قسم الدراسة: 73–74 .

ومنه قول الآخر:

ألا فاسقِنِي خمراً وَقُل لي هِيَ الخَمْرُ   ولا تسقِنِي سِرَاً إذا أمكنَ الجَهْرُ[1]

ويذكر أيضا للتبرك بذكره كقوله:

هُوَ الحبيبُ الذي تُرْجَى شَفَاعَتُهُ ... البيت[2]

وكقولك : مُحَمّدٌ سَيّدُ الكَوْنَيْنِ...البيت[3]

ويذكر أيضاً لتعظيمه كما إذا وعظت[4] أحداً بحديث ثم قلت له :"محمد رسول الله[5] ρ قال هذا" – بعد العلم به بالقرائن –، ومنه قول الشاعر:

هُم ُالمانِعُونَ الجارَ حَتّى كأنما لِجَارِهِمُ بَيْنَ المِسَاكِينِ[6]مَنْزِلُ[7]

ويذكر أيضا لإهانته وتحقيره؛ كما إذا قلت: "أنف الناقة عندنا" – لمن اسمه ذلك[8]– تصرح باسمه لدلالته على ذم، ويذكر أيضا لشدة الشوق إلى مسماه، وأمثلة الاستلذاذ صالحة له، ومنه قولنا:

---

(1) جاء في حاشية م : " بعد : فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا[خير] في اللذات من دونها ستر" والبيتان من الطويل ، وقائلهما: أبو نواس، والمثبت في أصل الكتاب مذكور في الديوان أولاً، انظر ديوان أبي نواس: 28 ، وبين البيتين في الديوان قوله:

فما الغبن إلا أن تراني صاحيا وما الغنم إلا أن يتعتعني السكر

ورواية البيتِ المثبتِ في الهامش في الديوان بلفظ:

فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر

(2) شطر بيت من البسيط وتمامه "لكل هول من الأهوال مقتحم" والبيت للبوصيري من قصيدته المعروفة بالبردة، انظر ديوان البوصيري : 241، وهذه الأبيات التي استشهد بها المؤلف من بردة البوصيري تعد من التجديد في الشاهد البلاغي، انظر قسم الدراسة: 73-74.

(3) سبق تخريج البيت قبل أسطر.

(4) في ت: وصفت

(5) ساقط من ت

(6) في ت: المساكن

(7) البيت من الطويل، ولم أجده عند غير المؤلف.

(8)كذا في النسختين، ولعل الصواب كذلك.

مّد أَجَلُّ مَنْ أَهْوَاهُ   مُحَمّد شُغِفْتُ مِنْ ذِكْرَاهُ
مُحَمَّدٌ يَا فَوْزَ[1]مَنْ رَآهُ   مُحَمَّدٌ أَفْلَحَ مَنْ أَتَاهُ
مُحَمَّدٌ يا ليتني ألقاه   مُحَمَّدٌ مُحِبُّهُ بُشْرَاهُ
مُحَمَّدٌ سيد من سواه   مُحَمَّدٌ صَلَى عَلَيْهِ اللهُ[2]

ويذكر أيضا لضرورة النظم في وزن أو قافية وفي معناه ضرورة السجع، ويذكر أيضا للتعبد بذكره؛ كالتكبير ونحوه في الصلاة والأذان وغيرهما، ويذكر أيضا للتعجب كقولك: "ما أحسن زيدا"، و:"زيد يقاوم الأسد"، و:"عمرو ذو رأي سديد" – بعد قرينة تدل عليه –، ويذكر أيضاً للتهويل والتخويف؛ كما إذا قلت لمن تعظه بأمر **[19 أ]** أو نهي[3]: "الله ربنا أمر بهذا أو نهى عنه"، ويذكر أيضا للتقرير – وهو التثبيت والتمكين من نفس السامع– ، قيل ومنه : چ ڃ ڃ ڃ ڃڃ ڃ ڃ ڃ چ [البقرة: ٥] بتكرير اسم الإشارة تنبيها على أنه كما خصصهم بالهدى في الدنيا خصصهم بالفلاح في الآخرة[4]، ويذكر أيضا للإشهاد عليه في وثيقة أو تسجيل عليه لئلا ينكر، هذا كله مضمون الأبيات فقولنا: **(واذكره)** أي: اذكر المسند إليه لأجل أن الأصل ذكره حيث لا موجب لحذفه، و:**(الاحتياط)** أي[5]: ولأجل الاحتياط بذكره لئلا يفوت السامع القرينة، **(غباوة)** أي: ولأجل غباوة السامع، **(إيضاح)**؛ أي: ولأجل الإيضاح والتبيين، **(انبساط)**؛ أي: ولأجل أن المقام يقتضي بسط الكلام وإطنابه، **(تلذذ)**؛ أي

---

(1) في م : يفوز، وفي هامشه: يا فوز وهو موافق لما في: ت .

(2) الأبيات من مشطور الرجز، وظاهر سوق كل من: المؤلفِ والثغريّ لها يشعر أنها للمؤلف نفسه، وقد عزاها بعض من اعتنى بشعر الأخضري إلى المؤلف –نقلاً عن هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه– ، انظر: موضح السر المكمون: 48 ب، شعر الشيخ عبد الرحمن الاخضري – مقال منشور في الشبكة العنكبوتية دون ترقيم للصفحات – وهذه الأبيات التي استشهد بها المؤلف تعد من التجديد في الشاهد البلاغي، انظر قسم الدراسة: 73-74.

(3) في م (أ نهي) والصواب مثبت في هامشها.

(4) انظر: المطول: 69.

(5) ساقط من ت

وللتلذذ بذكره إلى آخره[1] [2]، وقولنا: (**نظام**) جمع نظم[3].

وفي الأبيات: الفصل، والإيجاز، وحسن البيان، والمطابقة، والتعليل، والتعديد، والموازنة، والالتزام[4].

---

(1) في م : [هذا إلى آخره] .

(2) أي إلى آخر الأغراض المعطوفة على التلذذ .

(3) يجمع على فعل على فعال قياس ، انظر:شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 90 –91.

(4) مضى تعريف الفصل: 33، ولا يظهر فصل في البيت فالبيت الأول فيه الوصل، وأما البيتان الثاني والثالث فهما على حذف العاطف، وهما من عطف المفردات، ومضى تعريف الإيجاز: 23، وحسن البيان: عبارة عن الإبانة عما في النفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة من اللبس، انظر: تحرير التحبير: 489 – 493، ومعجم المصطلحات البلاغية: 2/ 434 – 435، ومضت المطابقة: 38، والتعليل: 53، ولا يظهر التعليل في البيت إلا إذا قلنا إن المؤلف أراد به التعليل بمعناه العام الذي يشمل كل ما ذكرت علته، والتعديد: سوق المفردات دون عطف، وانظر ما سيأتي عن التعديد في النص المحقق : 400، ومضت الموازنة: 50، والالتزام: 23.

(ص) 62– وَكَوْنُه مُعَرَّفاً بِمُضْمَرِ بِحَسَبِ المَقَامِ في النَّحْوِ دُرِي

(**ش**) هذا شروع في بيان مقتضيات تعريف المسند إليه بأنواع المعرفة،ولم يُتعَرض في النظم لبيان فائدة التعريف من حيث الجملة فنقول(1): التعريف [جعل الاسم معرفة . والمعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وفائدة التعريف إتمام](2) الفائدة للمخاطب بحسب تفاوت الحكم في بعد(3) تحقيقه وقربه لأن الاحتمالات كلما بعدت قربت الفائدة، وكلما قربت بعدت الفائدة، ويظهر ذلك في مثل قولك: "شيء ما موجود"، "جوهر ما موجود"، "جسم ما موجود"، "حي ما موجود"، "إنسان ما موجود"، "رجل ما موجود"، "زيد ما موجود"، "زيد العاقل موجود"، "زيد العاقل قائم"، "زيد العاقل القائم"، "زيد العاقل هو القائم"، فاعتَبِرْ ما بين هذه التراكيب من مراتب التخصيص، وأنه كلما ازداد الجزءآن تخصيصاً ازداد الحكم تحقيقاً وبَعُدَ عن الاحتمال، فالغرض الداعي إلى التعريف هو حصول تلك الفائدة على أنص وجه يناسب المقام، [19 ب] وهي وإن كانت تمكن بالنكرة المخصوصة بالوصف تخصيصاً رافعاً لاحتمال المشاركة(4) لكن حصوله بالتعريف أتم؛ لأن تخصيصها وضعي.

ثم للتعريف وجوه متعددة بعضها أعرف من بعض تتعلق بها أغراض مختلفة، فمنها تعريفه بالإضمار، فذكرنا في هذا البيت الغرض المقتضي له، [وهو](5) ما تضمنه المقام من تكلم أو خطاب أو غيبة؛ فيُجعل المسند إليه ضميراً لكونه أحد الثلاثة، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا: (**بحسب المقام**) البيت أي بحسب مقام الإضمار المعلوم في علم النحو. وقولنا (**وكونه**) مبتدأ، والضمير عائد على المسند إليه، وخبر كان(6): (**معرفاً**)، وخبر المبتدأ: (**بحسب المقام**) أي مقام الإضمار المعلوم في علم النحو فتكون جملة (**في النحو دري**) حالاً، أو

(1) انظر المطول: 70 .

(2) مابين المعقوفتين ساقط من: م، ومثبت في حاشيته.

(3) غير واضحة في م.

(4) في م: للمشاركة.

(5) ما بين المعقوفتين ليس في النسختين وزدته ليتسق الكلام .

(6) يقصد بكان قوله في البيت: "وكونه".

خبره: (**في النحو دري**) فيكون قولنا: (**بحسب المقام**) نعتاً لـ: (**مضمر**)][1].

وفي البيت: الإيجاز، والمساواة، والفصل والوصل، والإحالة، والموازنة، [والالتزام][2] [3].

(ص) 63- والأصلُ في المخاطَبِ التَّعْيِيْنُ والتَّركُ للشُّمُولِ مُسْتَبِينُ

(ش) لما ذكرنا أن الخطاب توجيه الكلام إلى حاضر[4] كان الأصل في المخاطب أن يكون معيَّناً، وقد يترك تعيينه ليفيد العموم والشمول، ومنه قوله تعالى: ﴿ چاً ب ب ﭙ ﴾ [السجدة: ١٢] الآية، ﴿ چﭣ ﭤ ﭥ ﭦ چ ﴾ [سبأ: ٥١] الآية ، فحمل على العموم [تفظيعاً][5] لحال المجرمين، وإشعاراً بأنها بلغت من الظهور والانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها بل تعم رؤيتها كل من تأتى منه الرؤية، وكما إذا قلت: فلان لئيم إن أحسنت إليه أساء إليك، وإن أكرمته أهانك" لا تريد به مخاطباً معيناً، بل المعنى: إن أحسن إليه أحد أساء إليه وإن أكرمه أحد أهانه، فأخرج في [صورة][6] الخطاب ليعم، وإلا فلا تتحقق [لنا منه][7] بإساءته إلى شخص معين، ومثل هذا على ألسنة الناس كثير، وقولنا: (**والترك للشمول مستبين**) أي: وترك تعيين المخاطب ليفيد الشمول[**20 أ**] والعموم، (**مستبين**) أي: ظاهر مقبول، و:(**الترك**) مبتدأٌ، خبرُهُ (**مستبين**)، و(**للشمول**) تعليل للترك، والمستبين: من استبان الشيء إذا ظهر[8].

---

(1) العبارة في ت: [(بحسب مقام) نعت المضمر].

(2) ليست في م.

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، والمساواة: 33، والفصل:33، والوصل في: 33، والظاهر أن المؤلف يريد بالفصل والوصل الباب وإلا فالموجود في البيت الوصل كما هو ظاهر، ومضى تعريف الإحالة: 53، والموازنة: 50، والالتزام في: 23، وكل من الموازنة والالتزام غير موجودين في البيت إذ نهايتا الشطرين: (بمضمَرِ)، و(دُرِي).

(4) لم تسبق الإشارة إلى هذا من قبل، ولعل المؤلف يقصد ما ذكره عند قوله وقصد ذي الخطاب وليس بصريح في المسألة، والله أعلم .

(5) في النسختين :[تفضيعاً] .

(6) في النسختين: سورة.

(7) ما بين المعقوفتين ضرب عليه في ت ، وكتب في الهامش كلمة أو اثنتان بشكل غير واضح.

(8) لسان العرب (ب ي ن).

وفي البيت: الإيجاز، والوصل، وحسن البيان، والمطابقة، والتعليل، و[الرصف][1] [2].

64- وكونُهُ بِعَلَمٍ لِيَحْصُلا سَامِعٍ بِشَخْصٍ أَوَّلا

65- تَبَرُّكٍ تَلَذُّذٍ عِنَايَةٍ[3] إِجْلالٍ او إِهَانَةٍ كِنَايَةٍ[4]

(**ش**) هذا ثاني أنواع المعارف عدداً ورتبة[5] وهو العلم، فذكرنا في هذين البيتين مقتضيات تعريف المسند إليه بالعلمية؛ فمنها[6]: إحضاره في ذهن السامع بشخصه ابتداء احترازاً من استحضاره ثانياً بضمير الغيبة، نحو: "جاء زيد وهو ضاحك"؛ فإن العلم لما كان مختصاً بالمسند إليه كان إيراده به محضراً لشخصه في ذهن السامع ابتداء فلا يحتاج معه غالباً إلى إعادة ولا زيادة شيء يشخصه للسامع، والعلم وإن ساواه مثل: ضميرِ التكلم والخطابِ، والإشارةِ، والموصولِ، والتعريفِ باللام العهدية، والإضافةِ في إمكان إحضاره ابتداءً لكن ليس شيء منها مختصاً بمسند إليه معين كالعَلَمِ، وقد اختلف في المضمرات والإشارات هل وضعت

---

(1) كتبت في النسختين محتملة للوصف والرصف، وقد أثبت الرصف لأني لم أجد مصطلحا بلاغيا اسمه (الوصف) ، وانظر الهامش التالي.

(2) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33، والمطابقة: 38، والتعليل: 54، وحسن البيان: 79، وأما الرصف فهو: وضع كل كلمة في محل يناسبها لفظا ومعنى ووجهاً، انظر ما سيأتي في هذا الكتاب عند البيت: 280، حلية اللب المصون: 178، يواقيت المشتري: 132، وقد أثبتُّ مصطلح الرصف دون الوصف – رغم اختلاف النسختين – ؛لأنه هو المصطلح المذكور في هذه المنظومة في فن البديع، ثم إنه قد جاء في هامش ت تعريف هذا المصطلح بما نصه: [وهو وضع كل كلمة في محل يناسبها معنى ولفظاً] وهذا هو تعريف الرصف .

(3) كذا في ت، ورواية الثغري، وفي م : عنايهْ، وكلا الروايتين صحيح .

(4) كذا في ت، ورواية الثغري، وفي م : كنايهْ، وكلا الروايتين صحيح.

(5) كون العلم ثاني أنواع المعارف رتبة مذهب سيبويه، وقد ذهب الكوفيون وابن السراج إلى أن اسم الإشارة – الاسم المبهم – أعرف من العلم، وذهب السيرافي إلى أن العلم هو أعرف المعارف، انظر الخلاف في المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 2/ 707 – 709.

(6) يلاحظ أن المؤلف زاد على ما في التلخيص غرضاً واحداً هو العناية، ولم أجد من أشار إلى هذا الغرض، انظر قسم الدراسة: 77 .

وضعا كلياً أو شخصياً[1]؟ ومن هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ ٱ ب ب ﴾ [الإخلاص: ١]، وإلى هذه المسألة أشرنا بقولنا: (**وكونه بعلم**...) البيت؛ أي: وكون المسند إليه معرفا بعلم فالسر فيه أن يحصل في ذهن السامع بشخصه أول مرة من غير احتياج إلى ضميمة، ومنها أن يعرف بالعلمية للتبرك به باسمه أو استلذاذه –كما تقدم في أسباب ذكر المسند إليه –، ومنها الاعتناء بشأنه والاهتمام به؛ إما لترغيب أو تحذير أو تنبيه أو نحو ذلك، وإليه أشرنا بقولنا: (**عناية**). ومنها تعظيمه، وهو المراد بقولنا:(**إجلال**). ومنها تحقيره وإهانته كما تقدم في أسباب ذكره، وهو المراد بقولنا: (**إهانة**). ومنها **[20 ب]** الكناية عن معنى يصلح الاسم له نحو: أبو لهب فعل كذا، قال تعالى: ﴿ ڎ ڎ ژ ژ ﴾[المسد:١]؛ أي يدا جهنمي، لأن انتسابه إلى النار يدل على ملابسته إياها، كما يقال: "أبو الخير"، و"أبو الشر"، و"أبو الفضل"، و"أخو الكرم"، و"أخو الحرب" لمن يلابس ذلك، واللهب الحقيقي لهيب جهنم، فالانتقال من أبي لهب إلى جهنم انتقال من اللازم إلى الملزوم أو[2] عكسه على القولين في الكناية[3]، قال التفتازاني: "إلا أن هذا اللزوم إنما هو بحسب الوضع الأول – يعني[4] الإضافي – دون الثاني – أعني العلمي –، وهم يعتبرون في الكنى المعاني الأصلية، ومما يدل على أن الكناية بهذا الاعتبار لا باعتبار أن[5] ذلك الشخص لزمه أنه جهنمي سواء كان اسمه أبا لهب أو زيدا أو عمرا أو غير ذلك [أنك][6] لو قلت: "هذا الرجل فعل كذا" مشيراً إلى أبي لهب لا يكون من الكناية في[7] شيء، فيجب[8] أن تعلم[9] أن أبا لهب إنما استعمل[1] هنا في الشخص

(1) انظر المسألة في: الكليات: 935.

(2) في ت : [و].

(3) تأتي الإشارة لهذا الخلاف في مطلع باب الكناية :301 .

(4) كذا في النسختين وفي المطول: 73: أعني.

(5) غير موجودة في ت .

(6) في النسختين لأنك والتصويب من المطول : 73 .

(7) غير واضحة في ت .

(8) في المطول: 73 : ويجب.

(9) في المطول: 73 : يعلم.

المسمى به لينتقل منه إلى جهنمي، كما أن طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه إلى طويل[2] القامة، ولو قلت:"رأيت اليوم أبا لهب" وأردت كافراً جهنمياً لاشتهار أبي لهب بهذا الوصف يكون استعارة، نحو: "رأيت حاتِماً" [ويراد لازمه أي جواداً][3] ولا يكون من الكناية في شيء، فليتأمل فإن هذا المقام من مزال الأقدام"[4] انتهى كلامه وهو عجيب .

وإلى هذه المسألة أشرنا بقولنا: (**او كناية**)[5]، فقولنا: (**وكونه**) مبتدأ، خبره (**ليحصلا**)[6]، وخبر الكون[7] (**بعلم**)، و(**بذهن سامع**) ظرف لـ(**يحصلا**)، والباء للظرفية، و(**بشخص**) [و(**أولا**)][8] يتعلقان بـ (**يحصلا**)، [وقولنا:(**تبرك**) [9] إلى آخرها مخفوض عطفاً على مجرور لام كي المقدر في (**ليحصلا**)][10].

وفي البيتين: الإيجاز، والمطابقة، والتعليل، والجناس الناقص، والموازنة، والتعديد[11].

66- وَكونُهُ بِالوصلِ للتَّفخيمِ — تقرير او هجنةٍ او توهيمِ

67- إيماءٍ او توجهِ السامعِ لهْ — أوْ فقدِ علمِ سامعٍ غيرَ الصلةْ

(**ش**) هذا هو النوع الثالث من المعارف وهو الموصول، وكان الأولى تقديم اسم الإشارة **[21أ]** عليه

=

(1) في المطول:73 : يستعمل

(2) في المطول: 73 : طول.

(3) ما بين المعقوفتين ليس في م ولا المطول.

(4) المطول: 73، وانظر لزاما مختصر السعد: 298 - 301

(5) في النسختين : ["أو كناية"]، وهو خطأ واضح لمخالفته لعبارة المتن: " إجلال او إهانة كناية".

(6) في ت: يحصلا

(7) في ت: المكون

(8) في ت : وبشخص فأولا

(9) في م : بترك.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من ت .

(11) مضى تعريف الإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والتعليل: 53، والجناس الناقص:34، والموازنة:50، والتعديد: 78.

لكونه أعرف منه؛ بدليل أن السامع يعرف مدلوله بالقلب والبصر بخلاف الموصول[1]، لكن تبعنا في ذلك ترتيب أبي القاسم القزويني رحمه الله[2].

قال التفتازاني: "و[3] الموصول وذو اللام سواء في الترتيب[4]، ولهذا صح جعل ﭽ ﮐ ﮑ ﭼ [الناس: ٥] صفة للخناس[5]، وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه"[6]، قال[7]: "وما ذكرناه من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه[8]، وعليه الجمهور، وفيه[9] مذاهب أخر"[10] انتهى .

وما ذكر من مساواة المضاف للمضاف إليه قيدوه بما إذا لم يكن مضافا إلى المضمر فإنه في رتبة العلم[11]، وينبغي على هذا القياس أن يكون كل مضاف إلى نوع في رتبة الذي يليه ، وعن الشيخ أبي حيان[12]: "ما من معرفة إلا وقيل إنها أعرف المعارف حتى المعرفة باللام"[1]. ولقد

---

(1) المطول: 74.

(2) التلخيص: 26 – 27، وهذه المتابعة من المؤلف وفاء منه بقوله في مقدمة المنظومة:

20 – ملتقطا من دُرَرِ "التلخيص" جواهراً بديعةَ التخليصِ

21 – سلكتُ ما أبدى من الترتيبِ وما ألوتُ الجُهْد في التهذيبِ

(3) كذا في النسختين وفي المطول: 74 : [ثم].

(4) في ت: الرتبة .

(5) ينظر هذا الدليل وغيره في أدلة النحاة عند كلامهم على تفاوت المعارف في التعريف .

(6) المطول: 74.

(7) أي التفتازاني ولا داعي لهذه الكلمة هنا لأن كلامه في المطول متصل بما قبله مباشرة ، انظر المطول: 74.

(8) سيبويه (ت: 180 هـ) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، إمام النحاة، انظر: بغية الوعاة: 229/2 - 230 ، الأعلام : 5/ 81.

(9) كذا في النسختين، وفي المطول: 74 : فيها.

(10) المطول : 74 .

(11) ارتشاف الضرب: 1/ 908.

(12) أبو حيان (ت : 745هـ) أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات والقراءات، له عدد من المصنفات، من أشهرها : (البحر المحيط) في التفسير، (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)، =

ولقد أحسن التفتازاني في تحقيق المقام الصالح للموصولية بما نصه: "والمقام الصالح للموصولية هو: أن يصح إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه بحسب الذهن؛ لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه لكونه(2) محكوماً عليه بحكم حاصل له؛ فلهذا(3) كانت الموصولات(4) معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد؛ فإن تخصيصها(5) ليس بحسب الوضع، فقولك: "لقيت من ضربته" إذا كانت (من) موصولة معناها: "لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك"، وإن جعلتها موصوفة فكأنك قلت: "لقيت إنساناً مضروباً لك"، فهو وإن تخصص بكونه مضروباً لك لكن ليس(6) بحسب الوضع؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص(7) فيه، بخلاف الموصولة فإن وضعها على أن تخصص(8) بمضمون(9) الصلة وتكون معرفة(10) بها، وهذا هو المقام الصالح للموصول"(11) انتهى كلامه τ، وهو مفيد فتأمله.

ولنرجع إلى المقصود من النظم فنقول: ذكرنا في هذين البيتين من الأسباب الموجبة أو المرجحة لكون

=

انظر: بغية الوعاة: 1/ 280 - 285 ، الأعلام : 7/ 152

(1) لم أجده في كتب أبي حيان، والذي في ارتشاف الضرب: 2/ 908 : "ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرف المعارف"، فلعل المنقول عن أبي حيان متعلق بما كان معرفة أصالة لا الذي اكتسب التعريف بالإضافة، وانظر المذاهب في مسألة تفاوت المعارف في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 707 — 709.

(2) كذا في النسختين، وفي المطول: بكونه .

(3) كذا في النسختين، وفي المطول: فلذا .

(4) كذا في ت ، والمطول: 74 ،وفي م: [الموصولة].

(5) كذا في النسختين، وفي المطول:تخصصها .

(6) كذا في ت ، وفي م: [لكن لا]، وفي المطول: لكنه ليس .

(7) في المطول: تخصص.

(8) غير واضحة في م، وفي المطول: يتخصص.

(9) في ت: بضمون.

(10) في النسختين : معروفا بها، والتصويب من المطول.

(11) المطول: 74.

[21ب] المسند إليه معرفاً بالموصولية سبعة أمور(1):

أحدها: التفخيم أي: التهويل والتعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ﴾ [طه: 78]، ﴿ ڍ ڍ ڌ ﴾ [النجم: ٥٤]، ﴿ گ گ گ گ ں ﴾ [النجم:١٦].

الثاني: تقرير الغرض المسوق له الكلام وتقويته، نحو: ﴿ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ﴾ [يوسف: ٢٣]، فالغرض الذي سيق له الكلام براءة يوسف ونزاهته من الفواحش، والمذكور أدل على نزاهته من امرأة العزيز أو "زليخا"(2)؛ لأن كونه في بيتها ومولىً لها يوجب شدة تمكنها من المراودة، فإعراضه عنها وعدم انقياده إليها مع كونه منها بهذه المثابة يكون غاية في نزاهته عن الفحشاء(3) .

الثالث: أن يؤتى به موصولاً لاستهجان التصريح باسمه واستقباحه، والهجنة: الكلام المعيب المستقبح(4)، ومثال هذا قولك: "جاء الذي لقيته أمس" – تريد رجلاً اسمه الكلب –، ونحو ذلك.

الرابع: تنبيه المخاطب على وهمه وخطئه، نحو: ﴿[ۇ](5) ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] ، ﴿ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ﴾ [العنكبوت: ١٧]، ومنه قول الشاعر:

إن الذين ترونهمْ إخوانَكم يشفي غليلَ صدورِهم أن تُصرعوا(6)

وإلى هذا أشرنا بقولنا: (**أو توهيم**) . فإن قلت: ما في النظم مخالف لما في الشرح لأن مقتضى التوهيم إدخال الوهم على السامع، فتنبيهه على وهمه ليس توهيماً له، بل إزالة لتوهيمه،

---

(1) يلاحظ أن المؤلف زاد على ما في التلخيص: توجه السامع لما سيرد من الكلام، كما يلاحظ أنه لم يشر إلى أن الإيماء إلى وجه بناء الخبر قد يجعل ذريعة للتعظيم – وقد نص عليه القزويني في التلخيص: 26، ولعل عذره في ذلك أن هذا الذي لم يذكره ليس غرضا رئيسا.

(2) روي أن زليخا هو اسم امرأة العزيز وقيل غير ذلك انظر كلا من: تفسير الطبري: 13/ 62 والدر المنثور: 8/ 215 – 216 وفيه أنها زليخة بالتاء المربوطة.

(3) وقيل: إن الإتيان بالموصول في الآية لتقرير المسند إليه، وقيل غير ذلك، انظر: مختصر السعد: 1/ 305، مواهب الفتاح: 1/ 305، حاشية الدسوقي: 1/ 305.

(4) انظر لسان العرب (هـ ج ن) .

(5) ساقط من ت.

(6) البيت من الكامل وقائله: عبدة بن الطبيب، انظر: الشعر والشعراء 2/ 717، ومعاهد التنصيص: 1/ 100 –102، وحل العويص: 59 – 61.

قلت: ليس التفعيل بمقصور على معنى إدخال الشيء أو تحصيله بل يرد لمعان كثيرة[1]، منها ماذكرتَ نحو: "خوّفته"، و"فرّحته"، و"أمّنته"، و"حزّنته"؛ أي: أدخلت عليه الخوف والفرح والأمن[2] والحزن وصيرته فيه، ومنها: تكثير الفعل، كحمّدته وكرّمته، ومنها إزالة الفعل: كمرضته وفزعته، أي: أزلت عنه المرض والفزع، قال تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ [سبأ: ٢٣]؛ أي أزيل الفزع عنها ، ومنها الحكم عليه بالشيء ونسبته إليه وتوقيفه، كما تقول جهّلت فلانا ووهّمته أي: عرّفته بجهله أو وهمه، ووقّفته عليه، وحكمت به عليه،**[22أ]** و(**التوهيم**) هنا يصح أن يكون بمعنى الإزالة، أو بمعنى الحكم بالوهم والتوقيف عليه.

الخامس: الإيماء – أي: الإشارة – إلى وجه بناء الخبر؛ بأن يكون في الصلة ما يشعر به؛ فيكون جعل المسند إليه موصولاً حينئذ إيماء – أي: إشارةً – إلى طريق بناء الخبر من أي شيء هو من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ [غافر:60]؛ فإنَّ في جعله موصولاً إيماءً إلى أن الخبر المبني عليه من جنس العقاب والإذلال بخلاف ما إذا كان علماً .

السادس: أن يؤتى بالمسند إليه موصولا[3] ليتوجه ذهن السامع لما سيرد ليأخذ منه، كقوله: ﭽﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧﭼ [الزمر: ٣٣]، وإليه الإشارة بقولنا "أو توجه السامع له"، أي: وليحصل توجه ذهن السامع له[4]، أي للمسند إليه: فيتشوف لخبره.

السابع: ألا يكون السامع عالماً بشيء من أحوال المسند إليه المختصة به إلا الصلة[5] فتعرفه له بها، كقولك: "الذي أطعمناه أمس جاءنا اليوم" – في خطابك لمن لا يعرف منه إلا ذلك –، وهو معنى قولنا : (**أو فقد علم سامع غير الصلة**)، أي: ويعرف بالموصولية أيضاً لعدم

---

(1) انظر هذه المعاني وغيرها في : الممتع في التصريف : 1/ 188 –189،شرح شافية ابن الحاجب: 1/92–93.

(2) في م : الأمان، وكلا النسختين صحيح لكن الأكثر ذكرا مع الخوف إنما هو الأمن لا الأمان؛ فلذلك أثبته.

(3) في ت : [مولاصولا]

(4) ساقطة في ت.

(5) غير واضحة في م ، وكأنها : [لصلة].

علم السامع، وفي معناه ألا يكون للمتكلم أو لهما معاً علم بغير الصلة، كقولك: "الذي[1] حولنا من الجن لا نعرفهم"، أو: "لا أعرفهم" -إن أفردت نفسك-[2]، وقولنا: **(أو فقد)** مصدر مضاف إلى فاعله المضاف إلى فاعله أيضا، ومفعول **(فقد)** **(غيرَ الصلة)**.

وفي البيتين: الإيجاز، [والوصل، والتعديل، والموازنة] [3] [4].

---

(1) كذا في النسختين.

(2) قال السعد التفتازاني في المطول:74 ما نصه: "ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو: " الذين في ديار الشرق لا أعرفهم "أو" لا نعرفهم " لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه "، وانظر مختصر السعد: 1/ 303، مواهب الفتاح: 1/ 302، حاشية الدسوقي: 1/ 302.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(4) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل : 33 ، والتعديل – عند المؤلف – هو : سوق معاني متلائمة في جمل مستوية الأقدار ومتقاربة على المقاطع،انظر النص المحقق عند البيت رقم: 277، ومضى تعريف الموازنة :50 .

(ص) 68- وبالإشارةِ لكشفِ الحالِ من قربٍ او بعدٍ ولاستجهالِ[1]

69- أو غايةِ التمييزِ والتعظيمِ والحطِّ والتنبيهِ والتفخيمِ

(**ش**) هذا رابع أنواع المعارف وقد تقدم أنه أعرف من الموصول[2] [3]، والمقام الصالح للإشارة أن يكون[4] إحضاره في ذهن السامع بإشارة حسية؛ إذ **[22ب]** الأصل في اسم الإشارة ألا يشار به إلا إلى محسوس مشاهد، فإن أشير به إلى محسوس غير مشاهد أو إلى ما لا يقبل الإحساس والمشاهدة فإن ذلك لتصييره كالمشاهد وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية[5]، وذكرنا في البيتين أن المسند إليه يعرف [باسم الإشارة] [6] لأغراض منها[7]:

بيان حالته في القرب والبعد والتوسط -على القول به على مذهب ابن مالك[8]- [9]، وذلك [لأن][10] تعريفه بغير اسم الإشارة لا يفيد ذلك، وإلى هذا أشرنا بقولنا: **(لكشف الحال من قرب او بعد)**، أي: ويعرف المسند إليه بالإشارة لكشف حاله، أي:

---

(1) في م : والاستجهال، لكني أثبت ما في ت لموافقته لرواية الثغري.

(2) في ت : الموصوف .

(3) وذلك في بداية الكلام على التعريف بالموصولية، انظر النص المحقق : 84.

(4) في ت : يمكن .

(5) قارن بما في المطول: 75.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(7) يلاحظ أن المؤلف زاد غرضاً واحداً هو: التفخيم، والمعروف عند البلاغيين أن التفخيم من أغراض التعريف بالموصول، انظر حول إضافات المؤلف قسم الدراسة: 77.

(8) مضت ترجمته في النص المحقق : 4.

(9) الصحيح أن ابن مالك رحمه الله يرى أن مراتب الإشارة اثنتان: قربى وبعدى، وأما القول بالمراتب الثلاثة فهو قول الجمهور، انظر: شرح التسهيل:239/1 – 240، شرح الكافية الشافية: 314/1-317، وشرح ابن عقيل: 135/1، وقد جاء في هامش ب ما نصه "قوله: (على مذهب ابن مالك) لعله سبق قلم؛ وإلا فابن مالك لا يرى التوسط كما هو في غير موضع فتأمل"، وقال الثغري: "هكذا في النسخ التي بين أيدينا – وهو سبق قلم – ، وصوابه على غير مذهب ابن مالك ..." ، موضح السر المكمون : 55 أ .

(10) في النسختين: (فإن)، والمناسب ما أثبته.

بيانها باعتبار القرب والبعد.

ومنها: استجهال المخاطب أي تجهيله، والتعريض بغباوته[1] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقول الفرزدق:

أولئكَ آبائي فجِئْني بِمثلهمْ   إذا جَمَعتنا[2] يا جريرُ المجامعُ[3]

ومنها: قصد كمال تمييز المسند إليه كقول الشاعر :

هذا أبو الصقرِ فَرْدَاً في محَاسِنِهِ منْ نسلِ شيبانَ بينَ الضالِ والسَّلَمِ[4]

قيل[5] [6]: ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰﭼ [ص: ٤]، وإلى هذا أشرنا بقولنا: **(أو غاية التمييز)**.

ومنها: تعظيم المسند إليه[7] بالبعد، نحو: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [البقرة: ١-٢] نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد المسافة، ومثله: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔﭼ [الرعد: ١] وﭽﯗ ﯘ ﭼ [البقرة: ٢٥٢] إلى غير ذلك، وهذا معنى قولنا: **(أو تعظيم)** .

ومنها: تحقير المسند إليه بالقرب نحو: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭼ [العنكبوت: ٦٤] [نزل

---

(1) في ت : لغباوته .

(2) في ت : جتمعنا .

(3) البيت من قصيدة من الطويل للفرزدق انظر ديوان الفرزدق:42/2، ومعاهد التنصيص:119/1، وحل العويص: 66.

(4) البيت من البسيط وقائله ابن الرومي، ولفظ البيت في الديوان : "هذا أبو الصقر فرد في كتابته".
وهو ابن شيبان بين الطلح والسلم، وشيبان بن ذهل، وشيبان بن ثعلبة: قبيلتان، الضال: شجر السدر الذي لم يسق بغير المطر، وقيل غير ذلك، والسلم: نوع من الشجر وهو العضاه، انظر: ديوان ابن الرومي: 2399/6، معاهد التنصيص: 107/1، حل العويص: 63 –64.

(5) في م : (وقيل)، والأنسب ما أثبته من ت .

(6) لم أعرف صاحب القول الذي أشار إليه المؤلف ، بل لم أجد من المفسرين من تكلم على سر التعبير باسم الإشارة في الآية، وانظر حول شواهد المؤلف قسم الدراسة: 73-74 .

(7) بعد: [المسند إليه] كلمة غير واضحة في م، ويبدو أن الناسخ ضرب عليها، وهي غير موجودة في ت أصلا.

دناءتها وخسة قدرها وانحطاط رتبتها منزلة قرب المسافة][1]، وقد يقصد تحقيره[2] بالبعد أيضاً كما يقال: "ذلك الفاسق فعل كذا" تنزيلاً لسفلة قدره وبعده عن رتبة الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة، وإليه الإشارة بقولنا: (**وحط**) - بالمهملتين - من حطه حطاً إذا وضعه وحقره[3].

تنبيه: قال **[23أ]** التفتازاني رحمه الله تعالى:"لفظ[4] (ذلك) صالح للإشارة إلى كل غائب -عيناً كان أو معنى-، بأن يحكى عنه أولاً ثم يشار إليه، نحو: "جاءني رجل، فقال ذلك الرجل"، و"ضربني زيد، فهالني ذلك الضرب"؛ لأن المحكي عنه غائب، ويجوز على قلة لفظ الحاضر وهو(هذا)، نحو:"فقال هذا الرجل"، و"هالني هذا الضرب" أي: هذا المذكور عن قريب، فهو وإن كان غائباً لكن ذكره جرى[5] عن قريب فكأنه حاضر"[6] انتهى.

ومنها: التنبيه عقب ذكر أوصاف بعد المشار إليه على أنه حقيق بما يرد بعد اسم الإشارة بسبب تلك الأوصاف، نحو: ﭽﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭼ [البقرة: ٣] إلى قوله: ﭽﭵ ﭶ ﭷ ﭸﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭼ [البقرة: ٥]، ذكر بعد المشار إليه - وهو الذين يؤمنون - أوصافاً وهي: الإيمان بالغيب، وإقامة الصلاة، وما بعدها، ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيهاً على أن المشار إليهم أحقاء بما يذكر بعد اسم الإشارة من كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلاً.

ومنها: التفخيم، وهو قريب من التعظيم غير أن فيه زيادة التهويل[7] كقولك للجاني[8]: "أين تفر؟ هذا السياف يضرب عنقك" .

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(2) في م :تحقير، وفوق الكلمة ما يشبه الهاء.

(3) تاج العروس (ح ط ط) .

(4) في مطول: 78: " ولفظ ".

(5) ساقطة في ت .

(6) المطول: 78 .

(7) الظاهر أن المؤلف استفاد هذا الفرق بين التفخيم والتعظيم من التفتازاني ، ولم أجد من نص على هذا الفرق من أهل اللغة، انظر : المطول : 75.

(8) ساقطة في ت .

هذا ما تضمنه البيتان، ويرد لأغراض كثيرة غير ذلك، وقولنا: (من قرب) من لبيان الجنس وهو (الحال)، و(التعظيم) معطوف على ما عطف عليه: (غاية) لا على (التمييز).

وفي البيتين: الإيجاز، والمطابقة، والإطناب، والتعليل، والموازنة[1].

(ص) 70 – وكونُهُ باللامِ في النحوِ عُلِمْ　　　لكنَّ الاستغراقَ فيها مُنْقَسِمْ

71– إلى حقيقيّ وعُرْفِيّ وَفي　　　فَرْدٍ من الجَمْعِ أَعَمُّ فاقْتَفِي

(**ش**) ذكرنا في هذا الموضع سبب تعريف المسند إليه باللام، وأحلنا بمباحثها على ما تقرر في علم النحو؛ لأن النحويين بسطوا الكلام عليها[2]، وطالب هذا الفن لا بد له من الدخول في النحو قبله، ولنذكر من ذلك ما لا بد منه فنقول: اختلف في أداة التعريف هل هي: (أل) أو اللام وحدها، فذهب الخليل[3] إلى **[23ب]** الأول وأن الهمزة أصلية قطعية وصلت لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه مثله غير أن الهمزة زائدة معتد بها في الوضع، وعنه أيضاً أن حرف التعريف اللام فقط، واختاره المتأخرون وعليه البيانيون[4]؛ ولذا قلنا: (**وكونه باللام**).

ثم أداة التعريف قسمان[5]: عهدية وجنسية، فالعهدية ما كان مصحوبها معهوداً،

---

(1) مضى تعريف الإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والإطناب: 47، ولم يظهر لي موضع الإطناب في الأبيات، ويحتمل أن يكون الإطناب في قوله (من قرب او بعد)؛حيث يمكن الاستغناء عنها بما سبقها أو بكلمة واحدة نحو: (مسافة)، ومضى تعريف التعليل: 53، والموازنة:50.

(2) انظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل: 177/1 – 186، مغني اللبيب: 103/1 – 110، أوضح المسالك: 161/1 -166.

(3) الخليل (ت: 170هـ) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، وأستاذ سيبويه ، له كتب أشهرها: (العين)، انظر :بغية الوعاة: 557/1-560 ، الأعلام 314/2.

(4) انظر الخلاف في المسألة في كل من: الكتاب: 325/3، شرح ابن عقيل: 177/1، أوضح المسالك: 161/1، وتعليق محيي الدين على شرح ابن عقيل وأوضح المسالك في نفس الموضع .

(5) هذا التقسيمات التي ذكرها المؤلف موافقة لاصطلاح بعض النحاة، انظر: الجنى الداني – وفيه اختلاف يسير عما عند المؤلف – : 193 – 196، أوضح المسالك: 162/1، مغني اللبيب: 104/1-105، أما البلاغيون فاصطلاحهم مختلف وسأنبه على ما خالفوا فيه النحاة في مواضعه =

والجنسية بخلافها، وكل منهما ثلاثة أقسام:

أما العهدية فإما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً[1]، كقوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ [المزمل: 15-16]، وكقولك: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، أوذهنياً[2] كقوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ [التوبة: 40]، ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﭼ [الفتح: 18]، أو حضورياً[3] [4] نحو: ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ [المائدة: 3]، وكالواقعة[5] بعد أسماء الإشارة، وبعد أي في النداء.

وأما الجنسية[6]: فإن خلفتها: (كل) حقيقة فهي لاستغراق أفراد الجنس، نحو: ﭽ

=

من التقسيم الذي ذكره المؤلف، وانظر في تقسيم البلاغيين: شروح التلخيص: 1/320-331، وانظر في المقارنة بين التقسيمين: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 1/52-53، حاشية الدسوقي على مختصر السعد:1/320-321، وانظر قسم الدراسة حول أوهام المؤلف: 80.

(1) هذا هو اصطلاح النحاة، ويقابله عند البلاغيين قسمان: العهد الصريح والعهد الكنائي، انظر:حاشية الدسوقي على مختصر السعد: 1/320.

(2) هذا هو اصطلاح النحاة، ويعد هذا عند البلاغيين عهداً خارجياً علمياً، وهو أحد صورتي العهد العلمي عندهم – وستأتي صورته الأخرى بعد قليل – ، انظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد: 1/320، أما العهد الذهني عند البلاغيين فهو من أقسام اللام الجنسية وقد أغفله المؤلف، وسيأتي التنبيه عليه عند الحديث عنها.

(3) في ت :حضور.

(4) يعد هذا عند البلاغيين عهداً خارجياً علمياً، وهو أحد صورتي العهد العلمي عندهم – ومرت صورته الأخرى قبل قليل – ، انظر:حاشية الدسوقي على مختصر السعد: 1/320، وبهذا يتضح أن العهد العلمي عند البلاغيين يقابله عند النحاة قسمان: العهد الذهني والعهد الحضوري؛ فتصبح الأقسام ثلاثةً عند النحاة –الذكري والذهني والحضوري– وثلاثةً عند البلاغيين –الصريحي والكنائي والعلمي– .

(5) الواو ساقطة في ت.

(6) ذكر المؤلف ثلاثة أقسام لـ: (أل) الجنسية، وأغفل قسما رابعاً وهو ما يسمى عندهم بلام العهد الذهني وهي اللام التي يشار بها إلى الحقيقة في ضمن فرد مبهم، انظر حاشية الدسوقي: 1/320-321.

ﭢ ﭣﭤ [النساء: 28]، وإن خلفتها مجازاً فهي لشمول خصائص أفراد الجنس مبالغة[1]، نحو: أنت الرجل علما، وإن لم تخلفها بوجه فهي لبيان الحقيقة، ويعبر عنه المتكلمون بتعريف الماهية نحو: ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟﭼ [الأنبياء: 30]، ونحو: "و الله لا أتزوج النساء" و"لا ألبس الثياب"؛ ولذا يحنث بواحدة منها[2]، والفرق بين المعرف بـ(أل) التي للحقيقة نحو:"اشتر اللحم" وبين اسم الجنس النكرة نحو: "اشتر لحماً" كالفرق بين علم الجنس واسم[3] الجنس؛ [و][4] هو أن المعرَّف[5] يدل[6] على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن بخلاف الآخَر[7]، وأوضح التفتازاني هذا الفرق بما نصه: "والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس، نحو: "لقيت أسامة" و"لقيت أسدا"، فأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه، وأسامة موضوع[8] للحقيقة **[24 أ]** المتحدة في الذهن، وإذا[9] أطلقتها على الواحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من[10] إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود[11] التعدد[1] ضمناً، فكذا النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة

---

(1) ظاهر كلام المؤلف أن الاستغراق قسمان: حقيقي: لاستغراق الأفراد، ومجازي: لاستغراق خصائص الأفراد، وهذا هو اصطلاح النحاة، أما البلاغيون فالاستغراق عندهم: حقيقي: لاستغراق الأفراد بحسب الوضع، وعرفي لاستغراق الأفراد بحسب العرف العام، انظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد: 320/1، وبهذا يتضح أن الاستغراق الحقيقي عند النحاة يقابله عند البلاغيين الاستغراقان الحقيقي والعرفي، وأنه لا ذكر للاستغراق المجازي –الذي أشار إليه المؤلف– عند البلاغيين أصلاً .

(2) مغني اللبيب: 105/1.

(3) بعد :[اسم] في م كلمةٌ غير واضحة، ويحتمل أن تكون ملغاة.

(4) الواو ليست في النسختين، وزدتها ليستقيم الكلام .

(5) في ت : المعرفة .

(6) في النسختين: (تدل)، والصواب ما أثبته.

(7) انظر الفرق بينهما في: مغني اللبيب: 105/1.

(8) في المطول: 80 : موضوعة

(9) في المطول: 80 : (فإذا)

(10) في ت :لمن.

(11) في ت: الواحد.

الحقيقة، نحو:"ادخل سوقاً" بخلاف المعرَّف[2] نحو: "ادخل السوق "، فإن المراد به نفس الحقيقةِ، والبعضيةُ مستفادة من القرينة كالدخول مثلاً، فهو كعام مخصوص بالقرينة؛ فالمجرد وذو اللام إذاً بالنظر إلى القرينة سواء[3]، وبالنظر إلى أنفسهما[4] مختلفان"[5] انتهى[6].

فإذا تقرر هذا علمت أن إيراد المسند إليه معرفا باللام لتحصيل غرض مما ذكر، وقولنا: (لكن الاستغراق ...) إلخ مخرج مما أحلناه على النحو لأنهم لا يبحثون عنه غالباً، ومعناه أن الاستغراق المستفاد من (أل) الاستغراقية على ضربين:

حقيقي وهو: أن يراد[7] كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، نحو: ﭽ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ [الأنعام: 73][8]؛ أي: كل غيب وشهادة.

وعرفي:[و][9] هو أن يراد فرد مما يتناوله اللفظ بحسب تفاهم العرف ، نحو: "جمع الأمير الصاغة" أي: صاغة بلده أو مملكته؛ إذ هو المفهوم عرفاً -لا صاغة الأرض كلها-. وأورد التفتازاني في هذا المحل سؤالاً وأجاب عنه فقال: "فإن قلت: الصاغة جمع صائغ، واللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول[10] لا حرف تعريف عند غير المازني[11] فكأن التمثيل

=

(1) في ت : المتعدد، وتحتمل كتابة الكلمة في م: التعدد والمتعدد، والأقرب ما أثبته وهو الموافق لما في المطول: 80.

(2) في النسختين : المعرفة، والتصويب من المطول.

(3) غير واضحة في م .

(4) في م: (نفسها) .

(5) المطول: 80.

(6) ساقطة في ت.

(7) في ت: يرى.

(8) الأنعام 73 .

(9) ليست في النسختين، والأنسب لما قبلها ذكرها ولذا أثبتها

(10) كذا في النسختين ، وفي المطول: 82 : (اسم موصول)

(11) المازني (ت: 249 هـ) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني – من مازن شيبان – : أحد أئمة النحو، من أشهر كتبه: (التصريف)، انظر: بغية الوعاة:1/463-466 ، الأعلام =

مبني على مذهبه"[1] ثم قال[2]:"قلت: الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث؛ لأنهم يقولون إنه فعل في صورة الاسم؛ ولهذا يعمل وإن كان بمعنى الماضي، وأما ما ليس في معنى[3] الحدوث من نحو: المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة، واللام فيها حرف تعريف اتفاقاً"[4] انتهى، وما نسبه للمازني نسبه المرادي[5] للأخفش، ونسب للمازني أنها في ذلك **[24ب]** حرف موصول فانظره[6].

ثم ذكرنا أن الاستغراق في المفرد أعم وأشمل منه في الجمع -زِيدَ[7] وفي التثنية-، وإنما كان المفرد أشمل لأنه يتناول كل واحد من الأفراد، والاستغراق في المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين[8]، ولا ينافي خروج الواحد، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والإثنين، وإلى هذا أشرنا بقولنا: **(وفي فرد)** البيت، والدليل على ذلك صحة: "لا رجال في الدار" إذا كان فيها رجل أو[9] اثنان، بخلاف: "لا رجل" فإنه لا يصح إذا كان

=

.69/2

(1) المطول: 82.

(2) جاء كلام التفتازاني هنا متصلا بما نقله عنه قبله مباشرة فلم يكن هناك داع لفصل الكلامين، والله أعلم.

(3) كذا في النسختين، وفي المطول: 83 : (بمعنى)

(4) المطول: 82 – 83، وفيه بعد ما نقله المؤلف مباشرة –وهو كلام متصل به من جهة المعنى أيضاً– : "وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره، والموصول أيضا يأتي للاستغراق ، نحو : "أكرم الذين يأتونك إلا زيداً"، و: "اضرب القائمين إلا عمراً"، وهذا ظاهر".

(5) المرادي (ت: 749 هـ) هو أبو محمد الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب، من كتبه شرح ألفية ابن مالك، و"الجنى الداني"، بغية الوعاة:517/1 ، الأعلام: 211/2.

(6) الجنى الداني في حروف المعاني: 202.

(7) في ت: يريد.

(8) في ت: اثنتين اثنتين.

(9) في ت: و.

فيها رجل أو اثنان، وكذا يصح: "لا رجلين" إذا كان فيها رجل، دون: "لا رجل"؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل كما لا يخفى، وإنما استدلوا بـ(لا) التي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق، وأثبتوا بما ذكر حكم المحلى باللام، وللقوم في هذا المحل مباحث ومناقشات وأنظار متسعة، انظرها في المطولات، وفي كتب الأصل[1]. ولا يقال[2]: إن إفرادَ الاسم يدل على وحدة معناه، واستغراقَه يدل على تعدده وهماً[3] متنافيان؛ لأنهم قالوا: أداة الاستغراق إنما تدل على المفرد مجردا على معنى الوحدة كما أنه مجرد عن معنى الكثرة، وإنما امتنع نعته بالجمع لا المفرد للمشاكلة اللفظية، وأيضاً لأن المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، وما حكاه الأخفش من الدينار الصفر والدرهم البيض فشذوذ[4]، وأما نحو: ﴿چئا ئه ئەچ﴾ [الإنسان: 2] فمن باب وصف المؤلف بمجموع أجزائه التي هي هو، وقولنا: **(وكونه باللام)** أي والغرض المقتضي كون المسند إليه معرفا باللام معلوم من النحو، وقولنا: **(أعم)** معطوف على **(منقسم)**، و**(من الجمع)** متعلق بـ**(أعم)**، وتقدير ذلك: لكن الاستغراق في اللام منقسم إلى حقيقي وعرفي، وأعم في الفرد منه في الجمع، وقولنا: **(فاقتفي)** أي اتبع، ويجوز جعل **(أعم)** خبراً لمحذوف تقديره: وهو في الفرد أعم منه في الجمع، والمجروران حالان كل من صاحبه[5] [6].

---

(1) انظر -على سبيل المثال-: التلخيص: 28، الإيضاح: 97/1، المطول: 83-87، شروح التلخيص: 337/1-342، ويلاحظ أن المؤلف تابع القزويني في القول بأن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع بينما تعقبه غير واحد بأن هذا مسلم في النكرة المنفية، أما في المعرف باللام فيستوي المفرد والجمع فيه في الدلالة على الشمول، وأجيب أيضاً على هذا الاعتراض بردود.

(2) انظر حول هذا الاعتراض والنقاش حوله: التلخيص: 28، الإيضاح: 98/1، المطول: 87، شروح التلخيص: 341/1 – 344.

(3) أي الوحدة والاستغراق .

(4) في عد هذا شاذا خلاف طويل، انظر على سبيل المثال: الخصائص: 26/1، شرح الرضي على الكافية: 237/3، حاشية الصبان: 47/3، لسان العرب (ك ل م).

(5) في ت: صاحب.

(6) جعل المؤلف تقدير الكلام على هذا الإعراب : وهو في الفرد أعم منه في الجمع ، فالظاهر أن المؤلف يعني بالمجرور الأول (في فرد) وصاحبه (هو) المقدر ، والمجرور الثاني هو (في الجمع) =

وفي البيتين: الإيجاز، والفصل والوصل، والمطابقة، وحسن البيان، والإحالة، والموازنة، والالتزام(1).

(ص)[25أ]72–وبالإضافةِ لحصرٍ واختصارْ تشريفِ أولٍ وثانٍ واحتقارْ

73– تكافؤٍ سآمةٍ إخفاءِ أو حثٍ او مجازٍ استهزاءِ

(ش) هذا سادس أنواع المعرفة وهو المضاف، فذكرنا أن المسند إليه يعرف بالإضافة لأغراض منها(2):

الحصر حيث لا تنضبط أشخاص المسند إليه إلا بالإضافة نحو: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ [الأعراف: 105]؛ إذ لو عَدَّدَ أشخاص الحاضرين لخرج من سيوجد، ونحو: "اتفق أهل الحق على كذا "، و"أهل المدينة فعلوا كذا".

ومنها: الاختصار نحو:ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭼ [الجاثية: 23]، ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠﭼ [القصص: 50]؛ فإنها أخصر(3) من مالت نفسه إلى عبادة(4)، و(5) مالت نفسه إلى اتباعه، وكقوله:

هوايَ مع الركبِ اليمانينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وجُثْماني بمكةَ مُوثَقُ(6)

=

وصاحبه الضمير في (منه) .

(1) مضى تعريف الإيجاز : 23، والفصل:33، والوصل: 33، والمطابقة : 38، وحسن البيان :78، والإحالة:53، والموازنة:50 ، والموازنة غير موجودة في البيت ، والالتزام :23.

(2) يلاحظ أن المؤلف أضاف على ما في التلخيص : الحصر، وتكافؤ المسند إليهم، وسآمة المتكلم أو السامع من ذكر المسند إليه لكثرة أفراده، وستر المسند إليه وإخفاءه عن غير المخاطب، وحث السامع وتحريضه على إكرام أو إذلال ونحوهما، وتضمن الإضافة مجازا لطيفا، والاستهزاء ، انظر حول إضافات المؤلف قسم الدراسة: 77.

(3) في ت: فإنه خص .

(4) في م: عبادتها.

(5) في ت: أو.

(6) البيت من الطويل، وقائله جعفر بن عُلْبة من قصيدة قالها وهو في السجن. و(مصعد): من أصعد إذا ذهب في الأرض وأبعد، وال(جنيب): المجنوب المستتبع الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو =

فهو أخصر من الذي أهواه؛ فهو أولى لضيق المقام لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل.

ومنها: تشريف المضاف أو المضاف إليه، فالأول نحو: "أمة محمد مرحومة "، و"جاء صاحب السلطان"، والثاني نحو: "نبينا محمد" و"ولدي صالح البلاد "، وإلى هذين[1] أشرنا بقولنا: (**تشريف أول وثان**).

ومنها: احتقار المضاف أو المضاف إليه فالأول نحو: "ولد الحجام حاضر"، ﭽﭻ ﭼ ﭽﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇﭼ [النساء: 76]، والثاني نحو: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﭼ [البقرة: 14]، و"أخو[2] الحجام حاضر"، وهذا معنى قولنا:(**واحتقار**) أي: واحتقار أول أو ثان.

ومنها: تكافؤ المسند إليهم وتماثلهم في المرتبة بحيث لا مرجح للبداية بأحدهم فيؤتى بلفظ مضاف يعمهم نحو: "علماء البلد حضروا"، وهذا[3] المراد بقولنا: (**تكافؤ**) أي: تماثل.

ومنها: سآمة المتكلم أوالسامع من ذكر المسند إليه لكثرة أفراده، نحو:"حضر أهل السوق"، والسآمة: الملل[4]، ومنه: ﭽﭻ ﭼ ﭽﭼ [فصلت: 49] أي: لا يمل.

ومنها: ستر المسند إليه وإخفاؤه عن[5] غير المخاطب، نحو: "صاحبك فعل كذا" .

ومنها: حث السامع وتحريضه على إكرام أو إذلال ونحوهما، **[25ب]** نحو: "صديقك أو عدوك بالباب".

ومنها: أن تتضمن الإضافة مجازاً لطيفاً، نحو: ﭽﮡ ﮢ ﮣﭼ [النحل: 30]، نسبها للمتقين لاختصاصهم بنعيم دار الآخرة مع أنها دار الجميع[6].

=

كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب كي تأتي إلي الشاعر، انظر: شروح التلخيص: 1/344-345، معاهد التنصيص: 1/120 فما بعدها، حل العويص: 67-69.

(1) في ت: هذا.

(2) في النسختين : أخوك ، وهو غير مناسب؛ إذ المثال للأضافة للتحقير.

(3) في م : وهو ، والأنسب لما قبله ما أثبته من ت.

(4) لسان العرب: (س أ م) .

(5) في م: من.

(6) الظاهر أن المؤلف يعني بالجميع الحور والولدان ممن يسكنون الجنة، انظر : حاشية المنياوي على =

ومنها: الاستهزاء نحو: ﭐﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭐ [الشعراء: 27]، وكقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة: "صالحك تارك الصلاة(1)".

وفي البيتين: الإيجاز، والمطابقة، والتعليل، والموازنة، والالتزام(2).

(ص) 74– ونكَّروا إفراداً أو تكثيرا تنويعاً او تعظيماً او تحقيرا

75– كجهلٍ او تجاهلٍ تهويلِ تهوينٍ او تلبيسٍ او تقليلِ

(**ش**) لما فرغنا من بيان مقتضيات تعريف المسند إليه شرعنا في أسباب تنكيره(3)؛ فمنها: القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس، نحو: ﭐﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﭐ [القصص: 20] .

ومنها: التكثير نحو: "إنَّ له لإبلاً، وإن له لغنماً"، ونحو: ﭐﭙ ﭚ ﭛ ﭐ [فاطر: 4].

ومنها: التنويع نحو: ﭐﭢ ﭣ ﭤﭐ [البقرة: 7]؛ أي: نوع من الأغطية غير المتعارف –وهو ما يتعامى به عن الحق–، ونحو قولك: "في الدار حيوان"؛ أي: نوع منه.

ومنها: التعظيم أو التحقير، فالأول كقوله تعالى : ﭐﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭐ [الدخان: 17]، ﭐﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭐ [الدخان: 13]، والتحقير كقولك لمن خاف رجلا لقيه: من ظالم أو غيره: "لقيك رجل أو عبد في رفقة المملكة فخفته" –تريد بذلك التنكيت(4) عليه–، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

لَهُ حاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشينُهُ وليس له عن طالب العُرْفِ حاجِبُ(5)

=

حلية اللب المصون: 66 .

(1) في هامش ت :تارك الضلالة، وفي أصله: [تارك]، وبعدها كلمة غير واضحة وهي قريبة من: [الضلالة]، وكأن ما في الهامش تصويب لما في الأصل .

(2) مضى تعريف الإيجاز :23، والمطابقة: 38، والتعليل : 53، والموازنة: 50، والالتزام: 23 .

(3) يلاحظ أن المؤلف زاد خمسة أغراض على ما في التلخيص وهي : الجهل والتجاهل والتهويل والتهوين والتلبيس . انظر حول إضافات المصنف في قسم الدراسة: 77 .

(4) يأتي التنكيت بمعنى الطعن على الناس، انظر: أساس البلاغة (ن ك ت)، لسان العرب (ن ك ت).

(5) البيت من الطويل ، وقد اختلف في نسبته، فنسب للطمحان مولى ابن أبي السمط في ديوان المعاني : 23/1 ، ولأبي السمط بن أبي حفصة في زهر الآداب – مع تغيير في شطره الأول –: 551/2 ، ولابن أبي السمط في كل من: الإيضاح : 102/1 – 103،ومعاهد التنصيص: 127/1 ،

=

فالحاجب الأول للتعظيم، والثاني للتحقير، ومن التحقير : ﭽ   ﭼ [الجاثية: 32]؛ أي: ظناً حقيراً ضعيفاً، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد، وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالبعض والكل(1)، والتحقير مفاد في كل ما وقع بعد(2) إلا من المفعول المطلق وبه يصح(3).

ومنها: الجهل أو(4) التجاهل – أعني جهل المتكلم بجهات تعريف المسند إليه أو تجاهله –، فالجهل كقولهم: **[26 أ]** "شر أهر ذا ناب"(5)، وكقولك(6): "جاء رجل لا أعرفه"، و"شيء جاء بك "، والتجاهل كقولك...(7)، ونظيره: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [سبأ: 7].

ومنها: التهويل كقولك لمن تريد تهويله: "وراءك حساب، وخلفك سؤال"، ومنه: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﭼ [البقرة: 279].

ومنها: التهوين، وهو ضد التهويل، ومنه: ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡﭼ [ص: 11].

=
وحل العويص: 70-71.

(1) قوله: "والكل" لم أتبين سبب ذكرها هنا، لأن الكل يتنافي مع التنويع الذي يتكلم عنه المؤلف بخلاف البعض المذكور قبله فإنه متناسب مع التنويع، وانظر: حاشية السعد: 354/1–355، حاشية الدسوقي: 354/1–355 ، مواهب الفتاح: 355/1 .

(2) ساقطة في ت .

(3) يعني أن الاستثناء لا يصح إلا إذا حمل التنكير على معنى التحقير، انظر : مغني اللبيب :300/2، التحرير والتنوير: 373/26 ، المراجع المذكورة في الهامش (3) وفي الآية أوجه أخرى ،انظر : الكشاف: 513/3 –514 ، البحر المحيط:426/9–427 ، تفسير أبي السعود : 569/5 روح المعاني:157/26–158 .

(4) في ت : و.

(5) المشهور عند البلاغيين أن التنكير في هذا المثال للتعظيم والتهويل، انظر التلخيص: 33، مختصر السعد : 412/1، مواهب الفتاح : 412/1 . وذكر في عروس الأفراح: 412/1–413 أن المراد: نوع غريب من أنواع الشر أهر ذا ناب؛ فيمكن حمل كلام المؤلف عليه، مع ملاحظة أن البلاغيين إنما يذكرون هذا المثال في تقديم المسند إليه لا في تنكيره.

(6) في ت : كقوله .

(7) بياض في النسختين.

ومنها: التلبيس؛ أي: تلبيس المسند إليه على السامع وإخفاؤه عنه، [كقولك: "أتاني آت"، و: "قال لي قائل كذا"، ومنه: **ﭽ ﭾ ﭿ** [التوبة:47].

ومنها: التقليل][1]، كقولك للظمآن: "هنا شيء من الماء"، و[2]"شيء من الطعام"- للجائع - ، هذا مضمون البيتين. وقولنا: (**ونكروا** ...) إلخ، أي ونكروا المسند إليه؛ فحذف للعلم به، وقولنا: (**إفراداً**) مفعول له، و ما بعده معطوف.

وفيها: الإيجاز، والفصل والوصل، والمطابقة، والتعديد[3]، والموازنة[4].

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في ت.

(2) في ت : أو.

(3) ساقطة في ت .

(4) مضى تعريف: الإيجاز:23، والفصل: 33، والوصل: 33، والمطابقة: 38، والموازنة: 50.

(ص) 76- **ووصفُهُ لكشفٍ او تخصيصِ ذمٍّ ثَنَا توكيدٍ او تنصيصِ**

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت أسباب وصف المسند إليه[1]، فذكرنا أنه قد يوصف لكشف معناه، وتفسيره نحو: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ونظيره: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅﭼ [المعارج: 19-21]، قال المبرد: "الهلوع الذي لا يصبر على الخير والشر حتى يتصرف في كل واحد منهما بغير الحق" واحتج بالآية[2].

ويوصف لتخصيصه بتقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال، نحو: "زيد التاجر عندنا"، فإن كان في المكان تاجر سواه فهو لتقليل الاشتراك وإلا فرفع الاحتمال[3].

ويوصف أيضاً للمدح أو الذم، فالمدح نحو: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇﭼ [المائدة: 44]، ونحو: "بسم الله الرحمن الرحيم"، و"زيد العالم عندنا" -إذا تعين بغير النعت[4]- ، والذم نحو: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ [المسد: 4]، و: "قام زيد الجاهل" -إذا تعين بغيره أيضاً-.

ويوصف أيضاً للتوكيد إذا تضمن الموصوف معنى الوصف، نحو: "أمس الدابر كان يوماً عظيماً".

ويوصف أيضاً للتنصيص[5] في مقام البسط والبيان؛ لأن دلالة المنطوق أقوى نحو: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ [النحل: 51]، ونظيره: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆﭼ [النحل: 21]، وكقولك: "جاءني رجل واحد".

تنبيهات:

---

(1) التلخيص: 29-30، الإيضاح: 1/108-111، شروح التلخيص: 1/360-367، ويلاحظ أن المؤلف زاد غرضاً واحداً على ما في التلخيص وهو التنصيص، انظر حول إضافات المؤلف البلاغية قسم الدراسة: 77 .

(2) انظر الكامل: 2/131، وكأن المؤلف نقل عبارته بالمعنى .

(3) يدخل التخصيصُ النكراتِ فيكون من باب تقليل الاشتراك، ويدخل المعارفَ فيكون من باب رفعِ الاحتمال هذا هو اصطلاح البيانيين، ولم يخل من اعتراضات واستدراكات، انظر شروح التلخيص: 1/363—364، وعلى هذا الاصطلاح المذكور، فكلام المؤلف وتمثيله هنا غير دقيق، والله أعلم.

(4) أما إن لم يتعين إلا بالنعت فهو لتقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال.

(5) الظاهر أن هذا من التوكيد لا من التنصيص، انظر حاشية المنياوي: 70.

[26 ب] الأول: جرت عادة البيانيين بالتسامح في المثال، يأتون بشاهد من باب لمسألة من باب آخر، كما يأتون بشاهد من المسند أو متعلقات الفعل في باب المسند إليه، ومنه استشهادنا الآن لوصف المسند إليه للتنصيص بالآية[1]، ووجه ذلك أنه لا فرق بين التركيبين فإذا جاز في ذلك الباب الغرض المذكور جاز في هذا لذلك الغرض أيضاً .

الثاني: يجوز نعت النكرات بالأخص، بخلاف المعارف فلا بد من كون النعت أعم أو مساوياً، فيمتنع نعتها بما هو أعرف منها، وقيل: يجوز -واختاره بعضهم-[2] **چ ڦ ڦ ڤ ڤ ج ج ڄ ڄ ڃ ڃڃ ڃ چ چ چچ** [النساء: ١٦٤].

الثالث: إذا كان الوصف جملة فلا بد من تنكير الموصوف؛ لأن الجمل التي لها محل من الإعراب يصح وقوع المفرد في موضعها، والمفرد المنسبك من الجملة نكرة[3]؛ قالوا: لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير؛ وفيه نظر لإشكال نحو: قام رجل أبوه أخوك، ويشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية -كما يشترط في الصلة والحال والشرط-، بخلاف الواقعة خبراً[4] -وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله في باب المسند[5]-.

الرابع: متى كان المسند إليه ضميراً امتنع وصفه[6].

وقولنا: (**ذم ثنا**) معطوفان حذف عاطفهما لضرورة الوزن.

---

(1) استشهد المؤلف بآيتين لا آية واحدة، وكلاهما صالح لأن يحيل المؤلف عليه لأن كلا الآيتين من باب وصف المسند.

(2) شرح الأشموني: 94/3، وفيه أن الجواز اختيار ابن مالك.

(3) وفي اشترط هذا التنكير للموصوف خلاف، شرح ابن عقيل: 195/2-197، وأوضح المسالك: 372/3، وانظر تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على المسألة في تعليقه على ابن عقيل: 196/2-197.

(4) شرح ابن عقيل: 198/2-200، أوضح المسالك: 275/3-276، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولاً فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه، فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل الحكم بها.

(5) انظر النص المحقق:162-163.

(6) شرح ابن عقيل: 401/2.

وفي البيت[1]: الإيجاز، والمطابقة، والموازنة، والجناس، [والالتزام] [2] [3].

(ص) 77- وأكَّدوا تقريراً او قصدَ الخلوصْ مِنْ ظنِّ سَهْوٍ أو مَجَازٍ أو خُصُوصْ

(**ش**) هذا ثاني أنواع التوابع وهو التوكيد، فذكرنا في البيت أن المسند إليه يؤكد لأغراض منها: تقريره؛ أي: تحقيق مفهومه ومدلوله، وجعله مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره، نحو[4]: "جاء زيد زيد"-إذا خاف المتكلم غفلة السامع عما يلقى إليه- .

ومنها: دفع[5] توهم السهو، نحو: "جاءني زيد زيد" -إذا خاف المتكلم أن يظن السامع به أنه سها فأسند الحكم إلى غير من هو له، فيدفع ذلك الظن بالتأكيد-، وهذان الغرضان يشتركان في التأكيد اللفظي، فإن قلت: أي فرق بين الأول والثاني؟ قلت: الأول يقصد به رفع سهو المخاطب، والثاني يقصد **[27 أ]** به رفع ظن المخاطب سهو المتكلم.

ومنها: رفع توهم المجاز، نحو[6]: "قطع السارقَ الأميرُ نفسُه أو عينه"، فهو يرفع توهم السامع أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وأن مباشر القطع أحد غلمانه.

ومنها: دفع توهم إرادة الخصوص وعدم الشمول، نحو:"جاء القوم كلهم أو أجمعون"، تدفع بذلك توهم السامع أنك أردت بالقوم جلهم أو أكثرهم، وأن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتد به إما لاحتقار[7] أو نحو ذلك، وقد يقتضي المقام الجمع بين كل وأجمعين كقوله تعالى: ﴿ ئې ئى ئى ئې ﴾ [الحجر: 30، وص: 73]، والنكتة أن الملائكة لكثرتهم وتفرقهم واشتغال كل منهم بشأن قد يستبعد سجود جميعهم فبولغ في التأكيد لذلك، وبه يزداد التعيير[8]

---

(1) في ت : البيتين.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(3) مضى تعريف الإيجاز:23، والمطابقة: 38، والموازنة:50، والتجنيس:29.

(4) ساقطة في ت.

(5) كذا في النسختين ، ويلاحظ أن المؤلف في هذا المقطع يعبر بالرفع غالباً، وقد يعبر بالدفع في بعض المواضع.

(6) ساقطة في م.

(7) في ت : لاحتقاره.

(8) في م [التعيين] بالنون

والتشميت بإبليس(1)، ولا دلالة لأجمعين على اتحاد زمان الحكم(2) بدليل: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ [الحجر: 43]-وهم يدخلونها أفواجاً- ؛ بدليل: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﭼ [الملك: 8]، وكذلك: ﭽ   ﭼ [الحجر: 39،وص: 82] -وأزمنتهم مفترقة-، وأما اتحاد زمان سجود الملائكة لآدم فلا يؤخذ من الآية المذكورة، وإنما يؤخذ من نحو قوله: ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ [الحجر: 29،وص: 72] لدلالة الفاء على التعقيب.

وقولنا: (**أكدوا** ...)"إلخ؛ أي: وأكدوا المسند إليه لقصد تقريره وتثبيته للسامع، أو لقصد الخلوص والنجاة من ظن السامع بالمتكلم السهو أو المجاز أو الخصوص، والسهو عرفه الحكماء: [بأنه(3) زوال(4) الصورة](5) من القوة المدركة مع [بقاء أثرها](6).

وقولنا: (**تقريرا**) مفعول من أجله، و(**قصد**) معطوف عليه.

وفي البيت: الإيجاز، والتعليل، والتقسيم، والجناس، والموازنة(7).

(ص) 78- وعَطَفُوا عليْهِ بِالْبَيَانِ   باسمٍ بهِ يَخْتَصُّ لِلْبَيَانِ

(**ش**) ذكر في هذا البيت فائدة إرداف المسند إليه بعطف البيان، فذكر أن الغرض

---

(1) المطول: 95 -96.

(2) المطول: 96، وانظر في الرد عليه كلا من: حاشية الشريف على المطول: 96، وروح المعاني: 45/14.

(3) ساقطة في ت.

(4) في ت : إزالة.

(5) كتب ما بين المعقوفتين في م بخط مخالف لما قبله وما بعده.

(6) في م : [بقائها في الحافظة]، وقد كتب أكثر ما بين المعقوفتين في م بخط مخالف لما قبله وما بعده مع عدم وضوح كلمة : [الحافظة] ، والله أعلم .

(7) مضى تعريف: الإيجاز:23، والتعليل:53، والتقسيم - عند القزويني - : ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه على التعيين، وهو عند من سبقه من البلاغيين أعم من ذلك مع اختلاف مرادهم منه، لكن اصطلاحهم يعود في الأعم الأغلب إلى استيفاء أقسام الشيء، ويبدو أن هذا هو مراد المؤلف بالتقسيم هنا. انظر: التلخيص: 99-100، الإيضاح: 38/4-39، معجم المصطلحات البلاغية: 329/2-334، ومضى تعريف الجناس: 36، والموازنة: 50.

منه بيان حقيقته واتضاح معناه باسم يختص به[1]، وهو معنى قولنا: (**باسم به يختص للبيان**)؛ أي: لبيان حقيقة المعطوف عليه، نحو: "قام صديقك **[27ب]** زيد"، و"جاء أخوك عمر"، ولا يشترط كون الثاني أوضح لجواز حصول الإيضاح من اجتماعهما، وسبك البيت: وعطفوا على المسند إليه بعطف البيان باسم يختص به لأجل بيان حقيقته[2] وكشف معناه، فلفظ: (**البيان**) الأول اسم لهذا النوع من التوابع، والثاني اسم مصدر من بيّن، وقولنا:(**باسم**) بدل من قولنا: (**بالبيان**)، و(**به**) متعلق بـ:(**يختص**).

وفرقوا بين البيان والنعت[3] بأن النعت يدل على معنى في متبوعه، وهذا يكشف حقيقة متبوعه، وبينه وبين البدل[4] من جهة الحقيقة ومن جهة الأحكام، أما الحقيقة فالبدل تابع مقصود بالحكم دون واسطة، وهذا تابع كاشف لحقيقة متبوعه؛ فلذلك كان البدل على نية تكرار العامل لأنه المقصود به فهو معموله في الحقيقة بخلاف البيان، وأما الأحكام فثمانية:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً له؛ إذ هو في الجوامد نظير النعت في المشتقات.

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره بخلاف البدل.

الثالث: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ [فصلت: 43].

الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل.

---

(1) هذا هو ما في التلخيص، وهو مبني على الأغلب وإلا فإنه لا يسلم من اعتراضات، وكأن المؤلف تابع القزويني تسهيلاً على المبتدئ . انظر: التلخيص:30، مختصر السعد: 1/373-374، حاشية الدسوقي: 1/373-374، مواهب الفتاح: 1/373-374، وانظر قسم الدراسة.

(2) ساقط من ت

(3) انظر في الفرق بين النعت والبدل: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 3/125-126، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/125-126.

(4) انظر في الفرق بين عطف البيان والبدل: شرح الأشموني: 3/129-130، حاشية الصبان: 3/129-130، وبعض العلماء يرجحون أنه لا فرق، انظر على سبيل المثال: شرح الرضي على الكافية: 2/379-384، وهو ظاهر كلام سيبويه، الكتاب: 1/224.

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل، نحو: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ [الفرقان: 68-69].

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز في البدل [بشرط][1] أن يكون في الثاني زيادة بيان نحو: ﭽ ﭦ ﭧ ﭼ الآية[2] [الشورى: 52].

السابع: أنه ليس في نية إحلاله محل متبوعه – بخلاف البدل – ؛ ولهذا تعين البيان في سبع مسائل مشهورة في النحو[3].

الثامن:...[4].

فإن قلت: تفريقك[5] بينهما في الحقيقة يقتضي ألا يصدقا في صورة؛ كيف وهما متصادقان أبداً إلا في مسائل مستثناة، قلت: لا يلزم من اتحاد المصدوق اتحاد المفهوم.

وفي البيت: الإيجاز، والموازنة، والتعليل، والجناس التام[6].

(ص) 79– وأبْدَلُوا تَقْرِيراً اوْ تَحْصِيلاً ....

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من النسختين لكنه ضروري ليستقيم الكلام إذ لا يجوز للبدل أن يكون بلفظ المبدل منه إلا بشرط أن يكون في الثاني زيادة بيان، انظر حاشية الصبان: 138/3.

(2) نص الآيتين المشار إليهما: ﭽ ﭦ ﭧ **إلى ﭨ مستقيم ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ألا إلى الله تصير ﭶ ﭼ** [الشورى: 52-53].

(3) انظر: أوضح المسالك: 311/3-313، شرح ابن عقيل: 221/2-223، شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه: 136/3-137، والمعروف أن حالات تعين العطف تنضبط بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن يكون التابع غير مستغنٍ عنه.

الأمر الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع.

(4) لم يذكر الفرق الثامن بل جاء الكلام متصلاً بما بعده في ت، وبعد: [الثامن] في م بياض، وفي شرح الأشموني: 139/3 –وكأن كلام المؤلف مختصر منه في الفروق السبعة السابقة–: "الثامنة: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ...".

(5) في م: تفريقه.

(6) مضى تعريف الإيجاز: 23، والموازنة:50، والتعليل:53، وقد مضى تعريف الجناس عموماً: 29، وأما الجناس التام فهو: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، انظر التلخيص: 109، والإيضاح: 77/4.

(**ش**) أي أبدلوا من المسند إليه لقصد تقرير الحكم بتقديم التوطئة لذكره، **[28 أ]** وبهذا يظهر لك الفرق بين البيان والبدل في نحو: "قام أخوك زيد"؛ فإن المقصود بالحكم في البيان:"أخوك"، و"زيد" تبيين، وفي البدل "زيد"، و"أخوك" توطئة له؛ ولذلك كان في البدل مطابقٌ وبعضٌ وما يشتمل عليه نحو: ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ [الفاتحة: 6-7][1]، ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓﭼ [آل عمران: 97][2] –على رأي–[3]، وﭽﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ [البروج: 4-5][4]، بخلاف البيان إذ لا يخالف متبوعه كما لا يوافق لفظه، ويبدل من المسند إليه أيضاً تحصيلاً لحقيقته[5] –وذلك في بدل البعض والاشتمال–؛ إذ لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة، بخلاف المطابق فإنه ليس فيه إلا التقرير[6]؛ إذ لو اقتصر على الأول لعين المسند إليه .

فإن قلت: مقتضى كلامك[7] أنه لا يصح الاستغناء بالأول في النوعين، أما في بدل البعض فمسلم، وأما في الاشتمال فممنوع! قلت: إنما أردنا أن الغرض المقتضي لهما بعد نكتة التقرير إيضاح المسند إليه دون التعرض لصحة الاستغناء وعدمها .

تنبيه: عرّف بعضهم بدل الاشتمال بأن قال: "ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس

---

(1) الآية مثال لبدل الكل.

(2) الآية مثال لبدل البعض على رأي من الآراء في الآية كما أشار المؤلف وانظر الهامش التالي.

(3) اقتصر على هذا الرأي الذي أشار إليه المؤلف وهو أن (من استطاع) في الآية بدل بعضٍ من كلٍّ بعضُ كبارِ المفسرين، انظر الطبري: 46/7 –ولم ينص على نوع البدل ولكن المفهوم من كلامه أنه بدل بعض–، وزاد المسير: 8/2، وأشار إلى الخلاف غيرهم فانظر على سبيل المثال: إعراب مشكل القرآن: 169/1، والتبيان في إعراب القرآن: 281/1، وممن أكثر من ذكر الأقوال في (من استطاع) الألوسي: انظر روح المعاني: 7/4.

(4) اختلف في كون "النار" بدلاً، واختلف القائلون بالبدلية في تحديد نوع البدل: وممن توسع في ذكر الخلاف في ذلك: ابن عادل الحنبلي في تفسيره :250/20-251.

(5) هذا مما زاده المؤلف على التلخيص، وهو في المفتاح ونبه عليه في المطول، المفتاح:190، المطول: 100، موضح السر المكمون: 63 ب .

(6) بل قد يكون بدلُ الكلِّ للإيضاح، انظر:المطول:100، موضح السر المكمون: 63 ب .

(7) في ت : كلامه .

مطابقاً له ولا بعضاً"، وبعضهم قال: "هو ما يلابس الأول بغير الكلية والجزئية وهو إما[1] دال على معنى في المتبوع أو مستلزم لمعنى فيه"، واشترطوا فيه شرطين:

أحدهما: إمكان فهمه عند إسقاطه والاقتصار على الأول، فنحو:"أعجبني زيد أبوه" بدل إضراب لا بدل اشتمال.

الثاني: قبح الكلام إن حذف، نحو: "أسرجت زيداً فرسه".

وإنما سمي بدل اشتمال لاشتمال المبدل منه على البدل –اشتماله أي: استحقاقه له واستيلاؤه[2] عليه–، إما لقيامه به أو لشبه القيام لكونه مستحقاً له؛ فنحوُ: "نفعني زيد ماله"، أو "سترني زيد ثوبه"، أو "أشبعني[3] زيد خبزه" بدلُ اشتمال، بخلاف: "نفعني زيد أبوه"، و"سترني الثوب ناسجه"، فإن قلت: أليس الكل مشتملاً على بعضه؟ قلت: لا بل هو منه لا حاصلاً له زائداً عليه، وإنما ذكرناه تتميما للفائدة.

(ص) [28ب] ....   وعطفوا بنَسَقٍ تفصيلا

80- لأحدِ الجزأين أو رداً إلى   حقٍّ وصرفَ الحكم للذي تلا

81- كالشكِّ[4] والتشكيك والإبهامِ   وغيرِ ذلك من الأحكامِ

(**ش**) هذه الأبيات ذكرنا فيها الأغراض الحاملة على العطف على المسند إليه بعطف النسق، وهي كثيرة منها[5]:

تفصيل المسند إليه نحو: "جاءني زيد وعمرو"، أو المسند نحو: "جاءني زيد فعمرو"، أو "ثم عمرو"، أو "جاء القوم حتى زيد"، تشترك الثلاثة في دلالتها على تفصيل المسند، وتختلف بأن الفاء تدل على ملابسته للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة، وثم للمهلة،

---

(1) في م : ما .

(2) في النسختين: استلاؤه .

(3) في ب: شبعتي .

(4) في النسختين ورواية الثغري: والشك ، وأثبتُّها "كالشك " لما سيأتي في الشرح.

(5) يلاحظ أن المؤلف زاد – على ما في التلخيص – غرض الإبهام، انظر حول إضافات المؤلف قسم الدراسة: 77.

وحتى تدل على ترتيب نسبته لأجزاء[1] ما قبلها ذهناً إما من الأضعف إلى الأقوى أو عكسه، ولا يعتبر فيهما[2] الترتيب الخارجي، وإلى هذا الغرض أشرنا بقولنا: (**وعطفوا**) إلى قولنا: (**الجزأين**)؛ أي: وعطفوا على المسند إليه بعطف النسق لأغراض منها: قصد تفصيل أحد الجزأين ؛أي المسند إليه أو المسند، فإن قلت: قيده القزويني بقوله: (**مع الاختصار**)[3] ليخرج نحو: "جاءني زيد، وجاءني عمرو" قلت: فائدة القيد إخراج ما دخل في المقيد لولا القيد، وهذه المسألة من عطف الجمل والكلام في العطف على المسند إليه[4].

فإن قلت: تفصيل المسند إليه أعم من تفصيل المسند؛ لأنه متى حصل كان معه بغير عكس؛ فكيف جعلته قسيماً له – وقسيم الشيء مباين له –؛ فاقتضى كلامكم إمكان وجوده بدونه؟ قلت: أُجيبَ بأن القاعدة العربية أن النفي والإثبات إذا تواردا على كلام مقيد فإنما يتواردان على قيده لا على أصل الكلام؛ [إذ][5] صار هذا القيد هو الغرض الخاص المقصود من الكلام وإليه يتوجه النفي والإثبات كقولك لم يجيء زيد راكباً، ومنه: چگ ں ں ڻ ڻچ [الفرقان: 73]، چ ڪ گ ڳ گ چ [القلم: 49][6]، فإذا قيل: "جاء زيد فعمرو" كان الغرض إثبات مجيء عمرو بعد **[29 أ]** زيد بسرعة حتى كأنه معلوم أن المجيء وقع منهما، وإنما الشك في الترتيب والتعقيب، فيكون الغرض إفادة تفصيل المسند فقط حتى إنه لو قلت: "ما جاء زيد فعمرو" كان نفياً لمجيئه بعده لا لمطلق المجيء.

---

(1) كذا في النسختين.

(2) أي في الترتيب من الأضعف إلى الأقوى أو عكسه

(3) تلخيص المفتاح: 30 وعبارته: " وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: جاءني زيد وعمرو، أو المسند كذلك، نحو.... " إلخ

(4) المؤلف متابع في هذا للتفتازاني، مختصر السعد: 379/1.

(5) في النسختين : (إذا)، ولا يصح المعنى به؛ إذ المقصود بيان أن النفي والإثبات يتواردان على القيد لأنه صار هو المقصود، وعليه فقوله: " صار هذا القيد..."إلخ تعليل لما قبله فيناسبه (إذ) دون (إذا)، انظر مختصر السعد : 381/1-382 .

(6) كتبت الآية في النسختين (فنبذ ...) وهو سبق قلم، ولعلها اختلطت على المؤلف أو الناسخ بقوله تعالى: چ ے ے ۓ ۓ چ [الصافات: ١٤٥].

ومنها[1]: قصد رد المخاطب من الخطأ إلى الصواب كقولك: "قام زيد لا عمرو" – لمن اعتقد أن القائم عمرو[2] أو أنهما قاما معاً –، و"ما قام زيد لكن عمرو" – لمن اعتقد أن الأول هو القائم – كذا في المفتاح والإيضاح[3]، ورد بأن: (لكنْ) في المثال المذكور لا يقصد به إلا رفع توهم المخاطب أن عمراً لم يقم أيضاً كزيد لملابسة بينهما وملائمة أوجبت ذلك، لأنها للاستدراك، وحقيقته: رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء فيقال: "ما قام زيد لكن عمرو" – لمن اعتقد نفيه عنهما لا[4] لمن أثبته للأول دون الثاني –، وأما إجابة من أثبته لهما معا بذلك[5] على قصد الإفراد فلا قائل به[6].

ومنها: صرف الحكم عن المحكوم عليه إلى المعطوف نحو:"جاء زيد بل عمرو"؛ لأن بل للإضراب، ومعنى الإضراب: إلغاء المتبوع وجعله في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت له أو لا يثبت[7]، ولابن الحاجب[8] أنه يقتضي سلبه عن الأول قطعاً[9]، وما ذكرناه فيما إذا كانت: (بل) في سياق الإثبات، وأما في النفي كـ: "ما قام زيد بل عمرو" فذكر التفتازاني أن الجمهور على أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن المتبوع، فيفيد القيام لعمرو

(1) أي ومن أغراض العطف على المسند إليه.

(2) في م: [عمر] .

(3) انظر مفتاح العلوم: 192 والإيضاح: 47/2 – 48.

(4) ساقطة في ت .

(5) في ت: فذلك.

(6) ذكر هذا الأخير في المطول: 102، وانظر دلالات التراكيب: 97-99.

(7) مغني اللبيب: 186/1.

(8) مضت ترجمته في النص المحقق: 4.

(9) هذا الكلام مستفاد من المطول: 102-103، وقد تعقبه الشريفُ التفتازانيَّ فيما نسبه إلى ابن الحاجب فقال: "ليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا يوهمه سوى أنه حكم في نحو قولك: "جاءني زيد بل عمرو" بأن الإخبار عن مجيء زيد وقع غلطاً ومعناه أن تلفظك بـ"زيد" وقع عن غلط وسبق لسان، ولم تكن أنت بصدد الإخبار عنه، ثم تداركته بقولك: "بل عمرو" وأثبت المجيء له، وجعلت زيداً في حكم المسكوت عنه مصروفاً عنه حكمه إلى تابعه، وقد صرح بهذا المعنى شارحو كلامه"، والظاهر أن ما ذكره الشريف هو الحق، انظر شرح الرضي على الكافية: 417/4.

في المثال المذكور، ويبقى زيد محتملاً للقيام وعدمه[1]، قال: "وقيل[2]: يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً[3] كما في (لكن) وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر"[4] انتهى، وما نسبه للجمهور مخالف لما صرح به المرادي من أنها بعد النفي تفيد تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها ثم قال: "ووافق المبرّد[5] على هذا الحكم وأجاز مع ذلك كون (بل) ناقلة لحكم النفي والنهي لما بعده، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث[6]، قال ابن مالك:"وما جوزاه [7] مخالف لاستعمال العرب""[8] [9] انتهى، فظاهره أن مذهب الجمهور هو الأول **[29 ب]**، وهو قريب من التصريح[10]، والله تعالى أعلم.

ومنها: شك المتكلم في المسند إليه نحو :"قام زيد أو عمرو" – إذا علم أن القائم

---

(1) انظر المطول: 103.

(2) نسب الشريف هذا القول إلى ابن مالك وابن الحاجب : انظر حاشية الشريف على المطول: 103، شرح التسهيل : 234/3، شرح الرضي على الكافية: 415/4 .

(3) في المطول 103 بعد قوله قطعاً: "حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد ألبتة كما في لكن ... إلخ"

(4) المطول: 103

(5) المبرّد (210–286 هـ) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، من كتبه الكامل والمقتضب، انظر: وفيات الأعيان: 313/4–322، بغية الوعاة: 269/1–271، والأعلام: 144/7.

(6) في النسختين: [أبو الحسن عبد الوارث] والتصويب من ارتشاف الضرب: 1995/4، وأبو الحسين بن عبد الوارث (ت: 421هـ) هو محمد بن الحسين بن محمد، المعروف بابن عبد الوارث أديب له شعر جيد، وهوابن أخت أبي علي الفارسي، انظر: بغية الوعاة : 1/، الأعلام : 99/6 .

(7) في الجنى الداني: [جوزه] ، وهو الموافق لما في شرح الكافية الشافية، وهو المناسب لأن يكون من كلام ابن مالك لأنه ذكر المبرد ولم يذكر ابن عبد الوارث، وانظر الهامش التالي.

(8) شرح الكافية الشافية : 1234/3 .

(9) الجنى الداني: 236.

(10) انظر المسألة مفصلة في: شرح التسهيل لابن مالك : 368/3–370، ارتشاف الضرب: 1994/4–1996.

أحدهما لا بعينه -.

ومنها: التشكيك؛ أي إيقاع المتكلم السامع في الشك، كقولك :"قام زيد أو عمرو"

.

ومنها: الإبهام نحو: ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ الآية [سبأ: ٢٤]، هذا[1] مضمون الأبيات، ولما كانت مقاصد العطف كثيرة يطول تتبعها قلنا[2]: (**أو غير ذلك من الأحكام**) أي من معنى حروف العطف كالتخيير والإباحة وغيرهما، وقولنا: (**أو رد**) إن نصبت (**رداً**) كان عطفاً على (**تفصيلاً**)، وإن خفضته فإما على توهم العطف أو بلام محذوفة[3]، وكذا (**صرف الحكم**)، و(**التشكيك والإبهام**...)إلخ كلها مخفوضة عطفاً على (**كالشك**[4]).

وفي الأبيات: الإيجاز، والوصل، والتعليل، والجناس الناقص، والتجنيس الملحق، والرصف، وحسن البيان، والموازنة، والإحالة[5].

(ص) 82–وفَصْلُهُ يُفيدُ قصرَ المسندِ عليهِ ك:"الصوفيُّ هُوّ الْمهْتدي"

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت فائدة تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وهي قصر المسند على المسند إليه؛ نحو: "زيد هو الفاضل"؛ أي لا غيره، ولذا يمتنع: "زيد هو الفاضل وغيره".

ولنذكر من أحكام ضمير الفصل فوائد تنفع الطالب فنقول: الكلام فيه في أربعة مواضع[6]: في شروطه، وفي فائدته، وفي محله، وفيما يحتمله من الأوجه؛ أما شروطه فستة:

---

(1) في ت : وهذا.

(2) في م: قلت.

(3) لعل النصب أولى لجريانه على الظاهر دون الحاجة إلى تقدير اللام أو دعوى التوهم.

(4) يلاحظ –كما مضى التنبيه عليه - أن البيت عندما كتب قبل شرحه – ضمن المتن- كتب " والشك ..." إلخ، ولما كتب هنا ضمن الشرح كتب "كالشك ... " إلخ، وكتبت واو صغيرة تحت الكاف ولعل الناظم غير البيت أثناء الشرح لتستقيم القافية على كلا الوجهين الذين ذكرهما في إعراب "أو رداً" والله أعلم .

(5) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33، والتعليل: 53، والجناس الناقص: 34، والرصف: 81، التجنيس الملحق:48، وحسن البيان: 78، والموازنة:50، والإحالة: 53.

(6) انظر نفس هذه المواضع – وعبر عنها بالمسائل – في مغني اللبيب: 2/143-145.

شرطان فيما قبله، وشرطان فيما بعده، وشرطان فيه أما اللذان فيما قبله فكونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفة نحو: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ [البقرة: 5]، ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ الآية [الصافات: 165]، ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ [المائدة: 117]، ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [المزمل: 20]، ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [الكهف: 39]، وأجاز الفراء[1]

وهشام[2] تنكيره نحو: "ما ظننت أحداً هو القائم"، وجعلوا منه: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﭼ [النحل:92] فقدروا نصب أربى، والجمهور على الأول .

وأما اللذان فيما بعده فهما كونه خبر مبتدأ في الحال أو الأصل، وكونه معرفة أو كالمعرفة في عدم قبوله لـ(أل) كما تقدم **[30 أ]** في ﭽ ﮙﭼ وﭽ ﮎﭼ[3]، وشرط شبه المعرفةِ[4] الاسميةُ خلافاً للجرجاني[5] في إلحاقه المضارع بالاسم، وجعل منه ﭽﮧ ﮨ ﮩﭼ [البروج: 13]، وهو

(1) الفراء (ت: 207 هـ) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد – أو بني منقر–، المعروف بالفراء، من أئمة الكوفيين، ومن أعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها، عارفاً بالنجوم والطب، من أشهر كتبه (المعاني) ويسمى: (معاني القرآن)، انظر: بغية الوعاة: 333/2، الأعلام: 145/8-146.

(2) لم أعرف هشاماً المذكور هنا، ولعله: هشام الضرير (ت:209 هـ) وهو أبو عبد الله هشام ابن معاوية الكوفي: نحوي ضرير،من كتبه "الحدود" و"المختصر" و"القياس"، انظر بغية الوعاة: 2/، الأعلام 88/8 .

(3) يشير إلى الآيتين المذكورتين قبل أسطر وهما: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [المزمل: 20]، ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [الكهف: 39].

(4) المشار إليه في قوله قبل قليل : (كالمعرفة).

(5) الجرجاني هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقوله هذا في شرحه للإيضاح لأبي علي الفارسي – وهو مفقود في حدود اطلاعي –، انظر حول هذا الرأي وقبوله ورده : البحر المحيط:20/9 ، روح =

عند غيره تأكيد أو مبتدأ، ويؤيد قول الجرجاني عطف (يهدى) على (الحق) الواقع خبراً[1] بعد الفصل[2] في قوله تعالى: ﭽﮉ ﮊ ﮋ ﯗﭼ الآية [3] [سبأ: 6].

وأما الشرطان اللذان فيه فهما[4] كونه بلفظ المرفوع وكونه مطابقا لما قبله .

وأما فائدته فثلاثة أمور:

أحدها: لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع؛ ولهذا سمي فصلاً؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع – أي فرق بينهما – ، ويسمى أيضا عماداً لاعتماد معنى الكلام عليه، واقتصر على هذه الفائدة أكثر النحويين.

والثاني: معنوي وهو التوكيد[5]، قالوا: فلذا لا يجتمع مع التوكيد؛ فلا يقال:"زيد نفسه هو الفاضل".

و الثالث: معنوي أيضاً وهو تخصيص المسند إليه بالمسند، وهو الذي أولع به البيانيون، ويعبرون عنه بالقصر، وهو مقصودنا في النظم.

و أما محله فمذهب البصريين لا محل له؛ لكن أكثرهم على أنه حرف فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماءُ الأفعال عند من رآها غير معمولة لشيء،

=

المعاني: 176/22، التحرير والتنوير: 275/22.

(1) أي باعتبار الأصل وإلا فإن (الحق) منصوب على أنه مفعول ثان لـ(يرى) كما هو ظاهر، هذا وقد قرئ في الشاذ برفع الحق ، انظر : تفسيرالبحر المحيط: 521/8.

(2) أي بعد ضمير الفصل.

(3) الآية بتمامها: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﭼ سبأ: ٦، والظاهر أن المؤلف يقصد الاستدلال بعطف (يهدي) على (الحق) على جواز مجيء الخبر بعد ضمير الفصل فعلاً مضارعاً، ولم أر من استشهد بالآية على هذا غير المؤلف، والذي في كتب التفسير – على القول بأن (يهدي) معطوف على (الحق) –أن هذا محمول على عطف الفعل على الاسم–، انظر –على سبيل المثال– الكشاف: 280/3، تفسير البحر المحيط: 521/8، روح المعاني: 108/22-109، التحرير والتنوير: 146/22.

(4) في ت: فهو.

(5) في ت: التأكيد

وأل الموصولةُ. ومذهب الكوفيين له محل إلا أن الكسائي[1] قال: محله محل ما بعده، وقال الفراء: محل ما قبله محله؛ فمحلُه بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين مفعولي (ظن) نصبٌ على القولين، وتظهر ثمرة الخلاف في وقوعه [بين معمولي كان: رفعٌ عند الفراء، ونصبٌ عند الكسائي، و][2] بين معمولي (إنَّ) على العكس.

و أما ما يحتمله من الأوجه[3] فقد يحتمل في بعض الصور كونه مبتدأ، أو مؤكداً لضمير[4] متصل؛ فالصور من حيث اعتبار ذلك سبع صور[5] تقتضيها القسمة العقلية؛ ما يحتمل الثلاثة، وما يتعين فيه أحدهما؛ فتلك أربع صور، والثلاثة الباقية تقوم من اجتماع احتمالين وهي: ما يحتمل الفصلية والتأكيد، أو الفصلية والابتدائية، أو التأكيد والابتدائية، وهذا **[30ب]** ضابط أمثلتها: "إنك أنت الفاضلَ" بالنصب[6]، "كان زيد هو الفاضل"، "كنت أنت فاضلاً"، "زيد هو فاضل"، "كنت أنت[7] الفاضل"، "زيد هو الفاضل"، "إنك أنت فاضل". وتحقيق التمييز بين هذه[8] الصور ينبني على إتقان مقدمة وهي معرفة شروط الفصل، وقد تقدمت فشرط المبتدأ وهو رفع ما بعده، وشرط المؤكد وهو أن يكون ما قبله ضميرا متصلا فظهور ما قبله يمنع التأكيد، ونصب ما بعده يمنع الابتداء، وتنكير أحدهما يمنع الفصل.

وإنما جعل الفصل من مباحث المسند إليه لا المسند مع أن القصر نسبة بينهما لأنه

---

(1) الكسائي (ت: 207 هـ) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، إمام في النحو واللغة والقراءة، له عدد من المؤلفات، انظر بغية الوعاة: 2/163-165، الأعلام: 4/283.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(3) لم ينقل المؤلف هنا كلام ابن هشام بخلاف ما سبق من حديثه عن ضمير الفصل .

(4) في ت: للضمير وما أثبته في م وهو الموافق لما بعده .

(5) في ت: صورة .

(6) ساقطة في ت.

(7) في م زيادة بعد: [كنت أنت] نصها: [فاضل، زيد هو فاضل ، كنت أنت الفاضل -بالنصب-]، وهي زيادة مضطربة، وفيها تكرار لبعض الأمثلة، وبها تصبح الصور أكثر من سبعة.

(8) في م : هذا.

في المعنى عبارة عن المسند إليه، وفي اللفظ مطابق له، ورُدَّ على من وجَّهَهُ بأن[1] تخصيص المسند بالمسند إليه صار من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه [بأنه][2] يجعل المسند خاصاً بالمسند إليه لا يعم غيره [فصار] [3] أيضا من الاعتبارات الراجعة إلى المسند؛ فهو إذاً راجع إليهما معاً بهذا الاعتبار فتعين توجيهه بالأول[4]، وقولنا: (**وفصله**) البيت أي وفصل المسند إليه من مسنده بضمير الفصل يفيد قصر المسند وحبسه على المسند إليه ، وقولنا:(**كالصوفي** ...) إلى آخره مثال جيء [5].

(ص)83- **وقَدَّموا لوضعٍ او تشويفِ   لخبرٍ تلذذٍ تشريفِ**

84- **وحطٍ اهتمامٍ او تنظيمِ   تفاؤلٍ تخصيصٍ او تعميمِ**

85- **إن صحب المسندَ حرفُ السلبِ   إذْ ذاكَ يقتضي عُمومَ السَّلبِ**

(**ش**) ذكرنا ههنا أسباب تقديم المسند إليه على المسند وهي أغراض كثيرة منها: وضع العرب ككونه صدرياً[6] أو ضمير الشأن وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو نحو: من عندك؟ وهل زيد قائم؟ .

ومنها: تشويق السامع للخبر ليتمكن من نفسه بعد ذكره؛ لأن حصول الشيء بعد توجه النفس وإصغائها إليه أوقع فيها، ولهذا قيل من حقه أن يكون في المسند إليه طول[7]، منه قوله تعالى: ﴿ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ﴾ [الفتح: 29] .

---

(1) الجار والمجرور متعلق بقوله :" وجَّهَهُ".

(2) في النسختين : (وبأنه)، ولا يستقيم الكلام بما فيهما؛ لأن الجار والمجرور متعلق بقوله :"رُدَّ"، فقوله: "بأنه يجعل المسند خاصاً بالمسند إليه" هو الرد؛ فيفسد المعنى بعطفه .

(3) في النسختين : صار، وزدت الفاء ليتسق الكلام .

(4) القول – دون عزو – مع الرد عليه في الطول : 103 -104.

(5) في النسختين: جيد، والظاهر أن جيد مصحفة عن [جيء] لأن هذا يناسب طريقة الناظم في التعليق على مثل هذه الأمثلة، انظر على سبيل المثال النص المحقق: 48-60.

(6) المراد بكونه صدرياً أن يكون مما له الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام.

(7) المطول: 107، وانظر مواهب الفتاح: 391/1.

[ومنها: التلذذ بتعجيله فيقدم لذلك، نحو: محمد حبيبنا][1] .

ومنها: تشريفه وتعظيمه كقولك : "رجل **[31 أ]** فاضل عندنا[2]"، ومنه: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ [الأنفال: 62]، ﭽ □ □ □ □ □ □ ﭼ [الطلاق: 12]، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ [إبراهيم: 2]، ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ [الأنعام: 2]، وفي معناه المدح نحو: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ [الشورى: 28] .

ومنها: الحط؛ أي[3] الوضع والتحقير كقولك: "رجل جاهل فى الدار".

ومنها: الاهتمام به كالشفقة عليه والشك فيه وغير ذلك نحو: "السائل بالباب، وصديقك جائع، واللص أمامك، والسارق خلفك، والضعيف وراءك، وأنا أكفيك هذا الأمر، وزيد ضامن لي" . فإن قلت: ما الفرق بين التعظيم والاهتمام؟ قلت: التعظيم أخص، إذ قد يكون المفضول أهم بالذكر لنكتة فيستحق[4] التقديم، [ومنهم من جعل الاهتمام جنساً يعم أغراض التقديم][5] كلها، وهي طريقة القزويني[6] تابعا للأصل[7][8].

ومنها: ضرورة النظم من وزن أو قافية، وكذا السجع .

ومنها: التفاؤل بتقديمه لدلالة اسمه على معنى حسن، نحو: "سعيد في دارك"، أو ضده – وهو التطير والتشاؤم – نحو: "السفاح في دار صديقك"، و"الحرب أمامك" .

ومنها: تخصيصه بالخبر الفعلي؛ أي جعل الخبر الفعلي مقصوراً على المسند إليه إن تقدم المسند إليه حرف سلب، نحو: ما أنا قلت هذا مع أنه مقول للغير[9] فالتقديم أفاد

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(2) غير واضحة في ت.

(3) غير واضحة في ت .

(4) في ت: يستحق .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من ت .

(6) التلخيص: 32، الإيضاح: 119/1.

(7) مفتاح العلوم:194.

(8) "بل جميع المتون المعتبرة كلها على هذا الثاني" – يعني على جعل الاهتمام جنساً يعم أغراض التقديم –، موضح السر المكمون: 70 أ، وانظر حول أوهام المؤلف قسم الدراسة: 80 .

(9) غير واضحة في ت.

قصر[1] السلب على المسند إليه، ولا يقال ذلك إلا في شيء ثبت في الجملة لغير المسند إليه، ولا يؤخذ منه عمومه فيما سواه، بل المقصود منه رفع توهم مشاركة المسند إليه فيه أو انفراده به، وللتخصيص المذكور امتنع نحو: "ما أنا قلته ولا غيري" لتناقض المفهوم والمنطوق، و"لا أنا رأيت كل واحد" لاقتضائه أن غيره رأى كل أحد لقصر سلب الرؤية على المسند إليه على وجه العموم وهو يقتضي ثبوتها للغير على وجه العموم، ولا: "ما أنا ضربت إلا زيداً" لاقتضائه أن[2] أحداً غيرك ضرب كل من سوى زيد، فهذه ثلاثة تركيبات تُمنع للنكتة المذكورة[3]، وأما إن لم يكن بعد نفي فقد يفيده أيضاً نحو: "أنا سعيت في حاجتك" بخلاف الأول فإنه يفيده قطعاً . فإن قلتَ: **[31 ب]** مقتضى تعبيرك بتخصيص المسند إليه بالخبر قصر المسند إليه على المسند لأن معناه جعل المسند إليه خاصاً به! قلت: هكذا كنت أستشكل هذه العبارة حين قرَّأْتُ بعض أخواني ألفية ابن مالك عند قوله:

والاسمُ قد خُصِّصَ بِالجَرِّ كما ... البيت[4]

وكنت أجيب عنها حتى اطلعت على الجواب بعينه في شرح التفتازاني عند قول القزويني في باب أحوال المسند إليه، وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند قال هناك بعد إيراد السؤال ما نصه: "قلت: نعم، ولكن غالب استعماله في الاصطلاح أن يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلاناً بالذكر إذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الأشخاص مختصاً بالذكر فكأن المعنى جعل هذا المسند إليه من باب[5] ما يصح اتصافه بكونه مسنداً إليه مختصاً بأن يثبت له المسند، وهذا معنى قصر المسند عليه"[6] انتهى.

فإن قلت: هلا ذكرت الصورة المفيدة للتخصيص من التقديم في النظم كما في الشرح. قلت: مرادنا أن من أسباب تقديمه إفادة التخصيص في الجملة دون تعرض

---

(1) في ت: مضمر .

(2) ساقطة في ت

(3) التلخيص: 32، الإيضاح: 333/3، شروح التلخيص:397/1 – 399.

(4) تمامه: قد خصص الفعل بأن ينجزما، ألفية ابن مالك، ص: 12.

(5) كذا في النسختين، وفي المطول: [بين] بدلا من باب

(6) المطول: 104

للصورة[1]، وذلك صادق .

ومنها: إفادة عموم السلب إذا كان لفظ كل مضافاً إلى المسند إليه واقترن بالمسند حرف السلب[2] نحو: "كل إنسان لم يقم" فإنه لو أخر فقيل: "لم يقم كل إنسان" لأفاد سلب العموم لا عموم السلب، وهذا المعنى عندهم مطرد في هذا الباب وغيره فكلما كانت كل في حيز النفي توجه النفي إلى العموم خاصة فأفاد سلب العموم نحو: "لم آخذ كل الدراهم" و"كل الدراهم لم آخذ"، وكلما كان النفي في حيزها اقتضى[3] السلب عن كل فرد كقوله عليه الصلاة والسلام لذي اليدين[4]: "كل ذلك لم يكن" لما قال له: "أنسيت أم قصرت الصلاة ؟"[5]، وكقول أبي النجم:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي ... علي ذنباً كلُّه لم أصنعِ[6]

وأورد ابن هشام[7] على هذه القاعدة قوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﯝﭼ [الحديد: 23] وأجاب بأن دلالة المفهوم لا يعول عليها إلا عند عدم المعارض وهو هنا موجود إذ دلَّ **[32 أ]** الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً[8]، واحتجوا لهذه القاعدة بأنه يلزم مع عدم

---

(1) في ت: للشورة .

(2) انظر تفصيل هذه القاعدة: دلائل الإعجاز: 278 – 285، وانظر الاعتراض عليها وجعلها قاعدة أغلبية لا كلية في: المطول: 125.

(3) غير واضحة في ت .

(4) ذو اليدين : صحابي اختلف في اسمه، فقيل: الخرباق السُلمي، وقيل غير ذلك، انظر فتح الباري: 96/3-97، الإصابة :420/2 ، وقد اشتهر ذو اليدين بهذا الحديث الذي ذكره المؤلف.

(5) أخرجه البخاري في مواضع أحدهابرقم :(482) ،ومسلم: برقم: (573) .

(6) البيت من الرجز، مطلع أرجوزة لأبي النجم، انظر: ديوان أبي النجم العجلي: 256، ودلائل الإعجاز: 278، والإيضاح: 142/1، ومعاهد التنصيص: 147/1، حل العويص: 82-84.

(7) ابن هشام (708-761هـ) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، المعروف بابن هشام: من أئمة العربية، مولده ووفاته بمصر، من تصانيفه "مغني اللبيب عن كتب الاعاريب"، و"شذور الذهب" و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، انظر: بغية الوعاة: 68/2-70، الأعلام: 147/4.

(8) مغني اللبيب: 309/1 – 310.

اعتبارها ترجيحُ التأكيدِ – وهو أن يكون لفظ (كل) لتقرير المعنى الحاصل قبله –، وتقويتُه على التأسيس – وهو أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلاً قبله –، وهذا اللزوم باطلٌ لأن التأسيس خير من التأكيد، وحمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة؛ فالملزوم الذي هو عدم وفاء القاعدة بالمراد منها مثله، وبيان التلازم في صورة التقديم: إن قلنا: "كل إنسان لم يقم" موجبةٌ معدولةٌ[1] لا سالبةٌ محصلةٌ[2]، ولا فرق بينهما عند وجود[3] الموضوع كما في المادة المذكورة، ولهذا أي لوجود الموضوع جعلت الموجبة في قوة السالبة الجزئية[4] وإلا فالسالبة الجزئية أعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع؛ فقولنا:"كل إنسان لم يقم" موجبةٌ مهملةٌ[5] معدولةٌ، ومعناها نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن[6]كل فرد [لأنها في قوة السالبة الجزئية عند رجوع الموضوع معنى أنهما أفراده مثلاً زمان صدقا ثابت أن معناها سلب القيام عن كل الأفراد لا عن كل فرد][7] ولو كان بعد دخول (كل) معناها كذلك كان (كل) تأكيداً لا تأسيساً فحينئذ يجب النفي في كل فرد تخلصاً من التأكيد للتأسيس، وفي التأكيد إن قولنا لم يقم إنسان سالبة وهي في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد بصريحها لورود موضوعها نكرة غير مصدرة بلفظ (كل) في سياق النفي، وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وإنما قلنا[8]: غير مصدرة بكل[9] لأن مما يفيد العموم في النفي

---

(1) القضية المعدولة: هي التي جعل حرف السلب جزءاً منها نحو: "زيد لا جماد" و" اللاحي جماد"، البلاغة الصافية- تسهيل مختصر المعاني- = تسهيل المختصر: 91.

(2) السالبة المحصلة:

(3) في ت: موجود.

(4) السالبة الجزئية: هي التي كان الحكم فيها بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، نحو: "بعض الحيوان ليس بإنسان"، تسهيل المختصر: 91.

(5) المهملة: هي التي كان الحكم فيها على أفراد موضوعها، ولكن لم يبين كمية الأفراد، نحو : "الإنسان في خسر"، تسهيل المختصر: 91.

(6) في ت: على.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(8) في م: قلت.

(9) ساقطة من م.

المطلق النكرة التي تفيد الوحدة في[1] الإثبات، وأما التي تفيد العموم [في الإثبات كالمصدرة بكل فعند ورودها في سياق النفي إنما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لأن رفع الإيجاب الكلي سلب جزئي، وإذا كانت السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى: "لم يقم إنسان" نفي الحكم عن كل فرد فإذا أدخلنا عليه (كل) وقلنا: "لم يقم كل إنسان" فلو كان معناه أيضاً نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس" انظر تمامه في المطول[2]][3][4].

(1) في م: [و].

(2) انظر المسألة بتمامها في المطول: 121 – 124.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(4) من عادة المؤلف ختم البيت بفك العبارة خلافاً لهذا الموضع، وقد قال الثغري: "قوله: (إن صحب المسند حرف السلب) البيت، (صحب) بكسر الحاء من فعل بكسر العين، و(المسند) مفعول به، و(حرف السلب) فاعله، و(عموم السلب) مفعول بيقتضي . انتهى"، ويحتمل عندي احتمالاً قوياً أن يكون نقل الثغري هذا عن المؤلف، والله أعلم، انظر في أسباب قوة هذا الاحتمال قسم الدراسة: 78-80.

فصل في خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

فصل[1]

(ص) 86– وخَرَجُوا[2] **عن مُقْتَضَى الظَوَاهِرِ كَوَضعِ مُضْمَرٍ مَكَانَ الظَّاهِرِ[32ب]**

87 – لنكتةٍ كبعثٍ، اوكمالِ تمييزٍ، او سُخْرِيَةٍ ، إجهالِ

88 – أوعكسٍ أودعوى الظهورِ والمَددْ لنكتة التمكين ك:"الله الصمد"

89 – وقصدِ الاستعطافِ[3] **والإرهابِ نحوُ: "الأميرُ واقفٌ بالبابِ"**

(ش) هذا الفصل أشرنا فيه إلى أن كل ما تقدم من القوانين هو مقتضى ظاهر الحال لا يعدل عنه إلا لنكتة، وأنه قد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه لعدم حصول الغرض من مقتضى الظاهر، فيكون العدول عنه مطابقاً لمقتضى الحال الذي هو الغرض المسوق له الكلام.

وصور الخروج عن مقتضى الحال كثيرة، والأغراض الحاملة عليه كثيرة أيضاً، وقد ذكرنا في الفصل بعض ذلك[4]، وذكرنا[5] في الأبيات من صور الخروج عن مقتضى الظاهر: وضع المضمر في موضع الظاهر، غير أن قولنا: (**لنكتة**) ليس راجعاً إلى وضع المضمر مكان الظاهر بل إلى قولنا: (**وخرجوا**)؛ فهو تعليل للخروج المذكور لا خاص بالمثال[6] المذكور،

---

(1) في م: (فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر)، وقد كتبت ما بعد كلمة فصل بخط أصغر –وكأنه جزء من الشرح–، والراجح أن غالب هذه العناوين للفصول زائدة على أصل الشرح كما نص عليه الثغري، ولذلك لم أثبتها إلا في ثلاثة مواضع ثبت أنها مثبتة فيها، وهي فصل الدلالة الوضعية، وفصل الاستعارة، وفصل فيما لا يعد كذباً، انظر في سبب هذا الترجيح قسم الدراسة: 86 .

(2) قال الثغري: "يصح ضبطه بالتخفيف من خرج الثلاثي الذي مصدره الخروج أي وخرجوا في الكلام، ويصح ضبطه بالتشديد من الرباعي المضاعف المتعدي الذي مصدره تخريج أي خرجوا الكلام ...إلخ"، موضح السر المكمون: 73أ.

(3) في م : (الاستضعاف)، وهو وإن صح من جهة المعني لكن الاستعطاف هو المناسب لما سيفسر به الناظم البيت .

(4) والصور التي اقتصر عليها المؤلف هي التي ذكرها القزويني في هذا الموضع . انظر التلخيص: 35-39 .

(5) كذا في النسختين والعبارة فيها نوع من التكرار، ولعل الأنسب أن يقال : [فذكرنا]، والله أعلم.

(6) في ت : في المثال.

فلهذا كانت الأغراض المسرودة في قولنا: (**كبعث** ...)إلخ ليست بخاصة للصورة المذكورة، بل هي نكتة للخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها فتأمله[1].

مثال الخروج عن مقتضى الظاهر قول بعض السائحين[2] -مجيباً لمن قال له-: "من أين جئت؟" قال: "منه" فقال له: "إلى أين؟" فقال: "إليه" . فوضع المضمر مكان الظاهر لغلبة المشاهدة على قلبه حتى كأن التصريح بمَعْوَدِ الضمير عنده مما لا فائدة فيه لكونه في غاية الظهور وكون ذهنه لا يلتفت إلى غيره.

ولنرجع إلى ترتيب مسائل النظم فنقول من مقتضيات خروج عن مقتضى الظاهر: بعث السامع وتقوية داعيته إلى امتثال وإصغاء، نحو: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅﮆ [آل عمران:159]، فمقتضى الظاهر الإضمار فأوقع الظاهر مكانه للنكتة[3] المذكورة، **[33 أ]** وكقولك: "افعل الخير إن الخير لنافع" ومقتضى الظاهر[4] إنه لنافع، ونحو قولك: "هو زيد عالم" و"هي هند عابدة" ومقتضى الظاهر: "الشأن – أو القصة – زيد عالم" فأضمر ليكون باعثاً إلى توجه نفس السامع وإصغائها للخبر ليتمكن من ذهنه ما يلقيه إليه؛ لأن مواجهته أولاً بالإضمار توجب له حيرة تحمله[5] باستجماع فكره، ومنه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [الإخلاص: 1] – على رأي[6]

---

(1) النكات التي ذكرها المؤلف في نظمه تتعلق بصورتين من صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وهما: الإظهار في مقام الإضمار، والإضمار في مقام الإظهار، ولتداخل النكات المذكورة عنده سأنبه في كل واحدة منها على ما تتعلق به من الصورتين.

(2) هذه السياحة التي أشار إليها المؤلف هي مما نهي عنه شرعاً، انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية: 641/10-644، وانظر في المفاهيم الشرعية للسياحة مع الإشارة إلى بدعية سياحة الصوفية: أحكام السياحة وآثارها – دراسة شرعية مقارنة – : 27 – 44 .

(3) في ت : لنكتة.

(4) ساقطة في ت .

(5) حمله على الأمر: أغراه به، ولم أجد من عدى حمل بهذا المعنى بالباء كما صنع المؤلف، انظر على سبيل المثال القاموس المحيط (ح م ل) ، لسان العرب (حمل).

(6) الضمير في الآية فيه وجهان أحدهما أنه ضمير الشأن، والثاني أنه مبتدأ بمعنى المسئول عنه، انظر التبيان: 1309/2 .

_ [1].

ولنذكر فائدة ضمير الشأن والقصة لانسياق الكلام إليه فنقول[2]: هذا المضمر مخالف للضمائر من وجوه منها: لزوم تصديره، ولزوم عوده على جملة بعده، ولزوم إفراده، ولزوم رفعه بالابتداء، وامتناع تعقيبه بتابع، وإنما يكون بلفظ المذكر في المذكر والمؤنث في المؤنث للمطابقة لا لكونه[3] عائداً[4] إلى ذلك المفرد؛ إذ لا تفسره إلا جملة .

ولنرجع إلى المقصود فنقول: من أسباب الخروج من مقتضى الظاهر أيضاً كمال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع[5]، كقول الشاعر:

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا[6]

و من هذا المعنى قول الآخر :

---

(1) انظر التلخيص: 35-37، ويلاحظ أن المؤلف حمل قوله : "كبعث" على غرضين :
أحدهما يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار بغير اسم الإشارة – وهو بعث السامع وتقوية داعيته إلى امتثال وإصغاء – .
والآخر يتعلق بالإضمار في مقام الإظهار – وهو أن يضمر ليكون باعثاً على توجه نفس السامع .

(2) انظر في هذه الأحكام مغني اللبيب: 2/138-140، ويلاحظ أن المؤلف عبر بالتصدير – أي وجوب الصدارة – بينما عبر ابن هشام بقوله: "عودُه على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه"، والظاهر أن عبارة ابن هشام أدق.

(3) في ت : [لكونه] أو [لكونها].

(4) في م : عائد.

(5) التلخيص: 36 ، وهذا الغرض يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار إذا كان المظهر اسم إشارة .

(6) البيتان من البسيط، وقائلهما ابن الراوندي، انظر: معاهد التنصيص: 1/147، حل العويص: 85-89. هذا وقد رد أهل العلم على بيتي ابن الراوندي فمن ذلك قول الطيبي بعد أن أورد البيتين: "أذهب الله عَمَى قلبه فهلاّ قال:

كم من أديبٍ فَهِمٍ قَلْبُهُ مُسْتَكْمِلِ العقلِ مُقَلٍ عَدِيمْ
ومن جهولٍ مُكْثِرٍ مالُهُ ذلك تقديرُ العزيز العليم" انظر: التبيان : 70

كم من قويٍّ قويٍّ في تقلبه | مهذبِ الرأيِ عنه الرزقُ ينحرفُ
وكم[1] ضعيفٍ ضعيفٍ في تقلُّبِهِ | كأنه من خليجِ البحرِ يغترفُ
هذا دليلٌ على أنَّ الإلهَ لهُ | في الخلقِ سرٌّ خفيٌّ ليس يَنْكَشِفُ[2]

فعاقل وصف للأول بمعنى كامل العقل متناه فيه، أعيت: أعجزته وصعبت عليه، ومذاهبه: طرق معاشه، والنحرير: المتقن، من: نحر الأمور علماً – أي أتقنها–[3]، وزنديقاً كافراً نافياً للصانع قائلاً لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك[4]، فـ"هذا" إشارة إلى حكم سابق غير محسوس –وهو كون العالم محروماً والجاهل مرزوقاً– ، فعبر باسم الإشارة مع أن المقام مقام إضمار لاختصاص المشار **[33 ب]** إليه بحكم بديع عجيب الشأن – وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم الذكي زنديقاً – ، فكمل[5] اعتناء المتكلم بتمييزه فأبرزه في صورة المحسوس كما يرى السامع أن هذا الشيء المعين المميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع .

ومنها: السخرية والتهكم بالسامع[6]،كما إذا كان أعمى فقال :"من قام ؟" فقلت له: "هذا" – مشيراً إلى مجهول أو مفقود تهكماً به – .

ومنها: إجهال السامع أي نسبة الجهل والبلادة إليه حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس

---

(1) في ت : وكم من .

(2) الأبيات من البسيط، وقد اختلف في نسبتها، فقد نسب البيتان الأولان إلى سفيان بن عيينة في حلية الأولياء: 276/7، ونسب نفس البيتين الأولين إلى أبي عبد الله بن محمد بن فتح الأنصاري في نفح الطيب: 114/4، ونسبت الأبيات كاملة إلى أبي بكر محمد بن سابق – في تفسير روح البيان للبروسوي: 39/7، مع اختلاف يسير في لفظ الأبيات بين المراجع المختلفة، وقد أحسن المؤلف بذكر هذه الأبيات وهي مناسبة لأن تجعل بديلاً لبيتي ابن الراوندي، وانظر حول قيمة شواهد المؤلف قسم الدراسة: 73–74.

(3) مقاييس اللغة (ن ح ر)، لسان العرب (ن ح ر) .

(4) لسان العرب (زندق) وهو فارسي معرب .

(5) في ت : فكمال.

(6) التلخيص: 36، وهذا الغرض يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار إذا كان المظهر اسم إشارة.

لغباوته[1] كقول الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعتنا يا جرير المجامع[2]

ومقتضى الظاهر هم آبائي، وكما إذا قال لك أحد: "يا ابن اللئيم" فقلت له: "زيد فقيه هذا البلد وكريمه ذلك أبي" ومقتضى الظاهر هو أبي .

ومنها: التعريض بفطانة[3] السامع وذكائه بأن غير المحسوس كالمحسوس[4] عنده وهو عكس ما قبله[5].

ومنها: ادعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس به كقول الشاعر :

تعاللت كي أشجى وما بك علة   تريدين قتلي قد ظفرت بذلك[6]

الأصل: "ظفرت به" فعدل عنه [لادعائه إلى ذلك إشارة][7] إلى أن[8] قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار إليه بأسماء الإشارة وهذه الأغراض المذكورة كلها قرروها في اسم الإشارة ما عدا الأول وهو البعث[9].

ومنها: زيادة تمكين المسند إليه وتقريره في نفس السامع نحو: ﭽ ﭗ ﭗ ﭘ ﭼ [الإخلاص: 2]، فأظهر اسم الجلالة بعد قوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [الإخلاص: 1]، ونحو: "زيد جاء، وزيد فعل"،

---

(1) التلخيص: 36، وهذا الغرض يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار إذا كان المظهر اسم إشارة.

(2) مضى تخريج البيت: 90 .

(3) في ت : لفطانة .

(4) في ت : كالمحسوس.

(5) التلخيص : 36 وهذا الغرض يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار إذا كان المظهر اسم إشارة.

(6) البيت من الطويل، وقائله ابن الدمينة، وهو غير مثبت في أصل ديوانه بشرح ثعلب ومحمد بن حبيب، وهو في الحماسة البصرية منسوباً إلى ابن الدمينة – وقد نبه على هذا محقق ديوان ابن الدمينة، انظر: تعليق محقق ديوان ابن الدمينة: 16، الحماسة البصرية:1019/3، معاهد التنصيص: 159/1، حل العويص: 90-92.

(7) كذا في النسختين ، والعبارة غير واضحة.

(8) ساقطة في ت.

(9) انظر: التلخيص: 36، وقد مضى قبل قليل أن المؤلف يقصد بالبعث ما يشمل غرضين أحدهما يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار بغير اسم الإشارة، والآخر يتعلق بالإضمار في مقام الإظهار.

كذا تضع الظاهر مكان المضمر لما ذكر، ومنه ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [الإسراء: 105][1]: لم يقل[2]:"وبه نزل"، و(**الصمد**) من أسماء الله الحسنى[3].

ومنها: (**الاستعطاف**) ؛أي طلب العطف والرحمة والشفقة[4]، ومنه قول معاوية τ [5]:"اللهم ارحم العبد العاصي ذا القلب القاسي"[6]، ومقتضاه: ارحمني – بالضمير–، ومنه قول الشاعر: إلهي عبدك العاصي أتاكا مُقِراً بالذنوب وقد دعاكا

[34 أ] فإن تغفر فأنت لذاك[7] أهلٌ وإن تطردْ فمن[8] يرحمْ سواكا[9]

ومقتضى الظاهر:"أنا العاصي أتيتك".

ومنها: إرهاب السامع وتخويفه نحو: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [النساء: ٥٨]، لم يقل:"أنا آمركم"

---

(1) استشهد البلاغيون بالآية على الإظهار في مقام الإضمار، انظر مفتاح العلوم: 198، التلخيص: 36-37، الإيضاح: 149/1، ولا يسلم استشهادهم بالآية إلا إذا كان المراد بالحق في الموضع الثاني نفس المعنى المراد به في الموضع الأول، انظر مواهب الفتاح: 457/1-458، حاشية الدسوقي: 457/1-458، وفي كون الحق في الموضعين بمعنى واحد أو بمعنيين خلاف، انظر تفسير القرطبي: 186/13، حاشية الجمل: 373/4، روح المعاني: 187/15.

(2) في ت : يقم

(3) ساقطة في م، وسيتكلم المؤلف عن اسم الله الصمد مرة أخرى بعد قليل؛ فكان الأولى جمع الكلام عنه في مكان واحد.

(4) التلخيص: 37، وهذا الغرض يتعلق بالإظهار في مقام الإضمار إذا كان المظهر غير اسم الإشارة.

(5) معاوية τ (ت : 60 هـ) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي، صحابي مشهور، وهو أول خلفاء بني أمية، انظر: الإصابة: 151/6-155، الأعلام : 162/7.

(6) لم أجد هذا الأثر.

(7) في ت :لذلك.

(8) في ت : فم.

(9) البيتان من الوافر، وقائلهما إبراهيم بن أدهم (160هـ) كما في هامش إحدى النسخ المخطوطة لشرح عقود الجمان – كما نبه محققه : ص :90 –، وكذا في شرح المرشدي: 105/1، بغية الإيضاح: 150/1، والبيتان بلانسبة في معظم المراجع، انظر على سبيل المثال: معاهد التنصيص: 170/1، حل العويص: 93، ويروى البيت بلفظ (يرجو) بدلا من: (يرحم) .

أو "إنا نأمركم" بصيغة العظمة لأن في إظهار الاسم تهييباً وترهيباً، وكما إذا كان الأمير واقفاً بباب رجل ينتظره فأبطأ عنه فلما خرج قال له: "الأمير واقف ببابك وأنت تتراخى عنه"، ولم يقل: "أنا واقف" ترهيباً له بإظهار لفظ الأمير .

هذا مضمون الأبيات، و(**المدد**): أي الزيادة[1]، والمراد مدد السامع بتلك النكتة، والمدد[2] عند الصوفيين[3]: ما يرد على قلوب العارفين من زيادة المعرفة والإشراق بأنوار التجليات وانبساط ضياء المشاهدة، و(**الصمد**): هو الذي يصمد إليه في الحاجات – أي يقصد بها إليه –[4]، وهو من أسماء الله الحسنى، وله بركة عظيمة وأسرار كريمة، ومن بركاته أن الإكثار من ذكره يعين على احتمال الجوع وربما استغني به عن الطعام جملة [وكثيراً ما يستعين][5] به أرباب الرياضات والخلوات والمريدون[6] في سلوكهم، وله في علم التوفيق أسرار بديعة، وخزائنُ أسراره وعجائب تصاريفه لا يسعها[7] الكون[8]، ولا تحيط بها الصدور – والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء –، وأما اسم الجلالة فتضيق مجال العبارات عن باهر أسراره، فيا له من اسم عظيم أعظم! وماذا يوصف من عجائب اسم الجلالة، ولو ذكره عارف على جبل لارتحل وتزلزل، أو على بحر لغار وانهار. فلله الحمد على إظهار أسمائه لعباده رحمة بهم وفضلا[9].

---

(1) لسان العرب : (م د د) .

(2) في ت : المراد.

(3) لم يتكلم على هذا المصطلح في المعجم الصوفي .

(4) في معنى الصمد أقوال متعددة عن السلف من أشهرها – وهو الذي اختاره الطبري — أنه السيد الذي يصمد إليه الذي لا أحد فوقه، انظر حول هذه الاسم والأقوال فيه : تفسير الطبري: 689/24-693، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى: 525/2-539 .

(5) في ت : وكثير ما يستعان.

(6) في النسختين : المريدين.

(7) في ت : تسعها .

(8) في النسختين :السكون، ولعل ما أثبته هو المناسب لمراد المؤلف. والله أعلم.

(9) كل ما ذكره المؤلف هنا من أسرار أسماء الله مما يفتقر إلى دليل لإثباته، انظر قسم الدراسة:51.

و فيهن : الإيجاز، والمطابقة، والملحق بالجناس، والموازنة، والالتزام[1].

(ص)90- وَمِنْ خِلافِ المقتضى صرف مراد ذي نُطْقٍ او سُؤْلٍ لِغَيْرِ مَا أَرَادْ

91- لكونه أولى به وأجدرا كقصة الحجاج والقبعثرا[2]

(ش) يعني أن من خلاف مقتضى الظاهر أيضاً[3]: تلقي المتكلم بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أنه هو الأولى بالقصد، ومن ذلك ما يحكى**[34ب]** أن الحجاج[4] توعد القبعثرى[5] بأن قال له: "لأحملنك على الأدهم"- يعني القيد-، فقال له القبعثرى: "مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب"؛ فحمل وعيده على الوعد، فقال له الحجاج: "إنه حديد"، قال القبعثرى: "لأن يكون حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً" .

ومن خلاف المقتضى أيضاً[6]: إجابة السائل بغير ما سأل عنه تنبيهاً على أنه لا

---

(1) مضى تعريف الإيجاز :23، والمطابقة:38، والملحق بالجناس:48، والموازنة:50، والالتزام:23.

(2) (القبعثرى) في النسختين في كل مواضع ذكرها بالألف ، لكن الذي في المعاجم والمراجع التي ذكرت الشاعر بالألف المقصورة في المراجع الأخرى، والألف في آخره ليست للتأنيث، انظر العين: 347/2، الصحاح (ق ب ع ث ر) ، لسان العرب (ق ب ع ث ر) ، تاج العروس (ق ب ع ث ر) .

(3) تعرف هذه الصورة من صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر عند البلاغيين بالأسلوب الحكيم، انظر التلخيص: 38-39، وكتاب: "الأسلوب الحكيم" للدكتور محمد علي الصامل.

(4) الحجاج (ت: 95هـ) هو الحجاج بن يوسف الثقفي القائد والخطيب ووالي العراق المشهور، انظر: وفيات الأعيان: 29/2-54 ، الأعلام:168/2 .

(5) تبع المؤلف صاحب الأصل – القزويني – في أن صاحب القصة هو القبعثرى، والصواب أنه ابن القبعثرى، وهو الغضبان بن القبعثرى الشيباني، انظر في تصويب اسمه ونبذة من سيرته تاريخ دمشق: 62/48، الجليس الصالح للمعافى الجريري: 448/1-452، بغية الإيضاح: 136/1، الأسلوب الحكيم: 118.

(6) ظاهر صنيع المؤلف أن هذه صورة أخرى من صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وليس الأمر كذلك بل هي من الأسلوب الحكيم المشار إليه قبل أسطر، لأن الأسلوب الحكيم – كما عرفه القزويني – هو : تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً =

يليق بسؤاله نحو: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ [البقرة: ١٨٩]، ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ [البقرة: ٢١٥] فسألوا في الأولى[1] عن سر اختلاف تشكيلات القمر من كونه يستهل رقيقاً ثم يتزايد قليلاً إلى أن يصير بدراً ثم ينقص كذلك إلى أن يصير هلالاً أيضاً، فأجيبوا ببيان الغرض من ذلك تنبيهاً على أن الأولى بسؤالهم[2] أن يكون عن الغرض لا عن السبب لكونهم ممن لا يصل إلى علم هيئة بسهولة مع عدم حاجتهم إلى ذلك إذ ليس مما يعنيهم ، وسألوا في الثانية[3] عن بيان قدر ما ينفقون فأجيبوا بالمصرِف تنبيهاً على أنه الأولى بسؤالهم لبطلان النفقة في غير محلها وحصول الانتفاع بكثيرها وقليلها .

هذا مضمون البيتين، وقولنا:(**أو سؤل**) لغةٌ [في سؤال، كالخُبْر لغة][4] في الخَبر[5]،

=

على أنه الأولى بالقصد أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو المهم له، انظر الإيضاح: 94/2، وانظر الأسلوب الحكيم: 28-31 .

(1) الآية بتمامها : ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ ، ولم يثبت – من جهة السند – كون السؤال عن كون القمر يستهل رقيقاً ... إلخ ، بل قال الحافظ ابن حجر في كتابه (العجاب في بيان الأسباب: 455/1 " وقد توارد من لا يد لهم في صناعة الحديث على الجزم بأن هذا كان سبب النزول مع وهاء السند فيه، ولا شعور عندهم بذلك، بل كاد يكون مقطوعاً به لكثرة من ينقله من المفسرين وغيرهم"، وثبت عن قتادة بسند حسن وعن أبي العالية بسند جيد – لكنهما مرسلان – أنها نزلت في السؤال عن سبب خلق الأهلة، وعليه فلا يكون في الآية أسلوبٌ حكيم، انظر كلا من : تفسير الطبري: 553/3-554، العجاب في بيان الأسباب: 453/1-455، والاستيعاب في بيان الأسباب: 124/1-125، والتفسير الصحيح: 298/1، والأسلوب الحكيم: 42-46 .

(2) في م : سؤالهم

(3) والآية بتمامها : ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ، وفي وجود الأسلوب الحكيم في الآية خلاف، انظر كلا من تفسير الطبري: 293/4-294، روح المعاني: 105/2-106، التحرير والتنوير: 317/2-318، الاستيعاب: 149/1-150، والتفسير الصحيح: 326/1، والأسلوب الحكيم: 42-46 .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(5) لسان العرب : (س أ ل) ، (خ ب ر) .

قال الله تعالى: ﭽ ﭽ [طه: 36]، و(**أجدرا**) أي أولى وأحرى وأحق[1]، قال تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [التوبة: 97]، وقولنا: (**قصة الحجاج**) راجع إلى المسألة الأولى وهي تحريف مراد الناطق[2] لا الثانية التي هي مراد السائل .

وفي البيتين : الإيجاز، والالتزام، [والملحق بالجناس][3]، والتعليل[4].

(ص) 92- والالتفاتُ وهو الانتقالُ مِنْ بَعْضَ الأسَالِيبِ إلى بعضٍ قَمِنْ

(ش) ذكرنا في هذا البيت نوعاً من مخالفات مقتضى الظاهر وهو الالتفات، ومعناه: الانتقال من أسلوب من الأساليب الثلاثة إلى أسلوب آخر، والأساليب الثلاثة هي: التكلم والخطاب والغيبة؛ فأقسامه ستة من ضرب ثلاثة في اثنين؛ لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى قسيميه؛ فمثال **[35 أ]** الالتفات عن التكلم إلى الخطاب: ﭽ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ [يس: ٢٢]، ولم يقل: "أرجع". وعن التكلم على الغيبة: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ [الذاريات: ٥٦]، إلى قوله: ﭽ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ [الذاريات: ٥٨] ولم يقل: "إني" . وكذلك: ﭽ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [الكوثر: ١- ٢]، لم يقل: "فصل لي" . ومن الخطاب إلى التكلم كقول علقمة[5]:

طحا بِكَ قلبٌ في الحسانِ طَروبُ بُعيْدَ الشبابِ عَصْرَ حَانَ مَشيبُ

تُكُلِّفُني لَيْلَى وقد شَطَّ وَلْيُهَا[6] وعادتْ عَوادٍ بَيْنَنا وخُطُوبُ[7]

---

(1) لسان العرب : (ج د ر).

(2) ساقطة في ت .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(4) مضى تعريف الإيجاز:23، والالتزام:23، والتعليل: 53.

(5) علقمة (ت:20 ق هـ) هو علقمة بن عَبَدة هو بن ناشرة بن قيس التميمي، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى،كان معاصراً لامرئ القيس، وله معه مساجلات، انظر الشعر والشعراء:212/1-216، الأعلام: 247/4.

(6) في م : ويلها، وفي ت : وبلها، والتصويب من مصادر التخريج.

(7) البيتان من الطويل، وقائلهما علقمة بن عبدة. طحا بك : اتسع وذهب بك كل مذهب، طروب: من الطرب وهو استخفاف القلب في الفرح، شط: بعد، وليها: قربها، بعيد الشباب: حين ولى الشباب وكاد ينصرم، عصر حان مشيب: زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم، العوادي: الصوارف والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم، انظر: ديوان علقمة: 23، ومعاهد التنصيص: =

لم يقل:"تكلفك" . ومن الخطاب على الغيبة : ﭼ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [يونس: ٢٢] مكان: "بكم" . ومن الغيبة إلى التكلم نحو: ﭽﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰﭼ [فاطر: 9] مكان: "فساقه" . ومن الغيبة إلى الخطاب نحو: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ [الفاتحة: ٤ - ٥] مكان: "إياه نعبد"؛ فهذه ستة أقسام بأمثلتها.

تنبيه : زاد بعضهم في الانتقال المذكور شرطاً؛ وهو أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر؛ فتخرج مسائل ليست من الالتفات، منها نحو: "أنا زيد، وأنت عمرو[1]"، و"نحن رجال، وأنتم رجال"، و"أنت الذي فعل كذا، ونحن الذين فعلوا كذا"، ونحو ذلك مما يعبر[2] عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم أو الخطاب، وتارة بالاسم الظاهر أو ضمير الغيبة؛ لأن الظاهر مساو لضمير الغائب، ومنها نحو:"يا زيد قم" و:"يا رجلاً له بصر خذ بيدي"؛ لأن الاسم المضمر طريق غيبة .

ومنها: تكرير الطريق الملتفت إليه نحو: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ [الفاتحة: 5]؛ فإن الالتفات إنما هو في الأولِ، والثاني باق على أسلوبه، ومنها نحو:"يا من هو عالم حقق[3] في[4] هذه المسألة؛ فإنك الذي لا نظير له في فنها[5] "، ونحو قول الشاعر :

يا من يعزُّ علينا أن نفارِقَهُمْ وِجدانُنَا كلَّ شيءٍ بعدَكُمْ عَدَمُ[6]

فلا التفات في ذلك؛ لأن حق عائد الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، **[35 ب]** وحق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب، فكل من: "نفارقهم" و"بعدكم" في البيت جار على مقتضى الظاهر، ذكر هذا المعنى التفتازاني[7]، ثم قال :"وما سبق إلى بعض الأوهام

=

173/1-174، حل العويص: 100-103.

(1) في م :عمر.

(2) في النسختين : يمر .

(3) في م : حقيق.

(4) في م : لي.

(5) كذا في النسختين.

(6) البيت من البسيط، وقائله المتنبي، انظر ديوان المتنبي : 370/3 .

(7) المطول : 131.

من أن نحو[1]:ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[البقرة: 104] من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء، قال المرزوقي[2] في قوله :

أنا الذي سمتني أمي حيدرهْ [3]

القياس[4] أن يقول "سمته" حتى يكون في الصلة ما يعود على الموصول، لكن لما كان القصد الإخبار[5] عن نفسه، وكان الأخير هو [الأول][6] لم يبال؛ فرد الضمير على الأول، وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الإلباس، وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى إن المازني قال: لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته"[7] انتهى ، فتدبره[8] فإنه مفيد.

وقولنا: (و**الالتفات**) معطوف على (**صرف مراد**)؛ أي ومن خلاف المقتضى أيضاً: الالتفات، وهو مأخوذ من: التفات[9] الإنسان من جهة إلى جهة[10]، و (**الأساليب**): جمع أسلوب، وهو الطريق[11]، و(**قمن**)؛ أي حقيق[12] بأن ينتقل إليه لأجل[13] النكتة[1].

---

(1) في م : نحن.

(2) المرزوقي (ت: 421 هـ) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي: عالم بالأدب، من أهل أصبهان، كان معلم أبناء بني بويه فيها، انظر: بغية الوعاة: 365/1، الأعلام: 212/1.

(3) شطر من الرجز قائله علي بن أبي طالب τ في غزوة خيبر ،انظر في الرجز وقصته : صحيح مسلم: 1433/3-1441 (ح : 1807)، وانظر خزانة الأدب: 62/6-72.

(4) في المطول: كان القياس

(5) في المطول : في الإخبار

(6) في النسختين: الأولى، وما أثبته هو المناسب، وعبارة المطول: وكان الآخر هو الأول.

(7) المطول: 131، وكلام المرزوقي في شرح الحماسة: 115/1 بنحو ما نقله المؤلف عن التفتازاني.

(8) في ت : فتدبر.

(9) في م : الالتفات.

(10) لسان العرب : (ل ف ت).

(11) لسان العرب : (س ل ب).

(12) انظر لسان العرب : (ق م ن) .

(13) في م : لأرجل .

وفي البيت : الإيجاز، والإطناب، والوصل، والجناس الناقص، [والالتزام] [2] [3].

(ص) **93- والوجهُ الاستجلابُ لِلْخِطَابِ ... وَنُكْتَةٍ تَخُصُّ بَعْضَ الباب**

(ش) ذكرنا في هذا البيت[4] وجه حسن الالتفات وبلاغته؛ وهو استجلاب نفس السامع إلى الخطاب أي الكلام المخاطب به، وذلك لأن النفس مجبولة على حب التجدد؛ فإذا تجدد للكلام أسلوب كان أدعى لإصغائها إليه، وهذه النكتة عامة في جميع أقسام الالتفات، وقد يكون لكل وجه نوع يخصه كما في الفاتحة؛ لأن العبد إذا أحضر بقلبه أن المحامد كلها لله، وأنه الموصوف بتلك الصفات العظيمة من ربوبيته للعالمين وما بعدها أوجب ذلك إقبالَهُ عليه وخطابَهُ له بتخصيصه بالعبادة والاستعانة، وإلى هذا أشرنا بقولنا: (**ونكتة تخص بعض الباب**)، فإن قلت: **[36 أ]** مقتضى النظم أنها نكتة معينة تخص بعضاً معيناً، قلت : لا بل المراد نكتة أَيًّ كانت تخص بعضاً من الباب أياًّ كان؛ إذ معنى البيت: والوجه العامُّ تحصيلُ الاستجلاب للخطاب، والخاصُّ تحصيلُ نكتة تخص بعض الباب، ومعنى: (**تخص**) أي تخصه بالحسن.

(ص) **94- وصيغةَ الماضي لآتٍ أَوْرَدُوا ... وَقَلَبوا لِنُكْتَةٍ وأَنْشَدوا:**

95- "وَمَهْمَهٍ مُغْبرةٍ أَرَجَاؤُهُ ... كَأنَ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ"

(ش) ذكرنا ها هنا نوعين من خلاف مقتضى الظاهر:

أحدهما: التعبير عن [المستقبل بلفظ الماضي][5]، والنكتة فيه الإشعار بتحقيق وقوعه حساً حتى كأنه وقع وشوهد، ومنه[6]: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ الآية[7] [الزمر: 68]،

=

(1) بهذا يتضح خطأ المنياوي الذي تابع فيه ابن يعقوب المغربي في فهم قول المؤلف في النظم: (قمن)، انظر حاشية المنياوي: 84 .

(2) ساقطة في: م .

(3) مضى تعريف : الإيجاز:23، والإطناب: 47، والوصل: 33، والجناس الناقص: 34.

(4) في النسختين: الباب

(5) ما بين المعقوفتين غير واضح في م .

(6) في ت: ومنه في.

(7) نص الآيتين في النسختين: (ففزع)، و الخطأ نفسه في تلخيص المفتاح، وفي هامش التونسية =

وقولُهُ:ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [النحل: ١]، وهو في القرآن كثير، ومنه التعبير عنه باسم الفاعل أو المفعول نحو: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [الذاريات: ٦]، ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ [هود: ١٠٣]؛ لأن الوصفين المذكورين حقيقةٌ في الحال مجازٌ فيما سواه، وإلى هذا النوع أشرنا بقولنا: (**وصيغة الماضي**...) الشطر.

والنوع الثاني[1]: القلب، وهو: جعل بعض أجزاء الكلام في محل جزء آخر، والآخر في محله نحو: "عرضت الناقة على الحوض" و"أدخلت القلنسوة في رأسي" و"أدخلت الثوب في عنقي، والخاتم في أصبعي، والخف في رجلي"، والنكتة في هذه الأمثلة أن الأصل في المعروض والمظروف أن يحرك ويؤتى به إلى المعروض عليه أو الظرف وها هنا بالعكس؛ فحسن القلب لذلك، ومنه قول رؤبة[2] :

ومهمه مغبرة... البيت[3]

وهو[4] البيت الذي أوردناه في النظم، ومقتضى الظاهر أن يقول : "كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه"، والنكتة فيه المبالغة في التشبيه؛ كأن لون السماء بلغ من شدة الغبرة **[36 ب]** أن صار بحيث يشبه لون الأرض التي منها كانت الغبرة، والمهمه :المفازة[5]، والمغبرة:

=

فصعق على الصواب، وقد نبه الثغري في شرحه على خطأ المصنف مما يرجح أن الخطأ في الآية وقع في أصل الكتاب، ولعل سببه متابعة صاحب التلخيص، انظر: عروس الأفراح: 485/1، موضح السر المكمون: 76 ب.

(1) من النوعين المذكورين في البيت .

(2) رؤبة (ت:145هـ) هو أبو الجحاف أو أبو محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته فيها، انظر الشعر والشعراء: 578/2-586، الأعلام : 34/3 .

(3) صدر بيت من الرجز ، عجزه : كأنّ لون أرضه سماؤه . وهو لرؤبة بن العجاج في وصف المفازة والسراب، ورواية الديوان: "وبلدٍ عامية أعماؤه ..."، انظر ديوان رؤبة: 3، ومعاهد التنصيص: 178/1، حل العويص: 104-105 .

(4) في النسختين : وهي .

(5) لسان العرب : م هـ هـ .

الملونة بالغبرة[1]، أرجاؤه: أي جوانبه ونواحيه، جمع رجا مقصوراً كرحا[2]، وقولنا: (**وصيغة الماضي**) منصوب مفعول مقدم لـ(أوردوا) وقولنا: (لنكتة) راجع للمسألتين، وفاعل: (أوردوا) و(قلبوا) و(أنشدوا) العربُ، و(مهمه) مجرورة بـ(ربَّ)، و(أرجاؤه) فاعل لـ(مغبرة).

وفي البيتين : الإيجاز، والفصل والوصل، والاستشهاد، والإحالة[3]، والالتزام، والموازنة، وحسن البيان، وإحكام الرصف[4]، والاستقلال، والإرصاد[5] [6].

---

(1) معاهد التنصيص: 178/1.

(2) لسان العرب :ر ج ا .

(3) في ت : الإخادة.

(4) في م : الوصف.

(5) في م : الإصاد.

(6) مضى تعريف الإيجاز:23، والفصل: 33، والوصل: 33، والاستشهاد :أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول والحجة على صحته، انظر كتاب الصناعتين: 416-419، النص المحقق عند البيت رقم: 276، حلية اللب المصون: 176، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 129/1-130، و الذي يبدو لي أن الاستشهاد بهذا المعنى هو نفس ما يعرف بالتشبيه الضمني، وستأتي الإشارة إليه عند كلام المؤلف على غاية التشبيه: 162، والملاحظ أن الاستشهاد بالمعنى المذكور ليس موجوداً في البيتين، ولعل المؤلف أراد بالاستشهاد: أن يذكر الشاعر في شعره جزءاً من شعر غيره وهو ما سيذكره المؤلف في باب السرقات - لكن باسم التضمين — عند البيت رقم : 268، ومضى تعريف الإحالة:53، والالتزام:23، والموازنة:50، وحسن البيان:78 ، وإحكام الرصف يبدو أنه المتقدم باسم الرصف :81، والاستقلال - عند المؤلف، ولم أجد من ذكر هذا المصطلح غيره - هو:كفاية كل جملة في معناها، وسيأتي ذكره في النص المحقق عند البيت رقم : 278، ومضى تعريف الإرصاد - باسم التسهيم -:63.

الباب الثالث : المسند

(ص) الباب الثالث : المسند

(ش) لما فرغنا من بيان أحوال المسند إليه شرعنا في المسند، وأخروه عنه لأنه فرعه ومسوقٌ لأجله.

والمسند: كل منسوب صح وضعه خبراً؛ فيعم الاسمَ، والفعلَ، والوصفَ.

(ص) 96- يُحْذَفُ مُسْنَدٌ لِمَا تَقَدَّمَا والْتَزَمُوا قَرِينَةً لِيُعْلَمَا

(ش) الأصل في المسند أيضاً أن يكون مذكوراً، ولا يحذف إلا لغرض يقتضيه، والأغراض المقتضية لحذف[1] المسند إليه كلها جارية في المسند؛ فلذلك أحلنا عليه في البيت؛ فيحذف للعلم به؛ نحو قولك :"زيد"في جواب :"من قام ؟"، ومنه: ﭽ ﭺ ﭻﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ بعد قوله: ﭽ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [الأنعام: 91]، ومنه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [التوبة: 62].

ويحذف للاختبارِ، وصحةِ الإنكار، ولاتباعِ استعمال العرب؛ كما في المواضع[2] التي يجب فيها حذف الخبر، وكما إذا وقع بعد أدواتِ الشرط اسمٌ مرفوع نحو:ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ [الانفطار: ١]، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ [النساء: ١٧٦] ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ [النساء: ١٢٨]، ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [الإسراء: ١٠٠]؛ فالاسمُ المرفوع بعد أداة الشرط في هذا كله فاعلٌ بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الفاعل، ولا يجوز أن يعرب مبتدأ لأن أدوات الشرط **[37 أ]** لا يليها إلا الفعل؛ فإن قلتَ: لم لا يجوز أن يكون[3] مبتدأً ؟ ولا حاجة إلى هذا الإضمار لأنه خلاف الأصل مع صحة المعنى بدونه، والاستناد في القوانين النحوية إنما هو إلى استعمال العرب، وقد سلمتم أن العرب تُعْقِبُ أدوات الشرط بالأسماء تارة والأفعال أخرى، بل كثر ذلك في أفصح الكلام مع استواء نسبة المعنى إلى كل من الاستعمالين[4]، فليس أحدهما بأولى بالترجيح من الآخر؛ إذ لا فرق من حيث المعنى بين قولنا:"إن قام زيد فأكرمه"، و"إن زيد[5] قام فأكرمه"؛ فدعواكم تحكم على العرب لعروها عن الحجة.

---

(1) في م: بحذف .

(2) في ت: المواضيع .

(3) في ت: تكون .

(4) في النسختين: استعمالين .

(5) في النسختين: زيدا .

قلتُ: المستقرأ من أنواع التراكيب كلها أن كل مبتدأ أخبر عنه بفعل صح الإخبار عنه بالاسم أيضاً، والاسم المرفوع بعد أدوات الشرط لا بد بعده من فعلٍ مسندٍ إليه معناه، ولم يوجد في كلام العرب إلا كذلك؛ فدل على أنه ليس بخبر بل مفسِّرٌ لفعل بين[1] أداة الشرطِ[2] والاسمِ المرفوع، مع أن الغرض من أدوات الشرط[3] إنما هو التعليق ولا يكون إلا على فعل فيلزم تقديره مباشراً إن لم يوجد كذلك، ولقائل أن يقول ما ذكرتم من استقرائكم لخبر المبتدأ منقوض بمسألتكم بعينها؛ فهي مستثناة من تلك القاعدة كما وقع في كثير من القواعد العربية، وفيه نظر . والله تعالى أعلم . وإنما أوردت هذا البحث تدريباً للطالب[4].

وقولنا (**والتزموا قرينة**) أي لا بد من قرينة تدل على ذلك المحذوف سواء كانت لفظية أو غيرها، (**ليعلم**)[5] أي بالإمكان، الذي[6] أعلم من الفعل حصولاً لا صدقاً[7].

وفي البيت: الإيجاز، والمساواة، والفصل، والوصل، والإحالة، والتعليل، وحسن البيان، والرصف، والالتزام[8].

---

(1) غير واضحة في ت.

(2) ساقطة من ت.

(3) في ت: الشروط.

(4) انظر حول منهج المؤلف في ذكر المسائل النحوية قسم الدراسة: 63-64 .

(5) كذا في النسختين والأدق: (ليعلما) ليوافق البيت.

(6) في م: التي .

(7) في العبارة اضطراب، وعبارة الثغري – ويحتمل أن تكون منقولة عن المؤلف، بدليل موافقة ما سبقها من كلام لكلام المؤلف-: "و(ليعلما) لإطلاق القافية؛ أي: ولابد من قرينة تدل على ذلك المحذوف سواء كانت لفظيةً أو غيرها (ليعلما) المحذوف؛ أي بالإمكان الذي أُعلم من الفعل حصولاً لا صدقاً"، موضح السر المكمون: 79أ .

والمراد أنهم التزموا القرينة ليكون من الممكن إدراك المحذوف، بغض النظر عن حصول إدراك السامع لذلك المحذوف في الواقع أو عدم حصوله.

(8) مضى تعريف الإيجاز: 23، والمساواة: 33، والفصل: 33، والوصل: 33، والإحالة: 53، والتعليل: 53، وحسن البيان: 78، والرصف: 81، والالتزام: 23 .

(ص) 97 – وذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أوْ لِيُرى   فِعْلاً او اسماً فَيُفِيدَ المُخْبَرَا

(ش)[37 ب] من أحوال المسند: الحذفُ –وقد تقدم–، والذكر –وهذا محله–؛ فذكرنا أن مقتضيات ذكره هي أسباب ذكر المسند إليه، وهي معنى قولنا: (**وذكره لما مضى**)؛ أي لما تقدم في أحوال المسند إليه من أسباب ذكره التي هي الأصالة والاحتياط إلى آخرها[1]، لكن يزيد المسند على المسند إليه بنكتة أخرى يذكر لأجلها إذا تعلق الغرض به، وهو إظهار حاله من اسمية أو فعلية ليستفيد السامع فائدة أخرى وهي التجدد والزمان إن كان فعلاً و[2]الثبوت والدوام إن كان اسماً –كما سيأتي إن شاء الله تعالى–[3]، ومثال ذكر المسند مع الدلالة عليه قوله تعالى : چ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ چ[الزخرف: ٩] إما لضعف[4] التعويل على القرينة، أو لأن ...[5].

وقولنا: (**أو ليُرى**) معطوف على (**لِما**[6] **مضى**)، وقولنا (**فيفيدَ**) منصوب عطفاً على (**يرى**)، و(**المخبَر**) بفتح الباء.

وفي البيت: المساواة، والوصل، والمطابقة، والموازنة، والإحالة، والتعليل، والمذهب الكلامي[7].

(ص) 98 – وأَفْرَدُوهُ لانْعِدَامِ التَّقْوِيَّهْ   وسَبَبٍ كَ:"الزُّهْدُ رَأْسُ التَّزْكِيَهْ"

---

(1) عند الأبيات: 59 –61.

(2) في م: أو .

(3) عند البيتين: 99–100.

(4) في ت: الضعف.

(5) بياض في النسختين، وقد اعترض على القول بأن الذكر في الآية لضعف الاعتماد على القرينة، وقيل: إن الأولى أن يقال إنه لزيادة التقرير، انظر مواهب الفتاح: 19/2، حاشية الدسوقي: 19/2؛ فلعل العبارة الساقطة هي: [أو لأن الغرض إفادة زيادة التقرير]، والله أعلم.

(6) في ت: كما.

(7) مضى تعريف المساواة: 33، والوصل: 33، والمطابقة: 38، والموازنة: 50، والإحالة: 53، والتعليل: 53، والمذهب الكلامي هو: أن يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريق أهل الكلام، انظر التلخيص: 103، والإيضاح: 50/4–52 .

(**ش**)المفرد عند النحويين لفظ مشترك يطلق على أربعة معان: ففي باب الإعراب ما ليس بمثنى ولا بمجموع[1]، وفي باب العَلَم ما ليس بمركب[2]، وفي باب (لا) والنداءِ ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف[3]، وفي باب الخبر ما ليس بجملة – وهو المراد هنا[4]–، فالمسند تارةً يكون مفرداً وتارةً يكون جملةً؛ فيرد مفرداً حيث لا يكون سبباً، ولا يقصد تقوية الحكم، وإنما يقصد نفس الحكم؛ نحو: "زيد قائم"؛ إذ لو كان سبباً نحو: "زيد قام أبوه"، أو قُصِدَ تقوية الحكم به نحو: "زيد قام" لَكَانَ جملة، والمراد بالتقوية ما يحصل من نفس التركيب؛ ليخرج ما يفيده التكريرُ والتأكيدُ نحو: "قمت قمت"، و"إنَّ زيداً قائمٌ".

تنبيه: المراد بالسببي هنا ما كان نحو: "زيد أبوه قائم"، أو "زيد قام أبوه" بخلاف: "زيد **[38 أ]** قائم أبوه" لأن الخبر ههنا مفرد، وفسر التفتازاني السَّبَبَي هنا[5] بأنه: جملة عُلِّقَتْ[6] على المبتدأ بعائد بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسنداً إليه في تلك الجملة؛ فخرج نحو: "زيد منطلق أبوه" لكونه مفرداً، أو نحو: "هو زيد قائم" لخلوها من العائد، و"زيد هو قائم" لأن العائد مسند إليه فيها، ودخل نحو: "زيد أبوه قائم"، و"زيد قام أبوه"، و"زيد مررت به"، و"زيد ضرب عمراً في داره"، و"زيد ضربته"، ونحو قوله تعالى: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں چ[الكهف: ٣٠]؛ لأن المراد بالمبتدأ ما كان مبتدأ في الحال أو[7] في الأصل، وبالعائد ما هو أعم من الضمير[8]؛ فيكون المسند السببي على هذا مجموع الجملة التي وقعت خبر المبتدأ .

---

(1) انظر على سبيل المثال التحفة السنية: 26.

(2) انظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل: 122/1، وأوضح المسالك: 114/1 .

(3) انظر على سبيل المثال: التحفة السنية: 151.

(4) انظر على سبيل المثال: التحفة السنية: 94، فعلى هذا يدخل كل من المركب والمضاف في المفرد، انظر حاشية الدسوقي: 20/2.

(5) المطول: 148، مختصر السعد: 23/2–24، وانظر الاعتراض عليه في حاشية الدسوقي: 24/2.

(6) قبل هذه الكلمة في ت: كلمة غير واضحة، والظاهر أنها بداية نفس كلمة علقت.

(7) في م: و.

(8) انظر مواهب الفتاح: 24/2 .

وقولنا: (وأفردوه)؛ أي[1] إفراد المسند لعدم قصد تقوية الحكم وعدم سببيته، وقولنا: (ك:"الزهد رأس التزكيه")[مثال للإفراد .

وفي البيت: الفصل والوصل، والتعليل][2] [3].

(ص) 99 – وَكَوْنُهُ فِعْلاً فلِلتَّقييدِ بِالوقتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجْديدِ

(**ش**) يعني أن النكتة في إيراد المسند فعلاً[4] تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجديد[5] لذلك المسند، فإن الفعل يدل على ذلك بصيغته، لأن الزمان جزء من مفهومه، والتجدد من لوازم الزمان لأنه غير قار الذات، فلا تجتمع أجزاؤه بل تتعاقب، ولازم الجزء لازم للكل لأن لازم الأعم لازم للأخص، والجزء الحقيقي أعم من كله، والاسم لا يدل على ذلك بصيغته بل بزيادة قيد يطول الكلام به[6] نحو: "زيد قائم أمس" أو "الآن" أو "غداً"، والأزمنة الثلاثة هي: الماضي والمستقبل والحال، ولما أنكر الحال بعضهم محتجاً بأمور منها ضيق أجزاء الزمان عن الألفاظ والإشارة فدلالة الفعل عليها متعذرة[7]؛ أجيب بأن المراد به أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل[8].

ومن هذا الباب[9] قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [لبقرة: ٨٧] فتأمل اختلاف

---

(1) ساقطة في م.

(2) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(3) مضى تعريف الفصل: 33، والوصل: 33، والتعليل: 53 .

(4) ترك المؤلف قيداً موجوداً عند القزويني –وهو:"مع الاختصار"–، التلخيص: 41، الإيضاح: 183/1، وستأتي الإشارة إليه بعد قليل.

(5) ينبغي التنبيه هنا على أن التجدد المستفاد من الفعل بأصل الوضع يقصد به مطلق الوقوع، ولا يقصد به الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً لأن ذلك خاص بالفعل المضارع مع وجود القرينة، انظر كلا من: مواهب الفتاح: 27/2، حاشية الدسوقي: 27/2، 29.

(6) هذه إشارة من المؤلف إلى القيد الذي أغفله في بداية الكلام.

(7) في ت: معتذرة .

(8) انظر مختصر السعد: 25/2–26، حاشية السوقي: 25/2–26، مواهب الفتاح: 26/2.

(9) الظاهر أنه يقصد باب دلالة الفعل على التقييد بالزمن مع إفادة التجدد .

الفاعلين[1]، وكقولك زيد يحسن إلي فأكرمته **[38 ب]**؛ أي تجدد إحسانه إلي شيئاً فشيئاً، ومنه قوله:

أَوَ كُلَّمَا وردت عكاظَ قبيلةٌ   بعثوا إليَّ عريفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[2]

وقولنا: (**فللتقييد**) جواب لأما المحذوفة لدلالة التفصيل عليها؛ كما حذفت في الخطب قبل لفظ "وبعد"، التقدير: وأما كونه فعلاً فللتقييد .

تنبيه: إذا علمت أن الزمان غير قار الذات، وأن أجزاءه تتعاقب عليك لحظة بعد أخرى؛ فاحتفظ على أجزاء عمرك تضيع في البطالة، وعمِّرها بالعبادة ما استطعت؛ فإنك مسؤول عنها في ماذا أفنيتها[3]، وقد ورد في الخبر أن كل يوم يأتي يقول: "أنا خلق جديد، وعلى ما يفعل فيَّ[4] شهيد، خذوا مني قبل أن أبيد" فإذا أمسى خر ساجداً وقال:"الحمد لله الذي لم يجعلني اليوم العقيم"[5] وفقنا الله وإياكم لطاعته بفضله[1].

---

(1) كذا في النسختين، والظاهر أن الصواب الفعلين إذ الحديث عن دلالة الفعل على الأزمنة الثلاثة، وقد تعرض عدد من المفسرين لسر التعبير بالمضارع في هذه الآية؛ فمنهم من جعل كلا الفعلين جارياً على الظاهر فيكون تكذيبهم في الزمن الماضي، وقتلهم في الزمن الحاضر لأنهم يحاولون قتل النبي ρ -ويبدو أن هذا ما يشير له المؤلف-، ومنهم من جعل التعبير بالمضارع جارياً على خلاف مقتضى الظاهر لغرض استحضار الصورة الماضية، ومنهم من جعله لمراعاة الفاصلة -وهو لا يتعارض مع الوجهين السابقين-، انظر على سبيل المثال: الكشاف:295/1، روح المعاني: 318/1، وانظر ما سيأتي عن الآية في النص المحقق: 213-214 .

(2) البيت من الكامل وقائله: طريف بن تميم العنبري، وعكاظ: سوق بصحراء بين نخلة والطائف، كانت تقوم هلالَ ذي القعدة وتستمر عشرين يوماً تجتمع فيها قبائل العرب، فيتعاكظون: أي يتفاخرون ويتناشدون، والعريف: رئيس القوم، لأنه عرف بذلك، أو النقيب وهو دون الرئيس، والتوسم: التخيل والتفرس. انظر معاهد التنصيص:204/1-205، حل العويص: 127-129.

(3) في ت: فيم ذا أفنيتها .

(4) في ت: بي.

(5) لم أجده بهذا اللفظ، وروى أبو نعيم نحوه في حلية الأولياء:303/2 بإسناده عن معقل بن يسار τ عن النبي ρ قال: ليس من يوم يأتي على ابن آدم إلا ينادي فيه: يا ابن آدم أنا خلق جديد وأنا فيما تعمل عليك غداً شهيد، فاعمل فيّ خيراً أشهد لك به غداً، فإني لو قد مضيت لم تريني أبداً،

=

وفي البيت: الإيجاز، والالتزام، وحسن البيان،[والوصل، والموازنة] [2][3].

(ص) 100 – وَكَونُهُ اسماً لِلثُّبُوتِ وَالدَّوامْ ....

(**ش**) يعني أن المسند يؤتى به اسماً للإشعار بالثبوت والدوام[4]، كقول الشاعر:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا   لكن يروح عليها وهو منطلق[5] [6]

أي دائم الانطلاق من غير اعتبار تجديد .

(ص) ....   **وقيدوا كالفعل رعياً للتَّمامْ**

101 – وتَرَكُوا تَقْيِيْدَهُ لِنُكْتَةِ   كسُتْرةٍ، أو انتِهَازِ فُرْصَةِ

(**ش)** يعني أن الفعل وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما قد يقيد بمفعول من المفاعيل الخمسة التي هي المفعول المطلق أو به أو فيه أو له أو معه أو بشبه المفعول وهو الحال والتمييز والاستثناء، وفائدة ذلك التقييد تمام الفائدة وتقويتها؛ لأنه كلما ازداد قيداً ازداد خصوصاً، وكلما ازداد خصوصاً بَعُدَ عن الاحتمال، وكلما بعد عن الاحتمال قربت

=

قال: ويقول الليل مثل ذلك" . وعقب عليه بقوله: "غريب من حديث معاوية، تفرد به عنه زيد، ولا أعلمه روى مرفوعاً عن النبي ρ إلا بهذا الاسناد"، وزيد الذي أشار أبو نعيم إلى تفرده هو زيد بن الحواري العمّي وهو ضعيف، انظر تقريب التهذيب: 223، وكذا ذكره بنحوه في كنز العمال: 796/15.

(1) هذا اهتمام واضح من المؤلف بالجانب التربوي في كتابه، انظر قسم الدراسة:78 .

(2) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(3) مضى تعريف الإيجاز:23، والالتزام:23، وحسن البيان: 78، والوصل: 33، والموازنة:50.

(4) ينبغي التنبيه هنا إلى أن إفادة الاسم للثبوت بأصل الوضع، بخلاف إفادته للدوام فإنه يستفاد من القرائن، انظر مختصر السعد: 30/2، مواهب الفتاح: 29/2-30، حاشية الدسوقي: 29/2 .

(5) في ت: مطلق.

(6) البيت من البسيط، واختلف في قائله فقيل: النضر بن جؤيَّة، وقيل غير ذلك، وللبيت روايات متعددة، معظمها يتفق في موضع الشاهد، ورواية التلخيص: لكن يمر عليها وهو منطلق، انظر: معاهد التنصيص: 207/1، حل العويص: 130-132.

الفائدة، هذا معنى قولنا: (**وقيدوا**) إلى آخره؛ أي وقيدوا الفعل وشبهه رعياً لتمام الفائدة وتقويتها، وسببُ ذلك[1] القيدُ[2]**[39 أ]** الموجبُ للخصوص؛ فإن قولك: "ضربت زيداً" أخص من "ضربت" وأقوى فائدة، وكذا: "ضربته ضرباً شديداً" أخصُّ من الفعل وحده لإفادته نوعاً من الضرب، وَكذا "سافرت يوم الجمعة" أتمُّ فائدة من الفعل وحده، وكذا تعيين السبب أو المصاحب أتمُّ فائدة من عدمها، وكذا: "جاء زيد راكباً" أخصُّ من "جاء زيدٌ" أيضاً، وَكذا: "قام القوم إلا زيداً" أتمُّ فائدة من عدم الاستثناء، وقس على ذلك ما أشبه الفعل.

فإن قلت: في كلامه[3] إجحاف[4] من وجهين: أحدهما: أن قولك: (**كالفعل**) لا يفيد حكم الفعل وإنما يفيد شبه الفعل، الثاني: إنك لا تبين ما يقيد به! قلت: الجواب عن الأول[5] أن شبه الفعل إنما يفيد تبعاً للفعل لمشابهته إياه فيدل على الفعل من باب أحرى[6]، أو تقول هذا من باب قولك: "أكرم مثل زيد" لا تريد به غيره فقط بل [زيداً][7] ومثله، كقوله: "مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب"؛ أي الأمير وأمثاله، وعن الثاني: أن قيود الفعل مشهورة في علم العربية ونحن غرضنا إيثار الإيجاز وقوة الاختصار، والأمر قريب.

والكاف في قولنا: (**كالفعل**) اسمٌ مفعولٌ به بمعنى: (مثل)، ووُرُودُهَا اسماً عند سيبويه والمحققين مخصوص بالضرورة، وأجازه الأخفش[8] والفارسي[9] وغيرهما مطلقاً[1]، وقولنا: (

---

(1) أي سبب ذلك الذي ذُكِر من تمام الفائدة وتقويتها هو القيد الموجب للخصوص.

(2) ساقطة في ت.

(3) كذا في النسختين.

(4) في ت: إحجاف.

(5) وهو أنه لم يصرح بحكم الفعل.

(6) في م: أخرى.

(7) في النسختين: زيد.

(8) سبقت ترجمة الأخفش.

(9) أبو علي الفارسي (ت: 377 هـ) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد أئمة العربية، من كتبه:"الحجة"، انظر بغية الوعاة:1/496-498،الأعلام: 2/179-180.

رعياً) مفعول له . ثم ذكرنا في البيت الثاني أن الفعل وما أشبهه إنما يترك تقييده بما ذكر لنكتة[2] ك:ستر القيد من زمان الفعل، أو مكانه، أو سببه، ونحو ذلك عن المخاطب، أو غيره من الحاضرين، أو لخوف انقضاء فرصة، ولجهلٍ[3] بالقيود، أو لعدم الحاجة إليها، أو نحو ذلك.

تنبيهان:

الأول[4]: إذا قلت: "كان زيد قائماً في الدار" فالقيد راجع لـ:(قائم) لا لِـ:(كان)؛ لأن المسند هو: (قائماً)، و(كان) إنما جيء بها لتقييد[5] زمان النسبة، فهي قيد لقائم بمنزلة قولك "قائما في الزمان الماضي"، وهذا شأن الأفعال الناقصة **[39 ب]** كلها، حتى إنها سميت ناقصة[6] عند المحققين لأنها سلبت الدلالة على الحدث؛ لأن الفعل التام ما دل على الحدث والزمان، وهي لا تدل إلا على الزمان فقد نقصت جزءاً من مفهوم الفعل، وفيه بحث.

=

(1) انظر الجنى الداني: 78-79، مغني اللبيب: 1/281-282.

(2) لم ينص القزويني على شيء من نكات عدم التقييد، بل اكتفى بالإشارة إلى أن التقييد لمانع من تربية الفائدة، انظر التلخيص: 42، الإيضاح: 1/185، وانظر في إضافات المؤلف قسم الدراسة: 77 .

(3) في ت: للجهل.

(4) التلخيص: 41، الإيضاح: 1/185، شروح التلخيص: 2/32-34.

(5) في ت: التقييد.

(6) ممن قال بهذا ابن جني وابن برهان والجرجاني، وقد رد قولهم ابن مالك بعشرة أوجه ثم قال: "وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي" شرح التسهيل: 1/338-340، وذهب الرضي إلى نفس اختيار ابن مالك: شرح الرضي على الكافية 4/181: "إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء" ولعل هذا ما جعل المؤلف يقول "وفيه بحث" .

الثاني[1]: ليس المفعول المطلق خاصاً بالمصدر بل هو عامٌّ في كل ما ليس الفعل فيه زائدا على تعلق به[2]؛ فنحو : ﭽ ﮪ ﮯ ﮱ ﯓ ﭼ [العنكبوت: ٤٤] مفعول[3] مطلق لا مفعول به؛ إذ معنى المفعول به الشيء الذي يقع به الفعل؛ فالمفعول غيره وهذا نفس المفعول، بخلاف:"ضربت زيداً"، فإن زيدا ليس نفس المفعول بل المفعول الضرب وزيد فعل به ذلك الفعل.

و في البيتين: [الإيجاز، والالتزام] [4][5].

(ص) 102 – وَخَصّصُوا بِالوَصْفِ والإِضَافهْ وتَرَكُوا لِمُقْتَضٍ خِلافَهْ

(**ش**) يعني أنهم قد يأتون بالمسند موصوفاً أو مضافاً لتخصيصه[6]، لأن الوصف قيد في الموصوف، والإضافة قيد في المضاف، نحو: "أخوك الرجل الصالح"، و"أخوك غلام زيد"، وقد يتركون التخصيص بهما لغرض [اقتضي][7] خلاف التخصيص كستره أو خوف فوات فرصة أو نحو ذلك مما تقدم في ترك تقييد الفعل وشبهه بالقيود المتقدمة من المفاعل وشبهها[8]، هذا

---

(1) انظر المسألة مفصلة في مغني اللبيب: 343/2، وما ذكره المؤلف هو رأي ابن هشام .

(2) يقصد أن المفعول المطلق هو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، بخلاف المفعول به فإنه ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، انظر مغني اللبيب في نفس الموضع السابق.

(3) ساقطة من ت .

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(5) مضى تعريف الإيجاز:23، والالتزام:23.

(6) عبارة المؤلف فيها قصور لأن ظاهرها أن الغرض من الوصف والإضافة هو التخصيص، وليس هذا الظاهر صحيحاً لأن الغرض هنا هو نفس الغرض في تقييد المسند وهو تربية الفائدة وكونها أتم، وهذه التربية للفائدة تحصل بالتخصيص المستفاد من الوصف أو الإضافة، قارن بالتلخيص: 41، الإيضاح: 202/1، شروح التلخيص: 92/2–93، وانظر حاشية المنياوي: 95.

تنبيه: صرح السعد أن جعل معمولات المسند مقيداتٍ، وجعل الوصف والإضافة مخصصات مجرد اصطلاح وفي كون هذا الاصطلاح مبنياً على مناسبة خلاف، انظر: المطول: 174، مختصر السعد: 92/2–93، حاشية الدسوقي: 92/2–93، مواهب الفتاح: 93/2، حاشية المنياوي: 95.

(7) في ب: المقتضى.

(8) لعل هذه الإحالة من المؤلف تزيل شيئاً من الإبهام والقصور الذي أشرت إليه قبل قليل، وقد اكتفى =

مضمون البيت فقولنا: (**وخصصوا**) البيت؛ أي خصصوا المسند بوصفه أو إضافته، وربما تركوا ذلك لسبب اقتضى ترك ذلك التخصيص؛ فـ:(**خلافه**) مفعول [(**لمقتضٍ**)][1].

وفي البيت: الإيجاز، والحذف، و[الرصف][2]، والتعليل، وإحكام الرصف[3].

(ص) 103 – وكونُهُ مُعَلَّقاً بِالشَّرْطِ فَلِمَعَاني أَدَوَاتِ الشَّرْطِ

(**ش**) يعني أنَّ[4] المسند قد يَرِدُ مقيداً بشرط، والنكتة فيه تحصيل معنى أداة ذلك الشرط؛ لأن معانيها مختلفة؛ فإذا صحب المسند معنى من معانيها في ذهن المتكلم أورده مقيداً بأداة ذلك المعنى، مثاله:"أكرمك إن تكرمني"، أو "إن تكرمني أكرمك"؛ فهو مما يقيد به الفعل وشبهه كالقيود المتقدمة من المفاعيل **[40 أ]** ونحوها؛ لأن قولك: "[إن تكرمني أكرمك" بمنزلة قولك: "أكرمك وقت إكرامك إياي".

فائدة [5]:تقييد][6] المسند بالشرط لا يخرج الكلام عما كان عليه من الخبرية والإنشائية؛ إذ المقصود بالذات هو الجزاء وإنما جيء بالشرط تقييداً له؛ فخبرية الجملة حينئذ وإنشائيتها بحسب الجزاء؛ إن خبرياً فخبرية نحو: "إن قام زيد قام عمرو"، وإن إنشائياً

=

القزويني بنظير هذه الإحالة إلا أنه لم يقع فيما وقع فيه المؤلف من الإبهام، انظر التلخيص: 44، الإيضاح: 202/1 .

(1) في م: المقتضى .

(2) الأقرب أن الذي في النسختين: (الرصف) لكن سيكون في الكلام تكرار لأنه ذكر ضمن الفنون البلاغية الموجودة في البيت: إحكام الرصف، ويحتمل أن تكون الكلمة المكتوبة: (الوصف) لكن يشكل عليها أنه ليس في البيت وصف.

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، ولم أتبين المراد بالحذف، ومضى تعريف الرصف: 81، والتعليل: 53، وإحكام الرصف: 81 .

(4) غير واضح في ت .

(5) انظر: مختصر السعد: 36/2-37، حاشية الدسوقي: 36/2، مواهب الفتاح: 36/2-37.

(6) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

فإنشائية نحو: "إن قام زيد فأكرمه" إذ التقدير في الأول: يقوم عمرو وقت قيام زيد وفي الثانية: أكرم زيداً وقت قيامه؛ فالشرط قيد في الجزاء كالظرف غير أن فيه زيادة السببية؛ إذ هي[1] تعليق جملة بأخرى[2] تكون الأولى سبباً، والثانية مسبباً بحسب الظاهر، ولا تكون جملة الشرط نفسها إلا بلفظ الخبرية لأنها قيد مفروض الوقوع في المستقبل بخلاف الجزائية، ويجب أن يتنبه أن الجزاء يجوز أن يكون طلبياً لدلالة الطلب على الحدوث في المستقبل، ويجوز أن يترتب على أمر، بخلاف الشرط فإنه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبياً فافهم.

واعلم أن اعتبار المناطقة في مفهوم الشرطية مخالف لاعتبار النحاة؛ فإذا قيل: "إنْ كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" فعند النحاة المحكوم عليه النهار، والمحكوم به موجود، والشرط قيد له، ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس، فالجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب، وصدقها بمطابقة[3] الحكم بثبوت وجود النهار للواقع وكذبها بعدمها. وعند المناطقة المحكوم عليه الشرط، والمحكوم به الجزاء، ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط، وصدقها بمطابقة الحكم باللزوم لنفس الأمر وكذبها بعدمها، لا بصدق جزأيها وكذبهما[4] .

تنبيه: جرت عادة البيانين بالبحث عن معاني[5] بعض أدوات الشرط، **[40 ب]** وإن كان من مباحث النحاة لكن دعت الحاجة إليها، وأكثر ما وقع بحثهم عن معاني[6]: (إذا) و(إن) و(لو) لكثرة مباحثها وحسنها؛ فأما: (إن) و(إذا) فَهُمَا للشرط في الاستقبال، إلا أن الأصل في: (إن) عدم جزم المتكلم بالشرط؛ فلذلك لم يقع في كتاب الله تعالى إلا على سبيل

---

(1) كذا في ت ويحتمله ما في م، ويحتمل أن يكون ما في م: (هو) لكن الحديث عن السببية فالأنسب التأنيث.

(2) في ت: [بإذا]، وهو غريب لا يظهر معناه في هذا السياق.

(3) في ت: وصدقهما مطابقة ... إلخ.

(4) انظر: مختصر السعد: 37/2، حاشية الدسوقي: 37/2، مواهب الفتاح: 36/2-37.

(5) في النسختين: معان .

(6) في النسختين: معان .

الحكاية أو ضرب من التأويل، والأصل في: (إذا) جزم المتكلم بوقوعه في اعتقاده؛ فإذا قلت: "إن قام زيد قام عمرو" فإنك لم تجزم بقيام زيد، كأنك تقول: "أنا متردد في قيام زيد فإن حصل منه حصل من عمرو أيضاً"؛ بخلاف: "إذا قام زيد قام عمرو"؛ فإن معناه: أنا قاطع بأن زيداً سيقوم فوقت قيامه يقوم عمرو، هذا هو الأصل(1) وقد تستعمل إن في مقام الجزم لنكتة: كالتجاهل إذا اقتضاه المقام؛ كما إذا سألك إنسان: "هل أبوك في الدار؟" فقلت له: "إن كان فيها أجابك" وأنت تعلم أنه فيها فتتجاهل خوفاً من أبيك أو ستراً أو نحو ذلك، وتستعمل أيضاً للتوبيخ ولعدم جزم المخاطب بخبرك، ولتنزيل المخاطب بمنزلة الجاهل لعدم عمله(2) بمقتضى علمه؛ كقولك لمن نهر أباه: "إن كان أباك فلا تنهره"، ولتغليب غير(3) المقطوع به إذا كان معه؛ كقولك لقوم فيهم مجزوم بقيامه وغير مجزوم: "إن قمتم أكرمتكم"، والأصل في جملتي: [(إذا) وجملتي(4)] (إن) أن تكون فعلية استقبالية ليطابق اللفظ المعنى – أعني الاستقبال – نحو قولك: "إن تكرمني أكرمك"، وقد تكون اسمية أو ماضية لنكتة ويبقى المعنى على الاستقبال؛ كقولك(5): "إن تكرمني الآن فقد أكرمتك أمس"؛ أي: إن تعتد بإكرامك إياي الآن فاعتد بإكرامي إياك أمس، قال تعالى: ﭽ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ﭼ [فاطر: ٤]؛ أي: لا تحزن واصبر فقد كُذِّب رسلٌ، وقال: ﭽ ﮤ ه ہ ہ ﭼ [التوبة: ٤٠]؛ أي: ينصره من نصره حين أخرجه الذين كفروا،**[41 أ]** وربما تخرج: (إذا) عن الاستقبال معنى إما إلى الماضي نحو قوله تعالى: ﭽ ے ے ۓ ۓ ﯓ ﯔ ﭼ [التوبة: ٩٢] ﭽ ﭻ ﭼ [الجمعة:١١]، أو إلى الحال نحو : ﭽ ﮒ ﮓ ﭼ [الليل: ١] ﭽ ٱ ب ب ﭼ [النجم: ١]، وعن الشرطية نحو: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ [الشورى: ٣٧] ﭽ ﮤ ه ہ ﭼ [الشورى: ٣٩].

وأما: (لو) فمباحثه معترك لأفكار الأبطال، تزاحمت فيها أنظار فحول صناعتي العربية والمنطق حتى خطأ بعضُهم بعضاً، والذي لخصه شيوخ المتأخرين، وخلصه من فحول

---

(1) أي: هذا هو الأصل في: (إن) و(إذا).

(2) في م: علمه.

(3) في ت: عين .

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في ت.

(5) غير واضحة تماما في ت.

المتدبرين أنها تستعمل في الشرطية على ثلاثة أقسام:

الأول: حرف شرط في الماضي يدل على انتفاء جزائه لانتفاء شرطه[1]؛ نحو "لو جئتني لأكرمتك"، امتنع الإكرام لامتناع المجيء، كما في قوله تعالى: ﭽﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭼ [آل عمران: ١١٠] .

الثاني: حرف شرط يدل على لزوم جزائه لشرطه، وأن العلم بانتفاء جزائه علة للعلم بانتفاء شرطه نحو: "لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً"، ﭽﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ [الأنبياء: ٢٢]، ولمّا اعترض ابن الحاجب[2] وغيره على من اقتصر على الأول محتجاً بأن الأول سبب، والثاني مسبب، فقد يكون المسبب أعم فلا يلزم من امتناع[3] السبب نفيه . واختار الثاني أجيب بأنها تستعمل في كلام العرب للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى علة العلم بانتفاء الجزاء، ومنه قول الشاعر:

ولوْ [دَامَتِ الدَّولاتُ] كانوا كغيرِهِمْ رَعَايَا وَلكنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ[4]

لأن استثناء عين[5] المقدم لا يغني شيئاً، وقال الآخر:

و لوْ طارَ ذو حافرٍ قبلَهَا لطارتْ ولَكِنَّهُ لمْ يَطِرْ[6].

وهذه قاعدة اللغة في (لو) لأنها[7] أكثر ما تستعمل كذلك، وأما المناطقة[8] فقد جعلوها أداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط**[41 ب]** من غير قصد إلى القطع

---

(1) في ت: شرطيه.

(2) تقدمت ترجمته في النص المحقق:4 .

(3) العبارة في م: [فلا يلزم وامتناع السبب نفيه]، وهي مفسدة للمعنى.

(4) البيت من الطويل، وقائله أبو العلاء المعري، انظر سقط الزند: 228.

(5) في ت: نقيض.

(6) البيت من الوافر، وقائله أُبي بن سُلمى بن ربيعة بن زبان الضبي، ولفظه في الحماسة: (فلو طار...)، انظر: الحماسة:287/1، مختصر السعد: 73/2.

(7) في ت: لولا أنها.

(8) انظر الميسر لفهم معاني السلم:76.

بانتفائهما[1] ولهذا صح استثناء عين المقدم، ولا يلتفتون إلى علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؟ لكن استعمالها على قاعدة اللغة في لسان العرب أكثر، وقد تستعمل على قاعدة المعقول كما مر في قوله تعالى: ﭽﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬﭼ [الأنبياء: ٢٢] لظهور أن الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد إليها .

الثالث: أن تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأوقات في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائماً سواء كان ذلك الشرط والجزاء مثبتين نحو: "لو أسأت إلي[2] لأكرمتك" أو منفيين كقولة عمر، أو[3] قوله υ: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"[4]، أو مختلفين نحو: ﭽ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀﭼ [لقمان: ٢٧] الآية، و"لو لم تحسن إلي لأحسنت إليك"؛ فتأمل هذه المعاني وتدبرها فإنها نافعة جداً؛ لابتناء كثير من كتاب الله عز وجل وكلام رسول الله ρ عليها، وقد أتقنها الإمام المحقق الشيخ التفتازاني وأطال الكلام فيها فانظره في شرح التلخيص[5]، وقولنا: (**وكونه** ...) إلخ؛ أي: ويكون المسند معلقاً بالشرط فيؤخذ منه أن[6] المقصود هو الجزاء، وإنما الشرط قيد فيه –وهو كذلك–.

وفي البيت: الإيجاز، والوصل، والتعليل، والإحالة، والتجنيس التام[7].

---

(1) في ت: بانتفائها.

(2) ساقطة في ت .

(3) كأن المؤلف أتى بأو إشارة للشك في رفعه ووقفه ولعل ذلك لأن بعض العلماء أوقفه على عمر τ، انظر على سبيل المثال: شرح الكافية لابن مالك: 1630/3.

(4) نص بعض أهل العلم أن هذا الحديث لا أصل له، وله رواية مقاربة له في اللفظ لكنها في سالم مولى أبي حذيفة لا في صهيب ψ، وحكم الشيخ الألباني على هذه الرواية بالوضع، وللرواية التي في سالم طريق أخرى لكن لم أقف على من حكم عليها بشيء، انظر كلا من: كشف الخفاء: 323/2، السلسلة الضعيفة: 57/3 (1006)،شرح عقود الجمان –المحقق–: 104–108.

(5) المطول: 166-173.

(6) ساقطة في ت.

(7) الإيجاز: 23، والوصل: 33، والتعليل: 53،والإحالة: 53، والتجنيس التام: 109.

(ص) 104– ونَكَّرُوا: اتِّبَاعاً، او تَفْخِيمَا، حَطًّاً، وفَقْدَ عَهْدٍ، او تَعْمِيمَا

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت أسباب تنكير المسند وهي كثيرة منها[1]:

كون المسند إليه نكرة، وهو المراد بقولنا: (**اتّبَاعَاً**)؛ أي لأجل اتباعه للأول في التنكير؛ نحو: "رجل من قريش[2] حاضر"؛ إذ ليس في كلام العرب تعريف المسند مع تنكير المسند [**42 أ**] إليه إلا إذا كان اسم استفهام؛ نحو: "من أبوك؟"، و"كم مالك؟"، و"ما[3] صنعت؟"؛ فإنهم قالوا: اسم الاستفهام[4] هنا مبتدأ نكرة، والمعرفة بعده خبره[5].

ومنها:[6] التفخيم نحو: ﭽ ﭙ ﭚ ﭼ [البقرة:٢] ﭽ □ □ □ ﭼ [الشورى:٥١].

ومنها: التحقير، وهو المراد بقولنا (**حطاً**)؛ أي وضعاً نحو: "ما زيدٌ شيئاً" .

ومنها: أن لا يكون معهوداً ك:"زيدٌ كاتب"، وهو معنى قولنا (**وفَقَدَ عَهْدٍ**) .

ومنها: عدم انحصار المسند في المسند إليه، وهو معنى قولنا: (**او تعميماً**)؛ أي أو إرادة تعميم المسند؛ أي ألا يكون خاصاً بالمسند إليه.

وفي البيت: الإيجاز، والمطابقة،[والموازنة] [7] [8].

(ص) 105 – وعَرَّفُوا: إِفَادَةً لِلْعِلْمِ بِنِسْبَةٍ، أَوْ لازِمٍ لِلْحُكْمِ

(**ش**) يعني أن المسند يُعَرَّفُ لقصد إفادة السامع نسبة الخبر للمبتدأ المعلومين له بالتعريف؛ إذ لا يخبر بالمعرفة عن النكرة في الجمل الخبرية، هذا معنى قولنا: (**وعَرَّفوا**) إلى آخره؛ أي

---

(1) يلاحظ أن المؤلف زاد على ما في التلخيص غرضاً واحداً، وهو اتباع المسند إليه في التنكير، انظر قسم الدراسة 77.

(2) في م: قرش

(3) في ت: ماذا.

(4) في م: للاستفهام

(5) ما استثناه المؤلف جمل إنشائية، والكلام هنا في الجملة الخبرية، انظر مواهب الفتاح: 94/2، وانظر قسم الدراسة: 80.

(6) أي أسباب تنكير المسند.

(7) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(8) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والموازنة:50 .

وعرفوا المسند[1] ليستفيد السامع العلم بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لذلك المبتدأ المعلوم عنده بالتعريف أيضاً إذ لا يلزم من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر، فإذا كان السامع يعرف زيداً، ويعلم أن له أخاً لا يعرف اسمه، فقيل له: "زيد أخوك" حصل له العلم بالنسبة التي كان يجهلها مع أنه عالم بالطرفين، ولا يشترط اتحاد طريق تعريفها، وإنما يشترط تغاير مفهوميها.

وأما نحو قوله:

أنا أبو النجمِ، وشِعْرِي شِعْرِي[2].

فيُتَأَوَّل[3] بحذف مضاف ونحو ذلك؛ أي شعري الآن مثل شعري الماضي المشهور بالحسن، و"زيد هو زيد"؛ أي زيد هو زيد المعلوم الذي[4] تسمع به، ﭼﯢ ﯣﭽ [الواقعة: ١٠]، وأما نحو قولهم:"حقيقة الشيء بما به الشيء هو هو"[5] فليس من هذا بل الأول عائد على[6] أل، ولا شك أن السامع إذا علم أمرين يجوز تعددهما في الخارج يستفيد من الإخبار أنهما متحدان في الوجود الخارج بالذات، ولا بد من جعل المعلوم العين[7] **[42 ب]** مبتدأ دون مجهولها[8] .

ويعرَّف المسند – أيضاً– لإفادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بتلك النسبة، وهو مرادنا[9] بـ:(لازم الحكم)[1]؛ كقولك[2]: "زيد أخوك" لمن يعلم أنه أخوه لتفيده أنك عالم

---

(1) في ت: المسند إليه

(2) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي، انظر: ديوان أبي النجم: 198، خزانة الأدب: 439/1، وأبو النجم مضت ترجمته: 22.

(3) في ت: فيتناول.

(4) في ت: والذي.

(5) التعريفات: 94.

(6) في ت: إلى.

(7) في ت: المعين

(8) انظر المسألة في: المطول 175، مختصر السعد: 94/2، مواهب الفتاح: 94/2، حاشية الدسوقي: 94/2.

(9) في ت: هي.

بذلك، وقولنا: (**أو لازمٍ**) معطوف على (**نسبةٍ**).

وفي البيت: الموازنة، والإيجاز،[والوصل، وحسن البيان][3] [4].

(ص) 106 – وقَصَرُوا: تَحْقِيقَاً، او مُبَالَغَهْ[5] بِعُرف جِنْسِهِ ك:"هِنْدُ البالِغَهْ"

(**ش**) يعني أن المسند قد يعرف جنسه بأداة التعريف لغرض قصره على المسند إليه؛ إما تحقيقاً؛ أي قصراً محقَّقَاً مطابقاً للواقع كقولك: "زيد الأمير" إذا لم يكن ثَمَّ أميرٌ غيرُه، وإما مبالغة فيه لكماله فيه كقولك: "زيد الفقيه"؛ أي الكامل في الفقه، كأنك لا تعتد بفقه غيره، ومثاله أيضاً قولنا: (**هند البالغة**) ومرادنا بها –والله أعلم–[6]: أم سلمة زوج النبي ρ، واسمها هند بنت أبي أمية ابن المغيرة المخزومية[7]، زوجه إياها سلمة ابنها، وأصدقها υ فراشاً حشوه ليف [وقدحاً وصحفة][8]، وكانت عند أبي سلمة، وَوَلَدت معه أولاداً[9] –كذا في

=

(1) كذا في النسختين، والأحسن أن يقول: (**لازم للحكم**) ليوافق البيت.

(2) في ت: كقولنا.

(3) ما بين الحاصرتين غير موجود في م.

(4) مضى تعريف الموازنة: 50، والإيجاز: 23، والوصل: 33، وحسن البيان: 78.

(5) قال الثغري: "قوله مبالِغة يضبط بكسر اللام اسم فاعل فراراً من إسناد الإشباع الذي هو معيب"، موضح السر المكمون: 88ب، وما أثبته موافق لما عند بعض شراح المنظومة، ولعله الأنسب لأن كون (مبالغهْ) مصدراً ملائمٌ لمعظم الأغراض التي يذكرها الناظم، ومن أقربها هنا قوله: (تحقيقاً)، انظر حاشية المنياوي: 98.

(6) كأن المؤلف قال: "والله أعلم" تورعاً منه إذ لا يشهد لأحد الصحابة – وإن كانوا جميعاً عدولاً – بفضل خاص إلا بدليل، انظر حول ورع المؤلف قسم الدراسة: 30 .

(7) أم سلمة (ت: 63 هـ تقريباً) هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية بن المغيرة القرشية المخزومية، وفي سنة وفاتها خلاف كبير، انظر ترجمتها في الإصابة: 8/121-225، الأعلام:8/97 -98.

(8) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

(9) في م: أولاد.

ابن هشام[1]_[2] .

وقولنا:(**هند**) بغير تنوين؛ إما لمنعه من الصرف على الأحق[3] من الوجهين[4]، أو لاستقامة الوزن إن صرفناه، وقولنا: (**بعرف جنسه**) أي بتعريفه.

وفي البيت: الإيجاز، والتجنيس، [والوصل، والالتزام][5].

(ص) 107– وجملةً: لسَبَبٍ، أو تقويهْ ك:"الذكر يهدي لطريق التصفيهْ"

(**ش**) يعني أن المسند قد يكون جملة لأحد أمرين:

أحدهما: أن يكون سببياً نحو: "زيد قام أبوه"، والثاني: إرادة تقوي الحكم نحو: "زيد قام"، والسببي[6] أي: المشتمل على السبب – وهو ضمير المبتدأ لأنه سبب ربطت الجملة به؛ كالحبل[7] الذي يتوصل به إلى الشيء– .

وقولنا: (**وجملة**) منصوب عطفاً على:(**معلقاً بالشرط**) أي ويكون المسند جملة، وقولنا: (**لسبب**) أي لتلبسه بسبب موصول إلى المسند إليه.

---

(1) ابن هشام (ت: 213هـ)، هو أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، مؤرخ عالم بالأنساب واللغة وأخبار العرب، أشهر كتبه: (السيرة النبوية)، وفي سنة وفاته خلاف، انظر: وفيات الأعيان: 177/3، الأعلام: 166/4.

(2) بنحوه في سيرة ابن هشام: 257/4، لكن فيه أن صداقها كان فراشاً حشوه ليف وقدحاً، وصحفة ومجشة" والمجشة هي الرحى، انظر لسان العرب: ج ش ش.

(3) في ت: الأحن .

(4) يجوز في هند ونحوه – من كل علم مؤنث بدون علامة تأنيث ثلاثي ساكن الوسط – الصرف والمنع من الصرف، انظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل: 331/2 وأوضح المسالك: 115/4، وقد أشار المؤلف بقوله الأحق إلى أن المنع من الصرف في هند ونحوها مقدم على الصرف وهو ما نص عليه ابن مالك فقال في الألفية:

"وجهان في العادم تذكيراً سبق وعجمة كهند والمنع أحق" . انظر: ألفية ابن مالك: 76.

(5) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والتجنيس: 28، والوصل:33، والالتزام:23.

(6) انظر ما سبق من كلام المؤلف عن السببي: 146–147.

(7) في م: كالجبل .

تنبيه: لا يشترط في الجملة **[43 أ]** الواقعة خبراً أن تكون خبرية، بل يجوز أن تكون إنشائية، واشترطه كثير من النحاة محتجين بأن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب، وبأنه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ، والإنشاء ليس ثابتا في نفسه، فلا يكون ثابتاً لغيره[1]، ووَهَّمهم الشيخ التفتازاني، وأجاب عما قالوه بـ"أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب، فالغلط[2] من اشتراك اللفظ، ووجوب[3] ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر[4] والقضية لا مطلق[5] خبر المبتدأ؛ لأن الإسناد عندهم أعم من الإخباري والإنشائي؛ ألا ترى[6] أن الظرف في نحو: "أين زيد ؟"، [و"أزيد عندك؟"، و"ليت زيدا عندك"][7]، و"متى القتال؟"، وما أشبه ذلك خبرٌ[8] مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، وليس بثابت للمبتدأ، وكذا قوله تعالى: ﭽﯼ ﯽ ﯾ ﯿﭼ [ص: ٦٠] وقولهم[9]: "أما زيد فاضربه"، و"زيد كأنه الأسد"، ونحو: "نعم الرجل زيد" على أحد القولين[10] ولا يخفى أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف"[11] انتهى، فتحققها فإنها مسألة وهم وغلط.

---

(1) نسبةُ المؤلفِ هذا القولَ إلى كثيرٍ من النحاةِ متابعةٌ منه للتفتازاني، والذي ذكره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن هذا قول ابن الأنباري وأن الجمهور على خلافه، انظر: المطول: 81–82، تعليق الشيخ محيي الدين على ابن عقيل: 157/1، 203، وتعليقه على أوضح المسالك: 178/1–179.

(2) في المطول: والغلط.

(3) في ت: كلمة غير واضحة وبعدها [و وجوب] والظاهر أنها بداية نفس الكلمة ولم تتمم

(4) كذا في ت والمطول، وكتبت في م محتملة لـ:[الخبر] أو:[المخبر].

(5) في المطول: في مطلق

(6) في المطول: يُرى.

(7) ما بين الحاصرتين ليس في المطول، وفيه: وأنى لك هذا

(8)"خبرٌ"خبرُ (أنَّ) في قوله:"أن الظرف".

(9) في المطول: قولك

(10) وهو القول بأن:"نعم الرجل"خبرٌ مبتدأُه"زيد"؛ فنعم الرجل إنشاء وقد أُخْبِرَ به، وقد مضت الإشارة إلى هذه المسألة: 71.

(11) المطول: 182.

وقولنا (**كالذكر يهدي**) مثال للتقوي .

[وفي البيت: الإيجاز، والوصل والفصل، والالتزام][1] [2] .

(ص) 108 – واسميةُ الجملةِ، والفعليهْ،   وشرطُهَا للنكتة الجليهْ

(**ش**) يعني أن الجملة المخبر بها تورد اسمية أو فعلية أو مقيدة بشرط يزيد[3] أو وقت أو غير ذلك للنكتة المذكورة قبل في إيراد نفس المسند فعلا أو[4] اسما أو مقيدا بشرط يريد[5] أو وقت أو غير ذلك، والجملة...[6].

(ص) 109 – وأخَّرُوا: أصَالَةً، وقَدَّمُوا: لِقَصْرِ مَا بِهِ عَلَيْهُ يُحْكَمُ

110– تَنْبيهٍ، او تفاؤلٍ، تَشَوُّفِ   كَ:"فَازَ بِالحَضْرَةِ ذو تَصَوُّفِ"

(**ش**) يعني أن المسند يؤخر لكون تأخيره أصلاً حيث لا مقتضى للعدول عنه؛ إذ المسند إليه أهم منه، ولأجله سيق المسند، وأسباب تقديم المسند إليه كلها أسباب لتأخير المسند، هذا معنى: (**وأخروا أصالة**) **[43 ب]** أي لأجل أصالة تأخيره، ثم إن المسند يقدم أيضاً لأمور منها:

إفادة قصر المسند إليه عليه، نحو:"قائم زيد"؛ أي: مقصور على القيام [لا يحوجه] إلى القعود، وإلى هذا أشرنا بقولنا: (**لقصر ما به**) البيت؛ أي: قدموا المسند ليفيد قصر ما[7] يحكم عليه بذلك المسند على ذلك المسند إليه؛ فـ:(**ما**) موصولة مصدوقها المسند

---

(1) ما بين الحاصرتين غير موجود في م.

(2) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والوصل:33، والفصل:33، والالتزام:23.

(3) كذا في م، وهي غير واضحة في ت لكنها قريبة من [يريد]، والمعنى غير واضح لكن لعله يريد أن يقول: بشرط زائد، والله أعلم.

(4) في النسختين: و.

(5) كذا في النسختين: يريد، وانظر ما سبق قبل قليل في كلمة مشابهة.

(6) كذا في النسختين، ويبدو أن هناك سقطاً .

(7) ساقطة في ت .

إليه، وضمير (**به**) عائد على المسند المفهوم من قوله (**وقدموا**)، وضمير (**عليه**) هو عائد على الموصول، ومتعلق (**لقصر**) محذوف للعلم به؛ تقديره: عليه؛ أي: على المسند؛ لأنه إذا علم أن أحد الجزأين مقصور علم أن الآخر مقصور عليه إذ لا ثالث لهما .

ويقدم أيضا لتنبيه السامع من أول الأمر على أن هذا خبر لا نعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، مثاله قول حسان[1] في مدحه ρ:

لهُ هممٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا

وهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِن الدَّهْرِ[2]

إذ لو قال "همم له" لتوهم الوصف وهو معنى قولنا: (تنبيه)، وحذفنا المتعلق للاختصار[3] .

ويقدم أيضاً للتفاؤل كقوله:

سعدت بغرة وجهك الأيام[4].

ويقدم أيضاً ليتشوف[5] ذهن السامع إلى المسند إليه فيتمكن منه عند سماعه كقوله:

---

(1) حسان τ (ت: 54 هـ) هو أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، صحابي مشهور، شاعر النبي ρ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وفي سنة وفاته خلاف، انظر:الإصابة: 2/62-64، الأعلام: 2/175.

(2) البيت من الطويل، واختلف في قائله؛ فقيل حسان بن ثابت – وليس في ديوانه –، وقيل بكر بن النطاح – ونسبه إليه المبرد –، وقيل غير ذلك، انظر: الكامل: 2/101، معاهد التنصيص: 1/208-209، حل العويص: 133-134.

(3) يريد أنه حذف متعلق: (تنبيه) للاختصار.

(4) شطر بيت من الكامل تمامه: "وتزينت بلقائك الأعوام"، عُزِيَ إلى الثعالبي في مدح ابن سبكتين، وذُكر أن بعده: "وتصرفت لك في المعالي رتبة يعيا بها الأفهام والأوهام"

انظر: المعول شرح أبيات المطول: 35 أ، ولم يُعْزَ إلى قائل في بقية المصادر التي اطلعت عليها، انظر: مختصر السعد: 2/115، المطول: 185، حاشية الدسوقي: 2/115، مواهب الفتاح: 2/115، فيض الفتاح: 1/175، عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر: 29 أ .

(5) في ت: لتشوف.

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا ببهجتها

شمسُ الضحى وأبو إسحاقَ والقمرُ[1]

وقد يعبرون عن هذا أيضاً بالتشويق [2] وهما متلازمان، ومثاله أيضاً قولنا: (**فاز بالحضرة ذو تصوف**) ولا شك أن في هذا تشويفاً وتشويقاً؛ إذ النفس إذا سمعت أول الكلام تشوقت إلى معرفة هذا الفائز بحضرة الألوهية[3].

[وفي البيتين: الإيجاز، والوصل، والتجنيس، والموازنة، والالتزام، والتعديد، والمطابقة][4] .[5]

(1) البيت من البسيط، وقائله: محمد بن وهيب يمدح المعتصم، ينظر: معاهد التنصيص: 215/1، حل العويص: 135-136.

(2) وهو تعبير صاحب التلخيص: 45، قال الثغري: "وعبارة التلخيص تشويقاً إليه بالقاف، والظاهر أن عبارة الناظم أعم إذ كل ما يتشوق إليه يتشوف له من دون عكس"، موضح السر المكمون: 70 ب.

(3) سبق التعليق على مصطلح الحضرة في النص المحقق: 46-47.

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(5) الإيجاز: 23، والوصل:33، والتجنيس: 28، والموازنة:50، والالتزام:23، والتعديد: 78، والمطابقة: 38.

الباب الرابع : متعلقات الفعل

(ص) متعلقات الفعل

(**ش**) **[44 أ]** إنما لم يقولوا متعلقات المسند مع أنه أشمل؛ لأن الفعل لما أثبت له الأصالة في العمل وغيره لا يعمل إلا بالفرعية نسبت الترجمة إليه إشعاراً بأن غيره في حيز التبع له في جميع أحواله(1)، والمتعلقات بكسر اللام أو فتحها(2)؛ أي المعمولات التي تتعلق بالفعل أي يرتبط معناها به، والمراد بها المفاعيل وشبهها من: حال، وتمييز، واستثناء. والمراد من هذا الباب ذكر أحوالها كغيرها من: ذكر، وحذف، وتقديم، وتأخير، ونحو(3) ذلك.

(ص)111– والفعلُ مَعْ مَفْعُولِهِ كالفِعْلِ مَعْ فَاعِلِهِ فِيمَا لَهُ مَعْهُ اجْتَمَعْ

112–وَالغَرَضُ الإِشْعَارُ بِالتَّلَبُّسِ بِوَاحِدٍ مِنْ صَاحِبَيْهِ فَائْتَسِ

(**ش**) هذه شبه مقدمة لما بعده، ومعناه أن ذكر الفعل مع مفعوله كذكر الفعل مع فاعله في الغرض – وهو إفادة تلبس الفعل بكل واحد منهما – إلا أن جهة التلبس مختلفة؛ ففي الفاعل من جهة وقوعه منه، وفي المفعول من جهة وقوعه عليه، وليس الغرض من ذلك مجرد إفادة وقوع الفعل من غير إرادة أن تعلم ممن وقع أو على من وقع، وإلا لقيل: "وقع الضرب"، أو "وجد"، أو نحو ذلك مما يدل على مجرد وجود الفعل؛ ولذلك إذا أريد تلبسه بمن وقع منه الفعل فقط ترك المفعول، وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه تُرِكَ الفاعلُ وبُنِيَ للمفعول .

تنبيه: صرحوا بأنه لا يقال: "قام قائم"ولا "ضربت مضروباً"؛ إذ لا فرق بين ذلك وبين: "وقع القيام" ونحوه، وحيث ورد ما يوهم ذلك أُوِّل نحو: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [المزمل:15]، ﭽ

---

(1) لم أجد من نبه على هذا فيما اطلعت عليه من مراجع، ثم إن كثيراً من الاعتبارات المذكورة في أحوال المسند إليه والمسند تجري في هذا الباب، لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض تلك الأحوال لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة وبحث، انظر: المطول: 190، مختصر السعد: 119/2، حاشية الدسوقي: 119/2.

(2) والأحسن الكسر، انظر: عروس الأفراح: 163/1 ومواهب الفتاح: 119/2 وحاشية الدسوقي: 119/2، وقد مر التنبيه على هذا في أول علم المعاني .

(3) في ت: وغير.

□ □ چ [الشعراء:19]، چ ﯝ ﯞ چ [المعارج:1]، وليس منه[1]: چ ﮍ ﮎ ﮏ چ [الواقعة:1]، ولا: چ ﮐ ﮑ چ [النجم:57]، ولا: چ □ □ □ □ چ [الصافات:51]، لدخول أداة التعريف في فاعل الأولين، ووصف الثالث، ووجهُ **[44ب]** التأويل في الآيِ السابقة: تقديرُ صفة تفيد النكرة التي تسلط عليها العامل، ونص السكاكي[2] أنه يقال: "جاء شيء"، ولا يقال: "جاء جائي"- وإن كان الجائي أخص من شيء -؛ لأن معرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، والشيء قد يعرف ولا يعرف مجيئه، بخلاف الجائي[3] فإنه لا يعرف إلا بعد معرفة المجيء، وقد حقق هذا الشيخ[4]، فقولنا: (**فيما له معه اجتمع**) أي في الغرض الذي لأجله اجتمع معه، فضمير (**له**) عائد على الموصول، واللام للتعليل، وضمير: (**معه**) عائد إلى الفعل أو[5] الفاعل، وفاعل (**اجتمع**) يعود إما إلى الفعل أو الفاعل على التقديرين أيضاً، فقولنا: (**والغرض**) تفسير لذلك الأمر الذي لأجله اجتمع معه، وقولنا: [42 ب] (**فائتس**) أي اقتد[6] - وهو تتميم للبيت-، و(**صاحبيه**) أي الفاعل والمفعول.

وفي البيتين[7]: المساواة، والإيضاح، والإحالة، والموازنة، و[الإرصاد]، والملحق بالجناس، و[الترديد]، و[الالتفات]، والالتزام[8].

---

(1) ساقطة في ت .

(2) لم أجده في المفتاح.

(3) في النسختين: الجاء .

(4) لم أعرف المراد بالشيخ، ومن عادة المؤلف أن يطلق الشيخ على التفتازاني، والبلاغيون إذا أطلقوا الشيخ فإنهم يقصدون الجرجاني، والله أعلم.

(5) في ت: و.

(6) لسان العرب (أسا) .

(7) في ت: البيت .

(8) مضى تعريف المساواة: 33، والإيضاح هو: أن يذكر المتكلم كلاماً في ظاهره لبس، ثم يوضحه في بقية كلامه، انظر: تحرير التحبير: 559-562، ومعجم المصطلحات البلاغية: 1/367-368، ومضى تعريف الإحالة: 53، والموازنة: 50، وليس في البيتين موازنة إذ أن (مع) و(اجتمع) وكذلك: (بالتلبس) و(فائتس) ليست متفقة في أوزانها، ومضى تعريف الإرصاد - تحت مسمى التسهيم -: 63، والملحق بالجناس: 48، والترديد تعليق الشاعر لفظة في البيت متعلقة بمعنى ثم =

(ص) 113- وغَيْرُ قَاصِرٍ كَقَاصِرٍ يُعَد مَهْمَا يَكُ المَقْصُودُ نِسْبَةً فَقَد

(**ش**) الفعل ضربان: قاصر ومتعد؛ فالقاصر يتعين ذكر فاعله معه من غير زيادة، والمتعدي إذا لم يذكر معه مفعوله، وكان الغرض إثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ القاصر، ولم يقدر له مفعول؛ لأن التقدير كالذكر بواسطة دلالة القرينة[1]، فإذا قلت: "زيد يعطي الكثير" كان الغرضُ نسبةَ العطاء إلى زيد، وبيانَ قدرِ ما يتناوله الإعطاء من غير اعتبارِ تعلقِه بمن وقع عليه، ومنه: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰﭼ [الزمر:9]، فالغرض إثبات العلم لهم أو نفيه عنهم؛ أي هل يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له، وسمي القاصر قاصراً لقصوره عن التعدي إلى المفعول **[45 أ]** به.

وقولنا: (**وغير قاصر** ...) البيت؛ أي: والفعل المتعدي – وهو غير القاصر– يعد بمنزلة القاصر إذا كان المقصودُ نسبة إلى فاعله فقط من غير نظر إلى من تعلق به؛ فإذا قيل: "سَرَقَ زيدٌ" فالمراد نسبة هذه الرذيلة إليه جواباً لمن نَزَّهَهُ عنها من غير اعتبار لما سُرِق، وقولنا: (**نسبةً**) منصوب خبر ليكن، وقولنا: (**فقد**) اسم بمعنى حسب أو اسم فعل بمعنى يكفي مثل فقط[2]، التفتازاني:"فقط من أسماء الأفعال بمنزلة: انتبه[3]، وكثيراً[4] ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ، وكأنه جزاء[5] و[1]شرط محذوف"[2] انتهى، مثاله:"اتق الله

=

يرددها فيه بعينها ويعلقها بمعنى آخر في البيت نفسه، انظر على سبيل المثال: العمدة: 566/1-571، معجم المصطلحات البلاغية: 128/2-132، ومضى تعريف الالتفات: 74-75، والالتزام: 23.

(1) التلخيص: 45-46، الإيضاح: 215/1-219، شروح التلخيص: 121/2-130، وقد قسم القزويني هذا الحذف إلى ضربين: ضرب يجعل الفعل المطلق كناية عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة، وضرب لا يجعل كذلك، وللشيخ عبد القاهر طريقة أخرى في النظر إلى هذا الحذف، انظر دلائل الإعجاز: 153-163 .

(2) انظر لسان العرب: (ق د د).

(3) كذا في النسختين، وفي المطول:"بمعنى: انته"، وهو المناسب لما سيذكره المؤلف بعد سطر واحد .

(4) في النسختين: وكثير.

(5) في م: جاء.

فقط"، التقدير: إذا اتقيت الله فقط فانته[3] عنه.

(ص)114–ويُحْذَفُ المفعولُ: لِلتَّعْمِيمِ، وَهُجْنَةٍ، فَاصِلَةٍ، تَفْهِيمِ[4]

115 – مِنْ بَعْدِ إِبْهَامٍ،والاختِصَارِ كَ:"بلغَ المُولَعُ بِالأَذْكَارِ"

(**ش**) أي يحذف المفعول به[5] لإرادة العموم في أفراده نحو: "فقلت ما يسر"؛ أي كل أحد بدليل أن المقام مقام مبالغة، والعموم[6] وإن كان يستفاد من اللفظ الدال عليه لكن يفيد[7] الاختصار، ومنه قوله تعالى: ﴿ ﴾ [يونس:25]؛ أي: يدعو[8] العباد كلهم؛ لأن الدعوة إلى الجنة تعم جميع العباد، لكن الهداية إلى الطريق المستقيم خاص بما شاء الله؛ ولذلك قال: ﴿ ﴾ [يونس:25]، والآية تفيد العموم تحقيقاً، والمثال الآخر مبالغة[9] .

ويحذف أيضاً لاستهجان ذكره، ومنه قول أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها–:"ما رأيت منه ولا رأى مني"[10]؛ أي ما رأيت من رسول الله ρ العورة ولا رأى مني، حذفت[1]

=

(1) كذا في النسختين وسقطت الواو من المطول، وهو الصواب.

(2) المطول: 15.

(3) غير واضحة في ت.

(4) في ت: تعميم.

(5) يلاحظ أن المؤلف أغفل غرضين مما ذكره القزويني وهما: دفع توهم السامع غير المراد، وإرادة ذكر المفعول ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه، انظر: التلخيص: 47،46.

(6) في ت: والعموم [في إفراده نحو فقلت] وإن كان ...إلخ، ومن الواضح أنه تكرار لما قبله سببه سبق النظر.

(7) أي الحذفُ.

(8) في ت: ويدعو.

(9) وهو قوله قبل أسطر:"فقلت ما يسر" .

(10) الحديث أخرجه أحمد في المسند: (24344)، (25568) وابن ماجة: (668)، (1952) والطبراني في الصغير (138) ولفظه عند الإمام أحمد: في الموضع الثاني:"ما رأيت فرج رسول الله ρ قط" وغيرهم، والحديث ضعيف لا يثبت عن رسول الله ρ انظر: كلا من: مسند الإمام أحمد: 402/40–
=

العورة لاستهجانها، وهذا شأن كل ذي مروءة وحياء أنْ[2] لا يعوِّد لسانَه ذكرَ الخناء، ولقد شاهدنا بعض المتشدقين حتى من طلبة العلم يتكلم في المجالس بالألفاظ القبيحة المستهجنة ولا يبالي، وخصوصاً منه ذكر بعض **[45 ب]** أوصاف النساء، وإذا كان ذكر المرأة باسمها في المجلس قادحاً في المروءة فما ظنّك بالمستهجنات، وذلك ذريعة إلى التجاسر على المحارم الشرعية قليلاً قليلاً، ولقد رأينا من يتعاطى ذلك[3] فتطرق به[4] الأمر إلى أن يصير من أخس السفهاء، فليحذر طالب العلم أن يخالط من هذا دأبه؛ فإن دعته ضرورة إلى القراءة على من هذا شأنه فليأخذ ما ينفعه ويترك ما يضره؛ فإن العلم إنما يراد للتقوى[5] والسكينة والحياء، والأبرار مولوعون بالكنايات، والفجار مولوعون[6] بالمستهجنات، وليستح المؤمن أن يملأ صحيفته بالخنا، وينظر كيف يكون أمره حين يخرج له الله كتابه الذي فيه عمله يوم القيامة يقول له: ﭼ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ [الإسراء:14]، والعاقل لا يتكلم بكلمة حتى يزنها بقلبه بميزان الشرع؛ فإن كانت له قالها وإلا تركها، ولا يتكلم بغير ذلك إلا من ضرورة، ومن لا يستحي من الله فلا يبالي بما أتاه، ومن منحه الله المراقبة فقد منحه الله الخير كله؛ لأنها تحفظ من الغفلة والمخالفة، والله الموفق.

ويحذف أيضاً لرعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ [الضحى:3]؛ أي: وما قلاك؛ فحذف لكون فواصل الآي على الألف، ولا يمتنع اجتماع أغراض كثيرة في مثال

=

42،367/403، وسنن ابن ماجة: 1/2،337/320، ولسان الميزان: 2/192–194 والروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني: 1/100، وإرواء الغليل: 6/213–215، ويلاحظ أن روايات الحديث المسندة التي وقفت عليها –مع عدم ثبوتها– لم يحذف فيها المفعول أصلاً.

(1) في ت: فحذفت.

(2) ساقطة في م .

(3) ساقطة في ت.

(4) في م: فيه.

(5) في ت: التقوى.

(6) في ت: مولعون، والأنسب لما قبله ما أثبته من م .

واحد[1].

ويحذف أيضاً للبيان بعد الإبهام كما إذا وقع فعل المشيئة والإرادة ونحوهما شرطاً[2]؛ فإن الجواب يدل عليه نحو: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀﭼ [النحل:9]؛ أي: لو شاء هدايتكم؛ فإذا قيل: "لو شاء" عَلِمَ السَّامِعُ أن هناك أمراً تعلقت به المشيئة لكنه مجهول عنده؛ فإذا سمع الجواب تعين له، وهو أوقع في النفس من ذكره أولاً.

ويحذف أيضاً للاختصار ومنه: ﭽ ﯟ ﯠ ﯡﭼ [الأعراف:143]؛ أي: ذاتك؛ فإن القرينة كافية، ومنه:"بلغ المولع بذكر الله"[3]؛ أي الدرجة العليا.

[وفي البيتين : الإيجاز والفصل والوصل والموازنة والالتزام] [4][5] .

(ص) 116– وَجَاءَ: لِلتَّخْصِيصِ قَبْلَ الفِعْلِ تَهَمُّمٍ، تَبَرُّكٍ،وَفَصْلِ

(**ش**) **[46 أ]** الأصل في المفعول ونحوه[6] أن يكون بعد الفعل، وقد يقدم عليه لأغراض منها:

إفادة قصر الفعل على المتعلق به نحو: "زيداً عرفتُ"؛ أي لا غيره – جواباً لمن اعتقد أنك عرفت غير زيد –، ومنه: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ [الفاتحة:5]؛ أي لا غيرك؛ ولذلك لا يقال: "زيداً عرفتُ وغيرَه"، ولا: "ما زيداً عرفت ولا غيره"، ولا: "ما زيداً ضربت ولكن أكرمته" للتناقض؛

---

(1) لعل تنصيص المؤلف على عدم امتناع اجتماع أغراض كثيرة في مثال واحد عند هذه الآية خصوصاً إشارة للنكات الأخرى التي أشار إليها بعض المفسرين مثل الإيجاز أو للقصد إلى نفي صدور الفعل عن الله تعالى بالكلية أو لئلا يواجه عليه الصلاة والسلام بنسبة القلى وإن كانت في كلام منفي لطفاً به وشفقة عليه ρ، انظر الكشاف: 4/263–264، تفسير البقاعي: 8/453، تفسير أبي السعود: 5/878، روح المعاني: 30/199، التحرير والتنوير: 30/396.

(2) بشرط أن لا يكون تعلق الفعل بالمفعول غريباً، انظر: التلخيص: 46، الإيضاح: 1/220–221، شروح التلخيص: 2/131–136.

(3) لو قال: "بلغ المولع بالأذكار" لكان أحسن ليوافق البيت .

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

(5) مضى تعريف الإيجاز:23، والفصل:33، والوصل:33، والموازنة:50، والالتزام:23.

(6) كالجار والمجرور والظرف والحال، انظر: مختصر السعد: 2/145، حاشية الدسوقي: 2/145، مواهب الفتاح: 2/145.

أما الأول: فلاقتضائه قصر المعرفة على زيد، وسلبها عن غيره– والعطف ينافي ذلك–، وأما الثاني: فلاقتضائه قصر سلب المعرفة على زيد – وهو يقتضي ثبوتها لغيره – والعطف ينافيه – ، وأما الثالث: فلأن مبنى الكلام ليس على أن خطأ المخاطب في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما أخطأ في المضروب باعتقاده أنه زيد وإنما هو عمرو؛ فرده حينئذ إلى الصواب أن يقال: "ما زيدا ضربت ولكن عمراً".

ويقدم أيضاً للاهتمام؛ وإن كان مشروفاً، ومنه قول المراكشي[1] – معارضاً لأم جميل زوجة أبي لهب – :

محمداً أطعنا ودينَهُ اتَّبَعْنَا وأمرَهُ استمعنا[2]

وقد كانت أم جميل هذه لعنها الله هجت رسول الله ρ بضد هذه الأبيات[3]، ولمراعاة الاهتمام قدروا[4] المحذوف في "بسم الله" مؤخراً أي ببسم الله أقرأ، أو بسم الله أتحصن، أو بسم الله آكل، لأنه يقدر بما يجانس المشروع فيه، وأورد أنه لو كان الاهتمام مقتضيا للتقديم لاقتضاه في ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﮂ [العلق:1]، وأجيب بأن الأهم فيه القراءة لأنها أول سورة نزلت[5]، والاهتمام لا [يختص بالأشرف .

ويقدم أيضاً:][6] للتبرك والاستلذاذ كقولك[1]: "محمداً أحببت"، و"الحبيب رأيت".

---

(1) لم أتبين من هو المراكشي لأن المراكشي نسبة إلى مراكش بالمغرب وهي مدينة نسب إليها كثير من العلماء والأدباء مما يجعل تحديد المقصود عسيرا، ولعله يحتمل هنا أحد رجلين:

الأول: محمد بن عبد الرحمن المراكشي.

الثاني: ابن البناء المراكشي؛ ذلك أن الرجلين يعدان من مصادر الناظم في كتابه، انظر في كون الكتابين من مصادر المؤلف قسم الدراسة: 69–70.

(2) الأبيات من مجزوء الرجز، ولم أجدها عند غير المؤلف، وقد عزاها للمراكشي، وانظر ما مضى من التعليق على تحديد المقصود بالمراكشي قبل قليل.

(3) وهي في سيرة ابن هشام: 371/1، وكأن المؤلف حذفها تأدبا مع خير البشر ρ واستهجاناً لها.

(4) في ت: قُدِّر.

(5) انظر في بيان أن الصحيح أن سورة العلق هي أول السور نزولاً: البرهان: 206/1–208، والإتقان: 68/1–71.

(6) ما بين الحاصرتين مطموس في م .

ويقدم أيضاً: لرعاية الفاصلة، وفي معناها ضرورة الشعر، قال [تعالى]: ﭽ ﯾ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ﭼ [الحاقة:31-32]، وهو معنى قولنا: (**وفصل**) أي لفصل الفاصلة .

وفي البيت: الإيجاز، والإسناد [المجازي][2]، وحسن البيان، والتعليل، والموازنة والجناس الناقص[3].

(ص) 117- وَاحْكُمْ لِمَعْمُولاتِهِ بِمَا ذُكِرْ والسِّرُّ في التَّرْتِيبِ فِيهَا مُشْتَهِرْ

(**ش**)[**46 ب**] يعني أن حكم سائر معمولات الفعل كحكم المفعول في جميع الأحوال المذكورة؛ تقول مثلاً: "راكباً سَافَرَ زَيْدٌ"؛ أي: سفره مقصور على الركوب، وكذا سائر المعمولات قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ [القمر:7]، [و]قال: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ [الحج:2] إلى غير ذلك.

ثم المعمولات إذا اجتمعت قدم منها ما الأصل تقديمه، وهو معلوم في النحو، ولا يعدل عنها إلا لنكتة؛ فالأصل تقديم الفاعل ثم المفعول الأول من باب أعطي أي الفاعل في المعنى ثم الثاني، وأما ترتيب المفاعيل فقالوا: الأصل تقديم المفعول المصدري ثم المطلق الآخَر[4] ثم المفعول به ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه[5]، والأصل ذكر الحال عقب صاحبها، والتابع عقب المتبوع من غير فاصل، وإذا اجتمعت التوابع فالأصل تقديم النعت ثم

=

(1) ساقطة في ت.

(2) في م: الإسناد المجاز.

(3) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والإسناد المجازي: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول، انظر التلخيص: 21، والظاهر أن الإسناد المجازي في البيت في إسناد المجيء إلى المفعول، ومضى تعريف حسن البيان: 78، والتعليل: 53، والموازنة: 50، وليس في البيت موازنة، ومضى تعريف الجناس الناقص:34.

(4) مر في كلام المؤلف ما يدل على أنه يرى أن بعض صور المفعول به هي في الحقيقة مفعول مطلق؛ فالظاهر أنه يقصد بالمفعول المصدري المفعول المطلق الذي أُكِّدَ فيه الفعل بمصدره نحو: ضربت ضرباً، وبالمطلق الآخر ما كان مفعولاً به عند الجمهور لكنه عنده مفعول مطلق لأنه لم يقع به الفعل -أو بعبارة أخرى يفعل به شيء- نحو: خلق الله السماوات، انظر ما سبق: 152 .

(5) انظر على سبيل المثال: حاشية الصبان على الأشموني: 218/2، الكليات: 124، وثمة اختلاف في الترتيب بين المصادر التي ذكرت الترتيب.

التأكيد ثم البدل ثم البيان ثم النسق[1]، وقد يكون سببُ الترتيب التحرزَ عن الخلل في تأدية المعنى كقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄﭼ [غافر:28]، فهذه ثلاثة أوصاف قدم الأول لشرفه والثاني لأنه لو أخر لتوهم انه مفعول[2] يكتم فيفوت الغرض من بيان أنه من آل فرعون.

وقد تترتب للفاصلة كقوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ [طه:67] إلى غير ذلك، وقد يجب الترتيب للاستعمال.

وفي البيت: [الإيجاز][3]، والوصل، و[الإحالة]، والالتزام[4].

(1) انظر على سبيل المثال: شرح الرضي على الكافية: 342/1، الكليات: 124، لكن الرضي لم يشر إلى عطف البيان والظاهر أنه لم يذكره لأن الراجح عنده أنه لا فرق بين بدل الكل وعطف البيان كما مضت الإشارة إليه في النص المحقق:107، وثمة اختلاف في الترتيب بين المصادر التي ذكرت الترتيب، والظاهر أن ذلك يرجع إلى أن الترتيب محض اجتهاد.

(2) في م: مفعول، وكلا النسختين محتمل، ولكني أثبت ما في ت لأنه الأنسب بعبارة التلخيص حيث قال: "لتوهم أنه من صلة يكتم"، قال الدسوقي -شارحاً كلام القزويني-: "أي لتوهم أنه بعض معمولاته"، انظر التلخيص:، حاشية الدسوقي: 163/2 .

(3) في م: الإيجار .

(4) مضى تعريف الإيجاز:23، والوصل:33، والإحالة:53، والالتزام:23.

الباب الخامس : القصر

(ص) **الباب الخامس : القصر**

(**ش**) القصر : لغة: الحبس؛ يقال: قصرت محبتي على فلان؛ أي حبستها عليه لا تجاوزه إلى غيره[1]، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء مخصوص على طريق مخصوص[2].

(ص) 118 – تَخْصِيصُ أَمْرٍ مُطْلَقاً بِأَمْرِ هُوَ الذي يَدْعُونَهُ بِالقَصْرِ

(**ش**) إن قلت: هذا التعريف غير مطرد لدخولِ نحوِ التخصيصات الفعلية[3] والقلبية والتصريحية كتخصيص رجل معين بالعطاء والإكرام[4] أو المحبة[5] دون من سواه، **[47 أ]** وكقولك: "خصصت زيداً بالذكر"[6] – والقصر من أحوال العبارات، ولا يكون إلا بطريق معلومة – قلتُ: قد تقدم[7] أن ما بعد الباء من قولهم: "خصصت كذا" هو المقصورُ والمضافَ إليه (**تخصيص**) هو المقصورُ عليه، وإن كانت العبارة صالحة للدلالة على العكس، لكن جرى اصطلاحهم على كذا[8].

---

(1) لسان العرب (قصر)، وانظر مقاييس اللغة (قصر): 96/5.

(2) شروح التلخيص: 166/2، وانظر للتوسع: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 448/2–451، 136/3–137.

(3) في ت: العلية.

(4) التخصيص بالعطاء والإكرام من التخصيصات الفعلية، حاشية المنياوي: 105.

(5) التخصيص بالمحبة من التخصيصات القلبية، حاشية المنياوي: 105.

(6) هذا القول من التخصيصات التصريحية، حاشية المنياوي: 105.

(7) في الكلام على تقديم المسند إليه للتخصيص:120-121.

(8) في عبارة المؤلف هنا اضطراب، والذي يبدو – والله أعلم – أن كلامه يتضمن اعتراضين:

الأول: عدم تقييد تعريف القصر في النظم بكونه بطريق مخصوص مما يدخل كثيراً من التخصيصات التي لا تدخل في الباب أصلاً.

الثاني: دخول الباء على المقصور مع أن الأصل دخولها على المقصور عليه.

وهذا الاعتراض الثاني غير موجود في النسختين لكن المؤلف أجاب عنه، وأغفل الإجابة عن الاعتراض الأول، فكأن في الكلام سقطاً حيث ذكر الاعتراض الأول دون ذكر الجواب عليه، وذكر الجواب الثاني دون ذكر الاعتراض، وقد ذكر المنياوي في حاشيته: 105–106 الاعتراض الأول: وقال: ولو قال: تخصيصك الأمر بغيره على وجه معين هو القصر الجلى.

=

والنحويون يعبرون عن[1] القصر بالحصر[2].

تنبيه: القصر والحصر مترادفان، فالمحصور والمقصور كذلك، ومقابل المقصور مقصور عليه، ومقابل المحصور المحصور فيه، فعلى هذا يشكل تعبير ابن مالك في باب الابتداء والفاعل من ألفيته عن المقصور عليه بالمحصور فيه في قوله: (أو قُصِدَ استِعْمَالُهُ مُنْحصِرا)[3] (وخبر المحصور قدم أبدا)[4] (وما بإلا أو بإنما انحصر)[5] .

(ص) 119 – يَكُونُ فِي الموصوفِ والأوصافِ وهْوَ حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِي

(**ش**) يعني أن القصر قسمان: قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة[6]، والمراد بالصفة: المعنى القائمُ بالعين، لا النعت الذي هو تابع يدل على ذاتٍ ومعنًى

=

لوفي بالقيد على أحسن وجه، وقد أجاب المصنف بما لا ينبغي ذكره"ا هـ فإما أن يكون المنياوي قد اطلع على نسخة موافقة للنسختين التي بين يدي، وعليه يكون قد وهم أن المؤلف قد أجاب على هذا الاعتراض رغم أنه في الحقيقة لم يجب كما هو واضح، وإما أن يكون قد اطلع على نسخة فيه زيادة على ما اطلعت عليه، والحق أن الجواب عن الاعتراض الأول سهل وهو: أن ذكر الناظم لطرق القصر في آخر الباب كاف في إخراج بقية التخصيصات التي أشاروا إليها، وقد أشار إلى هذا الجواب الثغري، موضح السر المكمون: 97 ب.

(1) في م: على.

(2) انظر – على سبيل المثال –: شرح ابن عقيل: 235/1، 243، 488، 489–492، وسيذكر المؤلف بعد قليل مواضع من الألفية عبر فيها ابن مالك بالحصر عن القصر، هذا ومن البلاغيين من يطلق الحصر ويريد القصر، انظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 448/2، 137/3، هذا ولعل الأنسب أن تنقل هذه الجملة إلى التنبيه التالي، فهي شديدة الصلة به.

(3) هذا عجز بيت من الألفية، وقبله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا)، ألفية ابن مالك: 22

(4) هذا صدر بيت من الألفية وتمامه: (كما لنا إلا اتباع أحمدا)، ألفية ابن مالك: 22.

(5) هذا صدر بيت من الألفية وتمامه: (أخرْ وقد يسبق إن قصد ظهر)، ألفية ابن مالك: 33

واستشكال المؤلف من جهة أن المتحدث عنه في الأبيات كلها هو المحصور فيه وقد عبر عنه ابن مالك بالمحصور والمنحصر، هذا ما يمكن حمل كلام المؤلف عليه وإن كانت عبارته غير واضحة، انظر حول الاعتراض والإجابة عنه: حاشية الصبان: 308/1، موضح السر المكمون 97 أ.

(6) الذي في التلخيص: 48 أن القصر قسمان: حقيقي وإضافي ثم قسم كل منهما إلى قصر صفة على

=

فيها غيرِ الشمول، مثال الأول: "ما قام إلا زيد"، فالصفة التي هي القيام مقصورة على زيد لا تتعداه إلى غيره، ومثال الثاني: "ما زيد إلا قائم"؛ فالموصوف الذي هو زيد مقصور على الصفة التي هي القيام لا يتجاوزها إلى القعود، وكل من القسمين[1] إما حقيقي – وهو ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة ونفس الأمر بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره أصلاً –، وإما إضافي – وهو ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوز من هو له إلى ذلك الشيء المعين –، وسمي إضافياً لأن تخصيصه إنما كان بالإضافة إلى أمر آخر لا[2] على الإطلاق . و[3]مثال الحقيقي: "إنما السعادة للمتقين"، ومثال الإضافي: "إنما الفقيه زيد" جواباً لمن قال: "زيد وعمرو فقيهان"؛ فهذه أربعة أقسام من ضرب اثنين [47 أ] في اثنين، والحقيقي من قسمي قصر الموصوف على الصفة عسير؛ لعسر الإحاطة بصفات الشيء، مع إفضائه إلى المحال – وهو ارتفاع النقيضين–؛ إذ ما من صفة تنفى إلا ولها نقيض – وهو [منفي] – أيضاً – لأنه صفة – إلا إذا اعتبرنا الصفات الوجودية[4].

وقولنا : (**يكون في الموصوف**) أي: يكون القصر تارة في الموصوف بأن يكون مقصوراً على الصفة، وتارة في الوصف بأن يكون مقصوراً على[5] الموصوف، ولك أن تقدر (**في**) بمعنى على[6]، وقولنا: (**كما إضافي**) أي والقصر حقيقي تارة كما هو إضافي أخرى؛

=

موصوف وقصر موصوف على صفة، والمؤلف عكس التقسيم كما هو واضح وانظر حول تقسيم القزويني: الإيضاح: 2/3–8، شروح التلخيص: 2/166–186

(1) مضى التنبيه على أن المؤلف عكس التقسيم في الهامش السابق.

(2) في ت: إلا.

(3) الموضع مطموس في ت.

(4) يشير أنك لو اعتبرت الصفات الوجودية دون العدمية لأمكن وجود هذا النوع من القصر . انظر في هذا الاعتبار مع بيان عدم مناسبته للقصر الحقيقي: حاشية الدسوقي: 2/173.

(5) زاد في م: [وتارة في الوصف بأن يكون مقصوراً على أ الصفة وتارة في الوصف بأن يكون الموصوف]، وهي زيادة واضحة الخطأ.

(6) فيكون قوله (في الموصوف) مشيراً إلى قصر الصفة على الموصوف، وقوله (والأوصاف) مشيراً =

فـ(**إضافي**) خبر مبتدأ محذوف.

وفي البيت: الفصل، والوصل، والإيجاز، والمطابقة، والتقسيم، والتجنيس [(1)].

(ص)**120– لِ(قَلْبٍ)، او (تَعْيِينٍ)، او (إِفْرَادِ)   كَـ:"إِنَّمَا تَرْقَى بِالاسْتِعْدَادِ"**

(ش) المجرور صفة لـ(**إضافي**)؛ يعني أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قصر قلب، وقصر تعيين، وقصر إفراد؛

فقصر الإفراد: تخصيص أمر بأمر دون آخر جواباً لمعتقد اشتراكهما فيه، مثاله في قصر الموصوف على الصفة: "ما زيد إلا كاتب" جواباً لمن يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر – مثلاً –؛ فقد خصصنا زيداً بالكتابة جواباً لمن اعتقد صفتي الكتابة والشعر فيه، ومثاله في قصر الصفة على الموصوف: "ما كاتب إلا زيد" جواباً لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة؛ فقد خصصنا الكتابة بزيد جواباً لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو فيها، فسمي قصرَ إفرادٍ لإفرادِ المقصور[(2)] عليه وتجريدِهِ عن المشاركة التي اعتقدها المخاطب.

وقصر القلب: تخصيص أمر بأمر مكان آخر اعتقد السامع فيه العكس، مثاله في قصر الموصوف على الصفة: "ما زيد إلا صالح" لمن اعتقد أنه فاسق، ومثاله في قصر الصفة: "ما الصالح إلا زيد" لمن اعتقد أنما الصالح عمرو، وسمي قصر قلب لأن المتكلم قلب على المخاطب اعتقاده، وعكسه عليه.

وقصر التعيين: تخصيص أمر بأمر آخر أشكل على **[48 أ]** السامع تعيينه لأحدهما، مثاله في قصر الموصوف: "ما زيد إلا قائم" جواباً لمن اعتقد أنه إما قائم أو قاعد، ومثاله في قصر الصفة: "ما قائم إلا زيد" جواباً لمن اعتقد أن رجلاً قائم وهو[(3)] إما زيد أو عمرو، وسمي

=

إلى قصر الموصوف على صفة.

(1) مضى تعريف الفصل: 33، والوصل: 33، والإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والتقسيم: 106–107، ومضى التنبيه في الموضع المشار إليه إلى أن المؤلف لم يرد بالتقسيم ما اصطلح عليه القزويني، ومضى تعريف التجنيس: 28، وهو بين(الموصوف) و(الأوصاف)؛ فلو عبر المؤلف بالملحق بالجناس لكان أدق.

(2) في م: المقطور.

(3) في م: وهما.

قصر تعيين لأنك عينت للسامع ما لم يتعين عنده.

واقتصر صاحب المفتاح على قصر الإفراد والقلب(1)، وزاد القزويني قصر التعيين وجعل(2) التعيين من قبيل الإفراد(3)، ورد عليه التفتازاني بما يطول ذكره(4)، واشترطوا(5) في قصر الموصوف على الصفة إفراداً(6) عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف؛ فإذا قيل: "ما زيد إلا شاعر" كان المنفي كونه كاتباً أو منجماً مثلاً لا(7) كونه مفحَماً(8) أي غير شاعر، وشرط قصر الموصوف على الصفة قلباً تحقق تنافيهما(9) ورد بما هو ظاهر(10)، وقولنا: (**كإنما ترقى بالاستعداد**) مثال يصلح للثلاثة باعتبار حال المخاطب(11) .

[وفي البيت:الإيجاز، والفصل، والتوجيه، والتعديد، وحسن البيان] (12)(13).

(ص)121– وأدواتُ القصرِ: (إلا)،(إنَّما)، عطفٌ، وتقديمٌ، وما تقدما

(**ش**) ذكرنا في هذا البيت طرق القصر، والذي اشتهر ذكره بينهم في هذا الباب هي الأربعة

---

(1) مفتاح العلوم: 288.

(2) في ت: حمل.

(3) التلخيص 49، الإيضاح: 2/5-6.

(4) المطول: 208-209.

(5) التلخيص 49، الإيضاح: 2/7.

(6) في م: إفراد.

(7) ساقطة في ت.

(8) في ت: مفجما، وجاء في هامشها (ل 44 ب) ما نصه: [الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية]، ونفس التفسير للإفحام في المطول: 209 .

(9) اشترط هذا الشرط القزويني، انظر:التلخيص 49، الإيضاح: 2/7.

(10) انظر المطول:209 -210، مختصر السعد: 2/183- 185.

(11) من اعتقاد الشركة أو العكس أو عدم التعيين.

(12) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(13) مضى تعريف الإيجاز: 23، والفصل: 33، والتوجيه هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين متباينين متضادين، انظر: التلخيص: 107، مختصر السعد: 4/400، ومضى تعريف التعديد: 78، وحسن البيان: 78.

المذكورة[1]، وإلا فقد يحصل[2] بضمير الفصل، و[3]بتعريف المسند، وبنحو قولك: "زيد مقصور على القيام" و[4]"منفرد به" وما أشبه ذلك، لكن جرى اصطلاحهم على كون القصر عبارة على التخصيص بطرق مخصوصة، فمن أدوات القصر: النفيُ والاستثناءُ بإلا أو بغيرها، وإنما نسبناه[5] إليها لأنها أم الباب فهي كالترجمة له؛ أي إلا وما في معناها، مثاله: "ما قام إلا زيد"، ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ [فاطر 23].

ومنها[6]: إنما لتضمنها[7] معنى (ما) و(إلا)، ولذلك كان المقصور عليه فيها ما كان في آخر التركيب والمقصور ما يليها[8] كما في (ما) و(إلا)؛ إذ[9] المقصور فيهما أيضاً ما يلي (ما) والمقصور عليهما يلي (إلا)، مثاله: "إنما زيد قائم"؛ فالمقصور (زيد) والمقصور عليه (قائم) ك:"ما زيد إلا قائم" وكذا: **[48ب]**"إنما جاء راكباً زيد" فالمقصور هو المجيء على هيئة الركوب والمقصور عليه (زيد) بمنزلة: "ما جاء راكباً إلا زيد"، وقس على ذلك.

ومنها: العطف ب(لا)، و(بل)، ومثلهما (لكن)، نحو: "جاء زيد لا عمر" و"ما جاء زيد بل عمر[10]" .

ومنها: تقديم ما حقه التأخير كما تقدم في مباحث المسند ومتعلقاته نحو: "قرشي أنا"، و"قائم زيد"، و"زيداً ضربت"، و"الصالح صحبت"، و"الفاسق اجتنبت"، والمقصور عليه

---

(1) وهي التي نص عليها في باب القصر في التلخيص: 49–50، وأشار إلى غيرها من الطرق في مواضع أخرى، انظر على سبيل المثال: التلخيص: 44 في الكلام على تعريف المسند.

(2) في م: أو، وما أثبته من ت هو الأنسب لما بعده.

(3) ستأتي الإشارة إلى هذا بعد قليل

(4) في ت: أو، وما أثبته من م هو الأنسب لما بعده.

(5) الضمير عائد على الاستثناء.

(6) الضمير عائد على أدوات القصر.

(7) هذا تعليل لدلالة (إنما) على الحصر والمؤلف استفاد هذا من التلخيص: 50، وقد ذكر هناك عللا أخرى لإفادتها الحصر .

(8) انظر التلخيص: 52

(9) العبارة في م: كما في (ما) و(لا) إذا، والصواب ما في ت .

(10) في ت: عمرو، والأنسب للمثال السابق له ما في م .

في هذا الوجهِ هو المقدمُ والمقصورُ عاملُه، ودلالة التقديم بالفحوى؛ فلا تدرك إلا بالذوق السليم والتفطن بقوة الفكر لمفهوم الكلام الذي فيه التقديم، ودلالة البواقي على القصر بالوضع[1][2]، والنص في العطف على المثبت والمنفي، وفيما سواه على المثبت فقط[3]، وإنَّ العطف بلا النافية لا يجامع طريق الاستثناء، ويجامع التقديمَ[4]، و(إنما)[5]، نحو: "قائم زيد لا قاعد"، و"إنما زيد قائم لا قاعد"، وقولنا: **(وما تقدما)** **(ما)** إشارة إلى إلحاق ضمير[6] الفصل وتعريف المسند بهذه الأدوات في إفادة القصر، وقد تقدم ذلك في المسند إليه[7].

وفي البيت: الإحالة، والموازنة، والالتزام، وحسن البيان [8].

---

(1) في ت: في الوضع.

(2) وهذه إشارة من المؤلف إلى أحد الفروق بين أدوات القصر.

(3) وهذه – أيضاً – إشارة من المؤلف إلى أحد الفروق بين أدوات القصر.

(4) في ت: التقدير.

(5) وهذه – أيضاً – إشارة من المؤلف إلى أحد الفروق بين أدوات القصر.

(6) ساقطة في م .

(7) الذي سبق في باب المسند إليه هو الفصل وذلك عند قوله في البيت (82) في: (وفصله يفيد قصر المسند)، وأما تعريف المسند فقد سبق ذكره في باب المسند عند قوله في البيت (106): (وقصروا تحقيقا أو مبالغهْ)، ويلاحظ أن شراح الجوهر المكنون الذين تعرضوا لشرح هذه الجملة خالفوا المؤلف في فهمها –باستثناء الثغري–، ولا شك أن المؤلف أدرى بمراده من نظمه، والظاهر أن سبب الخطأ في الفهم أن الرواية التي اعتمدها المؤلف –وهي التي اعتمدها الثغري فسلم من الخطأ– (وما تقدما)، بينما اعتمد بقية الشراح على رواية (كما تقدما) فأخطأوا الفهم، انظر: حاشية المنياوي: 108، يواقيت المشتري: 54، موضح السر المكمون: 99 أ، 100ب.

(8) مضى الكلام على الإحالة:53، والموازنة:50، والظاهر أن المؤلف وَهِم إذ يشترط في الموازنة التساوي في الوزن ولا تساويَ بين الفاصلتين في الوزن في هذا البيت، ومضى الالتزام: 23، وحسن البيان: 78.

الباب السادس : الإنــشـــاء

(ص) **الباب السادس: الإنشاء**

(ش) الإنشاء في اللغة: الإيجاد[1]، وفي الاصطلاحِ ما في البيت.

(ص)122- مَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلاً لِلصِّدْقِ وَالكَذِبِ (الإِنْشَا) ك:"كُنْ بِالحَقّ"

(ش) هذا تعريف الإنشاء[2]؛ فقوله (ما) كالجنس[3]، ومصدوقها الكلام، وما بعدها فصل[4] يخرج به الخبر ويدخل تحت الإنشاء أنواع ستأتي إن شاء الله تعالى[5]، وقولنا: (**ك:"كن بالحق"**) مثالٌ للإنشاء[6] لأنه طلب لا يحتمل الصدق والكذب، وهذا المثال فيه ترغيب في التمسك بحبل الله تعالى، والتوكل عليه، والاعتماد عليه في جميع الأمور؛ فمعنى (**كن بالحق**)؛ **[49 أ]** أي: كن في جميع شؤونك بالله تعالى، واطرح تدبيرك، وألق نفسك بين يديه؛ فإنه سبحانه مع من توكل عليه، ومن كان بالله كان له كل شيء، والتوجه إلى الله مبني على التوكل، والخروج عن الحول والقوة، والثقة بالله تعالى، وحسن الظن به؛ فإن الفتح قريب لا يبعده إلا قلة الصدق في التوجه، والله سبحانه أكرم من أن يعذب بالإعراض قلباً توجه إليه، وما خاب[7] من خاب إلا من إهمال شروط التوجه، والأمور مبنية[8] على أساسها، وإخلاصُ المجاهدة سُلَّمٌ إلى حضرة المشاهدة: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ[المزمل:19]، ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ [العنكبوت:69]، وتكفي العاقل هذه الآية[9] في الثقة بفضل الله تعالى، والله سبحانه

(1) لسان العرب: ن ش أ

(2) لأنه ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، انظر: المطول: 224، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 332/1.

(3) الجنس: كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة، كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس، انظر الميسر لفهم معاني السلم:44.

(4) الفصل: جزء الماهية الصادق عليها في جواب: أي شيء هو، الميسر لفهم معاني السلم: 45.

(5) في البيتين: 123-124 الآتيين بعد قليل.

(6) في ت: الإنشاء.

(7) ساقطة من م.

(8) الأمور مبنية: غير واضحة في م .

(9) ساقطة في ت.

أصدق كل صادق، ولا يخلف الله الميعاد، ولن يخلف الله وعده، ومن أصدق من الله حديثاً، ومن أوفى بعهده من الله، نسأله سبحانه أن يوفقنا وجميع إخواننا في الله لما يحبه مولانا ويرضاه، وأن يجعل الفتح لي ولجميع إخواني بفضله إنه رحيم ودود، لا إله إلا هو الحي القيوم، و(**الحق**) من أسماء الله تعالى، وله في علم الأسماء أسرار عظيمة، ومن أكثر من ذكره والدعاء به رُجِيَ[1] له فتح عظيم خصوصاً إذا ضم إليه اسمه المبين، ولكن بعد تطهير القلب من الأدناس وحظوظ النفس، والوقوف عند الأمر والنهي، والتخلق بالأخلاق الكريمة، ولكل من أسماء الله جل جلاله حضرة تناسبه[2]، وفقنا الله لذكره وإخلاص العمل له بفضله ومَنِّهِ[3].

وفي البيت: [الفصل، و][4] المساواة، وحسن البيان، [والموازنة][5] [6] .

(ص)123– والطَّلَبُ اسْتِدْعَاءُ مَا لَمْ يَحصُلِ أَقْسَامُهُ كَثِيرَةٌ سَتَنْجَلِي

124– أَمْرٌ،وَنَهْيٌ، وَدُعَاءٌ، وَنِدَا، تمنٍّ، اسْتِفْهَامٌ، اوتِيتَ الهُدَى

(**ش**) الإنشاء ضربان: طلبٌ، وغير طلب؛ فالطلب: استدعاء غير الحاصل وقت الخطاب كالأمر والنهي والاستفهام، وغير الطلب: كل إنشاء ليس فيه استدعاء حصولٍ كأفعال المقاربة، وأفعالِ المدح والذم، وصيغِ العقود **[49 ب]** -ك:"أنكحتك" و"بعتك"-، والقسمِ، و(لعلَّ)، و(رُبَّ)، و(كم) الخبرية، والقسمِ – أعني نفس جملة القسم، لا جملة الجواب؛ فإنها لا تكون إلا خبرية؛ إذ لا يقسم إلا على الخبر، وحيث أقسم على طلب كقولك لضيفك: "والله لتأكلن" فلإبرازه[7] في[1] صورة الخبر –.

---

(1) في م: [رجا].

(2) إن كان المؤلف يقصد بهذا أن لكل اسم من أسماء الله الحسنى عبادة قلبية تناسبه فهذا صحيح، أما ما أشار إليه من خصائصَ لاسم (الحق) فيفتقر إلى دليل، انظر قسم الدراسة:51.

(3) في ت: ومِنة.

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(5) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(6) مضى تعريف الفصل: 33، والمساواة: 33، وحسن البيان: 78، والموازنة: 50.

(7) ساقطة في م .

ثم إن المقصود من هذا الباب إنما هو النظر في أحوال الطلب لانفراده بأحكام لم تذكر في الإسناد الخبري وتوابعه بخلاف سائر الإنشاءات؛ فإن أكثرها[2] في الأصل أخبارٌ نقلت إلى معنى الإنشاء[3]، ولهذا اقتصرنا في النظم على الطلب؛ فقولنا (**استدعاء**) الاستدعاء هو: طلب الحصول؛ تقول: استدعيت الأمر أي استحصلته ودعوت إلى إيقاعه[4]، وأقسامه كثيرة، والمذكور منها في ا لنظم ستة[5]:

أحدها: الأمر، وهو طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وصيغته: "افعل" ونحوه، والمضارعُ المقترن بلام الأمر– وتدخل على المبنى للمفعول مطلقاً، وعلى المبني للفاعل إلا المخاطب فقليل[6] جداً –.

الثاني: وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء، وله صيغة واحدة، وهو[7] الفعل المضارع المقترن بلا الجازمة.

الثالث: الدعاء، وهو: طلب الفعل والكف على سبيل التضرع، وصيغته كالأمر والنهي، نحو: "اللهم اغفر لعبيدك الضعيف" وَ"لا تعذب عبيدك الضعيف".

الرابع: النداء، وهو: طلب الإقبال بحرف ناب مناب "أدعو" لفظاً أو تقديراً .

الخامس: التمني، وهو طلب محبوب محال أو مستبعد، وأداته: (ليت)، نحو: "ليت الشباب يعود"، و"ليت الحبيب يزورني"– إذا كان بعيداً –.

السادس: الاستفهام، وهو طلب: حصولِ ما في الخارج ليحصل في الذهن[8]؛

=

(1) ساقطة في ت .

(2) الضمير عائد على الصيغة فالأنسب التأنيث.

(3) انظر في أسباب الاقتصار على الإنشاء الطلبي كلا من: مختصر السعد: 2/236.

(4) لسان العرب: (د ع ا)

(5) ويلاحظ أن المؤلف عَدَّ الدعاء من أقسام الإنشاء الطلبي، وهو عند البلاغيين من صور خروج الأمر والنهي عن مقتضى الظاهر، انظر: موضح السر المكمون: 101 ب–102 أ، وانظر قسم الدراسة.

(6) في ت: وقليل .

(7) كذا في النسختين، والأنسب: هي لأن الضمير عائد على الصيغة.

(8) عبارة التفتازاني: "وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن" وهي أوضح، مختصر السعد: 2/246.

فيشمل التصور والتصديق[1]، وسيأتي ذكر أدواته إن شاء الله سبحانه، هذا مضمون البيتين؛ فقولنا: (**ستنجلي**)؛ أي: ستظهر، وقولنا (**أمر**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو أمْرٌ.... إلى آخرها، و(**ثمن**) مرفوع عطفاً على ما قبله، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة .

فائدة[2]: **[50 أ]** الاسم المنصرف المعتل بالياء إذا جرد عن الإضافة والألف واللام يرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويجر[3] بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة، ك:"قام قاض"، و"مررت بقاض"، حذفت الياء لالتقاء الساكنين – وهما الياء والتنوين –؛ أما الياء فإنها تسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها، وأما التنوين فإنه لا مانع منه لأن الاسم منصرف فتنوينه للتمكين، وكان التنوين أولى بالبقاء لدلالته على معنى لا يظهر إلا بذكره؛ إذ لا دليل على التنوين إذا حذف بخلاف الياء، وأما إن كان ممنوعاً من الصرف ك: (جوار) و(غواش) و(ليال) فحكمه في الرفع حكم المنصرف، وفي الجر يخفض بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة؛ فقوله تعالى: ﭼ ﭗ ﭘ ﭼ[الفجر:2] مجرور عطفاً على الفجر، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قدرت مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونائب الثقيل ثقيل – هكذا قالوا، وفيه نظر –[4]، وإذا أضيف المنقوص إلى ياء المتكلم كان في جميع إعرابه معرباً بحركة[5] مقدرة على الياء الساكنة منع من ظهورها إدغام المحل في ياء المتكلم بخلاف الصحيح كغلام فإنك تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة ياء المتكلم، وإذا أضيف إلى نحو (جوار) وخفض كمررت بجوار كان مخفوضاً بكسرة مقدرة على الياء المدغومة أيضاً كالمنصرف، وإنما أوردناه[6] هنا وإن كان فيه خروج عن الفن لأجل المناسبة ولتنبيه الطالب وهذه عادتنا في

---

(1) سيأتي حديث المؤلف عليهما بعد قليل عند الحديث عن أدوات الاستفهام.

(2) انظر في الكلام على الاسم المنقوص كلا من: شرح ابن عقيل: 18/1، 81–83، 327/2–328، أوضح المسالك:74/1–75، وكلام المؤلف في هذا الموضع فيه خلل، انظر قسم الدراسة.

(3) غير واضحة في ب

(4) ممن قال بهذا ابن هشام، انظر مغني اللبيب: 353/2.

(5) في ت: لحركة

(6) ما أثبته بين قريب مما في ت، وفي م: [أوردنا].

هذا الشرح[1]، والله المستعان .

وفي البيتين: الفصل، والإيجاز، والإطناب، والمطابقة، والإيضاح، وحسن البيان، والرصف، والموازنة[2].

(ص) 125– واسْتَعْمَلُوا كَـ:(لَيْتَ)(لَوْ) وَ(هَلْ) (لَعَلْ) وحرفَ حضٍ..........

(ش) هذه الألفاظ تستعمل في التمني مجازاً؛ منها: (لو) كقوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [الشعراء:102] على تقدير فأن نكون؛ فإن النصب قرينة على أنَّ (لو) ليست على معناها الأصلي؛ إذ لا ينصب الفعل بعدها على إضمار (أن)، وإنما تضمر (أن) في الأجوبة**[50ب]** المعلومة، والمناسب للمقام هنا التمني، والنكتة فيها[3] إظهار شدة الرغبة بتقدير غير الواقع واقعاً.

ومنها[4]: (هل)، نحو: ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ [الأعراف:53]؛ لامتناع حمله على الاستفهام لأنه يستدعي الجهل بثبوت[5] الحكم وانتفائه وهم جازمون بانتفائه، والنكتة فيه إظهار كمال العناية بالتمني بإبرازه في صورة الممكن الذي لا يجزم بانتفائه.

ومنها: (لعل)، نحو: "لعلي أسافر فأزورَ الحبيب" بنصب[6] أزور؛ فلبعد المرجو عن الحصول أشبه المحال أو الممكن الذي لا طمع فيه، ومعنى (لعل) الأصلي: الترجي – وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله –؛ فلا يقال: "لعل الشمس تغرب"، ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق؛ فالأول في المحبوب، والثاني في المكروه، ومنه.

ومنها: حروف التحضيض – وهي: (لولا) و(لوما) و(هلا) –، والأصل في هذه

---

(1) انظر حول منهج المؤلف في استطراداته اللغوية قسم الدراسة: 63–64 .

(2) مضى تعريف: الفصل: 33، والإيجاز: 23، والإطناب: 47، والمطابقة: 38، والإيضاح: 169، وحسن البيان: 78، والرصف: 81، والموازنة: 50، والظاهر عدم وجود الموازنة في البيتين؛ إذ لا موازنة بين: (يحصل) و(ستنجلي)، ولا بين: (ندا) و(الهدى).

(3) ساقطة في ت .

(4) أي من أدوات التمني مجازاً، وكذا لعل وحروف الحض الآتية بعد قليل.

(5) في م: لثبوت.

(6) في م: بصب

الأحرف الدلالة على التحضيض والعرض، والفرق بينهما[1] أن التحضيض طلب بِحَثّ وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب، وقد ترد للتوبيخ واللوم، وقد ترد للتمني وهو المقصود هنا نحو قولك "هلا أكرمت زيداً" و"لو ما تكرمه" على معنى التنديم، والتمني في الماضي والتحضيض والعرض في المضارع، هذا مضمون البيت فقولنا: (**واستعملوا**) فاعله يعود على العرب ومفعوله الأولُ (**لو**[2]) وما عطف عليها، والثاني[3] (**كليت**) مقدماً على الأول هذا رأي الجمهور.

(ص) 126-.............................. ....**وَللاسْتِفْهَامِ**[4] **(هَلْ)**

127- (أيٌّ) (مَتَى) (أيَّانَ) (أَيْنَ) (مَنْ) و(مَا) و(كَيْفَ) (أَنَّى) (كَمْ) وَهَمْزٌ عُلِمَا

128- و(هل)لِتَصْدِيقٍ بِعَكْسِ مَا غَبِرْ ....

(ش) ذكرنا في هذه الأبيات أدوات الاستفهام وما يطلب بها إجمالاً، ولنذكره تفصيلاً -إن شاء الله- فنقول: المشهور من ألفاظ الاستفهام أحد عشر، وهي: الهمزة، و(هل)، و(ما)، و(من)، و(أي)، و(كم)، و(كيف)، و(أين)، و(أنى)، و(متى)، و(أيان)، فالهمزة **[51أ]** أصل أدوات الاستفهام، وجميعها أسماء إلا الهمزة و(هل) فهما حرفان، وهي[5] باعتبار مطلوبها ثلاثة أقسام:

قسم يختص بطلب التصديق، وقسم يختص بالتصور، وقسم مشترك بينهما، والتصديق: هو إدراك وقوع النسبة أولا وقوعها، وهي معنى الحكم والإسناد ونحوهما[6]، والتصور: هو إدراك غير النسبة، فأما الهمزة فلطلب التصديق، نحو:"أقام زيد؟"، و"أزيد

---

(1) مغني اللبيب:130/1، وانظر الصاحبي: 303، والجنى الداني: 382- 383، القاموس المحيط (ألا).

(2) في ت: لز.

(3) أي ومفعوله الثاني: (كليت).

(4) في م: والاستفهام.

(5) أي أدوات الاستفهام.

(6) كالإيقاع والانتزاع والإيجاب والسلب، حاشية الدسوقي: 2/247-248.

قائم؟"، ولطلب التصور، ومثال[1] طلب تصور المسند إليه: "أزيت في الإناء أم عسل؟"، ومثال طلب تصور المسند: "أفي الدار زيد أم[2] في المسجد؟"؛ ففي الأول تحققت أن في الإناء شيئاً وأردت تعيينه، وفي الثاني تحققت أن زيداً في أحدهما وأردت التعيين، ثم المسؤول عنه[3] بالهمزة هو ما يليها، كالفعل في: "أضربت زيداً؟"، والفاعل في: "أنت[4] ضربت زيداً؟"، والمفعول في: "أزيداً ضربتَ؟"، والحال في: "أراكباً جئتَ؟"، وكذا سائر المتعلقات.

وأما (هل) فلا يطلب بها إلا التصديق، نحو: "هل قام زيد؟" و"هل زيد قائم؟" ولا يجوز "هل زيد قام أم عمرو" لأن (أم) ههنا متصلة بدليل وقوع المفرد بعدها، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فلا تكون إلا لطلب التصور بعد التصديق بنفس الحكم، و(هل) لا يطلب بها إلا التصديق فيتنافيان، ثم (هل) قسمان: بسيطة – وهي التي يطلب بها وجود الشيء– نحو: "هل الحركة موجودة؟"، ومركبة –وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء– نحو: "هل الحركة دائمة؟".

وأما باقي أدوات الاستفهام فلا يطلب بها إلا التصور غير أن كلا منها مختص بنوع من متصور المطلوبات؛ أما (ما) فيطلب بها شرح الاسم فيجاب بلفظ أشهر نحو: "ما البشر؟" فيقال: "الإنسان"، أو ماهية مسماه؛ أي: حقيقته التي هو بها هو، فيجاب بالجنس والفصل، نحو: "ما الإنسان؟" فيقال: "الحيوان الناطق"، والترتيب الطبيعي في مثل هذا أن يُسأل أولاً عن شرح الاسم، ثم وجود مفهومه، ثم ماهيته، فالطرفان **[51 ب]** يطلبان بـ(ما)، والوسط بـ(هل) البسيطة، فالأولان يمكنان في كل مطلوب موجوداً[5] كان أو معدوماً، والثالث يختص بالوجود لأن المعدوم لا حقيقة له؛ إذ الماهية ما يكون الشيء به هو هو، ولا هوية للمعدوم فلا تعريف له إلا بحسب الاسم بثبوت المفهوم له دون الحقيقة، بخلاف الموجودات فإن لها مفهومات وحقائق، فلها تعريف بحسب الاسم، وحد بحسب الحقيقة، فإذا

(1) الواو ساقطة في ت.

(2) في ت: أو.

(3) التلخيص: 53

(4) كذا في النسختين بإسقاط همزة الاستفهام، والأولى إثباتها لأن المقام مقام تمثيل وتعليم، والله أعلم.

(5) في ت: وجوداً.

قيل: "ما الإنسان؟" صح الجواب بالتعريفين، بخلاف نحو: "ما الغول؟"، أو:"ما العنقا؟" فيتعين الجواب بشرح الاسم فقط.

و أما (مَن) فيسأل بها عن المشخصات؛ فإذا قيل:"من في الدار؟" أجيب بـ:"زيد"، ونحوه مما يفيد تشخصه.

و أما (أي) فيسأل بها عما يميز الشيء عن مشاركاته[1] فيما تضاف إليه؛ أي: سواء كان ذلك المميز خاصة[2] أو فصلاً قريباً[3] أو بعيداً[4]، ولكن لا يتجاوز مقسمات المضاف إليه، وحيث كان المضاف إليه منضبطاً بالإشارة كـ:"أيهم قام؟" فجوابه عَلَمٌ ونحُوُهُ مما يتضمن الإشارة الحسية، وحيث كان كلياً فجوابه مميز كلي[5].

وأما (كم) فيطلب بها تصور العدد نحو:"كم عندك من الأوراد ؟"، و"كم تصلي لله كل ليلة".

وأما (كيف) فلتصور الحال، وأما (أين) فللمكان، و(متى) للزمان ماضياً أو آتياً، و(أيان) للزمان المستقبل نحو: چ ڈ ڤ ڤ چ [الذاريات: ١٢].

و أما (أنى) فتارة تكون بمعنى (كيف) ولا يليها حينئذ إلا الفعل، نحو: چ ې ې ې ې چ [البقرة:223]، وتارة بمعنى (مِن أين) نحو: چ □ □ □ چ[آل عمران 37] ؛ أي: من أين لك هذا؟.

---

(1) أقل ما يحصل به الاشتراك الاثنان، ولذلك عبر صاحب التلخيص بقوله:"ويسأل بأي عما يميز أحد المتشارَكَيْن في أمر يعمهما"، انظر التلخيص: 54، حاشية الدسوقي: 2/283-284.

(2) الخاصة: هي الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها، كالضاحك بالنسبة للإنسان، انظر: الميسر لفهم معاني السلم: 45.

(3) إنْ ميز الشيء عما يشاركه في الجنس القريب فهو الفصل القريب، انظر: الميسر لفهم معاني السلم: 46.

(4) إنْ ميز الشيء عما يشاركه في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد،: الميسر لفهم معاني السلم: 46.

(5) عبارة التفتازاني: "قيل إنه إذا أضيف إلى مشار إليه كقولنا: "أيهم يفعل كذا" فجوابه اسم متضمن للإشارة الحسية أو اسم علم، وإذا أضيف إلى كلي فجوابه كلي مميز لا غير، وعلى الجملة هو طالب للتميز"، المطول: 234.

فائدة(1): في معرفة إعراب أسماء الاستفهام وهي في محل خفض إن دخل عليها جار أو مضاف نحو: ﭽ ﭑ ﭒ ﭼ[النبأ:1]، و"عند أيهم جلست؟"، وإن لم يدخلا عليها فإن دلت على زمان نحو: "متى تقم؟"، أو مكان نحو: "أين تجلس؟"، أو على حدث نحو: "أي منقلب؟"؛ فهي منصوبة على الظرفية في الأولين، وعلى المصدرية في الثالث، وإن لم تدل على شيء من ذلك فإن كان **[52 أ]** بعدها نكرة نحو: "من أب لك؟" فمبتدأ، وإن كان بعدها معرفة نحو: "من زيد؟" فقيل: مبتدأ، وقيل: خبر مقدم، وحيث لا تكون كذلك؛ فإن كان بعدها فعل قاصر وظرف وشبهه فهي مبتدأ سواء كانت شرطاً نحو: "من يقم أقم معه؟"، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا الجواب، أو غيرَ شرط نحو: "من قام، ومن عندك، ومن في الدار؟"، وإن كان بعدها فعل متعد واقع عليها فهي مفعولة نحو: "أيَّ الناس أكرمت؟"، وإن وقع على ضميرها نحو: "من ضربته؟"، أو متعلقها نحو: "من ضربت أخاه؟" فهي مبتدأ، أو منصوبة بمقدر بعدها عار من الضمير يفسره الفعل المذكور إذ لا يجوز نصبها على الاشتغال لأن لها صدر الكلام، وإذا قيل: "علمت غلام أيهم عندك؟" – مثلاً – وجب رفع غلام على الابتداء لوجوب التعليق لأن المضاف إلى الصدر صدري(2)، وإذا قيل: "علمت زيد من هو؟" جاز رفع "زيد" لأنه نفس (من) في المعنى نص عليه ابن هشام(3).

وقولنا: (**وللاستفهام**) لك أن تجعله خبراً مقدماً، و(**هل**) وما عطف عليها مرفوعات بالابتداء، ولك أن تجعل (**هل**) معطوفاً على معمول (**استعملوا**) فيكون مفعولاً ثانياً، وقولنا (**وبالذي يليه معناه حري**)؛ أي: ومعنى الهمزة –وهو الاستفهام والسؤال– حقيقٌ بالذي يليه ومحكوم له به، وقولنا: (**ما غبر**) أي بقي، والغابر: الباقي(4).

وفي الأبيات:[الإيجاز، والوصل، والتعديد](5).

---

(1) انظر حول هذه الأحكام المتعلقة بإعراب أسماء الاستفهام: مغني اللبيب: 112/2، ويبدو أن المؤلف استفادها منه مع زيادات أخرى من المغني أيضاً، انظر الهوامش الآتية في نفس هذه الفقرة.

(2) انظر: مغني اللبيب: 166/2.

(3) مغني اللبيب:362/2.

(4) لسان العرب (غ ب ر).

(5) ما بين الحاصرتين ساقط من م، وقد مضى تعريف: الإيجاز: 23، والوصل: 33، والتعديد: 78.

(ص)**128-** .... **ولفظ الاستفهام ربما عبر**

129- لأمرٍ،استِبْطَاءٍ، اوْتَقْرِيرِ، تَعجبٍ، تَهكمٍ، تحقيرِ

130- تنبيهٍ، استبعادٍ، او ترهيبِ، إنْكَارِ ذِي تَوبيخٍ او تكذيبِ

(ش) يعني أن أدوات الاستفهام قد تخرج عن معناها الأصلي فتستعمل لمعان كثيرة منها:

الأمر، ومنه قوله تعالى: چ ڎ چ [آل عمران:20]؛ أي أسلموا، وكما تقول لمن تأمره بشيء: "هل امتثلت؟"؛ أي امتثل.

ومنها: الاستبطاء، نحو: چے ۓ ۓ ﯓچ [الحديد:57]، چې ې ى ى ئا ئا ئە ئەچ [البقرة:214]، ونحو: "كم دعوتك؟" .

ومنها: **[52ب]** التقرير، والمراد به هنا: حملك المخاطب على الاعتراف والإقرار بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه، ومنه قوله تعالى: چڃ چ چ چڇ [الأنبياء:62]، ونحو: "أضربت زيدا؟" . ويجب أن يلي الهمزة ما يقرر به .

ومنها: التعجب، نحو: چۇ ۆ ۆ ۈ ۈچ [النمل:20]، چٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿچ [الفرقان:45] .

ومنها: التهكم، نحو: چە ەچ [هود:87] .

ومنها: التحقير، كقولك لمن تحقر شأنه: "من أنت؟" .

ومنها: التنبيه(1) على الضلال، نحو: چۋ ۅچ [التكوير: ٢٦] .

ومنها: الاستبعاد، نحو: چہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﯓچ [الدخان: ١٣ - ١٤] .

ومنها: الترهيب؛ أي: التخويف، نحو: چ ئا ئا ئەچ [المرسلات: ١٦] .

ومنها: الإنكار، وهو قسمان(2): إبطالي، وهو المراد بقولنا (**تكذيب**)، وتوبيخ(3)؛ فالإبطالي هو الذي يقتضي أن ما بعده غير واقع وأن مدعيه كاذب، نحو: چڈ ڈ ڎچ [الإسراء: ٤٠]، چ ہ ہ ھ ھھچ [يونس: ٥٩]، چژ ژ ڑ ڑ ک کچ [الصافات: ١١]، چ ۇ ۆچ [الصافات: ١٤٩]، چ ﭑ ﭒچ [الطور: ١٥]، چٹ ٹ ٹ ڤ ڤچ [الحجرات: ١٢]، چئۆ ئۆ ئۈ ئۈچ [ق: ١٥]، وحيث كان ما دخلت

(1) في م: للتنبيه.

(2) انظر في هذين القسمين: التلخيص:54-55، شروح التلخيص: 2/300-303 .

(3) كذا في النسختين، والأنسب أن يقال توبيخي ليناسب قسيمه وهو الإبطالي.

عليه الهمزة منفيا لزم ثبوته، لأن إبطال النفي إثبات[1]، ومنه ﭽ ﮈ ﮉ ﮊﮋﭼ [الزمر: ٣٦]، ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧﭼ [الشرح: ١]؛ أي شرحنا، ولذا عطف عليه: ﭽ ﮩ ﭼ [الشرح: ٢]، ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[الضحى: ٦ - ٧]، ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[الفيل: ٢-٣] .

والتوبيخ هو: الذي يقتضي أن ما بعده واقع، وأن فاعله معلوم، نحو: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ [الصافات: ٩٥] ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ [الأنعام: ٤٠]، هذا مضمون البيتين، وقولنا: (**إنكار ذي توبيخ**) ... الشطر، لفظ (**إنكار**) مصدرٌ مضاف إلى فاعله، والمعنى إنكار صاحب توبيخ أو تكذيب؛ أي: الموبخ للمخاطب والمكذب له؛ لأن التوبيخ والتكذيب صادران من المتكلم، وقولنا: (**ربما عبر**) – بالعين المهملة – أي تجاوز معناه الأصلي[2]، والأمر[3] متعلق به، والتوبيخ: [التعيير][4] واللوم[5].

وفي الأبيات: الإيجاز، والموازنة، [والتجنيس، والالتزام][6] [7].

(ص) **131–وَقَدْ يَجِي أَمْرٌ وَنَهْيٌ ونِدَا في غَيْرِ مَعْنَاهُ لأمْرٍ قُصِدَا**

(ش) يعني أنه قد يخرج الأمر والنهي والنداء عن معانيه الأصلية لنكتة قصدت؛ **[53 أ]** فأما الأمر فيرد لمعان كثيرة، منها:

الإباحةُ نحو: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ [المائدة 88]، والتهديدُ: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁﭼ [فصلت: ٤]، والتعجيزُ: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﭼ [البقرة: ٢٣]، والتسخيرُ: ﭽ ﮒ ﮓ ﭼ [البقرة: 5٦]، والتسويةُ: ﭽ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔﭼ [التوبة: ٥٣]،

---

(1) التلخيص:55.

(2) لسان العرب: ع ب ر

(3) بعد: [الأمر] كلمةٌ صغيرةٌ غير واضحة في ت وهي ساقطة في م.

(4) في النسختين: للتعبير.

(5) انظر لسان العرب: (و ب خ)، المصباح المنير (ع ي ر)

(6) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

(7) مضى تعريف الإيجاز:23، والموازنة:50، والتجنيس: 28، والذي يبدو أن التجنيس بين(غبر) و(عبر)، مع ملاحظة أن (غبر) ذكرت في المقطع السابق للمقطع الذي يشرحه المؤلف، ومضى تعريف الالتزام:23.

والإهانةُ: ﭽﮈ ﮉ ﮊ ﮋﭼ [الدخان: ٤٩]، ﭽ ﭙ ﭚ ﭛﭼ [الطور: ١٦][1] ، ﭽ ﭑ ﭒ ﭼ [الإسراء: ٥٠]، والاحتقارُ نحو: ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭼ [يونس: ٨٠]، والتعجبُ ك:"أحسن بزيد"، وﭽ □ □ □ ﭼ [مريم: ٣٨]، والمنُّ نحو: ﭽﯓ ﯔﭼ [الأنعام: ١٤٢][2]، والتمني كقول امرئ القيس:

ألا أيُّهَا الليلُ الطويلُ ألا انجلي بِصُبْحٍ ومَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[3]

إلى غير ذلك مما يطول، ومحله المطولات وعلم الأصول[4].

وأما النهي فيتجاوز أيضاً به[5] لمعان منها: التهديد كقولك لمن عصى أمرك: "لاتمتثل أمري" إلى غير ذلك.

و أما النداء فيرد مجازاً لأمور – أيضاً–، منها: الإغراء، كقولك لمن تَظَلَّمَ إليك: "يا مظلوم"؛ تريد إغراءه على زيادة التظلم وبث الشكوى، ومنها: المدح، نحو: ﭽﭧ ﭨ ﭼ [يوسف: 46]، والترحم ك:"يا مسكين"، والذم ك:"يا فاسق"، والاختصاص نحو: "أنا أفعل كذا أيها الرجل"، والاستغاثة والتعجب والتضجر والتحسر[6] والتحير[7] كما في نداء الأطلال ومعاهد الأحبة إلى غير ذلك مما يطول.

هذا مضمون البيت، وقولنا: (**في غير معناه**)؛ [أي وقد تستعمل صيغة الأمر لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن كما تبين][8].

---

(1) المشهور أن الأمر في الآية للتسوية: انظر التلخيص: 55– 56، الإيضاح: 55/2، شروح التلخيص: 318/2–319.

(2) ما أثبته في م، والآية بتمامها: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ [الأنعام:]١٤٢ وبأولها يتضح وجه كون الأمر للمن، ووقع في ت: [كلوا مما مما رزقناكم] وليس هذا نص آية فلذلك قدمت عليه ما في م .

(3) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في معلقته، انظر ديوان امرئ القيس: 152، معاهد التنصيص: 264/1، حل العويص: 155–158.

(4) انظر–على سبيل المثال–: المطول: 240–241، شروح التلخيص: 312/2–322، معجم المصطلحات البلاغية: 313/1–323، روضة الناظر: 546/1 –547.

(5) في م: [به أيضاً].

(6) كتبت في ت محتملة لما أثبته وفي م: [التحسن]وهو غير مناسب هنا

(7) في النسختين [التحبر] والظاهر أنه خطأ ولعل المناسب ما أثبته

(8) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

وفي البيت: المساواة، والمطابقة، والتعليل، وحسن البيان، والالتزام[1].

(ص) 132–وصِيغةُ الأخبارِ تأْتِي لِلطَّلَبْ لِفَأْلٍ اوْ حِرْصٍ وَتَصْدِيقٍ أَدَبْ

(ش) ذكرنا في هذا البيت[2] أن صيغة الخبر قد يُتَجاوز بها – أيضاً – فتخرج عن معناها[3] ويبرز الطلب في صورتها لنكتة مما ذكر؛ فمن ذلك: قصد التفاؤل بلفظ الماضي كأنه وقع، نحو: "وفقنا الله للتقوى" .

ومن ذلك إظهار الحرص في وقوعه، كقولك لمن استبطأك: "أتيتك"[4] .

ومن ذلك حملك المخاطب على المطلوب إذا كان ممن لا [يحب][5] تكذيبك كقولك لصاحبك الذي لا يحب[6] تكذيبك: "تأتينا غداً"؛ فتحمله على المجيء بألطف وجه لاعتيادك تصديقه إياك **[53 ب]** في كل ما تريده من الخبر[7]، وأبين منه أن تقول بحضرته – مثلاً– لشخص آخر: "جئنا غداً فإن فلاناً يأتينا معك" .

ومن ذلك التأدب مع المخاطب بترك صيغة الأمر نحو: "أمير المؤمنين يقضي حاجتي" . هذا معنى البيت، وقولنا: (و **صيغةالأخبار**) البيت؛ أي: صيغة الخبر تأتي دالة على الطلب.

اعلم أن كثيراً من [الاعتبارات][8] المذكورة في الأبواب السابقة تجري في الإنشاء فقسها عليها كالتقديم والتأخير والقصر وغير ذلك.

---

(1) مضى تعريف المساواة: 33، والمطابقة: 38، والتعليل: 53، وحسن البيان: 78، والالتزام: 23.

(2) في م: الأبيات.

(3) غير واضحة في ت.

(4) في هذا المثال نظر لأنه خبر لفظاً ومعنى، ومثال التفتازاني: "رزقني الله لقاءك"، انظر المطول: 246، موضح السر المكمون: 107 ب .

(5) في ب [يجب] وهو قريب من هذا في ت، ولكن الصواب الذي يقتضيه السياق هو ما أثبته، ويدل عليه أيضا ما سيأتي .

(6) الكلمة غير واضحة في ت.

(7) الكلمة غير واضحة في م .

(8) في ت: الاستعبارات .

وفي البيت: المجاز العقلي، والإيجاز، والتعليل، والالتزام[1].

(1) مضى تعريف: المجاز العقلي – تحت اسم الإسناد المجازي –:175، والظاهر أن المجاز العقلي في البيت في إسناد الإتيان لـ(صيغة الأخبار)، ومضى تعريف الإيجاز: 23، والتعليل: 53، والالتزام: 23.

الباب السابع : الفصل والوصل

(ص) **الباب السابع في[1] الفصل والوصل[2]** .

(ش) الفصل:- لغة -:القطع[3]، والوصل: الجمع[4] [5]، وفي الاصطلاح الوصل: عطف الجمل على بعض[6]، والفصل تركه[7] .

وهذا الباب أغمض أبواب المعاني وأصعبها وأهمها حتى قيل لبعضهم: "ما البلاغة؟" فقال: "معرفة الفصل والوصل"[8]؛ يريد أنه لا يكمل أحد فيها[9] إلا كمل في سائر أبواب الفن، مثال الوصل:"زيد قائم، وعمرو جالس"، ومثال الفصل: "زيد قائم، اضرب عمراً".

وفي الترجمة: المطابقة، والموازنة، والتجنيس[10].

(ص)**133–الفصلُ تَرْكُ عَطْفِ جُمْلَةٍ أَتَتْ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسَ وَصْلٍ قَدْ ثبتْ**

---

(1) ليست في م .

(2) من الملاحظ إطنابُ المؤلف في هذا الباب في الأمثلة السهلة المعينة على الفهم، بالإضافة إلى وضعه جدولاً يوضح احتمالات الفصل والوصل؛ مما يدل على إعطائه هذا الفصل أهمية خاصة، وهذا يتناسب مع ما أشار إليه من أهميته.

(3) لسان العرب (ف ص ل)

(4) ما بين الحاصرتين في م: لجمع

(5) لسان العرب: (وص ل)

(6) العبارة في م: [الوصل: عطف الجمل بعض].

(7) تابع المؤلف القزويني والسكاكي في تعريف الفصل والوصل فعبر بالعطف عموماً رغم أن الباب متعلق بالعطف بالواو دون غيرها، انظر: مفتاح العلوم: 249، التلخيص: 58، مختصر السعد: 9/3–10، موضح السر المكمون:108 ب – وفيه: "والعذر له أنها عبارة متبوعه، ومتبوعِ متبوعه فتبعهما، ويجري فيه الخلاف هل يتجه الاعتراض عليه أو على الأول قولان..."–.

(8) "قيل للفارسيّ: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفَصْل من الوصل، وقيل لليونانيّ: ما البلاغة؟ قال: ..."البيان والتبيين:49/1 .

(9)ما بين الحاصرتين غير واضحة في م

(10) مضى تعريف: المطابقة:38، والموازنة:50، ولا يمكن تصور وجود الموازنة في الترجمة لأنها التوافق بين القرينتين أو القافيتين، ولا توجد في الترجمة قرينتان ولا قافيتان – أصلاً –، ومضى تعريف التجنيس:28.

(ش) أشرنا بهذا البيت إلى تعريف الفصل والوصل–وقد تقدم–، وسمي العطف وصلاً وتركه فصلاً لأن العطف يقتضي اتصالاً بين المتعاطفين بوجهٍ ما بخلاف تركه، فإن قلت: كيف وقد تقرر أن العطف يقتضي المغايرة[1]؟ قلت ليس مرادنا بالاتصال الاتحاد في المفهوم، بل المناسبة بينهما بوجهٍ من الوجوه، وذلك لا ينافي تغاير المفهومين، فإن قلت: لم خصصتم[2] هذا الباب بعطف الجمل؟ وهلا[3] كان جارياً في عطف المفردات[4]، قلت: لا ؛ لأن عطف المفرد من مباحث المسند والمسند إليه ونحوهما، وهو مع ما عطف عليه كالجملة الواحدة، مع أنه لا كبير بحث فيه، ولا طائل **[54 أ]** تحته، ولا خفاء فيه، بخلاف عطف الجمل فإنه أصل كبير من أصول البلاغة وفن عظيم من فنون المعاني؛ لاشتماله على دقائق وغوامض لايدركها إلا فحول البلغاء ومهرة الأذكياء؛ ولذلك تجد أكثر هفوات البلغاء وكبوات الأذكياء من جهة الإخلال به، وإكمال عناية البلغاء به.

وفي البيت: المجاز العقلي، والمطابقة، والجناس الناقص[5] .

(ص) 134–فافصلْ لَدَى التَّوكِيدِ والإِبْدَالِ   لِنُكْتَةٍ وَنِيَّةِ السُؤَالِ

135–وَعَدَمِ التَّشْرِيكِ فِي حُكْمٍ جَرَى   أَوِ اخْتِلافٍ طَلَباً وَ خَبَرَا[6]

136–وَفَقْدِ جَامِعٍ وَمَعْ إِيهَامِ   عَطْفٍ سِوَى المَقْصُودِ فِي الكَلامِ

(**ش**) ذكرنا في هذه الأبيات المواضع التي يجب فيها الفصل منها: أن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد المعنوي في إفادة التقرير مع اختلاف المعنى، أو اللفظيِّ في إفادة التقرير مع اتحاد المعنى[7]،فالأول نحو: ﭞ ﭟﭠ ﭡﭢ ﭣ [البقرة: ٢] بالنسبة إلى ﭝ ﭞ ﭟ ﭣ [البقرة: ٢] إن [

(1) في م: [المغابرة].

(2) في م: خصصتهم .

(3) في ت: هل .

(4) في م: المرادات.

(5) مضى تعريف المجاز العقلي – باسم المجاز الإسنادي –: 175، والمجاز العقلي في البيت في إسناد الإتيان إلى الجملة، ومضى تعريف المطابقة: 38، والجناس الناقص: 34 .

(6) غير واضحة في م .

(7) يلاحظ أن هذا الموضع والذي بعده يدخلان فيما يسميه البلاغيون كمال الاتصال، انظر حول هذا =

جعلنا]: ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ [البقرة: ٢] جملة مستقلة وﭨ ﭩ ﭪﭫ ﭬ ﭭ [البقرة: ٢]جملة مستقلة ؛فهي بمنزلة: "جاء زيد نفسه"، وتقول: "زيد هو الفقيه، لا شك فيه"؛ فتفصل جملة: "لا شك فيه" -أيضاً- لأنها من الأولى بمنزلة التأكيد المعنوي، وقس على ذلك.

والثاني[1] نحو:"زيد هو الفقيه، هو المنفرد بالعلم"؛ فتفصل جملة: "هو المنفرد" لتنزلها من الأولى منزلة التوكيد اللفظي في اتحاد المعنى مع المؤكد[2]، وهذا معنى قولنا: (فافصل لدى التوكيد)؛ أي: افصل الجملة الثانية عند توكيدها للأولى.

ومنها[3]: أن تكون الثانية من الأولى بمنزلة البدل لنكتة، ككون المراد مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً؛ فتنزل الثانية منزلةَ البدلِ المطابق نحو: ﭽﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﭼ [طه: ١٢٠]؛ ففصلت جملة: ﭽ ﮙ ﭼ لأنها بمنزلة البدل المطابق من جملة: ﭽوسوس ﭼ والنكتة في الإبدال **[54 ب]** لطافة المراد ودقته، أو تنزل منزلة بدل البعض نحو: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ الشعراء: ١٣٢-١٣٣ ...الآية؛ ففصلت جملة: ﭽ ﯜﭼ الأخيرةُ لكونها بدل البعض[4] من الأولى؛ لأن مضمونها بعض ما يعلمون والنكتة في إبدالها كون مضمونها مطلوبا في نفسه، أو

=

الموضع وتسميته: التلخيص: 58-59، الإيضاح: 2/67-68، 71-77، شروح التلخيص: 3/30-49، معجم المصطلحات البلاغية: 3/153، معجم البلاغة العربية: 590-592، وهناك موضع ثالث يدخل في كمال الاتصال لم يذكره المؤلف وهو أن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة عطف البيان، انظر: التلخيص: 59، الإيضاح: 2/76-77، شروح التلخيص: 3/47-49، معجم البلاغة العربية: 590-592، وقد اعتذر الثغري عن المؤلف بأن: "القاعدة الأكثرية أن عطف البيان يصح أن يكون بدلا؛ فيكون إسقاط الناظم لهذه المسألة تقليلا للأقسام واستغناء عنها بالبدل المطابق"، موضح السر المكمون: 109 ب.

(1) أي: القسم الثاني من قسمي الموضع الأول - الذي هو تنزيل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد- وهو تنزيل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد اللفظي-.

(2) يلاحظ إطناب المؤلف وتوضيحه بأمثلة قد لا نراها عند غيره، ولعل صنيعه هذا لخفاء هذه المسائل، وهذا مما يحسب له، انظر قسم الدراسة:77.

(3) مضى التنبيه على أن هذا الموضع والذي قبله يعدان من كمال الاتصال .

(4) كذا في النسختين.

تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو: چﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫچ [يس:20-21]، ففصلت جملة چﮨچ الثانية لكونها بدل الاشتمال[1]، لأن مضمونها قد اشتملت عليه الأولى، لأن من أوصاف المرسلين ألا يسألوا أجراً على الدعوة إلى الله تعالى والنكتة في إبدالها...[2].

ومنه قوله:

أقولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا   وَإلا فَكُنْ في السِّرِّ وَالجَهْرِ مسْلما[3]

الشاهد: (لا تقيمن) فإنها بدل الاشتمال[4] من (ارحل)، والنكتة أنه مطلوب في نفسه.

وهذا كله معنى قولنا: (**والإبدال لنكتةٍ**)؛ أي: وافصل -أيضاً- إذا أبدلت الثانية من الأولى لنكتة، وإنما وجب الفصل في التوكيد والإبدال لأن الوصل يقتضي التغايرَ، والتوكيدُ والبدلُ إنما يدلان على تحقيق الأول، أو نفسِه، أو بعضِه، أو حاصلٍ له[5]، [51 أ] ونحوِ ذلك؛ فَوَصْلُهُمَا مخل[6] بالمراد منهما .

ومنها: تقدير سؤال تقتضيه الجملة الأولى بفحواها[7] [8]، نحو: "لا تصحب زيداً إنه فاسق"؛ فجملة النهي[9] تقتضي سؤالاً من شأن المَنْهِيّ[10] أن يَسْأَلَ عنه**[1]** فيقول: "لم لا

---

(1) كذا في النسختين .

(2) بياض في النسختين، والنكتة في الإبدال في الآية هي أن الجملة الثانية أوفى بتأدية المراد – وهو حمل المخاطبين على اتباع الرسل –، انظر الإيضاح: 74/2 .

(3) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، انظر: حل العويص: 167-168، معاهد التنصيص: 278/1، عقود الدرر: 34 ب، خزانة الأدب: 207/5 .

(4) كذا في النسختين.

(5) ساقطة في م .

(6) في م: محل .

(7) في م: [بفحوها] .

(8) ويسمي البلاغيون هذا الموضع: شبه كمال الاتصال، انظر حول هذا الموضع وتسميته: التلخيص: 60-61، الإيضاح: 68/2، 79-84، شروح التلخيص: 52/3-67، معجم المصطلحات البلاغية: 52/3-54، معجم المصطلحات البلاغية: 153/3، معجم البلاغة العربية: 292-293 .

(9) غير واضحة في م .

(10) في م: [النهي] .

أصحبه؟"، ومنه: ﭽ   ﭼ [هود:37، والمؤمنون: 27]، ﭽﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﭼ [البقرة:8-9]، ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂﭼ [البقرة:14]، ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭼ [يوسف: 53]، ونحو: "ضربتُ زيداً، عصى الله تعالى"، و"أكرم عمراً، أطاع الله تعالى"، وهذا معنى قولنا: (ونية السؤال)؛ [أي] افصل الثانية أيضاً إذا نويت، أي قدرت سؤالاً من الكلام السابق فتكون الثانية جوابه، والنكتة فيه: إغناء المخاطب عن السؤال، أو لئلا يقطع[2] كلامك، أو لئلا تسمع منه ما تكره، أو تنبيهٌ على السبب، ونحوُ ذلك، وإنما وجب الفصل بتقدير السؤال لصيرورة الجملة الثانية **[55 أ]** به كالمقطوعة عما قبلها؛ لكونها جواباً لذلك السؤال الذي نزل منزلة الواقع .

ومنها: أن يكون للأولى حكم لا تشاركها الثانية[3] فيه[4]، كقولنا: "إذا صحبت الفاسق أغواك، المتقي يجتنبه"؛ فإن جملة: (المتقي يجتنبه) لو عطفناها على: (أغواك) للزم اشتراكهما في الاختصاص بالظرف الذي هو مدلول (إذا)، والمقصود من الكلام أن المتقي يجتنبه في حال صحبتك وغيرِها، ومنه قوله تعالى: ﭽﯗ ﯘﭼ إلى قوله: ﭽ ﯵ ﯶﭼ [البقرة:15]، لم يعطف جملة:ﭽ ﯵ ﭼ [البقرة: ١٥]على جملة ﭽ ﯼ ﭼ [البقرة: ١٤-١٥] لما ذكرنا، وهذا معنى قولنا: (**وعدم التشريك في حكم جرى**)، أي: افصل -أيضاً- لعدم تشريك الجملتين في معنى جرى للأولى.

ومنها: اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية؛ بأن تكون إحداهما إنشائية والأخرى خبرية لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقط[5] [6]، ومنه قول الشاعر:

=

(1) في ت: يورده بدلا من: [يسأل عنه].

(2) في م: يقع.

(3) العبارة في ت: أن يكون للأولى حكم لاشتراكها مع الثانية فيه، وهو خطأ واضح .

(4) انظر حول هذا الموضع من مواضع الفصل: التلخيص: 58، الإيضاح: 2/66-67، شروح التلخيص: 3/18-21 .

(5) في م: لفظ، وتحتمل أن تكون: لفظي، وكلاهما غير مناسب هنا .

(6) يدخل هذا الموضع عند البلاغيين – مع الموضع الآتي بعده – وهو عدم وجود الجامع فيما يسمى عند البلاغيين:"كمال الانقطاع"، انظر: التلخيص: 58، الإيضاح: 2/67، 68-69، شروح التلخيص: 3/25-30، معجم البلاغة العربية: 589.

وقال رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ[1]

والذي يتصور بين الجملتين باعتبار الاتفاق والاختلاف في الخبرية والإنشائية لفظاً ومعنىً أو أحدَهما [ستَّ] [2] عشر صورةً من ضرب أربعة في أربعة؛ لأن كل جملة إما أن تكون خبرية لفظاً ومعنى[3]، أو خبرية لفظاً فقط، أو طلبية لفظاً ومعنى، أو طلبية لفظاً فقط، والذي يدخل في هذه المسألة ثمان صور، وهي صور الاختلاف في المعنى إما مع الاختلاف في اللفظ أو بدونه، وإلى هذه المسألة أشرنا بقولنا: **(أو اختلافٍ طلبا وخبرا)**؛ أي:وافصل أيضاً عند اختلافهما في الطلب والخبر لفظاً ومعنى، نحو: "قام زيد، اضرب عمرا"، أو معنى فقط،نحو: "مات فلان، رحمه الله"، وباقي الأمثلة ظاهرة، ولنضع لك جدولاً[4] مشتملاً

(1) البيت من البسيط، وقائله هو الأخطل-نسبه إليه سيبويه-، وليس موجوداً في ديوانه كما نص غير واحد من أهل العلم، والرائد: المرسَل في طلب الكلأ، وأرسوا بقطع الهمزة، من أُرسيت السفينة إرساءاً إذا أُوقفت على مرساة السفينة، ونزاولها: من المزاولة وهي المحاولة والمعالجة في تحصيل الشيء، واختلف في عود الضمير في نزاولها على أقوال منها: أنه يعود للحرب، وقيل: للسفينة، وقيل: للخمر – وأشار في معاهد التنصيص إلى تضعيفه بدلالة البيت الذي بعده- . انظر الكتاب: 96/3، خزانة الأدب: 87/9-89، حل العويص: 163- 166، معاهد التنصيص: 271/1-278، عقود الدرر: 34 ب .

(2) في النسختين: ستة.

(3) العبارة في م: [لفظا ومعنى خبرية ومعنى] لكن كأن الناسخ ضرب على: [ومعنى] المذكورة أولاً، وعلى كل فالعبارة مضطربة.

(4) "... وطول الجدول من أعلى إلى أسفل، وعرضه من اليمين إلى اليسار، والضلع هو ما بين الخطين؛ أي الفراغ الذي بينهما، ويجيء/طولاً وعرضاً، وينسب لكل منهما فيقال ضلع طولي وضلع عرضي، والقطر هو[الخيط] المار من كل زاوية عليا إلى زاوية سفلى على المخالفة، والزاوية هي التقاء الخطين، ولكل بيت من المربعات أربع زوايا كما أن المثلثات لها زوايا، وسيأتي بيان الزاوية في فصل السجع إن شاء الله تعالى عند التفريق بين المزاواة بتقديم الزاي والموازاة بتقديم الواو انتهى"، موضح السر المكمون: 111أ- 111ب، وقد سقت هذا النقل لفائدته في فهم كلام المؤلف، وظاهر عبارة الثغري أنه ينقل عن شرح الأخضري، والله أعلم .

على جميع تلك الصور[1]،وهذه صورته: **[55ب]**

قام زيد	وجاء عمرو	رحم الله عمرا	اضرب عمرا	أكرم بعمرو
رحم الله زيدا	غفر الله لعمرو	قام عمرو	اضرب عمرا	أكرم بعمرو
اضرب زيدا	أكرم عمرا	قام عمرو	رحم الله عمرا	أكرم بعمرو
أحسن بزيد	أكرم بعمرو	قام عمرو	رحم الله عمرا	اضرب عمرا[2]

فتأخذ كل صورة من صور بيوت الضلع[3] الأول [الطولي][4]،وتضم إليها كل صورة من صور بيوت ضلعها العرضي[5]، وتسقط من الاعتبار صورة كل بيت فيه خط موتر لزاوية قطره الأيسر الأعلى، وهي ثمان صور –كما ترى– كلها لا يجب فيها الفصل الذي يوجبه الاختلاف في الخبرية والانشائية، ولكن ينظر في سائر أسباب الفصل والوصل فأي شيء وجد منها فيها عمل عليه .

واعلم أن مسألة الاختلاف المذكورة خالف فيها البيانيون بعض النحويين كالصفار[6] ومن تبعه[7]؛ فإنهم أجازوا عطف الجمل الإنشائية على الخبرية وعكسه محتجين بآيات من

(1) لعل المؤلف يعد أول من وضع جدولاً في هذا الفن، وعلى الأخص في هذا الباب، وقد تأثر به الثغري في شرحه.

(2) كذا في النسختين، وفي شرح الثغري – وقد نص أنه نقل الجدول عن المؤلف –:"أكرم بعمرو"، موضح السر المكمون: 111أ.

(3) في م: الضالع

(4) في ت: الطولى، وم: أطولا، وما أثبته في شرح الثغري – والظاهر أنه نقله عن شرح المؤلف–، موضح السر المكمون:111أ .

(5) في ت: العرض، وفي م: الغرضي، وما أثبته في شرح الثغري – والظاهر أنه نقله عن شرح المؤلف–، موضح السر المكمون:111أ .

(6) الصفار (ت: بعد 630 هـ) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، الشهير بالصفار: عالم بالنحو، له"شرح كتاب سيبويه"يقال: إنه أحسن شروحه، انظر: بغية الوعاة: 256/2،الأعلام:178/5.

(7) عُزي إلى جماعة دون تسمية، انظرمغني اللبيب: 130/2

كتاب الله أجاب عنها البيانيون باتفاقها معنى[1] .

ومنها: ألا يكون بين الجملتين جامع عقلي، أو وهمي، أو خيالي[2]-كما سيأتي إن شاء الله[3]- ؛ فلا يقال:"زيد طويل، وعمرو قائم"، ولا "الورع حسن، وزيد [لئيم"، بل يتعين الفصل لعدم الجامع[4] ؛بخلاف نحو: "زيد طويل، وعمر قصير"، و"نعم الورع، وبئس الطمع" لوجود الجامع.

ومنها: إيهام العطف خلاف المقصود[5] نحو: "يظنني زيد أبغضه، أُراه [آثما"؛ فلا تعطف جملة: "أراه..."[على جملة يظنني وإن كان الجامع موجوداً؛ لأنه لو عطف لأوهم أنه معطوف][6] على جملة [(أبغضه)][7] فيكون المعطوف من مظنونات[8] زيد -،وهو خلاف المقصود؛ إذ المقصود إثبات أنه يرى زيداً[9] آثماً، ومنه قول الشاعر: **[56أ]**

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أبْغِي بِهَا بَدَلاً،أُرَاهَا فِي الضَّلالِ تَهِيمُ[10]

لم يعطف: "أراها" على "تظن" مع أن بينهما[11] [جامعاً][1] في المسند و[2]المسند

---

(1) انظر حول الخلاف في جواز العطف على الإنشاء: مغني اللبيب:2/130-133 .

(2) وقد مضى التنبيه -قبل قليل-أن هذا الموضع يدخل مع ما قبله -وهو الاختلاف في الخبرية والإنشائية- فيما يسمى عند البلاغيين:"كمال الانقطاع".

(3) بعد قليل عند البيت: 138 .

(4) في النسختين: الجمع .

(5) يسمى هذا الموضع عند البلاغيين: "شبه كمال الانقطاع"،انظر حول هذا الموضع وتسميته: التلخيص: 59 -60، الإيضاح: 68/2، 77- 78، شروح التلخيص: 3/49-52، معجم المصطلحات البلاغية: 3/54-55، معجم البلاغة العربية: 291-292.

(6) ما بين الحاصرتين ساقط في ت.

(7) في م: أبعضه.

(8) في م: ظنونات.

(9) في م: زيد

(10) البيت من الكامل، ولا يعرف قائله، انظر: حل العويص: 171-172، معاهد التنصيص: 1/279-280، عقود الدرر:34 ب-35 أ .

(11) في م: يبينها.

و[2]المسند إليه لئلا يتوهم عطفه[3] على "أبغي" فيكون من مظنونات سلمى، وهو خلاف المقصود؛ إذ المقصود أنه يظنها كذلك، وقولنا: (**إيهام**) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله — وهو سوى .

وفي الأبيات: الإيجاز، والمجاز العقلي، والتسهيم، والمطابقة، والتعليل، والالتزام[4].

(ص)137–وَصِلْ لَدَى التَّشْرِيكِ فِي الإِعْرَابِ وَقَصْدِ رَفْعِ اللبْسِ فِي الجَوَابِ

138–وفِي اتِّفاقٍ مَعَ الاتِّصَالِ فِي عَقْلٍ او فِي وَهْمٍ او خَيَالِ

(**ش**) هذان[5] البيتان ذكرنا فيهما مقتضيات الوصل:

منها: أن يكون للأولى محل من الإعراب ويقصد تشريك الثانية لها في حكم ذلك الإعراب[6]، مثل أن تكون الأولى خبراً أو نعتاً أو حالاً أو مفعولاً أو غير ذلك وتشاركها الثانية في ذلك فتعطف عليها، نحو: "زيد قام أبوه، وجلس أخوه"، وَ"ظننت زيداً يقوم، ويصوم النهار"، و"مررت برجل يحب الصالحين، ويكره الفاسقين"، لكن يشترط أن تكون بينهما جهة جامعة من تضاد أو غيره مما سيأتي[7]، ولما تقدم أن من موجبات الفصل أن لا

=

(1) ما بين الحاصرتين غير موجود في النسختين، لكن لا بد من زيادته ليستقيم الكلام، والجامع المشار إليه بين المسندين هو الاتحاد أن أرى بمعنى تظن، والجامع بين المسند إليه في الجملتين هو شبه التضايف لأن أحدهما مِحب والآخر محبوب، وكل من المحِب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر، انظر: حاشية الدسوقي: 50/3 .

(2) [المسند و] ساقطة في ت.

(3) في ت: عطف.

(4) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والمجاز العقلي – باسم الإسناد المجازي-: 175، والمجاز العقلي في البيت في إسناد الجريان للحكم، ومضى تعريف التسهيم: 63، والمطابقة: 38، والتعليل: 53، والالتزام: 23 .

(5) في م: هذاان.

(6) انظر الكلام على هذا الموضع من مواضع الوصل: التلخيص: 58، الإيضاح: 64/2 –65، شروح التلخيص: 8/3–12 .

(7) بعد فقرتين في شرح نفس هذا البيت .

يكون بينهما جامع[1].

ومنها: رفع إيهام خلاف المراد من الجواب[2] كما إذا قيل لك:"جاء زيد"فقلت:"لا"وأردت أن تدعو للسائل فلا بد من الوصل؛ فتقول له – مثلا–:"لا، وأيدك الله"، أو:"لا، وحفظك الله"؛ لأنك لو فصلت لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، أو بعدم الحفظ،ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل لاختلافهما خبراً وإنشاءً .

ومنها: اتفاق الجملتين في الطلبية والخبرية لفظاً ومعنىً أو معنى فقط[3] فتصير ثمانية أقسام للوصل –كما تقدم في الجدول[4]–، مثال اتفاقهما في الخبرية لفظاً ومعنى نحو: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ [الانفطار:13–14]، وفي الطلبية: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ [الأعراف:31]، ومثال اتفاقهما معنى فقط: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ[5] ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ [البقرة: 83][6]؛ فعطف ﭽﯛ ﭼ [على][7] ﭽ ﯓ ﯔ ﭼ –وإن اختلفا لفظاً– لأن لا تعبدون إنشاءٌ في صورة خبرٍ؛ أي: "اعبدوا وقولوا"، وهذا معنى قولنا: (**وفي اتفاق**)؛ أي ويثبت الوصل –أيضاً– في اتفاق الجملتين في الخبرية أو الطلبية، وقولنا (**مع الاتصال**) ...إلخ؛ أي: ويشترط مع الاتفاق المذكور أن يكون بين الجملتين جامع –وهو المراد بالاتصال–، ويشترط في الجامع حصوله في [طرفي][8] الأولى وطرفي الثانية –أعني في المسند إليه والمسند–، نحو: "زيد طويل، وعمرو قصير" إذا كانا أخوين، أو متصادقين، أو متعاديين، أو نحوَ ذلك مما فيه نسبة جامعة بينهما؛ فلو كان

---

(1) انظر ما سبق : 209.

(2) انظر الكلام على هذا الموضع من مواضع الوصل: التلخيص: 61، الإيضاح: 84/2، شروح التلخيص: 3/67–69

(3) يسمى هذا الموضع عند البلاغيين:"التوسط بين الكمالين"، انظر الكلام على هذا الموضع وتسميته: التلخيص: 61، الإيضاح: 85/2 –87، شروح التلخيص: 3/69–76، معجم البلاغة العربية: 717–718.

(4) النص المحقق:207.

(5) **[56ب]**.

(6) ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ ساقطة في ت .

(7) ساقطة من: م .

(8) في م: طرافي

الجامع في المسند فقط لم يوصل كقولك: "زيد قائم، وعمرو جالس" إذا لم تكن بينهما نسبة، ولوكان في المسند إليه فقط لم يوصل أيضاً كقولك: "زيد قائم، أخوه شاعر"؛ كما يمنع [ذلك](1) في المفرد فلا تقول: "زيد شاعر وقائم"؛ إذ لا مناسبة بين القيام والشعر، وبالجملة فلا يفيد الجامع إذا كان في المسند وحده -وإن اتحد المسند إليه- نحو: "زيد يكتب ويعطي"، وكذا إذا كان في المسند إليه وحده -وإن اتحد المسند- نحو: "زيد يكتب، وعمرو يكتب"، وقد صرح السكاكي بمنع العطف في نحو: "خفي ضيق، وخاتمي ضيق"(2) .

ثم الجامع إما عقلي، أو وهمي، أو خيالي، ولنتكلم أولاً على القوى المدركة الباطنة لابتناء المسألة عليها فنقول:

زعم الحكماء أن القوى المدركة متعددة منها: العقل وهي القوة العاقلة المدركة للمعاني الكلية، ومنها: الوهم، وهي: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تؤدى إليها من طرق الحواس كإدراك العداوة والمحبة والصداقة من زيد مثلاً، وكالعداوة التي تدركها الشاة في الذيب، والمحبة التي تدركها السخلة في أمها . ومنها: الخيال وهي القوة المرتسمة فيها صور(3) المحسوسات المجتمعة في الحس المشترك، فهي كالخزانة له تبقى فيها الصورة بعد غيبتها عنه . ومنها: الحس المشترك، وهي القوة التي ترتسم فيها صورة الجزئيات **[57 أ]** المحسوسات بالحواس الخمس فتطالعها النفس من هنالك وتخزنها في الخيال . ومنها: الفكرة، وهي القوة المتصرفة في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل، وهي لا تسكن نوماً ولا يقظة؛ فإذا تقرر هذا فلا بد بين الجملتين من أمر يجمعهما(4) في الفكر من جهة العقل، أو الوهم، أو الخيال؛ فالجامع العقلي: ما أوجب اجتماع الجملتين في الفكر من جهة العقل؛ كاتحادهما في تصور - مثل اتحاد المسند أو(5) المسند إليه أو قيد من قيودهما كنعت، أو ظرف، أو حال-، وكتماثلهما، أو تضايفهما كالعلو والسفل، والعلة والمعلول، والسبب

(1) في م: [في ذلك] ولا معنى لوجود في في هذا السياق

(2) انظر: مفتاح العلوم: 270 .

(3) في م: سور .

(4) في م: يجمعها.

(5) في ت: و.

والمسبب، والأقل والأكثر؛ إذ لا يتعقل أحد المتضايفين بدون الآخر.

والجامع الوهمي: ما أوجب اجتماعهما في الفكر من جهة الوهم؛ كأن يكون بينهما شبه تماثل كالبياض مع الصفرة، والسواد مع الخضرة؛ فإن الوهم يجمعهما[1] في الفكر كالنوع الواحد لتقاربهما؛ بخلاف العقل فإنه يحكم بأنهما نوعان مختلفان فلا يجمعهما[2]، أو يكون بينهما تضاد كالبياض والحمرة، أو شبه تضاد كالسماء والأرض، والظهر والبطن؛ فإن الوهم يجمعهما[3] دون العقل؛ إذ يتعقل كل واحد منهما بحياله.

والجامع الخيالي: ما أوجب اجتماعهما في الفكرة من جهة الخيال -أيضاً-؛ بأن يكون بين تصويرهما اقتران سابق في الخيال، وهو مبني على مجرد الألفة والعادة؛ ولذلك تختلف الصور الثابتة في الخيالات باختلاف الأشخاص والعادات؛ فرب شخص لا تخطر له الصورة ببال، ورب آخر لا تغيب عن خياله، ولذلك تجد المشبهين تختلف تشبيهاتهم باختلاف مألوفاتهم؛ فقد تجتمع صورة القمر مثلاً في خيال شخص مع صورة رغيف، وفي خيال آخر مع صورة صحيفة[4] مستديرة صنعت من ذهب أو فضة بحسب الألفة، وينبغي للطالب أن يجتهد في تحصيل الجامع وإتقانه -ولا سيما الخيالي؛ لعدم انضباطه، وكونه بحسب الألفة والعادة -؛ لأن معظم أبواب المعاني وأجلها باب الفصل والوصل-وهو مبني على معرفة الجامع -.

وفي البيتين: الإيجاز،و حسن البيان[5]. **[57 ب]**

(ص) 139- والوصلُ مَعْ تَنَاسُبٍ في اسْمٍ وفِي فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدِ اصْطُفِيَ

(ش) لما فرغنا من بيان أسباب الوصل ذكرنا ما ينبغي أن تكون عليه هيئة الجملتين في الوصل؛ فذكرنا أن المختار في هيئة الوصل أن تكون الجملتان متناسبتين في الاسمية والفعلية؛ أعني إن كانت الأولى اسمية فالأولى أن تكون الأخرى كذلك، وإن كانت فعلية فالأولى أن

(1) في م: يجتمعهما.

(2) في م: يجتمعهما .

(3) في م: يجتمعهما

(4) ساقطة في م .

(5) مضى تعريف: الإيجاز: 23، وحسن البيان: 78.

تكون الأخرى فعلية أيضاً، إن مضارعية فمضارعية وإن ماضية[1] فماضية؛ فإذا قلت: "زيد قائم" فالأولى أن تقول: "وعمرو قاعد"، لا: "وقعد عمرو"، ولا: "وعمرو قعد"، وإذا قلت: "قام زيد" فالأولى: "وقعد عمرو"، لا: "وعمرو قاعد" ونحو ذلك؛ إلا أن يكون مانع يمنع من تلك المناسبة فيجب تركها، ويكون الوصل حينئذ على الهيئة التي اقتضاها الحال؛ كما إذا أريد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت والدوام نحو: "قام زيد، وعمر قاعد"، أو اقتضت[2] إحداهما التعبير بالماضي، واقتضت الأخرى بالمضارع، نحو: "قام زيد، ويقعد عمرو"، ومنه: ﭽﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭼ [الحج:25][3]، ﭽﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ [البقرة:87][4]، أو كانت إحداهما مطلقة والأخرى مقيدة نحو: "أكرمتُ زيداً، وإنْ أتى أخوه أكرِمُهُ –أيضاً–"؛ فيجب الوصل في هذا كله على الهيئة المذكورة لحصول المانع من المساواة في الهيئة، هذا[5] معنى البيت غير أن في ظاهره إشكالاً، لأنه يوهم أن المراد تفضيل الوصل ههنا على الفصل، وليس كذلك؛ بل[6] معنى البيت: والوصل على هيئة المناسبة بين الجملتين في الاسمية والفعلية مع عدم المانع من تلك المناسبة **(قد اصطفي)**؛ أي اختير وفُضِّلَ[7] على كَوْنِ الوَصْلِ بغير تلك المناسبة المذكورة، والمفضَّل[8] عليه[9] الوصل مع عدم التناسب، وهذا كله مع تحقق حصول سبب الوصل على كلا التقديرين، والله الموفق للصواب.

وفي البيت: الإيجاز[، والمطابقة، والالتزام] [10] [1].

---

(1) في م: مضاية

(2) في م: قتضت .

(3) التعبير بالمضارع هنا للإشعار بأن هذا الصد منهم مستمر، وقيل: لاستحضار الصورة، انظر على سبيل المثال: الكشاف: 10/3، روح المعاني: 138/17، التحرير والتنوير: 236/17 .

(4) انظر ما سبق من الحديث عن الآية في النص المحقق: 148.

(5) في ت:على .

(6) ساقطة في ت.

(7) في م: [وفصل] .

(8) في ت: فالمفضل .

(9) ساقطة في ت.

(10) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

=

(1) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33، والالتزام: 23 .

الباب الثامن :
الإيجاز والإطناب والمساواة

(ص) الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة .

[58 أ](ش) الإيجاز في اللغة هو: السرعة والخفة والاختصار، أوجزت الأمر أي اختصرته وعجلته، وأوجزت الكلام: قصرته[1]، والإطناب لغةً: المبالغة في النطق، وأصله من الطُّنُبِ: [حبل][2] الخباء، ويجمع على أطناب، وأطناب الشجر عروقه، وأطناب الجسد: عصبه[3]، وفي الاصطلاح كما سيأتي إن شاء الله[4].

(ص)140– تأديةُ المعنى بِلَفْظٍ قَدْرِهِ[5]	**هِيَ المساواةُ ك:"سِرْ بِذِكْرِهِ"**
141– وَبِأَقَلَّ مِنْهُ إِيجَازٌ عُلِمْ	**وَهْوَ إِلَى قَصْرٍ وَحَذْفٍ يَنْقَسِمْ**
142– ك:"عن مجالس الفسوق بُعْدَا	**فلا تصاحب فاسقاً فتردى"**
143– وَعَكْسَهُ يُعْرَفُ بِالإِطْنَابِ	**ك:"الزم –رعاكَ اللهُ– قرعَ البابِ"**

(**ش**) اختلفت آراؤهم في الإيجاز والإطناب والمساواة، هل هي أمور نسبية؛ أي: يكون تحققها بالإضافة والقياس إلى العبارة المتعارفة، أو حقيقية[6]؟ والتحقيق أنها [حقيقية][7] [8]؛ فالتعبير عن المعنى المقصود لا يخلو: إما أن يكون بلفظ مساو له أوْ لا، والثاني: إما أن يكون ناقصاً عنه أو زائداً، والناقص إما أن يكون وافياً به أو غير وافٍ، والزائد إما أن يكون لفائدة أوْ لا؛ فهذه خمس طرق في كيفية تأدية المعنى: ثلاثة منها مقبولة في البلاغة[9] واثنان مردودان، فالثلاثة هي (المساواة) و(الإيجاز) و(الإطناب)؛ فالمساواة هي: كون اللفظ بقدر المعنى المراد،

---

(1) لسان العرب: (وج ز)

(2) في النسختين: بحبل.

(3) لسان العرب: (ط ن ب)

(4) بعد أسطر قليلة.

(5) "(قدره) بدل من لفظ"، حاشية المنياوي: 120.

(6) في ت: حقيقة.

(7) في النسختين: حقيقيته.

(8) هذا هو اختيار القزويني، انظر المسألة والخلاف فيها في كل من: التلخيص: 65، الإيضاح: 2/110–112، شروح التلخيص: 3/160–169 .

(9) في ت: بالبلاغة.

نحو: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ [فاطر:43]، ونحو: ["رب اغفر لي ذنوبي"، والإيجاز هو: كون اللفظ أقل من المعنى المرادِ وافياً به، نحو:][1] "رب اغفر لي" بحذف حرف النداء، وياء الإضافة من (ربي)، وحذف المفعول، والإطناب: هو[2] كون اللفظ زائداً على أصل المعنى المراد لنكتة، نحو: "يا رب إني[3] أسألك أن تغفر لي ذنوبي كلَّها ما علمت منها وما لم أعلم وما أخفيته منها وما أعلنته وما قدمته منها وما أخرته"، ولا شك أن هذا اللفظ أكثر من المعنى، والنكتة فيه: المبالغة في الإلحاح والاعتراف والرغبة.

والاثنان المردودان أحدهما الإخلال: وهو التعبير عن المعنى بلفظ أقل منه غير واف به، الثاني: الحشو والتطويل وهما: التعبير عنه بلفظ زائد عليه لغير فائدة إلا أن الحشو متعين والتطويل غير **[58 ب]** متعين؛ فالحشو كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم[4]

فزيادة (قبله) حشوٌ لأنه متعين، والتطويل كقوله:

وقددت القميص لراهشيْه وألفى قولها كذباً وميناً[5]

الكذب والمين مترادفان[6]، فلا فائدة في الجمع بينهما، والتقديد: التقطيع[7]، والراهشان: عرقان في[8] باطني الذراع[9].

ثم الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف؛ فإيجاز القصر نحو: "أضربت؟"؛

---

(1) ما بين الحاصرتين ساقط في ت.

(2) في ت: هي.

(3) ساقطة في ت.

(4) البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى في معلقته، انظر:شرح ديوان زهير: 29، ومعاهد التنصيص: 1/325-326.

(5) البيت من الوافر، وقائله عدي بن زيد العبادي، ولفظه في الديوان: (وقدمت الأديم ...) انظر: ديوانه:183، معاهد التنصيص: 1/310-311، حل العويص: 200 .

(6) لسان العرب: (م ي ن).

(7) لسان العرب: (ق د د).

(8) في ت: عرقان ما في باطن...إلخ.

(9) لسان العرب: (ر هـ ش).

فلفظه أقل من معناه؛ لأن معناه أنك أوقعت الضرب على زيد، وأنك لم تضرب غيره، والعبارة إنما تساوي إيقاعك الضرب على زيد فقط –وليس فيها حذف–، ومنه قوله تعالى: ﭽﯜ ﯝ ﯞ ﯟﭼ[البقرة:179]، لأن الناس إذا علموا أن من قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك أدعى إلى ألا يقتل بعضُهم بعضاً فيكون ذلك حياة لهم –وليس فيها حذف–، وأما متعلق الظرف فإنه لما وجب حذفه لسده مسده صار كأنه لم يكن واستغنى عنه المعنى، وتقدير العامل إنما هو لرعاية حكم لفظي، وهو: أن حروف الجر لا بد لها من عاملٍ متعلّقٍ[1]، وتأمل هذه الآية الكريمة وما احتوت عليه من عجائب البلاغة، وانظر ما بينها[2] وبين ما كان عند العرب ويَعُدُّونهُ[3] أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم: "القتل أنفى للقتل"[4]؛ فإنها تفضله بأمور كثيرة منها[5]: قلة حروف ما يقابله، ومنها: القصر[6]، والتنكيرُ للتنويعِ أو التعظيمِ، وسلامة اللفظ[7]،

(1) هذا رد على ما يمكن أن يقال من أن "لكم" جار ومجرور –ظرف– متعلق بمحذوف، وعليه فالآية من إيجاز الحذف، انظر:المطول:286، مختصر السعد:184/3، حاشية الدسوقي:184/3.

(2) في ت: بينهما.

(3) في النسختين: ويعدوه.

(4) تناقلت كتب البلاغة هذه المقولة في سياق المقارنة بالآية التي قارنها بها المؤلف وقد ذكره الميداني: تحت المثل: "بعض القتل إحياء للجميع" فقال: وهذا مثل قولهم:...ثم ساق المقولة– ولم ينص على كونها مثلا، انظر المراجع الآتية في الهامش التالي، مجمع الأمثال: 149/1 .

(5) انظر للتوسع حول بلاغة الآية –على سبيل المثال– كلا من: التلخيص: 66، الإيضاح: 118–119،شروح التلخيص: 185/3–190، المثل السائر: 117/2–118، المطول: 287، روح المعاني: 51/2، تفسير المنار: 130/2–133، معجم المصطلحات البلاغية: 362/1، ولبعض أهل العلم تحفظ على مثل هذه المقارنة؛ لأنه لا مقارنة بين كلام الخالق والمخلوق، بينما نقل بعض المعاصرين عن ابن الأثير قوله،– ولم أجده في مظان وجوده في كتبه –:"إنه لا نسبة بين كلام الخالق عز وجل وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم"،انظر شرح دروس البلاغة لابن عثيمين: 91، تعليق محقق:"مفتاح تلخيص المفتاح": 446/1 هامش (5).

(6) المستفاد من تقديم الخبر على المبتدأ، انظر المطول: 287، وسيأتي في كلام المؤلف بعد قليل ما في هذه النكتة من نظر .

(7) الظاهر أن المؤلف يقصد بهذا سلامة اللفظ من توالي الأسباب الخفيفة التي تنقص سلامة الكلام، =

وتضمن القصاص[1]، والنص على المطلوب[2]، والاطراد[3]، والسلامة من التكرار، والمطابقة، واستغناؤه عن تقدير محذوف، وصحة المعنى[4]، واستشكل إفادة القصر بأن تقديم الخبر على المبتدأ النكرة نحو: "في الدار رجل" لا يفيده[5].

وأما إيجاز الحذف فنحو: ﭽﮓ ﮔﭼ [يوسف:82]؛ أي: أهل القرية، والمحذوف إما جملةٌ، أو جزءٌ من جملة – عمدة كان أو فضلة–، وجزء الجملة إما مضافٌ كالمثال المذكور، أو موصوفٌ نحو: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ ﮆ [الأعراف: ١٦٨][6]، أو صفةٌ [56 أ]نحو: ﭽ ﮛ ﮜ ﮝﭼ [الكهف:79]؛ أي: صحيحةٍ أو سالمةٍ أو غيرِ معيبةٍ ونحو ذلك؛ بدليل قوله: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ [الكهف: ٧٩]، أوشرطٌ أو جوابهُ؛ إما لمجرد[7] الاختصار نحو: ﭽﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[يس:45] الآية؛ أي[8] أعرضوا بدليل قوله بعد ذلك: ﭽﭿ ﮀ [9]ﮁ ﮂﭼ [يس:46]، أو للإشعار[10] بأنه مما لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع إلى كل ما يمكن أن يكون

=

انظر: عروس الأفراح: 188/3، المطول: 287 .

(1) لعل المؤلف قصد بتضمين القصاص الإشارة إلى ما ذكر من أن القصاص قتل وتفويت للحياة–وقد جعل ظرفاً متضمناً للحياة–، وهذا فيه غرابة ترجح الآية على المقولة، انظر المطول: 287.

(2) المراد بالمطلوب: الحياةُ، انظر على سبيل المثال: التلخيص: 66، المطول: 287.

(3) المقصود بالاطراد هو أن الحكم المستفاد من الآية مطرد لأن القصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل – كالذي على وجه القصاص–، وقد يكون أدعى له – كالقتل ظلما–، انظر–على سبيل المثال –: التلخيص: 66، المطول: 287.

(4) لعل المؤلف يقصد بصحة المعنى الإشارة إلى ما ذكر من أن قولهم: "القتل أنفى للقتل" فيه تناقض في الظاهر حيث جعل الشيء نافياً لنفسه، قال التفتازاني: "وفيه نظر لأن ذلك غرابة محسنة"، انظر المطول: 287 .

(5) المطول: 287.

(6) الآية بتمامها ﭽﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ الأعراف: ١٦٨

(7) في م: المجرد .

(8) ساقطة في ت.

(9) [59 أ] .

(10) في ت: لإشعار.

عليه الجواب؛ كقول السيد لعبده: "والله لئن قمتُ إليك"؛ فهو أبلغ في وعيده من تعيين الجواب لجولان نفس[1] العبد في ضروب الجواب فلا يتصور عذاب إلا ويجوز أن يكون الأمر أشد من ذلك، ومنه: چ   چ [الأنعام:27]، چ ئۆ ئۆ ئۈئۈ ئېچ [سبأ: 31]، چ ئۆ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ [السجدة:12]، چ ۋ ۇ ۆ ۆ و چ[الزمر:73]، وغير ذلك مما تقدم، وأما الجملة فنحو: چ ٹ ٹ ٹٹ ڤ چ [الشعراء:63] ؛ أي: فضرب فانفلق، چ ڈ ٹ ڈ ڈ چ [يوسف:45-46] ؛ أي: فأرسلون إلى يوسف لأستبصره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له: يا يوسف.

والمحذوف[2] لابد[3] له من دليل، وأدلته كثيرة منها:

العقل[4] نحو: چئاچ [الفجر:22] أي أمره[5]، ومنها: الشروع، كبسم الله؛ أي أقرأ أو[6] آكل أو أقوم ونحوه . ومنه: الاقتران، كقولك للمسافر: "بالسلامة"؛ أي قدمت أو سافرت .

وقولنا: (بلفظ قدره)؛ أي مثله بأن يكون لكل معنى كلمة، وقولنا: (ك:"سر بذكره") مثال للمساواة، والمطلوب به حث الطالب على الإكثار من[7] ذكر الله سبحانه؛ ومعناه كن في سلوكك وسفرك إلى الحضرة سائراً بذكر الله سبحانه؛ فإن ذكر الله سبحانه يفيد تزكيةَ النفس وتطهيرَها، وتصفيةَ القلب ورقتَه، وهو[8] دليل القلب في توجهه إلى الله سبحانه، وكم من فتوحات إلهية تفتح على قلوب الذاكرين واردات وتجليات لا تحيط بها العبارات؟! والخير

---

(1) في ت: النفس.

(2) قول المؤلف: "والمحذوف" دقيق خلافاً لعبارة صاحب التلخيص حيث عبر بـ:"الحذف"؛ ذلك أن الذي تتعدد أدلته إنما هو المحذوف بخلاف الحذف فإن دليله واحد وهو العقل، انظر حاشية الدسوقي: 203/3، وهذا مما يحسب للمؤلف، انظر قسم الدراسة:78.

(3) الباء مطموسة في م .

(4) في ت: الفقل، وفي م: الفعل، وكلاهما خطأ واضح، انظر التلخيص: 67 .

(5) لا تصلح القرينة العقلية في مثل هذا المقام -وهو مقام ذكر صفات الله- لصرف الكلام عن ظاهره وتقدير محذوف، فالصواب عدم وجود حذف في الآية، انظر ما سبق في هذا البحث في فصل المجاز العقلي: 65 هامش(2) .

(6) في ت: و.

(7) العبارة في م: الإكثار وذكر ...إلخ

(8) هو ساقطة في ت .

كله في ذكر الله تعالى، وكم فات الغافل من خير ونور؟! ولو علم الغافل ما في ذكر الله من الخيرات ما سبقه أحد بتسبيحة، ويقال: "من فاتك بدينار أودرهم ففتْه بتسبيحة أو ركعة"[1]؛ فينبغي للعاقل[2] ألا يهمل[3] نفسه، وأن يحافظ على عمره، ولا يرضى لنفسه[4] أن يكون أقل الناس عملاً صالحاً، بل ينبغي له ألا يرى أحداً واثباً على عمل إلا بادر وسبقه إليه، ومن فاتك بركعة أو تسبيحة فقد فاتك بخير كثير، ترضى[5] لنفسك أن يكون غيرك أسبق منك إلى عبادة الله تعالى وأعظم درجة؟! وأي حسرة أعظم من هذه؟ وقد كان **[59ب]** بعض الإخوان فيما سبق مهما رأى أحدهم أخاه عاكفاً على عبادة الله جزع ونهض مشمراً[6] إلى العبادة لئلا يسبقه أخوه بشيء من العمل فيكون أعظم درجة وأوفر حظاً[7] عند الله تعالى، بل ربما خيف على بعضهم الموت من الغيرة مخافة أن يقصر به دون مرتبة أخيه، لا على جهة الحسد، ولكن على جهة الرغبة والمسابقة إلى الخيرات؛ لأن الله عز وجلَّ[8] يقول: چگ گ گ گ گ چ[الحديد:21] الآية، چب ب ب ب گگچ [آل عمران:133]، چڤ ڤچ [البقرة:148]، ومن علامة القرب من الله سبحانه أن يجري ذكره على قلب العبد ولسانه، ولا يوجد لسقم القلب وقساوته دواء مثل ذكر الله تعالى، وبركات الذكر وتجلياته وأشواقاته لا تحصى، ومن فاته من عمره نَفَسٌ بغير ذكر الله ولا نوعٍ من العبادة فقد فاته من الخير ما لا يعلمه إلا الله، نسأل مولانا الكريم أن يوفقنا وجميع إخواننا إلى العكوف على عبادته بمنه وفضله، آمين.

---

(1) لم أجد المقولة عند غيره ولم أعرف قائلها.

(2) في م: العاقل

(3) في م: بهمل.

(4) ساقطة في ت.

(5) في م: ارتضى.

(6) يحتمل ما في ت:[شمر] أو مشمر.

(7) في م: حظ.

(8) في م: جل وعز.

وقولنا: (**ك:"عن مجالس**)... البيت [مثال لإيجاز[1] الحذف؛ أي أهل الفسوق في حذف المضاف، ورجلاً فاسقاً في حذف الموصوف[2].

وفي الأبيات: الفصل والوصل، والإيجاز، والإطناب][3] [4].

(ص) 144- يجيءُ بالإيضاحِ بعدَ اللبسِ لِشوقٍ او تمكنٍ في النفسِ

145- وجاء بالإيغال والتذييل تكريرٍ اعتراضٍ او تكميلِ

146- يُدْعَى بِالاحْتِراسِ والتتميمِ وقفوِ ذي الخصوصِ ذا التعميمِ

(ش) ذكرنا في هذه الأبيات أموراً يكون فيها الإطناب:

منها: الإيضاح بعد الإبهام، كقولك لمن تبشره بقدوم حبيبه[5]: "أبشر بما يسرك، أبشر بقدوم حبيبك فلان"، وهو المراد بقولنا: (**يجيء بالإيضاح بعد اللبس**)؛ أي يكون الإطناب بالإيضاح - أي: البيان-بعد اللبس - أي: الإبهام-، وفائدته أن يرى المعنى في صورتين: أولاهما مبهمة، وأخراهما موضحة؛ فتتشوق إليه نفس السامع

---

(1) في ت: الإيجاز، وما أثبته هو المناسب للسياق،وسيأتي التنبيه أن هنا سقطا في م.

(2)لم يرتض هذا المنياوي لأن: "عدم ذكر "رجلاً" لا يعد حذفاً من التركيب في الاستعمال، بل ولا في عرف النحاة فإنه يستغنى في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب، وليس المفعول محذوفاً، تأمل وعليك بالإنصاف" . وكلامه وجيه، حاشية المنياوي: 122، مع ملاحظة أن المنياوي عزى قوله: (ورجلاً فاسقاً) -في حذف الموصوف- إلى بعض الشراح – وهو علي العزي –، ولم يعزه إلى الأخضري لأنه اعتمد على نسخة ليس فيها سوى قوله: (مثال لإيجاز الحذف).

(3) ما بين الحاصرتين ساقط من م، وانظر ما سبق في الهامش السابق .

(4) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل: 33، والموجود في الأبيات الوصل فقط، والإيجاز: 23، والإطناب:47.

(5) يلاحظ أن المؤلف أعرض عن مثال القزويني وهو قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [طه: ٢٥]، ولعل سبب إعراضه ما وجه إلى هذا التمثيل من اعتراضات، انظر: التلخيص:68، مواهب الفتاح: 3/211- 212 .، حاشية الدسوقي: 3/211- 212 .

لذتها به بعد الإيضاح . أو تتشوف إليه وتصغي فيتمكن منها بعد إيضاحه[1]، وهذا معنى قولنا: (**لشوقٍ**) البيت، فهو تعليل للإيضاح بعد اللبس، ومنه[2] قوله ﷺ: "يشيب ابن آدم وتشِبُّ معه خَصْلَتَان الحرص وطول الأمل"[3]، وهذا النوع من الإيضاح يسمى بالتوشيع[4]، وسيأتي -إن شاء الله- في محله من علم البديع[5].

ومنها: الإيغال، وهو: ختم الكلام بما يفيد[6] نكتة يتم المعنى بدونها[7]، ومنه: **[60 أ]** ﭽﮥﮦ ﮧ ﮨ ﮩﮪ ﮫﭼ [يس:20-21]، ومعلومٌ أن الرسول مهتد لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب[8] في الرسل [أي أنكم][9] لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم وتربحون صحة

---

(1) يلاحظ أن المؤلف جعل فائدة الإيضاح بعد الإبهام ترجع إلى أمرين هما: اكتمال اللذة، والتمكن في النفس، وجعل هذين الأمرين متفرعين عن أمر واحد هو التشوق الحاصل بالإبهام، لكن عبارته في النظم لا تدل على أن التشويق هو الذي يؤدي إلى التمكن في النفس مما جعل عبارته في النظم محل اعتراض، انظر حاشية المنياوي: 122-123.

(2) أي ومن أمثلة الإيضاح بعد الإبهام.

(3) لم أجده مسنداً بهذا اللفظ، وأخرجه بنحوه البخاري (6420، 6421)، ولفظ إحدى رواياته: "يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبَرُ مَعَهُ اثْنَانِ حُبُّ الْمَالِ، وَطُولُ الْعُمُرِ"، ومسلم: (1046-1047)، ولفظ إحدى روايات مسلم: "يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ وَالْحِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ".

(4) والتوشيع -عند القزويني- هو: أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الآخر، انظر: التلخيص: 68-69، وقد نبه بعض أهل العلم على أنه لا يشترط أن يكون في عجز الكلام، وأن من التوشيع الإتيان بجمع مفسر بمتعدد، انظر على سبيل المثال: شروح التلخيص: 215/3-216.

(5) انظر ما سيأتي في النص المحقق: 398.

(6) في ت: يفيده، وهو صحيح لكني أثبت ما في م لموافقته لعبارة القزويني، انظر التلخيص:69.

(7) اختلف البلاغيون في اختصاص الإيغال بالشعر، وصنيع المؤلف في تعريفه للإيغال وتمثيله له وختمه الكلام بحكاية القول باختصاصه بالشعر؛ كل ذلك يدل على أنه لا يرى اختصاصه بالشعر.

(8) في ت: ترغيباً.

(9) ما بين الحاصرتين ليس في النسختين ولكني زدته لتستقيم العبارة .

دينكم، ومنه: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ [التوبة: ٢٥]، والنكتة التأكيد، ومنهم من خصصه بالشعر[1].

ومنها: التذييل، وهو: تعقيب جملة بجملة[2] تشتمل على معناها للتأكيد؛ [فبينه] وبين الإيغال عموم من وجه[3]؛ فإن[4] هذا[5] لايكون في غير الجملة، ولا لغير توكيد، ويكون في ختمِ الكلام وغيرِه، ومثاله: "أكرمت صديقي، ولا يكرم إلا الصديق"، وهو قسمان:

أحدهما: ما خرج مخرج المثل، وهو أن تكون الثانية مستقلة بإفادة المراد غيرَ متوقفة [على ما][6] قبلها جاريةً مجرى الأمثال، نحو: ﭽ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ [الإسراء:81].

الثاني: ما لم يخرج مخرج المثل، وهو أن تتوقف الثانية على [الأولى][7] في إفادة المراد، نحو: "أكرمت زيدا، وهل يكرم إلا ذلك الرجل؟"، ومنه: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ [8] ﮄ ﮅ ﭼ [سبأ:17] على أن المعنى: وهل يجازى بذلك الجزاء المخصوص[9].

ومنها: التكرير[10]، نحو: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ [التكاثر:3-4] كرر لتأكيد الإنذار

(1) انظر المسالة في: التلخيص: 69، الإيضاح: 137/2-139، شروح التلخيص: 220/3-225.

(2) يشترط في الجملة المجعولة تذييلاً أن لا يكون لها محل من الإعراب، انظر مواهب الفتاح: 225/3، حاشية الدسوقي: 225/3 .

(3) انظر الفرق بينهما في: مختصر السعد: 225/3، حاشية الدسوقي: 225/3، مواهب الفتاح: 225/3 .

(4) في ت: بأن.

(5) أي التذييل .

(6) في النسختين: [عمَّا]، والمناسب ما أثبته.

(7) في م: الأول

(8) في النسختين:يجازى، وقد قرأ بها نافعٌ -الذي مشى المؤلف على قراءته- وغيرُه، انظر النشر في القراءات العشر: 350/2.

(9) أما إذا كان المعنى وهل يجازى الجزاء المطلق إلا الكفور فإنه يكون من الوجه الأول، انظر: شروح التلخيص: 226/3-227 .

(10) يلاحظ أن المؤلف أغفل قيداً ذكره القزويني، وهو وجود النكتة، انظر في فائدة هذا القيد: مواهب الفتاح: 218/3.

والردع و[أتي][1] بثم للدلالة على أن الثاني أبلغ من الأول، ومنه: ﭽﮓ ﮡ ﮡ ﮢ ﮢﭼ [الانفطار:17] الآية، و[كثيراً][2] ما تخرج (ثم) عن تراخي الزمان إلى الارتقاء من أمر إلى أبلغ منه؛ تقول: "حذرتك ثم نصحتك"، ومنه: "والله ثم والله"؛ فهي للدلالة على زيادة التوكيد والتفخيم.

ومنها: الاعتراض، وهو أن يأتي بجملة فأكثر بين **[56 ب]** شيئين متلازمين لنكتة[3]، كقولنا: "والله تعالى أعلم"، ونحو: "اعلم -حفظك الله- أن التقوى أساس كل خير"، وكقوله:

واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعُهُ

أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا[4]

النكتة في المثال الأول: التنزيه، وفي الثاني: الدعاء، وفي الثالث: التنبيه.

ومنها: التكميل، -وهو: الاحتراس-، ومعناه: أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يرفعه[5]، نحو[6]: ﭽﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮡ ﮢ ﮣﭼ [النمل:8]، [ﭽﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [الرعد: ٩

---

(1) في النسختين: أوتي، والمناسب ما أثبته.

(2) في النسختين: كثير .

(3) يلاحظ على المؤلف عدم دقته في التعريف وعبارة صاحب التلخيص – وسقت عبارته من شروح التلخيص لوجود خلل في هذا الموضع في طبعة التلخيص التي اعتمدت عليها –: أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، انظر: التلخيص: 70، الإيضاح: 147/2، شروح التلخيص: 237/3–238، وانظر رأياً آخر في المراد بالاعتراض في: التلخيص: 71، الإيضاح: 151/2–152، شروح التلخيص: 246/3–250

(4) البيت من السريع أو الكامل، وأنشده أبو علي الفارسي دون عزو إلى قائل، انظر: معاهد التنصيص: 377/1، حل العويص: 230، عقود الدرر: 42 أ.

(5) وقد يكون هذا الرافع في وسط الكلام أو آخره، انظر: مختصر السعد: 231/3–234، حاشية الدسوقي: 231/3–234، مواهب الفتاح: 231/3–234 .

(6) يلاحظ أن المؤلف زاد بعض الشواهد على ما في التلخيص، انظر: التلخيص:70، وانظر حول شواهد المؤلف قسم الدراسة:73–74.

]][1] ﭻﭼ ﭽ ﭾﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮃ [الروم:27]، ﭽ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ [المائدة:54] **[60ب]** .

ومنها: التتميم، وهو: أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة؛ كالمبالغة في نحو: ﭽﭦ ﭧ ﭨﭼ [الإنسان: 8]، إن قلنا بعود الضمير على الطعام – أي على حب الطعام والاحتياج إليه – لا إن قلنا بعوده على اسم الله[2]، ولتقليل[3] المدة في: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [الإسراء:1].

ومنها: عطف الخاص على العام، نحو: جاء الناس والعلماء، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [البقرة:238]، ﭽﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞﭼ [البقرة:98]، والنكتة فيه تفضيلُ المعطوفِ والاهتمامُ به حتى كأنه مغاير لما عُطِفَ عليه، وإلى هذا النوع أشرنا بقولنا:(**وقفو ذي الخصوص ذا التعميم**)؛ أي: ويكون الإطناب أيضاً بإتْبَاع الخاص العام؛ أي: في مجيئه تابعاً له في المصدر مضافاً[4] لفاعله ومفعوله[5]، والمراد بالتبعية العطف .

فهذه ثمانية أنواع من الإطناب في الأبيات المذكورة ويأتي على غير ذلك أيضاً[6]، فقولنا: (**بالإيغال**) هو في اللغة: من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها، ويقال أيضاً: أوغل القوم إذا أمعنوا[7] سيرهم، ووغل على القوم: دخل عليهم في طعام أو شراب[1]، و:(**التذييل**) من

---

(1) في النسختين: وهو الكبير المتعال، ولا توجد آية بهذا الفظ؛ فكأنه سبق قلم من المؤلف أو الناسخ، والظاهر أن المؤلف يريد سوق الآية التي أثبتها، والله أعلم.

(2) في عود الضمير في الآية خلاف على أقوال من أشهرها قولان:

الأول: أنه عائد على الطعام فكأنهم يؤثرونه وهم محتاجون إليه .

الثاني: أنه عائد على الله تعالى، والمعنى أنهم يطعمون حال كونهم محبين لله .

انظر حول هذا الخلاف–على سبيل المثال –: زاد المسير: 145/8، تفسير ابن كثير: 3677/8، روح المعاني: 195/29، تتمة أضواء البيان: 674/8–675 .

(3) كذا في النسختين، والظاهر أنه معطوف على كالمبالغة فالأولى أن يسقط حرف الجر، والله أعلم.

(4) في ت: مضاف.

(5) العبارة غير واضحة، وعبارة الثغري:"(**قفو**) مصدرٌ مضاف إلى فاعله، و(ذا) مفعوله؛ أي: وأن يقفو ذو الخصوص ذا التعميم ؛ أي يتبعه"، موضح السر المكمون: 121أ.

(6) انظر التلخيص: 71، الإيضاح: 152/2–154، 250/3–255 .

(7) في ت: أمنعوا.

ذيلت الأمر إذا ألحقت به ما يناسبه -كأنك جعلت له ذيلاً-[2]، و:(**الاحتراس**) هو: التوقي والاحتراز[3]؛ كأنك تحرس به الكلام وتحفظه من توهم خلاف المقصود، وقولنا: (**والتتميم**) مخفوض عطفاً على الإيضاح كسائر المعاطيف، وجملة (**يدعى**)[4] إما حال من التكميل، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: وهو يدعى.

وفي الأبيات: الفصل، والوصل، والإيجاز، والمجاز العقلي، والتسهيم، والمطابقة، والتعليل، والجناس الناقص، والالتزام، والموازنة[5].

(ص) 147- ووصمةُ الإخلالِ والتطويلِ

والحشوِ مردودٌ بلا تفصيلِ

(ش) الوصمة هي العيب[6]، وقد تقدم الكلام على الإخلال والتطويل والحشو مستوفَيَاً[7]، ولفظ: (**مردود**) خبر عن: (**وصمة**) لإضافتها إلى المذكر، والمضاف إليه يكسب المضاف التذكير كما يكسبه التأنيث إن كان صالحاً للحذف-وهذا صالح له-[8]، وبهذا البيت يتقيد ما أطلقناه في الإيجاز والإطناب[9]، على أنهم صرحوا بجواز الإخلال ببعض قيود

=

(1) لسان العرب: (وغ ل)، وهذا الأصل اللغوي هو الذي ذكره في مختصر السعد: 220/3، وانظر رأيا آخر في حاشية الدسوقي: 220/3 .

(2) لم أجد هذا المعنى فيما اطلعت عليه من مراجع، ومن الواضح أنه استعمال مجازي .

(3) لسان العرب (ح ر س) .

(4) في ت: تدعى.

(5) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل: 33، والإيجاز: 23، والمجاز العقلي -باسم الإسناد المجازي-: 175، والتسهيم: 63، والمطابقة: 38، والتعليل: 53، والجناس الناقص: 34، والالتزام: 23، والموازنة: 50.

(6) لسان العرب:(وص م)

(7) وذلك في بداية الباب.

(8) شرح ابن عقيل: 2/49-51، أوضح المسالك: 3/91-96 .

(9) عند البيتين: 141، 143 .

التعريف اعتماداً على وضوحه وشهرته حيث يكون الغرض ذكر الأقسام على وجه يشير **[61 أ]** إلى التعريف -وإن لم يحصل به تمام الامتياز-.

وفي البيت: الإيجاز، والفصل، والموازنة، وحسن الاختتام(1).

تم علم المعاني بحمد الله تعالى وفضله

ونسأل مولانا الكريم أن يمن علينا بإكمال الفنين الآخرين بفضله ورحمته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

(1) مضى تعريف الإيجاز: 23، ولم يتبين لي موضعه في البيت، ومضى تعريف الفصل: 33، وليس في البيت الفصل بل فيه الوصل، ومضى تعريف الموازنة:50، وحسن الاختتام هو ختم الكلام بخاتمة محكَمة حسنة، وقد تكلم عليه البلاغيون دون أن يعرفوه، وسيأتي الحديث عنه في آخر النص المحقق:425، 428.

الفن الثاني : علم البيان

الفن الثاني: علم البيان

لما كان البيان جزءاً من علم البلاغة قدم على البديع، وقد تقدم أن البديع من توابع البلاغة لا جزء منها[1].

(ص) 148 – فَنُّ البيانِ عِلْمُ ما به عُرِفْ تأديةُ المعنى بِطُرْقٍ مُخْتَلِفْ

149 – وُضُوحُهَا [2].................. ....

(ش) أشرنا بهذا إلى تعريف علم البيان، وهو: العلم بالقواعد التي يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، والمراد بالمعنى الواحد: مدلول الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال؛ وبهذا يندفع ما أورد عليه من دخول المعنى البسيط المعبر عنه بألفاظ مترادفة ك:القمح، والبر، والحنطة، وك:الأسد، والليث، والحارث، والغضنفر، والقسورة، والمراد بالطرق العبارات، ومعنى اختلافها في وضوح الدلالة أن بعضها أوضح دلالة على ذلك المعنى من بعض؛ كما إذا أردت إيراد معنى أن تقول: "رأيت رجلاً شجاعا"، و" زيد شجاع" – مثلاً – بعبارات مختلفة في وضوح الدلالة عليه فإنك تقول:"زيد كالأسد في الشجاعة"، و"زيد كالأسد"، و"زيد أسد" و" رأيت أسداً يرمي"، و"رأيت أسداً على فرس يرمي وأشباله حوله"، و"رأيت أسداً يرمي ويسبح الله"، ونحو ذلك من الاستعارات والكنايات، فلا شك أن هذه العبارات – وإن كان معناها واحداً – فهي مختلفة في وضوح الدلالة عليه؛ فالعلم **[61 ب]** بالقواعد التي يتوصل بها إلى تأدية المعنى الواحد بمثل هذه العبارات [هو علم البيان، وسمي بياناً لأنه يعين على بيان المعنى ويصون العبارة][3] الدالة عليه من التعقيد.

وقولنا: (**علم ما**) مصدوقُ (**ما**) القواعدُ، وعاد الضمير عليها بلفظ الواحد المذكر تغليباً للفظ، وقولنا: (**وضوحها**) على حذف مضاف أي وضوح دلالتها.

---

(1) لعل المؤلف يشير إلى ما ذكره في بداية الكتاب عندما عرف علم البديع وبين أنه الفن الذي تعرف به وجوه تحسين الكلام، ففهم منه أن البديع من التوابع، انظر النص المحقق:35ن وانظر مختصر السعد: 256/3، حاشية الدسوقي: 256/3.

(2) ساقطة في ت.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(ص) ...... واحصرهُ في الثلاثةِ تشبيهٍ او مجازٍ او كنايةِ

(**ش**) يعني أن المقصود من مباحث علم البيان ينحصر في ثلاثة أبواب؛ التشبيه والمجاز والكناية؛ أما المجاز والكناية فهما مقصودان بالذات، وأما التشبيه فلأن من أنواع المجاز [الاستعارة – وهي تنبنى على التشبيه؛][1] لأنه أصلها –، ولكثرة مباحثه وتشعب أحكامه جَعَلَ[2] له باباً يخصه .

وقولنا: (**تشبيه** ...) إلخ بدل من (**الثلاثة**)؛ فإن قلت:لم أبدلت النكرة من المعرفة؟ قلت[3]: مذهب البصريين أن الأقسام الأربعة باعتبار التعريف والتنكير في البدل والمبدل منه كلها جائزة من غير شرط، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة عن المعرفة شرطين اتحاد اللفظ ووصفها، والصحيح الأول لوروده في كلام العرب، على أنه يمكن أن يقال إن التشبيه والمجاز والكناية صارت أعلاماً على أبوابها بالغلبة أو بالاصطلاح وحذفت (أل)[4] لضرورة الوزن، و(**الثلاثة**) و(**الكناية**) بكسر تاء التأنيث للقافية.

وفي البيتين: الإيجاز، والالتفات، والالتزام[5].

---

(1) ما بين المعقوفتين غير واضح في م، ومعه فيها كلمة زائدة لم أتبينها لعلها: فيها.

(2) في ت: جمل.

(3) الذي وجدته هو القول بالجواز مطلقاً دون شرط، انظر شرح الصبان وحاشية الأشموني عليه: 189/3، شرح شذور الذهب: 444، ولعل ذلك ما جعل المنياوي لا يتعقب الناظم في هذا الموضع.

(4) ساقطة في ت .

(5) مضى تعريف الإيجاز: 23، والالتفات: 74–75، والالتزام: 23 .

فصل في الدلالة الوضعية

فصل في الدلالة الوضعية

الدلالة مصدر "دل" وفيها لغتان فتح الدال وكسرها[1]، وإنما جعلت مقدمة للفن لدخولها في التعريف وابتناء الفن على بعضها فاحتيج إلى تقسيمها وتعيين المقصود منها، فالدلالة من حيث الجملة هي: كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، الأول دال والثاني مدلول، ويستحيل تخلف الثاني عند وجود الأول بخلاف العكس، وأما العلم بالدليل فمنعكس؛ **[62 أ]** أي يلزم من العلم بالدليل العلم بالمدلول، ومن عدمه عدمه؛ وبهذا بينوا تقرير الاحتجاج[2] على المشركين بقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﭼ [فاطر: ٤٠] [الأحقاف: ٤][3] الآية بأن من حجتهم أن يقولوا: لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول، فيرد عليهم بأن المسألة علمية؛ يدل على هذه النكتة آخر الآيتين[4] .

ثم الدلالة من حيث الجملة قسمان[5]:

لفظية: وهي ما يكون الدال فيها لفظاً.

وغير لفظية: وهي إما عقليةٌ كدلالة الأثر على المؤثر[6]، أوعاديةٌ كدلالة الدخان على النار[7]، ودلالة الرعد والبرق على المطر، أو[8] وضعيةٌ كدلالة الخطوط والعقود والإشارات.

واللفظية[9] [ثلاثة أقسام:

---

(1) ووردت بضم الدال، انظر: لسان العرب (د ل ل)، والمثلث: 4/2.

(2) غير واضحة تماماً في ت.

(3) الظاهر أن المؤلف يقصد الآيتين بدليل ما سيأتي في كلامه، وانظر الهامش الآتي بعد قليل.

(4) الظاهر أن المؤلف يقصد أن سياق الآيتين يدل أنها تتعلق بالعلاقة بين العلم بالدليل وبين العلم بالمدلول ولا تتعلق بالعلاقة بين الدال والمدلول؛ فسياق آية فاطر:ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ، وسياق آية الأحقاف: ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ، والله أعلم.

(5) انظر: إيضاح المبهم من معاني السلم: 6.

(6) في م: المؤري.

(7) الكلمة مطموسة في م .

(8) في ت: و.

(9) في ت: اللفظ، وهي قريبة مما أثبته في م.

عقلية][1] كدلالة اللفظ على وجود لافظه من وراء جدار – مثلاً –.

وطبيعية كدلالة "أح" على الوجع .

ووضعية كدلالة الاسم على مسماه – وهي المقصودة هنا – .

والوضع: جعل اللفظ دليلاً على المعنى.

(ص)150– والقصدُ بالدلالةِ الوضعيةْ[2] –على الأصحِّ– الفهمُ لا الحيثيةْ

(ش) اختلف في معنى الدلالة الوضعية اللفظية؛ فقيل: هي فهم السامع معنى اللفظ عند إطلاقها– وهو المراد بالفهم في البيت –، وقيل: هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق حصل الشعور بمعناه للعالم بوضعه– وهو المراد بالحيثية في البيت –، وأورد على الأول أن الدلالة علة للفهم والعلة غير المعلول فالدلالة غير الفهم، وأن اللفظ موصوف بالدلالة حين الفهم وقبله وبعده فهي مغايرة له، وأن الدلالة صفة اللفظ[3] أو [اللافظ][4] لا صفة السامع، والفهم صفة السامع إن كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل؛ أي الفاهمية، أو صفة للمعنى إن كان من المبني للمفعول؛ أي المفهومية، وأياً كان فلا يحمل على الدلالة، وأجيب عن الأول بمنع كون الفهم معلول الدلالة بل هو معلول الوضع؛ وعن الثاني: بأنه إن أراد اتصافه بها فعلاً فممنوع وإلا فلا يضر، وعن الثالث: أنا لا نسلم أن الفهم لا يوصف به اللفظ لأن معنى فهم السامع المعنى من اللفظ كون اللفظ متفهماً منه المعنى للسامع، وكما يصح أن يقال اللفظ متصفاً بالدلالة كذلك يقال اللفظ متصفاً[5] بأن يفهم منه المعنى؛ فمعنى كون **[62 ب]** اللفظ دالاً كونه فاهماً منه السامعُ المعنى عند إطلاقه[6]، ولذلك نظائر في عباراتهم، وفيه نظر.

(1) ما بين المعقوفتين غير واضح في م .

(2) في م: الوصعية.

(3)في ت: للفظ.

(4) في م: للافظ، و في ت: للافظ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(5) في م: متصف.

(6) في م: إطلاقها.

(ص) 151– أقسامُهَا ثلاثةٌ مطابِقَةْ[1] تضمنُ التزامٌ اما السابقة

152– فهي الحقيقةْ[2] ليس في [فن][3] البيان بحث لها وعكسها العقليتان

(ش) يعني أن الدلالة اللفظية الوضعية تنحصر في ثلاثة أقسام[4]:

من[5] دلالة المطابقة وهي: دلالة اللفظ على تمام مسماه، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

ودلالة التضمن وهي: دلالته على جزء مسماه، كدلالة الإنسان على الحيوان.

ودلالة الالتزام وهي: دلالة على خارج عنه لازم لمسماه، كدلالة الإنسان على الضاحك.

وسميت الأولى[6] بالمطابقة لأن اللفظ مطابق أي موافق لتمام ما وضع له، والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ، والثالث بالالتزام لكون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له.

تنبيهات:

الأول:

اللوازم ثلاثة أقسام:

لازم مطلق كالزوجية للأربعة؛ فإنها لازمة لها في الذهن والخارج.

---

(1) "و(مطابقة) يقرأ بكسر الباء اسم فاعل ولا يصح فتحها هنا فراراً من سناد الإشباع وهو اختلاف حركة الدخيل لأنه عيب من عيوب القوافي"، موضح السر المكمون: 125 ب .

(2) ضبطُّها بالسكون حتى لا ينكسر البيت، والله أعلم.

(3) في النسختين: (...ليس في البيان) ولا يستقيم به البيت، والتصويب من موضح السر المكمون: 124 ب، وقد مر في قسم الدرسة أنه اعتمد أوثق النسخ من شرح المؤلف فيما أثبته من متن الجوهر، انظر قسم الدراسة: 85.

(4) انظر: شرح السلم المرونق في علم المنطق – المتن والشرح كلاهما للأخضري –: 57–58، إيضاح المبهم من معاني السلم: 6 – 7 .

(5) كذا في النسختين بزيادة: من .

(6) في م: الأول.

ولازم في الوجود الخارج – خاصةً – كالسواد للغراب؛ فإنه يمكن تصوره في الذهن بدون السواد، وفي الوجود لا يكون إلا كذلك.

ولازم في الذهن فقط كالعمى على البصر فإنه لا يتصور العمى في الذهن إلا والبصر معه وأما في الخارج فإنهما متنافيان والمعتبر في دلالة الالتزام إنما هو اللزوم الذهني سواء لزم أيضاً في الخارج أم لا.

الثاني:

اتفق البيانيون والمناطقة على أن دلالة المطابقة وضعية؛ لتوقفها على مقدمة واحدة وضعية وهي قولنا: كلما أطلق اللفظ فهم مسماه، واختلفوا في التضمن والالتزام فالبيانيون عقليتان[1] والمنطقيون وضعيتان؛ فجاء بناءً على تغليب أحد المقدمتين لأن كلا من التضمن والالتزام يتوقف على مقدمتين إحداهما وضعية وهي المذكورة، والأخرى عقلية وهي قولنا في التضمن: كلما فهم المسمى فهم جزؤه، وفي **[63 أ]** الالتزام: كلما فهم المسمى فهم لازمه، فغلب البيانيون العقلية، وإليه أشرنا بقولنا العقليتان، قيل وهو لفظي: لأن الوضعية إن قلنا أنها التي يكون الوضع فيها كافياً فعقليتان وإلا فوضعيتان وفيهما[2] قول ثالث بأن التضمن وضعية دون الإلتزامية، ووجهه أن جزء الموضوع له موضوع له.

الثالث: أورد على تعريف الدلالة بما ذكرنا ما كان مشتركاً بين الكل وجزئه أو لازمه كالإمكان المشترك بين العام والخاص والشمس المشتركة بين الكوكب المعلوم وشعاعه، وكركع زيد فإنه مشترك بين الركعة التامة ونفس الركوع الذي هو جزؤها فزيد في التعريف قيد "من حيث أنه كذا" ففي المطابقة: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام لما وضع له، وفي التضمن: ... من حيث أنه جزء ما وضع له، وفي الالتزام: ... من حيث أنه لازم لما وضع له.

وقولنا (**ليس في [فن]** [3] **البيان**) ...إلخ معناه أن المطابقة لا مدخل لها في الفن؛

---

(1) انظر على سبيل المثال: التلخيص: 72

(2) في ت: وفيها.

(3) انظر ما سبق من التعليق على هذه الكلمة قبل قليل:236 .

لأنه لا يتأتى بها إيراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة؛ لأن السامع إن كان عالماً بالوضع فلا اختلاف وإلا فلا دلالة؛ بخلاف العقليتين لجواز اختلاف مراتب اللزوم في الوضوح؛ إذ قد يكون الشيء جزء الشيء أو جزء جزئه؛ وقد يكون لازماً أو لازم اللازم فوضوح الدلالة وخفاؤها بحسب قلة الوسائط وكثرتها، مثاله في التضمن كدلالة الحيوان على الجسم النامي أوضح من دلالة الإنسان عليه، لأن الجسم النامي جزء مسمى[1] الحيوان وجزء جزء[2] مسمى الإنسان، في الالتزام أن دلالة...[3] .

وقولنا (**تضمن**) بغير تنوين للوزن (**وعكسها**) أي مخالفة لها لأن الوضعية لا بحث لها في الفن، والعقليتان مبحوث عنهما فيه

وفي البيتين: الإيجاز، والفصل، والوصل، والقصر – على رأي –، والتوشيع، والالتزام، والموازنة[4].

---

(1) في ت: مسماه.

(2) في ت: جزئي.

(3) بياض في النسختين.

(4) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والفصل: 33، والوصل: 33، ومضى التعريف بالقصر والحديث عنه مفصلاً في باب القصر: 177–184، والظاهر أن الحصر في البيت في قوله (أما السابقهْ فهي الحقيقهْ)، حيث أفادت الجملة الحصر عن طريق تعريف جزئي الجملة وزاد توكيد الحصر بضمير الفصل، وظاهر قول المؤلف: (على رأي) الإشارة إلى خلاف في دلالة هذا التركيب على الحصر، ولم أطلع على خلاف في دلالته على الحصر – والله أعلم –، والتوشيع – عند القزويني– هو: أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الآخر، انظر: التلخيص: 68–69، وقد سبقت الإشارة إلى التوشيع في باب الإطناب: 223–224، ومضى تعريف الالتزام: 23 والموازنة:50، وليس في البيتين الموازنة.

الباب الأول : التشبيه

الباب الأول: التشبيه

التشبيه -لغة-: التمثيل، والتشبيه والشبه والمثل[1]، واشبهت[2] الأمور **[63 ب]** التبست لتماثلها[3]، واصطلاحاً: ما سيأتي إن شاء الله تعالى[4].

(ص) 153- تشبيهُنَا دَلالةٌ على اشتراكْ   أمرينِ في معنىً بآلةٍ أتاكْ

(**ش**) هذا بيان لمعنى التشبيه في الاصطلاح؛ وهو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بآلة مخصوصة مذكورة أو مقدرة[5].

فإن قلت هذا التعريف غير مطرد لدخول نحو: "جاء زيد وعمرو"، ولا يخرج بذكر الآلة لأنها مجملة، قلت: جرت عادتنا بالتسامح والاستغناء بالقرائن[6] في بعض التعريفات والإحالة ببعض القيود على ما يجيء بعده؛ لأن غرضنا التعريف للمبتديء بما يفيده الشعورَ ومطلقَ الامتياز – ابتداءً – والتصورَ التام إذا تأمل ما بعده؛ فقولنا هاهنا: **(بآلة)** بمنزلة قولنا: بالكاف وكأن إلى آخرها؛ لأنها مذكورة في النظم بعدها؛ فإذا تأملته وجدته مطرداً فيخرج العطف والاستعارة والتجريد و[7]نحو: "قاتل زيد عمراً" ويدخل نحو: "زيد كالأسد"، و"زيد أسد"، ونحو ذلك .

وفي البيت: [الإيجاز، والفصل][8] [9].

---

(1) كذا في النسختين، والعبارة مضطربة، ولعل الصواب: والشبه:المثل.

(2) كذا في النسختين ولعل الصواب اشتبهت .

(3) لسان العرب: (ش ب هـ)

(4) في البيت التالي وشرحه.

(5) يلاحظ أن المؤلف زاد قيد الآلة خلافاً لمن لم يذكره، انظر: التلخيص: 72، الإيضاح: 3/6-7، شروح التلخيص: 3/291-304، وهذا مما يحسب للمؤلف، انظر قسم الدراسة: 78.

(6) في م: بالقرائر .

(7) ساقطة في ت.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط في م.

(9) مضى تعريف الإيجاز: 23،والفصل:33.

(ص) 154 – أركانُهُ أربعةٌ وجهٌ أداهْ وطرفاهُ فاتَّبِعْ سُبْلَ الهُدَاهْ

(ش) أركان الشيء هي أجزاؤه التي لا يتحقق[1] إلا بها؛ إما في الذهن – وهي: الأجزاء الحقيقة المحمولة التي تألفت منها الماهية –، وإما في الخارج – وهي الأركان المخصوصة المحسوسة التي تتألف منها الصورة الحسية –، والمأخذ في تعريف الماهية هي الأولى لا[2] الثانية، [و][3] أركان التشبيه هذه يحتمل أن تكون باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه؛ إذ هي الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه فقد اشتمل على الأركان الأربعة، أو باعتبار صورته المركبة في العبارة نحو: "زيد كالأسد في الشجاعة"؛ إذ لا تكون إلا كذلك لفظاً أو تقديراً وهذه أقرب، وفي الأولى نظر[4]، والمراد بالوجه المعنى المشترك، والأداة: الآلة الدالة عليه، والطرفان: المشبه والمشبه به.

وفي البيت: المساواة، والتوشيع، والالتزام، والموازنة، والمطابقة[5]. **[64 أ]**

(ص) 155– فصلٌ وحِسِّيان منه الطرفانْ أيضاً وَعَقْلِيَّانِ أو مختلفانْ

(ش) ذكرنا في البيت السابق عدد الأركان، ثم أخذنا في بيانها ركناً فركناً؛ فذكرنا أن

---

(1) في م: تتحقق .

(2) ساقطة في ت.

(3) زيادة مني ليست في النسختين.

(4) القولان في: شروح التلخيص: 305/3، ولم أر من رجح بين القولين غير المؤلف، وهذا مما يحسب للمؤلف، انظر قسم الدراسة: 71.

(5) مضى تعريف: المساواة: 33، والظاهر أنها غير موجودة في البيت، إذ فيه إيجاز الحذف في الشطر الأول بحذف حرف العطف في قوله (وجه أداة)، كما أن فيه الإطناب في الشطر الثاني في قوله (فاتبع سبل الهداة)، ومضى تعريف التوشيع: 238، والتوشيع في البيت في قوله: (أربعة ...وطرفاه) وهو أعم من تعريف المؤلف للتوشيع، قارن بتعريف المؤلف الآتي: 274، ومضى الالتزام: 23، ولم يظهر لي الالتزام في البيت، ومضى تعريف الموازنة:50، والظاهر عدم وجود الموازنة في البيت إذ الكلمتان: (أداة) و(الهداة) مختلفتان في الوزن، ومضى تعريف المطابقة: 38، وليس في البيت مطابقة إلا أن تكون في قوله (طرفاه) باعتبار أن المقصود بالطرفين: المشبه والمشبه به وهما متضادان، ولم أجد من نص على أن هذا يعد طباقاً، انظر: معجم المصطلحات البلاغية: 2/251-260، 3/66-67 .

طرفي التشبيه على أربعة أقسام:

إما حسيان كتشبيه الرجل بالأسد، والصوت بالمزمار، ونحو ذلك، أو عقليان[1] كتشبيه العلم بالحياة، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي كتشبيه[2] الأسد بالمنية، أو[3] عكسه كتشبيه[4] الخلق الكريم بالطيب.

ومرادهم بالحسي: ما تدرك صورته أو مادته بأحد الحواس الخمس الظاهرة؛ فيشمل الخيالي – وهو المعدوم الذي يفرض[5] مجتمعاً من أمور كل منها موجود مدرك بالحس – كقوله:

وكأنَ محمَرَّ الشقيـقِ إذا تصوَّبَ أو تَصَعَّدْ

أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْ　　　نَ على رِماحٍ من زَبَرْجَدْ[6]

فالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها موجود، والهيئة المذكورة معدومة. والعقلي: ما سواه[7]؛ فيشمل الوهمي – وهو ما لم يدرك بحس ولا هو مجتمع من أمور مدركة بالحس لكن لو أدرك لأدرك بالحس – كقول امرئ القيس:

أيقتلني والـمَشْرَفِيُّ[8] مُضاجِعِي　ومسنونةٌ زرقٌ كأنيابِ أغوالِ[9].

---

(1) في م: عقليتان.

(2) في م: كتسبيه .

(3)في ت: و.

(4) في م: وكتشبيه .

(5)في م: يعرض.

(6) البيتان من مجزوء الكامل، وقد اختلف العلماء فيهما فمنهم من توقف في نسبتهما ومنهم من نسبهما للصنوبري، ومحمر الشقيق: يراد به شقائق النعمان وهو نوْر معروف أحمر اللون، تصوب: مال إلى أسفل، تصعد: مال إلى العلو، الياقوت والزبرجد جوهران معروفان، انظر كلا من: أسرار البلاغة:159، حل العويص: 239–242، معاهد التنصيص: 4/2.

(7) أي ما سوى الحسي.

(8) في م: والمرشفي.

(9) البيت من من الطويل وهو لامريء القيس، والمشرف بفتح الميم والراء، نسبة إلى مشارف الشام، وهي قرى من أرض العرب، تدنو من الريف، منها السيوف المشرفية، والمسنون: المحدد المصقول، =

(ص) 156 – والوجهُ ما يشتركانِ فيهِ وداخلاً وخارجاً تُلْفِيهِ

157–وخارجٌ وصفٌ حقيقيٌّ جَلا بِحسٍّ او عقلٍ ونسبيٌّ تَلا

(ش) أي وجه التشبيه[1] هو المعنى الذي قصد اشتراك طرفي التشبيه فيه؛ لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة ولا يقصد منها في التشبيه إلا أمر خاص، كزيد والأسد فإنهما يشتركان في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تشبيهه به.

واشتراكهما في الوجه قد يكون تحقيقياً[2] –بأن يكون حاصلاً فيهما–، وقد يكون تخييلياً –بأن لا يكون في أحدهما أو كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل–، كقول الشاعر: **[64 ب]**

وكأنَّ النجوم بين دُجَاها سُننٌ لاحَ بينهنَّ ابتِدَاعُ[3]

ثم الوجه قسمان:

إما داخل في حقيقة الطرفين؛ بأن يكون تمام ماهيتهما كالنوعية، أو جزءاً من تلك الماهية مشتركاً بينهما وبين ماهية أخرى كالجسد، أو مميزاً لها عن سواها كالفصل كتشبيه ثوب بثوب في جنسهما أو نوعهما أو فصلهما كاللباسية والثوبية والكتانية.

وإما خارجٌ عن حقيقة الطرفين؛ بأن يكون وصفا قائماً فيهما خارجاً عن ماهيتهما كاللون – مثلاً –، ثم الخارج قسمان:

حقيقيٌ، وهو ما كان ثابتاً للذات[4] متقرراً فيها، وإضافيٌ وهو: ما كان اعتبارياً لا تقرر له في الذات، أو متعدداً قصد اشتراك الطرفين في كل واحد منهما ولكنه معنى متعلق

=

ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة، انظر: ديوان امريء القيس: 162، معاهد التنصيص: 2/7–9، حل العويص: 243-246 .

(1) كذا في النسختين .

(2) في ت: تحقيقا.

(3) البيت من الخفيف، وقائله القاضي التنوخي، انظر: ديوان القاضي التنوخي الكبير: 63، أسرار البلاغة: 225، والتلخيص: 73، ومعاهد التنصيص: 2/10–11، حل العويص: 247–248.

(4) الكلمة غير واضحة في ت .

بشيئين.

والحقيقي: إما حسيٌ – أي مدرك بالحس – كالشكل والمقدار والحركة والصورة وغير ذلك، وإما عقليٌ – أي مدرك بالعقل – كالكيفيات النفسانية كالعلم والحلم والذكاء والغضب والرضى والحزن والفرح وغير ذلك، فمثال الإضافي[1] تشبيه البرهان بالشمس؛ فالوجه[2] إزالة الحجاب، وهي ليست بمتقررة في ذات الشمس أو[3] البرهان، ولا في ذات الحجاب، ولكنه نسبة بين المبصر والبصر مع وجود الكاشف، هذا مضمون البيتين وإلى قسمي الخارجي الحقيقي أشرنا بقولنا: **(وصف حقيقي جلا)** أي ظهر **(بحس او عقل)**، وإلى الإضافي[4] أشرنا بقولنا: **(ونسبي تلا)** أي تبعه في التقسيم؛ فـ**(خارج)** مبتدأ سوغ الابتداء به التنويع، وخبره **(وصفٌ)**، و:**(نسبيٌ)** معطوف على: **(حقيقي)** أي: والخارج وصف حقيقي بقسميه، أو **(وصف نسبي)** أي إضافي، ومعنى: **(تلفيه)** تجده، والضمير للوجه[5].

وفي البيتين: المطابقة، والموازنة، والالتزام، والتقسيم، والرصف[6].

(ص) 158 – وواحداً يكون أو مؤلفا أو متعدداً وكل عرفا

159 – بحس او عقل ....

(ش) هذا تقسيم آخر للوجه باعتبار وحدته وتعدده وحسيته وعقليته، وهو سبعة أقسام، لأنه: إما واحد[7]، أو بمنزلته – لكونه مركباً من متعدد[1] –، أو متعدداً، **[65 أ]**

---

(1) ذكر المؤلف الإضافي، ثم فصل في أقسام الحقيقي، ثم مثل للإضافي، ولو قرن بين ذكر الإضافي ومثاله لكن أحسن، ولعل عذره أنه لم يبيض كتابه .

(2) في م: في الوجه .

(3) في ت: و.

(4) في م: إضافي.

(5) يقصد أن الضمير في: (تلفيه) يعود على وجه الشبه.

(6) مضى تعريف: المطابقة: 38، والموازنة:50، والالتزام: 23، والتقسيم:106– 107، ومضى أن الظاهر أن مراد المؤلف بالتقسيم ذكر الأقسام مطلقاً، ومضى تعريف الرصف: 81.

(7) في م: واحداً .

والواحد والمركب إما حسيان أو عقليان؛ فهذه أربعة، والمتعدد: إما حسيٌّ، أو عقلي، أو[2] مختلف؛ فتلك سبعة أقسام كلها داخلة في النظم؛ فإذا ضمت إلى أقسام الطرفين الأربعة صار مجموعها باعتبار القسمة العقلية ثمانيةً وعشرين من ضرب سبعة في أربعة، لكن لا يتصور منها إلا تسعة عشر، وتبطل منها تسعة[3]، لوجوب كون الطرفين حسيين حيث يكون الوجه حسياً؛ لامتناع أن يدرك بالحس شيء من العقل[4]؛ لأن وجه التشبيه أمر موجود في الطرفين؛ فإذا كانا عقليين أو أحدهما وجب أن يكون الوجه عقلياً، وبيان سقوط التسعة أن تأخذ كل صورة من صور الوجهِ الثلاثة[5] التي للحس فيها مدخل – وهي الواحد الحسي والمركب الحسي والمتعدد المختلف[6] – وتسقط معها ثلاث صور من صور الطرفين – وهي التي للعقل مدخل فيها – وهي[7] أن يكون الطرفان عقليين، أو يكون المشبه وحده عقلياً، والمشبه به حسياً، أو عكسه، والمراد بالواحد المركب أن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو هيئة انتزعها العقل من عدة أمور، والمراد بالمتعدد أن تكون أمورٌ متعددةٌ [قد][8] اشترك الطرفان في كل واحد منها، ولنقتصر على أمثلة السبعة المشار إليها في النظم خشية الإطالة بتتبع الباقي.

مثال الواحد الحسي تشبيه ثوب بآخر في لونه، وكذا الواحد العقلي كتشبيه الشجاع بالأسد والعلم بالنور، والمركب الحسي كقوله:

=

(1)في ت: تعدد.

(2) في م: إما.

(3) هذا "سبق قلم، وصوابه: يتصور منها ستة عشر وتبطل اثنا عشر ..."، موضح السر المكمون:131 ب، وانظر ما سيأتي من بيان سبب هذا الوهم بعد قليل.

(4) في ت: العقلي.

(5) في ت: الوجه الثالث .

(6) "سكت عن المتعدد الحسي مع أن الثلاثة تسقط معه أيضاً، وهذا هو سبب خطأ المؤلف، انظر موضح السر المكمون: 131 ب .

(7) أي الثلاث الصور التي تسقط .

(8) في النسختين: فقد.

وقد لاحَ في الصبح الثُّريا كما ترى　　　كعُنقودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا[1]

فالوجه هنا هي[2] الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير برأي العين على الهيئة المخصوصة مع المقدار المخصوص، والمركب العقلي كقوله تعالى: ﭽﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﭼ [الجمعة: ٥]، الوجه حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب[3] **[65 ب]** في استصحابه وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة لأنه روعي من جهة الحمار فعل مخصوص، وهو الحمل، ومحمول مخصوص وهو الأسفار المشتملة على العلوم، وكون الحمار جاهلاً بما فيها، وكذلك روعي من جهة المشبه أيضاً فعل مخصوص، وهو الحمل؛ إذ التوراة بأيديهم، ومحمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم، وكون اليهود جاهلين بما فيها أو كالجاهلين لعدم عملهم بمقتضاها، والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى وكالبياض والطول في تشبيه رجل بآخر، والمتعدد والمختلف كحسن الطلعة وكمال الشرف في تشبيه رجل بالشمس.

وفي البيت[الإيجاز، والمطابقة، والالتزام[4]][5].

(ص)159 – .... وتشبيهٌ نُمِي　　　في الضدِّ للتمليحِ والتهكمِ

(ش) أعني أن وجه التشبيه قد يؤخذ من التضاد فينزل منزلة التناسب لاشتراك الضدين فيه؛ فيُشَبَّهُ الشيء بما قام به معنى مضاد لما قام بذلك المشبه، وذلك إذا كان الغرض التهكمَ على المشبه –أي السخرية والاستهزاء به–، أو كان الغرضُ تمليحَ الكلام –أي جعله

---

(1) البيت من الطويل، وقائله: أبو قيس بن الأسلت، أو أُحَيْحَةُ بن الجُلاَح، ونسب إلى قيس بن الخطيم، لاح... كما ترى: ظهر ظهورا مثل ما ترى، أو الكاف بمعنى على، الملاحية: عنب أبيض طويل، نَوَّرا:أظهر نَوْرَهُ – والنَوْر: الزهر، وقيل الأبيض منه–، انظر: أسرار البلاغة: 95، التلخيص:75، بغية الإيضاح:24/3–25، معاهد التنصيص:17/2، حل العويص:249–253.

(2) كذا في النسختين.

(3) في ت.

(4) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والالتزام: 23، وليس في البيت الالتزام .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

مليحاً حسناً مستطرفاً-[1]، كقولك للبخيل: "ما أشبهه بحاتم"، وللجبان[2]: "ما أشبهه بالأسد"، وكل ما صلح للتهكم صلح للتمليح، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام؛ فإن كان الغرض الانبساطَ مع المخاطب وتحسينَ الكلام له وإطراءَه فتمليحٌ، وإن كان الغرضُ الاستهزاءَ والسخرية فتهكمٌ، فإذا قال الرجل لصديقه الأعرج – مثلاً –: "أنت اليوم كالفرس السريع لا يسبقك[3] أحد" فتمليحٌ، وإن قال ذلك لمن يفاخره[4] فتهكمٌ، وقولنا: (و[5]**تشبيه**) مبتدأ، وقولنا (**نمي**)[6] أي: قُصِدَ تشبيهٌ، وهو يحتمل أن يكون خبراً للتشبيه فالمسوغ التنويع، أو نعتاً له فالمسوغ الوصفُ والخبرُ حينئذ في قولنا: **(للتمليح)**، والتمليح هنا بتقديم الميم على اللام بخلاف ما في **[66أ]** آخر البديع[7].

وفي البيت: المطابقة، والموازنة، والالتزام[8].

---

(1) التلخيص: 76، الإيضاح: 73/3، شروح التلخيص: 381/3 – 385. ويلاحظ أن القزويني لم يسمها تمليحية وتهكمية وإنما اكتفى بالإشارة إلى كون التمليح والتهكم من هذا النوع من التشبيه، كما يلاحظ أن القزويني ذكر هذه المسألة في آخر باب التشبيه.

(2) في ت: وللحيوان

(3) غير واضحة في ت.

(4) غير واضحة في ت.

(5) ساقطة في ت.

(6) في م: تمني.

(7) انظر ما سيأتي في النص المحقق:391.

(8) مضى تعريف المطابقة:38، والموازنة:50، وليس في البيت الموازنة، ومضى تعريف الالتزام:23.

فصل في أدوات التشبيه

(ص) فصل[1]

160 – أداتُهُ كَافٌ كَأَنَّ مِثْلُ   وكلُّ ما ضَاهَاهُ ثُمَّ الأصلُ

161– إيلاءُ ما كالكافِ ما شُبِّهَ بِهْ   بِعَكْسِ ما سِوَاهُ فَاعْلَمْ وانتَبِهْ

(ش) هذا مبحث الركن الرابع وهو أداة التشبيه، فمن أدواته الكاف، ومنها: (كأن) -بتشديد النون-، نحو: "كأن زيداً أسد"، ومنها: (مثل)، و(نحو)، و(شبه)، و(نظير)، ونحو ذلك، وهذا معنى قولنا: (**وكل ما ضاهاه**)؛ أي: كل ما شابه لفظ: (مثل) في المعنى، ثم الأصل[2] في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد أن يليه المشبه به، بخلاف (كأن)، وَ(ماثل)، وَ(شابه)، ونحوها مما يدخل على الجملة، وقد يليه غير المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه، كقولك: "مَثَلُ نعيمِ الدنيا كنارٍ نزلت على زرع فأحرقته"، بخلاف ما لو قلت: "كمثل"؛ فإنه مفرد عبر به عن ذلك.

وذكر الزجاج[3] أنَّ (كأنَّ) للتشبيه [إن كان الخبر جامداً، وللشك إن كان مشتقاً][4] نحو: "كأنك قائم"، لامتناع تشبيه الشيء بنفسه[5]، والحق[6] أنها قد تكون للشك مطلقاً نحو: "كأنك أخو زيد"[7]، وقولنا (**إيلاء**) مصدر مضاف إلى المفعول

---

(1) بلاحظ أن المؤلف عقد للأدوات فصلاً مستقلاً – خلافاً للتلخيص –.

(2) يلاحظ أن القزويني اكتفى بالحديث عن الأصل في الكاف، ولم يتكلم على (كأن)، قارن بالتلخيص: 76، وانظر حول إضافات المؤلف قسم الدراسة:77.

(3) في النستختين: الزجاج، والتصويب من ارتشاف الضرب: 1283/3، الجنى الداني: 572، والزجاجي (ت:337 هـ تقريباً) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي – نسبة إلى شيخه الزجاج –، شيخ العربية في عصره، له عدد من المؤلفات، وقد اختلف في سنة وفاته، انظر: بغية الوعاة: 77/2، الأعلام: 299/3.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط في ت.

(5) "كتاب حروف المعاني والصفات" للزجاجي: 41 -42.

(6) هذا هو اختيار التفتازاني، انظر: المطول:328 .

(7) انظر حول المسألة –على سبيل المثال– كلاً من: الجنى الداني: 572–573، مغني اللبيب: 296/1، المطول: 328، أدوات التشبيه: 195–203 .

الأول، ومفعوله الثاني (**ما شبه به**).

وفي البيتين: [الإيجاز، والإطناب، والالتزام] [1] [2].

(ص) 162- وغايةُ التشبيهِ كشفُ الحالِ مقدارٍ او إمكانٍ او إيصالِ

163- تزيينٌ أو تشويهٌ اهتمامُ تنويهٌ استطرافٌ او إيهامُ

164- رجحانِهِ في الوجهِ بالمقلوبِ ك:"الليثُ مثلُ الفارس[3] المصحوب"

(ش) ذكرنا في هذه الأبيات فائدة التشبيه والغرض منه – وهو المراد بالغاية –، وهي أمور منها:

كشف حال المشبه؛ أي: بيان حاله على أي وصف هو من الأوصاف، كتشبيه ثوب بثوب في لونه إذا كان السامع يجهل لون المشبه.

ومنها: بيان مقدار حال المشبه إذا علمها السامع إجمالاً، كما في تشبيه ثوب أسود[4] **[66 ب]** بالغراب في شدة سواده؛ فإن التشبيه بَيَّن للسامع مقدار السواد لا نفس السواد.

ومنها: بيان إمكان المشبه إذا كان مما يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه لغرابته؛ فيؤتى بالتشبيه الوسط ليستدل به على إمكانه، كقوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأنَامَ وأنتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ المِسْكَ بعضُ دمِ الغزالِ[5]

لمَّا خشي أن يعترض[6] بأن هذا الممدوح من سائر نوع الإنسان فيمتنع أن يمتاز

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(2) مضى تعريف الإيجاز:23،والإطناب:47،والالتزام:23.

(3) في م: الفاسق، وكتب في هامشها الفارس المصحوب، وهو الموافق لما في ت، وهو الأنسب إذ الذي يشبه بالأسد عادة إنما هو الفارس لا الفاسق، ووقع في شرح الثغري: 134أ: [الفاسق]، والله أعلم.

(4) غير واضحة في ت.

(5) البيت من الوافر، وقائله المتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي: 20/3، التلخيص:77، معاهد التنصيص: 53/2-54، حل العويص: 269-270 .

(6) في م: يتعرض.

بخصوصية لا توجد في غيره من أفراد نوعه؛ أقام الحجة على بيان إمكان ذلك بأن وجدنا شيئاً انفرد بخصوصية صار بها كالمخالف لآحاد نوعه، وهو المسك؛ إذ هو من الدم وقد بلغ من الشرف أن صار لا يعد من الدم؛ فلا يبعد أن يكون الممدوح مثله، ومثل هذا التشبيه المذكور في البيت يسمى تشبيهاً ضمنياً أو مكنياً عنه لعدم التصريح به.

ومنها: تقرير حال المشبه وتقويته وتمكينه من نفس السامع، كتشبيه الساعي فيما لا ينفعه بالراقم على الماء،وكتشبيه كثير الضربان والخوض فيما لا يعنيه بقاتل نفسه لتضييعه عمره بنفسه؛ لأن إبراز الشيء في صورة[1] المحسوسات أتم تمكيناً في النفس من غيرها، وإلى هذا الغرض أشرنا بقولنا: **(إيصال)**؛ أي: من غاية التشبيه وفوائده إيصال المقصود لنفس السامع وتمكينه منها وتقريره وتثبيته.

ومنها: تزيين المشبه في عين السامع أو نفسه، كتشبيه وجه أسود بمقلة طائر.

ومنها: تشويهه أي تقبيح المشبه في عين السامع أو نفسه، كتشبيه العسل بقيء الصفراوي[2].

ومنها: إظهار الاهتمام بالمشبه به، كتشبيه الجائعِ القمرَ بالرغيف، وتشبيه الظمآنِ جوَّ السماءِ بلجة الماء لزرقته، ويسمى إظهار المطلوب.

ومنها: التنويه بالمشبه، ورفع ذكره، وإظهاره، كتشبيه رجل صالح خامل الذكر بآخر مشتهر.

ومنها: الاستطراف؛ أي: جعل المشبه طريفاً حديثاً يستطرف به **[67 أ]** ويستغرب، كتشبيه فحم فيه نار موقدة ببحر من المسك موجُهُ الذهبُ، فيؤتى بالمشبه به في صورة[3] الممتنع عادة.

---

(1) في ت: صور.

(2) الصفراوي: مرض، وقيؤه من أعراضه، انظر: "القانون لابن سينا –العلاج بالأعشاب والوسائل الطبيعية": 158-160.

(3) في م: سورة.

ومنها: إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه التشبيه، وذلك في التشبيه المقلوب، وهو أن تجعل الأعلى في[1] الوجه مشبهاً والأدنى مشبهاً به مبالغة، نحو: "الأسد كزيد في الشجاعة" إشارةً إلى أن زيداً بلغ من الكمال في الشجاعة إلى أن صار الأسد يشبه به فيها، ومنه قوله[2]:

وَ بَدَا الصَّبَاحُ كأنَّ غُرَّتَهُ وجهُ الخليفةِ حينَ يُمْتَدَحُ[3]

هذا مضمون الأبيات، وإن كان فيهن إجمال؛ فإن الغرض جمع المسائل الكثيرة في اللفظ القليل ليقف الطالب على طرائق الفن، وسوقُ ما يبعث النفس، وتحريكُها إلى طلب علم خير من عدمه، وقولنا **(إيصالِ)** هو بالخفض اتباعاً للمجاور للضرورة، وله نظائر في كلام العرب –وإن كان سماعياً–[4]، و**(مقدار)** و**(إمكان)** مخفوضان عطفاً على الحال، و**(تزيين)** وما بعده مرفوعٌ عطفاً على **(كشف)**، والتنويه مأخوذ من نوهت بالشيء: رفعت ذكره[5]، والاستطراف أصله من الطرفة، وهي ما يتفكه[6] به، يقال أطرفته إذا أعطيته شيئاً من الطُرف[7]، وقولنا "كالليث" هو من أسماء الأسد، وهو مثال[8] لتشبيه القلب.

وفي[9][الأبيات: الإيجاز، والتعديد، والمطابقة، والالتزام][10] [11].

---

(1) غير واضحة في ت.

(2) في ت: كقوله.

(3) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن وهيب الحميري، انظر: معاهد التنصيص: 2/57 –59، وحل العويص: 276–277.

(4) "أي على القول بأنه سماعى يكون ارتكابه للضرورة، وإلا فقد وجد نظماً ونثراً وقراءةً في الآية، فليتأمل"، موضح السر المكمون: 136 ب.

(5) لسان العرب (ن وه).

(6) في م: ينفكه.

(7) العين: 7/415، لسان العرب (ط ر ف).

(8) في م: ميثال.

(9) في م: وفيه.

(10) ما بين المعقوفتين ليس في م .

(11) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والتعديد: 78، والمطابقة: 38، والالتزام: 23 .

(ص) 165 – وباعتبارِ طرفيهِ ينقسمْ   أربعةً تركيباً افراداً عُلِمْ

(ش) للتشبيه تقاسيم[1] باعتبارات متعددة كما سيأتي ذكرها –إن شاء الله تعالى–؛ فينقسم باعتبار تركيب طرفيه وإفرادهما إلى أربعة أقسام[2]: تشبيه مفرد بمفرد، ومركب بمركب، ومفرد بمركب، ومركب بمفرد، هذا معنى البيت؛ فقولنا: (تركيباً افراداً)؛ أي: ينقسم إلى أربعة أقسام بسبب التركيب والإفراد في الطرفين.

ثم المفردان إما مطلقان، نحو: "زيد كعمر"، أو مقيدان بظرفٍ، أو وصفٍ، أو إضافةٍ، أو مفعولٍ، أو حالٍ، أو غير ذلك، نحو: "زيد عندي كعمر عندك"، أو مختلفان كقوله:

والشمسُ كالمرآةِ في كفِّ الأشلّ[3].

ومثال تشبيه المركب بالمركب قول[4] بشار[5]: **[67 ب]**

كأن مُثارَ النقع فوق رؤوسِنا   وأسيافَنا ليلٌ تَهاوى كَواكِبه[6]

المُثارُ[7] من أثاره[8] إذا هيجه[1]، والنقع: الغبار[2]، ومنه قوله تعالى: ﭽ ں ڻ ﭼ

---

(1) في م: تقاسم.

(2) التلخيص: 78، الإيضاح: 45/3 – 50، شروح التلخيص: 417/3-426.

(3) البيت من الرجز، واختلف في قائله؛ فقيل: الشماخ بن ضرار، وقيل: ابن أخيه جبار بن جزء بن ضرار، وقيل غير ذلك، والبيت مثبت في آخر ديوان الشماخ المحقق – ورجح المحقق نسبته إلى جبار بن جزء –: 394، 396، خزانة الأدب: 241/4، التلخيص: 75، معاهد التنصيص– وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد عليه –: 32/2 – 33، حل العويص: 259–260.

(4) في م: كقول.

(5) في ت: الشاعر، وبشار (ت: 167هـ) هو بشار بن برد العقيلي – أعتقته امرأة عُقيلية فنسب إليها –، أحد الشعراء المولدين المطبوعين، ولد أعمى، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، اتهم بالزندقة فمات ضرباً بالسياط، انظر: الشعر والشعراء: 761/2، ووفيات الأعيان: 271/1– 274، والأعلام: 52/2 .

(6) البيت من الطويل، وقائله – كما نص المؤلف – بشار بن برد، ورواية الديوان: فوق رؤوسهم، انظر: ديوانه: 335/1، التلخيص: 75، معاهد التنصيص: 28/2، حل العويص:254–257.

(7) غير واضحة في ت، وفي م: المشار.

(8) في م: الإثارة

[العاديات: ٤]؛ أي: فأهجن به غبارا، و(تهاوى)؛ أي: تساقط كواكبه شيئاً فشيئاً.

فإن قلت: لم لا يكون هذا من تشبيه المفردين المقيدين؛ فيكون شبه النقع مقيداً بالظرف والليل مقيداً بالوصف؟

قلت: لأن المقصود من المقيدين تشبيه[3] نفس المفرد مقيداً بنفس المفرد مقيداً، والمقصود من المركبين تشبيه هيئة حاصلة من عدة أمور انضم بعضها إلى بعض حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى مثلها، ومقصودُ بشارٍ تشبيهُ الهيئة الاجتماعية الحاصلة من ثوران الغبار مع لمعان السيوف، وكونِها على شكل الاستطالة، وهي تضطرب في حركتها وتتعاقب بالهيئة المجتمعة من ظلام الليل، وتساقط كواكبه، وصيرورتها حينئذ مستضيئةً مضطربة لرؤيا العين.

واعلم أن من تشبيه المركب بالمركب ما يحسن تشبيه كل جزء[4] من أجزاء طرفيه بما يقابله من الآخر، نحو: "السالك بعلم كالمسافر بدليل"، و"علم بلا عمل كشجرة بلا ثمرة"[5]، ومنه قوله:

وكأنَّ أجرامَ النجومِ لوامِعاً[6]

دررٌ نُشِرْنَ[7] على بساطٍ أزرقِ[8]

فيحسن هنا تشبيه النجم بالدرر، والسماءِ ببساط أزرق، ومثال تشبيه المفرد بالمركب قوله:

وكأن محمر الشقيق... البيت[1] .

=

(1) لسان العرب (ث ور).

(2) القاموس (النقع)، لسان العرب (ن ق ع).

(3) في ت: تشبيهه.

(4) في ت: جزئي.

(5) من الملاحظ ميل المؤلف إلى الأمثلة التربوية، انظر قسم الدراسة: 78.

(6) في النسختين: لوامع، والتصويب من مصادر التخريج .

(7) في النسختين:نشرن، والتصويب من مصادر التخريج .

(8) البيت من الكامل، وقائله: أبو طالب الرقي، والرواية فيما اطلعت عليه من مراجع: (نثرن) بدلاً من: (نشرن) انظر على سبيل المثال: أسرار البلاغة: 159، 172، 173، 193، الإيضاح: 3/25.

ومثال عكسه قول الشاعر:

يا صاحبيَّ تقصَّيَا نظريْكُمَا تَرَيَا وجوهَ الأرضِ كيفَ تَصَوَّرُ

تريا نهاراً مشمساً قد شابَهُ[2] زَهْرُ الرُّبَا فكأنَّما هو مُقْمِرُ[3]

وفي البيت: [المطابقة، والإيجاز، والالتزام [4]][5].

(ص) 166 –وباعتبارِ عددٍ ملفوفٌ او مفروقٌ او تسويةٌ جمعٌ رأوا

(ش) هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار هيئة طرفيه إن تعددا أو أحدهما[6]، وهي أربعة أقسام:

قسمان في تعددهما، وقسمان في تعدد أحدهما؛ فقسما تعدد **[68 أ]** الطرفين أحدهما: الملفوف، وهو سوق المشبَّهات أولاً بطريق العطف أو غيره، وإردافها بالأمور المشبه بها كذلك أيضاً، نحو: "العالم والجاهل كالبصير[7] والأعمى"، و"الذاكر والغافل كالحي والميت"، ومنه قوله:

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْبَاً ويابِسَاً لَدَى وكرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي[8]

=

(1) مضى تخريج البيت:242.

(2) غير واضحة في ت .

(3) البيت من الكامل، وهو لأبي تمام من قصيدة يمدح بها المعتصم، و(تقصيا نظريكما): أبلغاه أقصاه، و(تصور): تتصور، والمراد ترياها قائلين ذلك على وجه التعجب، ينظر ديوان أبي تمام –بشرح التبريزي–: 194/2، التلخيص: 78 والإيضاح–والبغية–: 50/3، ومعاهد التنصيص: 78/2–80، حل العويص: 284–285.

(4) مضى تعريف المطابقة: 38، والإيجاز: 23، والالتزام: 23، وليس في البيت الالتزام .

(5) كتب ما بين المعقوفتين في م بخط صغير، وبلفظ: [الإيجاز والمطابقة والالتزام] .

(6) في ت: تعدد أحدهما.

(7) في م:: كالبصر.

(8) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، الوكر: عش الطائر، الحشف: قيل إنه أردأ التمر، وقيل غير ذلك، انظر: شرح ديوان امرئ القيس: 166، ومعاهد التنصيص: 80/2–81، حل العويص: 286–288 .

الثاني: المفروق، وهو أن يأتي بمشبه ومشبه به ثم بما بقي كذلك، كقولنا:

الوجهُ بدرٌ، والبسيم كواكبٌ   والجود بحر[1]، والمقام بمرصد

[والفضلُ شمسٌ، والحياءُ شعارُهُ   لا شيءَ عندَ اللهِ مثلُ محمدِ][2] [3]

والقسمان اللذان في تعدد أحد الطرفين:

أحدهما: تشبيه التسوية، وهو أن يتعدد المشبه ويتحد الآخر، نحو: "زيد وعمر كالأسد".

الثاني: تشبيه الجمع، وهو عكس التسوية، نحو: "زيد كالشمس والأسد[4] في الفضل والشجاعة".

وقولُنا (**ملفوف**) وما عطف عليه خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: وهو -أي التشبيه- باعتبار العدد... إلخ[5]، وقولُنا (**رأوا**) تتميمٌ للبيت حشو.

وفيها: الإيجاز، والتقسيم، والمطابقة، والموازنة[6].

(ص) 167- وباعتبارِ الوجهِ تمثيلٌ إذا   مِنْ مُتَعَدَّدٍ تراهُ أُخِذَا

---

(1) في م: ذكر، وما أثبته في شرح الثغري نقلاً عن المؤلف، وهو المناسب لأن يذكر مع الجود، وانظر ما سيأتي في تخريج البيت.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(3) البيتان من الكامل، وقائلهما -كما هو ظاهر صنيع المؤلف ونص عليه الثغري - المؤلفُ نفسه، وقد ذكر بعض من ترجم للمؤلف أن له دالية في مدح النبي ρ، فلعل هذه الأبيات منها، انظر موضح السر المكمون: 137ب، وانظر في الإشارة إلى هذه الدالية: شرح السلم -تحقيق: أبو بكر بلقاسم - مقدمة التحقيق-: 12، والبسيم لعل المقصود به الثغر والمشهور المبسم، ولم أجد البسيم في المعاجم، وأما قوله: "والمقام بمرصد" فلم أتبين المراد به، انظر القاموس المحيط (ب س م)، وانظر حول شواهد المؤلف: 67- 68.

(4) في م: والشمس كالأسد، وهو خطأ واضح.

(5) ساقطة في ت.

(6) مضى تعريف الإيجاز: 23، والتقسيم -وأن المؤلف يقصد به ذكر الأقسام مطلقاً-:106- 107، والمطابقة: 38، والموازنة: 50، وليس في البيت الموازنة.

(ش) ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار الوجه ثلاث تقسيمات:

الأول: تمثيل وغير تمثيل وهو المذكور في البيت، والتمثيل ما كان الوجه فيه وصفاً منتزعاً من أمور متعددة كما تقدم في مبحث الوجه[1]، ومثاله تشبيه بيت بشار المتقدم[2]، وتشبيه الثريا[3]، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل[4]، والتشبيه في قوله تعالى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓﭼ [الجمعة: ٥]؛ فإن وجه التشبيه في هذا كله مأخوذ من متعدد، وغير التمثيل ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد، وإنما لم نصرح به في البيت اعتماداً على المقابلة لأنه بخلافه.

[وفي البيت: الإيجاز، والوصل، والالتزام][5] [6]

(ص) 168– وباعتبارِ الوجهِ أيضاً مُجْمَلُ خفيٌّ او جليٌّ او مفصلُ

(ش) هذا التقسيم الثاني باعتبار الوجه وهو أنه ينقسم باعتبار الوجه إلى **[68 ب]** قسمين:

الأول: المجمل، وهو ما لم يذكر فيه وجه التشبيه، وهو قسمان:

جلي –أي: ظاهر–: يدركه العامة والخاصة، نحو: "زيد كالأسد".

وخفي: لا يدركه إلا الخاصة، نحو: "هم كالحلقة المفرغة، لا يدرى أين طرفاها؟"؛ أي: هم[7] متناسبون في الشرف لا يدرى أيهم أفضل؟ مثل الحلقة لا يدرى لها طرف لانضمام جوانبها كالدائرة.

والثاني: المفصل، وهو ما ذكر فيه الوجه، نحو: "زيد كالأسد في الشجاعة".

---

(1) النص المحقق: 244- 246.

(2) وهو: كأن مثار النقع ... البيت، وقد مضى تخريجه:252 .

(3) في قوله: "وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا"، وقد مضى تخريج البيت: 244.

(4) في قوله: والشمس كالمرآة في كف الأشل، وقد مضى تخريجه عند البيت: 253.

(5) كتب ما بين المعقوفتين في م بخط صغير .

(6) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33، والالتزام: 23.

(7) ساقطة في م.

هذا مضمون البيت وقولنا:(**خفي أو جلي**) نعت للمجمل،والتقسيمُ له[1]، وقولنا (**أو مفصل**) معطوف على (**مجمل**).

(ص) 169– ومنهُ باعتبارهُ –أيضاً– قريبْ وهْوَ جليُّ الوجهِ عكسهُ الغريبْ

170– لكثرةِ التفصيلِ بعدِ النسبةِ والذكرِ والتركيبِ في كَنُهْيَةِ

(ش) هذا التقسيم الثالث باعتبار الوجه – أيضاً –؛ فالتشبيه باعتبار الوجه:

إما قريب، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير احتياج إلى تأمل وتدقيق النظر[2]، [وإما غريب وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر وتدقيق النظر] [3]، ولغرابته أسباب منها:

كثرة[4] التفصيل كما في قوله:

والشمسُ كالمرآةِ في كفِّ الأشلّ[5]

فإن وجه التشبيه هي الهيئة المجتمعة من: الاستدارةِ، والإشراقِ، وسرعةِ الحركة، واتصالِها، وتموجِ الإشراق، واضطرابِه بسبب تلك الحركة حتى يظهر الشعاع كأنه يفيض من جوانب الدائرة ثم يضعف ويبقى متردداً بين الانبساط تارة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية، وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر؛ لأنها ترى حينئذ مضطربة كما تضطرب المرآة في كف الأشل، وقد اشتمل على تفصيل كثير، قيل: ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭼ [الرعد: ١٤] الآية[6].

---

(1) يقصد أن التقسيم متعلق بالمجمل لا المفصل.

(2) في ت: نظر.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(4) في ت: كثيرة.

(5) مضى تخريج البيت: 253.

(6) الآية بتمامها: ﭽ ﮀ ﮁ ﮂﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ وظاهر عبارة المؤلف يشعر بضعف القول بأن الآية من التشبيه الغريب، أو على أقل الأحوال يشعر بوجود قول آخر يرى أن التشبيه في الآية قريب، ولم أر من تعرض لشيء من هذا في كتب التفسير، وانظر حول شواهد المؤلف القرآنية وأن شواهده عموما تستحق دراسة مستقلة قسم الدراسة: 73، 74.

ومنها: بعدُ نسبة المشبه به عن المشبه، كتشبيه إنسان بالخنفساء في [اللجاج][1]؛ فإن المناسبة بينهما بعيدة؛ فيقل بذلك حضور المشبه به في الذهن حين حضور المشبه .

ومنها: ندورُ حضور المشبه [به][2] في الذهن؛ لكونه وهمياً كأنياب الأغوال[3]، أو[4] لقلة تكرره على الأعين، وكتشبيه الشمس بالمرآة المتقدمِ[5]؛ فإن أكثر الناس ينقضي **[69 أ]** عمره ولا يرى مرآة في كف أشل، وإلى هذا الوجه أشرنا بقولنا (**والذكرِ**) عطفاً على النسبة؛ أي: ومن أسباب الغرابة بعدُ ذِكْرِ المشبه به عن الذهن؛ فإن قليل الحضور في الذهن بعيد منه .

ومنها: أن يكون المشبه به مركباً في العقل، نحو: ﭽ ﮑ ﮒ ﭼ [الجمعة: ٥]، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ [يونس: ٢٤] الآية، أو في الخيال – كما تقدم — من أعلام الياقوت المنشورة على رماح الزبرجد[6]؛ لأنه مما يوجب ندور الحضور في الذهن، وإلى هذا الوجه أشرنا بقولنا: (**والتركيب في كنهية**)؛ أي: وكون المشبه به مركباً في مثل النهية — وهي

العقل، ومنه[7] قوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ طه: ٥٤؛ أي: العقول، والنهى جمع نهية، كالمدا جمع مُدْية[8] – .

فتلخص من هذا أن أسباب الغرابة ترجع إلى أمرين:

أحدهما: كثرة التفصيل في الوجه.

---

(1) في النسختين: [الأجاج]، وهو غير صحيح، والخنفساء تضرب – مثلاً – لشدة اللجاج والخصومة فيقال: ألجُّ لجاجاً من الخنفساء، انظر مجمع الأمثال: 414/1.

(2) (به) ساقطة من النسختين، ولا بد منها لأن أنياب الأغوال هي المشبه به.

(3) في م: الأغاول.

(4) في ت: و.

(5) عدة مرات آخرها في الصفحة السابقة.

(6) في قول الشاعر: وكأن محمر الشقيق ...إلخ، وقد مضى تخريج البيت: 242.

(7) في م: مثله .

(8) لسان العرب (نهي).

والثاني: ندور حضور المشبه به في الذهن؛ إما مطلقاً كمطلق الوهمي،أو مركباً كالعقلي والخيالي، وإما وقتَ حضورِ المشبه كبعد المناسبة.

وإنما كان ندور الحضور سبباً لخفاء الوجه لأنه فرع تصور الطرفين ينتقل منهما إليه؛ إذ هو الجامع والمشترك بينهما، فالنفس تتوجه إلى تصور الطرفين أولاً، ثم تطلب المشترك بينهما.

تنبيه[1]: التشبيه البليغ هو الغريب البعيد؛ لأن الأمور الغريبة أبلغ وأحسن من الأمور المشهورة المبتذلة، ولأن النفس تتلذذ بالأمور المستغربة وتصغي إليها؛ ولذلك تجد[2] في أمثلة القرآن من العلوم والحكم والعجائب ما لا يصل إلى إنشائه تدبير مخلوق، والضمير في قولنا: (**ومنه**) يعود إلى التشبيه، وفي: (**باعتباره**) يعود إلى الوجه، وقولنا: (**لكثرة التفصيل**) متعلق بـ:(**الغريب**) فهو [تعليل] له، والكافُ في: (**كنهية**) اسمٌ في محل جر.

وفيها: الإيجاز، والتعليل، والمطابقة، والجناس المضارع[3].

(ص)171 – وباعتبارِ آلةٍ مؤكَدُ بحذفِهَا أو مرسلٌ إذْ تُوجَدُ

(ش) أي ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار أداته إلى: مؤكدٍ، ومرسلٍ؛ فالمؤكد ما حذفت **[69 ب]** أداته نحو: "زيد أسد"، ﭽ   ﭼ [النمل: ٨٨].

والمرسل ما ذكرت أداته؛ فهو مرسل من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المقتضي بظاهره أن المشبه هو عين المشبه به[4]، وقولنا: (**إذ توجد**)؛ أي: حين توجد.

---

(1) التلخيص: 80، الإيضاح: 3/65 – 66، شروح التلخيص: 3/456–464.

(2) في ت:.

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، والتعليل: 53، والمطابقة: 38، والجناس المضارع: هو ما كان فيه الحرفان المختلفان متقاربين في مخارجهما، انظر التلخيص: 110، معجم المصطلحات البلاغية: 2/91 – 93، 419، والظاهر أن المؤلف يقصد أن التجنيس الناقص في البيت بين (قريب) و(غريب)؛ إذ هو التجنيس الموجود في البيت، والغين تخرج من أدنى الحلق –أي أقربه إلى الفم وأبعده عن الصدر – بينما تخرج القاف من أقصى اللسان – أي آخره مما يلي الحلق –، وبالتالي فهما متقاربا المخرج .

(4) هذا تعليل لتسميته مرسلاً.

وفي البيت: الإيجاز، [والوصل، والموازنة][1] [2].

(ص) 172– ومنهُ مقبولٌ بغايةٍ يَفِي وعكسهُ المردودُ ذو التعسُّفِ

(ش) يعني أن التشبيه ينقسم إلى: مقبولٍ– وهو الوافي بغرض من الأغراض المتقدم ذكرها من كشف الحال إلى آخرها[3] –، ومردودٍ – وهو ما لم يفد ذلك –،والتعسف[4] [هو التعب[5]].

وفي البيت[6] [المطابقة، والوصل، وحسن البيان، والتخلص[7]][8] [9].

---

(1) ما بين المعقوفتين كتب في م بخط أصغر.

(2) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33،والموازنة: 50، وليس في البيت الموازنة.

(3) عند قول الناظم (وغاية التشبيه ...)إلخ: 250 –252 .

(4) في ت: التعشف، وسقطت فيها نقطة الفاء أيضاً .

(5) لم أجده بهذا المعنى، وفي مقاييس اللغة (ع س ف) –:"العين والسين والفاء: كلماتٌ تتقارب ليست تدلُّ على خير إنما هي كالحَيْرة وقلّة البصيرة".

(6) في م: وفيه.

(7) في ت: التلخص، ولا أعرف مصطلحا بلاغيا بهذا الاسم .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط في أصل م، لكنه مثبت في حاشيتها بخط أدق مما كتب في أصل الصفحة.

(9) مضى تعريف: المطابقة: 38، والوصل:33، وحسن البيان: 78، والتخلص يبدو أن المؤلف يقصد به حسن التخلص، وهو: التخلص مما شيب به الكلام من نسيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما، انظر التلخيص:123، ولم يظهر لي في البيت حسن التخلص .

فصل
في أعلى مراتب التشبيه

(ص) فصل [1]

173 – وأبلغ التشبيه ما به حذف   وجه وآلة يليه ما عرف

(ش) [2]

(1) في ت: [فصل في أعلى مراتب التشبيه]، وقد مضى أن الراجح أن غالب هذه العناوين للفصول زائدة على أصل الشرح كما نص عليه الثغري، انظر قسم الدراسة: 86.

(2) بياض في النسختين، ولم ينقل الثغري في هذا الموضع من شرح الأخضري شيئاً كي يمكن استدراك النقص.

الباب الثاني:

الحقيقة والمجاز

(ص) الباب الثاني الحقيقة والمجاز

(ش) هذا هو الباب الثاني من مباحث علم البيان[1]، والمقصود منه المجاز وإنما [أوجب] [2] ذكر الحقيقة معه وإدخالها في مباحث[3] الفن ما بينهما من التقابل الشبيه[4] بتقابل العدم والملكة[5]، والحقيقة في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء إذا ثبت لثبوت اللفظ على أصل وضعه، هذا أولى من جعله بمعنى مفعول[6]، والمجاز مَفْعَل من جاز المكان: إذا تعداه إلى مكان آخر؛ لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنى آخر، وقيل: من المجاز بمعنى الطريق[7].

(ص) 174– حقيقةٌ مستَعْمَلٌ فيمَا وُضِعْ لَهُ بِعُرْفِ ذي الخِطَابِ فَاتَّبِعْ

(ش) هذا تعريف الحقيقة، وهي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب[8]؛ فيخرج بـ"المستعمل" المهملُ فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز، وبقيد: "فيما وضع له" ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً أو مجازاً عاماً، وبقيد: "اصطلاح التخاطب" يخرج

(1) مطموسة في م .

(2) في النسختين: وجب، وهو غير مناسب لأنه لازم، وقد تعدى إلى قوله: "ما بينهما"؛ فالمناسب ما أثبته .

(3) طمس أعلى الثاء في م مما سبب عدم وضوح الكلمة .

(4) في م: التشبيه.

(5) انظر مواهب الفتاح: 4/2–3، وقد عللوا أيضاً لذكر الحقيقة بأنه لما كانت الحقيقة كالأصل للمجاز جرت العادة بالبحث عنها أولاً، انظر: مختصر السعد: 4/2–3، حاشية الدسوقي: 4/3.

(6) ذُكِرَ الاحتمالان من غير ترجيح في أكثر من مرجع، انظر – على سبيل المثال: مفتاح العلوم: 360، الإيضاح: 3/80، مختصر السعد: 4/4، واقتصر الدكتور: أحمد مطلوب في معجمه على القول بأنها بمعنى المفعول، معجم المصطلحات البلاغية: 2/453.

(7) لسان العرب: (ج و ز) والقاموس المحيط (ج و ز)، وانظر للتوسع: مختصر السعد: 4/19–20، مواهب الفتاح: 4/20–21.

(8) يلاحظ أن المؤلف عبر باللفظ دون الكلمة – خلافاً للقزويني – ولعل ذلك احتراز منه عن الاعتراض الموجه على التعريف، انظر: التلخيص: 81 –82، حاشية الدسوقي: 4/5، وهذا مما يحسب للمؤلف، انظر قسم الدراسة:78.

المجاز الخاص بغير عرف التخاطب؛ فإن من الحقيقة والمجاز ما هو إضافي أي يكون حقيقةً في عرفٍ مجازاً في آخر، مثاله: "الصلاة" فإنها في عرف اللغة حقيقة **[70 أ]** في الدعاء مجازٌ[1] في غيره، وفي عرف الشرع حقيقةٌ في العبادة المعلومة المشتملة على الركوع والسجود مجازٌ في الدعاء، وكذا لفظ الفعل في عرف النحاة حقيقة في الكلمة المعلومة مجازٌ[2] في الحدث، وفي اللغة مجاز في الكلمة حقيقة في الحدث مجازٌ[3] في غيره؛ فإذا جرى ذكرها في مجلس النحو فاستعملها المخاطبون في الكلمة المعلومة فهي حقيقة، وإن استعملوها حينئذ في الحدث فهي مجازٌ؛ لأنها في عرف النحو موضوعة للكلمة لا للحدث، وإذا جرى ذكرها في غير سياق النحو فبالعكس[4].

هذا مضمون البيت؛ فقولنا: (**حقيقة**) مبتدأ سوغه التقسيم إن جعلناه نكرة، و:(**مستعمل**) نعت لمحذوف؛ أي: لفظ مستعمل، ومصدوق: (**ما**) المعنى، والمجرور[5] بالباء[6] يتعلق بـ(**وضع**)، والباء بمعنى (في) .

والفرق بين الوضع والاستعمال أن الوضع: جعلُ اللفظ دالاً بنفسه [على المعنى؛ فيخرج المجاز لأنه بالقرينة لا بنفسه][7]، ويدخل المشترك[8]، والاستعمال: إطلاق اللفظ على المعنى[9].

---

(1) في النسختين مجازا.

(2) في النسختين مجازا .

(3) في النسختين مجازا .

(4) في ت: فالعكس.

(5) في ت:فالمجرور.

(6) في م: بالياء.

(7) ما بين الحاصرتين ساقط في ت .

(8) انظر في تعريف الوضع: التلخيص: 81-82، الإيضاح: 3/76-77، مختصر السعد: 4/8-16، حاشية الدسوقي: 4/8-16، مواهب الفتاح: 4/8-16.

(9) فالاستعمال أعم من الوضع، وانظر في تعريف الاستعمال: مواهب الفتاح: 4/4-5.

وفي البيت[الإيجاز،][1][والإطناب، والالتزام][2] [3].

(ص) 175– ثم المجازُ قد يجيءُ مُفْرَدَا وقد يَجِي مُرَكَّبَاً فَالمُبْتدا

176– كلمةٌ عابرت[4] الموضوعَ مَعْ قرينةٍ لعُلْقةٍ[5]، نِلْتَ الورعْ

177–ك:"اخلعْ نِعَالَ الكونِ كَيْ تَرَاهُ" وغضَّ طَرْفَ القلبِ عَنْ سِواهُ

(**ش)** لما فرغ من بيان الحقيقة شرع في المقصود بالذات – وهو المجاز – وهو قسمان: مفرد، ومركب؛ فالمفرد: كلمة استعملت في غير ما وضعت له في عرف التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة صارفة عن[6] إرادته؛ فيخرج الغلط بالعلاقة والكناية بالقرينة[7]، وهذا معنى قولنا: (**كلمة عابرت**...) البيت؛ أي: هو كلمة متجاوزة المعنى الموضوع له إلى معنى آخر مع قرينة صارفة عن الموضوع له لعلاقة جامعة بينهما، والعابر المتجاوز[8]، واللام في (**لعلقة**)[9] للتعليل، وهو يتعلق بـ:(**عابرت**)؛ أي: تجاوزت ما وضعت له إلى معنى آخر لأجل علاقة بينهما، وإنما تركنا قيد[10] عرف التخاطب اكتفاء بما تقدم في تعريف الحقيقة[11]، وبما سنذكر[12] من[13] التقسيم **[70 ب]** إلى شرعي أو عرفي أو لغوي[14] مع ضيق النظم،

---

(1) غير واضحة في م.

(2) كتب ما بين الحاصرتين في م بخط أصغر.

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، والإطناب: 47، والالتزام: 23 .

(4) في م: غابرت .

(5) نص على ضم العين في موضح السر المكمون: 143ب.

(6) في م: على.

(7) في ت: بالقرنية.

(8) انظر: مقاييس اللغة (ع ب ر).

(9) في م: العلقة .

(10) في م: قيدا .

(11) انظر ما سبق قبل قليل: 265-266 .

(12) في م: سندكر.

(13) ساقطة في م .

(14) انظر ما سيأتي: 269.

وقولُنا: (**نلت الورع**) دعاءٌ قصد به تتميم البيت مع الإشارة إلى الاهتمام بالورع؛ إذ هو صلاح الدين كله، وهو ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس، ومن كان متصفاً به فكيف يخشى عليه هفوة أو فلتة في دينه؟ لأن الخير كله مجموع فيه؛ إذ لا يمكن حصوله إلا بزاهد معظم لحرمات الله تعالى، ساع في مرضاته، لا يخاف في دينه لومة لائم، كلامه ذكر، وصمته فكر، آيس مما في أيدي الناس، راض بالله وبما قسم له من الرزق، متجاف عن الطمع الذي هو مفسدة الدين ومذلة الرجال، والذي هو من شأن الكلاب المتزاحمة على الجيف العاكفة على المزابل[1]، ومن أولع به فقليل أن [ينجو][2] من سمه القاتل، وليكثر المؤمن من ذكر الله تعالى مهما[3] مالت نفسه لشيء من نفائس الدنيا أو التفت إلى شيء مما في أيدي[4] أهلها...، وليقل لها: "يا نفس والله إن تسبيحة واحدة لخير من الدنيا وما فيها"، لعلها تصبر – إن كان لها عقل –، وقد كان السلف ψ إذا رأى أحدهم شيئا من حطامها عند أحدٍ أعرض وتلا قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [طه: ١٣١] الآية[5]، فتأمل هذه الآية الكريمة كيف زهد الله تعالى[6] بها في الدنيا الخسيسة بعد أن حض على تسبيحه بقوله: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [طه: ١٣٠] .

[وفي الأبيات: الفصل، والوصل، والاستعارة، والالتزام][7] [8].

---

(1) في م: المزابلة.

(2) في النسختين: ينجح .

(3) في ت: فهمى.

(4) في م: أيد.

(5) لعل المؤلف يشير إلى ما روي عن عروة بن الزبير أنه كان إذا إذا دخل على أهل الدنيا فرأى من دنياهم طرفاً، فإذا رجع إلى أهله فدخل الدار قرأ: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [طه: ١٣١-١٣٢]، ثم يقول: الصلاة . . . الصلاة رحمكم الله. رواه أبوداوود في الزهد (442)، وبنحوه: (443)، وقال محققه في الموضعين: إسناد صحيح.

(6) ساقطة في م.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م.

(8) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل: 33، والاستعارة: مجاز لغوي علاقته المشابهة، وهو في البيت في أكثر من موضع منها استعمال اخلع بمعنى اترك، وانظر الفصل الذي سيخصصه المؤلف =

(ص) 178 – كلاهما شرعيٌّ او عرفيٌّ   نحو:"ارتقى للحضرةِ الصوفيُّ"

179 – أو لغويٌّ ....

(ش) أي وكل واحد من الحقيقة والمجاز إما: شرعي أو عرفي أو لغوي؛ فالصلاة[1] – مثلاً – حقيقة شرعية في العبادة المخصوصة، مجاز شرعي في الدعاء، والأسد حقيقة لغوية في السبع المعلوم، مجاز لغوي في الرجل الشجاع، والعرفي إما: عامٌ – وهو ما لا يتعين ناقله عن المعنى اللغوي –، وخاص – وهو ما يتعين ناقله– ؛ فالعامُّ كالدابة حقيقةٌ في العرف العام لذات الأربع، مجازٌ فيه لنحو الإنسان، **[71 أ]** والخاصُّ كالفعل حقيقةٌ في العرف الخاص للكلمة، مجاز فيه للحدث، وكلفظ الحضرة حقيقةٌ في عرف الصوفية لدائرة الطهارة[2] والكمال والوصول، مجازٌ فيه لغير ذلك[3]؛ فقولنا: **(نحو ارتقى للحضرة)** مثالٌ للعرفي؛ فإن لفظ:**(ارتقى)** حقيقةٌ في العرف الخاص – وهو عرف الصوفية – للترقي في مقامات السلوك من[4] درجة إلى درجة حتى يصل إلى منتهاه من الوصول، مجازٌ فيه للترقي المحسوس[5]، وكذلك لفظ الحضرة –كما تقدم –، وفي اللغة بالعكس فيهما[6]، والقصد بهذا المثال[7] تنبيه الطالب على شرف علم الصوفية، وأنه أزكى العلوم وأجلها وأهمها، لأنْ به يتوصل إلى التخلق بأخلاق رسول الله ρ واتباعه في أقواله وأفعاله، وبه يتوصل إلى معرفة الرب جل جلاله، وكفى

=

للاستعارة بعد صفحات قليلة، والالتزام: 23.

(1) يلاحظ ميل المؤلف إلى بسط الأمثلة وتسهيلها – وقد مر التنبيه على هذا مراراً –، انظر قسم الدراسة:77.

(2) في م: الظاهرة

(3) مضى التعريف بمصطلح الحضرة، انظر النص المحقق:46-47.

(4) في ت: في.

(5) لم أجد من عرف الارتقاء عند الصوفية، لكن من الواضح أنها معنى مجازي أصله الارتقاء الحسي كما أشار المؤلف.

(6) في م: فيها.

(7) يلاحظ ميل المؤلف إلى الأمثلة ذات الهدف التربوي –وقد مرالتنبيه على هذا مراراً–، انظر قسم الدراسة: 78، وانظر حول مفهوم التصوف وأنه ينقسم إلى محمود ومذموم قسم الدراسة: 50.

بهذا شرفاً وفضلاً، وهل تكون الأقطاب والأبدال ورجال الله المقربون الزاهدون في الدنيا الراغبون في رضوان الله والمنقطعون بقلوبهم إلى الله والمتحركون بإذن الله تعالى إلا من الصوفية؟ فهم العلماء حقاً، والسادات الأخيار والمقربون والأبرار[1]، وهم التابعون للشريعة، والوارثون للحقيقة، نسأل الله تعالى أن يسلك بنا طريقهم التي هي السعي خلف محمد ρ، والعكوف على اتباع آثاره قدما بقدم، وللقوم خصوصيات وفتوحات ومواهب لا يحاط بها، لا يزال أحدهم في الترقي والعروج من مقام إلى مقام حتى يصل إلى الحضرة ويرفع الحجاب عن بصيرته؛ فذلك هو الفتح، وأما المجاز المركب فسيأتي إن شاء الله تعالى بعد فصول الاستعارة[2].

وفي البيت: المطابقة، والموازنة، والالتزام، والتقسيم، والاستعارة الأصلية، والتبعية[3][4].

(ص) 179– ....والمجازُ مُـرسلُ أوِ استعـارةٌ فأمَّا الأولُ

180 – فَمَا سِوَى تَشَابُهٍ عَلاقَتُـهْ جزءٌ وكلٌّ أوْ محـلٌّ آلتُهْ

181 – ظرفٌ ومظروفٌ مسببٌ سببْ وصفٌ لماضٍ[5] أو مآلٌ[6] مرتقبْ

(ش) **[71 ب]** المجاز قسمان: مرسل، واستعارة؛

فالمرسل: ما كانت علاقته غير المشابهة بين الحقيقي والمجازي.

والاستعارة: ما كانت علاقته المشابهة بينهما –كما سيأتي إن شاء الله تعالى[7] –.

---

(1) الواو ساقطة في ت .

(2) النص المحقق : 296.

(3) في م: و اتبعية.

(4) مضى تعريف المطابقة: 38، والموازنة: 50، والالتزام: 23، والتقسيم: 107، والاستعارة الأصلية: هي الاستعارة التي يكون اللفظ المستعار فيها اسماً جامداً، وهي في البيت في قوله: (الحضرة)، والاستعارة التبعية: هي الاستعارة التي يكون اللفظ المستعار فيها وصفاً مشتقاً أو فعلاً أو حرفاً، وهي في قوله (ارتقى)، وسيأتي الحديث عن هذين النوعين من الاستعارة قريباً: 283– 285.

(5) في ت: بماض.

(6) في ت: مثال.

(7) انظر ما سيأتي من الحديث عن تعريف الاستعارة: 275-277 .

والمجاز[1] المرسل أنواعٌ كثيرة[2]؛ فمنها: إطلاق اسم الجزء على الكل، كإطلاق الرقبة والرأس على الإنسان[3]، ويشترط في هذا النوع استلزام الجزء[4] للكل، فلا يجوز إطلاق اليد[5] ونحوها على الإنسان، بخلاف الرأس والرقبة والوجه ونحوها؛ لأنه لا يوجد بدونها.

ومنها: إطلاق اسم الكل على الجزء، كالأصابع للأنامل في قوله تعالى: ﴿ چ چ چ چ ﴾ البقرة: ١٩ ؛ أي: أناملهم .

ومنها: اسم المحل بما حل فيه، كإطلاق القلب على العقل[6] .

ومنها:التعبير عن الشيء باسم آلته، كإطلاق اللسان على اللغة[7] نحو: ﴿ ٱ ب ب ﴾ [الشعراء: ٨٤]؛ أي: ذكراً حسناً، ونحو: ﴿ گ گ گ ﴾ [إبراهيم: ٤]؛ أي: بلغتهم.

ومنها: إطلاق الظرف على المظروف، كإطلاق [القارورة] [8] على مِلئها، والصدر على القلب، والنادي على أهله، نحو: ﴿ئا ئه﴾ [العلق: ١٧]؛ أي أهل مجلسه .

ومنها: عكسه؛ أي: إطلاق المظروف على الظرف، نحو: ﴿ ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ﴾ [آل عمران: 107]، أي: في الجنة التي فيها الرحمة، ونحو: "زيد جلس في خصب" أي في مكانه.

---

(1) ساقطة في ت .

(2)كلام المؤلف هنا على علاقات المجاز المرسل، وليس على أقسام المرسل نفسه كما تشعر عبارته، ويلاحظ عليه أنه أغفل – من العلاقات التي ذكرها القزويني –: الحالّية، وأضاف الظرفية والمظروفية مع ما في كلامه من تكرار إذ لا فرق بين المحلية والظرفية، قارن بالتلخيص: 83، وانظر قسم الدراسة: .

(3) الكلمة مطموسة في م .

(4) في ت: الخبري .

(5) في ت: اليك .

(6) في ت: العقول .

(7) كذا في النسختين، والمناسب أن يقال: كإطلاق اللسان على الذكر الحسن نحو: (واجعل ....)، وكإطلاقه على اللغة نحو: (إلا بلسان قومه)، والله اعلم.

(8) في النسختين القرورة، والصواب المناسب للمثال ما أثبته، وهو في شرح الثغري –دون عزو إلى المؤلف–، أما القرورة فهي: "ما يلتزق بأسفل القِدر"، انظر موضح السر المكمون: 145ب.

ومنها: إطلاق اسم المسبَّب على السبب، نحو: "أمطرت السماء نباتاً"؛ أي: غيثاً[1]؛ لأن النبات مسبب على الغيث.

ومنها: عكسه[2] نحو: "رعينا الغيث"؛ أي: مسببه، وهو النبات، و"فلان أكل دم فلان"، أي: ديته؛ لأنه سببها[3].

ومنها: تسمية الشيء بما كان عليه في الزمان الماضي، نحو: ﭽ ﭪ ﭫ ﭬﭭ ﭼ [النساء: ٢] ؛ أي: الذين كانوا يتامى في الزمان الماضي؛ إذ لا يتم[4] بعد البلوغ.

ومنها: عكسه، أي: تسمية الشيء باسم مآله؛ أي: ما يؤول إليه في الزمان المستقبل، نحو: ﭽ[ﯓ ﯔ] [5] ﯕ ﯖ ﭼ [يوسف: ٣٦]؛ أي عصيرا يؤول إلى الخمر، ﭽ   ﭼ [الزمر: ٣٠]؛ أي إنك ستموت وسيموتون.

هذا مضمون الأبيات؛ فقولنا: (**جزء وكل...**) إلخ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره: "وأنواع المرسل كثيرة وهي جزء"؛ أي اسم الجزء[6] إذا أطلق على كل، واسم الكل إذا أطلق على الجزء[7]، وهكذا إلى آخرها، وقولنا: (**وصف لماض أو مآل مرتقب**)، أي ومن المجاز المرسل أن يطلق على الشيء وصفه الذي كان عليه **[72 أ]** في الزمان الماضي، أو وصفه الذي سيكون عليه في الزمان الآتي في المآل، من آل الأمر [إلى][8] كذا يؤول إذا انتهى إليه

---

(1) في م: غيتا .

(2) أي إطلاق السبب على المسبب .

(3) جعل القزويني هذا المثال من إطلاق المسبب على السبب، وقد اعترض عليه التفتازاني، انظر: الإيضاح -وتعليق صاحب البغية-: 88/3، المطول: 576-577، مختصر السعد: 38/4-39، حاشية الدسوقي: 39/4، مواهب الفتاح: 38-39، والمؤلف لم يتابع القزويني على خطئه؛ فهذا مما يحسب له.

(4) في م: يتيم.

(5) ما بين المعقوفتين غير واضح في ت .

(6) في ت:الجزئي.

(7) في ت: الجزئي.

(8) زيادة ليست في النسختين وبها يستقيم الكلام ؛ لأن آل لا يتعدى بنفسه.

والمآل: المرجع[1]، والمرتقب: المنتظر[2]، وهو اسم مفعول من ارتقبه: إذا انتظره، فمعنى: (أو مآل مرتقب)؛ أي: أو كان ذلك الوصف لزمان منتظر، ونسبة الوصف للزمان الماضي والآتي لكونه ظرفه وواقعاً هو فيه .

(1) لسان العرب: أ ول

(2) لسان العرب: ر ق ب، القاموس المحيط: (ر ق ب)

فصل في الاستعارة

فصل في الاستعارة

الاستعارة أصلها من العارية؛ تقول استعرت الثوب: إذا أخذته عارية، وأما في الاصطلاح فمعناها عند المحققين[1]: نقل[2] لفظ لشبه مدلوله في صفة ظاهرة مدعياً أنه من جنس مدلوله الحقيقي بإيراده في الذكر مجرداً عن مقتضى التشبيه؛ فظهر بهذا أنها مجاز علاقته التشبيه، وليست من التشبيه بل هي أبلغ منه، وفرقوا بينهما بوجهين:

أحدهما معنويٌّ، وهو أن الاستعارة أقوى في إفادة المشترك؛ لأن الدعوى فيها أن المستعار له داخل في جنس المستعار منه الحقيقي.

والثاني لفظيٌّ، وهو أن التشبيه يجب أن يكون المشبه فيه مذكوراً أو مقدراً والاستعارة بخلافه.

وتحقيق هذه المسألة أن الكلام الدال على تشبيه شيء بشيء إن كان بآلةٍ تشبيهٌ باتفاق، وإن كان بغير آلة فهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن لا[3] يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً، نحو: "رأيت أسداً يرمي" فاستعارةٌ باتفاق.

الثاني: أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً، ويكون اسم المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر، كخبر(كان)، و(إنَّ)، وثاني مفعولي (ظن)، والحالِ، والصفةِ؛ فهذه تشبيهٌ على الأصح.

الثالث: أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً، ولا يكون المشبه به خبراً عنه ولا في حكم الخبر، نحو: "لقيني من زيد أسد"، و"لقيت به أسداً"، و"لقيت به[4] بحراً" فليس استعارة باتفاق، ولا تشبيهاً لعدم صدق قصد المشاركة – خلافاً للسكاكي[5]، وهو لفظي يرجع إلى

(1) انظر حول تعريف الاستعارة: التلخيص: 82، الإيضاح: 93/3، شروح التلخيص: 45/4.

(2) ساقطة في ت.

(3) سقطت (لا) من النسختين، وهي مثبتة في شرح الثغري – نقلاً عن المؤلف–، ولا يستقيم المعنى إلا بها، انظر موضح السر المكمون: 147أ.

(4) ساقطة في ت.

(5) مفتاح العلوم: 354.

الاصطلاح[1]-، [72 ب] والضابط أن المشبه به متى كان مسنداً[2] فتشبيهٌ، ومتى كان مسنداً إليه فإن لم يذكر المشبه فاستعارةٌ، وإلا فتجريدٌ، وهو مذكور في الضرب الأول من البديع[3].

وزعم من قوله[4] أن الاستعارة من باب التشبيه، ورد بأمور كثيرة، منها: أن المقصود من التشبيه[5] المشاركةُ في أمر، وفي الاستعارة ادعاءُ أن المشبه من أفراد المشبه به، وأن الاستعارة يؤتى بها لإثبات الاسم لا لإثبات معناه لشيء، ويقصد بها إمكان توهم السامع الحقيقة بخلاف التشبيه، ويؤيد ذلك قول الشاعر:

بَكَى الخزُّ من [روحٍ][6]وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجَاً من جُذَامَ المطارِفُ[7]

المطارف: ثياب[8]، وعجت: أي رفعت أصواتها وصاحت[9]؛ فلولا أنه ادعى أن عجت فعل حقيقي للمطارف لما أكده؛ إذ التاكيد بالمصدر يرفع المجاز في الفعل[10]، والله تعالى أعلم.

---

(1) يعني أن هذا خلاف لفظي، يرجع إلى الخلاف في معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، انظر: الإيضاح: 97/3.

(2) ساقط في ت.

(3) النص المحقق: 328 -329.

(4) كذا في النسختين، ولم أتبين المراد، والضمير عائد على غير مذكور .

(5) آخر الكلمة مطموس في م .

(6) في النسختين:عوف، والتصويب من مصادر التخريج.

(7) البيت من الطويل، وقائلته أم جعفر بنت النعمان بن بشير في هجاء زوجها روح، وروح هو ابن زنباع الجذامي، سيد اليمانية في الشام وقائدها وخطيبها، وقيل كانت له صحبة - ورجح ابن حجر أنه ليس صحابياً-، وجذام قبيلته، انظر: الكتاب -والبيت فيه غير منسوب، وروايته:"نبا الخز"-: 248/3، بهجة المجالس: 2/39-40، وانظر في ترجمة روح: الإصابة: 2/505-506، الأعلام: 34/3.

(8) انظر لسان العرب (ط ر ف).

(9) لسان العرب: (ع ج ج).

(10) مر من قبل أن من أغراض التوكيد للمسند إليه إرادة دفع توهم المجاز: 105، وتوكيد الفعل بالمصدر مثله في هذا الغرض، انظر على سبيل المثال: تأويل مشكل القرآن: 111 .

(ص) 182 – والاستعارةُ مجازٌ عُلْقَتُهْ تَشَابُهٌ كَأَسَدٍ شجاعتُهْ

183 – وهْيَ مَجَازٌ لُغَةً على الأصَح ومُنِعَتْ في عَلَمٍ لِمَا اتّضَحْ

(ش) تقدم الكلام على تعريف الاستعارة[1]، وقولنا: (**كأسد شجاعته**) تقديره: كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل، وشجاعته العلاقة[2]؛ أي وعلاقته شجاعته، وإنما أجحفنا فيها العبارة لشهرة التمثيل بالأسد فلا يخفى أمره، وقولنا:(**وهي مجاز لغة** ...) إلى آخره[3] معناه: أنهم اختلفوا في الاستعارة هل هي مجاز لغوي – وهو مذهب الجمهور – أو مجاز عقلي[4]، وحجة الأول: أنَّ[5] لفظها موضوع للمشبه به وحده؛ فاستعماله في المشبه استعمال[6] في غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة الموضوع له، ولا معنى للمجاز اللغوي إلا ذلك.

وحجة الثاني: أنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء[7] دخوله في جنس المشبه به وتَقَرُّرِ أنه فرد من أفراده، فهي مستعملة فيما وضعت له، فلا تكون مجازاً لغوياً بل عقلياً؛ لأن العقل هو الذي تصرف فيها، وجعل المشبه من جنس المشبه به، وجَعْلُ ما ليس في الواقع واقعاً[8] مجازٌ عقلي.

وقولنا (**ومنعت في علم**) معناه أن الاستعارة لا يجوز أن يكون لفظها عَلَماً، لأنها

---

(1) في شرح البيت السابق.

(2) في ت: لعلاقته، وعبارة الثغري –دون عزو إلى المؤلف–: "كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل، وشجاعنه العلاقة بينهما؛ أي وعلاقته شجاعته"، ويلاحظ تقاربها مع ما ما أثبته من م، مع زيادة بيان فيها، موضح السر المكمون: 147 أ.

(3) في ت: إلخ.

(4) انظر حول الخلاف في هذه المسألة: مفتاح العلوم: 370–372، التلخيص: 83–84، الإيضاح: 102/3– 104، المطول: 360–362، شروح التلخيص: 4/55–69.

(5) ساقطة في ت.

(6) في م:[المستعمال] .

(7) في م: [الدعاء].

(8) في م: [واقع] .

تقتضي إدخال المشبه في جنس **[73 أ]** المشبه به بتقدير أن أفراد المشبه به على قسمين: متعارفة، وغير متعارفة – وذلك ينافي العلمية–، إلا إذا تَضَمَّنَ العَلَمُ نوعَ وصفيةٍ بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف فينزل منزلة الجنس، كعلي للشجاع، وحاتم للجواد، ومادر[1] للبخيل، فيجوز أن يكون استعارة نحو: "رأيت اليوم حاتماً"–تريد رجلاً جواداً–، وقولنا: (**لما اتضح**) تعليل للمنع المذكور؛ أي: لأجل ما هو متضح معلوم، وتركنا بيانه لاشتهاره.

و في البيتين:[الإيجاز، والوصل، والالتزام][2] [3].

(ص) 184– وفرداً او معدوداً او مُؤَلَّفا مِنْهُ قَرِينَةٌ لها قد أُلِفَا

(ش) الاستعارة: مجاز، ولا بد لكل مجاز من قرينة؛ فقرينة الاستعارة:

إما أمر واحد، نحو: "رأيت أسداً يرمي".

وإما أمران فأكثر يكون كل واحد منهما قرينة، نحو: "رأيت أسداً يرمي –وهو على فرس–"، ومنه قوله:

فإن تَعافُوا العدل والإيمانا فإن في أَيمانِنَا نِيرَانَا[4]

أي: سيوفاً[5] تلمع كشعل النار، ومعنى تعافوا: أي تكرهوا[6]؛ فكراهية العدل وكراهية الإيمان كل منهما يقتضي أن يكون جوابه تحارَبون وتجبرون[7] على الطاعة بالسيوف.

وإما معانٍ[8] مؤلفة مربوط بعضها ببعض لا يصلح كل واحد منها أن يكون قرينة

---

(1) مادر: لقب لرجل يضرب به المثل في البخل، انظر: مجمع الأمثال:156/1 .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، والوصل: 33، والالتزام:23 .

(4) البيت من الرجز، وقائله غير معروف، في أيماننا: جمع يمين؛ أي: في أيادينا اليمنى، انظر: الخصائص: 176/3، ودلائل الإعجاز: 299–300، التلخيص: 84، ومعاهد التنصيص: 131/2، حل العويص: 312 -313 .

(5) في م: سيوفنا.

(6) لسان العرب:(ع ي ف).

(7) في ت: تحابون وتحبرون.

(8) في النسختين: معنى.

ولكن مجموعها قرينة[1]، كقول الشاعر:

وصاعقةٍ من نصلِهِ تنْكَفِي[2] بِهَا   على أرْؤُسِ الأقرانِ خَمْسُ سَحَائِبِ[3]

[فذكر الصاعقة وأنها من نصل سيف الممدوح وذكر خمس سحائب][4] فعلم بجميع ذلك أن المراد بالخمس سحائب الأنامل الخمس، ولو أفرد واحداً من ذلك لم يكن قرينة، هذا مضمون البيت، وقولنا:(**وفرداً**) مفعول ثان لـ:(**ألف**) مقدم، والمفعول الأول الضمير النائب عن الفاعل المستتر في (**ألف**)، وهو عائد للقرينة، وذُكِّرَ للضرورة كقوله:

ولا أرض أبقل أبقالها[5].

وفي البيت:[المساواة، والمطابقة، وحسن البيان، والوصل، والالتزام][6] [7].

(ص) 185- ومع تَنَافِي طَرْفِيهَا تُنْتَمَى   إلى العنادِ لا الوفاقِ فاعلما[8]

[73 ب]186- ثمَّ العِناديةُ تمليحيَّهْ   تُلْفَى كَمَا تُلْفَى تَهَكُّمِيَّهْ

(ش) تنقسم الاستعارة باعتبار طرفيها إلى قسمين:

وفاقية، وعنادية؛ فالوفاقية هي: التي يمكن اجتماع طرفيها، نحو: ﭼﮆ ﮇ ﮈ ﮉﭼ

---

(1) ساقط في م.

(2) في م: ينكفي، وما أثبته في ت وهو الموافق لرواية الديوان، وانظر الهامش التالي.

(3) البيت من الطويل، وقائله البحتري، ورواية الديوان: وصاعقةٍ من كفِّه تنكفي بها....، وهي أنسب لقوله بعده: يكاد الندى منها يفيض على العدا...، أرؤس: جمع رأس، انظر: ديوان البحتري: 179/1، دلائل الإعجاز: 299، ، التلخيص: 84، الإيضاح: 207/3، ومعاهد التنصيص: 2/، حل العويص: 317 -317.

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(5) الشطر من المتقارب، وأوله: فلا مزنة ودقت ودقها، وقائله: عامر بن جوين الطائي، ونسب للخنساء، انظر: الكتاب: 46/2، خزانة الأدب: 45/1-55، وقد استشهد به المؤلف على تذكير: (أرض) للضرورة.

(6) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(7) مضى تعريف: المساواة:33، والمطابقة: 38، وحسن البيان: 78، والوصل: 33، والالتزام: 23.

(8) كذا في النسختين، ووقع في الثغري: فاعلمِ، لكنه ذكره بعد ذلك أثناء الشرح موافقاً للنسختين، ونص على أن ألفه للإطلاق، انظر موضح السر المكمون: 148 ب، 149 ب .

[الأنعام:١٢٢] ؛ أي: ضالاً فهديناه، استعير الإحياء للهداية – وهما يصح اجتماعهما في شيء واحد – .

والعنادية هي: التي يمتنع اجتماع طرفيها، كاستعارة اسم المعدوم للموجود الذي لا منفعة فيه، وكاستعارة الموجود(1) لمن عدم وفقد(2) إذا بقيت(3) له آثار محمودة تديم(4) ذكره والثناء عليه، وكاستعارة اسم الميت(5) للحي الجاهل، أو النائم، أو العاجز.

ثم العنادية إما تمليحية أو تهكمية(6)، وهما ما استعمل في ضد معناه الحقيقي أو نقيضه بواسطة تمليح أو تهكم –كما تقدم في التشبيه(7)–، نحو: "رأيت أسداً"؛ تريد جباناً(8) على جهة التمليحِ والطرافة، أو التهكمِ والاستهزاءِ، ومنه: ﭽ ﯼ ﯽ ﭼ [آل عمران: ٢١]؛ استعير التبشير للإنذار على سبيل التهكم بالكفار.

هذا مضمون البيتين، والمراد بطرفي(9) المعنى المستعار منه والمستعار له، وقولنا: **(تمليحيهْ)** مفعول ثان لـ:**(تُلْفى)** مقدم، ومفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل، ومعنى: **(تلفى)**: توجد(10)، وقولنا: **(تنتمى)** أي تنسب(11).

---

(1) في ت: الوجود .

(2) في ت: وفقك .

(3) في ت: أبقيت.

(4) في م: تقديم.

(5) في ت: لميت.

(6) ظاهر عبارة المؤلف أن الاستعاراة العنادية لا تخلو من أن تكون تمليحية أو تهكمية، والواقع أنهما صورتان غير حاصرتين من صور العنادية، انظر: التلخيص: 84 -85، الإيضاح: 108/3-110، شروح التلخيص: 75/4-79، موضح السر المكمون: 149 أ، وانظر حول أوهام المؤلف قسم الدراسة: 80.

(7) النص المحقق: 246-247.

(8) في ت: حيواناً .

(9) في م: بالطرفي .

(10) لسان العرب:(ل ف ا) .

(11) لسان العرب:(ن م ي) .

وفيهما: [المطابقة، والإطناب، والوصل، والالتزام] [1][2]

(ص) 187 – وباعتبارٍ جامعٍ: قريبةْ ك:"قمرٌ يقرأ"، أو غريبهْ

(ش) المراد بالجامع هنا ما يسمى في باب التشبيه وجهاً، وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه، فالاستعارة تنقسم باعتبار الجامع – أيضاً – [قسمين][3]: قريبة ظاهرة الجامع، وتسمى عامية لاطلاع العامة عليها ك:"رأيت أسداً يرمي"، و"رأيت قمراً يقرأ".

وغريبة لا يدركها إلا الخاصة لخفاء جامعها، وقس على ما تقدم في التشبيه[4] .

وفي البيت: الإيجاز، والمطابقة، والموازنة، والتجنيس المضارع، والتسهيم، والاستعارة الأصلية[5].

(ص) 188 – وباعتبارِ جامعٍ وطرفَيْنْ حساً وعقلاً ستةٌ بغيرِ مَيْنْ

(ش) **[74 أ]** هذا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الثلاثة –أعني الجامع والطرفين– لأن الطرفين إما: حسيان، أو عقليان، أو المستعار منه حسي، والآخر عقلي، أو العكس[6]، والثلاثة الأخيرة لا يكون جامعها إلا عقلياً لما تقدم في التشبيه[7]، والأولى[8] ثلاثة أقسام لأن جامعها إما حسي، أو عقلي، أو مختلف أعني بعضه حسي وبعضه عقلي؛ فهذه ستة أقسام كلها داخلة في البيت.

مثال الأول[9] ﭽ ﭐ ﭑ ﭒ ﭼ [طه: ٨٨] ؛ فالمستعار منه ولد البقرة، والمستعار له

---

(1) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

(2) مضى تعريف المطابقة: 23، والإطناب:47، والوصل:33، والالتزام: 23.

(3) في النسختين: قسمان .

(4) أي في الكلام على تقسيم التشبيه إلى قريب وغريب، انظر ما سبق: 258-260.

(5) مضى تعريف الإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والموازنة: 50، والتجنيس المضارع – باسم الجناس المضارع –: 260، والتسهيم: 63، وسيأتي الكلام على الاستعارة الأصلية بعد قليل: 283.

(6) في ت: بالعكس .

(7) من امتناع إدراك شيء عقلي بالحس، انظر النص المحقق: 245 .

(8) أي الحالة الأولى، وهي التي يكون الطرفان فيها حسيين.

(9) وهو ماكان الطرفان فيه حسيين والجامع حسياً.

الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط، والجامع الشكل، فالجميع[1] حسي .

ومثال الثاني[2]: ﭽﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ [يس: ٣٧] ؛ المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل–وهما حسيان–، والجامع عقلي، وهو ما يعقل من ترتيب أمر على آخر، كظهور اللحم بإزالة الجلد، وظهور الظلمة بإزالة النهار.

ومثال الثالث[3]: "رأيت شمساً"؛ تريد إنساناً مثلها في الحسنِ، ونباهةِ الشأنِ؛ فالطرفان حسيان، والجامع مختلف.

ومثال الرابع[4]: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬﭼ [يس: ٥٢]، المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، وكلها عقلية.

ومثال الخامس[5] ﭽﭢ ﭣ ﭤﭼ الحجر: ٩٤، فالمستعار منه كسر الزجاج –وهو حسي–، والمستعار له التبليغ –وهو عقلي–، والجامع التأثير –وهو عقلي– أيضاً .

ومثال السادس[6] ﭽﮪ ﮫ ﮬﭼ [الحاقة: ١١]، المستعار منه التكبر –وهو عقلي–، والمستعار له كثرة الماء –وهو حسي–، والجامع شدة الاستعلاء –وهو عقلي– أيضاً .

وفي البيت: [الإطناب، والوصل، والالتزام][7] [8].

(ص) 189– واللفظُ إنْ جِنْساً فَقُلْ أَصْليَّهْ وتبعيةً[9] لدى الوصفيهْ

190– والفعلِ والحرفِ ك:"حالِ الصُّوفِي يَنْطِقُ أنَّهُ المنيبُ الموفِي"

هذا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار اللفظ المستعار؛ وهو أن لفظها إن كان جنساً

---

(1) في م: فالجامع .

(2) وهو ماكان الطرفان فيه حسيين والجامع عقلياً.

(3) وهو ماكان الطرفان فيه حسيين والجامع مختلفاً.

(4) وهو ماكان الطرفان فيه عقليين والجامع عقلياً.

(5) وهو ما كان المستعار منه فيه حسياً والمستعار له عقلياً والجامع عقلياً.

(6) وهو ما كان المستعار منه فيه عقلياً، والمستعار له حسياً، والجامع عقلياً .

(7) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(8) مضى تعريف الإطناب: 47، والوصل: 33، والالتزام: 23.

(9) يصح نصبها ورفعها كما سينبه المؤلف في نهاية شرحه للمقطع.

فهي أصلية، وإن كان فعلاً أو ما أخذ منه من وصف وشبهه **[74 ب]** أو حرف فهي تبعية، والمراد بالجنسي[1] هنا: الكلي الدال على نفس الذات من غير اعتبار وصف من الأوصاف، ولا فرق بين أن يكون اسم عين كالأسد للرجل الشجاع، أو اسم معنى كالقتل للضرب الشديد، وسميت الأولى أصلية والثانية تبعية لأن الاستعارة [تعتمد][2] التشبيه، وهو يقتضي كون المشبه موصوفاً بالوجه الذي شارك فيه المشبه به، ولا يصلح للموصوفية إلا الأمور المتقررة الثابتة كـ:"جسم أبيض"، و"بياض صاف"، و"ضرب شديد"، بخلاف الفعل والصفات المأخوذة منه لكونها متجددة غير متقررة، وبخلاف الحرف، وحيث ورد ما يوهم وصف الوصف كـ:"عالم نحرير"، و"جواد فياض[3]"؛ فهو عائد إلى الموصوف المحذوف؛ أي: رجل عالم نحرير ونحوه، فإذا استعير اللفظ الصالح لما ذكر فاستعارته أصلية لجريانها على الأصل، وإذا استعير فعل أو شبهه أو حرف فاستعارته تبعية؛ لأنه إنما صلح لذلك بتبعيته للمعنى الذي قام به وجه الشبه، ولهذا كان التشبيه في الفعل وبشبهه[4] يرجع لمعنى المصدر الذي اشتق منه، وفي الحرف يرجع لما تعلق به معنى ذلك الحرف؛ إذ هو يدل على معنى في غيره؛ فذلك الغير الذي حصل له معنى الحرف هو محل التشبيه إذا استعير الحرف؛ فإذا قلت: "طار زيد" أو "زيد طائر على فرسه"[5] فإنك تقدر تشبيه سيره بالطيران في السرعة، ثم تدخل السير[6] في[7] جنس الطيران بالتأويل المذكور فتستعيره له بلفظ الطيران، ثم تشتق منه الفعل أو الوصف فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل وشبهه تبعية؛ فإذا قلت: "عصى

---

(1) كذا في النسختين .

(2) في النسختين: تتعدد، والتصويب من الثغري –ولم ينص أنه ينقل عن المؤلف–، انظر: موضح السر المكمون: 151 ب.

(3) في م: [بياض] .

(4) في ت: بشبهه، والكلمة غير واضحة في م، وهي تحتمل: [وبشبهه]، أو [وشبهه] فأثبت الأنسب.

(5) "زيد طائر على فرسه" تشبيه بليغ لا استعارة لأن المشبه به مذكور، انظر موضح السر المكمون: 152ب .

(6) في م: السرعة .

(7) ساقطة في م .

إبليس ربه ليعذبه" فإنك تقدر تشبيه التعذيب بعلة الفعل الغائية في الترتب[1] على الفعل والحصول بعده، ثم تستعمل في التعذيب ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية التي هي الغرض الحامل على الفعل، فتكون الاستعارة في الحرف الذي هو اللام تبعاً للاستعارة في المجرور، وقس على هذا قوله تعالى: ﭽﭻ[2] ﭼ ﭽﭼ [القصص: ٨]، إلخ[3] فإن لام التعليل فيها من باب الاستعارة التبعية[4].

ثم قرينة التبعية في الفعل وشبهِهِ إن كانت مقاليةً فهي: إما فاعل ك:"نطقت الحال بكذا"، أو مفعول نحو: "أحيا الأمير العدل"، أو مجرور نحو: ﭽﯜ ﯝ ﯞﭼ [آل عمران: ٢١]، وأما قرينة الحرفية فغير منضبطة.

وقولنا (**إن جنساً**) فيه حذف كان وإبقاء خبرها، و(**أصلية**): إما مفعول على تضمين (**قل**) معنى: اذكر أو سمِّ[5]، أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: فقل هي أصلية، وعليهما ينبني عطف (**تبعية**)، وقولنا (**كحال الصوفي**) مثال للتبعية في الفعل[6].

(ص) 191 – وأُطْلِقَتْ وهْيَ التي لم تَقْتَرِنْ 192	**بِوَصْفٍ او تَفْرِيعِ أمرٍ فاسْتَبِنْ**
– وجُرِّدَتْ بِلائِقٍ بِالأصْلِ	**وَرُشِّحَتْ بِلائِقٍ بالفَصْلِ**
193 – نَحْوَ: "ارتَقَى إلى سماءِ القدسِ	**فَفَاقَ مَنْ خَلَّفَ أَرْضَ الحِسّ"**
194 – أبْلَغُهَا التَّرْشِيحُ لابْتِنَائِهِ	**على تناسي[7]الشبه [8]وانتفائه**

(1) في م: الترتيب .

(2) **[75 أ]**

(3) نص الآية:ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﮂ ﮃ [القصص: ٨] .

(4) انظر على سبيل المثال: الكشاف: 166/3، روح المعاني: 46/20-47 . التحرير والتنوير: 75/20-76.

(5) العبارة في م:[على تضمين:(قل) معنى: اذكر اسم أو خبر...]إلخ .

(6) وذلك في استعارة: (ينطق) .

(7) في ت: تناسب.

(8) "والشبه بفتح الشين مشددةً وسكون الباء ضرورةً بمعنى المشابهة هذا هو الظاهر، وكسر الشين مشددة فيه بعد لإحواجه إلى التقدير، تأمل"، حاشية المنياوي: 146.

(ش) هذا تقسيم للاستعارة أيضاً باعتبار ذكر ما يلائم أحد الطرفين وتركه؛ فهي بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: مطلقة، ومجردة، ومرشحة.

فالمطلقة هي: التي لم تقترن بصفة ولا تفريع شيء مما يلائم إحدى[1] الطرفين نحو: "عندي[2] أسد"، والمرادُ بالصفةِ المعنويةُ لتدخل الحاليةُ والخبرية ونحوهما.

والمجردة هي: التي قرنت بما يلائم المستعار له، نحو: "عندي أسد شاكي السلاح".

والمرشحة هي: التي قرنت بما يلائم المستعار منه، نحو: "عندي أسد طويل الأظفار"[3]، ونحو قوله تعالى: ﴿ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې﴾ [البقرة: ١٦]، استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليه ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة.

وقد يجتمع التجريد والترشيح في كلام واحد كقوله:

لدى أسدٍ شاكي السلاحِ مقذَّفٍ

له [لِبَدٌ][4] أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ[5]

فذكر السلاح تجريد، وذكر الأظفار ترشيح، وشاكي السلاح: تامُّها[6]، ومقذَّف: **[75 ب]** أي قذف به كثيراً إلى الوقائع[7]، ولبدة الأسد: ما تلبد من شعره على منكبيه[8].

---

(1) كذا في النسختين .

(2) في ت:عند.

(3) يلاحظ ميل المؤلف إلى بسط الأمثلة وتسهيلها- وقد مر التنبيه على هذا مراراً -، انظر قسم الدراسة: 77.

(4) في النسختين: لبدة، والتصويب من مصادر التخريج .

(5) البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سُلْمى في معلقته، انظر: شرح شعر زهير بن أبي سلمى: 23، ومعاهد التنصيص: 151/2، حل العويص: 329 -330، والله أعلم..

(6) انظر: القاموس المحيط (ش و ك)، لسان العرب (ش و ك).

(7) شرح المعلقات السبع للزوزني: 86، حل العويص: 307، وفي المعاجم التي اطلعت عليها أن المقذف هو الملعَّن أو الغليظ اللحم كأنه رمي به، انظر على سبيل المثال: لسان العرب: (ق ذ ف)، تاج العروس (ق ذ ف) .

(8) لسان العرب (ل ب د).

وقولنا:(**أبلغها**)...البيت[1]؛ أي أبلغُ الأقسام الثلاثة الترشيحُ؛ لأن المقصود من الاستعارة المبالغة في التشبيه، وترشيحها بما يلائم المستعار منه و[2]يقوي ذلك و[3]يحققه، وأنَّ الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه وادعاء أن المستعار له عين المستعار منه لا مشبه به – والترشيح أتمها في ذلك–، وقولنا: **(لابتنائه)** تعليلٌ للأبلغية[4]، وهو وإن كان عاماً في الاستعارات كلها لكنها في الترشيح أظهر وأقوى.

ويظهر لك من هذا[5] التوجيه أن الإطلاق أبلغ من التجريد، وأن التجريد يكافيء الترشيح إذا اجتمعا؛ فإن قلت: أنواع الاستعارة كلها واردة في كتاب الله عز وجل فلو

كان الترشيح أبلغ لما كان عدولٌ[6] عنه.

قلت: قد تعرض في المقام نكتة يخل بها الترشيح – وهي أهم منه – فتجب رعايتها؛ فيكون العدول عن الترشيح حينئذ أبلغ لا لذاته[7]، ولكن لما نشأ عنه من الإخلال بالنكتة المذكورة، وذلك لا ينافي أبلغيته عن قسيميه بالنظر إلى ذواتهما[8]، بل ربما لم يتعلق غرض بالاستعارة جملة فيعدل عنها إلى التشبيه مع أنها أبلغ لعدم احتياج المقام إلى تلك المبالغة، وقد تتبعوا آيات الكتاب العزيز، وتصفحوا ما وصلت إليه أذهانهم عن عجائبه فلم يوجد فيه عدول عن مقتضى ظاهرٍ إلا وهناك نكتة عظيمة لا يؤديها ذلك الظاهر.

والتجريد من قولهم: أرض جرداء: لا نبات فيها، ورجل أجرد: لا شعر له[9]،

---

(1) العبارة في ت: وقولنا في البيت: ["أبلغها"أي أبلغ الأقسام...]إلخ .

(2) ساقطة في ت.

(3) ساقطة في ت.

(4)في النسختين: لأبلغية.

(5) ساقطة في ت.

(6)في النسختين: عدولاً.

(7) في ت: لذته.

(8) في ت: ذواتها.

(9) لسان العرب (ج ر د).

والترشيح من الرشح – وهو الندى –؛ رشح الإناء: إذا ندى، ورشح الجسم: إذا عرق، وسميت مرشحة[1] لأن ما يقارنها ينقل الذهن إلى المشبه به؛ فكأنه رَشْحُ إنَاءٍ يظهر به ما في الإناء[2]، والمراد بـ(**الأصل**): المشبه؛ لأن الغرض يعود إليه؛ إذ هو المقصود في الكلام بالإثبات والنفي، والمراد بـ(**الفصل**): الفرع؛ أي: المشبه به؛ لأنه إنما اجتلب لأجل المشبه، وقولنا: (**نحو**: "**ارتقى** ...) البيت مثالٌ لترشيح[3] الاستعارة؛ لأن الارتقاء مستعار من التصاعد من أسفل **[76 أ]** إلى علو؛ لانتقال السالك من حال إلى حال أزكى منها، ولفظ: (**فاق**) تفريع على المستعار منه؛ لأن: فاق بمعنى: ارتفع وعلا، أو صار فوق شيء – وهو يلائمه[4] – وأما إضافة السماء إلى القدس [5] ... [6]

---

(1) في م: مرشح.

(2) لسان العرب (ر ش ح).

(3) في ت: الترشيح.

(4) أي يلائم المستعار منه.

(5) ساقطة في م

(6) لم يتم الكلام في النسختين، وإضافة السماء إلى القدس هي قرينة الاستعارة، انظر: موضح السر المكمون: 153ب.

فصل : في الاستعارة التحقيقية

(ص) فصل[1]:

195 – وذاتُ معنىً ثابتٍ بحسٍ او   عقلٍ فتحقيقيةٌ كذا رأوا

196 – ك:"أشرقت بصائرُ الصوفيه   بنورِ شمسِ الحضرةِ القدسيهْ

(ش) الاستعارة قسمان: تحقيقيةٌ وغيرُها.

فالتحقيقية: هي ما تحقق معناها بحس أو عقل؛ أي: يكون المعنى الذي أريد بها وأطلق لفظها عليه أمراً معلوماً يمكن أن يُنصَّ عليه ويشار إليه إشارةً حسيةً أو عقلية؛ فيقال: هذا اللفظ نقل عن أصله، وسُمي به هذا المعنى على سبيل المبالغة، نحو: "عندي أسد يرمي"؛ فالأسد مستعار للرجل الشجاع – وهو متحقق حساً –، ونحو: ﭢ ﭣ ﭤ [الفاتحة: ٦] ؛ أي: دين الحق – وهو دين الإسلام – وهذا أمر متحقق عقلاً لا حساً –، وكالمثال المذكور في البيت الثاني[2]؛ فإن الإشراق مستعار[3] من الاستنارة بالنور المحسوس لانشراحِ الصدرِ واتساعِهِ وكشفِ الحجب عن عين البصيرة – وهو أمر متحقق عقلاً –، وكذا لفظ الشمس، والمراد به: ما يتجلى لقلوب الواصلين إلى الحضرة الألوهية من[4] المعارف واللطائف، وما يواجهون به من العلوم اللدنية – وهو أمر متحقق عقلاً – أيضاً [5] .

---

(1) في ت: [فصل في الاستعارة الحقيقية]، وقد مضى أن الراجح أن غالب هذه العناوين للفصول زائدة على أصل الشرح كما نص عليه الثغري، انظر قسم الدراسة: 86، وأضيف هنا أن الكلام في هذا الفصل على الاستعارة التحقيقية لا على الاستعارة الحقيقية مما يزيد قوة احتمال كون هذه الزيادات من غير المؤلف، والله أعلم .

(2) ساقط في ت .

(3) في ت: مستعارة.

(4) في ت: عن .

(5) ساقطة في ت .

فصل
في بيان الاستعارة بالكناية

فصل [1]

(ص)197–وحيثُ تشبيهٌ بنفسٍ أُضْمِرَا وما سِوَى مُشَبَّهٍ لم يُذْكَرَا

198– ودلَّ لازمٌ لِمَا شُبِّهَ بِهْ فذلكَ التشبيهُ عِنْدَ المُنْتَبِهْ

199– يُعْرَفُ بِاستِعَارَةِ الكِنايةِ وذِكرُ لازمٍ بِتَخْيِيلِيَّةِ

200– ك:"أنشبت منية أظفارها" و:"أشرقت حضرتُنا أنوارَها"

(ش) هذا قسيم الحقيقية – وهي الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية –، وهما أمران معنويان فعلان للمتكلم[2] للكلام، لا تتحقق إحداهما بدون الأخرى لأن التخييلية قرينة للمكنية .

وقد اضطربت آراء البيانيين **[76 ب]** فيهما، وجرينا في النظم على طريق القزويني، فهما[3] عنده ليستا من المجاز في شيء بل هما مستعملان فيما وضعا له؛ وذلك أن يؤتى بلفظ المشبه، ولا يذكر شيء من الأركان سواه، ويثبت له أمراً مختصاً بالمشبه به ليدل على أن في الكلام تشبيهاً مضمراً؛ فيكون التشبيه استعارة بالكناية لعدم التصريح بالمشبه به، بل إنما دل عليه بذاك[4] خواصه، ويذكر المشبه الذي كني به عنه، ويكون إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لأن[5] به يتخيل أن المشبه من جنس المشبه به، مثال ذلك قول الشاعر:

وإذا المنيةُ أنشبت أظفارَها ألفيت كل تميمة[6] لا تنفعُ[7]

---

(1) [فصل] ساقطة في م، وفي ت: [فصل في بيان الاستعارة بالكناية]، ووافقه الثغري في شرحه: 155ب، وقد مضى أن الراجح أن غالب هذه العناوين للفصول زائدة على أصل الشرح كما نص عليه الثغري؛ فلذلك أبقيت كلمة فصل وأسقطت ما عداها، انظر قسم الدراسة: 86.

(2) غير واضحة في ت .

(3) في ت: وهما.

(4) كذا في النسختين.

(5) كذا في النسختين.

(6) في م: تتميمة.

(7) صدر بيت من الكامل، وعجزه: ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة قالها =

فشبه المنية بالسبع في الاغتيال والغلبة، وأثبت للمنية الأظفار التي هي من خواص المشبه به؛ فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية، ورأى[1] السكاكي أن الاستعارة بالكناية في نفس اللفظ المشبه، وعند الجمهور أن الاستعارة في لفظ السبع، فهو اللفظ المستعار لكنه ترك وكني[2] عنه بالمنية، فالمراد بالمنية هنا السبع بدليل إضافة الأظفار إليها، وجعل السكاكيُّ قرينةَ الاستعارة التبعية مكنياً عنها، ونفسَ التبعية قرينتها، فـ"الحال" مِنْ: "نطقت الحال" عنده[3] مكنيٌ عنها، و"نطقت" قرينتُها، وللقوم هنا أبحاث واحتجاجات يطول ذكرها، ومن أرادها فعليه بالمطولات[4].

وقولنا: (و**أشرقت حضرتُنا**) فيه مثال لذلك -أيضاً-؛ لأن تشبيه الحضرة بالشمس استعارة بالكناية، وإثبات الأنوار لها استعارة تخييلية، و(**أنوارها**) منصوبٌ إما على إسقاط الجار، أو على تضمين: (**أشرقت**) معنى: أظهرت ونحوِ ذلك؛ لأن أشرق لا يتعدى بنفسه[5].

=

يرثي بها بنيه الخمسة وقد هلكوا في عام واحد، ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي – ضمن مجموع أشعار الهذليين: 3، التلخيص: 88، والإيضاح: 139/3، ومعاهد التنصيص: 163/2، حل العويص: 336 -337 .

(1) في ت:ري.

(2) في م: وكي .

(3) أي عند السكاكي .

(4) انظر حول الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية: التلخيص: 88-89، الإيضاح: 137/3-141، المطول:، شروح التلخيص: 150/4-166.

(5) انظر لسان العرب: (ش ر ق).

فصل
في حسن الاستعارة

فصل(1)

201 – محسِّنُ استعارةٍ تَدْرِيهِ   بِرَعْيِ وَجْهِ الحسْنِ للتَشْبِيهِ [77أ]

202 – والبعدِ عَنْ رَائِحةِ التَّشْبيهِ في   لَفْظٍ وليسَ الوجهُ ألغازاً قُفِي

(**ش**) يعني أن حسن الاستعارة ينبني على أمرين:

أحدهما: مراعاة جهات الحسن في التشبيه ككونه وافياً بإفادة الغرض، وقد تقدمت في بابه(2).

والثاني: أن لا تشم رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ ولهذا كان نحو: "رأيت أسداً في الشجاعة" تشبيهاً لا استعارةً لذكر الوجه، وكلما كانت بعيدة عن التشبيه كانت أقوى وأحسن.

ولاشتراط البعد عن رائحة التشبيه في حسنها كان ينبغي أن يكون الجامع بين طرفيها جلياً لئلا تصير ألغازاً، وأما إذا شُمَّت رائحته(3) فلا تكون ألغازاً ولو خفي الوجه لكن يفوت الحسن.

واللغز الكلام المبهم(4)، وكون الوجه جلياً قد يكون بنفسه، كتشبيه الحسن بالشمس، وقد يكون بواسطة عرف، أو اصطلاح خاص بين المتخاطبين نحو: "رأيت أسداً"؛ تريد إنسانا أبخر؛ فلا يكون جلياً إلا إذا كان هناك عرفٌ، أو اصطلاح كما ذكرنا، وحيث التبس الوجه تعين التشبيه ولم تحسن الاستعارة، وحيث قوي ظهوره بين الطرفين حتى صارا(5)

---

(1) زاد في ت: [في حسن الاستعارة]، وقد مضى التنبيه عدة مرات آخرها: 291 على عدم ثبوت هذه الزيادات.

(2) تقدمت الإشارة إلى أغراض التشبيه:250-252، كما تقدم الكلام على أن التشبيه المقبول هو ما كان وافياً بالغرض:261، لكن عبارة المؤلف تشعر بأن هناك عدة جهات لحسن التشبيه، رغم أن المذكور عند البلاغيين إنما هو مجرد الوفاء بالغرض من التشبيه.

(3) في م: رائحة .

(4) لسان العرب: (ل غ ز) .

(5) في م:صار.

كالمتحدين كالعلم والنور تعين العكس؛ فلذلك يقول من فهم مسألة: "حصل في قلبه[1] نور"، ولا يقول: "كأن في قلبي نور".

وفي البيتين: الإيجاز، والتجنيس الناقص، [والفصل، والوصل] [2] [3].

(1) في م: قلبه .

(2) ما بين الحاصرتين ساقط في م.

(3) مضى تعريف الإيجاز: 23، والتجنيس الناقص: 34، وهو في البيت بين: (في) و(قفي)، ومضى تعريف الفصل:33، والوصل:33.

فصل في تركيب المجاز

فصل[1] (ص)**203– مركبُ المجاز مَا تَحَصَّلا في نسبةٍ أو مثلَ تمثيلٍ جَلا**

204 – وإن أتى استعارةٌ مُرَكَّبُ فَمَثَلاً يُدْعَى ولا يُنَكَّبُ

(**ش)** لما فرغنا من أنواع المجاز المفرد شرعنا في المركب، وذكرنا أنه قسمان:

أحدهما: المجاز الإسنادي وهو ما كان الإسناد فيه غير حقيقي، وهذا هو الذي تقدم في باب الإسناد[2]، وإليه أشرنا بقولنا (**ما تحصلا في نسبة**).

الثاني: ما استعمل فيما أشبه معناه الأصلي كتشبيه التمثيل في كون الوجه فيه منتزعاً من متعدد، وإليه الإشارة بقولنا (**أو مثل تمثيل جلا**)؛ أي أو أظهر **[77ب]** مثل تشبيه التمثيل في الوجه، ومثاله قولك للمتردد في أمر:"أراك تقدم رِجلاً وتؤخر أخرى"؛ شبهت صورة تردده في ذلك الأمر بصورة من قام ليمشي إلى حاجة فتردد في المشي فتارة يريد المشي، فيقدم رِجلاً، وتارة لا يريده فيؤخر رجلاً، فاستعمل الدال على هذه الصورة في تلك الصورة للمشابهة بينهما، ووجه الشبه الإقدام تارة والإحجام أخرى –وهو مأخوذ من أمور متعددة–، وكذلك قولك:"رأيت حماراً يحمل أسفاراً"؛ تريد رجلاً يعلم العلم ولا يعمل[3] به.

وقولنا: (**وإن أتى**...) البيت؛ معناه أن المركب إذا ورد استعارة بأن تكون العلاقة المشابهة فإنه يسمى مَثَلاً، (**ولا ينكب**) أي لا يحول عن هيئته[4] الأولى لوجوب بقاء لفظ الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به، ولكن ليس كل استعارة مركبة مَثَلاً، بل ذلك مشروط بأن يكون استعماله فاشياً في الاستعارة دون التشبيه ودون معناه الأصلي، كقولهم لمن فاته أمر:"الصيف ضيعت اللبن"[5] بكسر تاء "ضيعت" لأن أصله خطاب [لامرأة][6].

---

(1) زاد في ت: [في تركيب المجاز]، وقد مضى التنبيه عدة مرات على عدم ثبوت هذه الزيادات.

(2) أي في فصل المجاز العقلي الذي ألحقه المؤلف بباب الإسناد وهو في الأصل جزء منه:56-67.

(3) في ت: يعلم .

(4) في ت: هيئة .

(5) مثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فَوَّته على نفسه، ويروى باللفظ الذي ساقه المؤلف كما يروى أيضا بلفظ:"فِي الصَّيفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ"، والتاء من "ضيعت"مكسورة في كل حال لأن المَثَلَ في الأصل خوطبت به امرَأَةٌ وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة، انظر قصة المثل والكلام عليه في مجمع الأمثال:68/2

(6) في م: لا امرأة

فصل في المجاز بالحذف

(ص) فصل [1]

205–ومنهُ مَا إعرابهُ تَغَيَّرَا   بحذفِ لفظٍ أو زيادةٍ تُرى

(**ش**) هذا نوع آخر من المجاز غير ما تقدم في مبحثه، وهو ما تعلق بكلمة تَغَيَّرَ حكم إعرابها بسبب حذف لفظ أو زيادته، فألحقوها بالمجاز لتعديها[2] عن أصلها فأشبهت الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له[3]، ومثال ما تغير إعرابه لحذف قوله تعالى: ﭽﯩ ﯪﭼ [الفجر: ٢٢]، ﭽﮕ ﮖﭼ [يوسف: ٨٢]، أي أمر ربك[4]، وأهل القرية، ومثال الزيادة[5] ﭽ ﭡ ﭢﭣﭤﭼ [الشورى: ١١]؛ [أي: ليس مثله شيء][6]، وجعل بعضهم[7] الموصوف بهذا المجاز هو الإعراب لا الكلمة لأن النصب في القرية –مثلاً– كان للمضاف فلما حذف نقل إلى المضاف إليه، ولا معنى للمجاز إلا استعمال في غير ما وضع له وهو صحيح في الحذف، ورد القرافي[8] مجاز الحذف والزيادة إلى المجاز الإسنادي[1][2]، والمختار في ليس كمثله شيء

---

(1) زاد في ت: [في تغيير الإعراب]، وقد مضى التنبيه عدة مرات على عدم ثبوت هذه الزيادات.

(2) في م: لتعذيها.

(3) وعليه فإطلاق المجاز على هذا النوع هو من باب الاستعارة، وهناك قول آخر أنه من باب الاشتراك اللفظي، انظر شروح التلخيص: 231/4.

(4) علل البلاغيون لهذا التقدير لمحذوف باستحالة المجيء على الله، انظر على سبيل المثال: مختصر السعد: 232/4، حاشية الدسوقي: 232/3، مواهب الفتاح، وتعليلهم هذا عليل لأنهم اعتمدوا على قرينة عقلية فيما لا مجال للعقل فيه، والواجب إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات مع نفي مشابهته تعالى للمخلوقين، انظر في تقرير المعنى الصحيح للآية: تفسير الطبري: 417/24، تتمة أضواء البيان: 219/9–220.

(5) سيأتي بعد أسطر مزيد كلام على الآية.

(6) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

(7) هذا ظاهر ما ذكره السكاكي –على ما أفاده التفتازاني–، وكلامه محتمل للتأويل –كما نص الدسوقي–، انظر: مفتاح العلوم: 392، مختصر السعد: 233/4، حاشية الدسوقي: 234/4، مع ملاحظة أن السكاكي عده ملحقاً بالمجاز لا مجازاً لاشتراكه مع المجاز في التعدي عن الأصل.

(8) القرافي (ت: 684 هـ) هو أبو العباس أحمد شهاب الدين بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي: من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة –من برابرة المغرب– وإلى القرافة –المحلة المجاورة =

شيء عند بعضهم[3] **[78 أ]** أن لا تكون الكاف زائدة بل تكون من باب الكناية كقولك: "مثلك لا يبخل"؛ فالغرض نفي البخل عن ذات المخاطب لا عن المِثْلِ فسلكوا مسلك الكناية للمبالغة.

وفي البيت: حسن البيان، والمطابقة، وحسن الاختتام[4].

=

لقبر الامام الشافعي بالقاهرة-، مصري المولد والمنشأ والوفاة، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها: (أنوار البروق في أنواء الفروق)، و(الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام)، و(الذخيرة)، وغيرها، انظر شجرة النور الزكية: 188-189، الأعلام: 94/1- 95.

(1) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول

(2) في ت: الإسناد.

(3) لعل المؤلف يقصد ابن المنير في حاشيته على الكشاف حيث رجح هذا القول، ورد القول بالزيادة، وقد أشار إلى القولين الزمخشري وظاهر كلامه أن الراجح عنده أن الآية من باب الكناية، انظر: الكشاف والإنصاف: 462/3-463.

(4) مضى تعريف حسن البيان: 78، والمطابقة: 38، وحسن الاختتام - ويطلق عليه الانتهاء وحسن الانتهاء وحسن الخاتمة وحسن الختام هو - كما عرفه الحلبي في حسن التوسل -: أن يكون آخر الكلام الذي يقف عليه المترسل أو الخطيب أو الشاعر مستعذباً حسناً لتبقى لذته في الأسماع، حسن التوسل: 255، ومعجم المصطلحات البلاغية: 326/1-329، 434/2، 439، ولم يظهر لي وجود حسن الاختتام في البيت.

الباب الثالث: الكنـايـة

(**ص**) **الباب الثالث: الكناية**

(**ش**) هي في اللغة مصدر كنى يكني كناية كروى يروي رواية وهدي يهدي هداية وسقى يسقي سقاية تقول كنيت كذا عن كذا وكنوت[1] إذا تركت التصريح به[2]، ومنه الكنى: في الأعلام، وفي الاصطلاح [3]: ذكر اللازم وإرادة ملزومه مع جواز إرادة اللازم معه أيضا أو عكسه على اختلاف الرأيين فيها هل هي انتقال من اللازم إلى الملزوم أو العكس، هذا إذا أريد معناها المصدري الذي هو فعل المتكلم، وأما إن أريد نفس اللفظ فهي: لفظ أُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادته فيه، فيخرج المجاز.

(**ص**) **206 – لَفْظٌ بِهِ لازِمُ معناهُ قُصِدْ مَعْ جَوازِ قَصْدِهِ مَعْهُ...**

(**ش**) هذا تعريف الكناية على المعنى الثاني وهو نفس اللفظ، ومعناه أن الكناية هي اللفظ الذي أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى الملزوم معه أيضاً، كما إذا قيل: "زيد طويل النجاد"؛ فإن المراد به لازم معناه –وهو طول القامة– مع جواز إرادة طول النجاد –الذي هو معناه حقيقةً– أيضاً، وبهذا القيد[4] يخرج المجاز إذ لا يصلح أن يراد المعنى الحقيقي فيه مع المجاز، بل لا بد فيه من قرينة مانعة من إرادة الحقيقية، فإذا قيل: "عندي أسد يرمي" فلا يجوز أن يراد به الحيوان المفترس، فكل من المجاز والكناية يشتركان في الاستعمال في غير ما وضع له اللفظ، ويفترقان في جواز إرادة ما وضع له معه في الكناية دونه، وإنما قلنا: (**مع جواز**) إشارةً إلى أن إرادة المعنى الحقيقي غير واجبة للقطع بصحة قولنا: "طويل **[78 ب]** النجاد، مهزول الفصيل، جبان الكلب" و إن لم يكن له نجاد ولا فصيل ولا كلب.

---

(1) في م: كنيت، وكنوت لغة في كنيت، انظر لسان العرب: (ك ن ى)

(2) لسان العرب (ك ن ى)

(3) انظر في تعريف الكناية والخلاف فيها كلاً من: التلخيص: 91، الإيضاح: 3/156–157، شروح التلخيص: 4/237–247.

(4) وهو جواز إرادة المعنى الملزوم، وانظر في فائدة هذا القيد: التلخيص: 91، الإيضاح: 3/156، شروح التلخيص: 4/238–240 .

تنبيه: ما ذكرناه من تعريف الكناية هو أصح القولين[1]، وقيل هي انتقال من اللازم إلى الملزوم فعليه يشترط مساواة الملزوم له ليصح الانتقال، ولا فرق على القولين بين أن يكون اللازم عقلياً أو عرفياً، فإن قلت: في التعريف المذكور إجمال من حيث إنه صالح لكل من القولين إذ يصح أن يكون التقدير لفظ قصد به الناطق لازم معناه الواضع فيوافق الأصح أو لفظ قصد به الواضع لازم معناه الناطق فيوافق الآخر، بل فرق بعضهم بين معنى اللفظ ومسماه بأن معناه مراد الناطق ومسماه مراد الواضع، قلت: الأصل حصر المعنى عن مراد[2] الواضع لأنه أقدر[3] وأوضح حتى يتبين خلافه، وما ذكرنا عن بعضهم من الفرق المذكور إنما هو مجرد اصطلاح؛ وإلا فمعنى اللفظ ما عنى به تسمية أو إطلاقاً . [والله تعالى أعلم][4].

(ص) 206 – ....تُرَدْ

207 – إلى اختصاصِ الوصفِ بالموصوفِ ك:"الخير في العزلة ياذا الصوفي"

208 – ونفسِ موصوفٍ ووصفٍ........ ....

(**ش**) يعني أن الكناية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف[5]، كقولهم: "المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه"؛ جعلوا إحاطة الثوبين والبردين في الوصفين[6] كناية عن اختصاص الممدوح

(1) انظر ما سبق من مراجع عند تعريف الكناية في الاصطلاح قبل أسطر.

(2) في ت: عن المراد .

(3) في ت: أقدم.

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في ت.

(5) المراد بالتخصيص هنا مجرد إثبات أمر لأمر، وليس المراد به الحصر، وعبارة القزويني: "وهي ثلاثة أقسام .... الثالثة: المطلوب بها نسبة ....." إلى أن قال في التعليق على بيت ابن الحشرج الذي سيذكره المؤلف بعد قليل: "فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات ...." التلخيص: 92، وعبارة المؤلف موافقة لعبارة السكاكي وهي أدق؛ لأن المراد هو إثبات الصفة للموصوف، وظاهر عبارة القزويني العكس، انظر: المفتاح: 403، مختصر السعد: 258/4، وحاشية الدسوقي: 258/4، 259.

(6) في ت: بالوصفين .

بهما، ومنه قول كعب بن مالك[1] – رضي الله عنه– في مدح النبي ρ:

تَحْمِلُهُ الناقةُ الدهماءُ معتجِرًا بالبُرْدِ كالبدرِ جلَّى[2] ليلةَ الظُّلَمِ

وفي عِطَافَيهِ أو أثناءِ بُرْدَتِهِ ما يَعلم اللهُ مِن دِينٍ ومِن كَرَمِ[3]

فإنه جمع ما يعلم الله من دين ومن كرم في عطافيه أو أثناء بردته ثم أضافهما إليه υ كناية عن[4] تخصيصه، ومنه قوله:

إنَّ السماحةَ والمروءةَ والندى في قبةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحشرَجِ[5] **[79أ]**

كنى بكون تلك الأوصاف مجموعة في قبة ضربت على الممدوح عن التصريح باختصاصه بتلك الأوصاف، وإلى هذا القسم أشرنا بقولنا: (**تُرَد إلى اختصاصِ الوصفِ بالموصوفِ**)؛ أي تُرَدُّ الكناية إلى أقسام، منها: الدلالة على اختصاص الوصف بالموصوف.

الثاني: ما يطلب به نفس الموصوف[1]، وهذه قسمان[2]:

---

(1) كعب بن مالك (ت: 50 هـ تقريباً) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السَلَمي الخزرجي: صحابي من شعراء النبي ρ، انظر ترجمته: الإصابة 5/610-612، الأعلام 5/228-229.

(2) في ت: أجلى .

(3) البيتان من البسيط، واختلف في قائلهما وروايتهما اختلافا كبيراً، فقيل إنهما لكعب بن زهير، وقيل لعبد الله بن رواحة، وقيل لأبي دهبل الجمحي، ولم أر من عزى البيتين أو أحدهما إلى كعب بن مالك τ غير المؤلف، انظر: الشعر والشعراء: 2/600، العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 2/786، تحرير التحبير: 108-109، ديوان الحماسة: 2/284، معاهد التنصيص –وليس من شواهد التلخيص-: 3/238-239، ديوان عبد الله بن رواحة: 164، 190، والناقة الدهماء هي التي اشتدت ورقتها لا يخالطها شيء من البياض، وقيل غير ذلك، معتجرا من الاعتجار، وهو لَيُّ الثوب على الرأْس من غير إدارة تحت الحَنَك، العطافان: ناحيتا العنق، وسمي الرِّداء عِطافاً لوقُوعه على عِطْفَي الرّجل، انظر لسان العرب: (ع ج ر)(ع ط ف)(د هـ م).

(4) في ت: من .

(5) البيت من الكامل، وقائله زياد الأعجم، وابن الحشرج هو عبدالله بن الحشرج، وكان أميراً على نيسابور، وهو المممدوح بالبيت ضمن قصيدة في مدحه، انظر: دلائل الإعجاز: 306-307، معاهد التنصيص: 2/172-173، حل العويص: 344-346.

قريبة: وهي التي معناها واحد، كقولك: "جاء المضياف" تريد زيداً[3] ؛ لكثرة إقرائه الضيف حتى صار اختصاصه بذلك[4] كاللازم ينتقل من المضياف[5] إليه فهي قريبة[6] لبساطتها وسهولة مأخذها؛ لعدم احتياجها إلى انضمام لازم آخر.

وبعيدة: وهي ما تركب وصفها من مجموع معان تصير جملتها مختصة بموصوف يتوصل بذكرها إليه، كالكناية عن الإنسان فإنه حي مستوي القامة[7] عريض الأظفار، وتسمى هذه[8] خاصة مركبة[9]، وإلى هذا القسم أشرنا بقولنا:(**ونفس موصوف**)؛ أي: وترد[10] الكناية لأن يكون المطلوب فيها نفس الموصوف فيكنى عنه بصفة ينتقل منها إليه.

=

(1) عبارة القزويني –متحدثاً عن أقسام الكناية–: "الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة"، التلخيص: 91، وعبارة المؤلف موافقة لعبارة السكاكي، انظر المفتاح: 403، وعبارة المؤلف أحسن كما نص عليه الدسوقي، انظر حاشية الدسوقي على مختصر السعد: 247/4 .

(2) القسمان في التلخيص: 92، الإيضاح: 157/3-159، شروح التلخيص: 247/4-251، ويلاحظ أن الذي سمى هذين القسمين بالقريبة والبعيدة إنما هو السكاكي، وقد اعترض علي هذه التسمية القزويني في الإيضاح لأن دلالة الوصف الواحد على الشيء ليست أقرب من دلالة المجموع بل ربما كان الأمر بالعكس لأن التفصيل أوضح من الإجمال، انظر: مفتاح العلوم: 404، الإيضاح: 157/3-159، مختصر السعد: 251/4، حاشية الدسوقي: 251/4، بغية الإيضاح: 159/3.

(3) في ت: زيد .

(4) ساقطة في ت .

(5) في م: الميضاف .

(6) في النسختين: قرينة .

(7) في م: النامة.

(8) أي البعيدة .

(9) بينما تسمى الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف وينتقل منها إليه: (خاصة بسيطة) لعدم تركبها، انظر: عروس الأفراح: 249/4، مختصر السعد: 250/4، مواهب الفتاح: 250/4، حاشية الدسوقي: 249/4.

(10) في م: تريد

الثالث: ما يطلب بها نفس الصفة، وهي قسمان:

بعيدةٌ: وهي ما يكون الانتقال فيها من الكناية إلى المطلوب بها متوقفاً على واسطة، كالكناية بكثير الرماد عن المضياف؛ فإن الذهن ينتقل من كثرة الرماد لكثرة الجمر، ومنه لكثرة الإحراق تحت القدور، ومنه إلى كثرة طبائخه، ومنها إلى كثرة الآكلين، ومنها إلى كثرة الأضياف، ومنها إلى المقصود –وهي صفة المضياف–، فهي كناية بعيدة لبعد اللازم وهي بحسب كثرة الوسائط وقلتها تختلف أحوالها وضوحاً وخفاءً.

وقريبةٌ: وهي ما كان الانتقال فيها بغير واسطة، وهي قسمان: واضحة وخفية، فالواضحةُ: ينتقل منها بسهولة، كالكناية بطويل النجاد عن طويل القامة وبأبيض اللحية عن الشيخ، والخفيةُ: ما يتوقف الانتقال منها على تأمل، كقولهم: "عريض القفا" كنايةً عن الأبله؛ فالمطلوب بهذا كله **[79 ب]** نفس الصفة، وإلى هذا القسم أشرنا بقولنا: **(ووصفٍ)**، وإلى من قولنا (**إلى اختصاصِ**) بمعنى اللام، وقولنا (**اختصاص الوصف**) [الإضافة فيه تعدد باللام][1]، وقولنا (**كالخير في العزلة**) مثال للكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف؛ لأن جعل العزلة ظرفا للخير كنايةٌ عن تخصيصه بها على جهة المبالغة.

(ص) 208 – .... والغرضْ إيضاحٌ اختصارٌ او صونٌ عَرَضْ

209 – أو انتقاءُ اللفظِ لاستهجانِ ونحوِهِ كاللمسِ والإتيانِ

(**ش**) يعني أن فائدة الكناية والغرض منها أمور[2]، منها:

الإيضاح كـ"طويل النجاد" لطويل القامة، و"عريض اللحاف" للسمين، و"واسع الشاشية[3]"لكبير الرأس.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من م، ولم أتبين المراد بقوله: تعدد

(2) لم أجد من تكلم على أغراض الكناية بهذا التفصيل في كلام مستقل، والظاهر أن الناظم استفاده من أرجوزة المراكشي، انظر ترجيز المصباح:4أ، وانظر في كون هذه الأرجوزة من مصادر المؤلف قسم الدراسة: 69.

(3) الشاشية لفظة مولدة تطلق على القلنسوة، وقيل إنها نسبة إلى شاش من بلاد الترك، انظر كلا من: المزهر: 308/1، ومعجم ما استعجم: 757/3

ومنها: الاختصار، كـ"فلان مهزول الفصلان"؛ أي كثر نحره[1] لأمهات فصلانه، ففقدت[2] اللبن، فهزلت لكثرة أضيافه، ودوام إقرائه لهم.

ومنها: الستر -وهو مرادنا بالصون[3]- كـ"أهل الدار" كناية عن الزوجة وصيانة لها.

ومنها: انتقاء لفظها؛ أي اختياره لاستهجان [المكنى عنه نحو: ﭽﭪ ﭫﭼ [البقرة: ١٨٧] ﭽ ﭽ ﭾﭼ [الأعراف: ١٨٩]][4] ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [البقرة: ٢٣٧]، ﭽﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﭼ [البقرة: ٢٢٢] .

[وفي البيتين: الإيجاز، والتعديد، والجناس المضارع، والالتزام][5] [6]

---

(1) في ت قحره -تقريباً-، وفي م: بحره والذي وجدته فيما اطلعت عليه من معاجم أن بحر بمعنى شق وليست مرادفة لنحر، انظر: لسان العرب (ب ح ر) القاموس المحيط: (ب ح ر).

(2) في ت: فعقدت .

(3) في قوله في النظم: "أو صون".

(4) ما بين الحاصرتين ساقط في م .

(5) ما بين الحاصرتين ليس في م.

(6) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والتعديد: 78، والجناس المضارع: 260، والظاهر أن الجناس المضارع في (الغرض) و(عرض)، لأن كل من العين والغين من حروف الحلق فهما متقاربا المخرج، ومضى تعريف الالتزام: 23.

فصل في مراتب المجاز والكنى

(ص) فصل[1] 210 – ثم المجاز والكنى أبلغ مِنْ تصريح او حقيقة كذا زكن

211 – في الفن تقديم استعارة على تشبيه ايضاً باتفاق العقلا

(ش) لما فُرِغَ من أبواب البيان شُرِعَ في ذكر ما بينها[2] من التفاضل في البلاغة؛ فالمجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم؛ وذلك كدعوى الشيء ببينة؛ أي: مستندة إلى برهان؛ لامتناع وجود الملزوم بدون لازمه، والاستعارة أبلغ من التشبيه، لأنها مجاز وهو أبلغ من الحقيقة –والتشبيه حقيقة–، والمراد بالاستعارة الحقيقيةُ[3] والتمثيليةُ لا التخييليةُ والمكنى عنها لأنهما ليستا من المجاز[4]،هذا مضمون البيتين، و(**الكنى**) جمع كنية بمعنى الكناية[5] إلا أنها اسم والكنايةُ مصدر.**[80 أ]**وفيهما[6]: [المطابقة، واللف والنشر، والالتزام][7] [8]،وها هنا انتهى الكلام في علم البيان فلله الحمد على جزيل الإحسان، ونسأل الله سبحانه بمحمد[9] سيد كل شفيع، أن يمن علينا بإتمام علم البديع،وكان الفراغ من هذا الفن عشية الجمعة المباركة آخرَ يوم من ربيع الثاني عام اثنين وخمسين وتسعمائة ببعض بلاد جبل عياض[10] حفظه الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

---

(1) زاد في ت: [في مراتب المجاز والكنى]، وقد مضى التنبيه عدة مرات على عدم ثبوت هذه الزيادات.

(2) في النسختين: بينهما .

(3) في ت: الحقيقة .

(4) كون الاستعارة التخييلية والمكنى عنها ليستا من المجاز هو رأي السكاكي، وقد سبقت إشارة يسيرة إلى الخلاف في المسألة في النص المحقق: 290.

(5) لسان العرب: (ك ن ى)

(6) في ت: وفيها .

(7) في م: [اللف والنشر، والالتزام].

(8) مضى تعريف المطابقة: 38، واللف والنشر: 51، والالتزام: 23.

(9) في م بجد، ومن معاني الجد: العظمة، انظر لسان العرب (ج د د) والقاموس المحيط: (ج د د).

(10) جبل عياض: ذكره ابن خلدون في تاريخه: 33/7، ولم أجد من تحدث عنه في كتب معاجم البلدان، ومن الواضح من سياق ابن خلدون له أنه في بلاد المغرب.

الفن الثالث:
علم البديع

الفن الثالث علم البديع

لا إشكال أن الكلام يحتاج إلى النظر في ثلاثة أمور:

ما يتوصل به إلى إصلاح نفس المعنى .

وما يتوصل به إلى إصلاح تأدية المعنى للمخاطب .

وما يتوصل به إلى جمال[1] اللفظ والمعنى، و[حسنها وجودتها] [2].

الأول علم المعاني، والثاني علم البيان، وقد فرغنا منهما[3] بحمد الله تعالى، والثالث علم البديع، وهذا محله.

وهو: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة، وإنما قيدناه برعاية ما ذكر إشارة إلى أن الكلام إنما يحسن بهذه الوجوه بشرط الرعاية المذكورة، قال التفتازاني: "وإلا كان [4] كتعليق الدر[5] على أعناق الخنازير"[6] ولقد أحسن في تشبيهه وأبدع.

(ص)212 – علم به وجوه تحسين الكلامْ تُعْرَفُ بَعْدَ رَعْيِ سَابِقِ المَرَامْ

213 – ثم وجوهُ حسنهِ ضَرْبَانِ بِحَسَبِ الألفاظِ والمعاني [7]

(ش) تقدم الكلام على تعريفه[8]، وقولنا: **(بعد رعي سابق المرام)** أي بعد مراعاة ما سبق ذكره من مقاصد البلاغة، والمرام: المقصد، من رام: إذا قَصَدَ وطَلَبَ[9]، وقولنا: **(ثم**

---

(1) في م: إجمال .

(2) كذا في النسختين والأليق حسنهما وجودتهما.

(3) في ت: منها.

(4) في المطول: لكان.

(5) في المطول: الدرر .

(6) المطول: 416

(7) في نهاية البيت في م حرف أو اثنان لم أتبين المراد بهما .

(8) قبل أسطر قليلة .

(9) لسان العرب: (روم) .

وجوه...) البيت معناه: أن وجوه التحسين منها ما يتعلق بالمعنى[1] فيورثه حسناً وجمالاً، ومنها ما يتعلق باللفظ[2] وسيأتي إن شاء الله تعالى[3]، **[80 ب]** وقد تقدم[4] أن علم البديع ليس جزءاً من البلاغة بل هو تابع[5] لها، والنظر فيه فرع النظر فيها، وفقده من الكلام لا يخل بلاغتَه، وإنما نسبته إليه كنسبة الزعفران إلى الطعام، وقولنا (**عِلْمٌ**) خبر لمبتدأ محذوف دلت عليه الترجمة.

وفيهما: الإيجاز، والفصل، والمطابقة، والموازنة، والتسهيم[6].

---

(1) ومعنى كونه متعلقاً بالمعنى أي أنه راجع إلى تحسين المعنى أولا وبالذات، وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً، انظر: مختصر السعد: 285/4، مواهب الفتاح: 285/4، حاشية الدسوقي: 285/4.

(2) ومعنى كونه متعلقا باللفظ أي أنه راجع إلى تحسين اللفظ أولاً وبالذات، وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً، انظر المراجع في الهامش السابق .

(3) أما ما يتعلق بالمعنى فسيأتي الحديث عنه من البيت: 214، وحتى نهاية البيت: 229، وأما ما يتعلق باللفظ فسيأتي الحديث عنه من البيت: 230، وحتى نهابة البيت: 254.

(4) لم أتبين الموضع الذي أحال عليه المؤلف، ولعله يقصد ما ذكره في مطلع كلامه على هذا الفن حيث أشار إلى أن علم البديع يتعلق بالنظر إلى الكلام من جهة ما يتوصل به إلى جمال اللفظ والمعنى، و الله أعلم .

(5) ساقطة من ت .

(6) مضى تعريف الإيجاز: 23، والفصل: 33، والظاهر أن الفصل غير موجود في البيتين لأن البيت الثاني عطف على الأول بثم، إلا إن قصد المؤلف أن البيت الأول من البيتين مفصول عما قبله، ومضى تعريف المطابقة: 38، والموازنة:50، والتسهيم:63.

الضرب الأول:
الضرب المعنوي

(ص) **الضرب المعنوي**

(**ش)** بدأنا بالمعنوي لأن المعنى هو المقصودُ، واللفظُ قالَِب له وتابع .

(ص) **214 – والثانِ [1] من ألقابِهِ المُطابقهْ تشابهُ الأطرافِ والموافقهْ**

(ش) ذكرنا في البيت من ألقاب الضرب المعنوي ثلاثة:

أحدها: المطابقة –وتسمى أيضاً الطباق، والتضاد، والتكافؤ–، وهو: الجمع بين المتقابلين في الجملة، سواء كان تقابلهما حقيقياً أو اعتبارياً، فيشمل تقابل التضاد، والتناقض، والعدم والملكة، والتضايف[2]، ونحو ذلك.

ويكون من اسمين نحو: ﭽﮕ ﮖ ﮗﭼ [البقرة: ١١٥]، ﭽﮍ ﮎ ﮏ ﮐﭼ [الكهف: ١٨]، أو فعلين: نحو: ﭽ ﭾ ﭿﭼ [البقرة: ٢٥٨]، ﭽ ﯔ ﯕ ﭼ [البقرة: ٢٤٥]، أو حرفين نحو: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﭼ [البقرة: ٢٨٦]، أو نوعين مختلفين نحو: ﭽ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [الأنعام: ١٢٢] .

والمطابقة ضربان:

طباق الإيجاب[3] كما مثلنا.

وطباق السلب وهو: الجمع بين فعلين من نوع واحدٍ أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، نحو: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭼ [الروم: ٦–٧]، ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞﭼ [المائدة: ٤٤].

وعدَّ بعضهم التدبيج منه[4]، وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى[5][6].

الثاني: تشابه الأطراف، وهو التناسب بين أول الكلام وآخره في المعنى، نحو: ﭽﭪ ﭫ

---

(1) في م: والثاني .

(2) المقصود بالتضايف أن يكون الشيء بحيث يثبت بثبوته شيء آخر كالأب والابن وكالأخ، ويقال للأسماء التي بهذه المثابة: الأسماء المتضايفة، انظر مفردات ألفاظ القرآن: (ضيف).

(3) في ت: الإيجاز.

(4) كالقزويني في التلخيص: 94.

(5) ساقطة من م.

(6) التدبيج هو أن يذكر في معرض مدح أو غيره لونان فصاعداالقصد كناية أو تعريض،انظر الحديث عن التدبيج في النص المحقق: 276.

ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ [الأنعام: ١٠٣]، فمنه ظاهركهذا المثال، ومنه خفي[1] نحو: چ ئو ئۇ ئۇ ئۆ چ [المائدة: ١١٨]، إلى قوله: چ ئى ئى چ [المائدة: ١١٨].

الثالث: الموافقة[2]، وهي الجمع بين متناسبين غير متقابلين **[81 أ]**، نحو: چ ڍ ڍ ڌ چ [الرحمن: ٥]، ونحو قولك: "رأيت ماءً وأنهاراً وخبزاً و[3] إداماً، ويسميه بعضهم الائتلاف[4]، وعبر عنه القزويني بمراعاة النظير[5]، وجعل منه تشابه الأطراف[6].

وفي البيت: [الإيجاز، والالتزام، والتعديد، والموازنة] [7] [8].

(ص) 215 – والعكسُ والتسهيمُ والمشاكلهْ   تزاوجٌ رجوعٌ او مقابَلَهْ

---

(1) أبان القزويني في الإيضاح: 19/4 عن وجه خفائه بقوله: "ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى: "إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم" فإن قوله: "وإن تغفر لهم" يوهم أن الفاصلة الغفور الرحيم، ولكن إذا أنعم النظر علم أنه يجب أن تكون ما عليه التلاوة لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه فهو العزيز لأن العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم: عزه يعزه عزاً إذا غلبه، ومنه المثل: "من عز بز" أي من غلب سلب، ووجب أن يوصف بالحكيم أيضاً، لأن الحكيم من يضع الشيء في محله، والله تعالى كذلك إلا أنه قد يخفي وجه الحكمة في بعض أفعاله فيتوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة، فكان في الوصف بالحكيم احتراس حسن، أي وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا معترض عليك لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلته"، وثمة أوجه أخرى في سر الختم بالاسمين الكريمين، انظر –على سبيل المثال– : روح المعاني: 71/7 .

(2) الظاهر أن تسمية هذا النوع بالموافقة مما تفرد به المؤلف وتبعه عليه شارح والمنظومة، انظر معجم المصطلحات البلاغية: 324/3، وقد نقل المنياوي عن شرح ابن يعقوب للجوهر المكنون ما نصه: "ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة"، حاشية المنياوي: 155.

(3) في م: أو.

(4) الإيضاح: 16/4، مختصر السعد: 301/4، مواهب الفتاح: 301/4 .

(5) التلخيص: 95، الإيضاح: 16/4 .

(6) التلخيص: 96، الإيضاح: 18/4 .

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(8) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والالتزام: 23، والتعديد: 78، والموازنة: 50.

(ش) هذا البيت يشتمل على ستة ألقاب:

الأول: العكس: وهو أن تقدم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت، نحو: "عادات السادات سادات العادات"، "أوصاف الأشراف أشراف الأوصاف"، "أخلاق الأفاضل أفاضل الأخلاق"، وچ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ېچ [الممتحنة:١٠] .

الثاني: التسهيم: وهو أن يذكر قبل العجز من الفاصلة أو البيت ما يشعر به إذا عرف الروي نحو: "إن اشتريت دار زيد فنعم ما تشتري، وإن اكتريت دار عمرو فبئس ما تكتري"؛ [فإذا تأملت أول الكلام وحروف الروي علمت أن آخر الكلام (تكتري)][1] قبل سماعها، ومنه قوله تعالى: چ ئو ئۇ ئې ئې ئېئى ئى چ [النحل: ٣٣]، ومنه قوله:

اخترْ لصُحْبَتِكَ مَنْ أَطَاعا　　　　إن الطِّباعَ تَسرقُ الطِّباعا[2]

و(**التسهيم**) من قولهم: "برد مسهم": فيه خطوط مستوية[3]، ويسميه بعضهم بالإرصاد أيضاً[4]، وهو من رصد [5] الرقيب في الطريق[6] لأنه يرصد به العجز[7].

الثالث: المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه معه في صحبته[8] (1)

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(2) البيت من الرجز، وقائله المراكشي –ولم أتبين من هو المراكشي المقصود–، انظر زهر الأكم في الأمثال والحكم: 252/1، ولعله أحد المراكشيين الذين سبق ذكرهما في مصادر المؤلف في كتابه، انظر قسم الدراسة: 69-70.

(3) لسان العرب: (سهم)، والجامع بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي هو التزيين، انظر: مواهب الفتاح: 307/4–308، حاشية الدسوقي: 305/4–306.

(4) كالقزويني في التلخيص: 96 .

(5) في م: نصب .

(6) لسان العرب: (رصد)

(7) أي إن الإرصاد يدل على العجز كما يدل المراقب –الذي يرصد في الطريق– على الطريق أو على ما أتى من الطريق، انظر: مواهب الفتاح: 307/4، وعلل ابن الأثير التسمية بأن الشاعر يرصد أي يعد القافية في نفسه فإذا أنشد صدر البيت عرف ما يأتي به من قافيته، انظر المثل السائر: 329/2، وهو في هذا التعليل ناظر إلى أن الإرصاد يأتي بمعنى الإعداد، انظر لسان العرب (رصد).

(8) في م: [صحبة].

كقوله[2]:

قالوا اقترح شيئاً نُجِدْ لك طبخه قلت اطبُخوا لي جبةً وقميصا[3]

أي خيطوا فعبر عنه بلفظ الطبخ لوقوعه في صحبة[4] طبخ الطعام، ومنه: ﭽ ں ں ڻ ڻ ڼ ڼ ۀ ۀ ﮧﭼ [المائدة: ١١٦][5]، ﭽﭙ ﭚ ﭛﭼ[آل عمران: ٥٤]، ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ [البقرة: ١٤ – ١٥]، ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓﭼ [البقرة: ١٩٤]، والمشاكلة – في اللغة –: المماثلة[6].

الرابع: المزاوجة، وهي: أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء بأن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر[7]، كقول الشاعر:

إذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجر[8]

=

(1) عبارة التلخيص: "ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً"، وقوله: "تحقيقاً أو تقديرا" قيد مهم أغفله المؤلف، انظر التلخيص: 96، الإيضاح: 4/22–24، مختصر السعد: 4/309–315، حاشية الدسوقي: 4/309–315، مواهب الفتاح: 4/309–316 .

(2) ساقطة في ت.

(3) البيت من الكامل، وقائله أبو الرقعمق، انظر معاهد التنصيص: 2/252، حل العويص: 363–364.

(4) في ت:[صحبته]

(5) في عد هذه الآية والآيتين بعدها من أمثلة المشاكلة نظر؛ إذ الأصل حمل الكلام على ظاهره، والقول بالمشاكلة مخالف لهذا الظاهر، فلا بد من وجود قرينة دالة على المشاكلة، وهي غير موجودة في الآيات التي ساقها المؤلف، ففي الآيات إثبات النفس والمكر والاستهزاء لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى، علماً بأن النفس أطلقت على ذات الله في قوله تعالى ﭽﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ[آل عمران: ٢٨] كما أسند المكر إليه في قوله: ﭽﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾﭼ[الأعراف: ٩٩]، انظر: بغية الإيضاح: 4/22–23، المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة:144–145، إصلاح الإيضاح:521–522.

(6) لسان العرب:(شكل)

(7) يلاحظ أن المؤلف قد يطيل التعريف بما يجعله أكثر وضوحاً، قارن تعريفه بما في التلخيص: 97، وهذا مما يحسب للمؤلف، انظر قسم الدراسة:77.

(8) البيت من الطويل وقائله البحتري، انظر: ديوان البحتري: 2/844، معاهد التنصيص: 2/255–256، حل العويص:365–366.

[81 ب] [زاوج][1] بين نهي الناهي – الذي هو في الشرط – وبين إصاختها إلى الواشي الذي هو في الجزاء في [ترتب][2] لجاج شيء عليهما؛ أي: فيضانه[3]، ومعنى أصاخت: [سمعت][4] وأصغت[5]، والواشي: النمام الذي يشي حديثَه ويزينه[6].

الخامس: الرجوع، وهو: العود إلى الكلام بالنقض لنكتة كقول زهير[7]:

قف بالديار التي لم يُعْفِها القِدَمُ   بلى، وغيَّرَها الأرواحُ والديمُ[8]

أخبر أولا أن هذه الدار لم يعفها القدم؛ أي لم يبلها تطاول الدهر وتقادم العهد، ثم رجع إلى هذا الخبر ونقضه بقوله: "بلى"؛ أي بل أعفاها القدم، وغيّرها هبوب الرياح والأمطار، والنكتة هنا إظهار الكآبة والحزن والدهش والحيرة حتى كأنه لا يميز شيئاً من الحزن، ثم رجع إليه عقله وأخبر بحقيقة الأمر.

السادس: المقابلة، وهو: أن يؤتى بمعنيين غير متقابلين أو أكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب نحو: ﭽﮊ ﮋ ﮌ ﮍﭼ [التوبة: ٨٢]، ﭽﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮﭼ [الليل: ٥–٦]، إلى قوله[9]:ﭽﯙ ﯚ ﭼ

---

(1) في م: [رواج]، وفي ت: [راوج] .

(2) في النسختين: رتبة.

(3) لم أجد فيما اطلعت عليه من معاجم من نص على أن اللجاج يأتي بمعنى الفيضان، وإن كان اللفظ محتملاً لما ذكره المؤلف على سبيل المجاز، انظر على سبيل المثال: أساس البلاغة (لجج)، وفيه: والتجّ البحر: عظمت لجته وتموج ...ومن المجاز: لجّ به الهمّ والنزاع. لسان العرب (لجج)، وفيه: "ولَجَّ في الأَمر تمَادى عليه وأَبَى أَن يَنْصَرِفَ عنه" ولعل المعنى الذي في اللسان أنسب للبيت، والله أعلم.

(4) في النسختين: [أسمعت].

(5) لسان العرب (صيخ)

(6) لسان العرب (وشي)، أساس البلاغة (وشي).

(7) زهير (ت: 13 قبل الهجرة) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة المزني الشاعر الجاهلي المعروف أحد أصحاب المعلقات، انظر: الشعر والشعراء:1/137-152، الأعلام:3/52.

(8) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى، انظر: شرح ديوان زهير: 145، معاهد التنصيص: 2/257-258، حل العويص: 367-368، والأرواح: جمع ريح، والديم: جمع ديمة وهو مطر يكون مع سكون –وفي صفته ومدته أقوال–، انظر لسان العرب: (روح)، (ديم)

(9) نص الآيات كاملة: ﭽﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [الليل: ٥-١٠] .

[الليل: ١٠]،[ففيها][1] مقابلة أربعة بأربعة على تأويل[2] ﭼﭽ ﭼ بمعنى زهد فيما عند الله تعالى كأنه [مستغن][3] عنه فلم يتقه[4]، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق .

ومنه قوله:

ما أحسنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا ما أقبحَ الكفرَ والإفلاسَ للرجلِ[5]

وأدخل القزويني المقابلة في مبحث المطابقة[6].

وفي البيت: [الإيجاز، والتعديد، والالتزام] [7] [8].

(ص) 216 – تَوْرِيَةٌ تُدْعَى بإيهامٍ لما أُرِيدَ معناهُ البعيدُ مِنْهُمَا

217– وَرُشِّحَتْ بما يلائِمُ القريبْ وجُرِّدتْ بفقدهِ فَكُنْ مُنيبْ

(ش) من ألقاب المعنوي التورية –وتسمى الإيهام أيضاً–، وحقيقتها: ذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد به البعيد لإيهام[9] السامع إرادة القريب .

---

(1) في النسختين: [ففيهما].

(2) إنما احتاج المؤلف إلى هذا التأويل لأن الظاهر عدم التقابل بين الاتقاء والاستغناء، وهو في هذا متابع للقزويني ومن تابعه، انظر التلخيص: 95، الإيضاح: 15/4، مختصر السعد: 299/4–300، حاشية الدسوقي: 299/4–300، مواهب الفتاح: 299/4–300 .

(3) في النسختين:[مستغنياً] .

(4) في م: [يتقيه] .

(5) البيت من البسيط، ويعزى لأبي دلامة ولأبي العتاهية –وليس في ديوانه بتحقيق: د–شكري فيصل، وهو موجود في ديوانه المطبوع بدار صادر–، انظر: ديوان أبي دلامة–كما في تحقيق حل العويص–: 77، ديوان أبي العتاهية: 295، معاهد التنصيص: 207/2، حل العويص:354 –وتعليق محققه عليه– .

(6) التلخيص: 95، الإيضاح: 13/4، ويشعر صنيع المؤلف أنه يرى إفراد المقابلة خلافاً للقزويني، انظر حول ظهور شخصية المؤلف في كتابه قسم الدراسة: 77.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م.

(8) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والتعديد: 78، والالتزام: 23 .

(9) قوله لإيهام الظاهر أنه تعليل لتسميته بالإيهام .

وهي قسمان: مرشحة ومجردة، والمجردة هي العارية عما يلائم المعنى القريب، قيل[1] ومنه: ﭽﮊ ﮋ ﮌﭼ [طه: ٥]، فإن الاستواء له معنى قريب وهو الاستقرار **[82 أ]**[2] وبعيد وهو الاستيلاء والمراد به[3] البعيد[4]، وكقولك[1] لمن تمازحه: "في عينك البياض" وأنت تريد

---

(1) قال في الكشاف (409/3) عند تفسيره لآية الزمر: ﭽﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩﭼ ولا ترى باباً في علم البيان أدقُّ، ولا أرق، ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن، وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء، فإن أكثره وعليته -كذا في المطبوعة ولعلها: وغالبيته- تخييلات ..."، وقد نُسب القول بالتورية في الآية إلى الزمخشري اعتماداً على هذا النص، والذي فهمه ابن المنير في حاشيته على الكشاف أن الزمخشري يتحدث عن التخييل، وقد نبه الدكتور: محمد جابر فياض أن هذه النسبة -أعني قول الزمخشري بالتورية في الآية- وهم بدلالة نص كلامه، وأن ما تكلم عنه الزمخشري هو التمثيل التخييلي أو التخييل، ينظر: الإنصاف لابن المنير: 408/3، التورية وخلو القرآن الكريم منها: 40-41.

(2) انتهت الصفحة في نصف كلمة الاستقرار؛ فكتبت الكلمة مفرقة على الصفحتين.

(3) في م: له.

(4) حمل الآية على التورية غير صحيح لأسباب:

1-أن المنقول عن السلف أن الاستواء هنا هو الاستواء المعلوم.

2-القرآن مبني على الوضوح الذي ييسره لكل طالب للهداية بخلاف التورية فإنها مبنية على الإيهام فهي غير مناسبة للغرض الذي لأجله أنزل القرآن ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﭼ [البقرة: ١٨٥]

3-عدم ثبوت أن الاستواء في اللغة يأتي بمعنى الاستيلاء .

وأحسن ما يقال في الآية الكريمة ما قاله ابن كثير: "وأما قوله تعالى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ [الأعراف:54] فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يُسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، وﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦﭼ [الشورى:11] بل الأمر كما قال الأئمة -منهم نُعَيْم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري-: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر". وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة، على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، =

بياضها اللازم لا البياض المفسد، وفي حديث العجوز التي سألته υ: "ادع الله أن يدخلني الجنة" فقال ρ :"يا أم[2] فلان إن الجنة لا تدخلها العجوز"[3] أي وهي عجوز .

والمرشحة هي المقرونة بما يلائم القريب تقوية لإيهام إرادته كقوله تعالى: ﭽﯯ ﯰ ﯱﭼ [الذاريات: ٤٧]، المراد بالأيدي المعنى البعيد الذي هو القدرة، وقد قرن بها[4] ما يلائم القريب وهو قوله: ﭽﯯﭼ، فإنه يلائم الجارحة المخصوصة[5]، والترشيح يكون بلفظ سابق -كالآية- أو لاحق .

والتورية تفارق[6] التوجيه في اشتراط استواء[7] الاحتمالين فيه واختلافهما فيها بأن يكون قريباً وبعيداً، ولذلك كانت أكثر متشابهات القرآن من قبيل[8] التورية، وبعضها من

=

فقد سلك سبيل الهدى"، انظر: تفسير القرآن العظيم: 1483/3، إصلاح الإيضاح: 524-526، ثم إن الصواب أنه لا توجد تورية في القرآن، انظر إثبات ذلك مفصلاً في كتاب "التورية وخلو القرآن منها" للدكتور: محمد جابر فياض، وانظر رأيا آخر يقبل بوجود التورية في القرآن لكن على قلة في كتاب: "دراسات منهجية في علم البديع"، ص: 137.

(1) في م: كذلك

(2) في ت: يام

(3) الحديث رواه الترمذي -في الشمائل المحمدية بأطول من هذا (240)-، وقد ضعف الحافظ العراقي رواية الشمائل وذكر لها شاهداً ضعيفاً، كما ضعف نفس الرواية محقق الشمائل، لكن للحديث شواهد قواه بها الألباني، انظر: الشمائل المحمدية (240)، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار- بهامش إحياء علوم الدين: 204/3، السلسة الصحيحة (2978)، غاية المرام (375).

(4) في م: بهما.

(5) القول بالتورية في الآية مبني على أن الأيد في الآية جمع يد، رغم أن الصواب أن (أيد) مفرد، وهو مصدر: (آد يئيد) ومعناه القوة، انظر تفسير الطبري: 438/22، لسان العرب: (أ ي د)، التورية وخلو القرآن الكريم منها: 52-54، التفسير الصحيح: 392/4، إصلاح الإيضاح: 526-527.

(6) في م: توارق .

(7) في م: الاستواء .

(8) في النسختين: قبل .

التوجيه[1].

والتورية: مأخوذة من وريت[2] الأمر أخفيته ومنه المواراة، وچچ چ چچ [النحل: ٥٩]، أي يختفي چئۆ ئۆ ئۆچ [المائدة: ٣١]؛ يسترها، أو من وريت الأمر إذا أردته وأظهرت غيره، والموارى عنه هنا هو البعيد المراد، والموارى به القريب والغير مراد،[3] فكأنك واريت البعيد بالقريب أي سترته به[4].

والإيهام: من أوهمته إذا أدخلت عليه الوهم والغلط[5].

وقولنا: (**لما أريد**) أي لفظ التورية اسم لكل لفظ أريد معناه (**البعيد منهما**)؛ أي من معنييه وإن لم يتقدم للمعهود ذكر لكنه يفهم من تقييد المعنى بالبعيد أن هناك معنى آخر قريب، وقولنا: (**فكن منيب**[6]) تتميم للبيت وفيه حض [على][7] الإنابة.

[وفي البيت: الوصل، والمطابقة، والإطناب][8] [9].

(ص) **218 – جمعٌ وتفريقٌ وتقسيمٌ ومعْ　　　كليهما أو واحدٍ جمعٌ يقعْ**

(ش) في هذا البيت ستة ألقاب[10] من ألقاب الضرب المعنوي:

أحدها: الجمع، وهو: أن تجمع بين متعدد في حكم، كقوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ (1) ٻ ٻچ

(1) هذا مفاد كلام السكاكي، وقد نقله عنه القزويني وكأنه يوافقه عليه، انظر: مفتاح العلوم: 427، الإيضاح: 32/4، 65/4، وانظر عدة احتمالات في فهم كلام السكاكي في: بغية الإيضاح: 65/4، وانظر في إبطال هذا القول: إصلاح الإيضاح: 527–529.

(2) في م: رويت.

(3) في ت: [الغير المراد]، وانظر في الخلاف في جواز دخول الألف واللام على (غير) في: تاج العروس: (غ ي ر).

(4) لسان العرب (وري) .

(5) لسان العرب (وهم) .

(6) في ت:[منيبا] .

(7) في ت:[عن] .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(9) مضى تعريف: الوصل: 33، والمطابقة: 38، والإطناب: 47.

(10) في م: [ستة آلاب ألقاب] .

[الكهف: ٤٦] .

الثاني: التفريق، وهو: إيقاع التباين بين أمرين من نوع، كقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚﭼ [فاطر: ١٢]، كقوله:

ما نوالُ الغمامِ وقتَ ربيعٍ كنوالِ الأميرِ وقتَ سخاءِ

فنوالُ الأميرِ بدرةُ عينٍ ونوالُ الغمامِ قطرةُ ماءِ(2)

الثالث: التقسيم، وفسره بعضهم(3) بأنه ذكر الأقسام مطلقاً، ومثاله(4) نحو قوله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ [الرعد: ١٢]، ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵﭼ [التغابن: ٢]، ﭽﯚ ﯛ ﯜﭼ [هود: ١٠٥]، ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇﭼ [الرعد: ١٧]، وفسره القزويني بأنه ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه على التعيين(5)؛ فخرج بقيد التعيين اللف والنشر إذ ليس فيه إضافة ما لكل إليه على التعيين، ومثال التقسيم قول الشاعر:

ولا يُقيمُ على ضيم ٍيُرَادُ بِهِ

إلا الأذلانِ عَيْرُ(6) الحيِّ والوتَدُ

=

(1) [82ب] .

(2) البيتان من الخفيف، وقائلهما رشيد الدين الوطواط –بفتح الواو وضمها–،البدرة: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار، والعين المال والذهب، انظر القاموس المحيط: (ب د ر) انظر: معاهد التنصيص: 2/300–301، حل العويص: 380–381 .

(3) لم يتبين لي المراد بهذا البعض، وكثير من البلاغيين لا يطلق التقسيم بل يقيده كأن يقول تمام الأقسام، وصحة التقسيم، ويقصدون به في الغالب: استيفاء الأقسام، والظاهر أن أول من أدخله في البديع المعنوي السكاكي، وعرفه بقوله: "هو أن تذكر شيئاً ذا جزأين أو أكثر ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك" وتعقبه القزويني بما سيذكره المؤلف بعد أسطر، انظر معجم المصطلحات البلاغية: 2/329–334.

(4) في م: مثله .

(5) التلخيص: 98، الإيضاح:4/38 .

(6) في م: غير .

هذا على الخسفِ مربوطٌ بِرُمَّتِهِ

وذا يُشَجُّ فلا يرثي[1] له أحد[2]

الضيم الظلم[3]، وضمير: "به" عائد على المستثنى منه المقدر العام، والعير بفتح العين الحمار[4]، والخسف: الذل[5]، والرمة: قطعة[6] حبل[7] بالية[8]، ويرثي؛ أي:يرق و[يرحم][9] .[10]

الرابع: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئين في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله:

فوجهكَ كالنارِ في ضوئِها وقلبيَ كالنارِ في حَرِّهَا[11]

أدخل قلبه ووجه[12] حبيبه في مشابهة النار، ثم فرق بين جهتي إدخالهما بأن وجه الحبيب من جهة الضوء، وقلبه من جهة الحر والاحتراق.

---

(1) في م: يرنى .

(2) البيتان من البسيط، وقائلهما المتلمس، والإذلال: تحميل الإنسان ما يكره، وحبس الدابة بلا علف، والشج: الكسر والدق، انظر معاهد التنصيص: 2/306–307، حل العويص: 383–385 .

(3) انظر لسان العرب: (ضيم)

(4) العير هو الحمار مطلقاً سواء كان وحشيا أو أهلياً، ويغلب إطلاقه على الحمار الوحشي، والمناسب في البيت الحمار الأهلي، انظر لسان العرب (عير)، معاهد التنصيص: 2/307، حل العويص: 383 .

(5) انظر لسان العرب: (خسف) .

(6) في ت: [قصعة] .

(7) في م: جبل .

(8) انظر لسان العرب: (رمم) .

(9) في النسختين:[يرتحم] .

(10) انظر لسان العرب: (رثي) .

(11) البيت من الخفيف، وقائله رشيد الدين الوطواط، انظر: معاهد التنصيص: 4/3، حل العويص: 387.

(12) في ت: وجهه

الخامس: الجمع مع التقسيم، وله صورتان: جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه، أو تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم . فالأول كقوله(1):

حتى أقام على أرباض [خَرْشَنةٍ](2)

تشقى به الرومُ والصلبانُ والبيعُ**[83 أ]**

للسبيِ ما نَكَحُوا(3)، والقتلِ ما وَلَدُوا

والنهبِ ما جَمعوا، والنارِ ما زرعوا(4)

جمع شقاء الروم بالممدوح إجمالاً ثم قسمه وفصله في البيت الأخير.

والثاني(5): قول حسان بن ثابت(6) τ:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا

سجية(7) تلك منهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع(8)

قسّم أولاً صفات الممدوحين إلى ضر العدو ونفع الأشياع، ثم جمعها في كونها

---

(1) طمست أول الكلمة في م .

(2) في النسختين: جرشنة .

(3) في م: نطحوا .

(4) البيتان من البسيط، وقائلهما المتنبي، والأرباض: جمع ربض، بفتح الباء، وهو ما حول المدينة، والمراد هنا سورها، وخرشنة: بلد من بلاد الروم، وصارت تسمَّى في عهد العباسي –صاحب المعاهد– أَماضية، والبيع: جمع بيعة، بكسر الباء، وهي كنيسة النصارى وقيل كنيسة اليهود، انظر: شرح ديوان المتنبي: 224/2، معاهد التنصيص: 3/5–6، حل العويص: 388–390، معجم البلدان: 359/2، لسان العرب:(ربض)، (بيع).

(5) من صور الجمع مع التقسيم .

(6) مضت ترجمته في الص المحقق: 164 .

(7) في ت: شجية .

(8) البيتان من البسيط، وقائلهما حسان بن ثابت τ، انظر: شرح ديوان حسان بن ثابت: 304، معاهد التنصيص: 3/6-8، حل العويص: 390-392

سجية[1]؛ أي[2] غريزة .

السادس: الجمع مع التفريق والتقسيم، وما تقدم يغني[3] عن تعريفه[4]، ومنه قوله تعالى: چڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆچ [هود: ١٠٥]، إلى قوله: چ□ □ □چ [هود: 108][5] جمع في قوله: چ ڭ ۇ ۇ چ [هود: ١٠٥] -لأنها نكرة في سياق النفي- ثم فرق فأوقع التباين بينها بأن بعضها شقي، وبعضها سعيد، ثم قسم فأضاف إلى السعداء ما لهم من النعيم، وللأشقياء ما لهم من الجحيم، والأقسام الثلاثة الأخيرة داخلة تحت قولنا: **(ومع كليهما أو واحد جمع يقع)**، وضمير **(كليهما)** يعود إلى التفريق والتقسيم.

وفي البيت: [الإيجاز، والفصل والوصل، والمطابقة، والالتزام][6] [7].

(ص)219 – واللفُّ والنشرُ، والاستخدامُ   أيضًا وتجريدٌ لهُ أقسامُ

(ش) في هذا البيت ثلاثة ألقاب:

الأول: اللف والنشر: وهو ذكر متعدد تفصيلاً أو إجمالاً، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد كل واحد لما هو له، وهو ثلاثة أقسام[8]:

مرتب: كقوله تعالى: چچ چ چ چ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎچ [القصص: ٧٣].

---

(1) في ت: شجية .

(2) في ت: [و] .

(3) في ت يعني .

(4) ولذا لم يفسره في التلخيص، وحاصله أن يجمع بين متعدد في حكم ثم يفرق أي يوقع التباين بينهما ثم يضاف لكل واحد ما يناسبه، حاشية الدسوقي: 341/4 .

(5) الآيات بتمامها: چ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ [هود: ١٠٥-١٠٨] .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(7) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والفصل: 33، والوصل:33، والموجود في البيت هو الفصل فقط، ومضى تعريف المطابقة: 38، والالتزام: 23 .

(8) ظاهر هذا أن الإجمال قسيم المرتب والمعكوس، وهذا الظاهر غير صحيح؛ إذا الإجمال يقابل التفصيل، والمرتب والمعكوس -وسيأتي التنبيه على ما في التعبير بالمعكوس- قسمان للتفصيل، انظر: التلخيص: 98-99، الإيضاح: 34/4-36 .

ومعكوس[1]: كقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ [آل عمران: ١٠٦] الآية[2].

وإجمالي نحو: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﭼ [البقرة: ١١١]، فإن ضمير ﭽ ﮦ ﭼ لليهود والنصارى فذكر الفريقين على سبيل الإجمال، فالمعنى قالت **[83 ب]** اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: إلا من كان نصارى . فوقع اللف بين الفريقين في قولهما إجمالاً لعدم اللبس؛ إذ من المعلوم أن كلا منهما يكفر الآخر.

الثاني: الاستخدام: وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما وبضميره الآخر، أو بأحد ضميريه أحدهما وبالآخر الآخر . فالأول كقول الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا[3]

أراد بالسماء الغيث، وبضميرها النبات[4].

ومثال الثاني: نزلنا على غيث فرعيناه وشربناه.

الثالث: التجريد، وهو أن يجرد من أمر ذي صفة أمراً[5] آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه، وهو أقسام:

---

(1) الأدق أن يقول غير المرتب ليشمل معكوس الترتيب ومختلط الترتيب، انظر: التلخيص: 98، الإيضاح: 35/4، مختصر السعد: 331/4-332 .

(2) تمام الآيتين -وبهما يتم الاستشهاد-: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧]، والحق أن هذا ليس من اللف والنشر لأن فيه بيان ما لكل على التعيين، وعليه فهو من التقسيم الذي سبق كلام المؤلف عليه: 218، وقد أشار إلى هذا الثغري وحاول الاعتذار للمؤلف، انظر موضح السر المكمون: 169ب، وانظر حول أوهام المؤلف قسم الدراسة: 80.

(3) البيت من الوافر، وفي تحديد قائله خلاف فقيل إنه جرير، وقيل: إنه معاوية بن مالك بن جعفر معود الحكماء، وقد رجح العباسي -مؤلف معاهد التنصيص- الثاني لعدم وجود البيت في ديوان جرير على اختلاف رواة ديوانه، انظر: معاهد التنصيص: 260/2-261، حل العويص: 369-370- وتعليق محققه عليه وترجيحه أن البيت لمعاوية .

(4) انظر لسان العرب: (سما) .

(5) في أ: أمر .

منه ما كان بمن التجريدية نحو: لي من زيد صديق حبيب[1]، أي بلغ من الكمال في الصداقة والمحبة إلى أن صار ينتزع منه صديق آخر مثله فيها[2].

ومنه ما كان بالباء التجريدية نحو: لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر، أي بلغ من الكرم أن صار يؤخذ منه بحر في الكرم .

ومنه ما كان بفي نحو: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﭼ [فصلت: ٢٨]، جردت من جهنم دار أخرى كأنها معدة فيها مبالغة وتهويلا لأمرها.

ومنه مخاطبة المرء نفسه كقول صاحب البردة[3]:

أمن تذكر جيران ... البيت[4].

جرد من نفسه شخصاً مثله في الكآبة والشوق إلى محمد ρ فخاطبه بذلك الخطاب، وكقول أبي الطيب[5]:

لا خيل عندك تهديها ولا مال... البيت[6].

وقول الآخر:

وَدِّعْ هُريرةَ إنَّ الركبَ مرتَحِلُ وهَلْ تطيقُ وداعًا أيُّها الرجلُ[1]

---

(1) يحتمل ما في ت: [حميم] أو[حبيب] .

(2) في م: فيه .

(3) المراد بصاحب البردة البوصيري (ت: 696 هـ) وهو أبو عبد الله محمد شرف الدين بن سعيد ابن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري، شاعر من أشهر قصائده البردة–في مدح النبي ρ–، نسبته إلى بوصير –من أعمال بني سويف، بمصر– أمه منها، وأصله من المغرب، انظر: الوافي بالوفيات: 105/3–113، الأعلام: 139/6 .

(4) البيت المشار إليه من البسيط، وقائله البوصيري، وهو مطلع قصيدته الشهيرة بالبردة، ونص البيت كاملاً: "أمن تذكر جيران بذي سلم مزجت دمعا جرى من مقلة بدم"
انظر البيت ضمن القصيدة في ديوان البوصيري: 238.

(5) أبو الطيب هو المتنبي (ت: 354 هـ) هو أحمد بن الحسين الكندي، من أشهر شعراء العربية، انظر: وفيات الأعيان: 120/1–125، الأعلام: 115/1.

(6) هذا شطر بيت من البسيط وتمامه: فليسعد النطق إن لم يسعد الحال، وقائله المتنبي، انظر شرح ديوان المتنبي: 276/3، معاهد التنصيص: 14/3–15، حل العويص: 401-402.

هذا مضمون البيت[2] .

واللف لغة: الجمع[3]، والنشر: التفريق[4]، والاستخدام: استفعال من الخدمة[5].

وفي البيت: [الوصل، والمطابقة، والإيجاز، والتعديد][6] [7].

(ص) 220 – ثمَّ المُبالغةُ وصفٌ يُدَّعَى بلوغُهُ قدرًايُرَى مُمْتَنِعَا[8]

221– أو نائيًا وهي على أنحاءِ تبليغٌ اغراقٌ غلوٌّ جائي

[84أ]222– مقبولاً او مردودًا،التفريعُ وحسنُ تعليلٍ لهُ تنويعُ

(ش) ذكرنا في هذه الأبيات ثلاثة ألقاب:

أحدها: المبالغة وهي ادعاء بلوغ وصف في الشدة أو الضعف إلى حد يستحيل أو يستبعد، وهي ثلاثة أنواع: تبليغ وإغراق وغلو .

فالتبليغ: أن يكون الوصف المدعى ممكناً عقلاً وعادةً كقول امرئ القيس في صفة فرس له:

[فَعَادَى] [9] عِدَاء بين ثَورٍ ونَعْجَةٍ دِراكًا ولم يُنْضَحْ بِماءٍ فيُغسَلِ[10]

=

(1) البيت من البسيط، وقائله الأعشى–أعشى قيس– في مطلع معلقته، انظر: ديوان أعشى قيس: 55، شرح المعلقات السبع: 171.

(2) ساقطة في م .

(3) انظر لسان العرب: (لفف)

(4) انظر لسان العرب: (نشر)

(5) انظر لسان العرب: (خدم)

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(7) مضى تعريف: الوصل: 33، والمطابقة: 38، والإيجاز: 23، والتعديد: 78، والتعديد غير موجود في البيت لوجود حرف العطف بين المفردات .

(8) في ت: مشبعاً .

(9) في النسختين: فعاد .

(10) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في معلقته، والعِداء: الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد، وأراد بالثور الذكر من بقر الوحش، وبالنعجة الأنثى منها، والدِراكُ:

=

أي لم يعرق مع أنه أدرك ثوراً أي ذكراً من بقر الوحش ونعجة أنثى منه في مرة، ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادةً؛ وإن كان مستبعداً .

والإغراق: ما أمكن عقلا لا عادة كقوله:

ونكرمُ جارَنَا مادامَ فينَا ونتبعهُ الكرامةً حيثُ مَالا[1]

ادعى أن كرامته تلحق جاره في كل مكان بلغ إليه، وهو ممتنع عادة . وكقوله:

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتٍ وأَهْلُهَا بيثربَ أدنى دارِهَا نَظَرٌ عَالي[2]

وبين يثرب وأذرعات مسافة لا تدرك منها النار عادة .

وهذان النوعان مقبولان أي مستحسنان مرضيان في تحسن المعنى .

والغلو: ما لا يمكن لا عادةً ولا عقلاً، كقوله:

وأخفتَ أهل الشرك حتى إنه لتخافكَ النطفُ التي لم تخلقِ[3]

ادعى أن الممدوح بلغ من تخويف المشركين والشدة عليهم أن صار تخافه منهم حتى النطف المعدومة . وهذا مستحيل عادةً وعقلاً .

ثم من الغلو ما هو مقبول، وما هو مردود أو كفر، فالمقبول: مثل أن يدخل عليه ما يقربه إلى الصحة كـ"كاد" و[لو][4]، أو تضمنه [تخييلاً] [1] حسناً، أو خرج مخرج الهزل .

=

لَحَاقُ الفَرَسِ الوَحْشَ، وإتباع الشيءِ بعضه على بعض، والنضح: الرش، انظر ديوان امرئ القيس: 156، معاهد التنصيص: 3/16–17، حل العويص: 403–404، القاموس المحيط: (درك)، لسان العرب: (نضح) (درك) (عدا) .

(1)البيت من الوافر، وهو لعمر وبن الأَهتم أو الأيهم التغلبي، انظر معاهد التنصيص:25/3، حل العويص: 406 .

(2) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس،وتنور النار أي نظر إليها أو أتاها، ومراد الشاعر أنه رأى نار محبوبته بقلبه من فرط شوقه إليها، أذرعات: بلد بالشام، أدنى دارها نظر علا: أقرب دارها بعيد منا؛ فكيف بها ودونها نظر مرتفع؟! انظر: ديوان امرئ القيس:161، لسان العرب (نور).

(3) البيت من الكامل، وقائله أبو نواس، انظر: ديوان أبي نواس: 401، معاهد التنصيص: 3/27–28، حل العويص: 407 .

(4) في النسختين: أو .

والمردود: ما ليس فيه نكتة أو كان كفراً.

الثاني: التفريع، وهو: أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب، كقوله[2] **[84 ب]**:

أحلامكمْ لسقام الجهلِ شافيةٌ كما دماؤُكمُ تشفي من الكَلَبِ[3]

يمدح أهل البيت أعزهم الله فأثبت لدمائهم التي من متعلقاتهم أنها تشفي من الكلب، وفرع عليه إثبات ذلك الحكم الذي هو الشفاء لأحلامهم التي هي من متعلقاتهم أيضاً.

الثالث: حسن التعليل، وهو: أن يدعي لحكم علة تناسبه بوجه لطيف غير حقيقي؛ إذ لا بد أن تكون تلك العلة غير ثابتة لذلك الوصف في الواقع[4]، وهو أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الوصف ثابتاً، وعلته ظاهرة عادةً إلا أنها غير العلة المذكورة:

ما به قتلُ [أعاديهِ][5] ولكنْ يتقي إخلافَ ما ترجو[الذئابُ][6] [7]

فقتل الملك أعدائه وصف ثابت وعلته في العادة دفع مضرتهم، فعلله الشاعر بخوفه إخلاف وعده الذي وعد السباع من أكل لحوم الأعادي .

الثاني: أن يكون ثابتاً، ولا تظهر له علة عادة . كقوله:

لم يَحْكِ نائِلَكَ السحابُ وإنما حُمَّت بهِ فصبيبُها الرُّحَضَاءُ[8]

=

(1) في النسختين: تخييلياً .

(2)ساقطة في ت.

(3) البيت من البسيط، وقائله: الكميت الأسدي الشاعر، والكلب: داء كانت العرب تقول إن الإنسان لا يبرأ منه إلا إن سقي دم ملك، انظر: ديوان الكميت: 73، معاهد التنصيص: 3/88-89، حل العويص: 429-430 .

(4) في ت: الواضع .

(5) في النسختين: أعدائه .

(6) في النسختين: السباع، والتصحيح من الديوان وغيره من مصادر التخريج.

(7) البيت من الرمل، وقائله: المتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي: 1/134، معاهد التنصيص: 3/53-54، حل العويص:420 .

(8) في ت: الرخصاء، والبيت من الكامل، وقائله: المتنبي، ورواية الديوان –مع الشرح المنسوب =

فنزول المطر من السحاب صفة ثابتةٌ له، لا تظهر له علة عادةً، فعلله الشاعر بأنه عرق الحمى التي أصابت السحاب من إعطاء الممدوح .

الثالث: أن يكون الوصف غير ثابت، وهو ممكن . كقوله:

يا واشيا حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنساني من الغرق[1]

فإن استحسان إساءة الواشي غير ثابت، وهو ممكن عقلاً، وعلل ذلك الاستحسان بكونه نجا عينه من الغرق في الدموع لتركه البكاء حذراً منه .

الرابع: ألا يكون ثابتاً ولا ممكناً . كقوله:

لو لم تكن نيةُ الجوزاء خِدْمَتَهُ   لما رأيت عليها عِقدَ مُنتطِقِ[2]

هذا مضمون الأبيات، فقولنا (**أو نائيا**) أي بعيداً مع إمكانه، والأنحاء: الأقسام، و(**تبليغ**) وما بعده يصح رفعه على أنه خبر لمحذوف، أو جره على البدلية **[85 أ]**، و(**جائي**) اسم فاعل من جاء، وهو نعت لـ:(**غلو**)[3]، و(**مقبولاً**) حال من ضمير (**جائي**)، وقد تم الكلام على المبالغة عند لفظ (**مردودا**)[4]، و(**التفريع**) معطوف كسائر الألقاب بحذف

=

للعكبري-: (لم تحك)، والنائل: العطاء، والصبيب: فعيل بمعنى مفعول أي مصبوب: ويقال للعرق صبيب، والرحضاء: هو عرَق يغسل الجلد لكثرته، وكثيراً ما يستعمل في عرَق الحُمّى والمرض- والظاهر أنه المراد في البيت حتى لا يكون في البيت تكرار، انظر: انظر: شرح ديوان المتنبي: 30/1، معاهد التنصيص: 51/3-52، حل العويص: 418-419، لسان العرب: (صبب) (رحض).

(1) البيت من البسيط، وقائله: مسلم بن الوليد، والمراد بالإنسان في البيت: إنسان العين، انظر: شرح ديوانه-صريع الغواني-، معاهد التنصيص: 54/3، حل العويص: 422.

(2) البيت من البسيط، وهو مترجم من الفارسيَّة-كما نص غير واحد من أهل العلم، مع الخلاف في تحديد مُتَرْجِمِهِ-، والجوزاء أحد البروج الاثني عشر التي في السماء، والانتطاق: شد المنطقة، وهي: ما يشد به الوسط من ثوب أو غيره، ونطاق الجوزاء: كواكب حولها، انظر: أسرار البلاغة:278، التلخيص: 104، الإيضاح: 56/4، معاهد التنصيص: 67/3-68، حل العويص: 424-425، لسان العرب (ن ط ق).

(3) في م: لغو .

(4) في ت: مردود .

العاطف للوزن وقولنا: **(له تنويع)** إشارة إلى أقسام التعليل الأربعة، والمبالغة لغة: الشدة[1]، والغلو في الأمر: الزيادة فيه[2]، والإغراق من غرق إذا ابتلعه الماء[3].

وفي الأبيات: [الإيجاز، والمطابقة، والموازنة، والوصل، والالتزام][4] [5].

(ص) 223– وقد أتوا في المذهب الكلامي بحججٍ كمهيعِ الكلامِ

(ش) هذا لقب آخر من الضرب المعنوي وهو المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب على طريق أهل الكلام نحو: ﭽﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﭼ [الأنبياء: ٢٢]، والحجج: جمع حجة –وهي البرهان–، والمهيع: الطريق[6].

وفي البيت: التجنيس التام،[والوصل، والالتزام] [7] [8].

(ص) 224 – وأكدوا مدحا بشبه الذمّ كالعكس، والإدماجُ من ذا العلمِ

(ش) فيه ثلاثة ألقاب:

أحدها: تأكيد المدح بشبه [9] الذم، وهو ضربان:

أفضلهما أن تستثنى صفة مدح من صفة ذم منفية عن شيء كأنها داخلة فيه، نحو: لا قبيح في زيد غير العلم، ومنه قول النابغة[10]:

---

(1) لسان العرب: (بلغ) .

(2) لسان العرب: (غلا) .

(3) لسان العرب: (غرق) .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(5) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والمطابقة: 38، والموازنة: 50، والوصل: 33، والالتزام: 23.

(6) انظر لسان العرب (ه ي ع) .

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(8) مضى تعريف التجنيس التام: 109، والوصل: 33، والالتزام: 23.

(9)في م: يشبه .

(10) النابغة (ت: نحو 18 ق.ه) هو أبو أمامة زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني المضري، من أشهر شعراء الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، انظر: الشعر والشعراء: 1/156–171، الأعلام: 3/54-55.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهمْ بهنَّ فُلولٌ من قراعِ الكتائبِ[1]

الفلول جمع فل وهو الكسر[2]، وقراع الكتائب مضاربة الجيوش[3].

ثانيها: أن يثبت لشيء صفة مدح تليها أداة الاستثناء بعدها صفة مدح أخرى له، نحو: زيد كريم غير أنه يكرم ضيفه، ومنه قوله ﷺ: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش"[4] لأن بيد بمعنى غير.

الثاني[5]: تأكيد الذم بما يشبه المدح -وهو مرادنا بالعكس[6]-، وفيه ضربان على قياس الذي قبله، نحو: "لا خير في زيد إلا الكذب"، و"زيد فاسق إلا أنه جاهل".

الثالث: الإدماج: وهو تضمين كلامٍ معنى سواه **[85 ب]** كقوله:

أقلِّبُ فيهِ أجفاني كأنِّي أَعُدُّ بِها على الدهرِ الذنوبا[7]

ضمير فيه يعود إلى الليل فقد[8] ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر، هذا مضمون البيت، والإدماج لغة من أدمج الشيء في الثوب إذا لفه فيه[9].

وفي البيت: [الوصل، والمطابقة، والإطناب] [10] [11].

---

(1) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني، انظر: ديوان النابغة:60، معاهد التنصيص: 3/107-108، حل العويص: 431-433 .

(2) انظر لسان العرب (فلل) .

(3) انظر لسان العرب (قرع) .

(4) لا يعرف لهذا الحديث إسناد؛ وإن كان معناه صحيحاً، انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس: 1/200-201.

(5) من الألقاب المذكورة في البيت .

(6) في قوله (كالعكس) .

(7) في م: الذنوب، والبيت من الوافر، وقائله المتنبي، انظر شرح ديوان المتنبي:1/140، معاهد التنصيص: 134-136، حل العويص: 438.

(8) غير واضحة في أ ، لكنها قريبة مما أثبته .

(9) انظر لسان العرب (دمج) .

(10) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(11) مضى تعريف: الوصل: 33، والمطابقة: 38، والإطناب: 47 .

(ص) 225–وجاء الاستتباعُ، والتوجيهُ ما يحتمل الوجهينِ عِندَ العُلما

(ش) فيه نوعان:

أحدهما: الاستتباع، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول الشاعر:

نَهَبْتَ من الأعمارِ ما لو[1] حَوَيْتَهُ لهُنِّئَتِ الدنيا بأنك خالدُ[2]

مدحه بنهب أعمار [المقتولين][3] الذي هو أدل شيء على نهايته في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بأنه سبب لصلاح الدنيا إذ لا معنى لتهنئتها[4] بخلوده إلا ذلك.

الثاني: التوجيه، وهو سوق الكلام القابل لوجهين على السواء، نحو: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐﭼ [التكوير: ١٧]، يحتمل أقبل وأدبر[5].

وكقوله لأعور:

ليت عينيه سواء [6]

يحتمل معنى صحة العوراء وعور الصحيحة .

وبالقيد الآخِر[7] خرجت التورية لأن الاحتمال فيها لا على السواء.

وجعل بعضهم[8] التوجيه جنساً تحته ثلاثة أنواع:

---

(1) في ت: [ما لم لو] .

(2) البيت من الطويل، وقائله: المتنبي، انظر شرح ديوان المتنبي: 277/1، معاهد التنصيص: 132/3–133، حل العويص: 436–437.

(3) في م: [المتقولين]، وفي ت: [القاتلين المقتولين] .

(4) في ت: لتهنينتها.

(5) انظر: تفسير الطبري: 255/24–257، مفردات ألفاظ القرآن (عسعس).

(6) الشطر من الرمل، وهو منسوب إلى بشار بن برد، ونصه في الديوان:

(خاط لي عمر وقَبا ليت عينيه سوا)، انظر: ديوان بشار بن برد–ضمن الملحقات–: 14/4، معاهد التنصيص: 138/3–139، حل العويص:440–441.

(7) وهو قوله على السواء .

(8) لم أعرف صاحب هذا القول، وقد توسع الدكتور أحمد مطلوب في حديثه عن التوجيه واختلاف العلماء حوله، لكنه لم يشر إلى هذا القول الذي ذكره المؤلف، انظر معجم المصطلحات البلاغية =

هذا النوع، والتوجيه بالكناية، والتوجيه بالتورية، وهو اصطلاح حسن.

وفي البيت: [الوصل، والإطناب، وحسن البيان] [1] [2].

(ص) 226– ومنه قصدُ الجدِّ بالهزلِ كما   يثنى على الفخور ضدَّ ما اعْتَمَا

(ش) من ألقاب البديع إيراد الجد في قالب الهزل، كقولك للجاهل المفتخر: "كيف تجد جهلك[3]؟"، ومنه قوله:

إذا ما تميميٌّ أتاك مفاخرًا   فقل:عَدِّ عنْ ذَا، كيف أكْلُكَ للضبِّ؟[4]

وقولنا: (**كما يثنى** ...) إلخ يثنى أي يعطف ويرد عليه[5]، (**ضد ما اعتما**) أي ضد ما اختار لنفسه[6]، والفخور هو[الذي يتفاخر على أقاربه وجيرانه وأصحابه إذ قل من يثبت نفسه حال [السراء][7] والضراء.

وفي البيت: الوصل، والالتزام] [8] [9].

(ص) 227 – وسوقُ معلومٍ مَساقَ ما جُهِل   لنكتةٍ تجاهلٌ عنهمْ عُقِلْ[10]

=

وتطورها: 2/379-382.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(2) مضى تعريف: الوصل: 33، والإطناب: 47، وحسن البيان: 78.

(3) في م: جهدك .

(4) البيت من الطويل، وقائله: أبو نواس، انظر: ديوان أبي نواس:510، معاهد التنصيص: 3/156-157، حل العويص: 443-444.

(5) انظر لسان العرب:(ثنى) .

(6) انظر لسان العرب:(عمى) .

(7) في ت: الصراء، والكلام ساقط برمته من م كما سيأتي التنبيه عليه.

(8) ما بين المعقووفتين –من قوله:[الذي يتفاخر] إلى [الالتزام] ساقط في م .

(9) مضى تعريف: الوصل: 33، والالتزام:23.

(10) في م: [نقل]، وما أثبته في: ت،وشرحِ الثغري. قال الثغري: "وفي بعض النسخ نقل"، موضح السر 176 ب، قلت: لعل الرواية المشار إليها مأخوذة من شرح الغزي، إذ المثبت فيه: (نقل)، انظر قرة العيون: 150 ب .

(**ش**) **[86 أ]** من ألقاب البديع تجاهل العارف، وسماه السكاكي[1] سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، وكره تسميته تجاهلاً لوروده في الكتاب[2]، ومثاله قول الشاعر:

بالله يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لَنَا ليلايَ مِنكنَّ أمْ ليلى من البشرِ[3]

والنكتة هنا شدة التوله والتحزن، ومنه خطاب الأطلال والرسوم والمنازل وآثار الأحبة ومعاهد الإخوان في الله تعالى كقولنا[4]...، وقد تكون النكتة فيه التوبيخ أو لمبالغة[5] مدح أو ذم.

وفي البيت: [الوصل، والمطابقة، وحسن البيان، والالتزام] [6] [7].

(ص) 228–والقولُ بالموجَب قُلْ ضربانِ كِلاهُمَا في الفنّ مَعْلومَانِ

(ش) من ألقاب البديع القول بالموجب، وبسط الكلام عليه محله كتب الأصول، وهو المراد بقول المتكلمين في الجدل: "تقول بموجبه؟"[8]، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فتثبتها لغيره دون تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه، نحو: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﭼ [المنافقون: ٨] أوقع للمنافقين صفة الأعز كناية عن فريقهم، والأذل كناية عن المؤمنين، وأثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالأعز حكم الإخراج، فأثبت الله تعالى تلك الصفة التي علقوا عليها الحكم لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون رداً عليهم، ولم يتعرض لثبوت حكم

---

(1) مفتاح العلوم: 427.

(2) يعني بالكتاب القرآن الكريم، وقد نسب إلى السكاكي التصريح بهذا التعليل، ولم أجده في المفتاح، انظر مفتاح العلوم: 426–427، مختصر السعد: 403/4، مواهب الفتاح: 403/4، وانظر للتوسع في المسألة: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 37/2–38، 40.

(3) مضى تخريج البيت: 76.

(4) سقط القول في النسختين.

(5) في م:[المبالغة] .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(7) مضى تعريف: الوصل: 33، والمطابقة: 38، وحسن البيان: 78، والالتزام: 23.

(8) المذكور في كتب الأصول والمنطق مختلف عما ذكره المؤلف تبعاً للبلاغيين، انظر تفصيل ذلك في: رحلة الحج إلى بيت الله: 144–151، وعنه باختصار شديد الأسلوب الحكيم: 24.

الإخراج لمن أثبت لهم العزة، ولا لنفيه عنهم؛ لأن الغرض له[1] هو إبطال دعواهم إثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لا لنفسهم[2] .

ثانيهما: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده[3] مما يحتمله بذكر متعلقٍ، كما إذا قال لك أحد: "أنا أعظم منك" فتقول له: "نعم أنت أعظم مني دنيا"، أو "أنا أعلم منك" فتقول له: "بأنواع الفجور"، أو "أنا أعبد منك" فتقول: "لهوى النفس"، ومنه قوله: **[86 ب]**

قلتُ: ثقَّلْتُ إذْ أَتيتُ مِرَارًا قال: ثقَّلتَ كاهلي بالأيادي[4]

فحمل لفظه: (ثقلت) الذي وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بأن ذكر متعلقه الذي هو: (بالأيادي).

هذا مضمون البيت، وفي [5][البيت: الوصل، والإطناب] [6] [7].

(ص) **229 – والاطرادُ: العطف بالآباء للشخصِ مُطلقاً على الوِلاء**

(ش) من ألقاب البديع الاطراد، وهو أن تذكر أسماء آباء المذكور بعد اسمه على ترتيب الولادة على وجه سهل السبك تقوية لتعريفه، وسواء كان في مدح أو ذم، ولهذا قلنا: (مطلقا)، كقوله:

إن يقتلوكَ فقد [ثللتَ][1] عروشهمْ [بعتيبةَ][2] بن الحارثِ بن شهاب[3] [4]

---

(1) في م:[لنا] .

(2) كذا في النسختين والعبارة من قوله:[لأن الغرض...] مضطربة، وعبارة الثغري::لأن الغرض هو إبطال دعواهم بإثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لغيرهم لا لنفسهم"، موضح السر المكمون: 176ب، وبها يتضح المراد.

(3) في ت: [مراد].

(4) البيت من الخفيف، واختلف في قائله، فقيل: إنه ابن حجاج وقيل إنه محمد بن إبراهيم الأسدي، والكاهل: مقدم أعلى الظهر –وقيل غير ذلك–، والأيادي: جمع يد ويراد بها هنا النعمة، انظر: انظر معاهد التنصيص: 3/180–181، حل العويص:457–458،لسان العرب (كهل).

(5) في م:[وفيه] .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(7) مضى تعريف الوصل: 33، والإطناب: 47.

يقال ثل الله عروشهم أي هدم ملكهم، والمثلول: المهدوم[5] .

وقولِ[6] الآخر:

أردتَ وحيداً في الأنام فلم [7] تجدْ كيحيى بن عبد الواحد بن حفيظ[8]

ومنه قوله υ: الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ..."الحديث[9].

و(**الاطراد**): الاسترسال كاطراد الماء سمي بذلك لسهولة توالي الأسماء كانسجام الماء بسهولة[10]، والمراد بالعطف معناه اللغوي[11]، و(**الولاء**) بالكسر مصدر والى إذا رتب[12]، وليس منه موالاة الوضوء لأن ذلك يرجع إلى الزمان[13].

=

(1) في النسختين: [ثلت]، والتصويب من مصادر التخريج .

(2) في النسختين: [بعتبة]، والتصويب من مصادر التخريج .

(3) في ت: [هشام].

(4) البيت من الكامل، وقائله: ربيعة –من بني نصر بن قعين– يرثي ابنا له، ويقال إن البيت لداود بن ربيعة الأسدي، انظر: معاهد التنصيص: 3/201–202، حل العويص: 461–462، وعتيبة المذكور في البيت هو عتيبة بن الحارث بن شهاب التميمي: فارس تميم في الجاهلية، ويضرب المثل به في الفروسية، انظر: جمهرة الأمثال: 2/111، الأعلام: 4/201.

(5) لسان العرب (ثلل) .

(6) في ت: [قال] .

(7) في ت: [لم] .

(8) البيت من الكامل، ولم أجده عند غير المؤلف، ولم أعرف يحيى بن عبد الواحد بن حفيظ المذكور في البيت .

(9) رواه البخاري (4688) .

(10) لسان العرب (طرد) .

(11) الظاهر أن المؤلف يقصد أن العطف هنا من عطف عليه أي: كرَّ؛ باعتبار أن الأسماء تأتي متوالية، انظر: القاموس المحيط (عطف)، لسان العرب (عطف).

(12) القاموس المحيط:(ولي)، لسان العرب (ولي) .

(13) الموالاة في الوضوء: هي أن لا يؤخر غسل عضو حتى يجف الذي قبله، والظاهر رجوعها إلى نفس =

وفي البيت: المساواة، [والوصل] [1]، وحسن البيان[2].

=

الأصل اللغوي للولاء، انظر القاموس المحيط (ولي)، لسان العرب (ولي)، ولعل المؤلف يقصد بقوله إن الموالاة ليست من الولاء أن بين استعمال الولاء في البيت وبين مصطلح الموالاة عند الفقهاء فرقاً، والله أعلم.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(2) مضى تعريف: المساواة: 33، والوصل: 33، وحسن البيان: 78.

الضرب الثاني:
الضرب اللفظي

(ص) الضرب اللفظي

كل ما ذكر في هذا الباب مختص بالتحسين اللفظي بخلاف الأول فإن منه ما جمع بين الأمرين كالعكس(1)، ومحسنات اللفظ كثيرة لا تنضبط، وذكرنا منها هنا سبعة تبعاً للقزويني(2) وألحقنا في آخر النظم ألقابا حسنة في فصل التذنيب(3).

(ص)230– منهُ الجِناسُ وهو ذو تمامِ   معْ اتحادِ الحرفِ والنظامِ

231 – لن تعرفَ الواحدَ إلا واحدا   فاخرجْ من الكونِ تكنْ مُشَاهِدا

[87 أ]232– ومتماثلا دعي إن ائتلف   نوعاً   ومُستَوفىً إذا النوعُ اختَلَفْ

(**ش**) من الضرب اللفظي الجناس، وهو تشابه اللفظين في التلفظ؛ فيخرج المترادفان، ويدخل المشترك وشبهه، وأنواع التجانس كثيرة سيأتي تفصيلها –إن شاء الله تعالى–، ثم الجناس قسمان: تام، وغير تام؛ فالتام: أن يتفقا في أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها، فيخرج نحو: "يمرح" و"يفرح"، و"الساق" و"المساق"، و"البرد" و"البرد"، و"الفتح" و"الحتف"، وتؤخذ هذه القيود كلها من قولنا: **(مع اتحاد الحرف والنظام)**؛ أي مع اتحاد الحروف نوعاً وعدداً، والنظام يشمل الهيئة والترتيب لأن المراد به شكله الذي انتظم به وتركب عليه، ثم التام إن اتحد فيه نوع اللفظ باعتبار الاسمية والفعلية والحرفية سمي متماثلاً، كقولنا: "فتح الله [ينتظر فتح الله](4)" الأول: علم لشخص مضافٌ، والثاني: مصدر مضاف إلى فاعله، ونحو: "من كانت نفسه حية؛ فهي بين جنبيه حية" –يريد أفعى–، ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜﭼ [الروم: ٥٥]، وفي الفعلين نحو:"معصية الله لا تحل لك أين تحل"، و"من سبق فقد سبق"، وفي الحرفين: ﭽ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢﭼ [فاطر: ٤١] الأولى: شرطية، والثانية:

---

(1) هذا وهم من المؤلف، وقد سبق التنبيه أن المحسنات المعنوية راجعة إلى تحسين اللفظ أولاً وبالذات، وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً، انظر:313–هامش:(1)–، وانظر قسم الدراسة: 80.

(2) التلخيص: 108–116.

(3) انظر ماسيأتي في الأبيات : 274 - 280 .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من ت.

نافية[1]، وإلى هذا النوع أشرنا بقولنا: (**ومتماثلا** ...) إلخ، ومعنى ائتلف: اتفق[2].

وإن اختلف اللفظان في الأنواع المذكورة بأن يكونا اسماً وفعلاً، أو اسماً وحرفاً، أو فعلاً وحرفاً سمي: مستوفى[3] كقوله:

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله[4]

هذا مضمون الأبيات .

والجناس: مصدر جانس من جانست بين الشيئين: أدخلتهما تحت جنس[5]، ويرادفه التجنيس عند القزويني، وقولنا (**لن تعرف**[6] **الواحد**) البيت مثال للجناس التام المتماثل[7]، والغرض منه ترغيب الطالب.

[وفي الأبيات: الفصل، والوصل، والتجنيس، والمطابقة، والالتزام] [8][9].

(ص) 233– ومنه ذو التركيب ذو تشابهِ خطاً ومفروقٌ بلا تشابهِ

---

(1) يقصد المؤلف بالأولى إن في قوله: ﭽ ﮕ ﮖ ﭼ وبالثانية إن في قوله: ﭽ ﮗ ﮘ ﭼ .

(2) انظر لسان العرب (ألف)، القاموس المحيط (ألف).

(3) في ت: [مسوفا] .

(4) البيت من الكامل، وقائله أبو تمام، ونص في البيت في الديوان:(من مات من حدث الزمان...)، انظر ديوان أبي تمام -بشرح التبريزي-: 3/347، معاهد التنصيص: 3/206-208، حل العويص: 463-464، ويحيى بن عبد الله هو أبو الغريب يحيى بن عبد الله كما في حل العويص، وقال محققه: "لعله يحيى بن عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب"، وهو أحد الطالبيين الذين دعوا لأنفسهم بالخلافة أيام الرشيد، انظر: حل العويص: 463، النجوم الزاهرة: 62-63، الأعلام: 8/154.

(5) انظر لسان العرب (جنس)، وقد نص بعض أهل العلم -كالأصمعى- أن التجانس بالمعنى الذي ذكره المؤلف من المولد.

(6) في م: [يعرف]، وما أثبه موافق لما في ت، وكذلك لما في الثغري، انظر موضح السر المكمون: 177ب.

(7) طمس أول الكلمة في م بحيث صارت محتملة لـ:(التماثل) و(المتماثل).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(9) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل: 33، والتجنيس: 28، والمطابقة: 38، والالتزام: 23.

(ش)[87ب] هذا تقسيم آخر للتام، وهو: أن أحد لفظيه إن كان مركباً والآخر مفرداً سُمي: جناس التركيب، ثم هو حينئذ قسمان متشابه ومفروق . فالمتشابه: أن يتفقا في الخط كقوله:

إذا مَلِكٌ لم يكِنْ ذا هِبَهْ فدعه فدولته ذاهبهْ[1]

والمفروق: أن يختلفا فيه كقوله:

كلُّكُمْ قد أخذَ الجامَ ولا جامَ لَنَا ما الذي ضَرَّ مُديرَ[2] الجامِ لوْجامَلَنَا[3]

أي عاملنا بالجميل سمي مفروقا لافتراقهما خطاً .

هذا مضمون البيت، وضمير **(منه)** يعود إلى التام، و**(خطاً)** منصوب على إسقاط الجار، و**(مفروق)** معطوف على (**ذ وتشابه**)، وهو تقسيم لذي التركيب، و**(بلا تشابه)** أي: بلا التباس[4].

وفي البيت:[الوصل، والتجنيس، والالتزام، والمطابقة بين السلب والإيجاب] [5] [6]

(ص) 234– وإنْ بهيئةِ الحروفِ اختلفا فهْوَ الَّذي يدعونهُ المُحرَّفا

(**ش**) هذا مقابل لقولنا (**مع اتحاد الحرف والنظام**) أي وإن اختلف اللفظان بهيئة

(1) البيت من المتقارب، وقائله: أبو الفتح البستي، انظر: أبو الفتح البستي: حياته وشعره: 228–كما في تحقيق حل العويص–، معاهد التنصيص: 310/3، حل العويص: 465.

(2) في أ مريد، والتصويب من المصادر المذكورة في تخريج البيت.

(3) البيتان من مجزوء الرمل، وهما لأبي الفتح البستي أيضاً، والجام: إناء من فضة، و(مدير الجام): هو الساقي الذي يسقي القوم لأنه يدير الجام على القوم حال شربهم، و(جاملنا) في آخر البيت من المجاملة وهي في الأصل المعاملة بالجميل، وتستعمل بمعنى المداراة، انظر: ديوان أبي الفتح: 300–كما في تحقيق حل العويص–، معاهد التنصيص: 221/3، حل العويص: 466، لسان العرب: (جمل) (جوم)، أساس البلاغة: (جمل)، حاشية الدسوقي: 418/4.

(4) انظر لسان العرب: (شبه).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(6) مضى تعريف: الوصل: 33، والتجنيس: 28، والالتزام: 23، والمطابقة: 38، أما المطابقة بين السلب والإيجاب: فهي الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، انظر التلخيص: 200 .

الحروف[1] فقط، أي في حركاته مع بقاء النوع والعدد والترتيب سمي: مُحَرَّفاً لانحراف هيئة أحدهما عن الآخر ك:"الجاهل مُفرِط أو مُفرِّط"، و"البدعة شرَك الشِّرك"، و"جبة البرد جنة البرد".

وفي البيت: [الإيجاز، والوصل، وحسن البيان] [2] [3].

(ص)235– وناقصٌ معْ اختلافٍ في العددْ وشرطُ خُلْفِ النوعِ واحدٌ فَقَدْ

236– ومعْ تقاربٍ مضارعًا أُلِفْ ومعْ تباعدٍ بِلاحقٍ وُصِفْ

(**ش**) أي الجناس الناقص هو: أن يختلف اللفظان في عدد الحروف مع اتفاقهما في نوع الباقي وهيئته وترتيبه، سُمي ناقصاً لنقصان أحدهما عن الآخر .

ويكون التفاوت بحرف[4] أو أكثر، والزائد إما في الأول أو الوسط أو الأخير فهي ستة أقسام مثاله: "الساق" و"المساق"، و"السماء" و"الماء"، و"الجد" و"الجهد"، و"عواص" و"عواصم"، و"قواض" و"قواضب"؛ فإن اتفقا في العدد واختلفا في نوع بعض الحروف فيشترط أن يكون بحرف واحد وحينئذ إن كان الحرفان متقاربي المخرج نحو: "ينهون" و"ينأون" **[88 أ]** سُمي: مضارِعاً؛ وإلا سمي لاحِقاً ك:ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ [الهمزة: ١]، وتفرحون وتمرحون، والأمر والأمن، والشهيد والشديد .

هذا معنى البيتين, وقولنا: **(ومع تقارب)**؛ أي تقارب المخرجين و(**مع تباعد**)؛ أي تباعد مخرجيهما. وفيهما:[الوصل، والمطابقة، والتجنيس، والالتزام، والموازنة] [5] [6].

(ص)237– وهْو جِناسُ القلبِ حيثُ يختلِفْ ترتيبُها، للكلِّ والبعضِ أضِفْ

---

(1) ساقطة من ت.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(3) مضى تعريف: الإيجاز: 23، والوصل: 33، وحسن البيان: 78.

(4) في ت: بحروف .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(6) مضى تعريف الوصل: 33، والمطابقة: 38، والتجنيس: 28، ولم أتبين موضع التجنيس في البيتين، ومضى تعريف الالتزام: 23، والموازنة: 50.

238 – مجنَّحًا يُدْعَى إذا [1] تقاسما بيتًا فكان فاتِحًا وخاتِما

(**ش**) هذا هو القسم الرابع من الأقسامِ المقابِلةِ للتام، لأنه تقدم أن التام يشترط فيه أربعة قيود، وهي: الاتفاق في النوع والعدد والهيئة والترتيب، فلكل قيد قسمٌ يقابله يختل منه ذلك مع بقاء الثلاثة، فيقابل الهيئة: المحرَّف، ويقابل الاتفاق في العدد: الناقص، ويقابل الاتفاق في النوع: المضارع واللاحق . والمقصود في هذا البيت جناس القلب، وهو أن يختلفا في ترتيب الحروف، ويتفقا في النوع والعدد والهيئة .

وهو ضربان: أحدهما: أن يقع الحرف الأخير من أحدهما أولا للآخَر، والذي يليه ثانياً، ثم كذلك إلى آخرها، ويسمى قلب كل .

والثاني: أن يكون ذلك في البعض فقط، ويسمى قلب بعض .

فالأول كقولهم: حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه، والثاني كقولهم: اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا، وإلى الضربين المذكورين أشرنا بقولنا: (**للكل والبعض أضف**).

ثم المتجانسان [بجناس][2] القلب إذا وقع أحدهما بأول بيت، والآخر بآخرها سُمي: مُجنّحاً [لكونهما كالجناحين] [3] للبيت كقوله:

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال[4].

وإلى هذا أشرنا بقولنا: (**مجنحا يدعى**...) البيت؛ أي ويدعى جناس القلب مجنحاً إذا اقتسم لفظاه بيتاً فكان أحدهما: (**فاتحاً**) له؛ أي أوله، والآخر: (**خاتما**) له أي آخره.

وتحلية الكل والبعض بالألف واللام[5] عده بعضهم من اللحن، وبعضهم **[88 ب]** سامح فيه للضرورة[6].

---

(1) في م: [إذ].

(2) في ت: [يجانس] .

(3) في ت:[لكونها كالجناس] .

(4) البيت من مجزوء الرمل، ولم أعرف قائله حتى الآن، انظر: عروس الأفراح: 429/4 مختصر السعد: 429/4، مواهب الفتاح: 429/4.

(5) في ت: [باللام] .

(6) انظر المسألة في لسان العرب (ب ع ض)، المزهر:158/2 .

وفي البيتين: [الفصل، والوصل، والمطابقة، والتسهيم] (1) (2).

(ص) 239 – ومع توالي الطرفين عُرِفا مزدوَجاً كلُّ جناسٍ أُلِفَا

(ش) يعني أن الجناس الصريح إذا توالى طرفاه؛ أي لم يكن بينهما فاصل سُمي: مزدوجاً، سواء كان تاماً أو غيره، نحو: ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ [النمل: ٢٢]، وقولهم: "من طلب شيئا وجدّ وَجَدَ"، وسمي أيضاً: مكرراً ومردداً(3).

وفي البيت [الفصل والوصل والالتزام والموازنة] (4) (5).

(ص)240 – تناسبُ اللفظينِ في اشتقاقِ

وشبهِهِ فذاكَ ذو التحاقِ

(ش) لما فرغ من أنواع الجناس أخذ في ذكر ما يلحق به وهو أمران:

أحدهما: أن يجتمع(6) اللفظان في الاشتقاق من أصل واحد، كقوله تعالى: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ [الروم: ٤٣]، فإن اشتقاقهما من قام يقوم(7)، وﭽ ﮤ ﮥ ﭼ [يوسف: ١٠]، فإن اشتقاقهما من القول(8).

والثاني: أن يجمعهما(9) شبه الاشتقاق، وهو أن يكون في كل من اللفظين ما في الآخر من الحروف أو جلها من غير مشاركة في الاشتقاق، نحو: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ [الشعراء:

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(2) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل: 33، والمطابقة: 38، والتسهيم: 63.

(3) التلخيص:111، الإيضاح: 84/4.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(5) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل:33، والالتزام: 23، والموازنة: 50.

(6) في م: [يجتمعا].

(7) انظر لسان العرب (قوم) .

(8) انظر لسان العرب (قول) .

(9) في م: [يجتمعهما] .

١٦٨]، أي الباغضين[1] قال من القول والقالين من القِلى[2]، ونحو: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ [التوبة: ٣٨] .

وفي البيت:[الفصل، والموازنة، والالتزام] [3] [4]

(ص) 241– ويوردُ[5]التجنيسُ بالإشارةِ من غير أن يُذكرَ في العِبارةِ

(ش) هذا نوع آخر من الجناس إلا أنه غير مصرح به[6]، وهو تجنيس الإشارة ولا يكون إلا تاماً[7]، مثاله: أن يكون اسم رجل الأسدَ، فتقول: "فر الأسد من اسمه"، ومنه قولنا: وفِرَّ [بالعدوِ][8] من أفعاله فرقاً وإن عصاك فماضي فعله صرفا[9]

وما مثل به التفتازاني في هذا المحل مما لا يليق[10]، بل لا ينبغي أن تتحرك[11] به

---

(1) الأفصح أن يقول المبغضين لأنها من أبغض، وعد ثعلب بغض بمعنى أبغض لغةً، وعليه يحمل كلام المؤلف، انظر لسان العرب (بغض) .

(2) انظر لسان العرب (قول)، (قلا) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(4) مضى تعريف: الفصل: 33، والموازنة: 50، والالتزام: 23 .

(5) في ت: [يرد]، ووافق الثغري ما في م فأثبته .

(6) ولم يذكره القزويني .

(7) بل يقع في الجناس المقلوب كقول الشاعر:

وتحت البراقع مقلوبها تدب على ورد خد ندي، انظر موضح السر المكمون: 182أ.

(8) في النسختين وشرح الثغري: بالعد ، لكن ما أثبته هو الذي يفهم به المعنى .

(9) البيت من البسيط، والظاهر أن قائله المؤلف، وقد عزاه إليه الثغري في شرحه، والظاهر أن جناس الإشارة في البيت في قوله : (وفر بالعدو من أفعاله) أي أفعال العدوِّ، وفي قوله في الشطر الثاني: (**فماضي فعله صرفا**) فقد قال الثغري معلقاً عليه بعد أن ساقه بنفس اللفظ الموجود في النسختين: "أي اصرفه بعصا"، ثم إن في البيت –فيما يبدو لي– ركاكةً ظاهرة، وانظر موضح السر المكمون:182 أ .

(10) يشير إلى تمثيل التفتازاني بقول الشاعر:

حلقت لحية موسى باسمه وبهارون إذا ما قلبا، انظر: المطول: 449.

(11) في ت: [يتحرك] .

الألسنة ولا الأقلام ولا القلوب ومن المستعظم أن يردد مثل ذلك في مجالس العلم، لا يقال إن كثرة التسمية بهذا الاسم يخفف ذلك إذ لا يتوهم عاقل معه حينئذ إرادة الكليم لأنا نقول: ذكر هارون معه يكاد يشخص إرادة الكليم υ لاجتماعهما **[89 أ]** في الخيال من كثرة ذكرهما في القرآن مع أنه لا يكاد يوجد في عظيم الأمصار أخوان تسميا موسى وهارون؛ فأول ما يلتفت العقل عند سماع اسميهما معا إليهما– والله الموفق –[1].

وفي البيت: المطابقة، والتسهيم، والإطناب، والالتزام، والموازنة[2].

(ص) 242 – ومِنْهُ رَدُّ عَجُزِ اللفظِ على　　صدرٍ ففي نثرٍ بفَقْرةٍ جلا

243–مكتنِفاً، والنظمِ الاولى أولا　　آخرَ مصراعٍ فما قبلُ تلا

244– مُكَرَّرَاً مجانِسَاً وما التحقْ　　يأتي ك:"تخشى الناسَ واللهُ أحقّ"

(**ش**) هذا هو النوع الثاني من ألقاب الضرب اللفظي، وهو ردُّ العجز على الصدر، ويكون في أربعة أشياء: المكرر والجناس والملحق به بقسميه أعني الاشتقاق وشبه الاشتقاق، فإن كان الكلام نثراً فهو فيه أن يكون أحد اللفظين في أول الفقرة، والآخر في آخرها، ففيه أربع صور مثال جميعها: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ [الأحزاب: ٣٧]، "سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل"، ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ □ □ ﭼ [نوح: ١٠]، ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕﭼ [الشعراء: ١٦٨]، وإن كان الكلام نظماً فرد العجز على الصدر فيه أن يكون أحد اللفظين في آخر البيت، والآخر في أول المصراع الأول أو وسطه أو آخره أو أول الثاني، فعلى كل تقدير فاللفظان إما مكرران أو متجانسان أو لاحقان بسبب الاشتقاق أو شبه الاشتقاق، فهذه ستة عشر من ضرب أربعة في أربعة كلها داخلة في النظم مع الأربعة الأخر، أعني صور النثر فالمجموع عشرون كلها في الأبيات، وهذه أمثلة صور النظم[3]، وهي قوله:

---

(1) يلاحظ ورع الشيخ وبيانه لرأيه مع الأدب مع التفتازاني، انظر قسم الدراسة: 30.

(2) مضى تعريف: المطابقة: 38، والتسهيم: 63، والإطناب: 47، والالتزام: 23، والموازنة:50.

(3) يلاحظ أن المؤلف ذكر أن صور رد العجز على الصدر في النظم ستة عشر، ثم ذكر ثلاثة عشر مثالاً، فلم يذكر من أمثلة ما كان اللفظ الأول فيه من الملحق بالجناس لشبه الاشتقاق إلا مثالاً واحداً وهو ما كان اللفظ فيه في صدر المصراع الأول، وهو متابع في هذا لصاحب التلخيص، انظر التلخيص: 111–113، المطول: 450،452.

سريعٌ إلى ابنِ العمِّ يلطِم وجهَهُ وليس إلى داعي الندى بسريعِ(1)

وقوله:

تمتع من شميمِ عَرارِ نجدٍ فما بعد العشيةِ من عَرارِ(2)

وقوله:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرمًا فَمَا زِلتُ بالبيضِ القواضبِ مُغْرَمَا(3)

وقوله: [89ب]

وإن لم يكن إلا معرّج ساعةٍ قليلاً فإني نافعٌ لي قليلُها(4)

وقوله:

دعاني من ملامكما سفاهًا فداعي الشوق قبلَكما دعاني(5)

وقوله:

---

(1) البيت من الطويل، وقائله المغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر، انظر: ديوان الأقيشر الأسدي: 55، معاهد التنصيص: 242/3، حل العويص: 471-472 .

(2) البيت من الوافر، وقائله: الصمة القشيري، وقيل: إنه لجعدة بن معاوية بن حزم العقيلي، الشميم: مصدر شممت أشم، والعَرَارُ بَهارُ البَرِّ وهو نبت طيب الريح، انظر: ديوان الصمة: 78، معاهد التنصيص: 250/3، 254، حل العويص: 474-475، لسان العرب (عرر)، (شمم) .

(3) البيت لأبي تمام، من قصيدة من الطويل، والكواعب جمع كاعب وهي التي نهد ثدياها، والقواضب جمع قاضب وهو السيف القاطع، انظر: ديوان أبي تمام -بشرح التبريزي-: 236/3، معاهد التنصيص: 257/3-258، حل العويص: 476، لسان العرب:(قضب)، (كعب)، معاهد التنصيص: 257/3.

(4) البيت من الطويل، وقائله ذ والرُّمَّة، وللبيت روايات متعددة، والرواية المثبتة في الديوان المحقق بلفظ: (إلا تعلل ساعة)، والتعريج: الإقامة على الشيء. وحبس المطي على المنزل. والمعنى: إن لم يكن إلمامُكما -أي نزولُكما القليل بالدار- إلاَّ تعريج ساعة فإنَّ قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي، انظر: انظر: ديوان ذي الرمة: 913، معاهد التنصيص: 258/3-260، حل العويص: 477-478، لسان العرب: (عرج).

(5) البيت من الوافر، وقائله الأَرَّجَاني، دعاني الأولى بمعنى اتركاني، ودعاني الثانية من الدعاء، انظر ديوان الأرجاني: 296/1، معاهد التنصيص: 265/3، حل العويص: 479 .

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل[1]

وقوله:

فمشغوف بآيات المثاني ومفتون برنات المثاني[2]

وقوله:

أملتهم ثم تأملتهم فلاح لي أن ليس فيهم فلاح [3]

وقوله:

ضرائب أبدعتَها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا[4]

وقوله:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان[5]

وقوله:

(1) البيت من الكامل، وقائله الثعالبي، والبلابل الأولى: جمع بُلْبُل، وهو الطائر المعروف، والثانية: جمع بَلْبَال، وهو البرحاء في الصدر، أو الحزن، والثالثة: جمع بُلْبُلة، وهي قناة الكوز التي يصب منها الماء، أو إبريق فيه الخمر، والاحتساء: الشرب، انظر: شعر الثعالبي:181، معاهد التنصيص: 266/3، حل العويص: 480-481، لسان العرب (بلل)، القاموس المحيط (بلل).

(2) البيت من الوافر، وقائله: أبو محمد القاسم الحريري، انظر: مقامات الحريري: 397-ضمن المقامة الحرامية-، معاهد التنصيص: 271/3-272، والمثاني الأول: قيل القرآن، وهناك أقوال أخرى يجمعها أنه جزء من القرآن، والمثاني الثانية من أوتار العود التي بعد الأول واحدها مثنى، انظر لسان العرب (ثنى)، معاهد التنصيص: 272/3. حل العويص: 482-483.

(3) البيت من السريع، وقائله الأرجاني، ونصه في الديوان: (... فداعي الشوق دونكما)، انظر: ديوان الأرجاني: 1373/3، معاهد التنصيص: 277/3-278، حل العويص: 484-485.

(4) البيت من المتقارب، وقائله السري الرفاء -ونسب خطأً إلى البحتري-،والضرائب: جمع ضريبة، وهي الطبيعة التي ضرب الرجل وطبع عليها، والضريب: المثِيل، انظر: ديوان السري الرفاء: 346/1، معاهد التنصيص: 278/3-280، حل العويص: 486-487، لسان العرب (ضرب)، القاموس المحيط: (ضرب).

(5) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، انظر: ديوان امرئ القيس: 208، معاهد التنصيص: 284/3، حل العويص: 488.

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم   والعذب يهجر للإفراط في الخَصَر[1]

وقوله:

فدعِ الوعيد فما وعيدكَ ضائري[2]   أطنين أجنحة الذباب يضير[3]

وقوله:

وقد كانت البيض القواضب في الوغى   بواتر فهي الآن من بعده بُترْ[4]

ونسبة كل مثال إلى صورته لا تخفى.

وقوله (**ومنه** ...) إلخ الضمير يعود على الضرب اللفظي، والمراد باللفظ من قولنا (**عجز اللفظ**): الكلام، والفقرة قيل مأخوذة من فقرة الظهر، وهو العظم الذي يعتمد عليه الظهر فهي معتمد الكلام المفقر[5] كما أن ذلك العظم معتمد الظهر، وقيل منقولة من الفقر بمعنى الحاجة لاحتياج أحد القرينتين إلى الأخرى[6]، وسيأتي بسط الكلام عليها مع التسجيع[7] -إن شاء الله تعالى-، و(**جلا**) ظهر[1]، و(**مكتنفا**)

---

(1) البيت من البسيط، وقائله أبو العلاء المعري، والخصر: البرد يجده الإنسان في أطرافه، ومعنى البيت: أن بعد الشاعر عن الممدوح إنما هو لكثرة إنعامه عليه، كما أن الماء العذب قد يتركه الإنسان لبرودته، انظر: ديوان سقط الزند: 60، معاهد التنصيص: 3/285-287، حل العويص: 488-490، لسان العرب: (خصر).

(2) غير واضحة في م .

(3) البيت من الكامل، وقائله عبد الله بن محمد بن عيينة المهلبي، وقيل بل أبوه محمد بن أبي عيينة، والمثبت في الديوان: البعوض بدلاً من الذباب انظر ديوانه: 10، الكامل:معاهد التنصيص: 3/288، حل العويص: 491-493.

(4) البيت من الطويل، وقائله: أبو تمام، ونصه في الديوان: (... البيض المآثير...)، انظر: ديوان أبي تمام -بشرح التبريزي-: 4/83، معاهد التنصيص: 3/289، حل العويص: 494، لسان العرب: (بتر).

(5) في ت: [الفقر.]

(6) انظر: أساس البلاغة (ف ق ر)، لسان العرب (فقر)، مختصر المعاني: 4/306، مواهب الفتاح: 4/306، حاشية الدسوقي: 4/306، ولم أجد من قال إن الفقرة منقولة من الفقر بمعنى الحاجة.

(7) انظر النص المحقق: 367.

محدقاً ومحيطاً[2]، والمصراع شطر البيت مأخوذ من مصراع الباب لإحدى دفتيه[3]، وسبك الأبيات: ومن اللفظي رد العجز على الصدر، وهو في النثر يظهر (**مكتنفاً**) ومحيطاً بالفقرة أي أحد لفظيه في أولها والأخر في آخرها، وفي النظم تكون الأولى من لفظيه أول المصراع الأخير أو قبله بأن يكون في آخر المصراع الأول أو حشوه أو أوله، وأما الأخير من لفظيه فلا يكون إلا في آخر البيت، وقولنا (**مكررا**...)[4] البيت أي يأتي رد العجز على الصدر تارة مكررا **[90 أ]** وتارة مجانساً وتارة ملحقاً، وقولنا (**ففي نثر**) و(**بفقرة**) يتعلقان بـ(**مكتنفا**)، و(**جلا**): خبر لذلك الضمير، و(**النظم**) معطوف على (**نثر**) [أي][5] وهو في النظم، و(**الأولى**) مبتدأ، والخبر في الظرف وهو (**أولا**)؛ تقديره وهو في النظم الأولى من كلمتيه[6] أول آخر مصراع أو قبله، و(**مكررا**) حال من ضمير يأتي، وهو عائد إلى رد العجز على الصدر، وقولنا: (**كتخشى الناس**...) مثال للمكرر في النثر، والمراد به قوله تعالى: ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ [الأحزاب: ٣٧] .

[وفي الأبيات: الإيجاز، والوصل، والتجنيس، والالتزام، والاكتفاء] [7] [8].

=

(1) انظر لسان العرب: (جلا) .

(2) انظر لسان العرب: (كنف) .

(3) انظر لسان العرب: (صرع) .

(4) في م: [مكررا].

(5) ما بين المعقوفتين غير موجود في النسختين، وزدته ليستقيم الكلام .

(6) في ت: [كلمته] .

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(8) مضى تعريف الإيجاز: 24، والوصل: 35، والتجنيس: 29، والالتزام: 24، والاكتفاء –عند بعض أهل العلم– يقابل الإيجاز بالحذف عند القزويني، انظر: خزانة الأدب: 2/314–334، معجم المصطلحات البلاغية: 1/286–289.

فصل في السجع

فصل [1]

(ص) 245 – والسجعُ في فواصلٍ في النثرِ مشبهةً قافيةً في الشعرِ

(ش) هذا هو النوع الثالث من الضرب اللفظي وهو السجع، وهو توافق الفاصلتين من النثر في الحرف الآخر[2]، وذكر بعض من تكلم على السجع أنه يقال المفصل والمسجع والمفقر والمقفى قال: "كل ذلك بمعنىً إلا أن المفصل خص بالكتاب العزيز تنزيهاً لفظياً، والمسجع والمفقر بالخطب والرسائل وشبهها[3]، والمقفى بالشعر، وقد يطلق على السجع[4]"، ثم [5]قال: "فالمفصل من قولهم عقد مفصل إذا فصل بين لؤلؤه بالخرز، والمسجع من قولهم سجع الحمام إذا كرر نغماته على وزن واحد، وأنشد ابن دريد[6]:

طربت فأبكتك الحمامُ السواجعُ ....البيت[7].

ويقال سجع الرجل إذا تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر، والفقر مأخوذ من لفظ الفقرة وهي تحتمل أن تكون منقولة من فقرة الظهر، ووجه العلاقة في النقل أنه معتمد الكلام المفقر كما أن الفقرة معتمد الظهر، والفِقَرُ حوافر النثر كما أن القوافي حوافر النظم، ويحتمل أن تكون منقولة من الفقرة التي هي المعالم، ووجه العلاقة أنها معالم للمقاطع، ويحتمل أن تكون منقولة من الفقر بمعنى الحاجة، ووجه العلاقة واضح لأن كل واحدة من القرينتين مفتقرة إلى الأخرى، ويحتمل **[90 ب]** أن تكون منقولة من تفقير الدابة، وهو بياض في

---

(1) في ت: فصل في السجع، وقد مر بنا أن الراجح عدم ثبوت عناوين الفصول.

(2) في ت: [الأخير]، والمعنى متقارب.

(3) في ت: [شبههما] .

(4) في ت: [المسجع] .

(5) غير واضحة في: م .

(6) ابن دريد (ت: 321 هـ) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر: من أئمة اللغة والادب، له عدد من المؤلفات من أشهرها: (الجمهرة)، انظر: معجم الأدباء: 18/127-143، الأعلام: 6/80 .

(7) البيت من الطويل، وقد ذكره ابن دريد في الجمهرة دون تحديد قائله بلفظ: ...(وأبكتك)..، وتمام البيت عنده: "تميل بها ضحوا غصون نوائع"، ثم قال: "ويروى يوانع"، انظر: جمهرة اللغة: 2/93 .

رجليها تعلم به، ومعناه راجع إلى معنى المعالم، ويزيد العلاقة هنا قوة أن الفقرة مشبهة بالحوافر، والتفقير من وصف الرجلين، وكل هذا سائغ، والمقفى من القافية، وقافية الشيئ آخره، ومنه قوله υ[1]: "يعقد الشيطان على قافية أحدكم ... الحديث"[2]، ومنه في أسمائه υ المقفى[3]"[4] انتهى، ومنع بعضهم إطلاق السجع على القرآن لأن أصله هدير الحمام، قال الشاعر:

حمامة جرعا حومةِ الجندلِ اسجعي فأنت بمرأى من سعاد[5] ومسمعِ[6]

الجرعاء مؤنث أجرع فقصرها للضرورة، وهي أرض مرملة مستوية لا تنبت شيئا[7]، وحومة الشيء: معظمه[8]، والجندل: الحجارة[9]، وعلل القاضي[10] منعه في كتاب الإعجاز بأن... [11]، فالفاصلة عبارة عن الكلمة المشتملة على الحرف اللازم .

(ص)246- ضروبهُ ثلاثةٌ في الفنِ مطرَّف مع اختلافِ الوزنِ

---

(1) ساقطة من م.

(2) الحديث رواه البخاري (1142) ومسلم (776).

(3) قال ρ:"أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَالْمُقَفِّي وَالْحَاشِرُ وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ"رواه مسلم: (2355)

(4) لم أتبين صاحب هذا النقل.

(5) في م: سعادى .

(6) البيت من الطويل، وقائله: ابن بابك، انظر: معاهد التنصيص: 59/1، حل العويص: 38-41.

(7) انظر لسان العرب: (ج ر ع) .

(8) انظر لسان العرب: (ح و م).

(9) انظر لسان العرب: (جندل) .

(10) القاضي هو الباقلاني، وقد مضت ترجمته في النص المحقق: 43.

(11) بياض في النسختين، وقد علل القاضي المنع بأن القرآن لو كان سجعاً لكان غير خارج عن أساليب العرب في كلامهم، ولو كان كذلك لم يقع به إعجاز، والرد على قوله ظاهر؛ إذ أن أكثر الفنون البلاغية الموجودة في القرآن موجودة في كلام العرب، ولم يقل أحد من أهل العلم بنفي تلك الفنون البلاغية عن القرآن، وفرق بين الأسلوب الوارد في القرآن وبين نفس الأسلوب عند وروده في كلام العرب، انظر في قول القاضي: إعجاز القرآن:21-24، وانظر في الرد عليه مفصلاً دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: 77 فما بعدها.

247- مرصَّعٌ إن كان ما في الثانيهْ أو جلُّه على وِفاقِ الماضيهْ

248- وما سواهُ المتوازي فادرِ كـ:"سررٍ مرفوعةٍ" في الذكرِ

(ش) يعني أن السجع عند القوم ثلاثة أضرب:

أحدها: المطرف، وهو أن تختلف الفاصلتان في الوزن . نحو: ﭽ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[نوح: ١٣ – ١٤]، فوقارا وأطوارا مختلفان وزناً.

الثاني: المرصع، وهو ما استوت فاصلتاه في الوزن، وكان كل ما في[1] إحدى القرينتين أو جله من الألفاظ مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية . كقول الحريري[2]: "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه"[3] ولو كان بدل الأسماع الآذان لكان منه أيضاً لاتفاقهما في الجل، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[الغاشية: ٢٥]الآية، وقول بعض الخطباء: "الحمد لله عاقد أزمة الأمور بعزائم أمره، وحاصد أئمة الفجور بصوارم مكره، وموفق عبيده لمغانم ذكره، ومحقق وعيده بمعالم زجره"[4] . وإلى هذا أشرنا بقولنا: (**إن كان ما في الثانية**[5] **أو جله)** البيت، ولا حرج في نسبة الموافقة للثانية لأنها مفاعلة بين **[91 أ]** اثنين فكلما كان جل الثانية موافقاً للأول[6] كان جل الأولى موافقاً للثانية على أن الأنسب إضافتها إلى الطارئ .

الثالث: المتوازي: وهو أن تستوي[7] الفاصلتان في الوزن، ولم توافق سائر ألفاظ

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط في ت.

(2) الحريري (ت: 516 هـ) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب"المقامات الحريرية"، ولقب بالحريري لعمله أو لبيعه الحرير، انظر في ترجمته: وفيات الأعيان: 4/63-68، بغية الوعاة: 2/257-259، الأعلام: 5/177-178.

(3) مقامات الحريري:16-ضمن المقامة الصنعانية، وهي المقامة الأولى-.

(4) لم أتبين قائله .

(5) العبارة في م: [الثانية البيت أو جله البيت] .

(6) في ت: [للأول].

(7) في ت: [تسوى].

أحداهما أو[1] جلها ما يقابلها من أختها في الوزن والتقفية معاً . نحو: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [الغاشية: ١٣-١٤]، أو في أحدهما نحو: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ [المرسلات: ١-٢]، ونحو: دخل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت .

هذا مضمون الأبيات، والضروب جمع ضرب وهو النوع ويجمع على أضرب أيضا[2]، والمطرف من طرفت الشيء جعلته في طرف[3]، والترصيع أصله من رصعتي اللجام وهما عقدتان متقابلتان، وترصيع الحلي بالجواهر جعله بين [أضعافه][4] [5]، والمتوازي من الموازاة[6] وهي المعادلة، وهي في الهندسة خلاف المزاواة[7] إذ الموازاة اتصال النظير بحيث لهما[8]، و[9] هيئة الحدابة[10] من خارج لها معنى من داخل وهو الزاوية، والمسامتة: التقابل بنقطة بحيث لو فرض خط[11] مار من الرأس المسامتة[12] لاتصل بالآخر [فوازاه][13]، و[الموازاة][14] كون

---

(1) في ت: [ولا].

(2) انظر لسان العرب (ض ر ب)، وليس فيه أنه يجمع على أضرب.

(3) في ت: جعلته في شيء .

(4) في النسختين: أضعافيه .

(5) لسان العرب (ر ص ع)، معجم المصطلحات البلاغية: 135/2 -نقلاً عن معالم الكتابة للقرشي-: 71.

(6) في ت: المتوازي .

(7) في م: (الموازاة) وهو خطأ، وفي موضح السر المكمون: 187 أ ما نصه:"وهي في الهندسة خلاف المزاواة بتقديم الزاي" .

(8) كذا في النسختين، والمراد غير واضح.

(9) ساقطة في م .

(10) في م: الخدابة .

(11) في ت: [خاط]، وكتب في هامشها:[لعلها خط] .

(12) في م:[رأس المسامة].

(13) في النسختين: (فزاواه)، وهو خطأ والتصويب من موضح السر المكمون: 187 أ، ومما يؤيد التصويب أن الكلام عن الموازاة.

(14) في النسختين: (المزاواة)، وهو خطأ، والتصحيح من موضح السر المكمون: 187 أ، ومما يؤيد =

كل من النظير معادلاً للآخر بحيث إذا تحرك أحدهما على الاستقامة إلى جهة[إحدى أسببه][1] لم يلاق الآخر أبداً، فلذلك يجب تساوي المساحة التي بينهما من أي نقطة[2] فرضت فبينهما على عدد النقط[3] خطوط متوهمة متساوية[4] .

وفي الأبيات:[الفصل، والوصل، والالتزام، والإطناب] [5] [6].

(ص) 249 – أبلغُ ذاك مستوٍ فما تُرَى أُخرى القرينتينِ فيهِ أكثرا

250– والعكسُ إن يكثرْ فَلَيْسَ يَحْسُنُ ومطلقاً أعجازُها تُسَكَّنُ

(ش) الإشارة إلى السجع، والمراد بالقرينة طائفة من الكلام تشتمل على الفاصلة، وسميت قرينة لأنها جملة مقارنة لصاحبتها و[مشاركة][7] لها في الحرف الملتزم، ومعنى البيت:

=

التصويب أنه قد تقدم تعريف المزاواة قبل ثلاثة أسطر، كما أن الثغري نص عند ذكر هذا التعريف على أنها بتقديم الواو.

(1) في ت: أحد سببه.

(2) في م: نطقة

(3) في م: النطق .

(4) العبارة في هذه الفقرة شديدة الاضطراب مع شدة الاختلاف بين النسختين، ولعل مما يجلي شيئاً من خفائها ما أنقله بنصه عن الثغري حيث قال: "... والمتوازي من الموازاة بتقديم الواو أعني المعادلة، وهي في الهندسة خلاف المزاواة –بتقديم الزاي– ويقع الفرق بينهما في كل من الخطوط والسطوح والدوائر" . فائدة: الموازاة –بتقديم الواو–: كون كل من النظير معادلاً للآخر بحيث إذا تحرك أحدهما على الاستقامة إلى جهة أخرى بسبب ما يلاقِ؟ الآخر أبداً، فلذلك يجب تساوي المساحة التي بينهما من أي نقطة فرضت، فينهما على عدد النقط خطوط متوهمة متساوية، وهي بالعكس من المزاواة –بتقديم الزاي– إذ المزاواة اتصال النظيرين بحيث يكون لهما مقعر من داخل وهيئة الحدابة من خارج فلها معنى من داخل، وهي الزاوية، والمسامتة: التقابل بنقطة بحيث لو فرض خط مار من رأس المسامتة لاتصل بالآخر فزاواه"، موضح السر المكمون 178أ، وانظر –حول مثل هذا الاستطراد من المؤلف– قسم الدراسة:57-59.

(5) مابين المعقوفتين ساقط من م .

(6) مضى تعريف الفصل: 33، والوصل:33، والالتزام: 23، والإطناب: 47.

(7)في النسختين: [مشارك].

أن السجع على ثلاثة أقسام:

أحدها: مستوي القرائن، وهو أحسنها نحو: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ [الشرح: ١] إلى قوله: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ [الشرح: ٤][1].

الثاني:[91 ب] ما كانت الثانية فيه أطول، نحو: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ [النجم: ١ – ٢]، والثالثة نحو: ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭼ [الحاقة: ٣٠-٣١] وهو يلي ما قبله في الحسن، وإليه أشرنا بقولنا: **(فما ترى)** البيت فالفاء للترتيب إشارة إلى قرب رتبته من الأول.

الثالث: أن تكون الأولى أطول، فإن كان التفاوت قليلاً فحسن، وإلا فلا حُسْنَ، هكذا قالوا وإليه أشرنا بقولنا: (**والعكس إن يكثر...**) البيت . ونص ابن الأثير[2] أن أحسن السجع أقصره لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع، ولكونه أعز مسلكاً[3] لعكس السجع، قال: "وأحسن القصير ما كان من كلمتين، وغايته عشرة، وما وراءها طويل، وغايته خمسة عشر"[4] .

وقولنا: (**ومطلقا...**) البيت[5]، و[6] الأعجاز: الأواخر[7]، والضمير عائد إلى فواصل القرائن؛ أي: وفي جميع الصور المذكورة تسكن أواخر فواصل القرائن إذ لا يتم الغرض منه إلا بذلك مع أنه ربما يعرض أن لو حرك ما يبطل التسجيع نحو: "ما أبعد ما فات[8]،

---

(1) نص الآيات كاملة: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﭼ [الشرح: ١-٤].

(2) ابن الأثير (ت: 558 هـ) هو أبو الفتح نصر الله ضياء الدين بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الاثير الكاتب: وزير، من العلماء الكتاب المترسلين، تفريقاً بينه وبين أخويه المؤرخ –علي– والمحدث –المبارك–، وأشهر مؤلفاته: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، انظر: وفيات الأعيان: 158/2، الأعلام: 31/8.

(3) انظر المثل السائر: 235/1.

(4) انظر المثل السائر: 236/1، والمؤلف ساق كلام ابن الأثير مختصراً .

(5) كذا في النسختين، وهناك سقط في الكلام كما هو ظاهر.

(6) ساقطة في م .

(7) لسان العرب (ع ج ز).

(8) في م:[أفات].

وما أقرب ما هو آت".

[وفي البيتين][1]:[الفصل، والوصل، والالتزام][2][3].

(ص)251– وجعلُ سجعِ كلِّ شطرٍ غيرَ ما   في الآخَر التشطيرُ عند الكرما

(ش) هذا النوع من السجع أثبته من يقول بعدم اختصاصه بالنثر، وسماه بالتشطير، وهو أن يجعل في كل من الشطرين سجع مخالف للآخر . كقول الشاعر:

تدبير معتصم بالله منتقم   لله مرتقب في الله مرتغب[4]

فإن سجع الشطر الأول مبني على الميم، والثاني على الباء، والشطر ضبطه الجوهري[5] وصاحب المحكم[6] بفتح الشين[7] .

---

(1) في م:[وفيهما].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(3) مضى تعريف: الفصل: 33، والوصل: 33، والالتزام: 23.

(4) البيت من البسيط، وقائله أبو تمام في قصيدته الشهيرة في مدح المعتصم حين فتح عمورية، انظر: ديوان أبي تمام –بشرح التبريزي-:58/1، معاهد التنصيص:291/3–292، حل العويص: 497.

(5) الجوهري (ت:393 هـ) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، لغوي من الائمة، أشهر كتبه (الصحاح)، وقد اختلف في سنة وفاته، انظر: بغية الوعاة: 446/1-448، الأعلام: 313/1

(6) صاحب المحكم هو ابن سيده (ت: 458 هـ) وهو أبو الحسن علي بن إسماعيل –وقد اختلف في اسم أبيه– المشهور بابن سيده، إمام في اللغة وآدابها، من أشهر كتبه: "المخصص"، و"المحكم والمحيط الأعظم"، انظر: بغية الوعاة: 143/2، الأعلام: 263/4-264.

(7) انظر: المحكم:129/17 –باب الأبعاض والكسور–، الصحاح (شطر)، مع ملاحظة أنهما لم ينصا على فتح الشين، وإنما ضبطت الشين مفتوحة في مطبوعتيهما، والله أعلم.

فصل في الموازنة

(ص) فصل[1]

252 – ثم الموازنةُ وهْيَ التسوِيَهْ لفاصلٍ في الوزنِ لا في التَقْفِيَهْ

253– وهْيَ المماثَلةُ حيثُ يتفقْ في الوزنِ لفظُ فَقرتيْهَا، فاستفِقْ

(ش) هذا نوع آخر من ألقاب الضرب اللفظي يختص باسم الموازنة[2] وهي تساوي[92 أ] الفاصلتين أعني الكلمتين الأخيرتين من القرينتين أو المصراعين في الوزن دون التقفية نحو: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ [الغاشية: ١٥-١٦]، فمصفوفة ومبثوثة تساويا[3] في الوزن دون التقفية، لأن الأولى فاء، والثانية ثاء[4]، وتاء التأنيث لا تعتبر كما هو معلوم في علم القوافي[5]، وإذا قلنا بأن الاختلاف في التقفية شرط في الموازنة كانت مبايناً للسجع، وإذا قلنا بجواز الاتفاق في التقفية كان بينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ [الغاشية: ١٣-١٤]، وإفراد الموازنة في نحو: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ [الغاشية: ١٥-١٦]، وإفراد السجع في نحو: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ [نوح: ١٣] الآية[6]، وقولنا: (**لا في التقفية**) يحتمل ظاهره القولين لاحتماله نفي الشرطية أو نفي الجواز[7]، ثم من الموازنة نوع يسمى المماثلة، وهو أن يكون جميع ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو جله مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن، سواء ماثله في التقفية أيضاً أم لا، وهو معنى قولنا: (**وهي المماثلة**) البيت أي وتسمى الموازنة بالمماثلة حيث يستوي في الوزن ألفاظ فقرتيها المتقابلة فنسبة المماثلة إلى الموازنة كنسبة الترصيع إلى التسجيع، ومثالها قوله

---

(1) في ت: فصل في الموازنة، وقد مضى التعليق مراراً على مثل هذه الزيادة، وأنها غير ثابتة .

(2) انظر الكلام على الموازنة في: التلخيص: 114–115، الإيضاح: 4/99–100، مختصر السعد: 4/455–458، حاشية الدسوقي: 4/455 –459، مواهب الفتاح: 4/455–459.

(3) ساقطة في ت.

(4) في م: [تاء].

(5) الكافي في العروض والقوافي: 150.

(6) الآية التي بعدها: ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ [نوح: ١٣-١٤]، ولا يتم التمثيل إلا بذكرها.

(7) جعل الناظم بيته محتملا للأمرين ليوافق أصله –الذي هو التلخيص– في احتمال كلامه على الموازنة هذين الأمرين –اللذين هما نفي جواز التقفية ونفي كون التقفية– شرطاً، انظر حاشية الدسوقي: 4/456.

تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﯓ ﯔ ﮦ ﮧ ﭼ [الصافات: ١١٧ – ١١٨]، هذا مضمون البيتين وقولنا (**ثم الموازنة**) أي من أنواع الضرب اللفظي الموازنة؛ فهو معطوف على الجناس، وقولنا: (**وهي التسوية**...) إلخ تقديره: وهي تسويتك لفواصل القرائن؛ بمعنى تسويتك الفواصل؛ أي جعلك إياها مستوية؛ فالفواصل أجري مجرى الجنس، وقولنا: (**فقرتيها**) تثنية فقرة بفتح الفاء أو كسرها وسكون القاف، وقد تقدم الكلام عليها هل هي مأخوذة من الفقر بمعنى الحاجة أو من فقرة الظهر لعظمه أو غير ذلك[1]، وإنما ذكرت هذا فيهما مع وضوحها مما تقدم لأن بعض **[92 ب]** خاصة إخواني وأحبتي في الله تعالى[2] كتب إلي من بلاده كتاباً يسألني فيه عن هذا البيت؛ إذ لم يستخرج حروفها أسأله سبحانه أن يمدني وإياه وجميع إخواني وأحبتي في الله تعالى بما أمد به عباده المخلصين وأولياءه المقربين وأن يحشرني وإياهم تحت لواء محمد ρ[3]، وقولنا (**فاستفق**) أمر بالاستفاقة أي استفق واستيقظ وانتبه من نوم غفلتك وعمر أوقاتك بذكر الله سبحانه فإن ذكر الله تعالى حياة للقلوب وما غفل أحد عن ذكر الله تعالى إلا ومات قلبه[4] قسوة، ولا سبب لإطفاء نور البصيرة إلا الغفلة إذ هي منشأ الذنوب التي يغشى[5] سواد رينها ضياء القلوب، فتملأها ظلمة، حتى تصير عمياء لا تعرف معروفاً ولا تنكر منكراً، والعياذ بالله. ولقد تصفحنا أمور الدنيا فما وجدت فيها أحسن من ساعتين: ساعة تناجي فيها مولاك، وساعة تجالس فيها شيخاً ناصحاً أو أخاً صالحاً ليدلك على مولاك[6]، ويرغبك

---

(1) النص المحقق: 359-360، لكنه لم ينص على ضبطها هناك، وانظر في ضبطها: القاموس المحيط: (ف ق ر).

(2) الشخص المشار إليه هنا هو أحد طلاب الأخضري، وكان ينسخ مؤلفاته ولكن من أشاروا إليه لم يسموه واكتفوا بأنه من بلدة تفلفل، وسبق أن بعضهم ذكر أنها بلد والدة المؤلف، انظر ما سبق حول هذا الطالب في قسم الدراسة:31، وانظر حول والدة المؤلف ما سبق في قسم الدراسة:16.

(3) يدل صنيع المؤلف هنا على تلطفه مع طلابه وحرصه على إفادتهم، انظر أخلاق المؤلف في قسم الدراسة: 24-25.

(4) في م: قبله.

(5) في ت: [يحشى].

(6) في ت: [مولى].

في طاعته . وما سوى ذلك ...[1]

(ص) 254– والقلبُ والتوشيحُ والتزامُ ما قبلَ الرويّ ذكرُه لن يَلْزَمَا

(ش) ذكرنا في هذا البيت ثلاثة ألقاب [من البديع اللفظي][2]:

أحدها:القلب، وهو: أن تكون حروف الكلام على ترتيب لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه . نحو: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣]، فإنه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله ومنه قوله:

مودتهُ تدومُ لكلِّ هولٍ وهلْ كلٌّ مودتهُ تدومُ[3]

وقول الآخر:

أرانا الإلهُ هلالاً أنارا[4]

الثاني: التوشيح، –ويسمى التشريع أيضاً– [5] وهو: جعل البيت على قافيتين يصح المعنى بكل منها . كقول الحريري:

يا خاطبَ الدنيا الدنيةِ إنها شركُ الردى وقرارةُ الأكدارِ

دارٌ متى ما أضحكتْ في يومِهَا أبكتْ غداً تَبًّاً لها من دارِ

---

(1) لم يكتمل كلام المؤلف كما هو واضح، وكتب في نهاية السطر في ت:[بياض]، وانظر –فيما يتعلق بمنهج المؤلف التربوي–: قسم الدراسة: 72.

(2) في ت: [من البديع في اللفظي] .

(3) البيت من الوافر، وقائله الأرجاني –وعزي إلى أبي إسحاق الغزي–، انظر ديوان الأرجاني –وتعليق محققه على نسبته إلى الغزي–: 1234/3، معاهد التنصيص: 295/3–296، حل العويص: 501.

(4) البيت من مشطور المتقارب، –وعُزي إلى الحريري، وجل المراجع لم تنسبه–، وأول البيت: (ولما تبدى لنا وجهه)، انظر: خزانة الأدب للحموي: 37/2، معاهد التنصيص –وليس من شواهده–: 297/3، نفحات الأزهار: 251–252، عقود الدرر: 69 ب –وهو الذي عزاه– .

(5) وهو الذي سماه به القزويني، التلخيص: 115، الإيضاح: 101، ورأى بعض أهل العلم أن اللائق اجتناب هذه التسمية لأنه قد اشتهر استعمال التشريع فيما يتعلق بالشرع، وذكر الثغري أن الأخضري اختار في نظمه مصطلح التوشيح –تبعاً لابن الأثير– لهذه العلة، انظر: المثل السائر: 340/2، عروس الأفراح: 461/4، حاشية الدسوقي: 461/4، موضح السر المكمون: 191أ.

غاراتُها لا تنقضي وأسيرُهَا لا يُفْتَدَى بِجلائلِ الأخطارِ[1]

الأبيات، فهذه الأبيات من البحر الكامل، فإن وقفت على: (الردى)[2] فهو من ضربه **[93 أ]** [الثامن][3]، وتصير القافية دالية، وإن وقفت على (الأكدار) فهو من ضربه الثاني[4].

الثالث: [التزام][5] ما لا يلزم، -ويسمى التضمين والتشديد والإعاية أيضاً-، وهو: أن يلتزم قبل حرف الروي وشبهه ما لا يلزم في السجع من حرف وحركة أو أحدهما. مثال التزام الحرف مع الحركة: چ ڳ ڲ ڱ ڰ گ ڭ ڬ ں چ [الضحى: ٩-١٠]، التزمت الهاء المفتوحة قبل الراء . ومثال التزام الحرف فقط: چ ے ۓ چ [القمر: ١]، إلى قوله: چ ۇ ۆ چ [القمر: ٢] [6]التزمت الميم دون الحركة . ومثال التزام الحركة فقط: چ ۇ ۆ چ [القمر: ٢] إلى قوله: چ ۋ ۋ ۅ چ [القمر: ٣][7]، وإنما قيدنا تعريفه بما لا يلزم لأن من القوافي ما لا يستغنى فيها عن الحرف الذي قبل الروي فلا يسمى ذلك التزاماً؛ إذ هو لازم في القافية بلا التزام ومحله علم العروض، والتوشيح من وشحه إذا لف عليه شيئاً، ويقال: توشح سيفه إذا تقلده ولفه عليه، [الأصمعي][8] [1]، وأبو عبيدة[2]: الوشاح كل ما يلتف به[3]. والروي هو الحرف الذي تبنى

---

(1) الأبيات من الكامل، وقائلها الحريري، انظر: مقامات الحريري:182-ضمن المقامة الثالثة والعشرين- ، معاهد التنصيص: 299/3، حل العويص: 503 -504.

(2) في ت: [الرد].

(3) في النسختين: [الثاني]، وهو خطأ ظاهر يتضح بقوله بعد ذلك: "وإن وقفت على الأكدار فهو من ضربه الثاني"، وضرب الكامل الثامن هو مجزوءه الذي أجزاؤه الأربعة سالمة -وهو الضرب الثالث من عروضه الثالثة-، انظر: مختصر السعد: 461/4-462، حاشية الدسوقي:462/4، الكافي في العروض والقوافي: 63.

(4) ضرب الكامل الثاني هو تامه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع -وهو الضرب الثاني من عروضه الأول-، انظر:حاشية الدسوقي: 462/4، الكافي في العروض والقوافي: 59.

(5) في ت: [يحشى].

(6) نصها كاملة: چ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۆ چ [القمر: ١-2].

(7) نصها كاملة: چۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅچ [القمر: ٢-٣] .

(8) في م: الأصمع .

تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال لامية أو رائية ونحو ذلك، سمي بذلك لجمعه بين الأبيات، من رويت الحبل إذا فتلته لأن الفتل يجمع قواه وطاقته أو من الرواء[4] للحبل الذي تجمع به الأحمال على البعير أو من الري لأن البيت[5] يرتوي عنده فينقطع كانقطاع الشرب عند الارتواء[6].

[وفي البيت]: [الوصل، و][7] الإيجاز، [وحسن البيان] [8] [9].

=

(1) الأصمعي (ت:216هـ) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي، وينسب إلى جده أصمع، راوية العرب وأحد أئمة اللغة الكبار، مؤلفاته كثيرة أكثرها رسائل، انظر: وفيات الأعيان: 170/3-176، بغية الوعاة: 112/2-113، الأعلام: 162/4

(2) أبو عبيدة (ت: 209هـ) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، من أئمة العلم باللغة والأدب، مؤلفاته كثيرة منها: "مجاز القرآن"، انظر: وفيات الأعيان: 235/5-243، بغية الوعاة: 294/2-296، الأعلام: 272/7.

(3) لم أجد مقولة الأصمعي وأبي عبيدة، والوِشاحُ: شيء ينسج من أديمٍ عريضاً ويرصَّع بالجواهر، وتشده المرأة بين عاتقَيها، ومنه اشتق تَوَشَّحَ الرجلُ بثوبه، انظر لسان العرب (وشح)، القاموس المحيط (وشح) .

(4) في النسختين: [الروا]، والتصويب من مختصر السعد: 463/4، حاشية الدسوقي: 463/4.

(5) في النسختين: [الروا]، والتصويب من مختصر السعد:463/4، حاشية الدسوقي:463/4.

(6) كلام المؤلف هنا منقول بحروفه -تقريباً- عن التفتازاني، انظر: المطول: 458 -459.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(9) مضى تعريف الوصل:35، والإيجاز: 24، وحسن البيان: 79.

السرقات : وتوابعها

(**ص**) **السرقات وتوابعها** .

(**ش**) أصل السرقة أخذ مال الغير في خفاء، وهي هنا: أن يأخذ الشاعر ونحوه كلام الغير ويدخله في كلامه، وكما أن السرقة تنقسم إلى سرقة ما يعاب عليه، وسرقة ما لا يعاب عليه، كذلك السرقة هنا ظاهرة، وخفية . وسارق ما يعاب أكبر من سارق ما لا يعاب عليه[1] .

(ص)255 – وأخذُ شاعرٍكلاماً سبَقَهْ هو الذي يدعونه بالسرقهْ

(ش)[93ب] تصوره ظاهر، وفيه: الفصل، والإطناب، والتسهيم، والملحق بالجناس[2] .

(ص) 256– وكلُّ ما قرر في الألبابِ أو عادةٍ فليسَ من ذا البابِ

(ش) هذه مقدمة للسرقة وتوابعها، وهي أن الأمور المتقررة في العقول والعادات لا يعد اتفاق القائلين فيها من هذا الباب؛ لاشتراك الناس فيها من شاعر و[معجم] وفصيح وغيره؛ كالغرض العام مثل: الوصف بالشجاعة، والسخاء، والجمال، والعلم، والورع، ونحو ذلك، وكوجه الدلالة على الغرض مثل: التشبيه [والمجاز][3] والكناية، فإن اشترك الناس فيه [كتشبيه][4] الشجاع بالأسد والجواد بالبحر [فلا يصح فيه التفاضل والأكملية][5]، وإن لم يكن مشتركا لكونه لا يوصل إليه إلا بإعمال فكر فهو الذي يصح فيه التفاضل والأكملية ويجوز أن يدعى فيه السبق والزيادة على الغير، هذا هو المراد من البيت، والألباب: جمع لب

---

(1) في العبارة شيء من الاضطراب، وعبارة الثغري: 191ب: "وكما أن السرقة تنقسم –باعتبار العادة– إلى ما يعاب علي فاعلها لظهورها، ولما لا يعاب عليه لخفائها كذلك السرقة هنا ظاهرة وخفية، وسارق ما لا يعاب أكيس من سارق ما يعاب عليه"، وهي أوضح، وفيها بيان أن المقصود بعدم العيب إنما هو باعتبار العادة لا باعتبار الشرع، والله أعلم .

(2) مضى تعريف الفصل: 34، والإطناب: 49، والتسهيم:64، والملحق بالجناس: 49.

(3) في ت: [المجازي].

(4) في ت: [كتشبيع].

(5) سقط ما بين المعقوفتين من م، وقدرته مناسباً لما قبله وما بعده ليستقيم الكلام.

–وهو العقل[1]– .

وفي البيت: المساواة، والمطابقة، والجناس[2].

(ص) 257 – والسرقاتُ عندهمْ قسمانِ   خفيةٌ جليةٌ والثاني

258– تضمنُ المعنى جميعًا مُسْجَلا   أرداهُ الانتحالُ ما قد نُقِلا

259– بِحالهِ وألحقوا المُرادفا   بهِ ويُدعى ما أتى مُخالِفَا

260 – لنِظمهِ إغارةً وحُمِدا   حيثُ من السابقِ كانَ أَجْوَدَا

261 – وأخذهُ المعنى مُجرَّدًا دُعي   سلخًا وإلمامًا وتقسيمًا فعِي

(**ش**) يعني أن السرقة قسمان: ظاهرة، وخفية . فالظاهرة أخذ المعنى كله إما مع كل اللفظ أو بعضه [أو][3] وحده . وهذا معنى قولنا: (مسجلا) أي مطلقا[4]، من غير تقييد بكونه وحده أو مع كل اللفظ أو بعضه؛ فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لهيئته فهو أقبح السرقة لكونه سرقة محضة . ويسمى الانتحال والنسخ، وهو المراد بقولنا: ([أرداه][5] الانتحال ما قد نقلا بحاله) أي الذي هو منقول بهيئته، وفي معناه ما نقل كله أو بعضه بلفظ **[94 أ]** مرادف، وهو معنى قولنا: (وألحقوا المرادفا به).

وإنْ[6] أُخِذَ اللفظ كله مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ فهو الإغارة و[المسخ] وهو ثلاثة أقسام:

محمود إن كان أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة ليست في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو غير ذلك ، ومذموم إن كان دون الأول، ومتوسط لا يحمد ولا يذم إنْ كان مثل الأول إلا أن الفضل فيه ينسب للأول، وهذا القسم هو المراد بقولنا (**وحمدا حيث من السابق كان أجودا**).

---

(1) انظر لسان العرب: (لبب).

(2) مضى تعريف المساواة: 34، والمطابقة: 39، والجناس: 29.

(3) في ت: [واو] .

(4) انظر لسان العرب: (سجل).

(5) في ت: [أراده].

(6) معطوف على قوله قبل أسطر: فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير ... إلخ .

وإن[1] أخذ المعنى وحده سمي إلماماً وسلخاً، وهو أيضاً ثلاثة أقسام كالذي قبله وهو المراد بقولنا (وأخذه المعنى...) البيت أي وحيث أخذ المعنى مجرداً عن اللفظ سمي سلخاً وإلماماً، وقولنا (وتقسيما فعي) أي فاحفظ التقسيم الذي تقدم في الإغارة وقس عليه، هذا معنى الأبيات، وقولنا (تضمن المعنى) أي تضمن كلام الثاني لمعنى الأول، والانتحال لغة: [مصدر انتحل][2]، والإغارة من أغار عليه إذا هجم عليه ليسبيه وينقله من محله إلى محل آخر[3]، والسلخ: كشط الجلد عن الشاة، واللفظ للمعنى [كالجلد له][4] فكأنه سلخ جلده وألبسه جلدا آخر[5]، والإلمام من ألم بالمكان إذا [نزل][6] به[7]، ووعى يعي إذا حفظ وحمل[8].

وفي الأبيات:الإيجاز،والموازنة،والتقسيم، والإطناب،[والوصل، والالتزام، والمطابقة][9] [10].

---

(1) معطوف على قوله قبل أسطر: وإن أخذ اللفظ كله مع تغيير ... إلخ، فعلى هذا فالأقسام ثلاثة:
ما أخذ فيه اللفظ كله من غير تغيير – وهو الانتحال والنسخ –.
ما أخذ فيه اللفظ كله مع تغيير في النظم – وهو الإغارة والمسخ –.
ما أخذ فيه المعنى وحده – وهو الإلمام والسلخ –، ومما يؤخذ على الناظم أنه لم يمثل لهذه الأقسام مع أهمية التمثيل، ولعل عذره أنه لم يبيض كتابه.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م، وقد وقع في النسختين بياض قبل قوله [و الإغارة من أغار]، والانتحال في اللغة: الادعاء، انظر لسان العرب (نحل).

(3) انظر لسان العرب: (غور).

(4) في م: [كل لجلدته].

(5) انظر لسان العرب: (سلخ)، وسلخ اللفظ للمعنى معنى مجازي . ينظر له: مختصر السعد: 492/4، حاشية الدسوقي: 492/4، مواهب الفتاح: 492/4.

(6) في ت: [أي:أنزل].

(7) انظر لسان العرب: (لمم) .

(8) انظر لسان العرب: (وعى) .

(9) مابين المعقوفتين ساقط في م

(10) مضى تعريف: الإيجاز: 24، والموازنة:51، والتقسيم: 107، والإطناب: 49، والوصل: 35، والالتزام:24، والمطابقة: 39.

السرقات الخفية

(ص) السرقات الخفية

262 – وما سوى الظاهرِ أن يُغَيَّرَا   معنىً بوجهٍ ما ومحمودًا يُرَى

(ش) هذا هو القسم الثاني وهو السرقة الخفية، وهو: أن يغير المعنى بوجه لطيف بحيث لا يظهر أنه مسروق إلا بعد تأمل . وهو محمود . هذا معنى البيت

[وفي البيت:][1][الوصل، والالتزام، والمساواة][2] [3]

(ص) 263 – كنقلٍ او خلطٍ شمولِ الثاني   أو قلبٍ او تشابهِ المعاني

(ش) [94 ب] هذه وجوه خمسة توجب خفاء السرقة:

أحدها: نقل المعنى من محله [الأول][4] إلى محل آخر، كما لو وصف الأول شيئاً ونقله الثاني إلى غيره.

الثاني: أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه، وهو المراد بالخلط .

الثالث: أن يكون المعنى الثاني أشمل من الأول، كما يمدح الأول شخصاً [أو][5] نوعاً، وينقله الثاني إلى نوع [أو][6] جنس . وليس هذا من النقل، لأن النقل [إلى][7] المباين . وهو إلى الشامل.

الرابع: القلب، وهو: أن يكون المعنى الثاني نقيض معنى الأول . سمي بذلك لقلب المعنى إلى نقيضه .

الخامس: أن يتشابه المعنيان من غير اتحاد[8]، هذا معنى البيت.

---

(1) في م:[وفيه].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م.

(3) مضى تعريف الوصل: 35، والالتزام: 24، والمساواة: 34.

(4) في ت: [المثعنى].

(5) في ت: [أ].

(6) غير واضحة في الأصل والمناسب ما أثبته

(7) في ت: [من].

(8) يؤخذ على الناظم هنا ما أخذ عليه في المقطع السابق، وهو أنه لم يمثل لهذه الأقسام مع أهمية التمثيل، ولعل عذره أنه لم يبيض كتابه.

[وفي البيت:][1][الإيجاز، والتعديد، والفصل] [2][3].

(ص) 264 – أحوالهُ بحسبِ الخفاءِ تفاضلتْ في الحسنِ والثناءِ

(**ش**) لما كانت السرقة الخفية محمودة لخفائها؛ كان حسنها بقدر ذلك الخفاء، فكل ما كان أخفى كان أحسن.

تنبيه: باب السرقة كله من ظاهرة وخفية <بأقسامها > مشروط بأن يُعلم أن الثاني أخذ من الأول؛ إما بإقراره عن نفسه، أو بأن يعلم أنه كان يحفظ شعر الأول حين نظم هو شعره . وإلا فلا تترتب عليه أحكام السرقة، ولا يسمى سرقة، لإمكان توارد الخواطر واتفاقها في شيء، بل وقع ذلك في غير ما حكاية، فإذا عثر على ذلك قيل قال: فلان كذا، وسبقه به فلان.

وفي البيت:[الفصل، والالتزام، والموافقة] [4] [5]

(1) في م: [وفيه].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(3) مضى تعريف الإيجاز: 24، والتعديد: 79، والفصل: 34.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(5) مضى تعريف: الفصل: 34، والالتزام: 24، والموافقة: 318.

الاقتباس

الاقتباس

يقال اقتبس العلم وقبسه بمعنى واحد، والقبس: الشعلة اقتبست النار أخذت منها شعلة، واقتبست من المصباح أخذت من نوره[1].

(ص) **265 –والاقتباسُ أن يضمَّنَ الكلامْ قرآناً او حديثَ سيدِ الأنامْ**

(ش) هذا معنى الاقتباس[2] في الاصطلاح، وهو: تضمين الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث على وجه لا يشعر أنه من القرآن أو الحديث . فتخرج الحكاية **[95 أ]** كأن يقال: قال الله تعالى كذا، قال رسول الله ρ كذا .

ثم الاقتباس أربعة أقسام لأنه إما من القرآن أو الحديث، وكل منهما إما منثوراً أو منظوماً، مثال الأول[3] قول الحريري: "فلم يكن إلا [كلمح][4] البصر أو هو أقرب"[5]، ومثال الثاني[6] قوله:

إن كنت [أزمعتَ][7]على هجرِنَا من غير ما جُرْمٍ[8] فصبرٌ جميلْ
وإن تبدَّلتَ بِنَا غيرَنَا فحسبُنَا اللهُ ونعمَ الوكيلْ[9]

---

(1) انظر لسان العرب: (قبس)

(2) انظر في الكلام على الاقتباس في: التلخيص: 120–121، الإيضاح:، مختصر السعد: 4/509–514 حاشية الدسوقي: 4/509–514، مواهب الفتاح: 4/509–514 .

(3) وهو الاقتباس من القرآن نثراً .

(4) في م: [كالامح] .

(5) مقامات الحريري: 25 – ضمن المقامة الثانية – .

(6) وهو الاقتباس من القرآن نظماً .

(7) في م: [أزعمت] .

(8) في ب: [حرم].

(9) البيتان من السريع، وقائلهما أبو القاسم –وفي حل العويص القاسم– بن الحسن الكاتبي، أزمعت: أجمعت على الأمر وثبتَّ عليه، والجرم –بالضم– الذنب، والصبر الجميل: هو الذي لا جزع فيه، والاقتباس في قوله "فصبر جميل" وقوله "حسبنا الله ونعم الوكيل" وهو مقتبس من القرآن . وانظر في تفسير الصبر الجميل: تفسير الطبري: 15/584–585، وانظر في تخريج البيت وتفسير غريبه: لسان العرب: (زمع)، معاهد التنصيص: 4/109، حل العويص: 543–544.

ومثال الثالث[1] نحو قول الحريري: "قلنا: شاهت الوجوه، وقبح[2] اللكع ومن يرجوه"[3]، ومثال الرابع[4] قول الآخر:

قال لي: إن[5] رقيبي سيءُ الخُلْقِ فَدَارِهْ

قلتُ: دعني [ويحك][6] الجنةُ[7] حُفَّتْ بِالمَكارِهْ[8]

[وفي البيت]: حسن البيان، [والمساواة، والالتزام] [9] [10].

(ص) **266– والاقتباسُ عندهمْ ضربانِ محولٌ وثابتُ المعاني**

---

(1) وهو الاقتباس من الحديث نثراً.

(2) في ب: قبح اللكع

(3) مقامات الحريري: 318 –ضمن المقامة التاسع والثلاثون–. وكلام الحريري فيه اقتباس من الحديث الثابت –في مسند أحمد وغيره– والذي فيه أن النبي ρ قال لملأ من كفار قريش كانوا قد تعاقدوا على قتله: "شاهت الوجوه"، وقد تكرر نفس اللفظ منه ρ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه: (1777) في سياق ذكر غزوة حنين، انظر: مسند الأمام أحمد –طبعة د/التركي– (2762): 486/4–487، السلسلة الصحيحة (2824) .

(4) وهو الاقتباس من الحديث نظماً.

(5) غير واضحة في: ب .

(6) في النسختين: وجهك .

(7) في ب: كلمة غير واضحة.

(8) البيتان من الرمل، وقائلهما الصاحب بن عباد، والرقيب: الحافظ والحارس، والمداراة: الملاطفة والمخاتلة، والبيت اقتباس من الحديث الصحيح: "حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات"، انظر: ديوان الصاحب بن عباد:230، معاهد التنصيص: 110/4، حل العويص: 546، صحيح مسلم: (2822)، والذي أراه أن في البيت سوء أدب على أقل الأحوال، وقد أبدى بعض أهل العلم –وهو الشيخ عبد الرحمن الميداني– بعض التحفظ على مثل هذا البيت، بينما ذكره غيره دون إنكار لما فيه، انظر على سبيل المثال: رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس –ضمن الحاوي للفتاوي للسيوطي–: 440–441، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها لعبد الرحمن الميداني: 538/2، والمراجع السابقة في تخريج البيت.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(10) مضى تعريف حسن البيان: 59، والمساواة: 28 والالتزام: 25.

(ش) الاقتباس قسمان: باق على معناه الأصلي، ومحول عنه . فتصير أقسامه ثمانية[1] فالباقي كالأمثلة المذكورة[2]، والمحول كقوله:

لئن أخطأتُ في مدْحِكْ فما اخطأتَ في منعي
لقد [نَزَّلتُ حاجاتي][3] بـوادٍ غـيرِ ذي زرعِ[4]

اقتبس من قوله تعالى حكاية عن الخليل: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [إبراهيم: ٣٧]، لكن معناه في البيت من جناب لا نفع فيه ولا خير، وهو مخالف لمعناه الأصلي[5]، ومنه قولنا في القدسية[6]:

إنك بالوادِ المقدَّسِ طُوَى ... البيت[7].

---

(1) هذه الأقسام حاصلة من ضرب هذين الاثنين المذكورين هنا – الباقي والمحول– في الأربعة المذكورة قبل قليل.

(2) أي في المقطع السابق.

(3) في م: [أنزلت حاجتي]،و في ت:[نزلت حاجتي]

(4) البيتان من الهزج، واختلف في قائلهما فقيل: ابن الرومي وقيل: إسماعيل القراطيسي، ورواية البيت الثاني في ديوان ابن الرومي: (لقد أنزلت...)، انظر:ديوان ابن الرومي: 1553/4، عيون الأخبار: 143/3، معاهد التنصيص: 137/4، حل العويص: 548، ورواية المؤلف للبيت الأول موافقة لأصول معاهد التنصيص كما نص محققه –الشيخ محيي الدين عبد الحميد– ولكنه أعني: الشيخ محيي الدين أثبت رواية: "في مدحيك ما أخطأت..." الموافقة لما في نسخ التلخيص .

(5) لأنه في الآية محمول على معناه الحقيقي بخلاف البيت.

(6) القدسية منظومة للمؤلف في الرد على الصوفية، انظر الحديث عنها في قسم الدراسة في ذكر كتب المؤلف:39.

(7) الشطر من الرجز، وقائله المؤلف –عبد الرحمن الأخضري– في منظومته القدسية، وقبل هذا البيت – في سياق الذكر وأثره على القلوب –:

ولان قلبه وقد أصابا في القلب نحو الملكوت بابا
فأي من ألقى فعال النفس إذ حل في شاطيء واد القدس
وآنس النور بذاك الوادي يفوز من شجرة المنادي
إنك بالواد المقدس طوى فيكتسى من حلل النور قوى .

=

وفي البيت: الإيجاز، والإطناب، وحسن البيان، والفصل، والمطابقة، والتقسيم(1).

(ص) 267 – وجائزٌ لوزنٍ او سواهُ تغييرُ نزرِ اللفظِ لا معناهُ

(**ش**) يعني أنه يجوز تغيير النزر –أي اليسير(2)– من اللفظ المقتبس لضرورة وزن الشعر **[95 ب]** أو غير الوزن كالقافية، أما التغيير الكثير فممنوع، مثال تغيير القليل لضرورة الوزن قوله:

قد كان ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا(3).

وفي القرآن: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ [البقرة: ١٥٦]، هذا معنى البيت .

فإن قلت: في كلامك تناقض؛ لأنك أخبرت أولاً أن من الاقتباس ما هو محول المعنى، وثانياً أنه يجوز للضرورة تغيير قليل اللفظ ولا يجوز تغيير معناه، قلت: ...(4).

=

انظر: المنظومة القدسية –مطبوعةً بعنوان:"الطريقة الشرعية وبراءتها من الطرق المنحرفة وضلالاتها"–: ص: 36.

(1) مضى تعريف: الإيجاز: 24، والإطناب: 49، وحسن البيان: 79، والفصل: 34، والمطابقة: 39، والتقسيم: 107.

(2) انظر لسان العرب: (نزر) .

(3) البيت من مخلع البسيط، واختلف في قائله فنسب إلى بعض المغاربة –في الإيضاح ومعاهد التنصيص وحل العويص–، ولأبي تمام –في تحقيق حل العويص، ورجح المحقق هذه النسبة–، وللقاسم بن يوسف –كما نقله محقق ديوان أبي تمام عن الأوراق، ورجحه المحقق المذكور–، ونصه في ديوان أبي تمام: (كان الذي خفت أن يكونا)، انظر ديوان أبي تمام –بشرح التبريزي –: 677/4، الإيضاح: 133/3، ومعاهد التنصيص: 139/4، وحل العويص: 550–551.

(4) سقط الجواب في النسختين، ولم أر من ذكر هذا الاعتراض سوى الثغرى حيث ساق الاعتراض ثم قال: "والجواب أن الاقتباس من القرآن على ثلاثة أقسام: مقبول ومباح ومردود ..." ثم قال عن القسم المردود: "والثالث على ضربين:أحدهما ما نسبه الله إلى نفسه – ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه...، والآخر تضمن آية كريمة في معنى هزل–ونعوذ بالله من ذلك– ..."إلى أن قال: "وهذا القسم الثالث غير جائز اتفاقاً، وهو المراد بقول الناظم (تغيير لفظ النظم لا معناه)"، موضح السر المكمون: 197ب، ويحتمل أن يكون الكلام من نسخة المؤلف التي اطلع عليها الثغري، كما يحتمل أن يكون من المواضع التي لم يتمها المؤلف، والله أعلم.

التضمين والحل والعقد

(ص) التضمين والحل والعقد

(**ش**) هذا الفصل من توابع السرقة أيضا.

(ص)268–والأخذُ منْ شِعْرٍ بعزوِ ما خَفِي تضمينُهمْ، وما على الأصلِ يَفِي

269– بنكتةٍ أجلُّهُ واغْتُفِرَا يسيرُ تَغييرٍ، ومَا مِنْهُ يُرَى

270– بيتًا فأعلى باستعانةٍ عُرِفْ[1] وشطراً او أدنى بإيداعٍ أُلِفْ[2]

(ش) التضمين: أن يضمن الشاعر شعره شيئاً من شعر الغير مع التنبيه على أنه للغير إن لم يشتهر عند البلغاء . وبقيد العزو يمتاز عن السرقة . ومنه قوله:

إذا ضاقَ صدري وخِفْتُ العِدى تمثلتُ بيتًا بِحالي يَليقْ

فباللهِ أبلغُ ما أرتجِي وباللهِ أدفعُ ما لا أطيقْ[3]

فإن كان مشهوراً فلا حاجة للتنبيه عليه، كقوله:

يا عامَ ستينَ[4] لا حييتَ مِنْ زَمَنٍ[5]

ولا سقتكَ الغوادي واكفَ الديمِ

فكمْ سطوتَ بأشرافِ الملوكِ وكمْ

مزجتَ دمعًا جَرَى مِنْ مُقلةٍ بِدمِ[6]

---

(1) سقطت نقطة الفاء من ب .

(2) سقطت نقطة الفاء من ب .

(3) البيتان من المتقارب، وقائلهما: أبو منصور عبد القادر أو عبد القاهر بن طاهر التميمي، انظر يتيمة الدهر: 4/477–478، الإيضاح: 4/135 – والبيت الثاني في اليتيمة بلفظ:

"فبالله نبلغ ما نرتجي وبالله ندفع ما لانطيق"، وقد توقف الشيخ عبد المتعال الصعيدي في نسبة البيت الثاني في تعليقه على الإيضاح في نفس الموضع المشار إليه.

(4) غير واضحة في ب .

(5) غير واضحة في ب .

(6) البيتان من البسيط، ولم أجد قائلهما، ويحتمل عندي أن يكونا للأخضري نفسه لأنه عطف عليه البيت الذي بعده –وهو له كما سترى في تخريجه– بقوله: "... وكقوله"، والشاهد في البيت الثاني حيث ضمن شطراً من مطلع بردة البوصيري:

(أمن تذكر جيران بذي سلم مزجت دمعا جرى من مقلة بدم)، انظر ديوان البوصيري: 238.

وكقوله في القصيدة التائية في مدحه ‎ﷺ‎:

سرى طيف من أهوى فأرق مهجتى[1]

أخذا من قول [البوصيري][2] [3]:

سرى طيف...[4].

وأحسن التضمين ما زاد على الأول بنكتة لا [توجد][5] في الأول، و[هذا معنى قولنا: (وما على الأصل يفي) إلخ، ومعنى يفي: يزيد، ولا يضر التغيير اليسير في اللفظ المضمن،][6] هذا معنى قولنا: (واغتفر يسير تغيير) .

ثم التضمين **[96 أ]** إن كان بيتاً فأكثر سمي: استعانة، وإن كان مصراعاً فأقل سمي: إيداعاً لكونه أودع شعره شيئاً من شعر الغير، وإلى هذا أشرنا بقولنا (وما منه يرى) إلخ أي وما يرى من التضمين بيتاً فأعلى فإنه يعرف بالاستعانة، وما يرى شطراً فأقل سمي: إيداعاً . هذا مضمون الأبيات، واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان لأنه إما أن يتم المعنى بدون باقيه، وهذا لا يحتاج إلى تقدير الباقي . أو لا يتم المعنى بدونه، وهذا لا بد من تقدير باقيه، كقوله:

كنا معًا[7] أمسِ في بأسٍ نُكابِدُهُ   والعينُ والقلبُ مِنَّا في قَذَىً وأَذَى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما   تهوى فلا تنسني إن الكرام إذا[8]

---

(1) الشطر من الطويل، وقائله المؤلف، وتمامه: (وما كدت أنجو من ضنائي وعبرتي) وهو مطلع تائية للمؤلف في مدح النبي، وقد ذكر البيت الثغري ونسبه إلى بعضهم، انظر: بحث:"شعر الشيخ عبد الرحمن الأخضري"- بحث منشور في الشبكة العنكبوتية –، موضح السر المكمون: 198 ب.

(2) في م: [البصيري].

(3) مضت ترجمته: 219.

(4) هذا جزء بيت من البسيط، وقائله البوصيري، ونصه: نعم سرى طيف من أهوى فأرقني والحب يعترض اللذات بالألم، انظر ديوان البوصيري: 239.

(5) في ت: [يوجد]

(6) مابين المعقوفتين ساقط من ت.

(7) في ت: مع.

(8) البيتان من البسيط، وقائلهما غير معروف، ونسبه العباسي في معاهد التنصيص –وليس من شواهد =

فقوله: (إن الكرام إذا) إيداع من بيت أبي تمام[1]، وهو:

إن الكرامَّ إذا ما أسهلوا ذكروا   من كان يألفهم بالمنزل الخشنِ[2]

ولكن لا يتم المعنى بدون تقدير باقيه.

و في الأبيات:[التجنيس] [3]، والموازنة، والالتزام،[والمقابلة][4][5].

(ص)271– والعقدُ: نظمُ النثرِ لا بِالاقتِبَاسْ   والحلُ:نثرُ النظمِ،فاعرفِ القياسْ

(ش) يعني أن العقد في اصطلاحهم هو جعل النثر نظماً لا على طريق الاقتباس، وقد تقدم أن طريق الاقتباس هو أن يضمن الكلام قرآناً أو حديثاً على وجه لا يشعر بأنه منه، فإذا كان المنظوم غير قرآن ولا حديث فنظمه عقد على أي وجه وقع، وإن كان منهما فلا يكون عقداً إلا بأحد أمرين:

إما بأن يتغير تغيراً كثيراً يُخْرِجُهُ على الاقتباس، أو بأن يكون على وجه يشير إلى أنه قرآن أو حديث كقول الشاعر:

أَنِلْني بالذي [استقرضت][1] [حَظّاً][2]   وأَشهد مَعْشَراً قد شاهَدُوهُ

=

التلخيص– إلى تاجر مجهول خاطب به الأمير بدر الدين يلبك الخازندار، وللبيت قصة، ونص البيت الأول في معاهد التنصيص:

"كنَّا جميعَيْنِ في كدٍّ نكابدُهُ ... والقلب والطَّرف منَّا في أَذًى وقَذَى"، انظر: الإيضاح: 137/4، معاهد التنصيص: 165/4.

(1) أبو تمام (ت:231هـ) هو حبيب بن أوس الطائي، من أشهر شعراء العربية، واختلف في التفضيل بينه وبين المتنبي والبحتري، انظر: وفيات الأعيان: 11/2–26، الأعلام: 165/2.

(2) البيت من البسيط، واختلف في قائله فقيل: إبراهيم الصولي، وقيل:دعبل الخزاعي – ورجح جامع ديوانه أنه ليس له–، وقيل: أبو تمام –وليس في ديوانه–، انظر: عيون الأخبار:20/3، الطرائف الأدبية: 177، معاهد التنصيص –وظاهره أن الصولي أخذه من أبي تمام–: 163/4، ديوان دعبل الخزاعي –في ملحق الديوان–: 462 .

(3) في م: التجنس .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(5) مضى تعريف التجنيس: 29، والموازنة:51، والالتزام: 24، والمقابلة: 322.

فإنَّ الله خـلاَّقُ البَرايا عَنَتْ لجَلالِ هَيْبَتِهِ الوجوهُ

يقولُ إذا تَدَايَنْتُمْ بدَيْنٍ إلى أَجلٍ مسمّى فاكتبُوهُ(3)

[96ب] ومنه قول الشافعي τ:

عُمْدَةُ الدين عندنا كلماتٌ أَرْبعٌ من كلام خيرِ البريَّهْ

اتَّقِ الشبْهاتِ وازهَدْ ودَعْ ما لَيْسَ يَعنيكَ واعملنَّ بنيهْ(4)

=

(1) في م: [استقرضه].

(2) في ت: [خطا].

(3) الأبيات من الوافر، وقائلها الحسين بن الحسن الواساني، انظر: معجم الأدباء: 255/9، الإيضاح: 139/4.

(4) البيتان من الخفيف، واختلف في قائلهما، فقيل إنهما للشافعي، وقيل لأبي الحسن طاهر بن معوذ، ورواية معاهد التنصيص: "عمدة الخير"، انظر البيتين منسوبين للشافعي بصيغة التمريض في: الإيضاح: 139/4، وبصيغة الجزم في: معاهد التنصيص: 186/4 –وليس البيتان من شواهده–، وانظرهما منسوبين لأبي الحسن طاهر بن معوذ الإشبيلي مع تغليط من نسبهما إلى الشافعي في شرح عقود الجمان للسيوطي –وهو شافعي–: 569، وقد وضع محقق ديوان الشافعي البيتين في القسم الثاني من الديوان وهو: "ما لم تثبت نسبته إلى الشافعي مما نسب إليه وإلى غيره....وهو على درجات متفاوتة"، انظر ديوان الشافعي: 6، 9، 140، 145، والأحاديث المقتبس منها البيت هي – على ترتيب ذكرها في البيتين–:

1– "الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات"رواه البخاري: 52، ومسلم: 1599 .

2– "ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس" أخرجه ابن ماجه: رقم 4102، والحاكم في مستدركه: رقم 7873 وغيرهما، والحديث ضعفه بعض أهل العلم، وقواه آخرون، انظر: العلل لابن ابي حاتم: 75/5–76، سنن ابن ماجه: 552/5–553، مستدرك الحاكم: 349/4، السلسلة الصحيحة: 944 .

3– "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" رواه الترمذي: 2317، وابن ماجه: 3976 من حديث أبي هريرة τ، ورواه أحمد: (1732)، (1737) من رواية الحسين بن علي رضي الله عنهما بألفاظ متقاربة، وفي ثبوت هذا الحديث خلاف، انظر له كلا من: العلل لابن أبي حاتم جامع الترمذي: ص: 519، جامع العلوم والحكم: 287/1–288، مسند الإمام أحمد–محققاً بإشراف د/التركي–: 256/3، 259 .

=

وأما الحل فهو أن يجعل النظم نثراً، وشرط كونه مقبولاً أن يكون حسن[1] السبك لا يتقاصر عن سبك النظم الذي حل إليه . كقول بعضهم:

"فإنه لما قَبُحَت فَعَلاتُه، وحَنْظَلَتْ نَخَلاتُهُ، لم يَزَلْ سُوءُ الظّنِّ يقتادُهُ، ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذي يعتادُه"[2] حلّ قول الشاعر:

إذا ساءَ فعلُ المرءِ سَاءَتْ ظُنُونُه

وصَدَّقَ ما يعتادُهُ من تَوَهُّمِ[3]

هذا مضمون البيت . وقولنا: (فاعرف القياس) أي اعرف الميزان، وميز ما هو مقبول، وما هو مردود .

وفيه: الوصل، والمطابقة، وحسن البيان، والالتزام، والاستقلال، والإشارة، والعكس[4].

(ص)272 – واشترطوا الشهرةَ في الكلامِ والمنع أصل مذهب الإمام

(ش) هذا البيت شبه خاتمة لهذا الفصل ومعناه أنه يشترط في جواز الإقدام على التضمين والحل والعقد أن يكون الأصل مشهوراً لئلا يؤدي إلى تهمة فاعله بالكذب، والمنع مطلقا أصل مذهب الإمام مالك لأن من أصوله سد الذرائع[5] .

[وفي البيت] [6]: حسن البيان، والرصف، والتسهيم[1].

=

4-"إنما الأعمال بالنيات" رواه البخاري: 1، ومسلم: 1907.

(1) في أ: بدون نقط .

(2) ينظر هذا القول في: التلخيص: 122، معاهد التنصيص: 4/193، حل العويص: 568 –منسوباً لبعض المغاربة دون تعيين لاسمه–.

(3) البيت من الطويل، وقائله المتنبي، انظر: شرح ديوان المتنبي: 4/264، ومعاهد التنصيص: 4/190–193، حل العويص: 567–568.

(4) مضى تعريف: الفصل: 34، والمطابقة: 39، وحسن البيان: 79، والالتزام: 24، والاستقلال: 140–141، وأما الإشارة فلم أعرف المراد بها، ومضى تعريف العكس: 319.

(5) انظر في مسألة سد الذرائع وكونها من أصول الإمام مالك: البحر المحيط: 6/82–86.

(6) في م: [و فيه].

=

(1) مضى تعريف: حسن البيان: 59 والرصف:63 والتسهيم: 53.

التلميح

(**ص**) **التلميح** .

(**ش**) هو بتقديم اللام على الميم من لمح[1] إذا أبصره ونظر إليه، ومنه: لمح البصر، يقال في هذا البيت تلميح إلى قول فلان أي نظر وإشارة إليه[2]، وأما التمليح بتقديم الميم فقد تقدم في باب التشبيه[3] أنه جعل الكلام مليحاً جيداً؛ يقال: ملح الشاعر شعره إذا أتى فيه بشيء مليح[4].

(ص)273– إشارةٌ لقصةٍ شِعْرٍ مَثَلْ مِنْ غيرِ ذكرِهِ فتلميحٌ كَمُلْ

(ش)[97 أ] التلميح: إشارة[5] المتكلم إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره . وهو ستة أقسام لأنه إما في النظم أو النثر، وفي كل قسم إما إلى قصة أو شعر أو مثل، مثاله قول أبي تمام[6] في أبيات يتباكى فيها على أحبة ودعهم:

فواللهِ ما أدري أأحلامُ نائمٍ ألمتْ بِنا أمْ كان في الركبِ يوشعُ[7]

أشار بذلك إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما السلام فإنه يروى أن الشمس وقفت له في قتال الجبارين حتى فرغ منهم قبل غروب شمس الجمعة لئلا تدخل ليلة السبت عليه فيحرم عليه القتال[8] .

---

(1) في م: [لمح].

(2) الأصح أن اللمح هو اختلاس النظر لا مطلق النظر، انظر لسان العرب (لمح).

(3) انظر ما سبق في النص المحقق: 245–246.

(4) انظر لسان العرب: (لمح).

(5) ساقطة في ت .

(6) أبو تمام (ت: 231هـ) هو حبيب بن أوس الطائي، الشاعر العباسي المعروف، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 26/2، الأعلام: 165/2.

(7) البيت من الطويل، وقائله أبو تمام، وقبله:

فرُدَّت علينا الشمسُ والليل راغمٌ بشمس لهم من جانب الخِدر تطلعُ

انظر: ديوان أبي تمام:320/2، معاهد التنصيص: 194/4-195، حل العويص: 569-570.

(8) وأصل القصة في صحيح مسلم (1747) عن نبي من الأنبياء دون تحديد اسمه، وجاء في المسند (8315)، وغيره مرفوعاً: "إن الشمس لم تحبس على بشر إلا ليوشع ليالي سار إلى بيت المقدس" وهذا لفظ المسند، وقد صحح الحديثَ ابن كثير والألباني ومحققو المسند، انظر: البداية والنهاية لابن =

وقول [البوصيري][1]:

يا لائمي في الهوى العذريِّ معذرة ... البيت[2]

أشار إلى قصة بني عذرة كانوا يموتون من الوجد . وقول الحريري: "فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية"[3] أشار إلى قول النابغة:

وبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرقش في أنيابها السم ناقع[4]

وإلى قصة يعقوب υ[5] . وقول بعضهم: "فيالها من هرة تعق أولادها" إشارة إلى المثل السائر: "أعق من الهرة تأكل أولادها"[6] .

وقولنا (**إشارة**) مبتدأ والمسوغ: العمل، خبره (**كمل**) بفتح الميم ليحصل التزام الحركة وإلا فميمه مثلثة على ما ذكره أهل اللغة.

وفي البيت: [الإيجاز، والالتزام، والإطناب، وحسن التخلص، والفصل] [7] [8].

=

كثير: 235/2 –237، السلسلة الصحيحة (202)، المسند–بتحقيق التركي –: 14/65–66.

(1) في النسختين: [البصيري]، وقد مضت ترجمة البوصيري في: 331–332.

(2) الشطر من البسيط، وقائله البوصيري في قصيدته البردة، وتمامه:

"مني إليك ولو أنصفت لم تلم"، انظر ديوان البوصيري: 239.

(3) مقامات الحريري: 217–ضمن المقامة السابع والعشرين –.

(4) البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، وضئيلة:حية دقيقة،الرقش:الحية، السم ناقع : أي بالغ قاتل، انظر ديوان النابغة: 46، لسان العرب:(ض أ ل) ، (ر ق ش) ، (ن ق ع).

(5) المذكورة في سورة يوسف .

(6) يقال: "أعق من هرة"، ويقال أيضاً: "أبر من هرة"، مجمع الأمثال: 161/1، 56/2.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(8) مضى تعريف: الإيجاز: 24، والالتزام: 24، والإطناب: 49، وحسن التخلص: 262، وليس في البيت –فيما يظهر لي– حسن تخلص، ومضى تعريف الفصل: 34.

تذنيب
بألقاب من الفن

(ص) تذنيب بألقاب من الفن[1]

[(ش) التذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء وتكميلا له، والألقاب المذكورة هنا منها ما يرجع للضرب المعنوي من البديع، ومنها ما يرجع للضرب اللفظي.] [2]

(ص)274– من ذلك التوشيعُ والترديدُ ترتيبٌ اختراعٌ او تعديدُ

275 –ك:"التائبونَ العابدونَ الحامدونْ السائحونَ الراكعونَ الساجدونْ"

(ش) في هذا البيت خمسة ألقاب:

أحدها: التوشيع[3]، وهو: ذكر مثنى في آخر **[97 ب]** الكلام[4] مفسرٍ بمتعاطفين . كقوله ﷺ: "يشيبُ ابنُ آدمَ وتشب منه خصلتان: الحرص، وطول الأمل"[5]، وكقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ [النجم: ٤٥]، وهو من الإيضاح بعد الإبهام في باب الإطناب[6] . وهو في اللغة: لف القطن ونحوه[7].

---

(1) لما كان هذا التذنيب خارجاً عن ترتيب التلخيص حاولت تحديد المصادر التي ذكرت الفنون البلاغية التي ذكرها المؤلف، بخلاف ما سبق من أبواب الكتاب إذ سار فيها المؤلف –بشكل عام– على ترتيب التلخيص، هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن ترجيز المصباح للمراكشي يعد مصدرا رئيساً للمؤلف في هذا التذنيب، انظر قسم الدراسة: 63–64.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في ت.

(3) انظر في الكلام على التوشيع –على سبيل المثال–: التلخيص: 68–69، المصباح: 200، ترجيز المصباح:4ب، تحرير التحبير: 316–317، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 1/239–240، 2/393، وانظر ما سيأتي بعد قليل من التعليق على كون التوشيع قد ذكر في باب الإطناب.

(4) ساقطة في م.

(5) مضى تخريجه في النص المحقق: 224.

(6) انظر ما سبق في النص المحقق: 224، وبما أن التوشيع من باب الإطناب فلا يظهر لي وجه ذكره في البديع، وقد سبَّبَ ذكره هنا تكراراً لا داعي له،و ذِكْرُ أصحاب البديعيات له ليس فيه التكرار الموجود عند المؤلف لأنهم لا يتكلمون على علم المعاني على وجه الاستقلال، وإنما يذكرون بعض مسائله لا على أنها من علم المعاني، وهذا مما يؤخذ على المؤلف، انظر قسم الدراسة: 73.

(7) انظر: لسان العرب (وشع) .

الثاني الترديد[1]، وهو: تعليق الكلمة في المصراع أو الفقرة [بمعنيين] [2]. نحو: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ[3]ﭼ [الأنعام: ١٢٤]، ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ [التوبة: ١٠٨]، وكقول الشاعر:

صفراءُ لا تنزِل الأحزانُ ساحتَها لو مسَّهَا حجرٌ مستهُ سراءُ[4]

وهو في اللغة: رد الشيء من أمر إلى أمر آخر تارة بعد تارة[5].

الثالث: الترتيب[6]، وهو: تقديم شيء على آخر لنكتة . ويكون للشرف مثل: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ [الأحزاب: ٧]، ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ [النساء: ١٦٣]، أو الزمان: ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭼ [الذاريات: ٥٦]، أو المكان نحو: ﭽ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ [الغاشية: ١٨] الآية، ولغير ذلك، ومنه[7] تقديم الجنس على الفصل في التعريف[8].

الرابع: الاختراع[9]: وهو الإتيان بتركيب لم يسبق إليه . مثل: ﭽ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ [الأعراف:

---

(1) انظر في الكلام على الترديد –على سبيل المثال– في: المصباح: 194، ترجيز المصباح:4أ، تحرير التحبير: 253–256، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/128–132.

(2) في ت: [بعينين] .

(3) كتبت الآية في النسختين: رسالاته، وهي قراءة نافع وهي القراءة التي يبدو أن المؤلف كان يقرأ بها، انظر النشر في القراءات العشر: 2/262.

(4) البيت من البسيط في وصف الخمر –والعياذ بالله–، وقائله أبو نواس، انظر ديوان أبي نواس:6، تحرير التحبير: 254.

(5) الصحاح (ردد) .

(6) ذُكِرَ الترتيب في ترجيز المصباح: 5ب، وقد أطنب الزركشي في الكلام على ما أشار إليه المؤلف لكن تحت عنوان: التقديم والتأخير، انظر: البرهان للزركشي: 3/233–287، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:2/328–329، وانظر معنى آخر للترتيب –وهو قريب مما عند المؤلف– في: خزانة الحموي: 4/60–62، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/122–123.

(7) أي من الترتيب

(8) وإلا كان الحد ناقصاً، حاشية الباجوري على متن السلم: 43.

(9) انظر على سبيل المثال في الكلام على الاختراع: ترجيز المصباح:5ب، تحرير التحبير: 471–474، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 1/67–68، 3/42–43، 43.

١٤٩]، لم يسمع قبل نزوله في القرآن[1]، وقوله υ: "الآن حميَ الوطيس"[2]، وكقوله:"مات حَتْفَ أنفِهِ"[3] أي مات موت أنفه بلا ضرب ولا قتل، والحتف: الموت[4] . والاختراع في اللغة: إنشاء لم يسبق له نظير[5].

الخامس التعديد[6]: وهو سوق المفردات دون عطف . كالآية المذكورة، وكقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﮘ ﭼ [التحريم: ٥] الآية، وكحديث الأسماء الحسنى[7]، وهذه الآية الكريمة المسوقة في النظم سبق إلى التمثيل بها المراكشي[8] في أرجوزته[1] -رحمه الله-، واستحسنت إدخالها

---

(1) في كون هذا التركيب مما لم يسمع قبل القرآن خلاف، انظر في الكلام على هذا التركيب والخلاف في كونه لم يسمع قبل القرآن: تهذيب اللغة: 392/8، الصحاح (سقط)، لسان العرب:(سقط)، تاج العروس: (سقط)، تفسير الطبري: 118/13-119، معاني القرآن للزجاج: 378/2، الدر المصون: 462/5-464، روح المعاني: 64/9 -65، التحرير والتنوير: 112/9 .

(2) جزء من حديث رواه بنحوه مسلم (1775)، والوطيس -عند أكثر العلماء-: شِبْه التَّنُّور يُسْجَر فِيهِ، وثمة أقوال أخرى في المراد بالوطيس، وَهَذِا التركيب مِنْ فَصِيح الْكَلام وَبَدِيعه، الَّذِي لَمْ يُسْمَع مِنْ أَحَد قَبْل النَّبِيّ ρ، انظر: شرح النووي على مسلم: 116/12.

(3) هذا مثل أصله أن يموت الرجل على فراشه فتخرج نفسه من أنفه وفمه، وروي بأسانيد ضعفها بعض أهل العلم أن رسول الله ρ أول من قاله، انظر: مجمع الأمثال: 217/2، 314، لسان العرب: (حتف)، مسند الإمام أحمد -طبعة د/التركي-: 340/26-341 .

(4) انظر لسان العرب: (حتف).

(5) انظر لسان العرب: (خرع).

(6) انظر على سبيل المثال في الكلام على التعديد -مع ذكر الخلاف في المراد به-: نهاية الإيجاز: 290، ترجيز المصباح: 5ب، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 1: 251-252، 275/2، 51/3، 51 .

(7) يشير إلى الحديث الوارد في سرد أسماء الله الحسنى، وقد رواه الترمذي وابن ماجة وغيرهما، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن سرد الأسماء مدرج من بعض الرواة، انظر: سنن الترمذي: 3507، سنن ابن ماجة: 3861، تفسير ابن كثير: 1517/4، مجموع فتاوى ابن تيمية: 379/6-380، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى: 50/1-53، وقد حسن الحديث الإمام النووي رحمه الله، انظر: الأذكار: 187.

(8) المراكشي:سبقت ترجمة المراكشي في قسم الدراسة: 63، وانظر في كون أرجوزة المراكشي من مصادر المؤلف قسم الدراسة: 63-64.

في هذا النظم لما اشتملت عليه من الأوصاف التي توقظ أرباب الهمم وتهز النفوس وتحركها وتنشطها للتجرد لعبادة الله تعالى.

(ص)276– تطريزٌ او تدبيج استشهاد إيضاح ائتلاف استطراد

(**ش**)**[98أ]** في هذا البيت ستة ألقاب:

أحدها: التطريز[2]، وهو اشتمال الصدر على مخبر عنه و[متعلقين] [3] به، والعجز على الخبر مقيداً بمثله مرتين، كقوله:

كأنَّ الكأسَ في يدِهَا وفيها

عقيقٌ في عقيقٍ في عقيقِ[4]

وقوله:

قرونٌ [في][5] رؤوسٍ في وجوهٍ

صِلابٌ في صلابٍ في صلابِ[6]

وما ذكرناه رأي أكثرهم[1] ورأي [الحسين][2] بن سهل[3] أن من [التطريز][4]

=

(1) انظر ما سبق من الحديث عن هذه الأرجوزة في قسم الدراسة: 63.

(2) انظر –على سبيل المثال– في الكلام على التطريز والخلاف في المراد به: المصباح: 200–201، ترجيز المصباح: 4ب، كتاب الصناعتين: 392– 393، وتحرير التحبير: 314–315 –وتعليق محققه عليه–، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/267–271 .

(3) في ت:[معلقين] .

(4) البيت من الوافر، واختلف في قائله فعزاه البعض إلى ابن الرومي –ونص على موضعه في ديوانه–، وأبى ذلك بعض الباحثين، ونص أنه لم يجده في ديوانه، وذكر أن الظاهر أن قائله هو أبو هلال العسكري لأنه ذكره في ديوان المعاني مصدرا بقوله: "وقلت:"بلفظ:(.. في يده وفيه..)، قلت: البيت موجود في ديوانيهما –ابن الرومي والعسكري–، والله أعلم، انظر: ديوان ابن الرومي: 4/1715، ديوان العسكري:174، تحرير التحبير: 315، ديوان المعاني: 1/307، القول البديع في علم البديع: 96 – وتعليق محققه عليه – .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(6) البيت من الوافر، وقائله ابن الرومي، انظر: ديوان ابن الرومي:1/353، تحرير التحبير: 314 .

اشتمال الصدر على اثنين مخبر عنه ومتعلقه والعجز على الخبر مقيداً بمثله مرة . كقول[5]: "التسبيح في الصلاة نور في نور" .

والتطريز من الطرز لعلم الثوب، وثوب مطرز أي معلم بخطوط حسنة، وهو فارسي عُرِّب[6].

الثاني: **[94 أ]** التدبيج[7]، وهو أن يذكر في معرض مدح أو غيره لونان فصاعداً لقصد كناية أو تورية . كقوله:

تردى ثياب الموت حمراً فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر[8]

أي تردى الثياب الملطخة بالدم فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من سندس أخضر من ثياب الجنة؛ فذكر لوني الحمرة والخضرة، وكنى عن الأول بالقتل، وعن الثاني بدخول الجنة، وعده القزويني من المطابقة[9] . والتدبيج: من دبج المطرُ الأرضَ: زينها[10].

الثالث: الاستشهاد[11]، كقوله:

=

(1) انظر المراجع المذكورة في الهامش عند بداية الكلام على التطريز .

(2) في ت: [الحسن].

(3) لم يظهر لي حتى الآن من الحسن أو الحسين بن سهل المقصود.

(4) في ت: [النظرير].

(5) كذا في النسختين.

(6) انظر: المعرب للجواليقي: 271.

(7) انظر في الكلام على التدبيج: التلخيص: 94، الإيضاح: 4/9-11، شروح التلخيص: 4/291-294، المصباح: 213، تحرير التحبير: 532-535، ترجيز المصباح: 4ب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/117-120.

(8) البيت من الطويل، وقائله أبو تمام، انظر: ديوان أبي تمام -بشرح التبريزي-: 4/81، معاهد التنصيص: 2/178-180، حل العويص: 347-349 .

(9) التلخيص:94، الإيضاح:4/9.

(10) لسان العرب (دبج).

(11) انظر الكلام على الاستشهاد - بالمعنى الذي أشار إليه المؤلف- في: كتاب الصناعتين:383-386، ترجيز المصباح-وهو مما زاده على المصباح -: 5ب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:
=

كان لي ركنٌ وثيقٌ　　وقعت فيه الزلازلْ

زعزعته نوب الدهْـرِ وكراتِ النوازلْ

ما بقاءِ الحجرِ الصلْـدِ على وقعِ المعاولْ(1)

فالبيت الثالث استشهاد(2)، وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقاً ثم في صورة الاستفهام تعجبًا وتسلياً، وشبه نفسه بالحجر الصلد في التحمل والصبر والسكينة عند وقع المعاول، والاستشهاد: الاستدلال.

الرابع: الإيضاح(3) **[98ب]**: وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه(4)، كقوله:

يذكر فيك(5) الخير والشر كله　　وقيل الخنا والعلم والحلم والجهل

[فألقاك](6)عن مذمومِها متنزّهاً(7)

[وألقاك](8) في محمودها[ولك] (1) الفضلُ(2)

=

.130/1

(1) البيت من مجزوء الرمل، وقائله أبو هلال العسكري، ويروى:(...ركن شديد)، انظر: ديوان العسكري: 178، كتاب الصناعتين: 386.

(2) علق د/ أحمد مطلوب على التمثيل بهذه الأبيات بقوله: "وهذا من الإطناب عند المتأخرين" معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 130/1، والذي يظهر لي أن مثال المؤلف داخل في التشبيه الضمني الذي سبقت الإشارة إليه في النص المحقق: 249–250.

(3) انظر الكلام على الإيضاح في: المصباح:219، ترجيز المصباح: 4ب، تحرير التحبير: 559–562، معجم المصطلحات البلاغية: 367/1–368.

(4) في ت: [يوضح] .

(5) في ت: [يذكرك].

(6) في النسختين: [فألفاك]، والتصويب من مصادر التخريج.

(7) في ت: [متنزها].

(8) في النسختين: [فألفاك]، والتصويب من مصادر التخريج.

فالبيت الثاني بين المراد بالأول، وعده بعضهم من الإطناب(3).

الخامس: الائتلاف(4): وهو الجمع بين متناسبين(5) لفظاً أو معنى نحو: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [الرحمن: 5]، وجعله القزويني من أنواع مراعاة النظير من الضرب المعنوي(6)، ومما يناسبه ما سماه بعضهم الاشتقاق، وهو: أن يؤخذ من اللفظ(7) لفظ آخر لمدح أو ذم أو دعاء(8) . ومنه قول ابن دريد:

لو أوحي النحو إلى نِفطويهْ   ما كان هذا النحو يُقْرَا عليهْ

أحرقه الله بنصف اسمه   وصير الباقي عويلاً عليه(9)

=

(1) في النسختين: [فلك]، والتصويب من مصادر التخريج.

(2) البيتان من الطويل، وينسبان بنحوهما إلى مسلم بن الوليد -وليسا في ديوانه في بعض الطبعات ونسبه إلى ديوانه بعض المحققين-، انظر: الأمالي: 167/1، خزانة الأدب لابن حجة -وعزته المحققة إلى الديوان-: 238/4، تحرير التحبير: 559 .

(3) كالقزويني: الإيضاح: 108/4.

(4) انظر الكلام على الائتلاف في: المصباح: 246-252، ترجيز المصباح: 5أ، 5ب، معجم المصطلحات البلاغية: 11/1- 12.

(5) في ت: [مناسبين].

(6) التلخيص: 95 -96، الإيضاح: 16/4-18، والواقع أن الذي أدخله القزويني في مراعاة النظير إنما هو ائتلاف اللفظ واللفظ، انظر: معجم المصطلحات البلاغية: 11/1- 12. .

(7) غير واضحة تماما في ب

(8) انظر حول الاشتقاق -على سبيل المثال -:كتاب الصناعتين: 396 -397 -وسماه المشتق-، ترجيز المصباح -وهو مما زاده على المصباح-: 5ب، خزانة الأدب: 63/4-65، معجم المصطلحات البلاغية: 211/1-214-وفيه معنى آخر للاشتقاق عند بعض البلاغيين- .

(9) البيتان من السريع، وقائلهما ابن دريد اللغوي، والمثبت في الديوان:

لو أنزل الوحي على نِفطويه   لكان ذاك الوحي سخطاً عليه

وشاعر يدعى بنصف اسمه   مستأهل الصفع على أخدعيه

انظر: ديوان ابن دريد: 76،، كتاب الصناعتين: 397.

ونفطويه المذكور في البيت هو إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة =

وكقولك: "يا يعقوب أعقبك الله خيراً"، وهو قريب من الجناس أيضاً .

السادس: الاستطراد[1]، وهو أن تكون في فن فتفهم استمرارك فيه ثم تخرج ثم تعود. كقوله تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ [طه: ٩] إلى قوله: ﭽ ﮳ ﮴ ﮵ ﮶ﭼ [طه: ٥٦] . وأصله من اطرد الشيء إذا أتبع بعضه بعضاً، ومنه الطريد للغلام يولد بعد أخيه[2].

وفي البيت: [التعديد] [3]، والإيجاز، والموازنة[4].

(ص)277– إحالةٌ تلويحٌ او تخييلُ وفرصةٌ تسميطٌ اوتعديلُ[5]

(ش) هذه أيضا ستة ألقاب:

أحدها: الإحالة[6]، وتصورها ظاهر؛ لأنها من الإحالة على الغريم، وهي إما جلية كقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ [النساء: ١٤٠] الآية، أو خفية كقوله تعالى: **ﭽ ﭬ ﭭ ﭼ** [النساء: ١٦٣]، قيل إحالة على قوله[7]:ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭼ [الأنبياء: ١٠٥] الآية، لتضمنه تفضيل محمد ρ على النبيين.

الثاني: التلويح[8]، وهو–عند **[99 أ]** السكاكي–: الكناية البعيدة التي كثرت فيها

=

العتكي الأزدي الواسطي، الملقب نفطويه لدمامته وسواده شبهوه بالنفط، إمام في النحو، وفقيه على مذهب الظاهرية، انظر ترجمته: معجم الأدباء: 1/254–272،الأعلام: 61/1.

(1) انظر الكلام على الاستطراد في: المصباح: 237، ترجيز المصباح: 5أ، كتاب الصناعتين: 364 –366، معجم المصطلحات البلاغية: 1/130–135.

(2) لسان العرب: طرد.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(4) مضى تعريف: التعديد: 79،والإيجاز: 24، والموازنة:51.

(5) في ت: [تعويل] .

(6) انظر الكلام على الإحالة في: ترجيز المصباح: 5ب، معجم المصطلحات البلاغية: 55/1، ولم أجد من تعرض له قبل المؤلف سوى المراكشي .

(7) قريبة مما أثبته في: ب.

(8) انظر الكلام على التلويح في: ترجيز المصباح: 5ب، معجم المصطلحات البلاغية: 2/346–347، والمراجع الآتية في الهوامش القادمة في نفس هذه الفقرة.

الوسائط بين اللازم والملزوم[1] . ككثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل، وكقوله:

تطاولَ حتى قلتُ: ليس بِمُنقضٍ[2] وليس الذي يرعى النجوم بآيبِ[3]

أراد الذي يرعى نجوم الصبح فلوح لاستمرار الليل، وقيل: النجوم تورية مرشَّحةٌ بـ:(يرعى) [4].

وعند غير السكاكي[5]: [إيماء][6] الكلام لغيره، كقوله تعالى: ﭼ ﭬ ﭭﭼ [النساء: ١٦٣]، لوّحَ لقوله فيها[7]:"ياداوود [قل][8] لبني إسرائيل وأمر سليمان يقول بعدك أن الأرض [يرثها][9] محمد وأمته وهم الحامدون وهم خلفاؤكم من بعدكم لا تكون صلاتهم كالضالين ولا[يقدسون][10] الأوثان"أو كما قال، والتلويح – لغة–: الإشارة.

---

(1) مفتاح العلوم: 411، وتابعه القزويني، انظر: التلخيص: 93، وعلى هذا فليس من المناسب ذكره هنا لأنه داخل في الكناية التي هي أحد أبواب البيان؛ إلا أن يقال إن المؤلف ذكرها هنا لوجود خلاف في المراد بها، وانظر قسم الدراسة: 73.

(2) غير واضحة تماما في ب.

(3) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني،انظر: ديوان النابغة:55 .

(4) في موضح السر المكمون: 204 ب ما نصه: "قال المراكشي: "في النجوم توريةٌ –لأن النجمَ النبتُ الذي لم يقم على ساق– مرشحةٌ بـ:(رعى)، وما أظن أحداً سبقني إلى فهم هذا" انتهى"، قلتُ: الظاهر أنه نفس المراكشي صاحب المنظومة والتي سبقت الإشارة إلى منظومته، وإلى اعتماد الناظم عليها في هذا الفصل، إذ أنه شرح منظومته المذكورة، فكأن هذا النص من شرحه لمنظومته، والله أعلم، وانظر قسم الدراسة: 64.

(5) كابن جني وابن رشيق، انظر: الخصائص:220/1، العمدة:518/1، وعليه يكون قريباً من التلميح الذي ذكر من قبل: 273.

(6) في ت: [إماء].

(7) أي في الزبور .

(8) ما بين المعقوفتين غير واضح في ت .

(9) ما بين المعقوفتين غير واضح في ت.

(10) في ت: [تقدسون].

الثالث: التخييل[1]، هو: تصوير حقيقة ما يظهر في العيان حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد . كقوله تعالى: ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﭼ [الزمر: ٦٧][2]

الرابع: انتهاز الفرصة[3]، وهي استدراجك المخاطب لتأخذه على أمر يسلمه، ويكون تارة مع التنزل للخصم وإرخاء العنان له والمساهلة معه بتسليم بعض [مقدماته][4] ليعثر فتقوم عليه الحجة فتفحمه كقوله لمنكر [المعاد][5]: هل كنت عدماً؟ فيقول نعم. فتقول له: وهل كنت ماءً مهيناً؟ فيقول نعم، [فتقول [الذي][6] سواك من ذلك قادر على إعادتك][7]، [إلى غير ذلك][8].

الخامس: التسميط[9]، وهو: كون أجزاء البيت أو بعضها سجعاً على خلاف الروي، كقوله:

---

(1) انظر الكلام على التخييل في: أسرار البلاغة: فما بعدها 275، التبيان لابن الزملكاني: 178، ترجيز المصباح: 5ب، معجم المصطلحات البلاغية: 2/116-117.

(2) حمل الآية على التخييل باطل فقد ثبت في صحيح البخاري (4811) عَنْ عَبِيدَةَ عَنْ عَبْدِ الله τ قَالَ جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ الله ρ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلاَئِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ρ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقاً لِقَوْلِ الْحَبْرِ ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ρ:ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ [الزمر: ٦٧]، ورواه مسلم (2786) بنحوه.

(3) انظر الإشارة إلى انتهاز الفرصة في: ترجيز المصباح: 6أ،ولم أجد من عبر بهذا المصطلح غير المؤلفِ -تبعاً للمراكشي – وشراحِ منظومته.

(4) في ت: [مقدمات].

(5) في م:[الميعاد] .

(6) ما بين المعقوفتين غير واضح في م .

(7) ما بين قوله: [فتقول الذي] إلى [قوله [إعادتك] ساقط في ت .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(9) انظر الكلام على التسميط في: المصباح: 198-199، ترجيز المصباح: 4أ، تحرير التحبير: 295، معجم المصطلحات البلاغية: 2/154-159.

همُ القومُ إن قالوا أصابوا، وإن دعوا أجابوا، وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا[1]

وقول الآخر:

حامي الحقيقةِ محمودُ الطريقةِ ميْ مونُ الخليقةِ نفاعٌ وضرارُ[2]

[وهو خلاف التشطير، والتسميط من سَمَطَ القلادةَ، وهو تعليقها على الصدر[3]][4].

السادس: التعديل[5]، -ويسمى التفويف[6]- وهو: سوق **[99ب]** معاني متلائمة في جمل مستويةِ الأقدار، ومتقاربةٍ على المقاطع، ومن شواهده قول الشاعر:

تِهْ أحْتَمِلْ، واحتكم أصبر، وعز أهُن

وول[7] أخضع، وقل[8] أسمع، ومر أطع[1]

---

(1) البيت من الطويل، وقائله مروان بن أبي حفصة، انظر: شعر مروان بن أبي حفصة:88،العمدة: 659/1، تحرير التحبير: 295.

(2) البيت من البسيط، وقائلته الخنساء، انظر: ديوان الخنساء: 392، والإيضاح: 97/4، ورواية البيت في المراجع التي اطلعت عليها:

حامي الحقيقة محمود الخليقة مهْـ ـدي الطريقة نفاع وضرار

(3) انظر لسان العرب: (س م ط).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من ت.

(5) انظر الإشارة إلى التعديل: ترجيز المصباح -وهو مما زاده على المصباح -: 5ب، وانظر الكلام على التعديل - بغير المعنى الذي ذكره المؤلف- في معجم المصطلحات البلاغية: 275/2-276، وانظر الهامش التالي.

(6) انظر الكلام على التفويف -بالمعنى الذي ذكره المؤلف وبما هو أعم منه- في: المصباح: 203-204، ترجيز المصباح: 5ب، معجم المصطلحات البلاغية: 320/2-325، ولم أجد من ذكر أن التعديل هو التفويف، وظاهر ما في أرجوزة المراكشي أن بينهما فرقا دقيقا حيث قال عن التفويف: "وفوفوا فلاءموا المعانيا في جمل تقاربت تساويا" . ثم قال عن التعديل: "وعدلوا بين مقادير الجمل ...". فكأن التفويف يتعلق باللفظ والمعنى، والتعديل يتعلق بالمعنى فقط، انظر ترجيز المصباح: 4ب، 5ب.

(7) في م:[آل] .

(8) في م:[قال] .

والتعديل في جمل الكوثر[2].

[وفي البيت: الإيجاز والموازنة والالتزام] [3] [4].

(ص)278– تحليةٌ أو نقلٌ او تختمُ   تجريدٌ استقلالٌ او تهكمُ

(ش) هذه ستة ألقاب:

أحدها: التحلية[5]، وهي: عقد نثر القرآن أو حديث[6] بزيادة على لفظها أو تحويل له تصريفاً أو ترتيباً فهي نوع من العقد كقول [الشقراطسي][7]:

[هدى][8] بأحمد مَناً أحمدَ السبل[9]

عقد قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ [آل عمران: ١٦٤] [الآية][10]، وقول الآخر:

ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره [يفخر][1] [2]

=

(1) البيت من البسيط، وقائله ابن زيدون، انظر: ديوان ابن زيدون ورسائله: 170، تحرير التحبير:**261**، والإيضاح: 20/4.

(2) أي في جمل سورة الكوثر، والظاهر أن هذا من المواضع التي استفادها المؤلف من تفسير سورة الكوثر لابن البناء المراكشي، انظر قسم الدراسة:64.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(4) مضى تعريف: الإيجاز: 24، والموازنة: 51، والالتزام: 24.

(5) انظر: ترجيز المصباح–وهو مما زاده على المصباح –: 5ب، ولم أجد من عبر بهذا المصطلح غير المؤلفِ –تبعاً للمراكشي– وشراحِ منظومته.

(6) كذا في النسختين.

(7) في ت:[السقراطسي]، والشقراطسي (ت: 466 هـ) هو أبو محمد عبد الله بن يحيى بن علي الشقراطسي التوزري: فقيه مالكي، من الشعراء، اشتهر بقصيدته الشهيرة التي عرفت بالشقراطسية، والتي ختم بها كتاباً له بعنوان "الاعلام بمعجزات النبي ﷺ"، وقد عني أدباء إفريقية بشرحها وتخميسها وتشطيرها، انظر: شجرة النور الزكية:117/1، الأعلام: 144/4–145.

(8) في النسختين:[أهدى] .

(9) شطر بيت من البسيط أوله: "الحمد للهِ مِنّا باعثِ الرسلِ"، وقائله الشقراطسي من قصيدته التي أشير إليها في الهامش السابق، انظر القصيدة في: نهاية الأرب: 347/18 .

(10) ما بين المعقوفتين ساقط في ت.

عقد قوله υ:"ما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة وآخره جيفة"[3]، وقيل هذه الحكمة لعلي τ . وأصل التحلية هو: من الحلية سمي بها لنفاسة المعقود.

الثاني: النقل[4]، وهو: قريب من التحلية إلا أنه عقد لا يكون فيه شيء من [لفظهما][5] بل يكون كله في ترجمة أخرى.

الثالث: التختم[6]، وهو عقد قرآن أو حديث مشتمل على يسير من لفظهما . كقوله:

وبدتْ لنا البغضاءُ من أفواهِهِمْ وصدورهمْ فيها أذىً وحُقودُ[7]

وهو من قولهم فرس مختم: في أشعاره بياض[8]، والأشعار ما استدار بالحافر من منتهى الجلد.

الرابع: التجريد[9]، وهو: نفي اللازم لانتفاء الملزوم . كقوله تعالى: ﭽ ﮬ ﮮ ﮯ ﯓ ﭼ

=

(1) في تو: يعجز وتحتمل يفخر .

(2) البيت من السريع، وقائله أبو العتاهية، انظر: أبو العتاهية: أشعاره وأخباره -: 152، معاهد التنصيص: 182/4، حل العويص: 564.

(3) لم أجده مسنداً، ونسب في معاهد التنصيص وحل العويص إلى علي بن أبي طالب τ، انظر المراجع المذكورة في الهامش السابق .

(4) انظر الكلام على النقل –بأعم من المعنى الذي ذكره المؤلف– في معجم المصطلحات البلاغية: 339/3–340، أما النقل بالمعنى الذي ذكره الناظم فلم أجده عند غيره .

(5) ما في م يحتمل:[لفظها] أو: [لفظهما] .

(6) لم أجد من عبر بهذا المصطلح غير المؤلف وشراح منظومته.

(7) البيت من الكامل، وعزاه الثغري إلى المراكشي بلفظ: (ظهرت لنا...)، انظر موضح السر المكمون: 206 أ.

(8) في: لسان العرب (ختم):"فرس مُخَتَّم بأَشاعِرِه بَياضٌ خفيٌّ كاللُّمَع دون التخديم

(9) ما سماه المؤلف التجريد يُسمى عند غيره (نفي الشيء بنفي لازمه) أو: (نفي الشيء بإيجابه)، انظر: العمدة لابن رشيق: 695/2–698، تحرير التحبير: 377–379، معجم المصطلحات البلاغية: 335/3 –337، أما مصطلح التجريد عند البلاغيين فيطلق على ما أطلقه عليه المؤلف فيما سبق: 331–332، وسينبه المؤلف على هذا بعد قليل.

[البقرة: ٢٧٣]، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ [المدثر: ٤٨]، أي: لا يكون منهم سؤال فيكون إلحافاً ولا شافعين فتنفعهم شفاعتهم، وقول امرئ القيس:

على لاحبٍ لا يُهْتَدى بمنارِهِ(1)

أي لا منار له فيهتدى – هكذا **[100أ]** ذكر أبو علي(2) –.

وهو غير التجريد الذي عده القزويني في المعنوى(3) (4).

الخامس: الاستقلال(5)، وهو: كفاية كل جملة في معناها، كجمل الكوثر، وكقوله:

وصالُكُمُ صدٌّ، وحُبُّكُمُ قِلَىً ونصحكمُ غِشٌّ، وصلحُكُمُ حَرْبُ(6)

---

(1) الشطر من الطويل، وتمامه: "إذا سافه العَوْدُ النُباطيُّ جرجرا"، وقائله امرؤ القيس، سافه: شمه، العود النباطي: الجمل المسن الضخم، جرجر: رغا وضج، انظر ديوان امريء القيس: 89-90، الإيضاح: 120/2 .

(2) أبو علي يحتمل أنه أبو علي محمد بن الحسن الحاتمي إذ أن هذا التفسير للبيت في كتابه (حلية المحاضرة): 18/2، وكنيته –أبو علي– تتكرر كثيراً في كتابه. ويحتمل أنه أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني المعروف بابن رشيق؛ إذ أن هذا التفسير للبيت في كتابه (العمدة في محاسن الشعر وآدابه): 695/2، ولكل احتمالٍ ما يرجحه فالحاتمي مشهور بكنيته أكثر، كما أن كتابه (الحلية) أحد مراجع المراكشي في نظمه الذي استفاد منه المؤلف هذا الباب، انظر كشف الظنون: 1707/2، وكتاب ابن رشيق أشهر، وعناية العلماء به أكبر، كما أنه مغربي كالأخضري بينما الحاتمي مشرقي، مع ملاحظة أن الاثنين لم يصرحا بمصطلح التجريد .

والحاتمي (ت: 388هـ) هو أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، أديب ناقد، من كتبه: (الرسالة الحاتمية)، و(حلية المحاضرة) انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 87/1 -89، الأعلام: 82/6.

وابن رشيق القيرواني (ت:463هـ) هو أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، أديب ناقد، من كتبه (العمدة في صناعة الشعر ونقده)، مختلف في سنة وفاته، انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 504/1، الأعلام: 191/2.

(3) في ت: المعنى .

(4) انظر ما سبق في النص المحقق: 331-332.

(5) انظر الإشارة إلى الاستقلال في: ترجيز المصباح–وهو مما زاده على المصباح –: 6أ، ولم أجد من عبر بهذا المصطلح غير المؤلف –تبعاً للمراكشي– وشراح منظومته.

(6) البيت من الطويل، وقائله العباس بن الأحنف، انظر: ديوانه: 34، المصباح: 252.

وأصل الاستقلال: الارتفاع(1).

السادس: التهكم(2)، وهو: إيراد(3) المقصود في صورة ضده استهزاء . نحو: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ [الدخان: ٤٩]، مقتضى الظاهر ذق إنك أنت الذليل المهان، ومنه: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [هود: ٨٧]، ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ [آل عمران: ٢١]، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ [الأنبياء: ٦٣]، وجعل منه بعضهم(4): ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯﭼ [الرعد: ١١]، وهو من أبعد البعيد(5).

وفي البيت: الموازنة والإيجاز [والتعديد والالتزام] (6) (7)

(ص)279– تعريضٌ او إلغازٌ ارتقاءُ   تنزيلٌ او تأنيسٌ او إيماءُ

(ش) فيه ستة ألقاب:

الأول: التعريض(8)، وهو: أن تميل باللفظ إلى جانب يدل على المقصود لا من جهة(9) الوضع الحقيقي ولا المجازي(1) ولكن من عُرْض اللفظ أي جانبه، فهو مختص

---

(1) لسان العرب (قلل).

(2) انظر الكلام على التهكم في: المصباح: 242–243، ترجيز المصباح –: 5أ، معجم المصطلحات البلاغية: 375/2، وقد نبه السبكي أن التهكم استعارة تهكمية فذكره هنا تكرار، انظر عروس الأفراح: 472/4، وانظر ما سبق من الكلام على الاستعارة التهكمية: 279.

(3) في ت: إبراز.

(4) نقل الثغري هذا القول على أنه احتمال في الآية عن صاحب إسفار الصباح –وهو ابن المرحِّل–، انظر: موضح السر المكمون: 206 أ، وانظر الهامش التالي.

(5) في المراد بهذه الآية خلاف طويل انظر على سبيل المثال: تفسير الطبري: 369/16–382 وتفسير ابن كثير: 626/3–628، زاد المسير: 230/4–231، فتح الباري: 371/8–372 روح المعاني: 112/13–113، التفسير الصحيح: 110/3–111، وكأن الإمام الطبري مال إلى قريب مما استبعده المؤلف حيث رجح أن المراد أن الملوك يتخذون حراساً يحفظونهم من أمر الله بحسب ظنهم، انظر تفسير الطبري: 374/16، 386 .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(7) مضى تعريف: الموازنة: 51، والإيجاز: 24، والتعديد: 79، والالتزام: 24.

(8) انظر الكلام على التعريض في: التلخيص: 93، معجم المصطلحات البلاغية: 276/2–282.

(9) في ت: جهته .

بالمركب، كقول السائل -لمن يتوقع منه صدقة-: "والله إني لمحتاج" فهو تعريض بالطلب بلفظ لم يوضع له، ولكن يدل عليه بالقوة والإشارة، وفائدته التنزه أو الملاطفة أو الاحتراز عن المخاشنة . فالأول: [كتعريض ذي المروءة المستحي من السؤال بالطلب، والثاني:][2] كتعريض ذي الحاجة عند أمير ونحوه، والثالث:[3] كقولك[4] لمن يؤذي المسلمين: "المسلم من سلم الناس من لسانه" تشير إلى نفي الإسلام عنه، والفرق بينها وبين التلويح عند السكاكي[5] أن التعريض كناية عرضية[6] مسوقة لأجل موصوف غير مذكور، والتلويح: كناية بعيدة أي كثيرة الوسائط بين اللازم والملزوم، ككثير الرماد لأن التلويح أن تشير إلى غيرك من بعد[7] . والتعريض أصله العرض بالضم أي الجانب[8].

الثاني: الإلغاز[9]، وهو: تعمية المراد **[100 ب]** أي تغطيته . من ألغز في الكلام إذا غطى مراده[10].

الثالث: الترقي[11]، وهو: الإنتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد . نحو: لا

=

(1) في م:[المجاز] .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(3) في ت [الثاني والثالث] كتبت إحداهما فوق الأخرى .

(4) في ت: كقوله .

(5) مفتاح العلوم: 411.

(6) في النسختين: عريضة، والتصويب من مفتاح العلوم: 411 .

(7) انظر لسان العرب (لوح).

(8) انظر لسان العرب (عرض) .

(9) انظر الكلام على الإلغاز -على سبيل المثال- في: تحرير التحبير:579، معجم المصطلحات البلاغية: 1/306-308، وهو في الحقيقة قريب من التورية فلعل الأنسب عدم ذكره، انظر عروس الأفراح: 473/4.

(10) انظر لسان العرب (لغز) .

(11) انظر الكلام على الترقي في: التبيان للطيبي: 491-493، البرهان: 3/296، الإتقان: 4/1410، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/140-141، وقد يدخل هذا النوع تحت أقسام الإطناب، انظر: عروس الأفراح: 4/473.

أبالي بالوزير ولا السلطان، وإنما قيدناه بالوجه ليخرج نحو: ﭼ ﮗ ﮘ ﮙﮚ ﭼ [النساء: ١٧٢][(1)]، على قول الجمهور من تفضيل الرسل على الملائكة[(2)]؛ إذ الوجه الذي أريد الترقي له على ما فسروه وهو عدم الولد الذي هو في الملائكة أشمل[(3)].

الرابع: التنزل[(4)]، وهو: عكس الترقي . نحو: لا يعجز عن هذه الأمير ولا الوزير، ويناسبه التنزل في الجدل، وقد تقدم[(5)].

الخامس: التأنيس[(6)]، وهو تقديم ما يؤنس المخاطب قبل إخباره بمكروه أو عتابه . كقولك[(7)] –لمن يخافك إذا سرق لك شيئاً-: سامحك الله لم[(8)] فعلت كذا، وﭼﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ [التوبة: ٤٣].

السادس: الإيماء[(9)]، وهو عند السكاكي[(1)]: الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في

---

(1) أول الآية: ﭼ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﮚ ﭼ ووجه استشهاد المؤلف بالآية هو ذكر الملائكة بعد عيسى، وانظر تفصيل الكلام على الآية في الهامش التالي.

(2) انظر حول مسألة التفاضل بين الملائكة والبشر، وترجيح ما ذكر المؤلف أنه قول الجمهور في مجموع فتاوى ابن تيمية: 4/350-392، معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين: 205-209 .

(3) في هذا رد على الزمخشري الذي استدل بالآية على تفضيل الملائكة، انظر قوله والرد عليه في: الكشاف: 1/585-587، الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال:1/585-588، تفسير القرآن العظيم: 3/1076، التبيان للطيبي: 492-493، البرهان: 3/269-270.

(4) لم يشر إلى هذا المصطلح بهذا الاسم -في حدود علمي- إلا المؤلف وشراح منظومته، ويلاحظ أن المؤلف سماه التنزل، وهو أنسب بالمراد بهذا المصطلح لأنه من (تنزل) اللازم، وليس من (نزّل) المضعف المتعدي، وأما قوله في النظم: (تنزيل) فلعله يحمل على ضرورة النظم، انظر: معجم المصطلحات: 2/366-367، وهذا الذي ذكره صورة من صور التنقل عند بعض أهل العلم، انظر البرهان: 3/268-270، كما سماه غيره التدلي، انظر: الإتقان: 4/1410.

(5) انظر ما تقدم: 403-404.

(6) لم أجد هذا المصطلح عند غير المؤلف، انظر: معجم المصطلحات: 2/16 .

(7) في م:[كقوله] .

(8) في م:[لمن] .

(9) انظر حول الإيماء: التلخيص: 93، معجم المصطلحات البلاغية: 1/369-370.

اللزوم .

وفَرَّق[2] بين التلويح والرمز والإيماء بأن التلويحَ ما كثرت وسائطه -كما تقدم-[3]، والرمزَ ما قلّت وسائطه مع خفاء في اللزوم، ك:عريض القفا وعريض الوساد[4]؛ لأن أصله الإشارة إلى قريب بشفة أو حاجب[5]، والإيماءَ والإشارةَ ما قلّت وسائطه دون خفاء. كقوله:

أوَمَا رأيتَ المجدَ ألقى رَحْلَهُ

في آل طلحةَ ثمَّ لمْ يتحوَّلِ[6]

وفي البيت:[الإيجاز، والتعديد، والمطابقة] [7] [8].

(ص)280- حسنُ البيانِ رصفٌ او مراجعهْ

حسنُ تخلُّصٍ بِلا مُنَازَعَهْ

(ش) فيه أربعة ألقاب:

أحدها: حسن البيان[9]. وهو كشف المعنى وإيصاله[10] للنفس بسهولة، ويكون مع الإيجاز والإطناب والمساواة . وأمثلته سهلة .

=

(1) مفتاح العلوم: 411 .

(2) أي السكاكي، انظر مفتاح االعلوم: 411-412 .

(3) انظر ما سبق: 410 .

(4) في ت: الوسادة.

(5) انظر القاموس المحيط: (ر م ز) .

(6) البيت من الكامل، وقائله البحتري يمدح محمد بن علي بن عيسى القمي الكاتب، وآل طلحة بن محمد بن السائب بن مالك، انظر ديوان البحتري: 3/1714.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط في م .

(8) مضى تعريف الإيجاز: 24، والتعديد: 79، والمطابقة: 39.

(9) انظر في الكلام على حسن البيان: المصباح: 218، ترجيز المصباح: 4ب، معجم المصطلحات البلاغية: 2/434-435 .

(10) في ت: إمالة.

الثاني: إحكام الرصف[1]، وهو وضع كل كلمة في محل يناسبها معنى ولفظاً ووجهاً . ولا يتم ذلك على أكمل حالة[2] إلا في كتاب الله أو كلام رسوله[3] ρ . ولا يتفطن إليه إلا ذكي بتصفح[4] وجوه التراكيب وتفطن دقائقها .

وتأمل سورة الكوثر، وقولَه **[101 أ]** υ: "أنا النذير، والموت المغير، والساعة الموعد"[5]، والرصف هو الضم الشديد، ومنه رصف الحجارة[6].

الثالث: المراجعة[7]، وهي حكاية التقاول والتحاور[8]، كما في قوله تعالى: **چﭫ ﭬ ﭭ ﭮ چ** [الشعراء: ٢٣] إلى قوله: **چ ﭿ چ** [الشعراء: ٣١].

ومنه قوله:

قال: كلا، قلت: مهلاً

قال: قل لي، قلت: فاسمع

---

(1) انظر الإشارة إلى إحكام الرصف في: ترجيز المصباح –وهو مما زاده على المصباح –: 5ب، ولم أجد من تكلم على الرصف غير المؤلف –تبعا للمراكشي– وشراح منظومته، ولم يشر إليه في معجم المصطلحات البلاغية.

(2) في ت: حاله.

(3) في ت: رسول الله .

(4) في ت: يتصفح .

(5) رواه بنحوه أبو يعلى (6149)، والطبراني في الكبير والأوسط ،وقال الهيثمي في المجمع: 227/10: رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير ضمام بن إسماعيل وهو ثقة، وقال عن رواية الطبراني في الأوسط: رواه الطبراني في الأوسط وفيه زكريا بن يحيى الوقار وهو ضعيف، وقال محق مسند أبي يعلى –حسين سليم أسد –: إسناده ضعيف لضعف سويد بن سعيد .

(6) انظر لسان العرب: (رصف).

(7) انظر الكلام على المراجعة في: تحرير التحبير: 590، المصباح: 256 –257، ترجيز المصباح: 5ب، معجم المصطلحات البلاغية: 240/3 –241.

(8) لكن يقيد بكونه بأوجز عبارة وأرشق سبك وأسهل ألفاظ، انظر: تحرير التحبير:590، وانظر الكلام على المراجعة في: نهاية الإيجاز، تحرير التحبير:590، حدائق السحر: 159، معجم المصطلحات البلاغية: 240/3–241

قال: صفه، قلت: يعطي

قال: صفني، قلت: تمنع[1]

والمراجعة: المرادة، وترجيع الصوت ترداده[2].

الرابع: حسن التخلص[3]، وهو: ملائمة الخروج من فن[4] إلى فن .

وفي البيت: الموازنة والإيجاز والالتزام[5] [6].

(1) البيتان من مجزوء الرمل، وعزيا إلى أبي نواس –وليسا في ديوانه –، وقبلهما:

"قال لي يوماً سليمان وبعض القول أشنع

قال: صفني وعلياً أينا أتقى وأنفع؟

قلت: إني إن أقل ما فيكما بالحق تجزع" . انظر: تحرير التحبير: 591-592 .

(2) لسان العرب: (رجع).

(3) انظر الكلام على حسن التخلص في: التلخيص:123، المصباح: 260–262، ترجيز المصباح: 5ب، وسيأتي كلام المؤلف علي حسن التخلص في الخاتمة –تبعاً للقزويني– عند البيت 285، فذكره هنا تكرار.

(4) في م:[من] .

(5) ساقطة في م .

(6) مضى تعريف الموازنة: 40، والإيجاز: 25، والالتزام: 25 .

فصل
فيما لا يعد كذبا

(ص) فصل فيما لا يعد كذبا(1)

281– وليس في الإيهامِ والتهكمِ ولا التغالي بِسِوَى المحرَّمِ

282– من كذب وفي المزاح قد لَزَبْ بحيثُ(2) **لا مندوحةٌ عن الكذبْ**

(**ش**) اعلم أن من تراكيب اللسان العربي ولطائف بديعه(3) ما يشبه صورة الكذب، وهو من أبلغ الصدق، ونبهنا في هذا الفصل على شيء من ذلك لخفاء حكمه على بعض الطلبة(4)؛ فمن ذلك:

الإيهام –وهو التورية كما تقدم(5)–، وهو من بديع اللسان العربي، وهو من المعاريض التي هي مندوحة عن الكذب، والدليل على ذلك أن النبي ρ [كان يمازح بها، روي أن عجوزاً جاءته ρ](6) فقالت: "يا رسول الله، ادع الله أن يدخلني الجنة"، فقال: "يا أم فلان إن(7) الجنة لا تدخلها عجوز"، فولت تبكي، فقال: "أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز، إن الله تعالى يقول: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ [الواقعة: ٣٥-٣7](8)، وعن أنس بن مالك أن رجلاً استحمل النبي ρ فقال: "إني حاملك على ولد الناقة"، فقال[: يا رسول الله ما أصنع بولد الناقة؟!](9) فقال**[101ب]** رسول الله ρ : "وهل تلد الإبل إلا النوق؟"(10) إلى

(1) لم أر من البلاغيين من عقد فصلاً لهذه المسألة، وهذا يدل على ظهور أثر العلم الشرعي على المؤلف في كتابه، انظر قسم الدراسة: 72–73.

(2) في ت: قحيث .

(3) في ت: بديعته.

(4) هذا يؤكد تفرد المؤلف بهذا الفصل، كما أنه يدل على حرص المؤلف على نفع الطلاب، انظر قسم الدراسة: 23–24.

(5) انظر: 216.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(7) ساقطة في ت.

(8) سبق تخريجه: 216 .

(9) ما بين المعقوفتين ساقط في ت .

(10) رواه بنحوه أحمد في المسند (13817) وأبو داود (4998) والترمذي في جامعه (1991)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وأخرجه الترمذي أيضاً في الشمائل (238)، وقال محققو المسند: =

غير ذلك من الأحاديث، وقد كان بعض السلف إذا طلب في بيته وكان هناك قال لبعض أهل بيته قل لهم [1]:"اطلبوه في المسجد"[2]، وروي مثل هذا عن أبي بكر الصديق τ[3]، لكن ينبغي لذي المروءة أن لا يكثر منه ولا يستعمله إلا حيث لا يظهر للسامع حال المورى به لئلا يؤدي إلى سمته بالكذب إذا اطلع على أن الأمر على خلاف ما ظهر.

ومن ذلك[4]: التهكم لوقوعه في القرآن العظيم[5]، ولأن إخراج الشيء في صورة ضده مع قرينة الاستهزاء أبلغ في الدلالة عليه، فخبره مطابق للواقع قطعا، ولكن لا يحمد إلا حيث يجوز شرعا.

ومن ذلك: التغالي – وهو المبالغة –، وإنما يحمد حيث لا يصل إلى الكفر والتحريم، كمن يصف أميرا بأنه بلغ من القوة أن صار[6] يعارض القدر، أو قهر أهل السماء، ونحو ذلك، ومنه قول الشاعر:

لو كان صادفَ رأسُ غازٍ سيفَهُ
في يومِ معركةٍ لأعْيَا عِيسى
أوكان لُجُّ البحرِ مثلَ يمينِهِ
ما انشقَّ حتى جازَ فيهِ مُوسى[7]

=

إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير خلف بن الوليد –وهو أبو وليد العتكي– وهو ثقة، وصحح محقق الشمائل إسناده.

(1) في م: [قال لهم] .

(2) القصة في كل من: إحياء علوم الدين: 219/3 معزوة إلى إبراهيم –وهو النخعي كما في: إتحاف السادة المتقين: 529/7 –، النصيحة الكافية: 50 –وقد وهم محقق النصيحة الكافية فظن إبراهيم المذكور إبراهيم بن أدهم–..

(3) النصيحة الكافية: 50، ولم أجده مسندا عن أبي بكر τ، وانظر الهامش السابق.

(4) أي ومما صورته الكذب وليس منه.

(5) انظر تحرير التحبير: 568، معجم المصطلحات البلاغية: 375/2.

(6) ساقطة في ت.

(7) البيتان من الكامل، وقائلهما المتنبي، وورد الشطر الأول في الديوان والمعاهد: "أَو كانَ صادَفَ رأْسَ

=

وقوله: كأني دحوتُ الأرضَ من خبرتي[1] بها[2]

وقول الآخر:

غزالٌ أرادَ اللهُ إطفاءَ فتنةٍ

بعارضِهِ [3] فاستأنفتْ فتنة أخرى[4]

فهذا كله معدود من الكفر لا من المبالغة المحمودة، وإنما المزاح بالكذب على غير تأويل من نحو ما ذكر فمحرم قطعا؛ لأن العبث لا يبيح محرما، وهذه مصيبة في الدين عمت البلوى بها؛ إذ لا يكاد مجلس يخلو من المزاح بالكذب حتى إنه ليقع في مجلس المتهاونين من طلبة العلم، وما ذلك إلالخلو قلوبهم من أنوار الورع، وخلع جلباب الخشوع والمروءة من[5] وجوههم[6][7]، وإلى هذا أشرنا بقولنا (وفي المزاح قد لزب)البيت، واللازب: اللازم، ومنه: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ [الصافات: ١١] [8]، وأما المزاح العاري عن الكذب فهو مباح، وقد كان **[102أ]** رسول الله ρ يمازح في بعض الأحيان لكن لا يقول إلا حقا ρ [9]، والمندوحة: المحيص المتسع

=

عازِرَ سيفُهُ"، وفي الشرح المنسوب للعكبري - تعليقاً على هذا البيت:"وهذا من الإفراط الذي لا يحتاج إليه نعوذ بالله منه"،انظر شرح ديوان المتنبي:2/198-199، ومعاهد التنصيص: 3/33 - وليس من شواهد التلخيص - .

(1) في ت: خبرة.

(2) شطر بيت من الطويل، وقائله المتنبي، وتمامه في الديوان: كأني بنى الإسكندَرِ السَّدَّ من عَزْمِي، وفي الشرح المنسوب للعكبري - تعليقاً على هذا البيت:"وهذا من الغلو والإفراط والجهل"، انظر: شرح ديوان المتنبي:4/52، معاهد التنصيص: 4/33- وليس من شواهد التلخيص - .

(3) في م: فعارضه، وأثبت ما في ت، وهو الموافق للديوان.

(4) البيت من الطويل، وقائله ابن النبيه، انظر ديوان ابن النبيه: 288.

(5) في ت: عن.

(6) في م:[وجهوهم].

(7) هذا عادة المؤلف في الحرص على وعظ الطلاب مع معرفته بواقعهم، انظر قسم الدراسة:23-24.

(8) لسان العرب: لزب

(9) روى الإمام أحمد في المسند (8481)،(8723) والترمذي في جامعه (1990)، وفي الشمائل (237)
=

والمخرج[1].

وفيهما[2]: التسهيم، والموازنة و[الالتزام][3] [4].

=

عن أبي هريرة τ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ρ أَنَّهُ قَالَ « إِنِّى لاَ أَقُولُ إِلاَّ حَقّاً ». قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فَإِنَّكَ تُدَاعِبُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ « إِنِّى لاَ أَقُولُ إِلاَّ حَقّاً »،والحديث صححه الألباني في الصحيحة (1726)، وقال محققو المسند في الموضع الأول: إسناده قوي، وحسن إسناده محقق الشمائل.

(1) انظر لسان العرب: (ندح).

(2)في ت: البيتين.

(3)ما بين المعقوفتين ساقط في ت.

(4) مضى تعريف: التسهيم:64، والموازنة:51.

الخاتمة

الخاتمة

خاتمة الشيء: ما يختم به ويكمل، ومنه خاتم النبيين: أي آخرهم ومكملهم ρ[1].

(ص) **283 – وينبغي لصاحبِ الكلامِ تأنقٌ في البدءِ والختامِ**

284 – بمطلعٍ سهلٍ وحسنِ الفالِ وسبكٍ او براعةِ استهلالِ

285 –والحسنِ في تخلصٍ أو اقتضابْ وفي الذي يدعونهُ فصلَ الخطابْ

(ش) ينبغي لكل متكلم من شاعر أو خطيب أو[2] كاتب أن يتانق في مبدأ كلامه وفي منتهاه ما استطاع[3].

أما الأول: فلأنه موجب لإقبال نفس السامع وجاذب لها حتى يتعشق بسببه إلى ما بعده فتطلع على المقصود.

وأما الثاني: فليكون للنفس عند آخر عهد به التذاذٌ يزيل ما سبق لها من الإملال.

فهما بمنزلة المبالغة في إكرام الضيف حين قدومه وحين توديعه؛ ففي الأول استئلاف، وفي الثاني إبقاء ثنائه وحبه.

فمن محاسن الابتداء: أن يكون المطلع عذباً حسن[4] السبك جيدَ التركيب غريباً صحيحَ المعنى غيرَ مشتمل على ما يتشاءم به، كقوله:

قصرٌ عليهِ تحيةٌ وسلامُ خلعتْ عليهِ جمالَها الأيامُ[5]

---

(1) انظر الصحاح (ختم)

(2)في ت: و.

(3) أشار المؤلف إلى موضعين من مواضع التأنق في الكلام وهما الابتداء والانتهاء، وأدخل موضعا ثالثا –وهو الانتقال – في حسن الابتداء خلافا للقزويني، انظر: التلخيص: 123–124، ولعل عذره أن الانتقال يعد ابتداءً إضافياً فهو مشترك مع الابتداء الحقيقي في مطلق الابتداء،انظر: موضح السر المكمون:209 ب .

(4)في م: غدا بأحسن.

(5) البيت من الكامل، وقائله أشجع السلمي، ورواية البيت – كما ذكر العباسي والطرابلسي – :"نثرت"بدل خلعت، ورواية المؤلف بعينها في التلخيص، انظر: التلخيص: 123، معاهد التنصيص: 225/4، حل العويص:586.

وقوله: قفا نبك من ذكرى حبيب ... البيت[1].

ومنها: براعة الاستهلال- وتسمى بالإلماع[2] – وهي: أن يقدم في أول الكلام إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله،ومنه مطلع سورة النور: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ النور: ١ الآية، فإن مطلعها تضمن ما سيقت لأجله وهو الأحكام، وعليه أوائل أكثر تصانيف العلماء، كقول بعض النحويين:"الحمد لله الذي جعل اللسان العربي أشرف **[102 ب]** لسان".

ومن محاسن الابتداء[3]: صفة الانتقال من المطلع إلى المقصود، وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: التخلص، وهو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما.

الثاني: الاقتضاب وهو الانتقال إلى ما لا يلائمه.

الثالث: فصل الخطاب وهو متوسط بينهما، وهو: الانتقال إلى ما يقرب من التخلص بأن يشوبه شيء من الملائمة، وعده بعضهم قسما من الاقتضاب[4]، ومنه قولهم: – بعد حمد الله والصلاة على رسول الله –"أما بعد، فإنه كذا وكذا"، فهو انتقال مجرد عن رعاية الملائمة لكن لم يؤت به فجأة بل جيء بما يدل على التعلق والارتباط فأشبه التخلص بذلك.

هذا مضمون الأبيات، والـ(تأنق): من تأنق في الرياض تتبع ما يعجبه من محاسنها،

---

(1) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس في مطلع معلقته الشهيرة، وتمامه:"بسقط اللوى بين الدخول فحومل"، انظر ديوان امريء القيس:143، معاهد التنصيص: 224/4–225، حل العويص:584-585.

(2) أشار إلى الإلماع المراكشي، انظر: ترجيز المصباح – وهو مما زاده على المصباح –: 5ب، ولم يذكره كلٌ من د – أحمد مطلوب ولا د – بدوي في معجميهما، ولم أجد من ذكر هذا المصطلح سوى الكفوي وهو متأخر عن المؤلف (ت: 1094هـ)، انظر الكليات: 244.

(3) جعل المؤلف صفة الانتقال من محاسن الابتداء خلافا للتلخيص وقد سبقت الإشارة إلى هذا في بداية شرح هذا المقطع.

(4) ظاهر عبارة المؤلف أن هناك من عد فصل الخطاب قسماً مستقلا، ولم أجد – فيما اطلعت عليه – من يعده كذلك، بل هو عندهم من الاقتضاب، انظر: التلخيص: 124،المطول:481، شروح التلخيص: 539/4، معجم المصطلحات البلاغية: 117/3، معجم البلاغة العربية:546-548، وانظر قسم الدراسة:76.

والأنيق: العجيب الحسن، والمؤنق: المعجب[1]، و(مطلع الكلام): مفتتحه [من مطلع][2] الشمس مفتتح طلوعها[3]، والـ(سهل): ما لا صعوبة فيه ولا اعوجاج لسلامته، و(الفأل): الكلمة الطيبة[4]، وكان يعجبه υ لأن فيه حسن الظن بالله سبحانه وثقة بالله تعالى[5]، والـ(براعة): من برع الرجل بالضم براعة إذا فاق غيره في علم أوغيره، وبرع بالفتح بروعا وبراعة أيضا إذا جاد رأيه[6]، والـ(استهلال): رفع الصوت، وأصله شدة انصباب السحاب يقال انهل السحاب واستهل: اشتد انصبابه، أو من تهلل البرق: لمع، وتهلل الوجه: انبسط، وسمي القمر هلالا لرفع الصوت عند رؤيته[7]، والاقتضاب: الاقتطاع والارتجال[8]، و(فصل الخطاب)[9]: ما يفصل به بين كلامين، وقد أجمع[10] فحول البيان على أنه: (أما بعد)، ومنه ما يكون بلفظ: (هذا)، كقوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ چ ص: ٥٥، فهو اقتضاب يقرب من التخلص لكون الواو بعده للحال، وهذا إما خبر لمبتدأ محذوف أي الأمر هذا أو محذوف الخبر أي هذا كما ذكر، وقد يذكر[**103 أ**]معه الخبر نحو: چ ژ ک چ ص: ٤٩.

---

(1) انظر لسان العرب: (أنق)

(2)في ت: ومطلع .

(3) انظر لسان العرب: (طلع)، وفيه: ومَطْلَعاً بالفتح لغة وهو القياس والكسر الأَشهر.

(4) الفأل ضد الطيرة، والفأل الصالح: الكلمة الطيبة، ولعل المؤلف فسر الفأل بالكلمة الطيبة من جهة أنها سببه، انظر لسان العرب (فأل).

(5) ورد في عدة أحاديث أنه ρ كان يعجبه الفأل الحسن انظر على سبيل المثال: المسند: (12179)،وقال محققو المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(6) لم أجد من فرق بين رفع الراء وضمها، انظر: القاموس المحيط: (بر ع)، لسان العرب: (برع)

(7) انظر لسان العرب: (هلل).

(8) انظر لسان العرب: (قضب)

(9) هذا إتمام للحديث عن فصل الخطاب فكان حقه أن يقدم بحيث يجعل الكلام عنه في موضع واحد.

(10)في ت: اجتمع.

و في الأبيات: التسهيم، والموازنة، وحسن البيان، [والتجنيس][1]، والمطابقة[2].

(ص) 286 – **ومن صفاتِ الحسنِ في الختامِ إردافُهُ بمشعرِ التمامِ**

(ش) من محاسن[3] الكلام ختمه بما يؤذن بانتهائه بحيث لا يبقى للنفس بعده تشوف لما يقال، كقوله:

بقيتَ بقاءَ الدهرِ يا كهفَ أهلِهِ

وهذا دعاءٌ للبريةِ شاملُ[4]

وجميع خواتم سور القرآن ينقطع تشوف النفس بتمامها، وذلك في غاية الظهور فتدبرها تجد فيها العجب العجاب.

و الضمير في (**إردافه**) للكلام، والإرداف: الإتباع[5]، وخاتِم كل شيء: آخره[6]، أسأل الله تبارك وتعالى بفضله ورحمته التي وسعت كل شيء أن يتم نعمته علينا ديناً ودنيا وأن يختم *لي ولجميع إخواني بخاتمة الإسلام بجاه نبيه محمد عليه الصلاة والسلام، وانتهيت[7] إلى هذا المحل عشية الجمعة يوم أربعة عشر من جمادى الأولى وأربعة وعشرين من[يولية] [8] عام 952 اثنين وخمسين وتسعمائة.

(ص)287– هذا تمامُ الجملةِ المقصودةِ من صَنعةِ البلاغةِ المحمودةِ

---

(1) في م: التجنس، وفي ت: الجنس.

(2) مضت تعريف التسهيم: 64، والموازنة: 51، وحسن البيان: 79، والتجنيس: 29، ولم يتبين لي موقع التجنيس في الأبيات، ومضى تعريف المطابقة: 39.

(3)في ت: محسنات.

(4) البيت من الطويل واختلف في قائله فقيل إنه أبو العلاء المعري،وقيل المتنبي- ولم يجده العباسي ولا الطرابلسي في ديوانيهما –، وقيل غير ذلك، انظر: التبيان في البيان للطيبي: 549، معاهد التنصيص: 273/4، حل العويص:606، عقود الدرر: 82 ب.

(5) لسان العرب: (ردف)

(6) لسان العرب:(خ ت م)، القاموس المحيط (خ ت م)

(7)في ت: وقد انتهيت.

(8) في م: يونية وكتبت الكلمة في ت محتملة لـ: [يونية] و[يولية]، والتصويب من مواقع الشبكة العنكبوتية التي تحول التاريخ من الهجري إلى الميلادي، والله أعلم.

288 – ثم صلاةُ الله طولَ الأمد   على النبيّ المصطفى محمدِ

289 – وآلهِ وصحبهِ الأخيارِ   ما غَرَّدَ المشتاقُ بالأسحارِ

290 – وَخَرَّ ساجدًا إلى الأذقانِ   يبغي وسيلةً إلى الرحمنِ

291 – تم بشهر الحِجَّةِ الميمونِ   متمّ نصفِ عاشرِ القرونِ[1]

(ش) الصنعة والصناعة: الحرفة[2]، والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلى جنسه ووضع كل شيء بمحله[3]، وأطلق على علم البلاغة صنعة من حيث اشتماله على ذلك، وختم الكلام بالصلاة على الرسول ρ لتحصل **[103 ب]** بركاتها في النهاية كما هي في البداية إذ هي من أعظم الأسباب الفاتحة للأبواب[4]، وما كتب اسمه υ في بطاقة ولا صلي عليه في محفل إلا وحلته البركة وغشيته الرحمة، ويقال:"ما من دعاء ولا عمل مفتتح ومختتم بالصلاة على محمد ρ إلا تقبله الله سبحانه"[5]؛ إذ هو سبحانه أجل وأكرم من أن يرد شيئا بين صلاتين مقبولتين، وكيف لا وهو ρ سيد الأولين والآخرين وسيد أهل السماوات والأرض، [هذا][6] وقد أجمعوا[7] على أن الصلاة عليه مقبولة لا ترد، وأنها مصونة من آفات الرياء والعجب إكراماً له ρ[8]، وقد

---

(1) جاء في جانب الصفحة في ت ما نصه:

" أبياتها إحدى وتسعون أتت ومائتان عدها فقد ثبت"

هذه؟ البيت نظمها؟ بعض الطلبة في عدد أبيات المنظومة فقط"وفي هامش م:"ولبعضهم في عدها ما نصه وساق البيت نفسه"

(2) لسان العرب (صنع)

(3)

(4)في ت: للباب.

(5) فضل الصلاة على النبي ρ لا ينكره مسلم، لكن ما ذكره المؤلف من فضائل تتعلق بالصلاة عليه ρ مما يفتقر إلى دليل، والله أعلم.

(6) غير واضحة في الأصل ولكنها قريبة مما أثبته

(7)في ت: اجتمعوا.

(8) هذا أيضا مما يفتقر إلى دليل.

تقدم في صدر الكتاب من أحاديث الترغيب فيها ما فيه كفاية[1]، وقولنا: (ما غرد) إلخ، التغريد: رفع الصوت بالبكاء من شدة الحزن المثير لاحتراق القلب[2]، والشوق: شدة رغبة[3] القلوب في لقاء المحبوب، والاشتياق المشار إليه في النظم يصح أن يراد به اشتياق المريد إلى الله سبحانه ويؤيده [4]ما بعده، ويصح أن يراد به اشتياق المؤمن إلى رسول الله ρ ويؤيده ما قبله، واشتياق المريد إلى الله سبحانه إما لمحبة[5] معرفته والوصول إليه وهو شوق السالكين، أو لحب لقائه وهو شوق العارفين المشار إليه في الحديث:"من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه"[6]، والأسحار: جمع سحر، وهو السدس الآخر من الليل[7]، وخص بالذكر لشرفه، ولأن تغريد أهل الشوق وبكاءهم فيه أكثر من سائر الأوقات لفراغ القلب فيه من الشواغل وحضوره فيه، ولأرباب المراقبة فيه غنائم وفتوحات وتجليات[8] لايصفها لسان، ويكفي في شرفه وفضيلته حديث النزول[9]، وظواهر القرآن تكاد تنص على شرفه[10]، وقولنا(**وخر ساجدًا**...) أي سقط ساجدا إلى ناحية الأذقان**[104 أ]** وهي

---

(1) هذا يشعر أن المؤلف شرح الجزء المتعلق بالصلاة على النبي في أول المنظومة، بينما نص الثغري على أنه لم يشرحها، فإما أن يقال أن هذا الجزء المشروح فُقد، أو يقال – وهو بعيد – أن هذا تصرف من الناسخ، أو يقال إن المؤلف كتب هذه الأسطر بناء على أنه كان ينوي شرح خطبة المنظومة لكن المنية عاجلته.

(2) الظاهر أن المؤلف يشرح مراده بالتغريد في البيت وإلا فالتغريد في اللغة: رفع الصوت وتطريبه، انظر: القاموس المحيط (غ ر د)، لسان العرب:(غ ر د).

(3)في ت: رعبة.

(4)آخر الكلمة غير واضح في ت .

(5)في ت: بمحبة.

(6) رواه البخاري (6507)،(6508)، ومسلم(2683).

(7) في اللسان أنه آخر الليل قبل الفجر أو الثلث الأخير

(8)في ت: تجريات.

(9) يشير إلى حديث نزول الله إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل، رواه البخاري (1145)، ومسلم (758).

(10) من مثل قوله تعالى: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ آل عمران: ١٥-١٧

الأرض، وتخصيص السجود بالذكر لأنه أعظم أحوال الصلاة وأقرب تقربات العبد إلى الله سبحانه؛ إذ الصلاة شرعت للخشوع والخضوع والتذلل لله سبحانه[1] وتعالى، ومراتب الخضوع في الصلاة ثلاثة: القيام؛ لأن فيه إجلالا كما يقوم العبد لسيده إذا حضر – ولله المثل الأعلى –، ثم الركوع؛ لأن فيه إشارة إلى تواضع العبد لربه بانحطاطه إلى جهة الأرض – ودنوه[2] منها –، ثم السجود وهو نهايتها؛ لأن فيه مباشرة الوجه الذي هو أشرف الأعضاء بالأرض التي هي أسفل[3] الجهات، وأعظم ما يكون شوق المشتاقين وبكاؤهم في حالة السجود، حتى أن بعض المريدين ليكاد ينفطر قلبه فيه وربما مات من شدة الحزن والشوق، وهو أعون شيء على رقة القلب وزوال القساوة منه، فمن ابتلي بداء القساوة فعليه بكثرة السجود وتطويله والتضرع إلى الله سبحانه فيه؛ فإن الدعاء فيه لايرد، والعيان يشهد لذلك، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وقولنا (يبغي وسيلة) أي يبتغي قربة[4] بذلك السجود إلى[5] الله سبحانه، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﭼ الإسراء: ٥٧، وقوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ المائدة: 35، وأما الوسيلة المسؤولة للنبي ρ فهي منزلة في الجنة كما ذكره υ[6]، و(يبغي) من بغى وهو مشترك يستعمل تارة بمعنى تعدّى، ومنه: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ [ص: ٢٢]، ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [الحجرات: ٩]الآية، وتارة بمعنى طلب –وهو المراد هنا –، ومنه: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ [يوسف: ٦٥] في بعض التأويلات[7]، وأكثر ما يستعمل في هذا المعنى

---

(1) ساقطة في ت.

(2) في م: وهو.

(3) في ت: أصفل.

(4) غير واضحة في ت.

(5) ساقطة في م .

(6) روى الإمام مسلم (384) عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ρ يقول: إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة"، وانظر صحيح البخاري: (614)،(4719).

(7) يشير إلى وجود تأويل آخر لبغي في الآية وهو أن تكون من البغي والاعتداء، انظر على سبيل المثال: الكشاف:331/2، روح المعاني: 12/13-14.

بتاء الافتعال[1]، والرحمن اسم من أعظم أسماء الله تعالى، وله أسرار وبركة عظيمة فمن واظب على ذكره حتى غلب عليه منه حال فيشاهد **[104 ب]** من أسراره وعجائبه إن شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر[2]، ولظهور بركاته[3] أدخل في البسملة التي هي أمان ورحمة لهذه الأمة وبها يندفع كثير من مردة الشياطين إلا أن يسلط الله تعالى فله الأمر كله، وقولنا: (تم) بفتح التاء المثناة[4] من التمام فهو قاصر بمعنى كمل، وفاعله يعود على الكتاب،والباء بمعنى في، والميمون المبارك[5]، وكيف لا يكون ذو الحجة كذلك وهو مشتمل على الحج الذي هو من[6] أعظم العبادات؛ لاشتماله على كثير من المناسك الشرعية، وزيارة بيت الله الحرام، وزيارة سيد الأولين والآخرين ρ[7]، وهو أعظم مجامع المسلمين ولايغيب عنه قطب ولابدل ولا أحد من أولياء الله تعالى إلا من لم يمكنه ذلك[8]، ونصف القرن هو آخر عام خمسين، وصلى الله على سيدنا ومولانا [9]محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين [10].

---

(1) انظر لسان العرب (بغا) ولم أجد من نص على أن أكثر استعمالها في الطلب يكون بصيغة الاستفعال.

(2) مضى التنبيه على أن هذه الخصوصيات التي يذكرها المؤلف لبعض الأسماء تفتقر إلى دليل، انظر ما سبق:131-132، وانظر قسم الدراسة:45.

(3) في م: بركاتها.

(4) بعض الكلمة مطموس في م.

(5) انظر لسان العرب (يمن)

(6) ساقطة في م .

(7) ليست زيارة قبر النبي ρ من مناسك الحج .

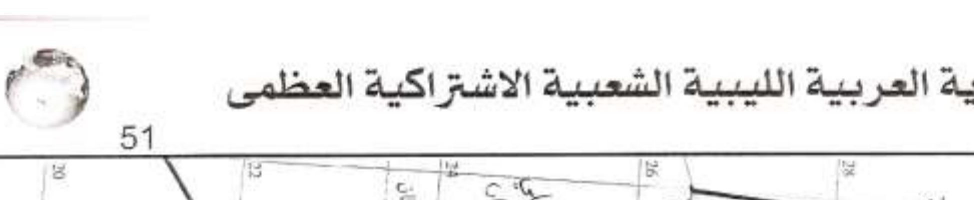
(8) لا أعلم دليلا على ما ذكره المؤلف.

(9) ساقطة في ت

(10) جاء في نهاية النسخة ما نصه:"كمل شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاث فنون لناظمه ولي الله تعالى الشيخ سيد عبد الرحمن بن الشيخ سيد صغير الأخضري رضي الله عنهما وحشرنا في زمرتهما اللهم بجاه سيدنا محمد وآله وأولياء الله وأبداله اغفر لمؤلفه والناسخ والناظر [غ و2] آمين"



غلاف النسخة (م) وفيها اسم واقف الكتاب



خريطة ليبيا ويظهر فيها الجبل الأخضر بعيداً عن الجزائر


من اسراره وعجائبه ان شاء الله تعالى مما لا يدخل تحت حصر ولا ظهور في اوقاتها
ادخل في البسملة التي هي امان ورحمة لمن داومها وبها يندفع كثير
من مردة الشياطين مما ان يسلط الله تعالى عليه دائما وكله فقولنا تم
بفتح التاء المثناة من التمام هو فعل ماض بمعنى كمل وفاعله يعود
على الكتاب والباء بمعنى في والميمون المبارك وكيف لا يكون والحج
كذلك هو مشتمل على الحج الذي هو من اعظم العبادات لاشتماله
على كثير من المناسك الشرعية وزيارة بيت الله الحرام وزيارة سيد الاولين
والاخرين صلى الله عليه وسلم وهو اعظم جامع المسلمين ولا يغيب عنه
قطب ولا بدل ولا احد من اولياء الله تعالى الا من لم يمكنه ذلك ونصب
الغز هو اخر عام خمسين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين كمل شرح الجوهر
المكنون في صدف الثلاث فنون لناظمه
ولي الله تعالى الشيخ سيدي عبد الرحمن بن
الشيخ سيدي صغير الاخضري رضي
الله عنهما وحشرنا في زمرتهما
الى بجاه سيدنا محمد
واله واولياء الله

الورقة الأخيرة من النسخة (م)

ولا حصر لمواهب أنبياء الله تعالى [illegible] لا يدرك كنه ذلك ولا وصف
الخلق بهم آخر الكلام مختصر وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كمل شرح الجوهر المكنون
في صدف الثلاث الفنون
لناظمه ولي الله تعالى الشيخ سيدي عبد
الرحمان بن الشيخ سيدي صغير
الأخضري رضي الله عنهما
وحشرنا في
زمرتهما
آمين

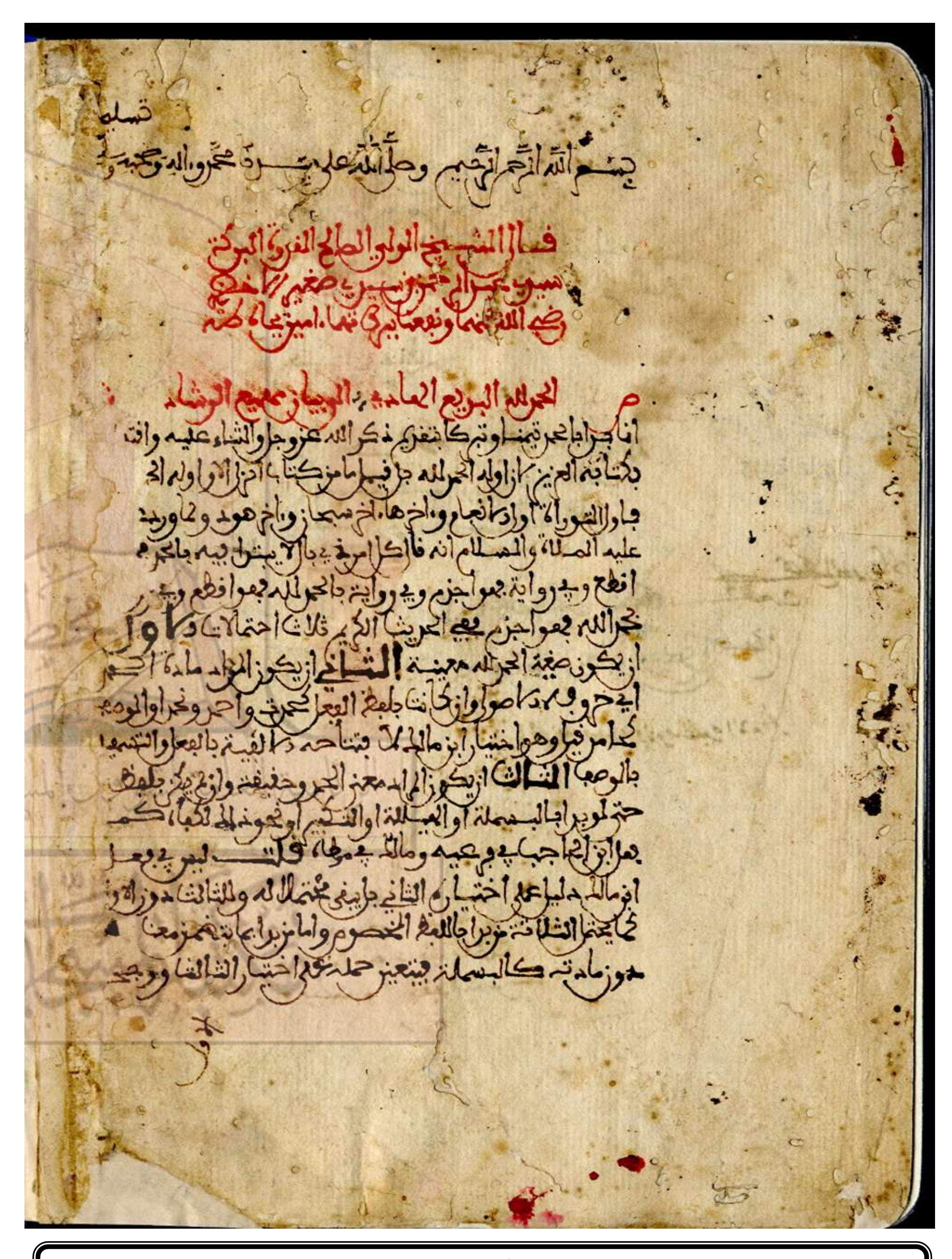


الصفحة الأخيرة من النسخة ت



لا وابان في بعض الروايات بالحمد والرفع على الحكاية واختلف الناس
في معنى الحمد اختلافا فاكثر اهل هو مرادف للشكر او غير مرادف والتحقيق
عند المتاخرين ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وان الحمد هو الثناء بالكلام
بجميل الصفات من فضائل كالعلم والشجاعة او فواضل كالتعليم والعطية
والشكر تعظيم باللسان او الجنان او سائر الاركان بسبب الاحسان
فالحمد عموم السبب وخصوص المحل والشكر بالعكس وانما عرفنا
الحمد بالكلام دون الكلام اللساني ليشمل حمد القديم لنفسه اذ الحمد
اربعة اقسام حمد القديم لنفسه او للحادث او الحادث للحادث او للقديم
واما الشكر الحقيقي فلا يتصور في حق الله سبحانه فلذلك عبر
فيه باللسان **قلت** ويرد على تعميم الحمد اشكال وهو
ان يقال ان اردتم بالكلام ما هو اعم من ذي الحروف والاصوات كما هو
راي اهل الحق دخلت صورة مما ينفرد به الشكر وهو التعظيم القلبي
بسبب الانعام فانه عندهم شكر وحمد وان اردتم ذا الحروف والا
صوات كما هو راي المعتزلة خرج حمد القديم وما ايدتم التعبير بالكلام
حينئذ وقد يقال لا نسلم ان الصورة المذكورة مما ينفرد به الشكر
بل نرى انها من صور الاشتراك لانهم صرحوا بانها مما ينفرد بها الشكر
لا يقال ان الصورة المذكورة خارجة عن مسمى الكلام لغة ولو كان حديث
النفس في نفسه كلاما لم يكن مما اخرجها الواضع عن مسمى الكلام
لم يلزمنا ما ذكرتم لانا نقول والالف واللام في الحمد قيل للعهد
اي الحمد المعروف عندكم وقيل للماهية اي لتعريفها الحقيقية من حيث
هي هي كالرجل خير من المراة والدينار خير من الدرهم وقيل للاستغراق او للجنس
فيعم انواع الحمد الاربعة اما القديم فلانه صفة تعلق واما الحادث ف

نعتا ببهما ف لاحوال



تسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الولي الصالح القدوة البركة سيدي عبد الرحمن بن سيدي صغير الأخضري رضي الله عنهما ونفعنا ببركتهما. آمين بجاه طه

ص الحمد لله البديع الهادي ۞ إلى بيان مهيع الرشاد

أنا بدأ بالحمد تيمنا وتبركا بتقديم ذكر الله عز وجل والثناء عليه واقتداء
بكتابه العزيز لأن أوله الحمد لله بل قيل ما من كتاب أنزل إلا وأوله الحمد
فأول التوراة أول الأنعام وآخرها آخر سبحان وآخر هود ولما ورد
عليه الصلاة والسلام أنه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد
فهو أقطع وفي رواية فهو أجذم وفي رواية بالحمد لله فهو أقطع وفي
بحمد الله فهو أجذم ففي الحديث الكريم ثلاث احتمالات فالأول
أن يكون صيغة الحمد لله معينة الثاني أن يكون المراد مادة الحمد
أي حروفه [illegible] أصولا وإن كانت بلفظ الفعل كحمدت وأحمد ونحمد أو الوصف
كحامد ومحمود وهو اختيار ابن مالك لافتتاحه الألفية بالفعل والتسهيل
بالوصف الثالث أن يكون المراد معنى الحمد وحقيقته وإن لم يكن بلفظه
حتى لو بدأ بالبسملة أو الحيعلة أو التكبير أو نحو ذلك لكفى كما
فعل ابن الحاجب في فرعيه ومالك في موطئه قلت ليس في فعل
ابن مالك دليل على اختياره الثاني بل يبقى محتملا له وللثالث دون الأول و
يحتمل الثلاثة من بدأ باللفظ المخصوص وأما من بدأ بما تضمن معنى
دون مادته كالبسملة فيتعين حمله على اختيار الثالث فقط وبحد

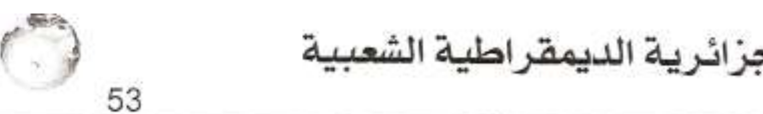
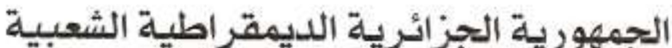
الصفحة 2 أ من النسخة (م)

بسم الله الرحمن الرحيم   صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الولي الصالح القدوة البركة سيدي عبد الرحمن بن علي الصغير
الأخضري رضي الله عنهما آمين

الحمد لله البديع الهادي   ص   الى بيان منهج الرشاد

ش ابتدأ بالحمد تيمنا وتبركا بتقديم ذكر الله عز وجل والثناء عليه واقتداء
بكتاب الله العزيز لأن أوله الحمد لله بل قيل إن كل كتاب أنزل الله أوله الحمد وأول
التوراة أول سورة الأنعام وآخرها آخر سورة سبحان وآخر ما صنف. وعملا بقوله
عليه الصلاة والسلام أنه قال كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بالحمد فهو أقطع
وفي رواية فهو أجذم وفي الحمد في الحديث الكريم ثلاث احتمالات [illegible] والثاني
صيغة الحمد لله معينة احتمالا أي يكون المراد مادة الحمد أعم من أن تكون
وإن كانت بلفظ الفعل كحمدت وأحمد ونحمد أو الوصف كحامد [illegible]
اختيارا لأن [illegible] متبادر منه [illegible] بالفعل والتسهيل بالوصف الثالث
أن يكون المراد معنى الحمد وحقيقته وإن لم يكن بلفظه حتى يوجد بالبسملة
أو الحيللة أو التكبير ونحو ذلك الكتاب. كما فعل ابن الحاجب في فرعيه وغالبا
في مؤلفاته فلعل الشيخ فعل الحمد ما [illegible] دليل على اختياره الثاني بل دخل في
الحيللة والخلاف [illegible] يحتمل الثلاثة [illegible]
الخصوص وأما من بدأ بالبسملة فعله [illegible] كالبسملة متعين
حمله على اختيار الثالث ويدل [illegible] في بعض الروايات بالحمد
بالرفع على الحكاية واختلف الناس في معنى الحمد اختلافا كثيرا [illegible]
[illegible] والتحقيق عند المتأخرين أن بينهما عموما
وخصوصا من وجه وأن الحمد هو الثناء بالكلام الجميل [illegible] من فضائل
[illegible] العلم والشجاعة وهو [illegible] التعليم والعطية والثناء تعظيم [illegible]

خريطة الجزائر وتظهر فيها كثير من المواقع المذكورة في الفصل الثاني



من البلاغة ١

(٢)

الحمد لله

٥ المقدمة
٨ الفن الاول علم المعاني
٩ الباب الاول الاسناد الخبري
١٦ الباب الثاني المسند اليه
٣٢ فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر
٣٦ الباب الثالث المسند
٤٣ الباب الرابع متعلقات الفعل
٤٦ الباب الخامس القصر
٤٨ الباب السادس الانشاء
٥٣ الباب السابع الفصل والوصل
٥٧ الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
٦١ الفن الثاني علم البيان
٦١ فصل في الدلالة الوضعية
٦٣ الباب الاول التشبيه
٦٥ فصل في ادواته
٦٩ فصل في ابلغه
٦٩ الباب الثاني في الحقيقة والمجاز
٧٢ فصل في الاستعارة
٧٥ فصل في التحقيقية والمكنية
٧٦ فصل في حسن الاستعارة
٧٧ فصل في المجاز المركب
٧٧ فصل في مجاز الحذف والزيادة
٧٨ الباب الثالث الكناية
٧٩ فصل في الابلغ من ذلك كله
٨٠ الفن الثالث البديع
٨٠ الضرب المعنوي
٨٦ الضرب اللفظي
٩٠ فصل في السجع
٩١ فصل في الموازنة
٩٣ السرقات وتوابعها
٩٤ السرقات الخفية
٩٤ الاقتباس
٩٥ التضمين والحل والعقد
٩٦ التلميح
٩٧ تذنيب في الغاية من الفن
١٠١ فصل فيما لا يعد كذبا
١٠٣ الخاتمة

تمت

١٦١

٨٠

٦/١

الصفحة 1 من النسخة م